

٩٣٥



السياسة الدولية

الجيش المصري في ظل الاحتلال البريطاني
الحياد القانوني وانعكاساته على السياسة السويدية
افريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلي
السياسة اليوغوسلافية والصراع العربي الصهيوني
اللعبة الدبلوماسية الرومانية في الشرق الأوسط
المعاهدة السوقية الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية

٦٩

يوليو

١٩٧٢

السياسة الدولية

العدد التاسع والعشرون

يوليو ١٩٧٢



Gifted by the Government of the State of New York
and Library of Congress

Bibliotheca Alexandrina

اللاجديد في أزمة الشرق الأوسط

في مطلع الشهر الذي انقضى ، كانت قد مرت خمس سنوات على الهزيمة العسكرية التي منيت بها بلادنا في حرب يونية سنة ١٩٦٧ ، وفي الثلث الاخير من الشهر الحاضر ستحتفل بلادنا بمضى عشرين عاما على قيام ثورة يولية سنة ١٩٥٢ التي خلصت البلاد من السيطرة والتبعية . وحين يقف الباحث بين هذين التاريخين منبهاً معنائى عن العاطفة والانفعالات ، يستطيع أن يستخلص أمرين :

أولهما : أن ثورة يولية سنة ١٩٥٢ اذا كانت قد حققت انجازات كبيرة ومتنوعة لا يستطيع حتى الد الاعداء أن ينكرها ، فانها حتى الان لم تقوصل الى تصفية الاستعمار الصهيونى فى المنطقة .

وثانيهما - أن أزمة الشرق الأوسط تضخمت وتشابكت مع مرور الزمن ، وزادت تعقيدا وخطورة ، لا سيما بعد هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ ، حتى أصبحت تحجب الرؤية امام أى باحث أو مسئول فى الشؤون العربية عامة ، والشؤون المصرية خاصة ، مكونة كالتنمية والانفجار السكاني والتكامل العربى . . .

وعلى الرغم من أن سيلا جارفا من الدراسات والمشروعات عن أزمة الشرق الأوسط ووسائل حلها قد طغى على الباحثين والمسؤولين خلال السنوات الخمس الاخيرة ، فإن الشعور العام لدى الذين تخصصوا فى دراسة تلك البحوث والمشروعات ، أنه لا جديد فى أزمة الشرق الأوسط منذ هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ .

بها ، أصبحت علنية يجهر بها فى صلف وكبرياء . بل أن النغمة الجديدة التي ترددها الأوساط الصهيونية أن الهوة بين النمو الاقتصادى والثقافى والعسكرى الاسرائيلى من ناحية ، والتخلف العربى من ناحية أخرى ، قد اتسعت فى السنوات الاخيرة ، بحيث أن الحوار بين الطرفين المتعادين أصبح مستحيلا .

وإذا كان موقف اسرائيل لم يتغير فإن موقف الدولتين الكبيرين لم يتغير كذلك ، فقد سجل موقفهما من الأزمة فى الخطبتين اللتين ألقتهما الدولتان فى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عقب حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، ثم سجل هذا الموقف مرة أخرى رسميا فى القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى نوفمبر

« أننا نرفض رفضا قاطعا بقاء الوضع
على ما هو عليه لان السكوت من جانبنا
قبول للاحتلال عن طريق الصمت » ..

من خطاب الرئيس انور السادات

فى ٥ يونيو ١٩٧٢

سنة ١٩٦٧ ، ثم سجلاه أخيرا فى البيان المشترك الذى اذيع عقب انتهاء زيارة
الرئيس الأمريكى نيكسون لموسكو فى الاسابيع الماضية ، وجاء فيه : « بسط
الجانبان موقفهما من هذه القضية ، وهما يؤكدان تأييدهما لتسوية سلمية فى
الشرق الاوسط طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويؤكد الجانبان ، وهما يلحظان
أهمية التعاون البناء للأطراف المعنية مع السفير يارنج الممثل الخاص للامين العام
للأمم المتحدة ، رغبتهما فى الاسهام فى نجاح مهمته ، ويعلمان كذلك استعدادهما لان
يلعبا دورهما فى تحقيق تسوية سلمية فى الشرق الاوسط . ان تحقيق مثل هذه
التسوية فى نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، من شأنه فتح آفاق لاعادة الموقف
فى الشرق الاوسط الى حالته الطبيعية ، والسماح بوجه خاص ، ببحث خطوات
أخرى لتحقيق استرخاء عسكرى فى تلك المنطقة » .
ان هذا الاسترخاء فى أزمة الشرق الاوسط على المستوى المحلى وعلى المستوى
العالمى . قد حاولت بعض الدول - التى لم يعرف عنها انحياز كامل لاي من العملاقين -
أن تعمل على انهاءه ، وفى مقدمة هذه الدول ، الدول الافريقية التى تحركت فى
اطار منظمة الوحدة الافريقية ، ويوغسلافيا التى تربطها بنا روابط صداقة وثيقة ،
ورومانيا التى حاولت أخيرا استغلال هذه الازمة لمآرب خاصة .
وقد خصصنا فى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية ، تحليلا وافيا لكل محاولة
من هذه المحاولات الثلاث ، لا لاننا نعلق كل آمالنا عليها ، ولكن لانها محاولات تساعد
على كشف حقيقة الاطماع الصهيونية للرأى العام العالمى الذى مازال مخدرا بأكذوبة أن
اسرائيل دولة صغيرة محبة للسلام ، وان سكانها مهددون بالقائهم فى البحر !! ثم أن
تلك المحاولات قد تشد من أزر الصداقات التى تربط بيننا وبين الدول التى تبنت تلك
المساعي الحميدة ، مما يعزز موقفنا الدبلوماسى عندما نقرر خوض المعركة
لتحرير وطننا .
اننا بدون مواجهة عسكرية لا يمكن أن نصل الى حل حاسم لازمة الشرق الاوسط .
وعلى بلادنا تقع المسئولية التاريخية والفعلية لكى تتحمل عبء تلك المعركة ، ذلك
لان المعركة معركتنا ، ولن يحارب فيها غيرنا ، ولن يصل بها الى النصر - باذن
الله - سيوانا

رئيس التحرير

الجيش المصري في ظل الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٩)

د . عبد العظيم رمضان

باحث متخصص في تاريخ مصر الحديث

نقطة

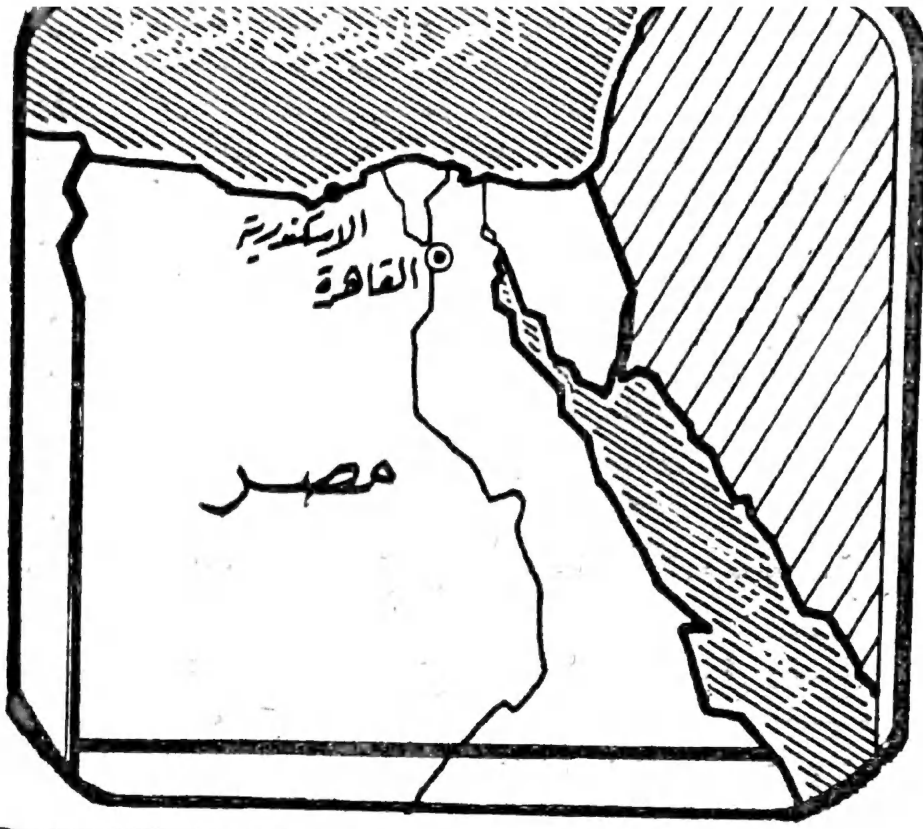
العربية وتأمين الوضع الداخلي في البلاد التي كان يضمن المصالح البريطانية ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، أم كان الغرض هو الفتح والاحتلال ؟

للإجابة على هذا السؤال ، نقول أن الوثائق الرسمية التي صدرت عن هذه الفترة ، وبخاصة الوثائق الألمانية والانجليزية ، قد أثبتت أن الخط الرئيسي في السياسة الانجليزية قبل الاحتلال لم يكن يعمل للاستيلاء على مصر أو ضمها ، وإنما كان هذا الخط يعمل من أجل المحافظة على وضعه السياسي في إطار التبعية العثمانية والفرمانات السلطانية والاتفاقيات الدولية (١) . بل تثبت الوثائق أيضا أن انجلترا قد رفضت كافة العروض

البداية في موضوعنا ، هي وقوع الاحتلال البريطاني ، فهذا الحدث الخطير يمثل في الحقيقة محصلة سياسة

بريطانية ظلت تتجمع عناصرها ، وتتحدد اتجاهها وتبلور أهدافها ، منذ قيام أولى أحداث الثورة العربية . ونظرا لأن الجيش المصري كان هو الذي هدد بصورة مباشرة المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مصر ، فإن السؤال الذي طرح نفسه منذ وقت طويل هو : هل كان غرض السياسة البريطانية من احتلالها لمصر ، مجرد تحطيم الجيش المصري وتصفية الثورة

[1] The Earl of: Modern Egypt (Cromer, January 30, 1881, Earl Granville to Lord Lyons, pp. 191-92 (London 1911)).



المحافظة على ما تعتبره حقوقا لها في مصر ، وعلى عدم الاعتراف لدولة أوروبية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فيها ، فقد قامت السياسة البريطانية في تلك الفترة على أساس التعاون الوثيق مع فرنسا وتساوى نفوذ الدولتين .

ثانيا ، ان انجلترا كانت تخشى ، اذا استولى الروس على المضائق وسيطروا على الاستانة ، كمقابل لاستيلائها على مصر ، أن يزحفوا بجيوشهم عبر سوريا ويصلوا الى مصب النيل . وقد ناقش هذه المسألة دزرائيلي بقوله : « ماذا

التي عرضت عليها من جانب بسمرك منذ عام ١٨٧٧ ، لاحتلال مصر وضمها ، في مقابل استيلاء روسيا على المضائق التركية (٢) .

ولم يكن رفض انجلترا لعروض المانيا منشؤه التجرد من المطامع الامبريالية ، وانما كان هناك سببان رئيسيان ، الاول ، عزلة انجلترا السياسية في أوروبا أمام اتحاد القيصرية الثلاثة (الالماني والروسي والنمساوي المجري) ، وحاجتها الماسة ، من ثم ، الى صداقة فرنسا وولائها لها . ولما كانت السياسة الفرنسية في ذلك الحين تقوم على

Die Grosse Politik pp. 187 - 91.

[٢] نقلا عن دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي وموقف الدول الكبرى ازاءه ص ١٢٠ - ١٢٩ . دار الفكر العربي ١٩٥٢ .

تكون فائدة أخذ الانجليز لمصر ؟ وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تعزز مركزنا فى مثل هذا الموقف . ان الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة ، يجهلون الجغرافيا تماما . ان الاستانة ، وليست مصر او قناة السويس ، هى مفتاح الطريق الى الهند . (٣) .

ولما كان مركز مصر الدولى الذى فرضته الدول الكبرى فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والذى كان يخفل لمصر قدرا من الاستقلال الداخلى فى اطار التبعية العثمانية ، يفتح باب التدخل الاجنبى فى شئون البلاد ، ويهئ للدول الكبرى ، وعلى رأسها انجلترا وفرنسا ، ممارسة نفوذها السياسى وحماية مصالحها الاقتصادية ، نظرا لتعذر اجراء أى تغيير فى هذا الوضع - سواء من جانب مصر أو من جانب تركيا - الا بموافقة هذه الدول من جهة ، ولحاجة مصر الى تدخل هذه الدول لمنع السلطان من سحب الامتيازات السخية التى منحها ، ثم توسيع نطاق الحكم الذاتى والانفصال عن الدولة العثمانية ، من جهة أخرى . ولما كانت انجلترا تحتل ، مع فرنسا ، فى مصر ، مركز ممتازا يفوق مركز الدول الاخرى لاسباب تاريخية ، ولظروف الازمة المالية فى عهد اسماعيل التى هيات لهاتين الدولتين انشاء نظام المراقبة الثنائية التى بسطت اشرافهما على أمور مصر المالية والداخلية - لذلك فقد قامت السياسة البريطانية فى ذلك الحين على المحافظة على وضع مصر الدولى ، بعدم السماح للسلطان باحداث تغيير جوهري فى هذا الوضع من جانب ، وبعدم السماح لولاة مصر بالاستقلال أو الانفصال عن تركيا ، من جانب آخر . وقد عبر السير ادوارد ماليت ، قنصل انجلترا العام فى مصر حينذاك ، عن هذه السياسة للسلطان فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بقوله : « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا صحتها » (٤) .

فلما قامت الحركة العربية ، واشتبكت مع

الخديو المدعم بالتأييد الاجنبى ، كان ذلك اذنا بتغير الوضع السياسى فى مصر لغير صالح النفوذ الانجليزى . وفى المرحلة الاولى من الحركة ، كانت السيطرة عليها لا تزال فى يد العناصر المدنية ، وعلى رأسها شريف باشا وسلطان باشا . لم تكن انجلترا تجد موجبا للتدخل العسكرى ، سواء كان فى شكل احتلال انجليزى منفرد ، او فى شكل احتلال انجليزى - فرنسى . ولذلك فقد قبلت الاشتراك مع فرنسا فى تقديم المذكرة المشتركة يوم ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتى قصد بها تدعيم سلطة الخديو فى وجه الحركة الدستورية ، لصيانة نفوذ - المراقبين الانجليزى والفرنسى بصفة خاصة ، والنفوذ الاجنبى الاوروبى بصفة عامة (٥) . ولكن هى المرحلة الثانية ، عندما انتقلت السيطرة على الحركة الى يد العناصر العسكرية بزعامه عرابى ، واستطاع هذا الحزب اسقاط شريف باشا عن الحكم ، وتحدى المراقبة الثنائية وتجريدها من نفوذها السياسى والمالى ، ثم اقضاء سلطة الخديو اقضاء تماما والتهديد بخلع ، ظهر لانجلترا « كائنا فد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتها على مواصلاتها الهندية الى يد مجلس ثورى ، وصار هى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت وذاك طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحها الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية معها كان لونها السياسى - كما يقول تريل - ان تفقدون حراك (٦) » .

ومع ذلك ، فمنذ اللحظة الاولى ، عندما اتضح لانجلترا أن الوضع السياسى فى مصر لم يعد محتملا بالنسبة لها ، وأن القضاء على الثورة لن يتم الا بتدخل قوة خارجية ، استقر رأيها على أن هذه القوة ينبغي أن يرسلها السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر باقرار دولى . وقد عرضت هذا الحل مع فرنسا على مؤتمر القسطنطينية الذى انعقد يوم ٢٢ يونيو ١٨٨٢ (٧) . فلما أحجم السلطان عن التدخل واستقر رأى الحكومة البريطانية ، تبعاً لذلك ، على

[٢] نقلا عن المصدر السابق .
Seton. — Watson; Desraeli, Gladstone and the Eastern question.

[٤] الكتاب الأبيض المصرى ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢١ ، ولزبد من التفاصيل عن تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ وانارها فى مصر انظر : دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ [دار المعارف ١٩٥٧] .
[٥] [نقلا عن المصدر السابق ص ٢٦٧] .
[٦] [نقلا عن المصدر السابق ص ٢٦٧] .
[٧] Cromer, op. cit. p. 174.
Trail, H.P., England, Egypt and Sudan.
Cromer, op. cit. p. 209-226

سفيرها أن يطلب تعاون الحكومة الإيطالية . لا في حماية النظام في القناة فحسب ، بل وفي مد العمليات العسكرية الى داخل مصر التي كانت الاجراءات لها تعد في ذلك الحين (١٠) .

والسؤال الآن : هل ادى انفراد انجلترا بالتدخل العسكرى فى النهاية ودون اشتراك أية دولة أخرى ، الى تحول سياستها نحو الاحتلال والضم ؟ . ان جميع المراسلات الرسمية المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها فى الاسكندرية وفى مصر ، فضلا عن الوثائق الألمانية ، تؤكد ان هذا التحول لم يحدث . فقد نوقشت فكرة الضم فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى قبيل موقعة النيل الكبير ، ولكن هذه الفكرة - كما يقول هانوتو - رفضت (١١) . وفى أعقاب انتصار القوات البريطانية فى النيل الكبير بساعات ، ابلغ اللورد جرانفل اللورد دفرين بأن « حكومة جلالة الملكة تفكر بامعان فى البدء قريبا فى سحب القوات البريطانية من مصر » (١٢) . وقد عرض بسمارك على الحكومة البريطانية فى أكتوبر ١٨٨٢ ان تجعل من وظيفة قنصلها العام فى مصر وظيفة مشابهة للمقيم الفرنسى العام فى تونس ، ولكن اللورد جرانفل اعترض على هذه الفكرة قائلا ان انجلترا لن تذهب الى هذا الحد ، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا فى تونس على مصر وقناة السويس (١٣) . وقد لخص اللورد جرانفل أهداف السياسة البريطانية فى رسالة وجهها الى اللورد دفرين فى ١١ يوليئ ١٨٨٢ قال فيها : « ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى ان تظل الملاحه فى قناة السويس مفتوحة دون عائق ، وان تحكم مصر حكما صالحا وهادئا ، وتكون خالصة من سيطرة نفوذ أى دولة بمقردها ، وأن تراعى الارتباطات الدولية ، وأن تلقى المصالح البريطانية التجارية والصناعية التى أخذت فى النمو فى مصر الحماية اللازمة ، ولا تتعرض للانتهاك . وهذا المبدأ لا ينطبق على مصر فقط ، لكنه ضرورى لمصالحنا القومية فى كل بقعة من بقاع العالم » (١٤) .

مرب الاسكندرية ، دعت الحكومة الفرنسية لإصدار تعليماتها باشتراك الاسطول الفرنسى فى هذا الضرب . ولكن الحكومة الفرنسية احجمت أيضا بسبب عدم استعدادها ، وخوفا مما يلحق برعاياها من خطر ، فانفردت انجلترا بالتدخل العسكرى . ولكن هذا الانفراد لم يتبعه تغير فى السياسة البريطانية . ففى برقية اللورد جرانفل الى اللورد دفرين ، سفير انجلترا فى الاسكندرية ، فى نفس يوم ضرب الاسكندرية (١١ يوليئ ١٨٨٢) ، ذكر أن « حكومة جلالة الملك ترى الان انه لم يعد ثمة بديل عن الالتجاء الى القوة لانهاء حالة لم تعد تحتل ، وفى رأيها أنه من المناسب ، ومما يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولى والعرف ، أن تكون القوة المستخدمة هى قوة الدولة ذات السيادة . ولكن اذا أثبت هذا الاسلوب من العمل انه غير قابل للتطبيق لعدم رغبة السلطان ، فسوف يصبح من الضرورى ايجاد وسائل أخرى . وان حكومة جلالة الملك لا تزال متمسكة بوجهة النظر التى عبرت عنها فى بلاغها الصادر فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن أى تدخل فى مصر يجب أن يمثل وحدة عمل أوروبا وسلطتها » (٨) .

وعلى ذلك ، فلم تتوقف انجلترا عن طلب تعاون فرنسا معها فى التدخل العسكرى ، بل لقد كتب اللورد جرانفل الى اللورد دفرين فى ١٧ يوليئ ١٨٨٢ يبلغه أن الحكومة البريطانية « ليس لديها رغبة فى استبعاد تعاون الدول الأخرى أو تعاون تركيا ، اذا كان مثل هذا التعاون مرغوبا فيه من المؤتمر » (٩) . وفى ٢٤ يوليئ فوضت الحكومة البريطانية سفيرها فى روما فى الانضمام الى زميله الفرنسى فى دعوة الحكومة الإيطالية لمشاركة الدولتين فى اجراءات حماية القناة . وعادت فى ٢٥ يوليئ فطلبت الى سفيرها ألا ينتظر السفير الفرنسى ، ويتصل فوراً بحكومة إيطاليا لدعوتها الى هذا التعاون . وفى اليوم التالى مباشرة مضت الحكومة البريطانية خطوة أخرى ، فطلبت الى

Earl Granville to Earl of Dufferin, July 11, 1882 (Egypt No. 10 (1884).

Earl Granville to Earl of Dufferin, July 17, 1882 (Ibid).

Cromer, op. cit., pp. 238 - 250.

Hanotaux, G.; Histoire de la Nation Egyptienne, Tom VII p. 16.

Ibid p. 15. Cromer, op. cit., p. 257.

الرجع السابق ص ١٢٩

Blue Book, Egypt No. 10; 1882.

[٨]

[٩]

[١٠]

[١١]

[١٢]

[١٣]

[١٤]

ويرجع السبب في عدم تحول السياسة البريطانية الى فكرة الضم أو الاحتلال الدائم في ذلك الحين ، الى أن تنفيذ هذه السياسة كان من شأنه - كما يقول كرومر - أن يؤدي الى زعزعة ثقة أوروبا في إنجلترا ، فوق أنه كان من المشكوك فيه أن تظفر هذه السياسة بتأييد كاف في إنجلترا ذاتها ، حيث كانت السياسة الحزبية فيها توجه سموم عباراتها في ذلك الحين الى الاجراءات البريطانية (١٥) . فضلا عن ذلك فقد كان اللورد جرانفل يرى أن سياسة الضم سوف تسبب لوزارة الاحرار مشاكل سياسية هي في غنى عنها ، كما أنها ليست في صالح إنجلترا ، لأنها ستثير المسألة الشرقية ومسألة بقاء الدولة العثمانية (١٦) .

هذا العرض لبواعث وأهداف التدخل العسكري الإنجليزي في مصر ، تتمثل أهميته في أنه يساعد على تحديد موقف السياسة البريطانية من الجيش المصري في أعقاب الاحتلال . ذلك أنه إذا كان قد ثبت لدينا من الوثائق الرسمية أن هذا التدخل العسكري الإنجليزي لم يكن هدفه الفتح والضم ، وإنما كان هدفه الاساسي القضاء على الثورة العسكرية ، واستعادة الوضع السياسي الداخلي الذي كان قائما قبل الثورة ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، فإن موقف السياسة البريطانية من الجيش المصري في ذلك الحين يجب أن ينظر اليه في هذا الاطار . ذلك أن هناك من يرى أن الاجراءات التي اتخذها الانجليز تجاه الجيش بعد الاحتلال ، إنما كانت « لتسوية الاحتلال وإطالة أمده » ، وأن بيتهم كانت « مبيتة منذ الساعة الاولى على تثبيت أقدامهم وإطالة أمد احتلالهم » ! (١٧) .

وفي الواقع أن كثيرا من الخطأ في فهم السياسة البريطانية نحو الجيش المصري وغيره من شؤون مصر الداخلية ، إنما يرجع السبب فيه الى الخلط بين ما كانت تفعله الحكومة المصرية في ذلك الحين بوحى من مصالحها ، وما كان يفعله الانجليز بوحى من مصالحهم ، وعدم التمييز بينهما . كما يرجع أيضا لعدم ادراك طبيعة العلاقات التي كانت

قائمة بين الطرفين في تلك الفترة المبكرة من الاحتلال ، والتي كانت تشبه - إذا جاز التشبيه بالاحداث المعاصرة - العلاقات القائمة الآن بين حكومة الهند وحكومة بنجلاديش . فالتدخل العسكري الانجليزي قد وقّع لحماية الخديو ، والخديو كان متفقا مع الانجليز على التدخل ، حتى أنه طلب اليهم في يوم ٧ يوليو ١٨٨٢ ، أي من أربعة أيام من ضرب الاسكندرية ، انزال الجنود البريطانيين الى البر فورا عقب الضرب (١٨) .

لذلك فعلى الرغم من أن احتلال إنجلترا لمصر هدفا لها مركزا تستطيع فيه املاء سياستها ، إلا أن طبيعة العلاقة بينها وبين الخديو ، فضلا عن سياستها الخاصة بالاحتلال المؤقت ، كانت تعمر الخديو قدرا من الحرية في ممارسة السياسة التي تتفق مع مصالحه . ولقد كان اخماد ثورة الجيش وتصفيته في ذلك الحين مصلحة مشتركة بين الطرفين ، لذلك سوف نرى أنهما تشاورا في الاجراءات التي تتخذ حياله ، وفي رسم السياسة التي تتعلق بمستقبله . وإذا كانت بعض هذه الاجراءات تبدو لمن لا يعرف اصول المسألة انها « انجليزية » ، بحتة ، فلأنها أيضا « خديوية » ، بحتة كما هي الحال بالنسبة لتسريح الجيش العربي . بل أننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزي وضباط انجليز للجيش المصري ، إنما كان بطلب الخديو . وقد كشف هذه الحقائق اللورد دفرين في تقريره العام الذي رفعه الى حكومته في ٦ فبراير ١٨٨٣ وفي الخطابات الاخرى المتبادلة بينه وبين وزير خارجية حكومته .

وقد بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصري بعد الاحتلال مباشرة ، فبعد ساعات قليلة من معرفة القتل الكبير ، أصدر اللورد جرانفل تعليماته الى السير ادوارد ماليت ليوافي لندن « بأسرع ما يمكن » بمقترحاته بخصوص الجيش والمالية والادارة (١٩) .

وبعد خمسة أيام من احتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديو توفيق مرسوما

Cromer, op. cit., p. 257.

[١٦] الوثائق الألمانية ، هــ روبرت بسمارك الى بسمارك في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ، نقل عن دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٨٦ - ١٨٧

[١٧] عبيد الرحمن السرافعي : مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال ص ١٠ - ٢٤ [القاهرة ١٩٤٢]

[١٨] Cromer, op. cit., p. 232.

[١٩] Ibid p. 257, Hanotaux, op. cit., p. 15.

السياسة البريطانية هي القوة العسكرية الجديدة التي تحل محل الجيش الملقى . وكانت هذه المشكلة تدخل في اطار ما كانت تطلق عليه الحكومة البريطانية في ذلك الحين : « اصلاح البلاد » (٢٤) ، وتعنى بها في الحقيقة اعادة تنظيم البلاد على نحو يقضى على احتمال قيام اى ثورة عسكرية اخرى . ويهيء الظروف المناسبة لحماية ونمو المصالح الاجنبية بصفة عامة ، والانجليزية بصفة خاصة .

ففي اكتوبر ١٨٨٢ قررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد دفرين في بعثة خاصة الى مصر ، واناطت به وضع تقرير عن الاجراءات اللازمة « لاعادة بناء الادارة على اسس توفر الضمانات الكافية للمحافظة على السلام والنظام والرفاهية في مصر ، وتوطيد سلطة الخديو . والتقدم التدريجي في نظام الحكم الذاتى ، والوفاء بالتزامات نحو الدول » (٢٥) . وقد اوضحت حكومة جلادستون للورد دفرين ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة مثل : الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية ، والادارة ، وادخال النظام التمثيلى البرلمانى ، وحماية المواصلات البريطانية في قناة السويس (٢٦) .

وقد وصل اللورد دفرين الى مصر في ٧ نوفمبر ١٨٨٢ وتقابل مع الخديو وشريف باشا رئيس الوزراء واخذ في دراسة المسائل التي عهدت بها اليه حكومته . وعندما بدأ في معالجة مسألة الجيش ، تلقى حشدا من المقترحات التي اختلفت في كل شئ الا في عدم انشاء جيش « مصرى » ! فبينما رأت بعض السلطات انه لا لزوم لانشاء هذا الجيش أصلا ، فقد كانت آراء المجموعة الثانية ترى انشاء جيش ، ولكن بعناصر اجنبية ، وقد اختلفت في هذه العناصر : فبينما رأى فريق انه يمكن انشاء جيش من المرتزقة يضم عناصر من جميع الاجناس ، رأى فريق آخر ان يتألف من

بتسريح الجيش (٢٠) . وفي ٢٤ اكتوبر اصدر امرا عاليا بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العربية ممن كانوا بتبة ملازم ثان وملازم وبوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم من كل حق في مرتب الاستبداع ومعاش التقاعد ، واقامة كل منهم في بلده ومعاملته أسوة بافراد الاهالى . ولكنه في نفس الوقت عفا عنهم عن جريمة العصيان (٢١) ، فاعفاهم بذلك من المحاكمة . اما كبار الضباط من رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) فما فوق ، بما فيها رتبة الفريق فقد حوكموا وصدر الحكم على بعضهم . اما الذين لم يصدر في حقهم حكم ، فقد صدر امر عال في اول يناير ١٨٨٢ بالعفو عنهم عن جريمة العصيان . ومع ذلك فقد جرد من رتبته وحرم من كل حق في مرتب الاستبداع ومعاش التقاعد كل من اشترك من هؤلاء الضباط في « المقاومتين العسكريتين » التي حصلت احدهما في اول فبراير (حادث قصر النيل) ، والثانية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ (مظاهرة عابدين) ، وكل من وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم « طاعة الجيش » ، ومن دخل العسكرية من أولئك الضباط متطوعا في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليوم الطاعة (٢٢) . وقد حوكم القادة العربيون السبعة محاكمة صورية ، وحكم عليهم بالنفى المؤبد ، وصودرت املاكهم وجردوا من جميع الرتب والالقاب وعلامات الشرف ، وتم محو اسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى . كما صدرت احكام اخرى بأوامر خديوية على بقية العربيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة في جهات معينة واقامة بعضهم في بلادهم تحت مراقبة البوليس (٢٣) .

الجيش الجديد

في تلك الاثناء . وبينما كانت تجرى عملية التصفية والهدم ، كانت المشكلة التي تواجه

[٢٠] الرافعى : المرجع السابق ص ١٠ .

[٢١] الوقائع المصرية في ١٢ يناير ١٨٨٢

[٢٢] الوقائع المصرية في اول يناير ١٨٨٢

[٢٣] الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ص ١٨٢ - ١٥١٢ مطبعة النهضة ١٩٣٧

Cromer, op. cit., p. 257.

Ibid p. 264.

Earl Granville to Earl of Dufferin Nov. 3, 1882 (Egypt No. 18, 1882).

[٢٦] نقلا عن دكتور محمد صفوت : المرجع المذكور ص ٢١٧

٥٢٦
العناصر اللبنانية والشركسية والتركية ، بينما رأى فريق ثالث أن يقال من عناصر أوروبية مخنطة ! (٢٧) .

على أن اللورد دفرين رفض هذه الآراء جميعا . وقد رفض بصفة خاصة الاقتراح الأول بعدم إنشاء جيش ، إذ رأى أن هناك بعض الظروف التي قد نظرا ، والتي تجعل من وجود بعض الأورط العسكرية في مصر أمرا ضروريا ، وهذه الظروف تتمثل في قري مصر التي قال أنها كانت لاكثر من مرة موطن لبعض المتعصبين الدينيين والدجالين الذين خدعوا الأهالي ولقيت ادعاءاتهم منهم التصديق . فهذه الحركات اذا لم تقمع بسرعة عن طريق الاسراع بالقبض على المدعى وتشثيت اتباعه ، فانها قد تؤدي الى حدوث اضطرابات خطيرة . فضلا عن ذلك فهناك قبائل البدو التي كثيرا ما أحدثت الاضطرابات في مصر باغاراتها على المدن الغنية ، فاذا ما شعرت هذه القبائل بأنها لن تجد جيشا يواجهها ، فقد تقوم بالاغارة على القاهرة نفسها !

ولذلك رأى اللورد دفرين ضرورة انشاء جيش في مصر . ولكنه رأى من جانب آخر ، أن هذا الجيش لا ينبغي أن يزيد على ستة آلاف جندي ، فمصر محاطة بالصحراء من ثلاث جهات ، وهذا العدد كاف في نظره تماما للوفاء بالاغراض التي تحدث عنها .

ثم اخذ دفرين في مناقشة الآراء التي ترى تأليف الجيش من عناصر اجنبية . فذكر أن الاغراء الكبير لحاكم في مثل ظروف الخديو قوفيق هو في احاطة نفسه بقوات مرتزقة ! ولكن هذا الاحتياط لا ضرورة له ، كما أنه لا ينبغي أن يكون الجيش أداة عمياء في يد الحكم الاستبدادي ، وأن كان على هذا الجيش أن يكون أهلا للثقة لكل الاغراض الشرعية التي تكلفه بها الحكومة . وقد رأى لذلك استبعاد جميع عناصر الانكشارية الاجنبية ، سواء اكانت من البانيا ، أم من الاناضول ، أم من أي مكان آخر . ولكنه استثنى الاتراك المتحضرين ، أو المصريين من الاصل التركي ، فقد رأى من الحكمة عدم طردهم من الخدمة . وذلك « لتدعيم صفوف المحاربين الفلاحين الوخوة بعمود فقرى محترف

من نسل أولئك المتحاربين الأشداء الذين حملوا اعلام محمد علي من القاهرة الى قونية ، !

ثم انتقل دفرين الى مسألة الاشراف على الجيش . فقصد أنه سوف يوضع ، بصفة مؤقتة ، تحت الاشراف المباشر لجنرال انجليزي وبضعة من الضباط الانجليز . ولكنه أوضح أن هذا الاجراء انما كان « بناء على رغبة الخديو الحارة ورغبة وزرائه » ، وهي رغبة - على حد قوله - لم تنشأ عن ضغط ، وانما هي « تلقائية تماما » ! وكاننا نحس بشذوذ صدور هذه الرغبة من جانب الخديو وحكومته ، فاخذ يسوق الاعذار لهم متبرعا قائلا : « ان الضرورة وراء هذا الاحتياط واضحة بدرجة كافية . ولا يجب أن تلام الحكومة المصرية اذا أرادت أن تقيم على قدميها قوة عسكرية اكثر خفية واستحقاقا للثقة من تلك التي انتقضت على السلطة التي تستخدمها ، ثم لم تثبت أن أظهرت بعد ذلك عجزها عن الدفاع عن المصالح التي من لتأييدها (يقصد الجيش العراقي) . واستنرد قائلا : « ان الضباط كانوا دائما عنصر الضعف في الجيوش المصرية ! »

ومضى دفرين بعد ذلك يعسالج نقطة على جانب عظيم من الاهمية والدقة ، هي نصب الضباط المصريين من الاشراف على الجيش . فبعد أن بين أن الخديو سوف يبقى قائدا أعلى للجيش ، قال ، وحتى لا يعوق وجود الضباط الانجليز في الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الاعلى ، أو يستبعدهم من المناصب العليا . قال سلاح المشاة سوف ينقسم الى قسمين : الاول ، ويخدم فيه الضباط الانجليز . والثاني ، ويخدم فيه الضباط المصريين . ومن ثم ، فإن أربع أورط مشاة من ثمانية ، سوف يكون ضباطها من جميع الرتب - من اعلاها لادناها - من المصريين . ويرأسهم لواء مصري . أما الأورط الأربع الأخرى ، فسيكون القائد الاعلى انجليزيا ، وكذا مساعده أو نائبه ، بالإضافة الى ثلاثة ضباط انجليز آخرين لمواجهة حالات المرض أو الغياب الخ .

ثم قال ان هذا المبدأ بالنسبة لسلاح المشاة ، سوف يطبق أيضا بالنسبة لسلاح المدفعية ، الذي

مفهوم ، الا اذا فهمناه في ضوء الملاحظة التي اوردناها في بداية هذا الكلام ، وهي أن الجندرية لم يقصد بها في الحقيقة الا وجود قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها في حالة قيام الجيش بغتة عسكرية .

وعلى كل حال فقد حدد دفرين قوة الجندرية في الاقاليم ب ١٨٠٠ جندي ، منهم ١٦٩٢ سوارى ، و ١٠٨ مشاة . على أن يوزعوا في جميع أنحاء القطر ، بحيث تعمسك اكبر الوحدات في النقط التي تقع عند طرق مرور القوافل من الصحراء الى مصر ، وكذا في الجهات المعرضة لخطر البدو .

وقد اضاف الى هذه القوة اورطنى احتياط . تتكون كل منهما من ٥٠٠ جندي ، احدهما راكبة ، والاخرى مشاة . على أن تعمسك كلاهما في القاهرة لنجدة المواقع التي قد تعجز عن مواجهة الهجوم وحدها . وقد رأى أن تتكون هاتان الاورطتان بطريق التطوع وليس بطريق التجنيد . وفي هذه الحالة فإن أفرادها سوف يتحاطون مرتبات أعلى نسبيا من مرتبات المجندين . وبعد بانه اذا نجحت التجربة فستعمم بحيث تشمل الجندرية بأكملها .

وقد انتقل دفرين بعد ذلك الى مسألة الاشراف على الجندرية . فذكر أنه بناء على طلب الخديو . فقد وضعت الجندرية تحت القيادة المباشرة لمفتش أوروبى عام ونائب ، يساعدهما أربعة ضباط أوروبيون كمفتشين ووكلاء مفتشين . ويبلغ عدد هؤلاء الضباط الاوروبيين الاجمالي بعد اضافة بعض الرتب الصغيرة ١٨ ضابطا . اما بالتمنية للضباط المصريين . وكما هي الحال في أمر الجيش فقد احتفظ بأعلى المناصب مفتوحة لهم في نصف قوة الجندرية . أما في النصف الآخر ، وفي الواقع في اورطتى الاحتياط فقط ، فقد احتفظ بالعمل فيهما للضباط من العنصر الاجنبى . على اعتبار أن هاتين الاورطتين يجب أن تكونا على أعلى مستوى من الكفاية !

ثم اتبع دفرين الجندرية لوزارة الداخلية لخدمة الغرض الذى أنشأها لاجله ، وهو ايجاد قوة مدنية توازن قوة الجيش . فقد ذكر أن الاعتبارات التي املت هذا الاجراء . هي فصل الجندرية وبشكل تام ، عن الجيش . لانها لو بقيت تابعة لوزارة الحربية . فسوف تتأثر بنفس الروح التي تحرك الجيش . وبالتالي تصبح فرعا منه . وهذا عكس

سيكون من أربع بطاريات تحت قيادة كولونيل من سلاح المدفعية الملكى ، وستتكون البطارياتان الاوليان من ستة مدافع ، يعين لكل منها ضابطان انجليزيان . اما البطاريات الاخيرتان فتتكونان من أربعة مدافع يعين لكل منها ضباط مصريون . أما سلاح الفرسان ، فقد ذكر أنه سيتكون من ٥٠٠ جندي ، على أن يكون قائده ونائبه انجليزيين . بلاضافة الى ضابط برتبة صغيرة . واطراف ان النية متجهة الى تكوين فرقة هجاءة من ٢٠٠ جندي ، وكذا سلاح مهندسين .

وقد بين دفرين شروط التحاق الضباط الانجليز ، فقال انه سينص في عقودهم على أن يجتاز الضابط منهم امتحانا في اللغة العربية في خلال فترة محددة . وقال ان اجمالى عدد هؤلاء الضباط على هذا النحو سوف يبلغ ٢٧ ضابطا . ثم ارفق جدولا مختصرا يبين التكوين الجديد للجيش المصرى ، وهو على النحو الاتى : ٥٦٠ فرسان (الاي واحد) ، ٤٦٤ مدفعية (٤ بطاريات) ، ٤٧١٢ مشاة (٨ اورط) ، ٢٠٥ مجانة . ١٠٤ مهندسون ، ١٠٢ مدفعية سواحل . الجندرية :

بعد أن وضع اللورد دفرين تنظيم الجيش ، انتقل بعد ذلك ، في ذكاء ، الى مسألة هامة أخرى ، هي ايجاد قوة موازنة لقوة الجيش ، أو على حد قوله : ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم لقمع أولى بوادر أية ثورة عسكرية !

وقد أخذ في معالجة هذه المسألة من زاوية المحافظة على الأمن العام . فقد ذكر أنه نظرا لوضع مصر الخاص ، بحدودها الصحراوية التي تبلغ ألف ميل تقريبا ، وتعرضها من ثم لغارات القبائل البدوية ، فمن الواضح أن « الجندرية » يجب أن تكون لها صفة شبه عسكرية ، والا فانها لن تكون قادرة على مواجهة هذه الغارات . وعلى ذلك ، فإن جزءا كبيرا من هذه القوة يجب أن ينظم ويمد ليكون قوة راكبة (سوارى) . على أن تكون مهمة هذه القوة الراكبة داخل المدن مقصورة على الاغراض المدنية البحتة .

ونلاحظ هنا أن اللورد دفرين قد أوكل الى الجندرية مهمة سبق أن أوكلها الى الجيش ، بل كانت من المبررات التي ساقها لتكوين جيش جديد ، وهذه المهمة هي رد غارات البدو ! وهو خلط غير

المطلوب تماما، لان الفرصة لا يجب أن تترك، في حالة سريان روح الاستياء الى الجيش، لكي تنتقل هذه الروح الى الجندرية، حتى يكون في مقدورها الاعتماد على قوة مدنية موالية لقمع أولى بوادر أية فتنة عسكرية.

البوليس

وقد انتقل اللورد دفرين بعد ذلك لمعالجة مسألة المحافظة على الامن العام في المدن الكبرى في الدلتا وفي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ودمياط والاسماعيلية والسويس. وقرر أن يتولى المحافظة على النظام في هذه المدن البوليس العادي الذي رأى أن يتكون من ١٦٠٠ جندي، على أن ينضم اليه نفر من الأوروبيين. وقد برر استخدام العنصر الأوروبي في البوليس بالدور النشط الذي لعبه رجال الامن العام المصريين في مذبحة الاسكندرية؛ وقال أن الحكومة المصرية، مراعاة منها لازمة الثقة التي نشأت بسبب هذه الحوادث، قد قررت بمحض ارادتها تزويد الاحياء الأوروبية في القاهرة والاسكندرية برجال بوليس أوروبيين، وذلك حتى تشدد من قبضتها وتزيد من سطوتها على هذه الاحياء. وفي مقابل ذلك، تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والالبانية التي كانت تخدم في البوليس والتي كانت تجعله أشبه بجيش احتلال دولي منه ببوليس نظامي.

ثم وضع دفرين البوليس تحت نفس الاشراف المباشر لقائد الجندرية، وجعل هيئة التفتيش مشتركة كما وضع البوليس في القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضباطين كبيرين أوروبيين، لكل منهما نائب، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوروبي عدد من صفار الضباط الأوروبيين. وأرفق جدولا يبين تكوين الجندرية والبوليس على النحو الآتي:

أولا - (الجندرية)، وعددهم (٥٦٥٠) منهم ١٨٠٠ في الاقاليم، ١٢٥٠ للخدمة في القاهرة

والاسكندرية، ١٠٠٠ للاحتلال محل البوليس الذي لم يتناوله الاصلاح في مدن الدلتا والصعيد. بمدرسة التدريب، و١٠٠٠ أورطيا الاحتياط.

ثانيا - (البوليس) وعددهم ١٧٤٠ منهم ١٦٠٠ أوروبيون، ١١٤٤ مصريون. وبذلك يكون اجمالي الجندرية والبوليس ٧٣٩٠ (٢٨).

على هذا النحو، وضع اللورد دفرين نظاما متكاملا لاغراض الدفاع الخارجي والامن الداخلي. وقد عمل على تنفيذه ووضع أسس بينما كان في القاهرة. وفي ٩ يناير ١٨٨٢ أصدر الخديو توفيق أمر عاليا بتعيين الفريق «والنتين باكر باشا» (فالتين بيكر) مفتشا عاما للجندرية والبوليس وقومندانا عاما عليهما «(٢٩)» وفي ١٧ يناير صدر أمر عال آخر بتعيين السير أفزن وود «سردارا للجيش ورئيس أركان حرب» (٣٠).

وكان السير فالتين بيكر قد استدعى من القسطنطينية في الاشهر الاولى للاحتلال لتولي قيادة الجيش. فلما قامت بعض العقبات في سبيل تعيينه في هذا المنصب، اسندت اليه قيادة الجندرية والبوليس على سبيل التعويض. ومنذ اللحظة الاولى أخذ السير فالتين بيكر يركز اهتمامه على الجندرية وعلى تطويرها لتصبح قوة عسكرية. مما جعل اللورد ملنر يعتقد أنه كان واقعا تحت الاعتقاد بأنه سوف يستدعى يوما لتولي قيادة الجيش، وأن ادارته هذه للجندرية كانت متأثرة باعتقاده بأن هذه القوة سوف تصب ان أجلا أو عاجلا للعمل كجيش احتياطي عندما يثبت الجيش الاصلى عدم أهليته لحماية البلاد من الغزو (٣١). على أن الحقيقة أن الجنرال بيكر انما كان ينفذ مخطط اللورد دفرين في ايجاد قوة مدنية قوية موالية توازن قوة الجيش. ونلاحظ أن أورطيا الاحتياط في الجندرية، وهما اللتان أبدى دفرين عناية كبيرة بهما فوضعهما تحت قيادة

[٢٨] The Earl of Dufferin, General Report, Feb. 6, 1883, The Earl of Dufferin; Reorganization of Egypt, No. 6, 1883.
[٢٩] الوقائع المصرية في ٩ يناير ١٨٨٢.
[٣٠] الوقائع المصرية في ١٧ يناير ١٨٨٢.
[٣١]

الضعف وعدم الكفاية ، وأن اللورد دفرين انما وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية (٢٢) ، فان الكتاب البريطانيين يرون العكس ، وهو ان اعادة تنظيم الجيش المصرى قد أدت الى رفع كفاءته وقدرته . فيقول اللورد ملنر ان الجيش المصرى بقيادة الضباط الانجليز قد حقق نتائج مشرفة (٢٣) ، ويقول كرومر : « انه حتى آراء الناقدين المعادين لنا ، قد اعترفت بأن الطريقة التى أنشأ بها الضباط الانجليز فى مصر جيشا قادرا من مائة لم تكن تبشر بنجاح » . هى فوق كل أطراء (٢٤) . وحتى يمكننا تقييم السياسة والاجراءات البريطانية فى هذا الشأن ، يلزمنا ان نوضح حالة الجيش المصرى قبل الاحتلال ، سواء من ناحية حجمه العددي ، او من ناحية قيادته ، او كفايته .

الجيش المصرى قبل الاحتلال

ان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال البريطانى كان ينقسم الى قسمين : قسم يعمل فى السودان ، وقسم يعمل فى مصر . وقد تناولت الاجراءات البريطانية القسم الاخير فقط دون القسم العامل فى السودان لاسباب تنصل بظروف الثورة المهدية ، وعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فيها حينذاك . ولقد كان الجيش المصرى فى السودان عند وقوع الاحتلال البريطانى يبلغ ٢٢٦١٠ مقاتلين موزعين النحو الاتى : ٣٥٩٥ فى مصر ، ٥٠١ فى الجيزة ، ٢٨٠ فى زيلع ، ١٩٦ فى بير ، ٢٤٤٢ فى مصوع ، ١٨٠٠ فى سواكن ، ٤٢٠٤ على حدود السودان مع الحبشة ، ١٩٤٩٢ فى بقية أنحاء السودان (٢٥)

اما فى مصر ، فان الجيش المصرى قبل ضرب الاسكندرية ، كان - حسب قول عرابى - مؤلفا من ثمانية أليات من الببادة ، وثلاثة من الخيالة ، وآلابين من الطويجية البرية المخصصين بساحات القتال ، وثلاثة الأليات من الطويجية السواحل ، وفرقة من رجال الهندسة . ومجموع ذلك « فى حالة استكمال الفرق » والاليات ، يبلغ ٢٦ ألفا (٢٦)

ضباط أوروبين وقرر ان يتم تكوينهما بطريق التطوع لا التجنيد ، وحرص على ان تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة كان من المقرر ان تمسكرا فى القاهرة ، أى قريبا من السلطة ، لاستخدامهما عند اللزوم فى اخماد أية بوادر لثورة عسكرية .

تقييم الاجراءات البريطانية

بخصوص الجيش الجديد

يتضح من العرض السابق ، أن اللورد فرين قد صدر فى تنظيمه للجيش عن هدف واحد ، هو حشد الضمانات الكفيلة بعدم قيام ثورة أخرى يقوم بها الجيش المصرى . ولتحقيق هذا الغرض اقام الجيش الجديد على قاعدة التوازن : فقد طرد العناصر التركية والشركسية التى كانت أحد الاسباب الهامة فى قيام الثورة العرابية . ولكنه أبقى العناصر المتمصرة من الاصل التركى . كما وضع الجيش تحت قيادة قائد عام انجليزى وضباط انجليز . ولكنه خصص نصف أسلحة الجيش لترقى الضباط المصريين الى أعلى المناصب لكي يفسح المجال لطموحهم ، ويتفادى ما حدث فى الجيش العرابى بالنسبة للضباط الشراكسة . ثم استبقى الخديو قائدا أعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أوضح ان هذا الجيش لا يجب أن يترك أداة فى يد الحكم الاستبدادى - كأنما كان يقنبا بما سيقع فى عهد عباس الثانى . كذلك فقد قرر أن يتكون الجيش من الفلاحين المصريين بدلا من عناصر المرتزقة الاسلامية أو الاوروبية ، ولكنه اقام فى مواجهته قوة مدنية موالية يمكن استخدامها لقمع اولى بوادر أية ثورة يقوم بها هذا الجيش ، وهى قوة الجندرية .

والسؤال الان : الى أى حد أدت هذه الاجراءات البريطانية الجديدة الى رفع كفاية الجيش المصرى ، وإلى أى حد انخفضت بها ؟ ان الخلاف يدور بين الكتاب المصريين والكتاب الانجليز حول الاجابة عن هذا السؤال : فبينما يرى الرافعى أن هذه الاجراءات قد أدت الى انحطاط مستوى الجيش ، والنزول به الى مستوى منخفض من

Milner, op. cit., p. 139.

Cromer, Abbas II p. 88 (London 1915).

Wingate, Major F.R., Mahdism and the Egyptian Sudan pp. 50-51 (1891).

١٧٦ - ١٧٧ كتاب الهلال عدد ٢٣ .

[٢٢] الرافعى : مصر والسودان ص ١٢ - ١٣

[٢٣]

[٢٤]

[٢٥]

[٢٦]

مفكرات عرابى ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧

اصدق ، وهى التى ورد فيها أن الجيش المصرى بأجمعه لم يكن يزيد على ١٢ ألف جندي ، وأن المقاتلين الجدد لم يكونوا لانقيين للخدمة العسكرية ، فلم ينتفع بهم الجيش الا فى الاعمال اليدوية فى الخنادق (٤١) .

هذا على كل حال ، فيما يتعلق بحجم الجيش ، وقد نزل به الاحتلال الى اقل من النصف كما رأينا . أما ما يتصل بقياداته ، فمنذ بناء اول جيش نظامى من الفلاحين على يد محمد على ، ظلت قيادات هذا الجيش فى يد العناصر الاجبية بصفة دائمة . وكانت هذه العناصر تنقسم الى قسمين : عناصر اسلامية وعناصر اوروبية . وفيما يتصل بالعناصر الاسلامية ، فان ضباط الاسلحة المختلفة كانوا فى البداية وبصفة مطلقة من الترك والاليان والشراكسة . على انه فى حرب المورة وسوريا قام ابراهيم بتشجيع الجاويشية المصريين بترقية أشجعهم الى رتبة الملازم الثانى (٤٢) . ثم اخذ العنصر المصرى بين الضباط يزداد ، بعد أن اخذ محمد على فى ايفاد البعثات العسكرية الى أوروبا ، على أن كبار الضباط كانوا على الدوام غير مصريين . ولقد كان فى عهد محمد سعيد باشا ، حين أصدر امره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية . وقد كانت اعلى رتبة نالها ضابط مصرى فى عهده هى رتبة القائمقام . وقد نالها أحمد عرابى . وعلق على ذلك قائلا أنه لم يصل الى هذه الرتبة أحد قبله من العنصر المصرى (٤٣) . على انه فى عهد اسماعيل باشا وصل الضباط المصريون الى رتبة اميرالاي (٤٤) .

ومع تزايد العنصر المصرى ، اخذ العنصر التركى والشركى بين الضباط يتناقص ، حتى بلغ عددهم - حسب قول الشيخ محمد عبده - ٨٠ ضابطا (٤٥) على أن القيادة العليا ظلت مع ذلك

على ان الرافعى يقول ان هذا الاحصاء نظرى لا يعول عليه . لان المعروف ان الفرق والالايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها دون نصف عدده الرسمى ! وقد استند الرافعى الى ما ذكره « جون نيفيه » فى كتابه « عرابى باشا » من أن الجيش النظامى المصرى لم يكن يزيد على ١٩.٠٠٠ مقاتل مورعين بين مختلف المواقع : منهم ٨.٠٠٠ فى كفر الدوار ، ٢.٥٠٠ بابو قير ، و ٢.٥٠٠ فى رشيد و ٥.٠٠٠ فى دمياط . وقد اعتبر الرافعى هذا الاحصاء صحيحا (٢٧) .

وهى الحقيقة أن الجيش النظامى المصرى لم يكن ليبلغ ١٦ ألف جندي ، وانما كان هذا العدد يشمل المصوغين والمجندين الجدد . والدليل على ذلك أنه فى ابريل ١٨٨١ . حين طلب العرابيون زيادة مرتبات جميع الضباط والجنود وعرض البارودى على مجلس الوزراء الاستجابة لطلبهم ، رفع رياض باشا الى الخديو تقريراً اشار فيه الى هذا الطلب وقال : « وقد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها (البارودى) تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية : برية وبحرية . ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفا من صف ضباط ونفر ، (٢٨) . وحين قام العرابيون بمظاهرة عابدين ، كان أحد المطالب التى قدمها عرابى ابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الرمانات السلطانية وهو ١٨.٠٠٠ (٢٩) . وقد اعترض الخديو تحت تأثير المراقب المالى السير اوكلند كلفن والقنصل الانجليزى كوكسن على هذا الطلب . لان مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » ! (٤٠) . ومعنى ذلك أن الجيش لم يكن قد وصل الى هذا العدد . وليس من المعقول أن يكون قد بلغ ٢٦ ألفا عند نشوب القتال حسب رواية عرابى ، الذى بالغ أيضا فذكر أن عدد الجيش فى مدة الحرب يبلغ ٧٢ ألفا ! ونعتقد أن رواية « بلنت » فى هذا الصدد

- [٢٧] الرافعى : النوره العربيه والاهلال الانجليزى ص ٤٢٣ .
 [٢٨] الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل ١٨٨١ ، نقلا عن الرافعى : المرجع المذكور ص ١٠٢ .
 [٢٩] مذكرات عرابى ج ١ ص ٥٨ ، ٧٩٠ .
 [٤٠] .
 [٤١] .
 [٤٢] عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير ص ٥٢ [القاهرة ١٩٢٩] .
 [٤٣] مذكرات عرابى ج ١ ، ص ١٢ .
 [٤٤] .
 [٤٥] .
 Blunt, W.S; Secret History of the English Occupation of Egypt p. 287.
 Ibid.
 Cromer, Modern Egypte p. 880.
 Blunt, op. cit.

وقد اشترك الجنرال لورنج وضباط امريكان آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ ولكن فى يونيه ١٨٧٨ سرح الضباط الامريكان جميعهم بسبب اشتداد الازمة المالية والتدخل الاجنبى الفرنسى - الانجليزى ماعدا الجنرال ستون الذى بقى رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى حتى فى اثناء الثورة العربية ، ثم استقال فى اوانل عهد الاحتلال البريطانى (٤٨)

وقد استخدم الضباط الاوروبيون فى قيادة الحملات المصرية فى السودان والحشة . ومن هؤلاء السير صمويل بيكر الذى اوفد لاختضاع الاقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكورو . وغوردن الذى خلفه وعين حاكما على السودان سنة ١٨٧٧ ، وماكيلوب الاسكتلندى ، وجيسى الايطالى ، ومنزجر السويسرى ، وقد عين حاكما على مصوع ثم محافظا لشرق السودان . وارندروب السويدى ، ومالكولم الانجليزى . ومن الاوروبيين الذين عينوا حكاما على اقاليم السودان شارل ريجوليه الفرنسى مدير « دارة » . ثم سلاطين النمساوى الذى خلفه فى هذا المنصب ، والايطالى اميليانى مدير « كوبي » ، وروسية الالماني ، وميسيداليا مدير دارفور ، وجيكلر الالماني . وبراون الامريكى ، والدكتور شنيترز الالماني الذى اعتنق الاسلام وتسمى باسم أمين . ولبتون الانجليزى (٤٩) . وهذا يوضح أن العنصر الاوروبى فى قيادة الجيش المصرى لم يستحدثه الاحتلال ، وانما استحدثه الحكام من اسرة محمد على لما راوا من حاجة الجيش المصرى اليه . ومن اجل ذلك نصدق اللورد دفرين حين اورد ان الخديو توفيق هو الذى طلب تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز فى الجيش المصرى الجديد .

فاذا انتقلنا الى الكلام عن كفاءة الجيش المصرى قبل الاحتلال الانجليزى ، فمن المعروف أن الازمة المالية التى عصفت بعهد اسماعيل ، قد تركت بصماتها السيئة على هذا الجيش . فقد املت

فى ايدي هذا العنصر ، على النحو الذى اثار سخط الضباط العربيين . وكان من اسباب الثورة العربية . وفى اثناء الثورة ، انتهب عرابى فرصة ارتفاع المد القومى للتخلص من هؤلاء الضباط فيما عرف باسم « مؤامرة الضباط الشراكسة » ، حيث صدر الحكم بنفى ٤٠ منهم (٤٦) وكانت تلك قمة سيطرة المصريين على الجيش المصرى اثناء الثورة العربية .

اما بخصوص العناصر الاوروبية فى الجيش المصرى ، ففى الواقع أن هذه العناصر أيضا لم تنقطع عن قيادة الجيش منذ أصبح قوة نظامية فى عهد محمد على . فعندما اعتزم هذا تكوين الجيش النظامى ، استدعى الاخصائيين والعسكريين من الايطاليين والاسبان والبرتغاليين والفرنسيين ، لتنظم نواة هذا الجيش . وكان على رأس هؤلاء : Chatis وسيفان Sevin شاتى

ودارجون Daragon ومارى Mari ثم سيف Seve ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية ، وعلى رأسها الجنرال بوييه والكولونيل جودان (٤٧) وفى بداية عهد اسماعيل ، أى فى عام ١٨٦٤ ، استقدم بعثة عسكرية فرنسية أخرى برئاسة الكولونيل ميرشيه Mircher ولكنه لم يلبث أن استبدل بهذه البعثة بعثة عسكرية أمريكية ، عندما تازمت العلاقات بينه وبين الباب العالي ، واعتزم مواجهة القوة بمثلها للحصول على الاستقلال فقد كان موقف فرنسا معارضا لمشروع استقلال مصر ، وهنا استبدل اسماعيل بالبعثة العسكرية الفرنسية بعثة عسكرية أمريكية غير رسمية . وقد أتاح استخدام هؤلاء الضباط الامريكان الفرصة لاعادة تنظيم هيئة اركان الحرب المصرية . وحدث هذا التنظيم تحت اشراف الجنرال ستون Stone الذى عين رئيسا لهيئة اركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط الامريكان فى مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطا ، وصلوا الى خمسين فى عام ١٨٧٨ . ومن اوائلهم الجنرال وليم لورنج والجنرال هنرى سبلى وشارل شلييه لونج

[٤٦] مذكرات عرابى ج ١ ص ١٢٧ : بناء دولة ، مصر محمد على ص ١٥٠ ، ١٥١ [دار الفكر العربى]

[٤٧] دكتور محمد فؤاد شكري : وآخرون : ١٩٤٨ .

[٤٨] دكتور محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ص ١١٦ - ١٢٧ .

[٤٩] دكتور محمد فؤاد شكري : الحكم المصرى فى السودان [دار الفكر العربى ١٩٤٧] .

شئونه في اواخر هذا العهد ، فاختل نظامه . ثم
اقتت معظم المدارس الحربية لنضوب معين المال ،
وقد ظهر ذلك في حرب الحبشة ١٨٧٥-١٨٧٦ التي
تبدى فيها ضعف الجيش . وفي عهد نوبار تقرر
تخفيض عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ ضابط على
الاستيداع . وتسريح عدد كبير من الجند . مما
اسفر عن بعث الاضطراب في الجيش وهز نظامه
بعنف ، كما تمثل في حادث قصر النيل المشهور .
وكان من الطبيعي أن يظهر تأثير ذلك كله في
وقائع مقاومة الاحتلال الانجليزي . على النحو
الذي يصفه كتاب : « الحملات الاستعمارية على
مصر في القرن التاسع عشر » . الصادر عن وزارة
الحربية المصرية في ١٩٥٧ ، بقوله : « لم تكن هناك
استعدادات ، ولم تتخذ احتياطات حربية لمواجهة
الاحداث السياسية التي كانت تنذر بشر مستطير .
ولم يكن هناك بعد نظر سياسي أو عسكري . ولم
تكن النواحي الادارية على مستوى جيد في قوات
مصر . وكان مظهر القتال بين قوات عرابي
والانجليز هو الحرب بين قوات غير نظامية تعتمد
على موارد أهلية ، وقوات نظامية مدربة تمدها
حكومتها بموارد وامدادات منتظمة » (٥٠) .

ولقد كانت تلك هي حال الجيش المصري الذي
تناولته السياسة البريطانية بعد الاحتلال . وهذا
يوضح أن المقارنة بين حال الجيش في عهد
الاحتلال ، وما كان عليه هذا الجيش في عهد محمد
على واولاد عهده اسماعيل ، كما فعل
الرافعي (٥١) . مما لا يتفق مع مقاييس الدراسة
العلمية التاريخية . فالاطار الصحيح للمعالجة
يقتضى المقارنة بما أصبح عليه هذا الجيش . لا بما
كان عليه من قوة ومجد . ومع ذلك فإن هذا
المقياس الاخير يبدو محققا في عين الباحث
المدقق ، لأن الاحتلال انما وقع في الحقيقة قبل أن
يأخذ الحكم الوطني الصحيح فرصته الكاملة ليؤتى
ثماره في ميدان اصلاح الجيش وتدريبه
وتسليحه . وكان الاهتمام بالجيش وتقويته
وتحسين القوانين العسكرية على رأس برنامج
العرايين . فقد رأينا كيف طلب عرابي في مظاهرة
هابدين زيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا . وبناء على

ذلك اصدر الخديو توفيق في ٢٢ سبتمبر ١٨٨١
خمس قوانين عسكرية لاصلاح الجيش ونظامه .
ثم استصدرت وزارة شريف باشا في ٢٦ اكتوبر
١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم في
المدارس الحربية . يشتمل على برامج التعليم فيها
وشروط الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية
فيها وما الى ذلك (٥٢) . وكانت مشكلة زيادة عدد
الجيش الى ١٨ ألفا تقف في وجهها العقبات المالية
التي كان يثيرها المراقبان الماليان ، وقد هدد
البارودي أمام « بلنت » بأن رفض الزيادة قد يؤدي
الى مظاهرة عسكرية جديدة ! وقد خول
« كلفن » « بلنت » سلطة الاتفاق مع عرابي
والضابط على مبلغ لا يتجاوز ٥٢٢ ألف جنيه
لتقوية « الجيش » وأن يخبرهم بسأله لا يمكن
اعطاؤهم أكثر من هذا من الوجهة المالية . وأنه
يظن أن المبلغ كاف لجيش عدده ١٥ ألفا . وعندما
اجتمع « بلنت » مع عرابي والضباط . قبلوا هذا
المبلغ وقالوا انهم سيزيدون الجيش الى اقصى حد
يسمح به هذا المبلغ . وانهم سيقترضون في وجوه
يعرفونها ويبلغون الجيش اقصى قوته (٥٣) .

ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية . وهي تدبر
القضاء على الثورة العربية وتحطيم الجيش
المصري ، لم تكن تفكر في هذا الجيش كما صار
اليه ، وانما كان في ذهنها وبالدرجة الاولى ما كان
متوقعا أن يصير اليه هذا الجيش لو ترك الحكم
الوطني يأخذ مجراه . وهنا يتضح جليا أنه اذا
كان المقياس العلمي السليم يقتضى مقارنة الجيش
المصري في عهد الاحتلال بما صار اليه قبله . فإن
المقياس العادل يقتضى مقارنة هذا الجيش في عهد
الاحتلال بما كان سيصير اليه لو لم يقع الاحتلال .

السياسة البريطانية تجاه الجيش

المصري في السودان :

أولا : سياسة عدم التدخل وابادة
الجيش العرابي في شيكان
ذكرنا أن اللورد دفرين عندما قرن
انشاء جيش جديد يحل محل الجيش

(٥٠) وزارة الحربية : الجيش المصري : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ص ٢٥٩ - ٢٦٧
(٥١) الرافعي : المرجع السابق ص ١٥١ .
(٥٢) نفس المصدر والمكان
(٥٣) .

وقد مرت السياسة البريطانية ازاء السودان ،
وبالتالى ازاء الجيش المصرى ، بمرحلتين :

- المرحلة الاولى ، عدم التدخل
- المرحلة الثانية ، التدخل

وبالنسبة للمرحلة الاولى ، فقد استمرت منذ وقوع الاحتلال حتى هزيمة هكس فى شيكان . وفى هزم المرحلة ، قامت السياسة البريطانية على الا ترى فى احتلالها لمصر ما يفرض عليها الاشتراك عسكريا فى اية جهود يقصد بها الاحتفاظ او استرداد ممتلكات الخديو فى السودان ، وأن تترك للحكومة المصرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من القرارات لاختتام الثورة هناك بدون مساعدة أو مشاوره من الحكومة البريطانية (٥٤) .

وبناء على ذلك ، فقد اتبعت ازاء الجيش المصرى فى السودان السياسة الاتية :

أولا ، عدم امداده باية تعزيزات عسكرية بريطانية أو هندية للاشتراك معه فى العمليات العسكرية التى تجرى هناك (٥٤ م) .

ثانيا : عدم التدخل فى اختيار الضباط الانجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش المصرى فى السودان . وقد صرح بذلك اللورد جرانفل فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ جوابا على الرغبة التى كانت قد أبدتها هذه الحكومة منذ نهاية شهر أكتوبر ١٨٨٢ بتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد (٥٥) .

ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى تعيين الجنرال هكس خلفا لعبد القادر حلمى باشا لمعالجة الموقف عسكريا فى السودان (٥٦) . فقد طلب شريف باشا

العربى ، انما كانت فكرته أن يكون هذا الجيش محدود الاهداف ، تقتصر مهمته على اغراض الدفاع البسيطة وقمع الثورات الداخلية . ومعنى ذلك أن فكرة انشاء جيش قوى ذى كفاية ومقدرة ، لم تكن قائمة اصلا فى مخطط السياسة البريطانية . وهذه الحقيقة فيها الكفاية للرد على الكتاب الانجليز الذين تحدثوا عن كفاءة الجيش المصرى فى عهد الاحتلال كما لو كان الاحتلال قد وقع لهذا الغرض . وفى الحقيقة انه اذا كان الجيش قد أصبح فيما بعد قوة حربية مكنته من استرداد السودان ، فان ذلك يرجع الى الظروف التى حملت السياسية البريطانية بعيدا عما قدرت . ويرجع هذا التغيير لعاملين :

العامل الاول ، تطورات الثورة المهدية . وما ترتب عليها من تطورات السياسة البريطانية ازاءها .

والعامل الثانى : وهو مترتب على الاول ، عدول السياسة البريطانية عن فكرة الجلاء السريع ، والاستقرار شيئا فشيئا على فكرة الاحتلال الدائم وعدم الانسحاب .

وبالنسبة للعامل الاول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الاجراءات البريطانية لم تتعرض للجيش المصرى فى السودان ، بسبب ظروف الثورة المهدية من جانب ، ولعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فى شئون السودان من جانب آخر . وكانت السياسة البريطانية تجاه السودان بعد وقوع الاحتلال قد ارتبطت ، بطبيعة الحال ، بموقفها من مصر ذاتها ، ولما كان هذا الموقف يقوم على الانسحاب من مصر بعد الانتهاء من تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو وتأمين الوضع الداخلى من اخطار قيام ثورة عسكرية أخرى ، فقد كان من الطبيعى ألا تسعى السياسة البريطانية الى التدخل فى السودان أو التورط فى شئونه .

Earl Granville to Sir Malet, Aug. 8, 1883 (Egypt No. 22 (1883).

Sir E. Baring to Earl Granville, Nov. 19, 1883, Earl Granville to Baring (Egypt No. 1, 1884. [٥٤]

[٥٥] دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢١٨ - ٢١٩ .

[٥٦] كان عبد القادر حلمى باشا ينوئى حكمارية السودان ، ولكن الخديو توفيق طلب استدعائه وأمر بتعيين علاء الدين باشا مكانه على أن يمارس شئون الحكم المدنية ، أما وظائفه العسكرية فقد أسندها الى سليمان نيازى باشا ، الذى عين قائدا عاما ، وعين الجنرال هكس لرئاسة أركان حربه . وكانت الاوامر لسليمان نيازى هي أن يعمل برأى هكس فى المسائل الفنية ، على الرغم من كونه مرموسا له ، ووقع على عاتق هكس مسئولية معالجة الموقف عسكريا فى السودان .

في ٧ مارس ١٨٨٣ كان قد أصبح تحت امرته من
فلول الجيش العربى ١٢٩٠٠ جندي موزعين على
الالايات الآتية :

الالاي الاول بقيادة الاميرالاي سليم بك عوني،
وعدد رجاله ٢٤٠٠ .

الالاي الثانى بقيادة الاميرالاي السيد بك عبد
الرازق ، وعدد رجاله ٢٥٠٠ .

الالاي الثالث بقيادة اللواء ابراهيم باشا
حيدر ، وعدد رجاله ٢٦٠٠ .

الالاي الرابع بقيادة الاميرالاي رجب بك صديق ،
وعدد رجاله ٣٠٠٠ .

الطوبجية والسوارى بقيادة الاميرالاي عباس
بك وهبى ، وعدد رجاله ٢٤٠٠ (٦٠) .

على أن الجنود الذين سيقوا من هذا الجيش
الى السودان ، كانت روحهم المعنوية هابطة لعد
كبير ، وذلك لشعورهم بأن وطنهم محتل من جهة ،
ولأنهم كانوا يعرفون أن الغرض من ارسالهم انما
التخلص منهم . ويتضح ذلك بصورة جلية مما
كتبه الكولونيل استيوارت ، الذى أرسلته حكومته
الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة فيما بين
ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ . فقد وصف شعور
هؤلاء الجنود بقوله : لم يكونوا يشعرون بأن هناك
واجبا مقدسا يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة
الشرعى فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر
الاجنبى بلادهم ، ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديو
انما أرسلهم الى السودان ليلقوا فيه
حتفهم ! (٦٠) .

وقد وقعت الكارثة عندما خرج الجنرال هكس
يوم ٨ سبتمبر ١ٸ٨٣ فى حملته المشنومة على
كردفان ، وكان جيشه مؤلفا من ٧٠٠٠ من المشاة
و١٠٠٠ من الباشيبازوق والفرسان ، عدا ٢٠٠٠

من اسرره دفرين ان يختار ضابطا بريطانيا من
الطرار الاول لتعيينه رئيسا لهيئة ارکان حرب
الجيش بالسودان . ولما كان دفرين يعرف موقف
حكومته ، فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك
متعذر ، ولكنه كتب الى وزير خارجية حكومته فى
٩ ديسمبر ١٨٨٢ بأنه لا يرى ما يمنع من استخدام
الحكومة المصرية ، اذا شاءت ، لاهد الضباط
البريطانيين الذين تركوا الخدمة ، . فوافقت
الحكومة الانجليزية على ذلك فى ١٤ ديسمبر
١٨٨٢ (٥٧) .

ثالثا : الاستفادة من الثورة المهدية فى التخلص
من الضباط والجنود المصريين الذين اشتركوا فى
الثورة العرابية وما سبقها من تمرد وعصيان .
ففى كتاب اللورد دفرين الى جرانفل فى ١٨ نوفمبر
١٨٨٢ صرح بأنه وان كان يرى الافائدة من ارسال
الجنود المصريين الى السودان ، على اعتبار انهم
عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة ،
الا أن هناك فائدة ينبغى التفكير فيها . وهى أن
الخدمة فى السودان سوف تستهوى كل عناصر
الفننة والاضطراب فى مصر من الضباط والجنود
الذين أعلنوا تذرهم من أيام الخديو اسماعيل .
والذين طردوا من الخدمة بعد الغاء جيش
العرابيين ، والذين يمكن بهم مواجهة الموقف فى
السودان (٥٨) .

وبناء على ذلك ، فعندما بعث عبد القادر حلمى
باشا فى طلب تميزات عسكرية من القاهرة لم
تعرض سلطات الاحتلال على ذلك ، وأخذت
الحكومة المصرية بالفعل فى اعادة تجميع جيش
عربى المنحل ، وتجنيد الصالحين للخدمة من هذا
الجيش ، وأقيم معسكر تدريب فى القناطر الخيرية
لهذا الغرض ، وأمكن ارسال نجدة من ٥٠٠٠
جندي الى الخرطوم ، فوصلتها فى ديسمبر
١٨٨٣ (٥٩) . وعندما وصل هكس الى الخرطوم

[٥٧] دكتور محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ص ٢١٩ . وفى يوم ٢٨ مايو ١٨٨٣ كتب السير ارنولد مالك
الى شريف باشا مذكرة يذره فيها بأن الحكومة الانجليزية ليست مسئولة عن تعيين الجنرال هكس ، او عن العمليات
المسكونية التى يقوم بها فى خدمة الحكومة المصرية .

[٥٨] دكتور محمد فؤاد شكري : نفس المصدر ص ٢١٠ .

[٥٩] نفس المصدر ص ٢٠١ .

[٦٠] الامير مير طوسون : مصر والسودان ص ٢١ ، وقد اورد نيسوم شقيران قائد الالاي الثانى اسمه هين
بك مظهر : ا نيسوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ [١٩٠٢] .

[٦٠] دكتور محمد فؤاد شكري : المرجع المذكور ص ٢١٩ .

السياسيين الانجليز ، أو كتبوا عنها مثل « جون مورلي » كاتب سيرة جلادستون ، واللورد كرومر ، واللورد ملنر ، يعترف بمسئولية الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة (٦٤) .

وهذا يثير السؤال الاتي : هل كان لسرعة الحكومة البريطانية في التخلص من الجيش العرابي أثر في وقفها هذا الموقف من حملة هكس ؟ في رأي أنه وإن كانت السياسة البريطانية قائمة في ذلك الحين أساسا على عدم التدخل ، إلا أن فكرة التخلص من بقايا جيش عرابي كانت واردة على كل حال ، فقد أوعز بها اللورد دفرين إلى اللورد جرانفل في ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ على نحو ما مر بنا . ومما يثير الريبة حقا ، أن التدخل الوحيد الذي خالفت به الحكومة البريطانية خط سياستها الرئيسي في السودان وهو عدم التدخل ، إنما كان لمساندة الجنرال هكس في مطلبه بمنحه كل السلطة الفعلية كقائد أعلى للحملة المرسله على كردفان . فقد تدخل السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطاني ، لدى الحكومة المصرية من أجل استدعاء سليمان نيازي باشا الذي كان قائدا عاما للجيش . وكان على خلاف مع هكس منذ تجهيز حفلته الاولى . فاستجابت الحكومة المصرية (٦٥) . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن موافقة فقط على حملة كردفان ، بل وتدخلت أيضا من أجل انجازها . ولو أن هذه الحكومة كانت غير موافقة ، لكانت - كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى - قد وافقت على الاستقالة التي هدد بها الجنرال هكس ، ونصحت الحكومة المصرية بقبولها (٦٦) .

وبهزيمة هكس في شيكان ، تكون السياسة البريطانية قد تخلصت من الجيش العرابي تماما : بتحطيمه في معارك الاحتلال أولا ، وبالغائه بعد الاحتلال ثانيا ، وإعادة تجميعه والسماح بإبادته في السودان ثالثا . وفي المرحلة التالية سوف تخلص من الجيش المصري الذي كان موجودا في

من الاتباع ، فلما وصل إلى غابة شيكان ، هوجىء بالدرأويش يحيطون به من كل جانب ، بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والخوف والعطش ، فأبىد هذا الجيش كله يوم ١١ نوفمبر ١٨٨٢ ، ولم ينج إلا ٢٠٠ كان معظمهم من الجرحى (٦١) . وبذلك تحققت الفائدة التي تحدث عنها اللورد دفرين !

وتعتبر السياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية بعدم التدخل في السودان ، مسئولة بصفة رئيسية عن إبادة الجيش المصري في شيكان ، وعلى نحو يثير الريبة . ذلك أن جميع الشواهد في ذلك الحين كانت تؤكد أن دخول الحكومة المصرية في عمليات عسكرية كبيرة لمهاجمة المهدي في قواعد الحصينة في كردفان ، بدلا من الاكتفاء بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ومع عدم وجود المال اللازم ، وعدم وجود جيش مدرب مزود بالمؤن والذخيرة والأسلحة الكافية ، كان خطأ فاحشا . وقد وصفه الثقة مثل اللورد دفرين والسير ادوارد ماليت والكولونيل استيوارت بأنه جنون مطبق (٦٢) بل لقد كتب الكولونيل استيوارت في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ ، بعد سقوط الأبيض ، يقول : « أثنى لا أرى من الصواب أن نتقدم إلى كردفان ، بل الاجدر بنا أن نبقى هنا (في الخرطوم) فننتهي للدفاع ، ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل . وإذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة ، نكون قد عرضناها للخطر ، لأن عند أعدائنا السلاح الكافي ، وهم سكارى بصحيا الانتصار والتعصب ، ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم ، لأن « الأبيض » قد سقط ، فإذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة ، فالمرجح أن ذلك يفضي إلى خسارة السودان كله » (٦٣) .

ومع ذلك ، فلم تعترض الحكومة البريطانية على ارسال الحملة التي زحف بها هكس على كردفان ، الامر الذي جعل كل من عاصر هذه الحوادث من

Wingate, op. cit., pp. 77 - 90.

[٦١] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٢٢٢

[٦٢] لورد كرومر : تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان سنة ١٩٠٦ ص ٤

[٦٣] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٠ .

Blue Book, Egypt No. 22 (1883) pp. 63, 28, 72, 77.

[٦٤] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٢٢٢

[٦٥] دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٢٢٢

٢ - على الرغم من أن تنفيذ مهمة أجلاء
السودان كان يتطلب إرسال قوة عسكرية لتأمين
السحب القوي للصحة والذين والصحة وحماية
النساء والأطفال من التهديد والقتل ولم يطمئن
مقاتلات الجيش الحكومية السودانية في ١٢٠٠
في فرض إجلاء السودانية كانت حقيقة في أفريقيا
من إرسال قوات عسكرية بريطانية للمساعدة في
هذا الاجلاء مع أنها كانت تصرف من
الحكومة المصرية ليس لديها كل خيار في
الطوارئ ، وأنها أرسلت كل خيار في

١ - اجلاء الخرطوم وحدها ، دون ابقان لـ
 اكر السرايين والخرطوم والخرطوم في الخرطوم (٦٧)
 والحاميات الدخيلة الاخرى في السودان (٦٨)
 مكر () وقد بدد هذه الستارة الجوزي جوزي
 « بيرنج » الى ١٨٨٤ مارس ٩ وأطلق في نفسه ،
 يعرض استقالته على حكومته ، واعتزله النصارى
 بكل الاستياء خط مدبرتي الى الوين والوين
 ونحو (٦٨) الجزال (٦٨) وفي
 ١٨٨٤ أبريل ٨ عرف قاتله بانه « بيرنج » الى
 بترنج ، وانه لثقل بترنج
 على تملكه ما ابتاع في اترية الحرة مطلق نفسه
 الطرف في وقت ممكن ، وانه جانيه جانيه
 الى مدبرتي بترنج : « انا » و « بيرنج »
 و « بيرنج » عن حاميات ستان و « بيرنج »
 و « بيرنج » (٦٩) .

יִצְחָק אֲרָם רַב יוֹסֵף אֲרָם

[illegible]

والتبرع بالمال والنفقة على الفقراء والمساكين
والإحسان إلى الجيران والمساكين

• غاية واحدة ، هي أن يقق مصر السودان .
 • وأخيرا ، لنرى مصادرة مصر ، لانها بيننا من
 الجانبين عن السودان . وكلا الطرفين ، كما هو
 ظننت الى « تبرج » ان ينصح الحكومة المصرية
 في نفس الوقت تتحول الى سياسة التدخل ، عندما
 انجليزية او فرنسية في العمليات الحربية ، فقد بدأت
 سياسة عدم التدخل ، وهو عدم الاشراف بقوات
 تمسكت فيه الحكومة البريطانية باسم عنصر في
 ولا حظ في هذا الكتاب . انه في الوقت الذي

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

১৯৩৬ - ১৯৩৭

• ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

وكان هذا يتعلق بقضية
السودان قبل الاستقلال. وكانت
السياسة البريطانية من سياسة

أما هو « على لا ينحى » ؟ (٧٤) .

استناسة . ويرى بعض المؤرخين (٧٥) أن ستان

جلاستون سئل غوردن عن موقفه

الطرفين وسماع السودان « إنما كان مشغولاً به

مهمة « مهمة » غوردن كان يعتبرها « مهمة

تقريبية استثنائية » مدعياً تقريباً الوسائل المتاحة

للممكن من اجلاء السودان ، ولست مهمة حقيقية

مدفياً بتقيد الاجلاء ؛ وأن هذا التصارب بين مهم

جلاستون حقيقة مهمة غوردن ، وفهم هذا الاجت

لهمته ، كان مشغولاً بالمسؤوليات التي أتت في

النهاية الى فشل مهمة الاجت .

على أن هذا التفسير مردود عليه بأن جلاستون

لم يكن يجهل ما طرأ على مهمة غوردن من تحول

في القامرة ، عندما انطأ به الجدوى توفيق أن يصنع

وأن وضع التفتيش اجلاء الاجري السودانية ، وأن

يعمل على انصاف الجنود المصريين والوطنيين

الدنيين منها . ولو أن جلاستون كان معتزلاً

على هذا التكليف الذي غير من مهمة غوردن ، لكان

في وسعه أن يعلن هذا الاعتراض ، خصوصاً وأن

غوردن إنما ذهب بتكليف رسمي من الحكومة

، وهو جاضع من ثم لسلطانها فيما

يتصل بمهمته . على أن جلاستون لم يعتبر في

المسألة لم تكن مسألة تعارض بين مهم جلاستون

والجديد الى بربر ١٧٦ . وهذا دليل على أن

الحكومة المصرية بإرسال قوة من الجيش المصري

مندوبة لم تركية ، بل لقد رفضت عرضاً من

رفضت إرسال أي قوات ، سواء أكانت انجليزية أم

وإنما على أنها - كما رأينا - قد

تسبب هذه الاجترة إرسال القوات اللاتينية لتفتيش

رفعة الحكومة البريطانية في اجلاء السودان - أن

كان من الضروري - مادامت الحكومة المصرية تتخذ

مستحكمة لتأمين انصاف الجنود والاعمال ، فقد

من القارة تفتي - كما ذكرنا - إرسال قوات

ولا كانت المهمة التفتيشية التي كلف بها غوردن

Cromer, op. cit., p. 294.
Blue Book, Egypt No. 15 (1884).
Lord Granville to Mr. Egerton, May 1, 1884 (Cromer, op. cit., 448).
Ibid p. 432.
Cromer, op. cit., p. 447.

غوردن بعد وراء مسكناً : انظر السائق في ٢٣١

غوردن بعد وراء مسكناً : انظر السائق في ٢٣١

غوردن بعد وراء مسكناً : انظر السائق في ٢٣١

غوردن بعد وراء مسكناً : انظر السائق في ٢٣١

غوردن بعد وراء مسكناً : انظر السائق في ٢٣١

غوردن السائبة اليه بأن التحلي عن هذه الحاسيات
المصرية . وكان ذلك في معرض تعليقه على عبارة
واقعة تحت أي البرنامج الذي ياتقان هذه الحاسيات
ستاسيتها ، فقال : « إن الحكومة البريطانية لم تكن
القوات المصرية ، التي كانت تتصرف للبقاء بسبب
كثيف اللورد كرومر عن شعور حكومته أن
الاجلاء على أيدي الثوار . وعلى كل حال ، فقد
برك القوات المصرية في السودان في حاجة خطر
ينجح في اجلاء الثورة ، وقد فصلت هؤلاء من ذلك
السودان ، خوفاً من أن يستجدها الجنرال غوردن
البريطانية كانت تحظى إرسال قوات جارية الى
مواضعها : (٧٢) . ومثل ذلك أن الحكومة
المصرية ، وهذه الحاسيات لا يمكن أن تبذل
أما هو لا يستجدها في « عمليات هجومية » لحد
غوردن من طلب هذه القوات - كما كانت ترى -
الى الله ، ولا أن يرفض الذي كان يرمى اليه
السودان من مصر ، واعادة الاستقلال
فإن سياستها لها الاستعداد باقتطاع
إرسال الجنود الترك على أي شكل من الأشكال « فيه
الحكومة البريطانية لم تكن ترى هذا الرأي ، لأن
الى السودان من ٢٠٠٠ جندي (٧٢) ، ولكن
والاجتريتين للاكتفاء في بقايا إرسال حملة تركية
اصدار نداء الى اصحاب اللاتين الانجليز
غوردن « يتزوج » انه طلب الى السير صمويل بتر
بخطبة الحال . وفي يوم ٨ أبريل أبلغ
القوات : (٧١) ، وهو ما كان يرفضه السلطان
جواهد أن تدفع الحكومة المصرية بقوات هذه
إرسالها وسحبها مع السلطان ، لشروط اللورد
عشائرية ، ترتب الحكومة البريطانية شروط
السودان . فعمداً اقترح شريف باشا إرسال قوات
الى منع إرسال أية قوات جارية الى

الطرفين نفسها بمهمة بحضان الدواوين (٧٠) .
الذين ينتهز في اجلاء السودان ، وكانت
مستحكمة بصحتها . مع أن الثورة كانت في ذلك
وسيلوات الى الطرفين وحدهما ، دون أي قوة
السودان . ومن الطرف الثابت أنها بعتت بغوردن

Cromer, Abbas II p. 50.
 Milner, op. cit., p. 378.
 Arther, George, Life of Lord Kitchenier Vol. I. p. 182. Vol. I. p. 182.
 [٨١] [٨٢] [٨٣] [٨٤] [٨٥] [٨٦] [٨٧] [٨٨] [٨٩] [٩٠] [٩١] [٩٢] [٩٣] [٩٤] [٩٥] [٩٦] [٩٧] [٩٨] [٩٩] [١٠٠]

الثاني عباس عازر ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

١٨٩٤ -
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني
 وفي اواخر يناير ١٨٩٤ سابق عباس الثاني

الرحمن النجومي ، ولكنه ملئ بهزائم ساحقة على يد الجيش المصري كانت آخرها واقعة طوشكي « ٣ - ٨ - ١٨٨٩ » التي خاضها الجيش المصري منفردا وتمخضت عن خسائر لجيش النجومي بلغت ١٢٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ أسير ، مقابل ٢٥ قتيلًا للمصريين و ١٤٠ جريحاً ، وزال على أثرها الخطر عن مصر لأول مرة منذ عام ١٨٨٥ (٩١) . وقد علق اللورد كرومر على ذلك قائلاً : « لقد أعطى (هذا الانتصار) الثقة للجيش المصري وللشعب المصري ولأوروبا » (٩٢) .

ثانياً ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن فكرة الاحتلال المؤقت الى الاحتلال الدائم لمصر بعد فشل مفاوضات السير درمند ولف ، أصبح وجود جيش الاحتلال في مصر ضماناً ضد أى فتن تحدث داخل الجيش المصري . وبالتالي فلم تعد مسألة تقويته ورفع كفاءته تمثل خطراً على المصالح البريطانية . وكان الخوف على هذه المصالح أن يتهدها جيش مصري قوى بعد انسحاب جيش الاحتلال ، هو الدافع الاساسى للورد دفرين لوضع قاعدة انشاء جيش محدود من ستة آلاف للاغراض البوليسية - كما رأينا . وبعد التخلي عن هذه السياسة زاد عدد الجيش المصري حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء اعداد حملة دنقلة (٩٣) .

رابعا ، لم تكن قد ظهرت في البلاد الى ذلك الحين حركة وطنية ذات خطر يخشى منها على مركز الاحتلال . ولما كان الاحتلال مطمئناً الى مركزه ، فلم يكن يضيرده فى شيء انشاء قوة مصرية ذات كفاءة تحمل عنه الاعباء ، كما كانت تفعل القوات الهندية . وهذا العامل على جانب كبير من الاهمية ، لان اشتداد الحركة الوطنية بعد ذلك سوف يغير من السياسة البريطانية ازاء الجيش .

وعلى كل حال . فباسترداد السودان . تنتهى تقريباً الظروف التى أوجبت تقوية الجيش

المصري ، وفى الوقت نفسه تظهر ظروف جديدة أخرى تدفع السياسة البريطانية الى الاخذ بأسباب الحذر . وهذه الظروف تتمثل بالدرجة الاولى فى انتعاش الحركة الوطنية واشتداد الشعور بالعداء للاحتلال بين أفراد الشعب . فلقد كان من الطبيعى أن تخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح المعادية الى الجيش ، ويتم الالتحام بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية على نحو ما حدث فى الثورة العربية . لذلك نلاحظ أن السياسة البريطانية قد أبقت الجيش المصري « بأمره تقريباً » فى السودان بعد استرداده ، وذلك لخدمة توطيد دعائم الامن فى ربوعه . والاشتغال فى تهديقه ، وانشاء كافة الاشغال العمومية (٩٤) ، وبصفة خاصة لفصل هذه القوة العسكرية التى أثبتت جدارتها ، « واستردت ثقتها بنفسها » - على حد قول كرومر السالف الذكر - عن قاعدتها الجماهيرية .

الجيش المصري بعد استرداد السودان

رأينا كيف أصبح الجيش المصري ، باعتراف الكتاب والسياسيين الانجليز ، وبسبب الظروف التى ذكرناها « قوة مقاتلة على أعظم جانب من الكفاءة وحسن التنظيم » ، وذلك على العكس تماماً من الفكرة السائدة فى كتابات الباحثين والكتاب المصريين بأن الاحتلال عمل دائماً على اضعاف الجيش منذ وقوعه . وبهنا قبل أن تنتقل الى بحث التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية بعد استرداد السودان ، أن نستعرض حالة الجيش فى ذلك الوقت ، ليتسنى لنا متابعة التغيرات التى طرأت عليه كنتيجة لتغير السياسة البريطانية .

كان عدد الجيش المصري بعد استرداد السودان

[٩١] نفس المصدر ص ٤٣٨ - ٤٤١ ،

Royle, Charles; the Egyptian Campaigns 1882 - 1885, p. 480 - 5.

Cromer, op. cit., P. 516.

Wheeler Harold; the Story of Lord Kitchener p. 24 (London 1924),

Royle, op. cit., p. 505.

[٩٢] محزون : المرجع السابق ص ٨٨ .

تشكل في مصر خيرية فادحة على بنيتها من الشبان ، ولكنهم يبررون ذلك بأن انقاص هذه المدة كان يقتضى مضاعفة هيئة التدريب لتزويد المهندسين بالتدريب والتمرين الكافيين ، وهو ما كانت تحول دونه العقبات المالية ، بينما كانت الحاجة ماسة لوجود جيش قوى كفاء ومدرب حتى يستتب الامن في السودان .

وكانت وزارة الحربية المصرية والادارات العسكرية المصرية تصطبغ بالصبغة الانجليزية البحتة . فقد كانت الوظائف الادارية العليا وقيادات الفرق في ايدي الضباط الانجليز في الجيش المصرى . وفى الحقيقة - وكما يقول « هوايت » - لم تكن ثمة وزارة مصرية يتمتع فيها الانجليز بيد مطلقة كذلك التى كانوا يتمتعون بها في وزارة الحربية . فقد كان الخديو هو القائد الاعلى من الناحية الاسمية ، ولكن السردار كان هو القائد الاعلى الفعلى او هو القائد الاعلى التنفيذى . وكان بهذه الصفة يسيطر على جميع الجهاز . . وكان يليه في قيادة الجيش « الادجوتانت جنرال » وكان رئيس اركان حرب الجيش المصرى انجليزيا ايضا ، ويتبعه مباشرة مدير التموين والسكرتير المالى ومدير المخازن ومدير القسم الطبى . وكلهم انجليز . كما كان يتبعه بعض الضباط المصريين كرؤساء لمكاتب التجنيد وغيرها . وكان مدير المخابرات العسكرية يتبع مباشرة السردار . وفى عام ١٨٩٩ كان الجيش المصرى يستخدم ١٢٢ ضابطا انجليزيا و ٤٧ مساعدا وصف ضباط انجليزيا . وكانت وزارة الحربية تستخدم ٢٠ مهندسا اوروبيا ، منهم ١٢ انجليزيا ، و ٤ ايطاليين ، واستراليان ، ويونانى واحد (٩٥)

وقد قامت السياسة البريطانية على الاحتفاظ بالجزء الاعظم من الجيش المصرى في السودان بعد استرداده . وذلك لعدة اسباب : السبب الاول ، مواجهة الاضطرابات في السودان والعمل على اقرار الامن في ربوعه . والسبب الثانى ، ايماد الجيش المصرى عن مجال تأثير العناصر الوطنية المتحمسة ومصدر الغليان الشعبى في مصر ، خوفا من أن تتسرب روح الاضطراب

بفراوح بين ٢٠ ، ٢٥ ألف ضابط وجنسى ، فقد كانت هناك ١٢ اورطة مشاة تتكون من الفلاحين المصريين ، وما لا يقل عن ٩ آليات من الجنود السودانيين وكانت الطوبجية والسوارى والهجانة تتكون من المصريين أيضا ، وتبلغ في جيلتها ١٤ ألف جندى وقد تم تجنيد الاورط السودانية من صفوف الدراويش الذين كانت تمتلئ بهم المعسكرات المصرية والانجليزية عقب كل انتصار وقد اشترك منهم في الهجوم على « ام درمان » ٧٠٠ جندى .

وكانت أربع من الاورط المصرية تحت قيادة ضباط مصريين ، وبقية الاورط تحت قيادة ضباط انجليز . وكان فيلق الهجانة المصرى وسلاح الفرسان (السوارى) تنقسم قيادة وحداته بين الضباط المصريين والانجليز اما الاورط السودانية فقد اقتصرت قيادتها على الضباط الانجليز وحدهم في ذلك الوقت .

وكانت ترقية الضباط المصرى المتخرج فسى المدرسة الحربية تتوقف عند رتبة الاميرالاي ، اما الضباط السودانى فكانت ترقبته تتوقف عند رتبة « صاغفول أغاسى » (صاغ) بينما كان الضباط الانجليز يلتحقون بالخدمة برتبة بمباشى ولا تتوقف ترقبتهم عند حد . وكان ذلك من الاسباب التى أدت الى سريان روح التذمر بين الضباط المصريين الذين كانوا يدون أنفسهم يتخطون في الترقية من جانب الضباط الانجليز الشبان ذوي الرتب الصغيرة الذين يفدون من انجلترا .

وكان الضباط المصريون يختارون من بين الاسر المصرية المتوسطة ذات الاصول التركية والكردية والشركسية . اما الجنود فمن بين الفلاحين . وكان جنود الآليات السودانية يجندون من مختلف أرجاء السودان ، وبصفة خاصة من قبيلتى « الشيلوك » ، « والدنكة » . وكان الفلاح المصرى يقضى في الخدمة العسكرية ست سنوات ، عدا ست سنوات أخرى يقضيها في الاحتياط او البوليس . اما الجندى السودانى فكانت تمتد خدمته العسكرية الى ما لا نهاية . ويعترف الكتاب الانجليز بطول مدة الخدمة العسكرية التى كانت

المصري . فقد اختفت تقريبا كل الظروف التي دفعت السياسة البريطانية الى التخلي عن سياسة اللورد دفرين ، وانتهاج سياسة تهدف الى تقوية الجيش المصري ورفع كفاءته القتالية وحسن تدريبه . وفي الوقت نفسه بدأت ظروف جديدة تدفع الى اعادة النظر في الجيش ، بما يكفل تمام السيطرة عليه من جانب الاحتلال . واهم هذه الظروف - كما ذكرنا - ارتفاع المد القومي في مصر ، ومحاولات الخديو عباس الثاني السيطرة على الجيش للاستفادة به في مقاومة الاحتلال . كما تمثل في « حادث الحدود » . وفي الحقيقة ان الخديو عباس لم يكف عن مناوأة الاحتلال سرا ، وان كف عنها جهرا ! فقد تألفت في أعقاب الحادث جمعية سرية في الجيش المصري من الضباط الموالين للخديو عرفت باسم « جمعية السودة السرية » . وكانت تبث بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع الى الخديو . وكان بعض ضباط هذه الجمعية في الحملة المصرية التي استردت السودان ، وقد استمعوا الى الخطبة التي ألهاها اللورد كرومر في أم درمان وأعلن فيها قيام نظام الحكم الثنائي ، وكتبوا الى الخديو عباس يخطرونه بأن « جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » (٩٧) .

لسكل هذه الاسباب ، فقد اتبعت السياسة البريطانية ازاء الجيش المصري في السودان الخطوط الرئيسية الاتية :

أولا - تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من الاسلحة والذخيرة . ففي يناير ١٩٠٠ تم سحب عدد من المدافع المكسيم من الجيش المصري بحجة ارسالها الى حرب جنوب افريقيا . كما أخذ الجنرال مكسويل ، نائب الحاكم العام ، في جمع ذخيرة لفرقتين من الجيش . وقد سلم بعض الجنود ذخيرتهم ، ولكن الضباط المتحمسين رأوا في ذلك امتهانا لكرامة الجيش وعدم الثقة به ، فحرضوا الجنود على التمرد ، وكان ان هجموا على الذخيرة لاستردادها ، وامتنعت نهائيا الاورطة الرابعة عشرة السودانية عن الرضوخ لتسليم

ومقاومة الاحتلال الى الضباط والجنود ، فيتم الاندماج بين الجيش والشعب كما حدث أثناء الثورة العربية . ثالثا ، اطلاق الامر لجيش الاحتلال في مصر دون منازع ، خصوصا بعد ان أصبح الجيش المصري قوة قتالية يخشى بأسها . وفي الحقيقة ، فان وجود الجيش المصري بأسره تقريبا في السودان ، قد أعفى السياسة البريطانية من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير في مصر ، وهو الذي كانت الخزنة المصرية تتكفل بدفع ٨٥ ألف جنيه لنفقات اقامته . وكان هذا المبلغ يكفي في الاحوال العادية للانفاق على جيش تعداده ٥٠٠٠ جندي . وكان جيش الاحتلال في القاهرة يعسكر في المواقع الاستراتيجية الهامة : في القلعة وقصر النيل والعباسية . وفي عام ١٨٩٨ كان هذا الجيش يتوزع على النحو الاتي : آليان في القلعة وقصر النيل ، وأورطة من المشاة والانسارز Lancers والطوبجية في العباسية . أما حامية الاسكندرية فكانت تتكون من أورطة من المشاة وفصيلة من الطوبجية وعدد من السرايا (٩٥ م) على أن هذا العدد كان يزيد في الاحوال التي كان يخشى فيها من وقوع اضطرابات داخلية خطيرة . ففي حادثة العقبة سنة ١٩٠٦ وحين اشتد النزاع حولها بين انجلترا وتركيا ، وكان الرأي العام المصري يساند موقف تركيا ، طلب اللورد كرومر زيادة الحامية البريطانية في مصر . فاستجابت حكومة لهذا الطلب ، وصدرت الاوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة لتعزيزها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها . وقد تم وصول أغلب هذه القوات الى مصر ، وتكلفت الخزنة المصرية زيادة قدرها ٤٥ ألف جنيه نتيجة زيادة مصروفات جيش الاحتلال (٩٦) .

تطور السياسة البريطانية ازاء

الجيش بعد استرداد السودان

يمثل استرداد السودان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في السياسة البريطانية ازاء الجيش

[٩٥] Ibid., pp. 284 — 5.

[٩٦] انظر دكتور يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بعائلة طلبة سنة ١٩٠٦ [المجلد الثاني من المجلدات المصرية] سنة ١٩٦٧ .

[٩٧] دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان من ٥٨٠ [دار المعارف بمصر ١٩٥٧] .

فقد اختار الخديو الأمر الأخير . فاستحضر المحكوم عليهم وعنفهم على ما وقع منهم وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا .

ثانيا - انقاص عدد الوحدات المصرية البحتة في الجيش ، وزيادة الوحدات السودانية . وكان هدف الانجليز من ذلك : أولا ، التفريق بين المصريين والسودانيين في الجيش ، ثانيا ، تأليف نواة جيش سوداني بحت يكون عوناً في المستقبل للاستقلال عن مصر . فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية ، وأنشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين ، حيث كانوا يعلمون العساكر النداء بالانجليزية . ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية العديدة سوى أربع مصرية ، وأنشأوا واحدة سودانية . ومن أورط السواري المصرية لم يبقوا أيضا سوى أورطة مصرية ، وأنشأوا بدلا منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم « البيادة الراكبة » . وأركبوها الخيل السودانية والبغال الحبشية . وقد استبدلوا بالهجانة المصرية هجانة سودانية . وأنشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانيتين . وبينما كانت الأورطة السودانية تتكون من ٨٠٠ ضابط صف وعسكري ، كانت الأورطة المصرية لا تبلغ سوى ٦٠٠ فقط . وقد أنقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية . حيث نزل عددهم إلى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين . أما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء ، فقد اختفى منهما كل أثر للمصري (١٠٠) .

ثالثا - تشتيت الجيش المصري في أنحاء السودان كتائب صغيرة ، بين كل كتيبة وأخرى مئات الأميال (١٠١) . بينما كانت الحامية

الذخيرة . وظلت الحالة في أم درمان قلقة ، إلى أن تعاون الجنود الكبار في الأورطة مع ضباطهم السودانيين على تسليم الذخيرة تدريجا . وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد ، وأحيلوا إلى مجلس تحقيق لمحاكمتهم ، وحكم بطرد ستة منهم من خدمة الجيش هم : اليوزباشي محمود أفندي مختار ، واليوزباشي حسن أفندي لبيب ، والملازمون الأوائل : مصطفى أفندي لطفى ، وصالح أفندي زكى ، ومحمد أفندي توفيق يوسف ، والملازمان الثانيان عبد الحميد أفندي شكرى وإريس أفندي عبد الله ، وإحالة اليوزباشي محمود أفندي حلمى إلى المعاش والملازم الثانى أحمد أفندي شاكر إلى الاستيداع . وتوبيخ الملازمين الثانيين عثمان أفندي عارف ، ومصطفى أفندي محمود الشامى (٩٨) .

وقد أورد اللورد كرومر هذه الحادثة فى كتابه : « عباس الثانى » . ولكن دون تفصيل وفى شكل مبهم . واتهم الخديو بأنه كان وراء هذا التمرد ، لأنه « لم يشف من مرض الرغبة فى إيقاع الخلل فى نظام الجيش » . وروى أن الخديو كان قد تفوه ببعض الأقوال التى جعلت الجنود المتمردين فى الأورطة السودانية يعتقدون أنه متعاطف معهم ، وأنه لذلك رأى أن يحرم الخديو من ثمرة عمله « فقابله وطلب منه أن يستدعى المحكوم عليهم ويؤنبهم بعبارات معينة اختارها له وترجمها له » . وذلك ليضعه فى موقف حرج : « لأن رفضه أو قبوله لطلبى كلاهما لا يسره » فإذا رفض « فسوف يعرض نفسه لشبهة أنه حرض على الثورة فى جيشه » كما فعل جده من قبل . وإذا وافق ، فسيتضح على الفور للمتمردين أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدته ، وبذلك يفقد كثيرا من نفوذه فى الجيش » (٩٩) . وكما توقع كرومر

[٩٨] انظر مذكرة الاميرالاي محمود بك هلمى اسماعيل من هذا الحادث ، وقد نشرها الرافعى فى كتابه : « مصطفى كامل » ص ٢٢٤ الطبعة الاولى ، انظر ايضا : دكتور مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٤١ - ٤٤٢ | بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥ | وتختلف رواية الاميرالاي محمود هلمى من رواية دكتور مكى شبيكة فى أنه بينما يتحدث الأول عن تمرد فى فرقتين ، فإن الأخير يتحدث عن تمرد فى أورطة واحدة . هى الأورطة الرابعة عشر السودانية . Cromer, The Earl of; Abbas II p. 82 — 88 London 1915.

[٩٩] [١٠٠] داود بركات : السودان المصرى ومطامح السياسة البريطانية ١٥٤ - ١٩٥٨ (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) ومن الأمثلة « ما نشرته جريدة المؤيد فى أغسطس ١٩٠٦ حيث ورد بها امر نظارة الحرب « بزيادة أورطة بيادة سودانية تعرف منذ الآن بالأورطة الرابعة عشرة السودانية وزيادة ٢٠٠ جندي لغير رايك على قوة أورطة العرب » ، وزيادة بلوك على قوة الهجانة يعرف بالبلوك الخامس والفاء الأورطة الرابعة السواري » . [١٠١] الرافعى : محمد فريد ص ٨١ الطبعة الاولى ١٩٤١ ، خطاب محمد فريد يوم ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ . لخاسبة ذكرى احتلال العاصمة .

البريطانية تتمركز في الخرطوم . وكانت هذه الحامية تتألف من ستة بلوكات من المشاة . وفصيلة من الطوبجية مع ما يتبعها ، وفصيلة من البيادة الراكبة الهجين (١٠٢) .

رابعا - استخدام الجيش المصرى فى بناء السودان وتعميره بصفة خاصة . وقد مر بنا أن حكم السودان وقيادة الجيش كانا فى يد واحدة هى يد الحاكم العام للسودان ، وبالتالي فقد كانت الادارة العسكرية والمدنية تخضع لسلطة واحدة . فالسودان والجيش المصرى على هذا النحو كانا شيئا واحدا ، أو على حد قول « هوايت » ، كانا « متداخلين » .

وعندما انتهت موقعة أم درمان ، التى كانت عاصمة للسودان أثناء حكم الدراويش ، وبها زالت الدولة المهدية ، اتجهت السياسة البريطانية لجعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل استرجاعه . ولما كان السودان خلوا من الصناع . وكانت مصلحة الاشغال بالجيش المصرى عبارة عن قسم قليل من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة . ومعهم اثنان من الضباط المهندسين فقط . فقد رأى تكبير هذه المصلحة ، وجعلت الايا وصل تعدادها الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع . ولما كان قانون القرعة العسكرية فى ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية . فقد استصدر اللورد كتشنر أمرا عاليا من الخديو بمعاملة هاتين المدينتين أسوة بباقي القطر . وسرعان ما تم التجنيد فى أيام قلائل من بنائين ونجارين ونحاتين ونقاشين وحدادين وبرادين وغير هؤلاء من صناع المعمار . وبهذه الوسيلة جند من أمهر الصناع وقتها عدد كبير ، وابتدأ هؤلاء الصناع يصلون الى الخرطوم فى أوائل سنة ١٨٩٩ ، وانتخب لهم الضباط الفنيون . وقد قام هؤلاء الصناع العسكريون ببناء أهم المنشآت الكبيرة ، المدنية والعسكرية ، فى الخرطوم (١٠٣) . هذا بالإضافة

الى ما أنشئ فى الانحاء الأخرى ، وعلى الأخص فى حلفا ، وأبى حمد ، والعطبرة ، وشندى ، وخورشمبات ، وواد مدنى ، وكسلا ، والقضارف ، وسواكن ، وبور سودان ، والابيض ، وتالودى ، والدويم ، والتوفيقية والسوبات ، وبلاد دارفور وبحر الغزال وغيرها (١٠٤) .

وكان جنود أورطة السكة الحديدية أكبر أورط الجيش المصرى . وقد قامت هذه الأورطة على صيانة هذه السكك وتعهدها بالاصلاح ، كلما دمرتها السيول أو جرفت بها الرياح أو غمرتها الرمال ، وذلك فى اشق الظروف واسوأها مناخا . ويرى الدكتور مكى شبكية أن الانتصار الذى حققه الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان ، كان « أبقى على الدهر وأنفع من انتصارات الميادين » . وتتضح أهمية هذا الدور الحضارى للجيش المصرى فى تقدم البلاد واقرار الامن فى ربوعها . مما أورده السير ريجنالد ونجت فى تقريره لعام ١٩٠٦ . ونقله عنه اللورد كرومر فى الظروف السائدة فى السودان وقتذاك ، فقد ذكر أن « المدن الكبرى تفصل احداها عن الأخرى مسافات بعيدة خالية من الطرق والابار ، ومن ثم يتعذر على البلدان البعيدة عن النهر أن تتقدم قبل مرور زمن طويل وتحمل مصاريف باهظة . وأول شيء يجب عمله فى السودان هو تحسين المواصلات ، وبعد ذلك يصير الشروع فى أعمال الري . أما فى الوقت الحاضر ، فكل مشروع عظيم من هذا القبيل يكون سابقا لاوانه ، لاسيما أن الاهالى قليلون ، والبناء يصعب جدا اذا لم توجد سكك حديدية للنقل » (١٠٥) .

وفى عام ١٩٠٨ تحدث السير الدون جورمت فى تقريره الى السير ادوارد جراى عن أهمية المواصلات لاقرار الامن واخماد الاضطرابات والفتن . مع عدم كفاية القوة العسكرية الموجودة

[١٠٢] تقرير اللورد كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٢ [المظلم ١٩١٤]

[١٠٣] لمزيد من التفاصيل انظر مذكرة اللواء محمد باشا لبيب الشاهد فى كتاب : « مذكرتان للمبرهومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد وأمر الاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه » - [الاسكندرية ١٩٣٦] -

[١٠٤] البهاث المطلع مهزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة ص ٥١

[١٠٥] تقرير اللورد كرومر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ص ٧ »

والتعمير ، نلاحظ من جانب آخر تجاهلها ، شأن الجيش المصرى فى عمليات اخماد الثورات الداخلية فى السودان . فمن الغريب حقا أن التقارير التى رفعها كل من السير ريجنالد ونجت واللورد كرومر والسير الدون جورست واللورد كتشنر الى وزارة الخارجية البريطانية عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان » تتجاهل تجاهلا شبة تام دور القوات المصرية فى اخماد الاضطرابات والفتن والقتل . حتى ليكاد يسى الانسان أن الجيش المصرى كان بأسره تقريبا موجودا فى السودان ! فهذه التقارير تفصل دائما ذكر الاضطرابات التى أخمدها الجنود السودانية بقيادة الضباط الانجليز . وفى تقرير السير ريجنالد ونجت عن « حادثة نالودى » فى جنوب كردفان ، يذكر أن القوة التى أخدمت الاضطرابات كانت مؤلفة من ٤ بلوكات من الهجانة وبلوكين من الاورطة السودانية الثانية عشرة ، وللمأجور أوكونيل فضل عظيم فى اسراعه الى اخماد نار هذه الفتنة قبل اتساع خرقها ، (١٠٨) وفى تقرير السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى عن « حادثة الكاملين » فى مديرية النيل الأزرق ، يتحدث عن استخدام الجنود السودانية والانجليزية فقط فى اخماد حركة عبد القادر محمد (١٠٩) . وفى تقرير اللورد كتشنر عن السودان سنة ١٩١٢ يتحدث عن تأليف بلوكين استوائيين فى قسم بحر الغزال ، وأن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطانى فى راجا (١١٠) .

وعلى هذا النحو نرى تجاهلا لدور القوات المصرية فى اخماد الثورات والاضطرابات ، على كثرة هذه الثورات والاضطرابات . وفى تقرير

فى السودان لمواجهة الغارات التى تحدث ، فى « ان القوة العسكرية التى فى السودان الان لا تطفى لتلافى كل ما يحدث ، ولكن زيادة الحامية فقط ليست الدواء الشافى لهذا الداء لو صرفنا النظر عن الاعتبارات المالية ، لان البلاد التى يخشى شرها واقعة فى الجهات التى لا تلائم الصحة ، فلاستطاع وضع الجنود الانجليزية أو المصرية فيها دائما ، ولا سبيل لزيادة الاورط السودانية زيادة تذكر لاسباب جوهرية تحول دون ذلك . منطريقة الصحيحة الفعالة لتلافى الحالة هى عندى تحسين المواصلات الداخلية ، حتى يسهل انتقال الحامية الحالية من مكان الى آخر » (١٠٦) .

وتوضح صعوبة وقسوة العمل الذى قام به الجيش المصرى فى مد السكك الحديدية فى السودان فى قول أحد الضباط الذين عملوا فى تشائها : « انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصرى » ! . وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الاحمر ، اعترف اللورد كرومر بأهمية العمل الذى قام به الضباط المصريون والانجليز والجنود قائلا : « لقد ملوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهرا فى أحوال جوية مثل أحوال الجو السودانية ، ففعلوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار » (١٠٧) . وقد وصف اللواء محمد لبیب الشاهد عمل الجنود المصريين فى لاورط الاربعة التى كانت تشتغل فى مد السكة الحديدية أثناء تجريدة استعادة السودان بأنه كان « أشق عمل فى التجريدات » .

وفى مواجهة الاعتراف من جانب السلطات البريطانية بدور القوات المصرية فى اعمال الانشاء

- ١٠٦ . تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨ ص ١٢٩ .
١٠٧ . انظر خطاب اللورد كرومر فى حفل افتتاح السكة الحديدية بين النيل والبحر الاحمر / ملحق « اللواء » فى ٢٧ يناير ١٩٠٦ .
١٠٨ . بذكر السير ريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ . ويتلخص العائد فى أن العرب بهوار « نالودى » بجنوب كردفان ناروا فى مايو ١٩٠٦ وقتلوا المساور وضابط ٢٨ جنديا من رجال الاورطية السودانية الثانية عشرة فى عدد وطنى .
١٠٩ . تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٢ - ٩٦ . وكان عبد القادر محمد من اكبر انصار المهدي . ولما صدر الحق العام بعد موافقة ام درمان عاد الى املاكه فى « المسلمين » . ولكنه لم يكف عن بذل بطور المصان فى الجزيرة . وفى ابريل ١٩٠٨ شق عصا الطاعة على الحكومة . ودارت هذه معارك فى « الجزيرة » انوب بالقبض عليه وصدر الحكم بسجنه .
١١٠ . تقرير الميكونت كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩١٢ ص ١٢٨ .

المسير الدون جورست عن السودان سنة ١٩٠٨ يقول بصريح العبارة: « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطراب القبائل وجموحها ، فاضطرت الحكومة الى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية . وقد اظهرت الحوادث الاخيرة أن موت المهدي وتفويض حكم خليفته لم يمح الاعتقاد بالمهدية محوا تماما ، وأن هذا الاعتقاد قد يوقع الامن والاطمئنان في البلاد في الخطر من جديد ، اذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابها كلما حاول الظهور والتقدم الى الامام . . ومن الطريف أنه يروى أن الاضطرابات في تلك السنة قد أدت الى مقتل « ضابطين بريطانيين وأربعة ضباط مصريين » ، ولكنه حين يتحدث عن القوات التي استخدمت في اخماد الفتن ، لا يذكر الجنود المصرية ، وإنما يذكر « العساكر السودانية » !

الجيش المصري وحادثة العقبة

على كل حال ، ففي الفترة من ١٩٠٦ الى قيام الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ ، وقعت حادثتان تعلقت كل منهما من أحد محاورها الرئيسية بالجيش المصري ، وبموقف السياسة البريطانية إزاءه . والحادثة الاولى ، حادثة العقبة ، أو « حادثة طابه » سنة ١٩٠٦ ، والحادثة الثانية ، هي الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ .

وفيما يخص بحادثة العقبة ، فتتمثل أهميتها في أنه كان في أثنائها أن وقعت أول مواجهة بين الجيش المصري والجيش العثماني بعد الاحتلال البريطاني ، وكان واجب الجيش المصري فيها أن يدافع عن أرضه ضد العدوان التركي . ولكن وضع مصر الشاذ بين الاحتلال البريطاني والتبعية التركية ، انعكس على موقف الجيش ، بما انعكس بدوره على موقف الاحتلال ، وادى الى زيادة الحامية الانجليزية .

وقد بدأت الازمة حين اعتزمت الدولة العثمانية مد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا في البحر الاحمر من جهة - وهو النفوذ الذي أخذ ينمو بانشاء ميناء بورسودان - (١١١) ، ولد هذا الخط بعد ذلك الى قناة السويس ومناوأة النفوذ البريطاني في مصر وتهديد خط المواصلات الامبراطورية ، من جهة اخرى (١١٢) . ومن أجل تنفيذ هذه المشروعين أرادت تركيا سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العريش الى السويس أولا ، ثم بعد من رفح الى رأس محمد) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تنزل عنه لحد الآن حين وتسهلا للحج ، وأنها لم تعتبر هذا المنسلخا من أملاكها في أي وقت من الاوقات (١١٣) .

وكان من الطبيعي ، عندما علمت السم البريطانية في مصر بعزم السلطان على مدى الحديد الى العقبة ، وجعل هذا الثغرة حربية تهدد منها قوارب الطوربيد خط المواصلات الى الهند من جناحه الآخر . أن تبدي اهتماما بالمسألة . فقد أرسلت ضابطا بريطانيا ، هو الراملي على رأس قوة مصرية صغيرة الى الحدود المصرية قرب العقبة ، لتحرى صحة الامر ، وبعت مفتشا على سيناء . ولكن السلطان اعتبر هذه القوة في هذه المنطقة اعتداء من مصر على الاراضي التابعة له ، وطلب سحب هذه القوة . وهنا اقترح اللورد كرومر في ١٤ يناير تعيين الحدود لحسم الخلاف . ولكن الحكومة العثمانية اظهرت دهشتها بهذا الاقتراح ، ثم اساس أن « مصر ولاية عثمانية فكيف يمكن معاملتها كدولة مستقلة ؟ » ، وفي الوقت نفسه اصدرت تعليماتها لرشدي باشا قائم الحكومة التركية في العقبة ، للتقدم واحتلال « طابه » ومن قرية صغيرة على الساحل الغربي للخليج غربي مسانية اميال برا من قلعة العقبة (١١٤) .

(١١١) اللواء في ١٨ مارس ١٩٠٦ وقد نقله من جريدة « هلوب » الانجليزية

(١١٢) من موهج بوجهة نظر اللورد كرومر اعده وزارة الخارجية البريطانية للسفر ايفارد جراي في ذلك الحين

Yicount Grey of Falladon: Twenty-Five years 1889 - 1916 vol. I, p. 174

انظر :

(١١٣) انظر ما كتبه اللواء المراسلة في الاستالة من هذا الموضوع في ٢٤ ، ٢٥ فبراير ١٩٠٦ ، انظر ايضا ما كتبه

الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور .

(١١٤) انظر الكتاب الاول الذي نشرته الحكومة الانجليزية عن مسالة العقبة يوم ١٦ يوليوس ١٩٠٦ ونشر

انجلترا، الدولة المحتلة، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر في سيناء، فإن هذا يصور الموقف الفريد الذي كان الجيش المصري يجد نفسه فيه من هذه الازمة.

في ذلك الحين، كان الرأي العام المصري يقف من الازمة قلبا وقالبا الى جانب الدولة العثمانية، بينما كان يظهر عداؤه الصريح والعنيف لدولة الاحتلال. وقد عبرت جريدة «اللواء» عن ذلك بقولها: «هل انقلبت الدنيا وتغيرت احوال العالم، الى حد أن تدعى إنجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا التي هي صاحبة السيادة الشرعية على وادي النيل؟» (١١٦). ويرجع السبب في ذلك الى أن استراتيجية القوى الوطنية في ذلك الحين كانت تقوم على احراج مركز الاحتلال في مصر عن طريق التمسك بالسيادة التركية والدعوة للجامعة الاسلامية. لذلك فقد رأت في تلك الازمة مناسبة طيبة لتظهر مساندتها لتركيا ضد الاحتلال. ففي الوقت الذي كانت «اللواء» تعترف «بعدم أحقية تركيا في احتلال المواقع المصرية» (١١٧)، كانت تنشر بعطف شديد ما يرسله اليها مكاتبها في «دار السعادة» (الاستقانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية التي تؤكد أن سيناء جزء من الدولة العثمانية، وأنه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متما لمصر. وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس الى العريش. كما كانت تنقل آراء رجال الدولة العثمانية التي يعتبرون فيها الازمة «مسألة داخلية وجزئية» (١١٨). وقد كتبت «الاهرام» في ذلك الحين تفسر اسباب تأييد المصريين لموقف تركيا المناهض لمصلحة مصر قائلا: «أن مسلمي مصر يعتبرون جلالة السلطان عبد الحميد خان خليفة لهم، يدعى له على المنابر بالنصر، ويدعى على أعدائه وخصومه بالقهر... وأن الامة المصرية

وكانت نتيجة رفض السلطان تعيين الحدود، أن قررت السلطات البريطانية بدورها ارسال قوة مصرية صغيرة بقيادة ضابط مصري هو سعد بك رفعت، لمقابلة المستر برامللي على الحدود قرب العقبة، ولاحتلال «طابة». وقد أقلمت هذه القوة المصرية على السفينة «نور البحر» التابعة لمصلحة خفر السواحل، قاصدة «طابة»، ولكنها وجدتتها مرقبة الاتراك. فتم اجتماع على ظهر السفينة بين سعد بك رفعت وقبطان السفينة الانجليزي من جانب، وبين قائد القوات التركية من جانب آخر. أعلن فيه القائد التركي أن لديه أوامر صريحة بمنع أي قوة من النزول في طابة، ولو استدعى الامر استعمال العنف. ولما كانت الاوامر الصادرة للضابط المصري تحذره من الصدام الا في حالة انطلاق النيران عليه، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر بالقوة، فقد انسحب ومعه برامللي الى جزيرة «فرعون» الواقعة على بعد أميال قليلة جنوب طابة، حيث وصلتهما التعليمات بأنه في حالة هجوم تركي، فإن عليهما المبادرة باحتلال «أبار بيور» الواقعة على رأس خليج العقبة، و«نقب العقبة» و«طابة» التي سبقتهما اليها الاتراك (١١٥).

وعلى هذا النحو، قفزت المسألة الى مستوى أزمة حادة، خصوصا بعد أن أصدرت إنجلترا على أن تسحب تركيا قواتها من «طابة»، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوات المصرية والقوات التركية. ولما كان الجيش المصري يدين قانونا بالولاء للسلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية على مصر، ولكنه من الناحية الفعلية كان واقفا تحت سيطرة الاحتلال، وفي الوقت نفسه، لما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية هي التي تهدد بسلب مصر قطعة هامة من أراضيها، بينما كانت

أجزاء منه جريدتنا اللواء والمؤيد وغيرها من الصحف ابتداء من يوم ١٧ يولية ١٩٠٦. انظر ايضا اللواء في ٢٥ يناير و ١٤ فبراير ١٩٠٦ ودراسة الدكتور يونان ليبب المذكورة.

Findley to Grey, Jan. 25, 27, 28, 1906 (Further Correspondences respecting the Affaires of Egypt and the Sudan, Part LXIV. [115])

من الدكتور يونان ليبب: المرجع المذكور ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

[١١٦] اللواء في ٧ مارس ١٩٠٦.

[١١٧] نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٠٦.

[١١٨] نفس المصدر في ١٨ - ٢٤ - ٢٥ فبراير، ١١ مارس ١٩٠٦.

ترضع طفلها مع اللبن حب جلالة السلطان والخضوع له» (١١٩) .

أن تطورت الازمة لتهدد بصدام بين انجلترا وتركيا ، وبعد ان اشستت حملة الصحف الاسلامية على الاحتلال ، حتى أصبح « من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة » - على حد قول كرومر - ، فان السؤال الذى طرح فى ذلك الحين هو : هل يعارب الجيش المصرى فى صف القوات البريطانية ضد جيوش الخليفة العثمانى ، أم يعسن العصيان ؟ . وكانت جريدة « المقطم » هى التى طرحت هذا السؤال بصراحة مذهلة فى عددها الصادر يوم ١٢ مايو ١٩٠٦ (قبل انتهاء مدة الانذار البريطانى لتركيا بيومين) فكتبت تقول :

« لو فرضنا أن الحكومة المصرية أرادت ارسال جنودها الى طور سينا لدفع تعدى الترك عنها ، وأن جنودها أبوا طاعتها وتمردوا عليها ، وأصبحوا قائلين : ان الجرائد الاسلامية علمتنا ان قتالنا للترك هو كفر بالدين ، ومروق من الاسلام ، وخروج عن طاعة الله والرسول . فهل يعاقب أولئك الجنود على عصيانهم ؟ وهل يلامون على ثمردهم ، مادامت الجرائد المذكورة تدس ذلك فى عقولهم ؟ . هذه مسألة يحسن النظر فيها حتى نأى مست الحاجة يوما ، كانت الحكومة بصيرة بما لديها » !

على أن السلطات البريطانية كانت فى ذلك الحين تجيب عمليا عن هذا السؤال - فمع ورود الانباء عن احتمال تحرك الاتراك نحو قناة السويس ، قررت الحكومة البريطانية الاستعانة بقوات هندية للدفاع عن القناة ومصر فى حالة الهجوم عليها ، وذلك بالاضافة الى قواتها البحرية . وفى الوقت نفسه « وفيما يتصل بالجبهة الداخلية ، فان شك السلطات البريطانية فى ولاء الضباط والجنود المصريين قد دفعها الى سب زيادة الحامية البريطانية بمصر لاصعاد الاضطرابات الداخلية المحتملة والمتوقع حدوثها عند وقوع صدام بين انجلترا وتركيا ، فقد ألح كرومر فى زيادة هذه الحامية ، وتم فعلا استدعاء فيلقين من المشاة ، وقوة من السوارى ، وبطارية

وكان من الطبيعى ، فى هذا المناخ من التأييد الساحق فى الجبهة الداخلية للدولة العثمانية ، أن يقف الضباط والجنود المصريون موقفا خاصا . فتذكر « اللواء » أن هؤلاء الضباط والجنود قد وقفوا موقف الفتور عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية أثناء الازمة « بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية » (١٢٠) . كما استغل القائد التركى لقوات العقبة هذا الولاء للسلطان لتحديد موقف القوة المصرية . ففى رسالة بعث بها الى سعد بك رفعت قال : « اننا اخوان نخدم نفس السلطان . وحيث أن المقام العالى قد أتم شرح الامر بالتفصيل لسمو خديو مصر ، فليس هناك خلاف بيننا » ! ثم ناشده العسودة الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة . وقد أرسل القائد التركى فى أعقاب ذلك برقية الى حكومته أخبرها فيها أن تفاهما قد أمكن التوصل اليه بعد مقابلته مع قائد القوات المصرية ، وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم . على أننا لا نلبث أن نرى القائد التركى يعود فيسوق التهديدات للقوة المصرية فى جزيرة فرعون ، ثم يخطر سعد رفعت وبراملى بأنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذى احتلاه فى الاراضى التركية . ولا يلبث أن يحتل مركزين آخرين فى الاراضى المصرية هما : « نقب العقبة » و « القطار » .

فهل يفهم من ذلك أن ولاء الضباط والجنود المصريين للخليفة عبد الحميد خان قد تغلبت عليه الاعتبارات الأخرى ؟ . اننا نلاحظ أن السلطات البريطانية قد أرسلت بعد ذلك تعزيزات من القوات المصرية الى منطقة النزاع : فحين هدد القائد التركى القوة المصرية فى جزيرة فرعون . أمدت هذه القوة بجنود جديدة أنزلت على برها مدفعا ، وقامت بتحصينها تحت ارشاد الضباط الانجليز (١٢١) وفى ٨ مايو ١٩٠٦ أرسلت الى سيناء نصف البطارية المصرية الخامسة (١٢٢) على أنه بعد

[١١٩] الاهرام فى ٢٠ بولية ١٩٠٦

[١٢٠] اللواء فى ١٢ اكتوبر ١٩١١ | نقلنا عن الدكتور جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب العالمية ١٩١١ - ١٩١٤ ، المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧ ص ٣١٦ .

[١٢١] اللواء فى ١١ مارس ١٩٠٦

[١٢٢] المقطم فى ٩ مايو ١٩٠٦

الجيش المصرى والحرب الطرابلسية

كانت الازمة الثانية هى الحرب الايطالية الطرابلسية ، او الحرب الايطالية العثمانية ، كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين (١٩١١ - ١٩١٤) وتختلف عن أزمة العقبة فى أنه بينما كان على الجيش المصرى فى تلك الازمة ان يواجه جيش الخليفة العثمانى ، فإنه فى الحرب الطرابلسية كان عليه أن يحارب فى صفوف هذا الجيش . وان اتفقت الازمتان فى شئ واحد هام ، هو أنهما أكدت ا لولاء الشعب المصرى التام لدولة الخلافة وعداءه للاحتلال .

وقد بدأت الحرب الطرابلسية بعد أن قدمت ايطاليا يوم ٢٧ سبتمبر انذارا نهائيا للدولة العثمانية ابلغتها فيه أنها قررت التدخل عسكريا فى طرابلس الغرب وبرقة ، نظرا لاستفحال حالة الفوضى التى تعرض لها الاجانب ، خاصة الرعايا الطليان . فى كلتا الولايتين . وفى ٣٠ سبتمبر بدأت ايطاليا فى الاستيلاء على الساحل الليبى : فاستولت على طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازى ، مستخدمة فى الغزو قوات كبيرة بحرية وبرية .

وكان من الطبيعى أن يثير هذا الغزو فى مصر عواطف الشعب المصرى من جانبين : جانب الولاء للدولة العلية ، وجانب الاخوة للشعب الليبى . على أن أهم ما أثارته هذه الحرب فيما يتعلق بالجيش مسألتان : الاولى ، مرور الجيش العثمانى عبر الاراضى المصرية الى ليبيا ، نظرا للحصار الذى فرضه الاسطول الايطالى على الساحل الليبى . والثانية ، استخدام الجيش المصرى الى جانب الجيش العثمانى فى الحرب ضد الايطاليين ، طبقا للفرمانات العثمانية التى تتضمن حق الدولة العثمانية فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب فى أية مهمة تريدها .

فلقد أجمعت القوى الوطنية الاسلامية فى مصر على أن تبادر الدولة العثمانية بارسال جنودها الى مصر دون أن تلجأ الى استئذان وزارة الخارجية البريطانية او حتى احاطتها علما بذلك . واستندت فى هذه الدعوة الى أن بريطانيا لن تستطيع ارغام الحكومة المصرية على الوقوف فى وجه الجيوش العثمانية عند مرورها فى مصر ، تفاديا لغضب الامة المصرية ومراعاة لعواطفها . واستدلت على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور فى حادثة طابة عندما كلفوا

من المدفعية فى أوائل مايو . وقد اعترف كرومر بأن السبب فى استدعاء هذه القوة ، هو تحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين . وقد بلغ خوف السلطات البريطانية فى ذلك الحين ان اخلبت الحامية الانجليزية القلعة من كل مصرى فيها ، ومن تلامذة مدرسة البوليس أيضا ثلاثة أيام ، أخذت فيها حاميتها الحذر باقفال أبوابها والتترس خلفها .

وقد أخذت الصحف الانجليزية بعد ذلك تشكك فى ولاء ضباط وجنود الجيش المصرى ، حتى أوجد ذلك « ريبا عاما » فى أوروبا - على حد قول المؤيد . فقد اعتبر ضباط الجيش من بين العناصر المعركة لروح الثورة فى البلاد . وقد كتب مراسل جريدة « الاكسبرس » الانجليزية فى مصر يوم ١٠ يولية ١٩٠٦ يصف « الضباط الوطنيين الشبان » بانهم « موجب لخطر عظيم بسبب مشورة الضباط الذين هم أكبر منهم سنا أو المتقاعدين » . ثم دعا الى « تقليل عدد الضباط الوطنيين » ، بحجة أن « الضباط الوطنى ، وخصوصا من كان شابا ، هو عامل مضر فى حالة القلق الحاضرة ، اذ ليس له ناد يأوى اليه ، فهو يميل بارتياح الى الاختلاط بالطبقة الوسطى من الاهالى » (أى العناصر الثائرة من الشعب المصرى وقتذاك) . ثم روى المراسل حادثة تعزز وجهة نظره فقال : « اذكر حادثة جرت مساء أمس فى قهوة يتردد عليها الضباط والاهالى : فقد جلست على مقربة من ضابطين وطنيين برتبة أميرالاي . وسمعت أحدهما يقول بكل صراحة : انه اذا حصلت ثورة اسلامية ضد المسيحيين ، يكون أول من يقود الناس فيها . » ثم ختم مراسل « الاكسبرس » كلامه بقوله : « وعندى أن هذه الميول شاملة تقريبا لكل ضابط مصرى » . وقد سأل مراسل احدى الصحف النمساوية السير رودلف سبلاطين باشا « مفتش عام السودان ، عن مدى اخلاص ضباط وجنود الجيش المصرى فى ذلك الحين » فأجاب بأنه « لا شبهة فى اخلاصهم » . ولكنه فى الوقت نفسه أكد على ضرورة « تعزيز الحامية الانجليزية » .

على كل حال ، فقد أسفرت الازمة عن زيادة الحامية الانجليزية فى مصر ، وكان فى مناحها النتائج بالعداء للاحتلال من جانب الشعب المصرى ، والمشحون بالريبة والشك والضعف من جانب سلطات الاحتلال ، أن وقعت حادثة دنشواى المشهورة يوم ١٢ يونية ١٩٠٦ ، أى بعد شهر واحد من انتهاء الازمة .

مادامت هي قانونا خاضعة للدولة العثمانية (١٢٥) وأخذت الصحف الوطنية تسوق الاسانيد القانونية على أنه يقتضي على الحكومة المصرية عند اعلان الحرب ، أن تتخذ كل الوسائل القانونية التي يقضى بها نظام الحرب في كل دولة محاربة .

على أن التصرف الذي اتبعته الدولة العثمانية في ذلك الحين كان يتضمن في الواقع اعترافها بصير بحيادها ! فقد امتنعت عن إرسال قواتها عبر مصر ، خوفا من أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا لبلحياذ الذي فرضته على البلاد ، وقد يدفعها ذلك الى الوقوف في وجه الجيش العثماني ، وانتهاز الفرصة لاعلار حمايتها على مصر رسميا . او امتلاكها وفصلها عن الدولة العثمانية ! وفي الوقت نفسه لم تبلغ الحكومة العثمانية الحكومة المصرية بقيام حالة الحرب بينها وبين ايطاليا مع ان هذا الابلاغ في حد ذاته يعتبر مطالبة لمصر بالاستعداد لتقديم جميع الالتزامات التي تستوجبها الفرمانات خاصة بوصع القوات المصرية اللازمة للاشتراك في الحرب تحت تصرف الحكومة العثمانية . فكان معنى ذلك أنها لم تطالبها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها (١٢٦) .

مع ذلك فقد اصر الوطنيون في مصر على مساندة الدولة العثمانية والوقوف الى جانب الشعب الليبي ، فيذكر أحمد شفيق في مذكراته أن وقدما من كبار المصريين ذهب الى اللورد كاتشنر طالباً منه ارسال بعض اورط الجيش المصري لمساعدة الاتراك ، فاجابهم بأن ذلك يؤدي الى زيادة قوات الاحتلال ، حيث سيضطر الى أن يطلب الى الحكومة البريطانية أن ترسل قوات انجليزية تحل محل القوات المصرية . وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعداً لزيادة قوات الاحتلال . كما تكررت مواقف متشابهة حين ذهب جماعة من الضباط المصريين الى كاتشنر أيضاً وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع في الجيش العثماني . فوافق بشرط أن

وبالنسبة لاشتراك الجيش المصري في الحرب
صد الطليان الى جانب القوات العثمانية ، فقد
طالبت الاصوات الوطنية بأن تصدر الدولة
العثمانية أوامرها الى الحكومة المصرية بتزويد
الجيش العثمانية بما تحتاج اليه طبقا لحقوق
الدولة ، وما تنص عليه الفرمانات التي صدرت ،
متضمنة حقوق الدولة العثمانية في استخدام
الجنود المصرية عند نشوب الحرب في أى جهة
تريدها .

على ان بريطانيا لم تلبث أن مارعت باعلان
حياد مصر فى الحرب ، فبالاضافة الى أنها كانت
ترحب باحتلال ايطاليا لليبيا بديلا عن أى قوة
اخرى تكون على مقربة لها فى مصر ، وهو ما أكدته
السفير البريطانى لوزير الخارجية الايطالية فى
روما فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا بحكم
تبعيتها للدولة العثمانية كان من شأنه أن يجيز
لايطاليا مهاجمة التوانى المصرية كما تهاجم موانى
ليبيا . وسوف يؤدى بانقالى الى دخول انجلترا
الحرب لحماية احتلالها (١٢٣) ومن أجل ذلك فقد
اخذت السلطات الانجليزية فى مصر تطبيق قواعد
الحياد الدولى بكل دقة (١٢٤)

وقد أثار فرض انجلترا الحياد على مصر امتياع الرأي العام المصري ، الذي اعتبر مصر في حالة حرب فعلية ، وليست في حالة حياد . سواء من الجيش العثماني من مصر أو لم يمر منها . فمصر في حالة حرب طبقا للقواعد والقوانين الدولية . وكان مما ذكرته جريدة اللواء ان مصر تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها باعتراف انجلترا ذاتها ، ومن ثم ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا امر ضروري تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة العثمانية فضلا عن ان مصر لا تملك ان تخضع نفسها على الحياد ، لانها ليست بدولة

[١٢٣] الجريدة في ١٧ أكتوبر ١٩١١ عن د. جمال زكريا ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وكان من رأى « جرای » انه حتى لو لم يكن الاحتلال موجودا فى مصر « فسان موقف الحكومة المصرية ينفي أن يكون العياد ، ما دام الاسطول التركى يملأها من حماية التسواطين المصرية من أى هجوم قد تتعرض له

[١٢٤] عن الدكتور هنرى انيس ميخائيل : العلاقات الانجليزية الليبية ص ٤٤ [القاهرة . ١٩٧٠]

[١٢٥] القطم فى « أكتوبر ١٩١١ ، Mitchener to Gery, Oct. 3, 1911 (مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمصورة بالميكروفيلم بمكتبة كلية آداب عين شمس)

[١٢٦] اللواء فى اول أكتوبر ١٩١١ عن الدكتور جمال زكريا : المرجع المذكور ص ٢٢٠ .

[١٢٧] الدكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٢١٨ = ٢٢١ - ٢٢٢ = ٢٢٥ .

يحل محلهم ضباط آخرون . بمعنى أنهم عند العودة يجدون أنفسهم في سجلات الاستبداد ! كما طلب زعماء البدو من « أولاد علي » تجنيدهم للحرب . فوافق بشرط أن يطبق عليهم فصاعدا قانون الفرعة العسكرية الذي كانوا معفين منه ! (١٢٧)

على أن ذلك لم يمنع أعدادا كبيرة من المصريين من التطوع في صفوف الليبيين . وقد علت الحماسة حتى اشترط أن يكون المتطوع قادرا على الاتفاق على نفسه ، وأن تكون نفقات سفره من جيبه (١٢٨) . وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، ومحمود عبد الواحد وكثير من المجاهدين الذين استشهدوا في القتال ومن بينهم إبراهيم عوض المصري (١٢٩) وفي الوقت نفسه أخذت المؤن والذخائر والأسلحة تتدفق من الصحراء الغربية إلى برقة وطرابلس على النحو الذي جعل السلطات البريطانية تستبدل بالمأمورين المصريين على الحدود الغربية مأمورين إنجليز ، وطلبت إلى قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية . والعمل على قطع كل سبيل الاتصال بين مصر وليبيا . على أن هذه الجهود فشلت في مراقبة الحدود المصرية الليبية ، نظرا لامتداد هذه الحدود من جانب ، وللعلاقات الثابتة الدائمة ، ومنها علاقات التزاوج بين عرب طرابلس وبين مصر من جانب آخر . فاستمرت المساعدات المصرية تصل إلى المجاهدين في ليبيا رغم الظروف الصعبة التي كانت تجتازها قوافل الإمدادات (١٣٠)

وقد تطوع عزيز المصري وسافر متكررا إلى طرابلس الغرب ، وعين قائدا لمنطقة بنغازي ، واشترك في العمليات العسكرية واكتسب شهرة كبيرة . وعندما وقعت تركيا معاهدة « أوشي » مع إيطاليا في أكتوبر ١٩١٢ واستدعت قسواتها وضباطها ، عهد أنور باشا بالقيادة العامة إلى عزيز المصري . وقد حاول الطليان أثناء عزيز

٤٤٢
المصري عن مواصلة القتال عندهما أبلغوه بنيا عقد الصلح . ودعوه إلى التسليم . ولكنه أبى أن يسلم لهم . وقد ذكر بعضهم أن أنور باشا عندما استقدم إليه عزيز المصري في البداية ، افما كان يريد ، إذا اضطرت الحكومة العثمانية إلى قبول الصلح مع إيطاليا في آخر الأمر ، أن يبقى عزيز المصري في الميدان لإدارة الأعمال العسكرية ، ويدعو وجوده في الوقت نفسه ، وهو مصري الجنسية ، إلى إقبال مصر على مساعدة العرب الذين يتولون قيادتهم (١٣١) .

وعلى كل حال ، فقد كان هذا الموقف من مواقف الولاء للدولة العثمانية من جانب الشعب المصري وضباط الجيش المصري ، آخر المواقف التي ارتفع عنها ستار الحرب العالمية الأولى .

الجيش المصري في الحرب العالمية الأولى :

يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة وهامة في السياسة البريطانية تجاه الجيش المصري . وقد مرت بطورين : الطور الأول ، عند نشوب الحرب . وكانت تركيا قد أعلنت حيادها . والثانية ، عندما اتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب ضد إنجلترا والحلفاء أن أجلا أو عاجلا .

وببدأ الطور الأول قبيل دخول إنجلترا الحرب ، حين اتخذت قرارها يوم ٢ أغسطس بحماية شاطئ فرنسا الشمالي ، وأصبح دخولها الحرب بالتالي أمرا محتما . فقد سارعت السلطات

البريطانية في مصر إلى الضغط على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ قرار بإعلان حياد مصر الرسمي في الحرب ، حتى لا يفلق هذا القرار الباب في وجه حصول إنجلترا على مساعدة مصر العسكرية ويلقى بالتالي على عاتقها عبئا كريها ، هو إرغام بلد محايد على اتخاذ إجراءات حربية لم يكن ثمة مناص من اتخاذها (١٣٢) .

[١٢٧] أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ٢ ص ٢٦٥ . عن نفس المصدر ص ٢٢٧ - ٢٨ .

[١٢٨] دكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .

[١٢٩] مصطفى عبد الله عيسو : المحل في تاريخ ليبيا ص ١٢٢ - ١٢٣ [الجمعية التاريخية لدراسات كلية آداب الإسكندرية ١٩٤٧]

[١٣٠] دكتور جمال زكريا ص ٢٢٠ - ٢٢١ وقد انتهت إيطاليا الكورد كنشتر في صيف ١٩١٢ بأنه أهل في تنفيذ التزامات الحياد تهريرا من نكاليه . مما ساعد على مرور الأسلحة التركية والضباط الأتراك عبر الحدود المصرية

Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912.

[أنظر : من دكتور هنري أنيس مطايل : المرجع المذكور ص ٤٢ - ٤٤]

[١٣١] دكتور محمد فؤاد بكري : السنوسية دين ودولة ص ١٢٠ - ١٤٧ دار الفكر العربي ١٩٤٨ [Lloyd, Lord: Egypt Since Crömer, Vol. 1, pp. 189 - 90.

[١٣٢]

وقد كان ثمرة هذا الضغط على الحكومة المصرية صدور قرار ٥ اغسطس ١٩١٤ المشهور الذى قضى بمنع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى ، وحظر التصدير الى المانيا وتخويل القوات البحرية والحربية البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية او فى اراضى القطر المصرى » وبأن « كل مايجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى ارض القطر المصرى من سفن حربية او مراكب تجارية او بضائع » يجوز احالة النظر فيها الى احدى محاكم الغنائم البريطانية . وقد استهل القرار بعبارة يفهم منها بوضوح حدوث ضغط من سلطات الاحتلال فورد بها : « أشير على الحكومة المصرية . . الخ » .

وتشير الوثائق الى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو التهديد بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية . فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا ، رئيس النظار وقائم مقام الخديو وقتذاك ، بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ ، يقول فيها : « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا انه لولا ذلك القرار (قرار ٥ اغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية » (١٣٣) . على أن انجلترا فى الحقيقة لم تكن لتستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين . اذ لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين ذاع فى تركيا وقتذاك كصدى لهذا التهديد أغلب الظن ان الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر الى امبراطوريتها ، سارع السير ادوارد جراى يوم ٧ اغسطس وطلب الى سفيره فى القسطنطينية أن يؤكد للحكومة التركية انه « اذا ظلت تركيا على الحياد » وبقيت مصر هادئة ، ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فسان حكومة صاحب الجلة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى » (١٣٤) .

وعلى كل حال ، فبصدور قرار ٥ اغسطس

١٩١٤ ، تكون مصر قد تصرفت من الناحية الفعلية كما لو كانت جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وتكون قد حددت موقفها من الحرب الناشئة على اساس الوقوف فى المعسكر المعادى لالمانيا وحلفائها (١٣٥) . ولما كان الهدف من الضغط على الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو الحصول على معونة مصر الحربية ، فان هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على الجيش المصرى . فيؤخذ من المعلومات التى أوردها الليفتنانت كولونيل كيرزى ، ان الجيش المصرى كان يدخل فى حطة الدفاع البريطانية عن القناة . وفى خلال شهر اغسطس كانت السلطات البريطانية قد درست مسألة حماية قناة السويس ضد أى هجوم برى أو بحرى ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع أى محاولة لتخريب أى جزء من القناة أو السكة الحديدية . ولما كانت قوات الاحتلال لا تكفى للدفاع عن مصر ، فقد عمل الترتيب اللازم لاستدعاء فرقتي مشاة وفرقة فرسان من الهند بأسرع ما يمكن . كما عمل الترتيب اللازم للوصول فيلق هجانه البيكانير الى مصر ، على أن تعود القوات البريطانية التى كانت فى مصر الى انجلترا بمجرد وصول تلك القوات . وقد تقرر فيما بعد أن تذهب الفرقتان الهنديتان الى مرسيليا رأسا . وأن تغير الحامية البريطانية بفرقة من القوات الاقليمية ، ويرسل لواء مشاة همدى آخر الى مصر . وفى آخر اغسطس امر فيلق الهجانه المصرى بالقيام بأعمال الدوريات على شواطئ القناة للوقاية (١٣٦) . ولما كان الاجراء الاخير من شأنه أن يشير رغبة الاتراك ، فقد أرسل اللورد جراى الى ممثله فى القسطنطينية يطلب اليه أن يبلغ الحكومة التركية ان الحكومة المصرية انما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة ، من أجل ضمان سلامة المرور فيها ، وأنه لا توجد فكرة لقيام بعمليات عسكرية (١٣٧) .

على أن تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا كان من شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا فى الموقف . ذلك أن مصر - كما ذكرنا - كانت من

[١٣٣] مذكرات الخديو عباس حلى | المهرى فى ١٥ يولية ١٩١٤]

[١٣٤] Blue Book, Miscellaneous No. 13 (1914) Grey to Beaumont, Aug. 7, 1914. [١٣٥]

Chirel, Sir Valentine; The Egyptian Question pp. 121 — 122, Newmann, G.W: [١٣٦]

Great Britain in Egypt pp 202 — 203. [١٣٧]

بوزباشى محمد على فتحى واحمد الاورطى ص ٨٥ — ٨٦ [القاهرة ١٩٤٩]

Blue Book, op. cit. Grey to Mallet, Sep. 1, 1914.

مصر واسقاط السيادة العثمانية . وكانت وجهة نظر هذه السلطات - كما عبر عنها كتاب المستر تشيتهم ، نائب الفئصل العام البريطانى فى مصر ، لوزير الخارجية البريطانية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ - أن مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التى كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم فى ايدى المصريين ، مع وجود قرائح البريطانيين من حلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسبما تقتضى الحال . وانها ، على هذا النحو ، لن تطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانية ، وسوف يفهمها المصريون بسهولة !

وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح دون مناقشة . أما المسئولون المصريون ، فقد اشترطوا شرطا واحدا لاعلان الحماية ، هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتى ، ففى مقابلة رونالد ستورز ، السكرتير الشرقى لىدار المعتمد البريطانى ، لرشدى باشا وعدلى باشا ، هدد هذان امامه بالاستقالة اذا لم تقدم انجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (١٤٠) . كما رفض الامير حسين ، الذى عرضت عليه الخديوية بدلا من عباس الثانى الغائب فى القسطنطينية وقتذاك ، قبول هذا المنصب « بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى » (١٤١) .

على أنه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط فى ذلك الحين ، فى الوقت الذى كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتها المتعددة للحياذ (١٤٢) ، ولما كان متوقعا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة فى مصر . وأن تنشأ أزمة لرفض الامير حسين الخديوية ، فقد اقترح المستر تشيتهم على الحكومة البريطانية فى اول نوفمبر ، ارجاء اعلان الحماية مؤقتا ، حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الاحكام المرفية (١٤٣) ، كاجراء احتياطى ضد اعمال

الفاشية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، باعتراف انجلترا نفسها بذلك . وكان معنى قيام الحرب بين تركيا وانجلترا ، أن تصبح مصر من راحة القانون الدولى فى حرب مع انجلترا ، وأن تصبح انجلترا فى حرب مع مصر . ومعنى ذلك ، بالنسبة للمصريين ، أن تتوفر لديهم الرخصة الشرعية للقيام باعمال عدوانية ضد الاحتلال . أما بالنسبة للانجليز ، فمعناه أن يجدوا الذريعة الشرعية لضم مصر الى الامبراطورية البريطانية بحق الفتح . ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة ، فى عين المصريين والانجليز على السواء ، الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا ، أو « لتنظيم الحالة » - على حد قول احمد لطفى السيد (١٣٨) .

وفىما يتصل بمصر ، يتضح من المذكرة التى قدمها « الوفد المصرى » الى مؤتمر الصلح يوم ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، أن الزعماء المصريين كانوا على استعداد لخوض الحرب الى جانب انجلترا ، اذا اعترفت لمصر باستقلالها . (وهو ما يشكل تطورا خطيرا فى موقف الوطنيين المصريين ازاء تركيا ، سببه الحقيقى تصفية العناصر الوطنية الاسلامية قبل نشوب الحرب) فقد ورد فى المذكرة أن « بعض نواب الامة الذين يحق لهم الكلام باسمها » قد اقترحوا على السلطات البريطانية فى ذلك الحين اعلان استقلال مصر ، حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسى على هذا النحو . تيسر لمصر ان تحارب الى جانب الحلفاء ، مشهرة السلاح فى أى ميدان من الميادين » (١٣٩) . وقد روى احمد لطفى السيد أن الذين اقترحوا هذا الاقتراح هم : رشدى باشا وعدلى باشا و احمد لطفى السيد .

على أن السلطات البريطانية فى مصر كان لها رأى آخر يتفق مع المنطق الاستعمارى . وهذا الرأى هو استغلال فرصة نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا لاعلان للحماية البريطانية على

[١٣٨] احمد لطفى السيد : قصصه هباني ص ١٦٣ (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢) .
[١٣٩] مذكرة الوفد المصرى الى مؤتمر الصلح فى ابريل ١٩١٩ (محمود ابو الفتح مع الوفد المصرى ص ٢٨٥) .
[١٤٠] Storrs, B., Orientations p. 186 (London 1949).
[١٤١] مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام . ص ٤١١ . تاريخ مصر ١٩١٩ . وثقه رقم ٢ [القاهرة ١٩٦٩] .
[١٤٢] الحقيقة أن تركيا كانت قد عقدت مع ألمانيا معاهدة تحالف ودفاع يوم ٢ اغسطس ١٩١٤ . ولكن الحساب لكالى « بموافقة ألمانيا والنمسا » ظل يظهر بمظهر الحاد حتى نهاية شهر اكتوبر من السنة ، انظر :
Hurewitz, J.C. The Diplomacy in The Near and Middle East, Vol II p. 1

الاساسية في تعهدا بالآ تطلب من الشعب المصرى
اية مساعدة .

على كل حال ، فكيف يمكن أن نفهم اذعان
السلطات البريطانية لهذا الطلب بعدما رأينا من
حرصها على منع مصر من اعلان حيادها طلبا
لساقتها العسكرية ؟ . ان السبب فى ذلك يرجع
الى ان الموقف بعد نشوب الحرب بين انجلترا
وتركيا ، كان يختلف عنه عندما كانت تركيا تتخذ
موقف الحياد . ففى حالة وقوف تركيا على
الحياد ، فان تقديم الجيش المصرى مساعدات
لانجلترا لا يمثل انكارا صارخا للسيادة التركية
على مصر ، اما بعد دخول تركيا الحرب ضد
انجلترا ، فان مساعدة الجيش المصرى لانجلترا
تعتبر انتقاضا واضحا على السيادة التركية ، ومن
ثم فان التماس هذه المساعدات يعتبر أمرا بعد
الاحتمال . بل تشير الوثائق الى أن الخوف من
وقوف الجيش المصرى الى جانب تركيا كان
موجودا عند السلطات البريطانية ، خصوصا بعد
ان اخذت الانباء ترد من الخارج بأن الخديو عباس
قد انضم الى الالماني . فقد كتب المستر تشيتهم الى
وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ اكتوبر ١٩١٤
يخبره بأنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عباس
ضالع مع الالماني ، وأنه قد يرافق الحملة التركية
القادمة على مصر . مما يؤثر على ولاء الضباط
المصريين .

ومهما يكن من شيء . فان هذا الوعد من جانب
بريطانيا بتحمل جميع اعباء الحرب وحدها ، لم
يقدر له التنفيذ . فلم تكد تمضى أيام قلائل على
صدوره ، حتى كانت المدفعية المصرية فى طريقها
الى قناة السويس . وحتى كانت الوحدات المصرية
تستدعى للاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة
السويس (١٤٥) . وقد واكب هذا الانتقاص
انتقاص خطير آخر . ففى يوم ١٢ نوفمبر أبرقت
الحكومة البريطانية الى المستر تشيتهم فى مصر
تخبره بتخليها عن فكرة الحماية ، وأنها «تعتقد
ان أشد الخطوات فعالية سوف تكون اعلان ضم
مصر . فكيف حدث هذا التحول ؟

ان بعض المؤرخين يعزون تحول بريطانيا الى
الضم الى دخول تركيا الحرب يوم ٥ نوفمبر

العتف التى قد تنشب . ولكن رشدى باشا رفض
قبول اعلان الاحكام العرفية الا بشرطين : الاول ،
أن تبقى السلطة المدنية من اختصاص النظار .
وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها
مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريمة فى ظل
الاحكام العرفية . والثانى ، أن تتعهد بريطانيا ،
فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على
عاتقها جميع اعباء الحرب . دون أن تطلب أى
مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن
مساعدة الاعداء . وقد قبلت الحكومة البريطانية
هذين الشرطين ، وصدر اعلان الاحكام العرفية يوم
٢ نوفمبر ، ثم منشور اعلان الحرب بين انجلترا
وتركيا يوم ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وقد تضمن الشراطين
السالفى الذكر .

ولما كان قبول انجلترا الشرط الاخير معناه
اعفاء الجيش المصرى من تقديم أى مساعدة فى
الحرب ضد تركيا ، وبالتالي الاعتراف بحياد مصر
وانعدام مصلحتها فى الصراع الناشب ، فكان
رشدى باشا قد كسب بمشور ٧ نوفمبر ما حصره
بقرار ٥ أغسطس . فقد استطاع أن يحمل السياسة
البريطانية على تغيير موقفها الذى املى ضغطها
على الحكومة المصرية لاصدار قرار ٥ أغسطس .
وقد اعتقد «لويد» خطأ أن المستر تشيتهم كان اول
من اقترح هذه السياسة على وزارة الخارجية
البريطانية يوم أن قدم اقتراحه باعلان الحماية يوم
١٠ سبتمبر ١٩١٤ . إذ تضمنت ذىباجة اعلان
الحرب على تركيا التى قدمها ، فقرة تنص على أن
«تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن
الدفاع عن مصر ضد العدوان» . على أن الحقيقة
أن ادراج هذه العبارة هو من مقتضيات اعلان الحماية
قانونا ، لان ما يميز الحماية هو التزام الدولة
الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، فى مقابل
مباشرة الشؤون الخارجية . للدولة
المحمية . (١٤٤) . ولما كان هذا الالتزام بالدفاع
عن الدولة المحمية لا يمنعها بطبيعة الحال من
الاشتراك فى الدفاع عن اراضيها . فكان أهمية
الوعد الذى أصدرته بريطانيا - تحت ضغط رشدى
باشا - لا تتمثل فى تعهدا بتحمل جميع اعباء
الحرب وحدها فقط ، وانما تتمثل بالدرجة

[١٤٣] ٥ . عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثقة رقم ٤

[١٤٤] دكتور احمد عبد القادر الجمال بحوث ودراسات فى القانون الدولى العام ٢ ص ٢٠ - ٢١

Elgood, Lieut. Col. Egypt and the Army P. 86 (London 1924)

[١٤٥]

١٩١٤ . ويعزو بعضهم الآخر هذا التحول الى وقوف رشدي باشا والامير حسين موقفا يتناقض مع الخطط البريطانية التي كانت ترمى الى الابقاء على الصورة المصرية للحكم المدني قليلا لاي رد فعل اسلامي محتمل . بتهديد الاول بالاستقالة ، ورفض الثاني قبول الخديوية اذا لم يقترن اعلان الحماية منح مصر الاستقلال الذاتي (١٩١٦) . على ان الحقيقة ان موقف وزارة الخارجية البريطانية من اعلان الحماية ظل ثابتا بعد دخول تركيا الحرب في ٥ نوفمبر . وبعد موقف رشدي باشا والامير حسين في ١ و ٢ نوفمبر . ففي يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ ارسل وزير الخارجية البريطانية الى المستر تشييهام برقية يؤكد فيها موافقته على الترتيبات التي اعدت (بشأن الحماية) ويعرب عن اعتقاده بأنه « أي المستر تشييهام » والقائد العام يعالجان الموقف بحكمة ومهارة !

فما الذي جرى بين ٦ و ١٢ نوفمبر ١٩١٤ ودعا الحكومة البريطانية الى التحول من الحماية الى الضم ؟ ومن التعهد بعدم طلب أي مساعدة الى نقض هذا التعهد ؟! ان الذي جرى في هذه الايام السبعة هو ان المخاوف التي راودت المسؤولين البريطانيين من حدوث رد فعل عنيف من جانب الشعب المصري عند اعلان الاحكام العرفية او عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، قد زالت ولم تعد عاملا مؤثرا . فلم يقم الشعب المصري بأي عمل من اعمال الثورة كما كان متوقعا ، وعلى العكس من ذلك فلم يبد اكرثا بالامر ، وبقي هادئا ساكنا يمارس شئون معاشه . وفي حين ان مثل هذا الموقف كان من شأنه ان يعزز وجهة نظر انصار التساهل أو التنازل (انصار الحماية) ، فيؤدي الى مزيد من التنازل - أي الاستجابة لشروط رشدي باشا والامير حسين ، وهي منح مصر الاستقلال الذاتي - الا انه ، من جانب آخر ، أدى الى العكس من ذلك ، أي أدى الى تعزيز وجهة نظر انصار التشدد (انصار الضم) كما أدى الى نقض التعهد الذي صدر قبل أيام بتحمل انجلترا جميع اعباء الحرب دون ان تطلب الى الشعب المصري أية مساعدة . فبزوال المخاوف التي أدت الى التنازل ، برزت على الفور الاعتبارات الاخرى التي

٥٥٧ كانت قد اختفت مؤقتا وراء هذه الاوهام . واول هذه الاعتبارات ، حاجة انجلترا المسامة الى مساعدة مصر العسكرية . اما الثاني فهو الاستفادة من فرصة وقوع الحرب مع تركيا لضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ، وتصحيح الوضع الشاذ لانجلترا في مصر الذي استمر منذ وقوع الاحتلال ، ومعالجة اهم المشاكل او القيود الدولية التي كانت تغل يد الاحتلال عن بسط سيطرته الكاملة على مصر ، وهي الامتيازات الاجنبية .

وبالنسبة للاعتبار الاول ، فبصم مصر سوف يسرى عليها ما يسرى على بقية المستعمرات من الاشتراك في الحرب بكل صورة من الصور ، ووضع كل الامكانيات لخدمة اهداف الحرب ، وبذلك ترتبط مصر بسائر المستعمرات « برابطة الزمالة في السلاح » - كما يقول لويد - اما بالنسبة للاعتبار الثاني ، فان الضم لا يحقق فقط الاغراض التي تقدم ذكرها ، وانما يمكن انجلترا أيضا من التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولي الخديو منصبه (١٩١٧) . وهي الصعوبات التي تتمثل في ضرورة منح مصر ، او وعد بمنحها الاستقلال الذاتي . ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة لهذا الشرط - كما يقول « الجود » - فلم يكن الشعب المصري في نظرها غير كفاء فقط لتحمل مسئولية الحكم ، وانما كان أيضا غير متعاطف معها في قضيتها . ولما كانت انجلترا تقاتل في ذلك الحين من أجل وجودها وبقائها ، وكانت مصر في نظرها ركنا أساسيا من أركان دفاعها ، فان منحها الاستقلال الذاتي كان يعد مخاطرة جسيمة لم تكن انجلترا على استعداد للقبول بها (١٩١٨) .

على كل حال ، فان هذا التحول نحو الضم لم يستمر طويلا . اذ اعترضت عليه السنطات البريطانية في مصر ، كما ان فرنسا ، حليفة انجلترا في الحرب ، لم تبد ترحيبا كافيا به . فعادت الحكومة البريطانية في ١٩ نوفمبر ١٩١٤ الى فكرة الحماية ، وبذت رجوعها على ان « سلامة الموقف الداخلي في مصر هو اهم هدف لها في الوقت الحاضر » (١٩١٩) .

[١٩٦] دكتور يونان لبيب : قضية الحماية البريطانية على مصر | السياسة الدولية | ابريل ١٩٧٢ ص ١٠١ .

[١٩٧] هـ . هاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٦

Elgood, op. cit. p. 111

[١٩٨]

[١٩٩] هـ . هاما على ثورة ١٩١٩ ص ٦٦

بعد قليل أن يعترف بذلك فى موضع آخر،
فيقول: « فى بداية الحرب، منعنا الحرص الزائد
والخوف من أن نطلب من مصر القتال معنا، بل
شجعناها على أن تعتبر أن الحرب لا تخصها،
ولكن تحت ضغط الظروف القاسى، اضطررنا لأن
نضغط عليها لمساعدتنا بصورة ملحة أكثر فأكثر.
وعندما أصبح ضغط الظروف علينا لا يحتمل، لم
يخن أمامنا بطبيعة الحال إلا أن نسحب وعدنا
الآخر لها فى سنة ١٩١٤، وإن خبرها بصراحة
أنه نظرا لطول القتال ومرارته، فلن يعود فى
وسعنا التمسك بهذا الوعد، ولا بد لنا من أن نطلب
مساعدتها السريعة. »

وفى الحق لقد اشترك الجيش المصرى فى
القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى
جبهات ثلاث: الجبهة الشرقية، ضد القوات
التركية. والجبهة الغربية، ضد قوات السنوس،
والجبهة الجنوبية فى السودان، ضد قوات
السلطان على دينار. مما نتعرض له دون
تفصيل:

الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية

من الامور المثيرة والجديرة بالملاحظة، أنه حين
اراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركى
فى يناير - فبراير ١٩١٥، لم يدافعوا عنها عند
حدودها الشرقية فى سيناء، بل عند قناة
السويس. ويرجع السبب فى ذلك الى أن القوات
البريطانية فى ذلك الحين كان ينقصها التدريب
والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية. كما
أن اقامة خط من التحصينات شرقى القناة ومد
السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات
المضخات للمحافظة على تموين القوات، كان عملا
باهظ التكاليف كما أن خطوط المواصلات تصبح
والحالة هذه من الطول بحيث يسهل قطعها، فضلا
عن أن موقع البريطانيين يكون مكشوفاً. ولما كانت
القناة تهيب خطا دفاعيا متيعا مناعة طبيعية
ومستورا ومحميا، فقد قامت الخطة البريطانية
على تحسين هذا الخط، واجبار الاتراك على
القيام بمهمة اختراق سيناء. ويتضح مما أورده
الليفتنانت كولونيل كيرزى، أنه كان يوجد فى مصر
فى أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا من
القوات المصرية والسودانية، هذا بالإضافة الى
٧٠ ألفا من القوات الهندية والاسترالية
والنيوزيلاندية والبريطانية التى وصلت الى مصر
فى ذلك الحين. وكنا قد رأينا كيف استدعيت

عادت الحكومة البريطانية الى سياسة الحماية
فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤، ولكن الوحدات العسكرية
المصرية لم تعد من قناة السويس. ومعنى ذلك أن
الحماية التى عادت اليها الحكومة البريطانية
تختلف عن الحماية التى كانت قد استقرت عليها
قبل تحولها المفاجئ الى الضم. فقد فقدت
السياسة الجديدة أهم عنصر فى السياسة
القديمة، وهو تحمل انجلترا بكافة اعباء الحرب
دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة،
واكتسبت أهم عنصر فى سياسة الضم، وهو
اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الى جانب
القوات الامبراطورية!

ولما كانت الحكومة البريطانية لم تعلن رسميا
تراجعها عن وعدها الذى قطعتة قبل أيام، وفوق
ذلك فقد عادت فأكده يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤. أى
فى اليوم التالى لاعلان الحماية، وذلك فى المذكرة
التفسيرية التى وجهتها الى السلطان حسين.
وقصدت بها - كما يقول لويد - أن تكون عرضا كاملا
وتفصيليا للسياسة والنوايا البريطانية التى تنطوى
تحت اعلان الحماية، حيث ورد بها هذه
العبارة: « وانى مكلف بأن أؤكد لسيادتكم رسميا
أن بريطانيا العظمى تتحمل كامل المسئولية عن
الدفاع عن الاراضى التى تحت حكم سموكم ضد أى
اعتداء مهما كان مصدره » - فكان كل القيمة التى
بقيت لهذا الوعد البريطانى هى أنه سلب من مصر
صفة الدولة المحاربة، وأتاح الفرصة لمثل اللورد
لويد ليريق المداد الكثير حول كيف أن المصريين
« لم يكونوا يقاتلون جنبا الى جنب مع بقية
الامبراطورية، وأنهم لا يعتبرون. ولم يكونوا
فعلا، زملاء فى السلاح مثل الهنود وقوات
المستعمرات الاخرى! » وأن المصريين قد وضعوا
فى وضع خاص، فلم يكونوا يعتبرون فى نظر
جنود الامبراطورية سوى شعب، لا يستفيد فقط،
بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا!

وفى الحقيقة، فإن الجيوش المصرية قد قاتلت
فى جميع الجبهات، وفى مصر والسودان. ولا
يكاد يختلف موقفها فى هذا عن موقف جيوش
المستعمرات البريطانية الا فى شئ واحد، هو أنه
فى تلك المستعمرات لم تصدر بريطانيا الوعد الذى
اصدرته فى مصر فى ٧ نوفمبر باعفاء شعوب تلك
المستعمرات من تحمل أى عبء من اعباء الحرب،
وبالتالى فلم تستطع ان تنكر على هذه الشعوب
تضحياتها التى قدمت فى سبيل الامبراطورية!
ومن الغريب أنه فى الوقت الذى ينفى اللورد لويد
عن المصريين أنهم كانوا زملاء فى السلاح، لا يلبث

بمساعدة المدافعين عن القناة بفتح نيرانها على الاتراك . وفى مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركى قد ثبت فشله ، وأصدر جمال باشا أمره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندى لتهديد القنال واجبار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين أخذت تتعدد الاشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين القوات التركية .

ففى يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحربية منيرفا قاصدة الطور لتعزيز الحامية المصرية هناك التى كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية . وقد قامت القوات المصرية والهندية بهجوم فى فجر اليوم التالى على القوات التركية ، أسفر عن مقتل ٦٠ وأسر ١٠٢ . وفى يوم ٢٨ أبريل ، وبعد اشتباك مع ٢٠٠ من الاتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقى الاسماعيلية ، غادر الاسماعيلية قول مكون من ثمانى كتائب فرسان وصنف من المدفعية المصرية ونصف كتيبة مشاة لمباغثة القوة التركية عند النقطة التى انسحبت إليها عند الهاوايش . غير أن الاتراك انسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

وفى ذلك الوقت كان الجيش المصرى يقدم للقوات البحر المتوسط المهمات الحربية اللازمة ، بالإضافة الى ١٧٤٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن القاطرات والفولاذ للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال السرى « ارشيبالد مرى » القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصرى بالثناء لتفوقهم فى الخدمات التى أوكلت اليهم أو لبلانهم فى الحرب أحسن البلاء .

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو فى الدفاع عن القناة ، كان الانجليز يحتفظون بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل فى صالح الاتراك ! ولكن هذا الاحتياط كلف الانجليز غاليا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الاتراك ، اذ لو كانت هذه القوة فى متناول اليد

الوحدات المصرية والمدفعية المصرية للاشتراك فى حطة الدفاع عن قناة السويس بعد أيام قليلة من الوعد البريطانى بتحمل كافة أعباء الحرب . وقد جرى توزيع هذه القوات فى حاميات فى « الطور » ، و « أبو زنيمة » ، وعلى خطوط المواصلات شرقى القناة ، وفى قلب الخط الدفاعى عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى أورطة بيادة ، بينما كانت البطارية المصرية الخامسة تربض على خط القناة الدفاعى (١٥٠) .

وبحلول ١٥ يناير ، كان الاتراك قد عززوا قواتهم فى سيناء فى العريش والقسيمة ونخل . وفى يوم ٢٤ يناير وصلت مقدمات القوات التركية بقيادة جمال باشا الى دويدار . وفى ٢٧ يناير كانت على بعد ٢٥ ميلا من القناة وبدأ أول اشتباك مع القوات المدافعة على القناة فى نفس اليوم . وفى ليلة ٢-٢ فبراير ١٩١٤ بدأ الاتراك هجومهم الرئيسى بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى على اللواء ٢٢ الهندى مشاة وسرية ميدان ومهندسى الانكشاير ، ومعهم البطارية ١٩ من مدفعية الميدان لانكشاير ، والبطارية الخامسة من المدفعية المصرية ، وقد قامت المدفعية المصرية بدور نافع لأقصى درجة - كما يقول تشيرونول - (١٥٠ م) ، فقد كان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى . وقد حاول الاتراك مد جسر خفيف على روارق من الالومنيوم لعبور القناة ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا السير عليه ، فاجأهم الملازم أون أحمد حلمى بنيران مدفعيته ، فأحبط محاولتهم ، ولكنه قتل فى المعركة . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ومنح الضباط والجنود مداليات مكافأة لهم على حسن بلانهم فيه .

فى ذلك الوقت ، كانت قوات الاتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ الى ١٥ ألف جندى ، وتوسع بطاريات ومدفعين هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبى لم تتطور تطورا جديا ، اذ انسحبوا بعد ضربهم بالنقط البريطانية عند الكوبرى . وخلال النهار قامت خمس طرادات وممها قوارب الطوربيد واللائشات المدرعة

[١٥٠] وزارة الحربية والبحرية : الجيش المصرى : مجهود مصر الحربى ص ٢٠١ [المطبعة الاميرية ١٩٥٢]
تقرير الجنرال السير ارشيبالد مرى الى حكومته عن خدمات الجيش المصرى حتى اواخر عام ١٩١٦ .
Chiron, op. cit. p. 181

ابتدأ القتال ، انسحب « سنو » من السلوم إلى مرسى مطروح ، وأسند إلى محمد صالح حرب سلطات الحاكم العسكري في المرسى . وما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية على مصر في ذلك الحين ، وفي الوقت نفسه كان « سسل سنو » قد أظهر عدم اكتراث بمصير القوة المصرية السودانية في سيدي براني وبعقب بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع محمد صالح حرب إلى اتخاذ قرار بالانضمام بجنوده إلى السنوسيين ضد البريطانيين . وقد انضم إليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد احمد ابو شادى ، والملازمون الاوائل عبد الحميد حمدي ، وأمين ذهني ، ومحمود لبيب ، وأحمد سام ، والملازمان الثانيان ابراهيم عوض ومحمود عبد الواحد ، وضابط بحرى هو الملازم الاول ابريت مقلد .

في الاسماعيلية عند مجيء الاتراك ، ولو ان الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة . ولقد سارع الانجليز ، عندما تبينوا ان المصريين لا يبدون اكتراثا ، بإرسال تلك القوات من القاهرة إلى الاسماعيلية بالسكة الحديدية ، ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أى بعد فوات الفرصة وأعلنت القوات الغازية .

الجيش المصرى فى الجبهة الغربية

عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، كانت الحرب الإيطالية - الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الارض الليبية . ولكن القتال كان يدور حينذاك بين القوات الإيطالية وقوات السنوسى ، بعد انسحاب القوات العثمانية إلى بلادها عقب ابرام معاهدة «أوشي» . فلما قامت الحرب العالمية ، ودخلت تركيا فيها إلى جانب المانيا ، وانحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فى مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح الليبى معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبالنسبة للسنوسيين ، فقد توقعوا مساعدة الاتراك والالمان لهم ضد العدو الاساسى وهو الطليان . ولكن الاتراك والالمان كانوا بدورهم يسمون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم الاساسى وهو الانجليز ! ولما كان الاخيريون يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد أرسلوا بعثة تركية - المانية إلى برقة غرضها شغل الانجليز بامر الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الالمان والاتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة توريث السنوسى الكبير (السيد احمد الشريف) فى القتال ضد الانجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية .

فى ذلك الحين ، كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلوم وسيدي براني وقرية (عند واحة سيوه) . وكان رجال الحامية المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى « المقر » وعلى شواطئ البحر تحت قيادة الكولونيل « سسل سنو » . الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الانجليزية . بينما كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوه هو اليوزباشى محمد صالح حرب . وعندما

على كل حال ، فقد اعتصم الانجليز فى مرسى مطروح ، واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى اواخر ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ . وفى ٢٨ فبراير تم استرداد سيدي براني . وفى ١٤ مارس استعادت السلوم ، ثم استردت الواحات الداخلة والبحرية والفراغة فى اكتوبر ونوفمبر . وفى فبراير ١٩١٧ استردت واحة سيوه ، وانتهت حملة السنوسى بالاخفاق .

وقد خلا كتاب الليقتنانت كولونيل كيرزى عن العمليات الحربية فى مصر وفلسطين ، وهو مرجع يعالج المعارك التى دارت من أغسطس ١٩١٤ إلى يونيه ١٩١٧ ، من ذكر أى إشارة إلى اشتراك القوات المصرية فى القتال إلى جانب الانجليز ضد السنوسيين . وان أشار إلى واقعة انضمام محمد صالح حرب إلى جانب السنوسى بقوله : « وقد انضم أكثر من ١٢٠ من رجال خبر السواحل المصريين إلى السنوسى » . على أن التقرير الذى وضعه الجنرال السير أرشيبالد مري الذى خلف الجنرال مكسويل فى القيادة العامة منذ ١٩ مارس ١٩١٦ . عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات العسكرية لقواته حتى اواخر سنة ١٩١٦ . أشار فى صراحة إلى هذا الاشتراك فقد ورد به : « وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبعية لتسليح قطارين مدرعين والحق بسلاح مجانة البيكانير صنف من الهجامة المكسيم وفصيلة مسلحة من إدارة الاشغال العسكرية . واشتركوا فى الوقائع الحربية ضد

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ تحت قيادة الليفتنانت كولونيل «كلى Kelly» ووصلت الى حدود دارفور يوم ١٩ مارس ، واجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، واستطاعت رغم عدم وجود طرق مواصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه ، وصعوبات المناخ ، أن تحتل «الفاشر» عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم المبالاة ، حتى أن كثيرا منهم قد لقي حتفه على بعد ست خطوات من الصفوف المصرية ! (١٥١) .

وقد تم القضاء تماما على الحركة في نوفمبر ١٩١٦ حين أدركت قوة من الجيش المصري السلطان في معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا ، فهزمته وقتل في المعركة واستسلم أنصاره .

وقد كان لهذا النصر الذي أحرزه الجيش وقّع كبير ، يتمثل في رد الفعل لدى كبار القادة والسياسيين البريطانيين ، وعلى رأسهم الملك جورج الخامس الذي أرسل برقية الى حاكم عام السودان يعرب فيها عن مزيد ارتياحه للأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصري الفاشر «عاصمة دارفور» بقيادة الليفتنانت كولونيل كلى ويهنئ «جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشاق التي حالت في سبيلهم» . كما أشاد حاكم عام السودان بكفاءة الجيش المصري في خطابه الذي ألقاه بنهائي الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية ١٣٣٥ - ١٩١٦ ، قائلا أنه يذكر «بمزيد الفخر والاعجاب ، الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضباطه البواسل في دارفور» فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب في تاريخ الجيش المصري . مما يحملني ويحمل كل واحد منكم أن يتبع عجايبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة الدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التي كانت تعترضه من رمل ، وقلة مياه ، وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو في

السنوسى ، واشترك أيضا في هذه الوقائع ١ جى بلوك من السوارى المصرية .

الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى ، القضاء على حركة السلطان على دينار فى دارفور . وعلى دينار من سلالة سلاطين «الفور» ، وكان قد استخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع استرداد السودان بعد واقعة أم درمان . وقد كتب «بالطاعة ، وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان» . ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده ، واعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنته فى سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى ، فانهز على دينار الفرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الاتراك والسنوسيين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ويتضح مما كتبه البكباشى حسن قنديل ، وهو أحد ضباط الحملة المصرية التى أرسلها السردار لفتح دارفور ، فى مذكرته التى قدمها للامير عمر طوسون عن وقائع الفتح ، أن هذه الحملة كانت تتكون مما يلى : (عدد ٢) بلوك بقيادة راكبة تحت قيادة البكباشى «كوبدن» ، (عدد ٢) بطاريات طوبجية ، منها بطاريتا ميدان ، تحت قيادة البكباشى «ثوربورن» وبكباشى انجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى ، بطارية مكسيم جمالى ، (عدد ٤) جى أورطية بقيادة ، (عدد ٤) بلوكات من الأورطية السودانية الثالثة عشرة ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، (عدد ٢) بلوكات من الأورطية ١٤ بقيادة تحت قيادة بكباشى انجليزى ، (عدد ٢) ادارة من أورطية العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام «مكاون» بك ، (عدد ٥) بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام هدلستون ، هذا عدا قسم الاشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

[١٥١] بكباشى حسن قنديل : فتح دارفور سنة ١٩١٦ ، ونبرة من تاريخ سلطانها على دينار [الاسكندرية ١٩٣٧]
وقد نفى Pritchard وجود اتصال بين السلطان على دينار والسيد احمد الشريف السنوسى على اساس ان على دينار لم يكن فى يوم ما صديقا للسلطنة [انظر :
The Sannsi of Cyrenaica (London 1949)
على ان هذا لا يمنع ان صلته بالاتراك صلة اكدية ثابتة بالمراسلات المتبادلة [انظر : دكتور مكى شبكة : المرجع المذكور ص ٤٨١ - ٨٢] .

٥٦٢
عقر داره ضربة قاضية» . ثم اضاف : «ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها» .

فيلق العمال المصري

لم تقتصر مشاركة الجيش المصري في الحرب على خوض القوات المصرية القتال في سبتي الميادين ، بل أمد انجلترا بعنصر هام يعترف المسؤولون البريطانيون بأنه كان من المستحيل على انجلترا بدونها توفير القوات الكافية لتغطية كافة الجبهات ، وهو فيلق العمال المصري ، أو ما كان يطلق عليه الانجليز : The Egyptian

Labour Corps . ففي شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الاشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة في الدردنيل ، وتسلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط من الانجليز في خدمة الجيش المصري . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة اشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل .

وقد ذاع صيت العمل الجليل الذي قامت به هذه الفرقة الى الحد الذي جعل الطلب عليها ينصب من ميادين الحرب الاخرى . وفي أوائل عام ١٩١٦ أخطر القائد العام للقوات البريطانية في مصر الحكومة المصرية بضرورة استدعاء رديف الجيش المصري من جميع الفرق للخدمة العسكرية ، بحجة أنه (أي القائد العام) «يشتغل الان في تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القاهرة ، وأن الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعه في حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام العسكري مثل الذين يمكن الحصول عليهم من افراد رديف الجيش» ! وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب واصدرت يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ قرارا وزاريا « بطلب افراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة » (١٥٢) .

ولقد اعتقدت الحكومة المصرية بعد دعوة الرديف . بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية . انها (الاخيرة) سوف تتحمل نفقاته . على أن السلطة العسكرية البريطانية

رأت أن تتحمل الحكومة بهذه النفقات استنادا الى أن وزارة الحربية المصرية هي التي دعتة ! وقد اتكلت كل سلطة على الاخرى ، وأصبح الرديف يدرى من أين يأخذ تعييناته ومرتباته ، الامر الذي دعا طائفة منهم الى الذهاب الى قصر عابدين في يومى ٢٩ و ٣٠ يناير للشكرى من الحالة ، فنفعت الحكومة المصرية في النهاية بتحمل نفقات الرديف !

وفي سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ بلغ ضغط القيادة العامة للجيش البريطانى على الحكومة المصرية من أجل الحصول على متطوعين « لفيلق العمال المصري » « وفيلق الجمالة » The Camel Transport Corps مبلغا عظيما .

فى الوقت الذى كان قد ضاع فيه كل أمل فى الحصول على هؤلاء بطريق التطوع ، بعد أن انتشرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فيلق العمال المصري للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى ابريل ١٩١٦ وحدثت اصابات بين افراده . وهنا ألحت القيادة العامة فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على هؤلاء العمال . على أنه لما كان هذا الاجراء يعتبر نقضا مكشوفاً للتعهد البريطانى بعدم طلب مساعدة المصريين . فلذلك لم يلق استجابة من السير ريجنالد ونجت أو من الحكومة المصرية . ولكن الحكومة . تحت اصرار السلطة العسكرية البريطانية لجأت الى اسلوب الاستمالة فاصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ مرسوما تعفى فيه من الخدمة العسكرية كل من يقضى فى أى جيش اضافى (تعنى الجيش الانجليزى) ١٢ شهرا ! فلما لم يجد ذلك نفعا ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين تقديم عدد معين من « المتطوعين » شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مستولا . وفى مقابل ذلك اعفته من الحاسبة عما يتخذ من اجراءات لتقديم نصيبه (١٥٣) .

وقد اتسعت ميادين الخدمة لفيلق العمال المصري لتجاوز حدود الوطن المصري . فقد شملت

[١٥٢] مذكرة اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال ووزير الحربية والبحرية المصرية لعسكين رشدى باشا رئيس الوزراء فى ٢٠ يناير ١٩١٦ | احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٩٥ ، ٩٦ [١٥٣] Elgood; The Transit Egypte p. 226 (London 1927), Newmann, op. cit. p. 212

« الجود » عبء الرد على هذا الادعاء ، فقد ذكر أنه لم يكن هناك ، في الحقيقة ، فرق بين الخدمة في الوحدات المقاتلة أو في فرق العمل من ناحية السلامة الشخصية ، لأن طائرات الاعداء كانت تقصف الجميع دون تفریق أو تمييز ! (١٥٦) .

وبعد ذلك كله ، وبعد أن اشترك الجيش المصرى فى الحرب على هذا النحو ، فإن السؤال الآن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة المحاربة عند انتهاء الحرب ، أو الامتناع عن وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلبت اليها ذلك ؟ بالنسبة للشق الاول من السؤال ، فإن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعلن الحرب رسميا الى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن هذا للشعب المصرى اعلانا بحريته واستقلاله . ولم تكن السياسة البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا . بل لقد عادت فكرة الضم الى الظهور مرة أخرى فى يوليو ١٩١٧ ، عندما اقترح ذلك السير ريجنالد ونجت والبريجادير كلايتون . ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت اتخاذ هذا الاجراء . على أساس أنه يعتبر انتهاكا لتصريح الحماية .

اما بالنسبة للشق الثانى من السؤال ، ففي الواقع أن هذه هى مسئولية الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الحين ولربما أرادت بانتهاج هذا الطريق الغريب . أو الطريق الوسط : طريق الاستجابة لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالاشتراك فى الحرب - دون اعلان الحرب رسميا - تفادى طريق الضم ، الذى كانت تخشى أن تنتهى اليه السياسة البريطانية ، والوصول فى نفس الوقت الى أكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب . وقد افلحت فى الغرض الاول ، ولكنها فشلت فى الغرض الثانى ، لأن حرية مصر منوطة بإرادة شعبها ، لا بسخاء الانجليز ، وقد عبر الشعب المصرى عن ارادته بعد الحرب بعنف .

فرنسا والدردنيل والعراق وفلسطين ، فضلا عن سيناء . وقد قام جنود هذا الفيلق بأعمال عديدة . مثل مد السكك الحديدية وانايب المياه وفرش الطرق السلكية وتفريغ شحنات البواخر والقطارات وشحنها . وحفر الابار ، وإدارة القوارب الساحلية عندما دعت الحال الى توصيل المؤن والمخازن بحرا الى شواطئ فلسطين وسوريا . وإذا كان الجيش البريطانى قد أمكنه التقدم عبر سيناء وفلسطين الى حلب ، فإن الفضل يرجع الى مساعدة جنود هذا الفيلق (١٥٣ م) . وكانت جنود هذا الفيلق تقابل بالترحاب حيثما وصلت الى أى ميدان . فحين وصلت الى فرنسا فى ابريل ١٩١٧ ، كتب أحد الكتاب ممن حضروا حفلة استقبالها يقول : « جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة - وهى مؤلفة من رجال ممثلين صحة وقوة ونشاطا . وقد قوبلت بمقابلة حافلة عند نزولها الى البر ، وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها ، ودلتنا هيأتهم بلبس الخاكي على أنها فرقة جد وعمل . . الخ » . وقد ذكرت « الاهرام » أن تلك الفرقة من قسم الاشغال المصرى سوف تمضى فى فرنسا ستة أشهر ، ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء (١٥٤) . وقد بلغ عدد فيلق العمال وفيلق الجمالة فى عام ١٩١٧ مائة ألف . كان منهم ٢٣٠٠٠ يعملون فى فرنسا - كما يقول لويد - وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر . باعتراف حسين رشدى باشا نفسه (١٥٥) .

ومن الغريب أن بعض المدافعين من الانجليز قد اعتبروا أن تجنيد الفلاحين للعمل بفيلق العمال المصرى ، لا يعد انتهاكا للتعهد البريطانى فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ بعدم طلب أية مساعدة من المصريين . على أساس أن هذا التعهد ، فى نظرهم ، لم يقصد به سوى أن يكون تأكيدا عاما بأن المصريين لم يجندوا للقتال ! . ومعنى ذلك أن الدور الذى قام به فيلق العمال المصرى لم يكن حربيا أو « قتالا » ! وقد كفانا الليفتنانت كولونيل

[١٥٣] وزارة الحربية ، الجيش المصرى : المرجع المذكور ص ٢٠٠ .

[١٥٤] الاهرام فى ١٢ ابريل ١٩١٧ | احمد شفيق : المرجع المذكور ص ١١٠٦

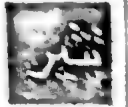
[١٥٥] مذكرة رشدى باشا فى الرد على مشروع السير وليم برونييت | احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٢١ | Elgood, Egypt and the Army, pp. 86, 87

[١٥٦]

الحياد القانوني وانعكاساته على السياسة السويدية

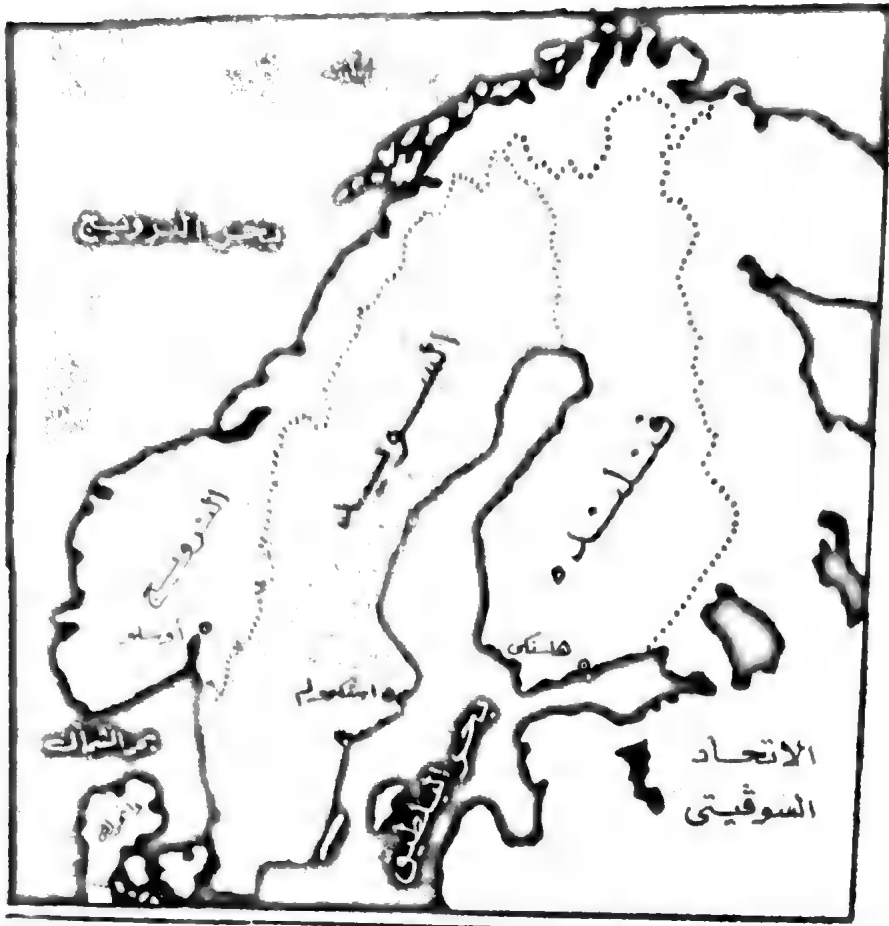
أحمد يوسف أحمد

معيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



دراسة السياسة الخارجية
السويدية اهتمامات متنوعة .
فهناك ما يدفع من ناحية الى
الاهتمام بفهم الكيفية التي
واجهت بها امة صغيرة - وان تكن متقدمة -
المشاكل المعقدة لسياستها الخارجية ، ومن ناحية
اخرى يمكن للساحث ان يجد ، دون
صعوبة ، في خبرة السويد في السياسة
الخارجية ما يفيد بلدا كـمصر ، رغم
اختلاف الظروف اختلافا كبيرا بين البلدين ، على
اساس ان كلا من السويد ومصر يعلن اتباع سياسة
حيادية في مواجهة قوى عظمى ، ويتبنى مفهوما
ايجابيا لهذا الحياد ، ويواجه حركات اندماجية في
المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها .
وبعد هذا كله تكتسب دراسة سياسة السويد

الخارجية اهمية مضافة ، بالنظر الى التيارات
التي تموج بها القارة الاوربية في هذه الاونة ،
والتي يمكن القول بانها سوف تعيد بعد تبلورها ،
تشكيل الخريطة الاقتصادية والسياسية
والعسكرية للقارة ، فهناك على الاقل محاولات
توسيع الجماعة الاقتصادية الاوربية التي خطت
خطوة هامة نحو النجاح في يناير الماضي ، بتوقيع
حكومات بريطانيا وايرلندا والنرويج والدانمرك
معاهدة الانضمام للجماعة . وهناك من ناحية
اخرى الجهود الرامية الى عقد مؤتمر لـلـامن
الاوربي . وهي الجهود التي توقع بعض المحللين
لها ان تسفر عن نتيجة ايجابية قبل نهاية هذا
العام ، ولا شك ان هذه التيارات تنعكس على
سياسة السويد الخارجية ، سواء في صورة
تحديات تتطلب المواجهة الشاقة ، او في صورة



لعبت فيه دورا كبيرا في حرب أوروبا في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، ويموت الملك شارل الثاني عشر كاث السويدي قد تجاوزت مرحلة الذروة في قوتها، إذ كانت مواردها قد أرهقت، كما حفل الربع الأخير من القرن الثامن عشر بالقلق الداخلي، ومع هذا ظلت السويد تلعب دورا نشطا في التحالفات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وشاركت حتى عام ١٨١٤ بفعالية في الحرب ضد نابليون، واعترف مؤتمر فيينا بنتائج الحرب، فحصلت روسيا على فنلندا التي ظلت متحدة مع السويد مدة خمسمائة وخمسين عاما، بينما حصلت السويد على النرويج على سبيل التعميش.

وتطور الحياد كتقليد قومي بعد عام ١٨١٥

انتصارات محتملة لمفاهيم طالما تبنتها هذه السياسة، ويضفي هذا كله، في كل حالة، مزيدا من الأهمية على دراسة سياسة السويد الخارجية في سنوات التحول الجذري التي تجتازها القارة الأوروبية خاصة، والمجتمع الدولي ككل.

الجنور العميقة لحياد السويد :

يمكن للباحث في سياسة السويد الخارجية أن يلحظ بوضوح نوعا من الاستمرارية - وإن لم يكن الجمود في هذه السياسة امتد لأكثر من قرن ونصف حتى الآن، ويستتبع ذلك سؤال ضروري حول ماهية العوامل التي تفسر هذه الاستمرارية.

ولا شك أن المتغير التاريخي ضروري لئلا هذا التفسير، وقد كان للسويد ماض عسكري عظيم

الفترة أعيد تنظيم الدفاعات السويدية ، واستعدت السويد للمقاومة المسلحة اذا تقدمت ألمانيا بمطالب أكثر ، خاصة وان التعاطف مع الحلفاء كان سائدا ، وبنوع خاص مع الجارتين المحتلتين النرويج والدانمرك ، ولكن هذا لم يؤد الى وضع خطط جادة للتدخل العسكري (٢) .

وهكذا أفلحت السويد لأكثر من قرن ونصف حتى الان فى أن تتفادى احتلال قوة اجنبية لاقليمها ، وكذلك تورطها فى حرب ، وقد تحقق هذا ، كما يتضح مما سبق ، بصعوبة بالغة فى بعض المواقف . وبالرغم من أن التاريخ لا يعدوان يكون محصلة لعوامل محددة ، الا أنه أصبح بالنسبة للسويد يملك استقلاليته كمتغير يؤثر فى حد ذاته على السياسة الخارجية ، فالسياسة التى تستمر عبر الاعوام والاجيال ، تصبح لها تدريجا مكانة العقيدة ، وتصبح مستقلة عن الهدف الذى وضعت من أجله . وينطبق هذا على السياسة الخارجية السويدية ، فالتفسيرات والتبريرات المقدمة لها يجب أن توضع فى اطار التقاليد التاريخية (٣) ، كما أن الفترة الطويلة من السلام والحياد قد أثرت على الرأى العام السويدى ، فأصبح يؤيد استمرار ما يبدو تقليدا قوميا (٤) . وتبقى نقطة أخيرة أقل أهمية فى الحديث عن التاريخ السويدى كمؤثر على سياستها الخارجية الراهنة وهو ان السويد لم تكن لها فى أى يوم من الايام ممتلكات استعمارية (٥) ، ولا شك أن هذا سوف يشكل - ضمن عوامل أخرى - موقف السويد من قضايا الامبريالية والاستعمار .

واذا ما انتقلنا من المتغير التاريخى الى المتغير الجغرافى ، وجدنا بعض الدراسات تشير الى أن اقليم السويد المنعزل الى حد ما ، والواقع على اطراف مسارح المعارك الأوروبية التقليدية ، قد كفل لها حماية حسنة من الغزو (٦) ، ويرد على هذا

فقط ، وذلك لان التقديرات الواقعية قد خففت دائما من أى اندفاع لتبنى سياسة خارجية مغامرة (١) ، ومنذ ذلك التاريخ لم تشارك السويد فى أية حرب ، ولم تدخل أى تحالف ، وذلك رغم أنه فى مناسبات قليلة مهددت الحزب السويدى ، أو اظهرت ميلا ملحوظا للمشاركة فى حرب ، وكانت هذه هى الحال حين كانت قيادات سويدية كثيرة ميالة الى انضمام السويد الى انجلترا وفرنسا لاستعادة فنلندا من روسيا ، وفى هذه المرة انتهت الحرب قبل أن تدرس هذه الخطط ، وحين قامت بروسيا والنمسا بغزو الدانمرك فى ١٨٦٤ حدث ضغط اسكندنافى على السويد كى تساعد الدانمرك ، ولكنه لم يكتسب أهمية بسبب قوة الهجوم والتطور السريع للحرب . وفى ١٩٠٥ حين فصمت النرويج عرى الاتحاد مع السويد ، أيدت دوائر معينة الحرب كوسيلة لاعادة النرويج الى الاتحاد ، ولكن الحكومة خطت نحو الحل السلمى ، وتم التوصل الى اتفاقية أصبحت أساسا للعلاقات الطيبة بين الامتين . واثناء الحرب العالمية الاولى حدث ضغط آخر كى تنضم السويد الى ألمانيا لتحرير فنلندا ، ولكن الرأى العام أيد السلام والحياد تأييدا ساحقا . وبعد الحرب حين طلب سكان جزر «الاند» الواقعة بين السويد وفنلندا الانضمام الى السويد ، أدلى بعض السياسيين ونشرت بعض الصحف تصريحات ملتهبة الحماس ، ولكن المسألة أحيلت الى عصبة الامم ، ولم يزعج الرأى العام السويدى كثيرا بسبب حكمها لصالح فنلندا فى عام ١٩٢١ . وجلبت الحرب العالمية الثانية من وقت لآخر خطر الحرب على السويد ، وضغط على الحكومة السويدية لتقديم امتيازات معينة للقوات الألمانية ، وبنوع خاص مرور الفرقة الألمانية من النرويج الى فنلندا عن طريق السويد فى صيف ١٩٤١ ، وقد انتقد موقف الحكومة فى هذا الصدد بشدة . وفى هذه

Lyon, Peter, *Neutrality*, Leicester University Press, 1963, P. 155.

Tingsten, Herbert, *Issues in Swedish Foreign Policy*, Foreign Affairs, New York, April 1959, pp. 474 — 5.

Lyon, op. cit., p. 152.

Tingsten, op. cit., p. 475.

Lyon, op. cit., p. 151.

Ibid., p. 151.

Carey, Jane & Carey, Andrew, *Swedish Politics in the Late Nineteen — Sixties*, Dynamic Stability, Political Science Quarterly, Colombia University Press, September 1969, p. 463.

[١]

[٢]

[٣]

[٤]

[٥]

[٦]

بحيث يمكن القول بأن الهدوء والاستمرارية صفة مشتركة بين السياسة الخارجية السويدية والحياة السياسية الداخلية فيها ، والملاحظة الثانية أن السويد تتبع نظاما برلمانيا للحكم (٨) ، أي أنها تنتمي بالقيم السياسية لنظامها الداخلي الى الغرب .

ومن المناسب أن نعرض بسرعة للقوى السياسية في النظام السويدي وموازين القوى بينها ، كمدخل لفهم الدلالات المفترضة لهذا كله في مجال السياسة الخارجية .

هناك خمسة أحزاب سياسية في السويد هي : الحزب الديمقراطي الاجتماعي أو حزب العمل الديمقراطي ، وحزب الوسط وكان يسمى قبلا حزب المزارعين أو الحزب الزراعي ، وحزب الاحرار أو حزب الشعب والحزب المحافظ أو حزب اليمين الذي غير اسمه في أواخر ١٩٦٨ الى الاتحاد المعتدل ، والحزب الشيوعي الذي سمي الآن بحزب اليسار الشيوعي ، ويسمى الوسط والاحرار والمحافظون بالمعارضة البورجوازية دون أي مضمون قيمى لهذه الصفة ، تميزا لهم عن الديمقراطيين الاجتماعيين والشيوعيين الذين يؤيدونهم دائما في البرلمان .

ويلاحظ ان الحزب الديمقراطي الاجتماعي يسود الحكومة منذ عام ١٩٢٢ حتى الان ، وان كان قد حكم السويد في فترة الحرب العالمية الثانية بائتلاف ضم كل الاحزاب ما عدا الحزب الشيوعي (٩) ، وحكم في الفترة من ١٩٥١ - ١٩٥٧ بائتلاف مع حزب الوسط . وقد اهتم مركز الحزب بصفة خاصة بعد الانتخابات المحلية والبلدية عام ١٩٦٦ ، الا أنه نفذ واحدة من أنجح الحملات الانتخابية ، واستطاع تحقيق مكاسب

التحليل بالطبع كل ما يرد على التحليلات الجيوبوليتيكية من استقادات في يومنا هذا ، ولكن يبقى من المؤكد أن العزلة الجغرافية النسبية للسويد مارست أثرا غير مباشر على الأقل في صنع حياتها ، فلقد ساعدتها في العملية الصعبة لتفادي الغزو أو القورط في حرب عموما طيلة ما يزيد على قرن ونصف من الزمان ، وهي العملية التي نتج عنها ذلك التقليد التاريخي العزيز لدى السويديين .

ومن المناسب أكثر على ضوء حقائق ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن نتحدث عن أثر الوضع الجغرافي للسويد بصورة تكاد تكون عكس التحليل السابق . فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السويد في وضع استراتيجي مغاير جوهريا للوضع قبلها ، فقد أطيح بميزان القوى فيما قبل ١٩٢٩ ، وبعد أن كانت القوة الألمانية توازن القوة السوفيتية قسمت ألمانيا ، وبزغ الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى (٧) . وقد غيرت هذه التطورات من المضمون السياسي للقرب الجغرافي من الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم أصبح على السويد أن تدخل العداء السوفيتي في حسابها دائما ثمنا باهظا لاية مكاسب تحصل عليها من تغييرها لسياستها التقليدية في اتجاه التحالف مع الغرب .

ومن ناحية ثالثة ، فإن الإشارة الى مجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكون « النظام السويدي » أمر لا معدى عنه لفهم سياستها الخارجية ، باعتبار البديهية القائلة بأن السياسة الخارجية تجيء امتدادا لما يجرى في الداخل .

وأول ما يسترعى النظر في النظام السياسي السويدي ، التطور السياسي الهاديء لهذا النظام ،

Lyon, op. cit., pp. 157 — 8.

Tingsten, op. cit., pp. 474 — 5.

[٧] قد يكون من المفيد بالنظر الى أهمية الاتحاد السوفيتي بالنسبة لسياسة السويد الخارجية الإشارة [٨] [٩] بسرعة الى وضع الحزب الشيوعي في السويد . تكون هذا الحزب عام ١٩٢١ ، واستقل ماليا منذ ايامه الاولى عن الدولية الثالثة ، ولذلك اتخذ له طريقا خاصا في الشؤون الداخلية دائما ، وظهر ميلا لاتباع الاتحاد السوفيتي في الشؤون الخارجية ولكنه أصبح أكثر استقلالا في الفترة الأخيرة . وقد حصل على أكثر من عشر الأصوات في ذروة الحماس للقضية السوفيتية عام ١٩٤٤ ، ولكنه خسر بعد أربع سنوات نصف مؤيديه تقريبا بعد التحول الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، وقد جاء التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا أيضا قبل انتخابات ١٩٦٨ بخمسة أسابيع فحضر الحزب خمسة مقاعد من ثمانية كانت له في انتخابات ١٩٦٤ . انظر : Carey & Carey, op. cit., p. 475.

٥٩٨
خدمة في الانتخابات البرلمانية لعام
١٩٦٨ (١٠) .

وصفه الكثيرون في الغرب بالتطرف . كما أن نفس
الدراسة تفسر اختيار أولوف بالم الذي تجاوز
الأربعين بقليل رئيسا للوزراء بأنه « مكافأة للشباب
الذين يتجه عدد كبير منهم إلى اليسار في الشؤون
الداخلية والدولية » (١٢) .

وبصرف النظر عن هذه القوى السياسية،
فهناك إجماع على أن الرأي العام السويدي يقبل
سياسة الحياد، وإلى حد كبير بالطريقة التي
طبقها الديمقراطيون الاجتماعيون منذ الحرب
العالمية الثانية حتى الآن (١٣) .

ويمكن أن نخلص من هذا كله إلى أن الحياد
السويدي وباللون الذي اصطبغ به في السنوات
الآخيرة، له أسسه القوية في الحياة السياسية
الداخلية في السويد .

وقد لا نصل إلى نفس النتيجة تماما إذا ما قمنا
بعض الملاحظات السريعة، على النظام الاقتصادي
السويدي، التي تفيد في فهم بعض اتجاهات
السياسة الخارجية . وأول هذه الملاحظات أن
السويد تملك صناعة ذات درجة عالية من
التخصص والكفاءة (١٤)، والملاحظة الثانية أن
الاقتصاد السويدي يعتمد إلى حد كبير على
المبادلات التجارية مع الخارج، إذ أن السوق
الداخلية للسويد تعتبر ضيقة نسبيا، فعدد سكان
السويد يبلغ ٨.٩٣٠.٠٠٠ نسمة طبقا لإحصاء
يناير ١٩٧٠ (١٥)، ومن ثم فإن الصناعة
السويدية مضطرة للتصدير بنسب مرتفعة . وتمثل
صادرات السويد في الوقت الحالي ٢٠ في المائة
من الانتاج القومي و ٥٠ في المائة من الانتاج
الصناعي في مجموعه، ويصدر عدد كبير من
الشركات ما يزيد على ٧٥ في المائة من انتاجه،
وهذا الوضع يجعل الاقتصاد السويدي معرضا

وتمتع الحزب الذي صاغ وطبق سياسة الحياد
السويدي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن
بوضع سائد في الحكومة السويدية، له دلالة ولا
شك، ولا يعني هذا أن استمرار الحياد السويدي
مرتتهن باستمرار الوضع الراهن للحزب
الديمقراطي الاجتماعي، فبحرف النظر عن وجود
عوامل أخرى تضمن هذا الاستمرار، تتفق كل
الأحزاب السويدية على سياسة الحياد، وأن
اختلفت أحيانا في تفسيرها بما فيها الحزب
الشيوعي، وعموما يذهب أحد الدارسين
السويديين إلى أن الأحزاب السياسية السويدية
تهتم أكثر بمسائل السياسة الداخلية، فإذا وصلت
إلى مسائل السياسة الخارجية حاولت أن توحد
مواقفها بشأنها، لكي تتجنب الانقسامات في داخل
الأحزاب أو بين الناخبين . ويفسر هذا في رأيه
لماذا لا تحدث مناقشات السياسة الخارجية
السويدية إلى حد كبير في البرلمان، ولكن في
الصحف المستقلة تقريبا عن الأحزاب (١٦) .

ويبقى أن نلاحظ نمو الدور الذي تقوم به قوى
سياسية معينة في السويد، يمكن وصف اتجاهاتها
في السياسة الخارجية باليسارية، وهي على وجه
التحديد: قوى العمال الذين لا يقل اتحاد نقاباتهم
في الأهمية عن أي حزب سياسي، والمتقنون
والطلبة والشباب عموما . وليس أدل على هذا من
التحليل الذي قدمته إحدى الدراسات الأمريكية
والذي لا يمكن أن يستنتج منه سوى أن
الديمقراطيين الاجتماعيين لم يجدوا وسيلة
لاجتذاب الشباب إليهم، وإعادة الناخبين الذين
تركوهم في انتخابات ١٩٦٦ إلى صفوفهم، خيرا
من اتباع خط يساري في السياسة الخارجية .

Ibid., pp. 481 — 482.

Thagsten, op cit., p. 476.

Ibid.

Carey & Carey, op. cit., pp. 470, 480 — 1, 484.

Orvik, Nils, Scandinavia, NATO and Northern Security, International, Organization

Summer, 1962, p. 254.

Goloshubov, Y., Scandinavian Worries, International Affairs, Moscow, August 1968,

p. 55.

Carey & Carey, op. cit., p. 483.

Keating's Contemporary Archives, 1971 — 1972, p. 24401.

[١٠]

[١١]

[١٢]

[١٣]

[١٤]

[١٥]

حدود قوته ولا يقع في الوهم بشأنها ، فضلا عن عدم ارتكابه « لاعمال اجرامية » ، صفات ايجابية للغاية في مجال العلاقات الدولية .

مضمون سياسة الحياد السويدي :

تهدف السياسة الخارجية لاي دولة الى حفظ استقلالها وأمنها أولا ، وحماية مصالحها الاقتصادية (خاصة تلك المتعلقة بأكثر جماعات المصلحة فيها نفوذا) ثانيا . وتطبيقا لهذا ، تعمل السويد - تحقيقا لاستقلالها وأمنها القوميين - على التخفيف من حدة التوتر الدولي بصفة عامة ، وفي أوروبا والمنطقة الاسكندنافية بصفة خاصة ، فرغم ان السويد تتبع سياسة الحياد المسلح ، الا ان هذا لا يعنى اعتقادها بأن القوة المسلحة هي الوسيلة المثلى للدفاع عن أمنها واستقلالها القوميين ، فهي تعلم تماما أن قوتها المسلحة لن تستطيع مواجهة الهجوم المحتمل . وانما تعويقه فقط ريثما تتلقى مساعدة من الخارج . ولهذا فانها تعمل على تخفيف حدة التوتر الدولي عموما ، ويبدو نفس المطلب أكثر الحاحا بالنسبة للامن الاوربي . فأى اخلال به له اثر مباشر على الامن السويدي ، ومن ثم تحاول السويد أن تنمى التفاهم بين القوى الرئيسية بهذا الصدد ، ثم يبدو نفس المطلب أشد ما يكون الحاحا بالنسبة للمنطقة الاسكندنافية . ولقد اختارت البلاد الاسكندنافية لنفسها طرقا مختلفة لتحقيق أمنها القومي ، فاتبعت فنلندا سياسة خارجية حيادية مع علاقة خاصة بالاتحاد السوفيتي ، ومن الواضح أنه في مصلحة السويد أن توجد علاقات طيبة بين هذين البلدين . وانضمت النرويج والدانمرك لحلف الاطلنطي ، وتؤيد السويد بشدة محاولات تحديد مشاركتها فيه لاستبعاد القواعد الاجنبية والاسلحة النووية من اقليميهما .

اما المصالح الاقتصادية ، فقد رأينا اعتماد

للضغط من الخارج بدرجة كبيرة (١٦) ، وأخيرا لا يجب أن يغيب عن الذهن أن ٩٠ في المائة تقريبا من الصناعة السويدية مملوك ملكية خاصة (١٧) ، ويعنى هذا أن المؤسسة الصناعية يمكن أن تلعب دور مجموعة أو أكثر من مجموعات المصلحة القوية للضغط في اتجاه اتباع سياسات معينة ليس من الضروري أن تتفق بدقة مع سياسة الحياد التقليدية .

وفيما يتعلق بالنظام الاجتماعى ، تجدر الإشارة الى أن نجاح السويد في خلق ما يسمى بدولة الرفاهية الاجتماعية قد خفف من حدة الصراع الطبقي ، وأكد الطبيعة السلمية للتطور الداخلى في المجتمع السويدي ، مؤكدا في النهاية النزعة السلمية للرأى العام السويدي (١٨) .

وفي النهاية تبقى الإشارة الى ذلك الاتجاه الذى يفسر السياسة الخارجية السويدية بخصائص معينة للطابع القومى السويدي ، بمعنى أن ثمة حبا سويديا قويا للسلام ، لا بد أنه السبب في تجنب البلاد الطويل ويلات الحرب . ولا يرى أحد الدارسين السويديين مبررا لتصديق وجهه النظر هذه ، فمن الواضح أن الشعب السويدي - كعظم شعوب العالم ، يرغب في السلام ، ولكن المحددات الموضوعية هي التي تمكن شعبا معينا وتمنع آخر من تحقيق رغبته . ويضيف نفس الدارس أن السويديين يحلو لهم أحيانا أن يرددوا هذا الوهم ، فيتفخرون بسياستهم السلمية أثناء النزاع مع النرويج عام ١٩٠٥ ، وفنلندا عام ١٩٢٠ ، ولكن الحقيقة أن العمل العسكرى فى هاتين الحالتين كان أكثر الأشياء منافاة للحكمة . بل أن اللجوء اليه كان يعد عملا اجراميا ، وفي ظل هذه الظروف ، فإن السياسة السلمية لا يمكن الإشارة اليها باعتبارها تعكس صفات أخلاقية معينة (١٩) . ولكن تبقى الإشارة بدون شك الى أن قدرة شعب معين على التصرف السليم في مسائل الصراعات الدولية ، أى قدرته على أن يدرك

بسياسة عدم المشاركة في المحالفات ، وهي سياسة توافق عليها كل الاحزاب السويدية . وبموجبها لا تشترك السويد في أى تنظيم تلعب الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى فيه دورا قياديا كحلف الاطلنطى أو حلف وارسو . ولكنها تشترك في التنظيمات التى تراها غير ماسة بحيادها ، وبالطريقة التى تكفل ذلك كالأمم المتحدة .

ولا يعنى الحياد ، بالاضافة الى هذا ، أن السويد يجب أن تحافظ على حياد فى الراى ، أو أن حكومتها لاتنوى اتخاذ مواقف من المشكلات الدولية ، وحتى كبار المسئولين الحكوميين يعبرون عن وجهات نظرهم فى الشئون الدولية ، وقد يدينون بشدة أعمال البلاد الأخرى (٢٢) . ويتضح من هذا أن السويد لا تعتقد أن الحياد يحررها من المسئولية الدولية ، أو أنه يعنى العزلة واللامبالاة والاهتمامات الذاتية ، وهذا يجعل من سياسة السويد الخارجية سياسة ايجابية يصفها بعضهم ببساطة بأنها سياسة حياد ايجابية (٢٣) .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن الحياد السويدى لا يستتبع نذ امكانية أن تلعب القوة المسلحة دورا دفاعيا للمحافظة على الامن القومى ، وهذا ما يؤدى الى وصفه بالحياد المسلح ، فالمصلحة القومية للدولة المحايدة لا تتحقق بمجرد اعلانها الحياد ، وقد كانت هذه هى خبرة السويد فى الحربين العالميتين . فإن حيادها لم يكن ليلقى مصيرا أفضل من مصير حياد بلجيكا وهولندا والدانمرك والنرويج ، لولا امتلاكها - أى السويد - لمؤسسة عسكرية كبيرة ، واطهارها العزم والمقدرة على استعمالها (٢٤) . ولقد اختلفت الاحزاب السياسية فيما سبق اختلفا عنيفا حول هذه المسألة ، ولكنها اليوم تتفق كلها على أن الحياد لا يمنع السويد من تسليح نفسها

السويد الكبير على التجارة الدولية ، ومن ثم فإن حماية هذه التجارة هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية السويدية بهذا الصدد . ويتحقق هذا بطريقتين : أولهما هو أيضا تخفيف حدة التوتر العالمى لتحقيق الاستقرار والتعاون الدوليين الى أقصى حد ممكن ، وثانيهما تطوير الاقتصاد العالمى نحو تحرير التجارة الدولية عموما . فقد سبق أن رأينا أن جزءا أساسيا من الدخل القومى السويدى يجرى عن طريق الصادرات ، وأن الرخاء المتزايد للصناعة السويدية المتقدمة يعتمد على الانسياب الحر للسلع عبر الحدود القومية .

والادوات الرئيسية التى تستخدمها السويد لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، هى سياسة الحياد والدفاع القوى ، وهما يرتبطان فيما يعرف بالحياد المسلح ، كما تعتبر الدبلوماسية الدولية باندات أداة هامة (٢٥) ، وتتناول السطور التالية الحياد المسلح كأداة رئيسية لسياسة السويد الخارجية ، بينما تتضح الاداة الثانية ، وهى الدبلوماسية الدولية للسويد ، لدى الحديث عن السويد والأمم المتحدة .

ومن البديهي أن سياسة الحياد السويدى لا تنسحب على المجال الداخلى ، فالنظام السياسى السويدى يتبنى - كما رأينا - قيم الديمقراطية البرلمانية الغربية ، كما أن الاغلبية الساحقة من الشعب السويدى تعتبر نفسها جزءا من الحضارة الغربية (٢٦) .

والحياد السويدى ليس مكتوبا فى وثيقة أو منصوصا عليه فى الدستور ، كما أنه لا يعتمد على معاهدات أو اتفاقيات دولية ، وتعنى السويد بحيادها أنها غير راغبة فى الدخول فى أى تحالف فى وقت السلم قد يخطر بحيادها فى الحرب ، ولهذا توصف السياسة الخارجية السويدية عادة

Swedish Foreign Policy, the Swedish Institute, Stockholm, August 1971.

Lyon, op. cit., p. 151.

Carey & Carey, op. cit., pp. 474 — 5.

Sandler, Ake, Sweden's Postwar Diplomacy: Some Problems, Views and Issues, in: Gyorgy, Andrew & Gibbs, s., Hubert (editors), Problems In International Relations, Second Edition, PRENTICE-HALL, INC. Englewood Cliffs, N. J., March 1968, pp. 182, 180.

Ibid., p. 181.

[٢٠]

[٢١]

[٢٢]

[٢٣]

[٢٤]

تقهرها أسلحة نووية أقوى ، وجاء الرد عليهم بأن مثل هذا المنطق يفترض أن السويد لا يجب أن يكون لها دفاع على الإطلاق مادام دفاعها لا يمكن أبدا أن يكون في قوة الهجوم المحتمل . وكانت الحجة الثانية للمعارضين أن امتلاك أسلحة نووية يمكن تأويله من قبل السوفييت كعمل غير ودي ، ومن ثم يزيد خطر الهجوم . وجاء الرد بأن أحدا لا يمكن أن يتصور ، صادقا مع نفسه ، أن السويد تستعد لشن هجوم ، ومع ذلك لاشك أن السويد قد تأثرت - وإن أنكرت ذلك رسميا - بموقف الاتحاد السوفيتي من أن امتلاك أسلحة نووية لا يتسق وسياسة الحياد . وكانت الحجة الثالثة هي التكاليف الباهظة لدخول السويد مجال التسلح النووي ، ثم كانت هناك أخيرا موجة الرأي العام المعارضة للأسلحة النووية . بل لقد ظهرت أثناء النقاش حركة سلامية لم تشجب الأسلحة النووية فحسب ، ولكنها شجبت كل أنواع الدفاع كاشياء غير أخلاقية لا معنى لها . ويعترف أحد الدارسين السويديين الذي يبدو تحمسه لامتلاك الأسلحة النووية واضحا ، بأنها قد أثرت في الرأي العام السويدي . وإن ادعى أنها لم تحصل على تأييد واسع (٢٦) .

وحين أتت مسألة الأسلحة النووية الى قرار في عام ١٩٦٠ اختارت الحكومة تأجيل اتخاذه ، ومع هذا فقد بدا منذ ١٩٦١ أن الحكومة السويدية ترفض عملا وجهة النظر القائلة بامتلاك أسلحة نووية . وليس أدل على هذا من أن السويد اقترحت في هذا العام ، حين بدا أن استئناف التجارب النووية في الجو سوف يقلل من التقدم نحو معاهدة حظر للتجارب النووية ، أن تضم الدول غير النووية قواها لتجاوز هذه الورطة . وكان الهدف الرئيسي للخطة السويدية هو الضغط على القوى النووية لكي توقف سباق التسلح النووي ، ومنع الانتشار الأكثر للأسلحة النووية . ودعت السويد الأمين العام للأمم المتحدة أن يطالب الأعضاء غير النوويين بتقرير الشروط التي يرونها ضرورية لامتناعهم عن الحصول على الأسلحة

بهدف جعل أي عدوان محتمل مكلفا للغاية ، ومستعرفا لاطور وقت ممكن ولذلك توجد في السويد خدمة عسكرية شاملة . وبالإضافة الى الجيش والبحرية ، تملك السويد واحدا من أقوى الأسلحة الجوية في العالم بالنسبة الى عدد سكانها ، وقد جعلت السويد كثيرا من طرقها الخفية ممرات جوية ، ووضعت الطائرات في مخابى في عمق الغابات المحيطة بها ، كما صنعت طائرة عسكرية جديدة لها - بالإضافة الى سرعتها الكبيرة - المقدرة على الارتفاع شبه الراسي بما يجعل من الممكن الاستفادة بالممرات الجوية في الطرق السابقة (٢٥) .

وتصل بالحديث عن الدفاع السويدي مسألة تسليح السويد نوويا ، وترجع المناقشة في هذا الشأن الى الخمسينات ، حين طالبت بعض الصحف بوجوب دخول السويد مجال الأسلحة النووية ، ثم تكرر نفس المطلب من جانب العسكريين . وعبر عن ذلك تقريران أحدهما رئيس الأركان السويدي في خريف ١٩٥٤ وخريف ١٩٥٧ ، وقد كتب في التقرير الثاني يقول « أن الحصول على أسلحة نووية تكتيكية هو أهم ما يمكن عمله لسد النقص الكبير للغاية في دفاع السويد بالنظر الى دفاع العدو » ، وأكد التقرير أن الهدف حتى بعد امتلاك أسلحة نووية لا يعدو أن يكون « أن توقف قواتنا المسلحة هجوما لزمنا طويلا يكفي للحصول على دعم خارجي قبل احتلال أجزاء كبيرة من البلد أو قبل توقف المقاومة » . وكتبت صحيفة « داجينر نيهتر » معلقة على تقرير ١٩٥٧ تقول أن السويد كانت تنفق ٢٧٠٠ مليون كرونور في السنة (أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي) على دفاع لاطائل وراءه من الناحية العملية . وكان المنطلق الأساسي لكل هذه الدعوة هو افتراض تهديد سوفيتي نووي للسويد .

وفي مواجهة هذا رد معارضو امتلاك السويد لأسلحة نووية بحجج مؤداها أنه حتى لو حصلت السويد على أسلحة نووية تكتيكية ، يبقى ممكنا أن

The Swedish Institute, op. cit.

Carey & Carey, op. cit., p. 475.

Tingston, op. cit., pp. 479 — 480

Lyon, op. cit., p. 159.

السويد وأوروبا الغربية :

الحياة في مواجهة الوحدة

يعني في الحديث عن السويد وأوروبا الغربية أمران : أولهما جهود التعاون في المنطقة الاسكندنافية ، باعتبار أنها الإطار الاقليمي المباشر الذي تقع فيه السويد . وثانيهما جهود الوحدة في غرب أوروبا ككل فيما تبلور منذ ١٩٥٧ باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية . أو ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة . وفي الحالتين فإن السويد تتجاذبها الرغبة في التعاون إلى أقصى حد في النواحي الاقتصادية والرغبة من ناحية أخرى في ألا تلمس المضامين السياسية لهذه الحركات التكاملية . تقاليد الحياة القوية فيها .

١ - السويد والمنطقة الاسكندنافية : حين بدأ التخطيط لإنشاء تحالف للدفاع الغربي في ربيع ١٩٤٨ وهو ما سمي فيما بعد بحلف الاطلنطي ، دعت الحكومة السويدية في صيف نفس العام الدانمرك والنرويج إلى التفاوض لإنشاء تحالف دفاعي اسكندنافي محايد لفترة عشر سنوات ، إذ أنه من الواضح أن ثمة مصلحة للسويد المحايدة في أن تبعد اسكندنافيا كلها عن مثل هذه التحالفات ، ولم تستقبل واشنطن بالطبع الفكرة استقبالا حسنا ، واعتبرت حكومة ترومان هذا الاقتراح مضاداً للتحالف الاطلنطي الذي خططت له ، ومارست ضغوطاً على حكومة السويد بهذا الشأن كما أبدى الاتحاد السوفيتي أيضاً اهتمامه بالمسألة ، ومارس ضغوطه هو الآخر . وعموماً فقد أخفقت الفكرة بمعارضة النرويج والدانمرك ، لأن تجريتهما مع الحياة كانت أقل توفيقاً من السويد ، ولأن التضحيات الاقتصادية التي يتضمنها تطبيق الفكرة السويدية اعتبرت كبيرة للغاية ، وهكذا بدأ موقفهما أكثر تكيفاً مع الموقف الأمريكي . بينما بدأ الموقف السويدي أكثر تكيفاً مع الموقف السوفيتي (٣٠)

النووية وتخزينها . ومع أن التقدم في مفاوضات نزع السلاح يعتمد أولاً وقبل كل شيء ، على مجموعة من العوامل الفنية والسياسية ، إلا أن السويد لعبت منذ ذلك الوقت دوراً بارزاً في مفاوضات نزع السلاح ، وفي التوصل إلى الاتفاقية الجزئية لمنع التجارب النووية التي وافقت عليها القوى النووية الرئيسية في صيف ١٩٦٢ (٢٧) .

ولذلك فقد بدأ غرباً بعض الشيء أن السويد قد استقبلت بفتور اقتراح الرئيس الفنلندي كيكونين عام ١٩٦٢ بإقامة منطقة اسكندنافية منزوعة السلاح النووي . خاصة وأن اقتراح الرئيس الفنلندي بدا وكأنه يفي إلى حد كبير بمطالب البلاد الاسكندنافية في الحفاظ على أمنها القومي ، ويعفيها في نفس الوقت من نفقات الدفاع الباهظة فيما يتعلق بامتلاك أسلحة نووية . ولكن هذا الموقف السويدي قد يرجع إلى الخوف من انتقال القوتر والانقسام بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى المنطقة التي كانا سيتعهدان بضمان الأمن القومي لدولها . وعلى أية حال ، فإن ذلك لم يكن يعني تغيراً في موقف السويد الرسمي من مسألة امتلاك أسلحة نووية ، فبعد ذلك في عام ١٩٦٦ صرح تيج إيرلاندر رئيس وزراء السويد وقتها بأن السويد قد تضطر لإعادة بحث وضعها في إنتاج الأسلحة النووية ، أن لم توافق الدول الكبرى على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . ولكنه حين سئل في البرلمان عما إذا كان تصريحه هذا يشير إلى أي تغيير في سياسة السويد الرسمية بشأن الأسلحة النووية ، أجاب « بلا » صريحة (٢٨) وعلى أية حال ، فقد أيد فيما بعد فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في اسكندنافيا وذلك في المجلس النووي المنعقد في أبريل ١٩٦٧ (٢٩) كما تم توقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتصديق عليها في أول يوليو ١٩٦٨ .

The Swedish Institute, op cit.,

Orvik, op. cit., pp. 113 — 90.

Timaskova, O., Scandinavian Alternatives, International Affairs, Moscow, October 1967, p. 47.

نوردي مساوية للكلية اسكندنافيا التي تستخدمها هذه الدراسة للتعبير عن مجموعة بلاد شمال أوروبا وهي : السويد ، الدانمرك ، النرويج ، فنلندا ، أيسلندا .

Tingsten, op. cit., p. 477.

Sandler, op. cit., 184.

[٢٧]

[٢٨]

[٢٩]

[٣٠]

للتجارة الحرة زيادة حجم التجارة الخارجية بينها وبين البلاد الاسكندنافية ، فقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين السويد والدنمرك وفنلندا والنرويج الى ١٥٠ فى المائة منذ ١٩٥٩ الى ١٩٧٠ ووصلت صادرات السويد الى جاراتها الثلاث الى ثلاثة اضعافها فى نفس الفترة (٢٣) .

ولكن رغبة البلاد الاسكندنافية فى تقوية موقفها ازاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، خاصة بعد ان تقدمت بريطانيا بطلب عضويتها فى ١٩٦١ وكررت منذ ذلك التاريخ محاولاتها للانضمام اليها ، قد دفع هذه البلاد الى اعادة مناقشة فكرة الاتحاد الجمركى والاندماج الاقتصادى عموما بينها فى السنوات الاخيرة . الا ان هذه الجهود واجهت عدة عقبات بعضها اقتصادى والاخر سياسى ، فمن الناحية الاقتصادية ، هناك الاختلافات الكبيرة فى مستويات التنمية الاقتصادية للبلاد الاسكندنافية وتخشى الدانمرك والنرويج وفنلندا منافسة الصناعة السويدية الاقوى . ومن ناحية اخرى تخشى السويد والنرويج وفنلندا ، الزراعة الدانمركية المتقدمة للغاية التى سوف تسعى عن طريق التجارة الحرة بين البلاد الاسكندنافية ، الى التخلص من فائض انتاجها . ومادامت مستويات أسعار المنتجات الزراعية فى الدانمرك أقل من هذه البلاد ، فسوف تنخفض الاسعار فى هذه الاخيرة الى نفس المستوى الدانمركى ، بما يؤثر على دخل المنتجين الزراعيين فيها ، ومن الناحية السياسية لا تخفى بالطبع الاختلافات فى السياسة الخارجية بالذات بين دولتين كالسويد وفنلندا اقبعا الحياد ، وبين الدانمرك والنرويج المنضمتين الى حلف الاطلنطى (٢٤) .

ولذلك كان من الطبيعى أن تتوقف جهود تعميق وتوثيق التعاون الاقتصادى بين البلاد الاسكندنافية فى مارس ١٩٧٠ ومع ذلك فقد قررت حكومات هذه

وبعد انهيار خطط التحالف الدفاعى الاسكندنافى تم بحث وسائل اخرى لحفظ وتقوية التضامن بين بلدان المنطقة ، وتكون المجلس النوردى ، عام ١٩٥١ بمبادرة من رئيس الوزراء الدانمركى - وقد اجتمع لأول مرة فى ١٩٥٣ ولا يزال يعقد منذ ذلك الوقت دورات سنوية لمدة أيام قليلة ، وهو يضم ممثلين من البرلمانات ومجالس الوزراء للامم الاعضاء ، ولقد ابعدت الممارسة مسائل الدفاع والسياسة الخارجية خارج نطاق عمل المجلس . نظرا للاختلافات البينة بين اعضائه فى هذا الصدد ، وساعد ذلك على تهدئة مخاوف اسويديين الذين وصغوه فى البداية بانه فرع من حلف الاطلنطى ومن تم اصبحت فنلندا قادرة على ان تكون عضوا فيه منذ ١٩٥٥ وليس للمجلس بانطبع اى سلطة لاتخاذ قرارات ملزمة لاعضائه ، ولكنه يتمتع بحق تقديم توصيات وقد مارس هذا الحق بالفعل فى المسائل القانونية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية وبعض الامور المتعلقة بالجمارك (٢١) . وكان أوضح انجازات المجلس النوردى انشاء اتحاد جوازات المرور النوردى وفى داخل حدوده يستطيع مواطنو الدول الاسكندنافية أن يسافروا دون أية عوائق بينما لا تجرى اجراءات جوازات المرور بالنسبة للمواطنين من غير هذه الدول الا بالنسبة للحدود الخارجية ، ومن الانجازات الاخرى سوق العمل المشترك الذى انشئ منذ ١٩٥٤ فليس هناك تقييد لحركة القوى العاملة البشرية بين البلاد الاسكندنافية كما يتمتع مواطنو هذه البلاد بنفس الحقوق الاجتماعية التى يتمتع بها مواطنو البلد الاسكندنافى الذى يقيمون فيه . وفى مجال التعاون الجمركى ، كان التعاون الاسكندنافى أقل نجاحا ، فلقد وضعت خطة لاتحاد جمركى اسكندنافى بعد سنوات من المفاوضات والدراسة . ولكن استقبل بها فى صيف ١٩٥٩ الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة التى شاركت السويد والدنمرك والنرويج فى تخطيطها منذ البداية (٢٢) وقد ترتب على انضمام السويد الى الرابطة الاوروبية

Ibid, p. 187.

Tingsten, op. cit., p. 482.

Torngren, Ralf, The Neutrality of Finland, Foreign Affairs, New York, July 1961, pp. 804 — 8.

La Suède et l'intégration économique eu ropéenne.

Scandinavia, International Affairs, Moscow, April 1969, p. 87.

[٢١]

[٢٢]

[٢٣]

[٢٤]

ولهذا لعبت السويد دورا ايجابيا فى المفاوضات ، الا انها فشلت فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وأخذت الدول السبع غير الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية وهى : الدانمرك والنرويج وبريطانيا وسويسرا والنمسا والبرتغال . بالاضافة الى السويد ، فى دراسة امكانيات التعاون الاقتصادى الوثيق بينها ، وتم التوصل الى الاتفاق المنشئ للرابطة الاوروبية للتجارة الحرة فى ١٩٥٩ ، وكان للسويد هدف مزدوج من اشتراكها فى هذه الرابطة : فمن ناحية وضع أساس لتوسيع سوق صادراتها الصناعية فقد أوجد اشتراك السويد فى هذه الرابطة منفذا للصناعة السويدية فى منطقة للتبادل الحريى يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة ، ومن ناحية اخرى تسهيل المفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

ولهذا شاركت السويد فى محاولات التقريب بين دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية ودول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة . تمشيا مع هدفها فى إزالة الحاجز التجارية بين دول أوربا ، وخوفا من أن يؤدي توسع الجماعة الاقتصادية الاوروبية بانضمام اعضاء فى الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة اليها ، الى خلق حواجز جديدة بين دول الرابطة .

وعندما تقدمت بريطانيا وأعضاء آخرون فى الرابطة فى ١٩٦١ بطلب الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية قررت السويد بعد التشاور مع بقية الاعضاء المحايدى فى الرابطة عدم الانضمام كعضو كامل والاكتفاء بالانتساب وفق نصوص المادة (٢٣٨) من اتفاقية روما ، وعلى اية حال فقد جاءت معارضة فرنسا للتوسع فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوروبية فى ذلك الوقت قبل بدء المحادثات مع السويد .

وجددت السويد محاولاتها لايجاد علاقة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية تتفق وسياستها

الدول فى فبراير ١٩٧١ انشاء مجلس وزراء لدولها يعمل على تدعيم التعاون الاقتصادى بينها (٢٥) الا أن هذه الجهود تواجه الآن صعوبات أكبر من أى وقت مضى بعد التطورات الاخيرة فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوروبية التى انتهت بتوقيع حكومات كل من بريطانيا وأيرلندا والنرويج والدانمرك معاهدة الانضمام للجماعة فى ٢٢ يناير الماضى ، وهو ما سيجب الحديث عنه فى الجزء التالى .

٢- السويد والجماعة الاقتصادية الاوروبية : (٢٦) - سبق أن رأينا الاهمية الحيوية للصادرات بالنسبة للسويد وبالنظر الى موقع السويد الجغرافى ، والاتجاه العام لصادراتها يتضح ان محاولات الاندماج الاقتصادى فى غرب أوربا يمثل أهمية كبرى لتنمية التجارة الخارجية للسويد وبالتالي لتنمية الاقتصاد السويدى إذ تستوعب أوربا الغربية أكثر من ثلاثة أرباع صادرات السويد ، ولا يوجد ما يوحى بحدوث تغيير فى هذا الاتجاه .

ولهذا كانت السويد من الدول التى أسهمت فى انشاء المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى فى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ولكن بعد ذلك بقليل أعدت الدول الست الاعضاء فى الجماعة الاوروبية للفهم والصلب (فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا بلجيكا هولندا - لوكسمبرج) مشروعا لسوق اوروبية مشتركة ، وبالفعل فى أول يناير ١٩٥٨ بدأت الجماعة الاقتصادية الاوروبية عملها .

وفى هذا الوقت كان هناك ما يحول من وجهة نظر بريطانيا دون انضمامها للجماعة الجديدة ، فاقترحت انشاء رابطة اوروبية للتجارة الحرة لازالة الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء فى المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادى والدول الست الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وكان هذا الاقتراح متفقا تماما مع الاهداف العامة للسياسة التجارية السويدية ،

[٢٥] Aprelev, Y., Scandinavia, Conference in Copenhagen, International Affairs, Moscow, June 1968, pp. 21 - 4.
[٢٦] w, June 1968, pp. 21 - 4.
Sweden and the EEC, Neutrality's Price, The Economist, December 10, 1970, p. 14.
La Suède et l'intégration économique européenne.
Ibid.

الحيادية ولكن هذه المحاولات لم تؤد الى نتيجة ، حتى بدأت المفاوضات مع الدول الاربع التي طلبت الانضمام خلال صيف ١٩٧٠ وفى ذلك الوقت دعيت السويد لايضاح وجهة نظرها أمام وزراء الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وقام بهذه المهمة وزير التجارة السويدى فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٠ وقد أكد موقف السويد السابق من حيث رغبتها فى ايجاد علاقة اقتصادية وثيقة ومستمرة مع الجماعة تأخذ فى الاعتبار سياستها الحيادية ، وأن كان قد اوضح أن احتمال انضمام السويد قد أصبح أقل من أى وقت مضى ، بسبب التطورات داخل الجماعة الاوروبية تجاه تقوية المضمون السياسى لها .

وعموما فإن العقبة الاساسية أمام توصل السويد الى أية علاقة مع الجماعة الاوروبية ذات طابع سياسى ، ان تؤكد الدوائر الصناعية السويدية ان ايجاد منفذ للاقتصاد السويدى الى السوق الكبير للجماعة الاوروبية ، سوف يضمن « معدلات نمو اقتصادى أسرع ، وتطويرا وكفاءة أكبر للإنتاج » ، كما أن الصناعة السويدية لا تخشى المنافسة فى السوق الداخلية من المنتجات الصناعية لدول الجماعة الاوروبية . لأنها نمت تدريجا بمنأى عن الحماية الجمركية ضد المنافسة الخارجية . وبالنسبة للزراعة تؤكد المصادر السويدية ان السياسة الزراعية للجماعة تتفق واهداف سياستها الزراعية ، كما ترحب المصادر السويدية بوضع قواعد تسمح بحرية انتقال الايدى العاملة والخدمات ورؤوس الاموال . ويبقى المدلول السياسى للجماعة الاقتصادية الاوروبية بالرغم من تواضعه حتى الان كافيا من وجهة نظر السويد للمساس بحيادها خاصة اذا قيست الامور بمعايير المستقبل وهو امر بديهى فى تخطيط أية سياسة خارجية .

ويفسر هذا اعلان ١٨ مارس ١٩٧١ الذى أوضحت فيه السويد أنها درست بعنى التطورين اللذين استحدثا أخيرا فى الجماعة الاقتصادية

الاوروبية وهما قرار إنشاء اتحاد نقدي واقتصادى وفقا للمبادئ التى وضعها تقرير « وارنر » ، وتطبيق أسلوب للمشاورات السياسية وفقا لتقرير « دافينيون » . وقد أوضحت الحكومة السويدية أن اشتراكها فى هذين المجالين لا يتفق وحياهما ولهذا فلن تتمكن من الانضمام للجماعة ، وفى نفس الاعلان اعربت السويد عن تخرجها من اقامة علاقات اقتصادية وثيقة ودائمة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ومن الانضمام للاتحاد الجمركى الخاص بالسلع الصناعية والزراعية .

ولاشك أن التطورات الاخيرة تمارس ضغطا على السويد فى موقفها من الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، فقد أخفقت جهود التعاون الاقتصادي الاسكندنافى فى مارس ١٩٧٠ ، وكان يعول على هذه الجهود فى تقوية الموقف التفاوضى لهذه البلاد - والسويد من بينها - فى مواجهة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ولم ينته عام ١٩٧١ قبل أن يشهد موافقة مجلس العموم البريطانى على انضمام بريطانيا للجماعة . وتلى ذلك الاثر المتوقع بالنسبة للنرويج والدانمرك اللتين وقعتا فى ٢٢ يناير الماضى مع بريطانيا وايرلندا معاهدة الانضمام للجماعة ، مما يضاعف بذلك أهميتها كسوق للصادرات السويدية (٢٧) فى الوقت الذى يبدو فيه وكأن الموقف التفاوضى للسويد ازاء الجماعة قد ضعف بانضمام النرويج والدانمرك بالذات الى عضويتها . الا أن القصة لم تتم فصلا حتى الان ، وحتى تكتمل لا يمكن الجزم بما اذا كان موقف السويد التفاوضى قد ضعف أم لا ، فتوقيع الدانمرك والنرويج لمعاهدة الانضمام لا يعنى أنهما متأهبتان تماما لدخول الجماعة فى بداية العام القادم ، فالحملة لاقناع النرويجيين بشروط الدخول سوف تكون طويلة ، ولن يصدق البرلمان النرويجى على الانضمام الا بعد اجراء استفتاء « استشارى » قد لا يجرى قبل سبتمبر القادم ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال ، ان الدستور النرويجى يجعل من الضرورى ، لتصديق البرلمان على الانضمام ، أن يحصل قرار الانضمام على اغلبيه ثلاثة ارباع الاصوات ، مما يعنى أن ٢٨

[٢٧] بلغت صادرات السويد الى دول الجماعة ٢٨٪ من الحجم الكلى لصادراتها عام ١٩٧٠ ، وبانضمام النرويج والدانمرك وبريطانيا ، وبافتراض انضمام البرتغال ايضا ترتفع النسبة الى ٦٣٪ وفقا لرقام عام ١٩٧٠ انظر المرجع السابق . انظر ايضا .

الحرية ، ومن غير المعقول بالنسبة للدانمرك والنرويج أن تنضم إلى السوق المشتركة في مقابل عودة الحواجز العالية من جديد بينهما .. وبين شركاء الشمال ، وبالذات السويد . وقد ربط رئيس الوزراء الدانمركي تأجيل عملية التصديق النهائي على الانضمام ، بالانتظار لتبين موقف السويد ، وتشترك بريطانيا أيضا مع الحكومتين الاسكندنافيتين في الرغبة في الحصول على شروط تجارية حرة صناعية مع كل أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، في الوقت الذي تخطو فيه أولى خطواتها نحو التعمير المشتركة للجماعة الاقتصادية في ١ يناير ١٩٧٤ (٣٨)

والخلاصة إذن أن موقف اسكندنافيا من الجماعة الاقتصادية الأوروبية لم يحسم بعد ، وأن لا يمكن الجزم بمغزى التطورات الأخيرة على وجه التحديد بالنسبة للسويد قبل تبلور الموقف النهائي للنرويج والدانمرك بالذات ، واتضح الشروط التي سيتم تحديد هذا الموقف النهائي على ضوءها والتي تتعلق كما رأينا باسكندنافيا كلها وبالسويد بالذات ، ولا يعني هذا أن السويد لا تواجه في هذه الظروف مشكلة صعبة في صياغة علاقتها بالجماعة الاقتصادية الأوروبية .

السويد والمعسكر الغربي : الحياد أم اليسار ؟

لا شك أن السويد تنتمي للغرب حضاريا ، تتبنى قيمه السياسية في نظامها الداخلي ، وتتبع نظاما اقتصاديا رأسماليا ، وتطور ما يسمى بدولة الرفاهية الاجتماعية التي تختلف عما هو واقع في دول الغرب الأخرى اختلافا في الدرجة لا في الطبيعة . وتبقى السياسة الحيادية للسويد هي الشيء الوحيد الذي تختلف فيه اختلافا جذريا عن معظم دول الغرب . ولهذا بالطبع انعكاساته الواضحة في موقفها من المعسكر الغربي .

١ - السويد وحلف الأطلسي : (٣٩) عندما بدأ

صوتا من مجموع أصوات البرلمان البالغ عددها ١٥٠ صوتا يمكن أن تهزم قرار الانضمام ، وتقول الإيكونومست البريطانية أنه في يناير الماضي كان يوجد مثل هذا العدد من المعارضين في مناقشة برلمانية ، وبالإضافة إلى هذا فإن الرأي العام النرويجي يتأرجح ضد الدخول . أما في الدانمرك ، فقد أظهر الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحاكم انقسامًا بشأن المسألة . وأظهر استطلاع حديث للرأي العام أن ٢٣ في المائة فقط من الدانمركيين سيوافقون على الانضمام إذا قررت النرويج العكس . كذلك يتطلب الدستور الدانمركي توافر أغلبية خمسة أسداس الأصوات في البرلمان للتصديق على الانضمام والا خضع الأمر برمته لاستفتاء . وفي هذه الحالة يجب ، لكي يصبح الانضمام دستوريا ، أن توافق عليه أغلبية الأصوات المشتركة في الاستفتاء بحيث لا تقل عن ٢٠ في المائة من مجموع الأصوات المسجلة في كشوف الناخبين . وقد أظهر اقتراع في البرلمان الدانمركي في ١٦ ديسمبر الماضي موافقة ١٤١ ضد ٢٢ على الانضمام ، وما لم تقل هذه المعارضة بحيث تكفل لانصار الانضمام أغلبية الخمسة أسداس المطلوبة ، فإن البرلمان طبقا لما سبق لا يمكنه أن يصدق على الانضمام .

ويبدو من بعض التقارير الحديثة عن اسكندنافيا بشأن الموقف من العلاقة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أن الكثير يعتمد على الحلول التي ستقدم لصياغة العلاقة مع السويد بالذات . وتذكر الإيكونومست البريطانية أن الحكومتين الاسكندنافيتين (أي حكومتى النرويج والدانمرك) تشتركان في الرأي في أن الكثير يتوقف على تقديم الجماعة لقررتيات تجارية مرضية للدول الأخرى التي كانت تكون معها . بالإضافة إلى بريطانيا ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . فالاندماج الاقتصادي بين البلاد الاسكندنافية قد سار أشواطًا سريعة وطويلة أثناء سنوات الرابطة

بأهنا للغاية للمساعدة العسكرية المحدودة التي يحتمل أن تتلقاها السويد من حلف الاطلنطي . ولقد سبقت الإشارة الى البديل الذي قدمته الحكومة السويدية وقتها بإنشاء تحالف دفاعي اسكندنافي محايد ، والاخفاق الذي آل اليه هذا المشروع .

وقد قبل موقف الحكومة السويدية بعدم الانضمام لحلف الاطلنطي من كل الاحزاب السياسية ، وان عارضه عدد من اعضاء البرلمان كأفراد وكذلك بعض الصحف وعلى أية حال يعترف أحد الدارسين السويديين المؤيدين لانضمام بلاده لحلف الاطلنطي أن مسألة الانضمام للحلف أصبحت مسألة تاريخية خلال السنوات اللاحقة وان استمر النقاش بشأنها . وقد تأكد هذا التطور مع مرحلة الانقسام التي دخلها الحلف فيما بعد .

٢ - السويد والحروب الاستعمارية : حياد السويد لا يمنعها ، كما سبق أن رأينا ، من اتخاذ مواقف ايجابية من المشكلات الدولية ، ولقد ساعد التاريخ السويدي غير الاستعماري ، وأساسا نمو قوى سياسية معينة في المجتمع السويدي ، على اتخاذ السويد لمواقف وصفها الغرب بالتطرف في يسارياتها من مشكلات دولية معينة ، وبالذات تلك المتعلقة بالحروب الاستعمارية التي تشنها قوى غربية ، وبصفة خاصة الحرب الامريكية في فيتنام ، والحرب البرتغالية في مستعمرات البرتغال الافريقية . واذا كان الغرب قد قبل حياد السويد على مضض ، فإن صوابه قد طاش ، وبالذات في الدول المعنية ، من سلوك السويد ازاء هذه المشكلات الدولية .

ولم يكن موقف السويد من الحرب الامريكية في فيتنام بلا جذور . فمنذ الحرب العالمية الثانية وجدت في السويد الآراء التي تنظر الى الولايات المتحدة كحصن للحرية الاقتصادية والحرية الغربية ، وكمثال للديمقراطية والمساواة الاجتماعية ، والى جانب ذلك وجدت أيضا الآراء التي تنظر اليها كبلد بدائي الحضارة ، وتركز على الجوانب السلبية في الحياة الامريكية . كما كان للحكومة السويدية مواقفها الرسمية المعارضة للولايات المتحدة كما في أزمة ١٩٥٨ في الشرق الاوسط (٤٠) ، ولكن على وجه العموم يمكن أن

التخطيط لاقامة تحالف للدفاع الغربي في ربيع ١٩٤٨ ، بدأت مناقشة حية في السويد حول الموقف من هذا التحالف المقترح ، وتركزت حجج الذين يعارضون انضمام السويد الى ما أصبح يعرف فيما بعد بحلف الاطلنطي ، في أن الانضمام الى الحلف سوف يزيد من خطر الحرب ، وأن الحرب لن تخرج عن احتمالين : اما أن تكون نووية وهنا لن يستطيع الحلف أن يحمي السويد بكفاءة ، واما أن تكون تقليدية وهنا سوف تكون قريبة الشبه للغاية بالحرب العالمية الثانية ومن ثم تنطبق كل الحجج القديمة لتبرير الحياد السويدي . وأعلن أنصار الانضمام أن هذا التحليل يفترض أن خطر الحرب سوف يكون قليلا بالنسبة للسويد في حالة عدم انضمامها الى التحالف الدفاعي ، وأن هذا افتراض خاطيء تماما ، فقد يقوم الاتحاد السوفيتي بهجوم منفرد على السويد ، أو يطلب منها ما لا يمكن قبوله دون استسلام ، أو قد تتورط السويد في حرب عالمية ، خاصة اذا أصبح اقليمها حيويا لمهاجمة النرويج والدانمرك أو الدفاع عنهما . وفي كل هذه الحالات ، يكون الطريق الوحيد للتقليل من خطر الحرب بقدر الامكان ، هو الانضمام الى حلف الاطلنطي ، لان السويد تستطيع حينئذ في وقت السلم ان تقيم استعدادات دفاعية فعالة بالتعاون مع بلاد الحلف الاخرى ، وفي وقت الحرب سوف تكون واثقة من المساعدة . اما اذا بقيت خارج الحلف ، فمن الممكن أن تتم مهاجمتها واحتلالها من الشرق دون الحصول على أية مساعدة من الغرب ، لان امكانية الحصول على مثل هذه المساعدة تتضاءل كثيرا ما لم تكن معدة سلفا ، ويمكن تقديمها بسرعة طبقا لخطط سبق وضعها . وأكد المدافعون عن دخول حلف الاطلنطي على انتماء السويد للغرب حضاريا ، « فشمسية السويد الديمقراطية والانسانية تربطها دونما اختيار بالغرب ، ويسهل على القارئ بالطبع أن يلاحظ انتماء كثير من الحجج السابقة لمرحلة الحرب الباردة .

أما موقف الحكومة السويدية فقد كان مضادا لدخول التحالف المقترح منذ البداية ، وقد كان ثمة شعور بين قادة الحكومة بأن سياسة السويد الحيادية التقليدية قد فعلت الكثير لتهدئة الشكوك السوفيتية ، وأن العداء السوفيتي سوف يكون ثمنا

بالفعل ، فكانت بذلك أول دولة غربية تعترف بها . وقد ذكر وزير الخارجية السويدي في خطابه إلى وزير خارجية فيتنام الشمالية أنه « ماضى إلى مفاوضات باريس تدخل مرحلة يتعقد عليها الأمن في أن تكون حاسمة ، بالنسبة للسلام في فيتنام ، فإن الوقت قد حان لإقامة علاقات دبلوماسية بين السويد وفيتنام الشمالية » . وذكر أيضا أن الاتصالات المتزايدة بشأن خطط البلاد الاستثنائية لتقديم مساعدات ضخمة لفيتنام بعد الحرب تتطلب في الأخرى إقامة هذه العلاقات الدبلوماسية . ولقد رحب الوفد الفيتنامي الشمالي في مفاوضات باريس بهذا الاعتراف الذي أثار النقد في واشنطن ، حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية : « أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا القرار سوف يخدم قضية السلام في جنوب شرق آسيا بمجئته في الوقت الذي تواصل فيه هانوي جهودها لقلب الحكومة الدستورية المنتخبة لفيتنام الجنوبية بالقوة المسلحة » . (٤٥) .

وتدهورت العلاقات إلى مدى أكبر بكثير بعد إعلان وزير الخارجية السويدي في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ أن السويد تنوي تقديم مساعدة اقتصادية لفيتنام الشمالية تبلغ ٢٠٠ مليون كرونور (حوالي ٤٠ مليون دولار أمريكي أو ١٦ مليون جنيه استرليني) على ثلاث سنوات . وأضاف أن السويد تأمل أيضا عندما تنتهي الحرب في فيتنام أن تكون قادرة على تقديم مساعدات شاملة في فيتنام الجنوبية ، وأضاف أن « معاناة الشعب الفيتنامي قد تركت أثرا عميقا على كل منا » ، وأكد أن رأيا عاما قويا يؤيد الحكومة في تقديم المساعدة لفيتنام الشمالية (٤٦) .

والى جانب هذا ، فإن هناك حق اللجوء لدى منحه السويد لحوالي ٢٨٠ أمريكيا بين عسكريين ومدنيين فروا من القوات المسلحة أو تهرموا من الخدمة العسكرية لتجنب الخدمة في فيتنام ،

نبدأ فيما يتعلق بفيتنام بالذات بعام ١٩٦٥ ، حين عقدت في ستوكهولم محكمة راسل التي توت البطر في جرائم الحرب الفيتنامية والتي أعدت الترتيبات المحلية لها لجنة تابعة للحزب الديمقراطي الاجتماعي الحاكم (٤١) ، وتصاعد الموقف السويدي المضاد للسياسة الأمريكية في فيتنام طول الحملة الانتخابية الناجحة للحزب الديمقراطي الاجتماعي استعداده لانتخابات ١٩٦٨ . ففي أبريل ١٩٦٧ تم تجديد العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام الجنوبية ، وإن لم يتم قطعها (٤٢) ، وفي مؤتمر غير عادي للحزب في أكتوبر ١٩٦٧ طولبت الولايات المتحدة بوقف قصف فيتنام الشمالية بالقبائل ، وقدمت اتهامات رمزية لجهة التحرير الوطني ، وكان أولوف بالم بالذات (وزير التعليم وقتها ورئيس الوزراء الحالي منذ أكتوبر ١٩٦٩) صريحا في معارضة الدور الأمريكي في فيتنام أثناء الحملة كلها ، فقد وافق على حضور اجتماع عقد قبل الانتخابات بأقل من ثمانية أشهر جلس فيه على المنصة بجوار سفير فيتنام الشمالية في الاتحاد السوفيتي ، وألقى خطابا عارض فيه بصف التدخل الأمريكي في فيتنام حتى أن زعيم الحزب المحافظ طالب باستقالته من مجلس الوزراء . ولكن الاعتقاد السائد وقتها أن رئيس الوزراء تيج إيرلاندر كان مؤيدا للخط السياسي لخطاب بالم (٤٣) ، وبعدها في مارس ١٩٦٨ استدعى السفير الأمريكي في السويد لبلاده ، وأعلن تيج إيرلاندر أنه « يجب أن نصمم على حماية حق حكومتنا في التعبير عن رأيها . خاصة عندما تشاركها فيه أغلبية الشعب السويدي » ، (٤٤)

وتطورت الأمور تجاه اعتراف السويد بفيتنام الشمالية . فأعلن وزير الخارجية السويدي في نوفمبر ١٩٦٨ أن الحكومة السويدية تحبذ الاعتراف بفيتنام الشمالية كمسألة مبدأ . وفي ١٠ يناير ١٩٦٩ أعلن اعتراف السويد بفيتنام الشمالية

- Huntford, Ronald, Swedes Swing Back to Neutrality in Vietnam, The Observer, [٤١]
Foreign New Service, March 11, 1970, p. 2.
Keesing's Contemporary Archives, 1969 — 1970, p. 28183. [٤٢]
Carey & Carey, op. cit., pp. 477 — 80. [٤٣]
Goloshubov, op. cit., p. 66 [٤٤]
Keesing's Contemporary Archives, 1969 — 1970, p. 28183. [٤٥]
Ibid., p. 28841. [٤٦]

رسامها لهم بالقيام بنشاط سياسي ، وأدى هذا
كله إلى سحق أمريكي على ما سمي بالاتجاهات
المنافسة للولايات المتحدة في السويد .

وفي أكتوبر ١٩٦٩ أعلن عدد من الشركات
الصناعية السويدية خسارته لأعمال هامة في
الولايات المتحدة بعد إلغاء الاتصالات من جانب
الشركات الأمريكية ، كما أشارت دوائر وزارة
الخارجية الأمريكية في ١٢ أكتوبر ١٩٦٩ إلى منع
بنت التصدير والاستيراد الذي قدم مبلغ ٥٠ مليون
دولار أمريكي كسلفة للخطوط الجوية الاسكندنافية
(ساس) التي شترت فيها السويد والدانمرك
والنرويج . من اقراص آيه نفوذ لاية دولة تقدم
حكومتها مساعدة لدولة أخرى تكون في حالة
مراع مسلح مع الولايات المتحدة . وان لم يذكر
بتحديد أن هذه العقوبات الاقتصادية ستوقع على
السويد

وقد تم هذا بالرغم من أن وزير الخارجية
السويدي قد كتب في ٨ أكتوبر ١٩٦٩ في صحيفة
داجنز نيهتر يقول ان تصريحه قد أسىء فهمه ،
فالمساعدة الاسانيه فقط هي التي يمكن تقديمها
في انتهاء الصراع المسلح ، وبعد انتهائه يمكن
تقديم مساعدات لاعادة البناء لشمال وجنوب
فيتنام معا ، عندما يصبح واضحا من الذي سيمثل
شعب فيتنام الجنوبية . وفي ١٩ أكتوبر صرح
نوفو بالم بأنه على الرغم من أن السويد قد
تعدت سياسته الولايات المتحدة في فيتنام ، إلا
أنها ليست معادية للولايات المتحدة ، وأشار بهذا
المصدر إلى انتقاد الحكومة السويدية للتدخل
الأمريكي في المجر وتشيكوسلوفاكيا . وكرر
تفسير وزير خارجيته لجمعية المساعدة ، وأجاب
عن سؤال عن اللاجئين الأمريكيين في السويد بأن
هناك آلاف غيرهم في أماكن غير السويد خاصة
كندا (٤٧) . وعموما منذ نهاية ١٩٦٩ توقفت
الحملات من المسؤولين السويديين على الولايات

٥٧٩ المتحدة ، وشهد يناير عام ١٩٧٠ تعيين سفير
« زنجي » للولايات المتحدة في ستوكهولم ، بعد أن
ظلت بلا سفير أمريكي أكثر من عام ، كما أسارت
بعض التقارير الصحية إلى بعض مظاهر انعاش
في العلاقات مع فيتنام الجنوبية ، كاستقبال
دبلوماسيين فيتناميين جنوبيين ، وافتتاح مكتب
للاستعلامات في ستوكهولم تابع لفيتنام الجنوبية .
واعتبرت هذه كلها مظاهر لعودة التوازن في موقف
السويد من الولايات المتحدة (٤٨) . وعندما
استلم وزير الخارجية السويدي وزير
الصناعة محله في يوليو ١٩٧١ فسر بعضهم هذا
بالرغبة في المزيد من تحسين العلاقات مع الولايات
المتحدة ، لان وزير الخارجية الجديد كان من
معارضى الانتقادات الشديدة التي كان وزير
الخارجية السابق يوجهها للسياسة الأمريكية في
فيتنام بصفة خاصة ، وقيل ان الوزير الجديد هو
أفضل العناصر الممكنة لاصلاح العلاقات بين
السويد والولايات المتحدة (٤٩) .

وتواكبت مع أزمة العلاقات السويدية الأمريكية
في أكتوبر ١٩٦٩ أزمة أخرى في العلاقات مع
البرتغال ، فقد كان وزير الخارجية السويدي وقتها
قد أعلن تقديم ستة آلاف جنيه استرليني مساعدة
لحركات التحرير المناهضة للبرتغال في مورمبيق
وانجولا وغينيا البرتغالية (٥٠) . وأدى هذا إلى
انسحاب السفير البرتغالي من ستوكهولم في ٩
أكتوبر ١٩٦٩ . وفي الرابع عشر من نفس الشهر
استدعى السفير السويدي في لشبونة لقابلة وزير
الخارجية البرتغالي الذي سلمه مذكرة احتجاج
شديدة اللجة ضد « مساعدة المانية السويدية
المقدمة لحركات « العصابات » في موزمبيق وغينيا
البرتغالية ، وأوردت المذكرة البرتغالية أن الحكومة
السويدية يجب أن تعي أن المساعدات الممنوحة
لحركات التمرد في أقاليم البرتغال الأفريقية « تؤيد
النشاط الإرهابي الذي يذهب البرتغاليون ضحايا
له ، وتشجيع استمراره وزيادته ، (٥١) »

Ibid.

Huntford, op. cit.

[٤٧]

[٤٨]

(٤٩) جريدة الاهرام القاهرة ، ١٣ يولية ١٩٧١ .

[٥٠] هاريس ، توماس ، السويد المحايدة نجمة نهر السار ، الدليل لبحر الشمال البريطانية ، ١٥ أكتوبر ١٩٦٩ مترجم في
جريدة الجرائد المالية ، هيئة الاستعلامات القاهرة ، ١٩ أكتوبر ١٩٦٩

Keessing's Contemporary Archives, 1969 - 1970, p. 23841.

[٥١]

الصدقة الضرورية

سبق أن تعرضنا لوضع السويد جغرافيا من زاوية جوارها غير المباشر للاتحاد السوفيتي ، الامر الذي ترتبت عليه نتيجتان بالغتا الاهمية بالنسبة لسياسة السويد الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية بالذات . فهي لكي تحافظ على حيادها ، تؤيد من ناحية العلاقة الخاصة بين فنسدا المحايدة وبين الاتحاد السوفيتي ، وترى فيها صماما لحفظ الامن في المنطقة والامن السويدي بصفة خاصة ، ثم هي من ناحية أخرى تضع موقف الاتحاد السوفيتي في اعتبارها عند بحث أية مشكلة ذات طبيعة حاسمة في سياستها الخارجية ، او بعبارة أخرى تضع في حسابها دائما الثمن الباهظ للعداء السوفيتي اذا تحولت ونوقد أمثلة عن سياستها الحيادية .

وينفصل هذا التحليل تماما عن المشاعر السويدية تجاه الاتحاد السوفيتي ، فلا شك أن الانتماء السويدي الحضاري الى الغرب وبروز الاتحاد السوفيتي كقائد لحضارة جديدة نشأت على قيم تتعارض كل التعارض مع الحضارة الغربية ، قد جعل من الصعب على السويديين أن ينظروا دائما نظرة صافية الى الاتحاد السوفيتي . وبالذات منذ اقامة النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين ومرحلة الحرب الباردة عموما . ولقد لاحظ القارئ أن كل الحجج المؤيدة لامتلاك أسلحة نووية أو للانضمام الى حلف الاطلنطي كانت تنصب على الوقاية من خطر هجوم شيوعي لن يكون سوى هجوم سوفيتي بالطبع . وأن كان مما لا شك فيه أن سياسة التعايش السلمي التي تبناها الاتحاد السوفيتي ، ثم اتفاق المواقف السويدية والسوفيتية ولو جزئيا في بعض المسائل الدولية كالمشكلة الفيتنامية وقضايا التحرير الوطني عموما وبعض مسائل نزع السلاح والامن الاوربي ، كلها أمور خففت كثيرا من النظرة السلبية للسويديين حيال الاتحاد السوفيتي ، وأن كان هذا التطور قد تلقى نكستين في أحداث المجر ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ .

وأثناء الجزء الاول من الحرب الثانية ،

تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب الموقف في فنلندا . فقد أثار ذلك الموقف مشاعر العداء في السويد ضد الاتحاد السوفيتي ، وصرح عدد من الرسميين السويديين « بما فيهم أعضاء في الحكومة » بأن « مصير فنلندا هو مصيرنا » ، كما ذكر تصريح صادر عن الحكومة في ١٠ يناير ١٩٤٠ أن « الصراع الذي تطور بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا قد أوجد في السويد رأيا قويا وجماعيا » ، وذكر ملك السويد في خطاب العرش في ١١ يناير « أن انغماس فنلندا في صراع مسلح قد أثر بعمق في الشعب السويدي » ولكن مع كل مظاهر التعاطف مع فنلندا ، كان الحياد السويدي عميق الجذور بحيث لم تزعزعه أية مشاعر (٥٢) ، وهو ما ينعكس في الطبيعة الحذرة لكافة التصريحات الرسمية الصادرة بهذا الشأن .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عادت العداوات السويديّة السوفيتية الى صبيعتها . خاصة بعد الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في دحر ألمانيا النازية ، ثم تراجعت فترة الخمسينات بين بعض الأحداث السلبية وبعض البوارد المشجعة في العلاقات بين البلدين . ومن الأمثلة على الجانب السلبي في العلاقات « اتهام الحكومة السويدية للسوفيتات باسقاط طائرتين سويديتين في ١٩٥٢ فوق مياه دولية » وقد أنكر السوفيت الحادث ورفضوا طلب الحكومة السويدية بالتعويض ، واكتشاف بعض أعمال التجسس في السفارة السوفيتية في استوكهلم ومطالبة بعض الدبلوماسيين السوفيت بمغادرة البلاد ، وأحداث المجر عام ١٩٥٦ ، وما سمي بقضية « والنبرج » وهو دبلوماسي سويدي اتهم السوفيت باعتقاله لقيامه - كما يذكر كاتب المقالة التي ننقل عنها « (بشرف) انقاذ آلاف من الارواح اليهودية التي أسرها الروس حين استولوا على بودابست في ١٩٤٥ » ! وقد أنكر السوفيت في البداية ثم اعترفوا باعتقاله عام ١٩٥٧ وألقوا مسئولية الانكار السابق على وزير الامن الراحل اباكوموف . وفي نفس الوقت أكدوا أن « والنبرج » قد مات عام ١٩٤٧ في سجن سوفيتي ، ويقول نفس الكاتب أن كثيرا من الناس كانوا يعتقدون أن « والنبرج » ما يزال حيا في

السويدية وباقي الحكومات الاسكندنافية في العمل المضاد لهذا الموقف غير الودي . وذكر في مؤتمر صحفي عقده في موسكو في ٥ أغسطس ١٩٥٩ أنه « أجل » رحلته لان الحكومات الاسكندنافية « لم تدافع عن ضيوفها » . ورد ايرلاندر بأن الحكومة السويدية كان من رأيها أن الدخول في جدل مع هذه الآراء « كان سيجعلها تبدو اهم مما كانت بالفعل » ، وأبدى أسفه لان الحكومة السوفيتية أساءت فهم الموقف وتشككت في رغبة الحكومة السويدية المخلصة في الترحيب بالرئيس السوفيتي في السويد ، وعندما عبر خروشتشيف المجال الجوي للسويد في طريقه للولايات المتحدة أبقى ايرلاندر ببرقية « صداقة » اعتبرت دلالة على زوال التوتر الناجم عن هذه الواقعة . وقد أوردت بعض الكتابات كسبب حقيقي لالغاء الزيارة أن خروشتشيف لم يكن يريد لاي شيء أن يتداخل مع زيارته للولايات المتحدة ، وان كانت هذه الكتابات نفسها لا تستبعد أن تكون شخصية خروشتشيف وراء هذا الموقف حيث تبدو من خلال المتابعة الشخصية له حساسيته المفرطة حتى بالنسبة لبعض الملاحظات البريئة (٥٦) .

ومع ذلك فقد شهدت الستينات نموا مطردا في العلاقات بين البلدين تبعا لاختفاء مناخ الحرب الباردة ، ونمو القوى ذات الاتجاه اليساري في العلاقات الدولية في السويد بما لذلك من أثر غير مباشر في التقريب بين مواقف السويد الدولية ومواقف الاتحاد السوفيتي ، وثقة السوفيت المتزايدة في صمود سياسة الحياد السويدية في وجه المعسكر الغربي والاندماج الاوربي . وكانت أحداث تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ هي المناسبة السلبية الوحيدة تقريبا للعلاقات السويدية - السوفيتية في الستينات ، ولكن من المفهوم أن ردود الفعل الدولية لهذا الحدث لم تجعل من موقف السويد شيئا يعتب عليه السوفيت بشدة ، وهو أمر بديهي على أية حال بالنظر الى سياستها الحيادية على الأقل .

مجن سوفيتي (٥٢) . ومن الامثلة على بعض النواير المشجعة في العلاقات السويدية السوفيتية تصريحات المسؤولين في الحكومة السويدية في فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ التي انتقدوا فيها الدول العربية ، وأيدوا بعض خطوات الحكومة السوفيتية السلمية باعتدال كالاقتراحات السوفيتية عن نزع السلاح (٥٤) كما انه لاشك ان السوفيت قد نظروا بعين التقدير الى قرار الحكومة السويدية برفض الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوربية في ١٩٥٧ والامتناع عن صنع سلحة نووية في ١٩٥٩ (٥٥) .

وقد شهدت نهاية الخمسينات أزمة في العلاقات بين البلدين على أعلى مستوى . إذ كان تيج ايرلاندر رئيس الوزراء السويدي قد زار وزوجته الاتحاد السوفيتي ضيفين على حكومته ، وفي عام ١٩٥٩ كان على رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشتشيف أن يرد الزيارة ، وكان المقرر أن يصل مع زوجته في أوائل أغسطس الى السويد حيث ينفي أسبوعا تقريبا في اسكنديناويا . ولكن ظهرت رنود فعل لهذه الزيارة في الصحافة والمعارضة السياسية في السويد ، ألغى معها خروشتشيف زيارته مشيرا الى أن السبب في هذا الاجراء هو السبب الذي أغدقته عليه الصحافة والسياسيون المعارضون للزيارة . ولقد عبر رئيس الوزراء ووزير الخارجية السويديين عن أسفهما لالغاء خروشتشيف زيارته . وذكر تيج ايرلاندر « انني جد حزين للقرار الذي اتخذه الرئيس خروشتشيف » ، وذكر وزير الخارجية أن الحكومة السويدية تلقت بأسف عميق المذكرة التي تضمنت الغاء الزيارة ، وأضاف « أن الحكومة السويدية في الوقت نفسه تجد لزاما عليها أن تقرر أن من رأيها ان الحكومة السوفيتية قد خلعت اهمية فائقة للغاية على هذه المظاهر (أي مظاهر العداء لزيارة خروشتشيف) . ولكن رئيس الوزراء السوفيتي أوضح أن النقد الذي لقيه لم يكن هو أهم ما دفعه لالغاء الزيارة بقدر ما كان اخفاق الحكومة

Lingsten, op. cit., pp. 483 — 4.

Documents on Swedish Foreign Policy, 1955, Stockholm, 1957, pp. 16, 38, 42, cited in: Kan, A., Sweden in the Post-war World International Affairs, Moscow, August, pp 102 — 3

Ibid, p. 102.

Sandier, op. cit., pp. 188 — 9.

[٥٣]

[٥٤]

[٥٥]

[٥٦]

ورغم أن تجارة السويد مع الاتحاد السوفيتي قد نمت منذ ١٩٤٥ وأن تكن بمعدلات أقل من نموها مع الولايات المتحدة . إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت طبقا لمصادر سوفيتية زيادة سنوية بمعدل ٢٠ في المائة متخطية بذلك معدل نمو التجارة السويدية مع البلاد الأخرى . وسوف تزداد التجارة بين البلدين بموجب اتفاقية التجارة بينهما للسنوات ١٩٧١ - ١٩٧٥ وهي الاتفاقية التي وقعت بالحروف الأولى أثناء زيارة رئيس الوزراء السويدي الأخيرة للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٧٠ (٥٧) .

وعموما كانت هذه الزيارة من أهم المناسبات الأخيرة التي عبر فيها الجانبان عن بعض المواقف المشتركة بينهما . وقد ذكر البيان المشترك لهذه الزيارة أن هناك اتفاقا عريضا بين الطرفين حول مسائل دولية كثيرة ، بالإضافة إلى التعاون المتبادل بينهما . وقد أكد البيان على الحاجة الملحة لسحب القوات الأجنبية من الهند الصينية وتسوية مشكلة فيتنام سياسيا على أساس اتفاقيات جنيف ١٩٥٤ ، وحل أزمة الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وترحيب السويد باقتراح البلاد الاشتراكية بعقد مؤتمر أوربي للأمن والتعاون . وفي هذه المناسبة وصف كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي الحياض السويدي بأنه « عامل رئيسي في حفظ الاستقرار في القارة الأوروبية ، وخاصة في شمال أوروبا ، وهو يساعد أيضا على إيجاد ظروف مواتية لتطوير العلاقات السوفيتية - السويدية » .

وبعد أن كان السوفيت حتى أوائل الستينات يفتشون عن المظاهر السلبية في السياسة الخارجية السويدية ، عادوا في أوائل السبعينات يذاكرتهم إلى الأيام الأولى العصيبة للحكم السوفيتي بالف قاهرة ويرددون بحنين أن « لينين »

السوفيتي بالف قاطرة ويرددون بحنين أن « لينين » نفسه قد شارك في إقامة الاتصالات حينذاك (٥٨) .

السويد والبلاد الأفرو اسيوية :

اتفاق رحبة للتعاون

لا شك أن ثمة عوامل ايجابية تزكى السويد لدى مجموعة البلاد الأفرو اسيوية ، فهناك أولا ، تاريخ السويد غير المثقل بالتبعات المعنوية للاستعمار الشعوب ، وهناك ثانيا ، الموقف المتقارب للسويد مع هذه البلاد فيما يتعلق بسياسة الحياد ، وأن كانت السويد كدولة متقدمة اقتصاديا قد استطاعت أن تفي بمتطلبات حياضها كاملة ، وهناك ثالثا موقف السويد السابق ايضاحه من قضايا البحر الوطني والاستعمار الجديد ، وهو موقف لا شك يثير إعجاب هذه البلاد ، وأخيرا فإن السويد دولة متقدمة علميا واقتصاديا ، وهي من ثم تستطيع أن تكون ذات نفع لهذه البلاد .

وتبدى السويد اهتماما بهذه البلاد ، وتنفذ إلى ظهور ما تسميه « بالأمم الجديدة » في أفريقيا واسيا بأعتباره أحد اتجاهات سياسية ثلاثية في السياسات الدولية لعبت دورا هاما في سياسة السويد الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية (٥٩) . وتعترف السويد بحق هذه البلاد في تنمية مجتمعات مستقرة وقادرة على الحياة ، وقد اهتمت اهتماما كبيرا بتعزيز مساعدة الأمم المتحدة لهذه البلاد فنيا واقتصاديا وماليا وعسكريا . إذا اقتضت الضرورة على أساس أن هذه البلاد تفصل مساعدة الأمم المتحدة لأنها تأتي بلا شروط ، وعلاوة على هذا تبذل الجهود لتوسيع التعاون المباشر بين السويد وبينها مباشرة للمساعدة في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا (٦٠) .

Lyon, op. cit., p. 161
Good Neighbours, New Times, Moscow,
Ibid.

July 1, 1970, p. 16.

[٥٧]

[٥٨]

[٥٩]

انظر :

[٦٠]

The Swedish Institute, op. cit.
Ibid.

الجماعى للعصبة ، كانت السويد أول المحايدين الاوربيين فى الحرب العالمية الاولى التى اعلنت عملا فقدانها الكامل للثقة فى نظام الامن الجماعى للعصبة (٦٤) .

أما بالنسبة للامم المتحدة ، فبالرغم من أن السويد لم تكن بين الاعضاء المؤسسين لها ، الا أنها سرعان ما تغلبت على الخوف الذى شاركتها فيه سويسرا من أن يكون الانضمام الى الامم المتحدة تهديدا لحيادها (٦٥) ، ولم توجد اختلافات قوية فى الراى مماثلة لتلك التى ظهرت قبيل دخول السويد عصبة الامم ، ومع ذلك فقد كان الامل محدودا فى المنظمة الجديدة ، وركزت المناقشة التى سبقت قرار الانضمام على أن نجاح المنظمة سوف يعتمد على الوحدة بين القوى الكبرى ، وأن شيئا فى الميثاق لن يصبح ذا قيمة اذا أخل بهذه الوحدة (٦٦) .

وأصبحت السويد عضوا فى الامم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وذكر أوستن آندن وزير خارجيتها امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر من ذلك العام بمناسبة قبول السويد عضوا فى المنظمة الدولية : « أن السويد تقبل بذلك قيودا هامة على حريتها فى العمل فى الحالات التى قد تتخذ فيها خطوات جماعية لمنع تهديد السلام ، ولمسوف تتمتع السويد بقبولها مكانها فى الامم المتحدة بالقدرة على المشاركة فى التعاون الدولى الذى بدأ بالفعل فى مجالات كثيرة ، أو هو على وشك البدء تحت رعاية الامم المتحدة ، واننا نباشر هذا العمل باصدق النوايا وبرغبة مخصصة فى الاسهام فى انجازه . » ان شعوب الامم المتحدة تعلن فى الميثاق

اذا كان من الطبيعى لامة صغيرة أن ترى فى الامم المتحدة ميدانا هاما لنشاطها الدبلوماسى ، فان السويد بالاضافة الى ذلك ، قد أوجدت ارتباطا دائما بين تعزيز سياستها الحيادية وبين نشاطها الفعال فى المنظمات الدولية (٦١) ، اذ تظهر تقاليدنا فى العمل الدولى بوضوح أنها اعتبرت المنظمات الدولية دائما طريقا للتعبير عن استقلالها عن القوى الكبرى (٦٢) ، ويعنى هذا ضمنا أنها تعتبر المنظمات الدولية اطارا طبيعيا لدبلوماسية دولة محايدة ، ولذا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الدولية للسويد كأداة لسياستها الخارجية ، بل ان السويد أحيانا حينما تستخدم دبلوماسيتها منفردة تبدو وكأنها تشترط لتحركها الدبلوماسى هذا انساقه مع موقف للمنظمة الدولية ، كما فى مواقفها من البرتغال بشأن مستعمراتها الافريقية ، مواقفها من نظم العنصرية فى افريقيا .

١ - السويد وعضوية الامم المتحدة : فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، كانت السويد إحدى الدول المحايدة الثلاثة عشرة فى هذه الحرب التى أصبحت أعضاء مؤسسة لعصبة الامم . وقد جاء قرار انضمام السويد للعصبة وسط خلاف فى الراى (٦٣) ، ولم تتميز سياسة السويد فى العصبة بالخوف من أن أمنها ورفاهتها المادية قد يتعرضان للخطر من التزامات عضوية العصبة ، بقدر ما تميزت بالاستعمال البارز لامكانيات المنظمة الدولية فى حماية مصالحها التقليدية ، وفى مواجهة الانهيار الواضح لنظام الامن

Lyon, op. cit., p. 168

Fox, Amette, Baker, The Small States of Western Europe in the United Nations [٦١]

International, Organization, Summer 1965, p. 788. [٦٢]

[٦٣] وافق البرلمان السويدى على الانضمام بأغلبية ٨٦ ضد ٤٧ فى المجلس الاول و ١٥٢ ضد ٦٧ فى المجلس الثانى وقد أورد بيتر ليون هذا الاحصائية فى كتابه الذى نقل عنه من ١٥٥ نقلا من :

Sweden and the United Nations, New York, 1956, p. 19.

Lyon, op. cit., pp. 165 — 7.

Fox, op. cit., pp. 776 — 8

[٦٤]

[٦٥]

رات سويسرا فى الامم المتحدة وما زالت حتى الآن تهدد لحيادها ، وميدانا لصراع القوى الكبرى ، وعلى ذلك تجنب عضويتها ، وأن أسهمت فى بعض انشطتها غير السياسية ، وجمعت من اقليمها مكانا لنشاطها ، وشاركت فى اللجنة الاشراقية للامم المتحدة التى اشرفت على الهدنة الكورية . حين دعيت الى ذلك ، وقدمت اسهاما ماليا فى عمليات حفظ السلام فى قبرص عام ١٩٦١ انظر المرجع السابق من ٧٧٥ .

Tingsten, op. cit., p. 477.

[٦٦]

اللجان السياسية الخاصة، كما يعقد رؤساء الوفود مؤتمرات أسبوعية .

أما في اليونسكو، فقد حققت البلاد الاسكندنافية تقسيما واضحا للعمل، وهكذا تتخصص لجنة اليونسكو القومية في الدانمرك في التعليم، وفنلندا في الثقافة، وأيسلندا في العلاقات الدولية والغانون الدولي والنرويج في العلوم الاجتماعية، والسويد في العلوم الطبيعية، وتخطر كل لجنة قومية باقى البلاد بالقرارات المتخذة، وكذلك المقترحات بالنيابة عن باقى البلاد الاسكندنافية، وتتعاون هذه البلاد بطريق مشابه في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي منظمة العمل الدولية (٦٨) .

٣ - السويد والمشكلات الدولية المعاصرة: بعد انضمام السويد للامم المتحدة، اعتمدت تلك الاخيرة عليها كثيرا في القيام بدور الوساطة الدولية - ولا شك أن اختيار داج همرشولد السويدي في منصب الامين العام للمنظمة الدولية - وهو أحد أربعة شغلوا هذا المنصب منذ تكونت الامم المتحدة حتى الان له دلالة بهذا الشأن .

وقد كانت المسألة اليونانية كمظهر مبكر للحرب الباردة مناسبة للسويد مع عدد من دول اوربا الغربية الصغيرة الاخرى أظهرت فيها اسهاماتها النشطة في الامم المتحدة، ولعبت السويد مع بلجيكا وهولندا والنرويج وأيسلندا دورا في تأكيد الحاجة أولا الى معلومات كافية، ثم في قبول ما خلصت اليه اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن البلقان حول ما حدث - وابلان الازمة الكورية وجد خلاف كبير في السويد نتج عنه عدم اسهامها عسكريا - ومع ذلك شاركت في أعمال الاغاثة، فأرسلت مستشفى ميدان الى كوريا الجنوبية، كما اسهمت في اللجنة الاشرافية للامم المحايدة، ولجنة الامم المحايدة لاعادة الاسرى الى اوطانهم، وأعلن رئيس الوزراء السويدي ايرلاندر أن عمل كوريا الشمالية عمل متعمد من أعمال العنف لتهديد السلام العالمى - وفي أزمة المجر كان من الطبيعى

عن عزمها على اتباع مبدأ بسيط ولكنه جوهري: أن تمارس التسامح وتعيش سويا في سلام في علاقات من حسن الجوار، ولن يكون لدى الشعب السويدي صعوبة في اتباع هذا المبدأ (٦٧) .

٢ - السويد والمجموعة الاسكندنافية: الحديث عن نشاط السويد في الامم المتحدة لا يجب أن يبدأ قبل الإشارة الى أحد المجالات الهامة التي افلحت فيها بلاد المنطقة الاسكندنافية في تحقيق تنسيق حقيقى بينها، وهو مجال العمل الدبلوماسى في الامم المتحدة - وقد يثير هذا البعض الاسئلة حول امكانية تنسيق نشاط دول في الامم المتحدة تتبع خطوطا مختلفة للغاية في سياستها الخارجية، والاجابة عن هذه الاسئلة تتحدد بأمريين: أولهما أن التنسيق يمتد في كثير من الاحيان الى نشاطات غير سياسية بطبيعتها - وثانيهما أن التنسيق، كما سنرى، لا يساوى وجهة النظر الواحدة - ويوضح أحد الكتب السويدية هذه الحقيقة بتحليله لنتائج تصويت البلاد الاسكندنافية في الجمعية العامة للامم المتحدة من ١٩٥٦-١٩٦٠، ويقدم الكتاب احصائيات تبين أنه في ٨٢ حالة من ١٠٠ حالة، صوت أعضاء حلف الاطلسنطى من البلاد الاسكندنافية مع الولايات المتحدة - وبتحليل التصويت في منظمة العمل الدولية مثلا نجد أن الدانمرك والنرويج تتبع عادة الولايات المتحدة أكثر من غيرها في التصويت، بينما تصوت السويد وفنلندا مع الاتحاد السوفيتى أكثر من الولايات المتحدة .

وفي كل ربيع وخريف يعقد مؤتمر - يحضر الاول الممثلون الدائمون في الامم المتحدة - والثانى وزراء الخارجية للسويد والدانمرك والنرويج وفنلندا وأيسلندا، وفي هذين المؤتمرين يحاول ممثلو البلاد الاسكندنافية ان يكونوا وجهة نظر مشتركة في المسائل المتعلقة بجدول أعمال الجمعية العامة - وعلاوة على هذا يحافظ وزراء الخارجية على الاتصال المباشر بينهم، كما تبقى وفود البلاد الاسكندنافية على الصلة بينها في الامم المتحدة نفسها، حيث تنسق عمل ممثليها في

مجلس الامن (٧١) . وبالنسبة لنظام جنوب افريقيا العنصرى يمكن الاشارة الى مطالبة مندوب السويد فى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة فى خطابه امام اللجنة بأن يوجه مجلس الامن أهمية خاصة لفرض عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وأنه يجعل قراره الخاص بفرض حظر على ارسال اسلحة الى جنوب افريقيا ملزما بالنسبة لجميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة (٧٢) ، اما أزمة الشرق الاوسط الراهنة ، فقد تطور فيها موقف السويد فى الامم المتحدة من التصريحات العامضة التى تفيد بأن الاعمال العسكرية لا يجب ان تؤدى الى أى توسع اقليمى ، وذلك فى الدورة الاستثنائية العاجلة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة فى يونيو ١٩٦٧ (٧٣) ، الى اعتبار قرار مجلس الامن بعد نوفمبر ١٩٦٧ أساسا لحل الأزمة . وقد أعلنت حكومة السويد التى ينتمى اليها المبعوث الدولى يارنج فى نوفمبر ١٩٧٠ عن عدم موافقتها على أن يستمر فى مهمته الخاصة بالشرق الاوسط الى أجل غير مسمى دون ضمانات واضحة فى شكل تقدم عملى نحو حل الأزمة (٧٤) . وعموما فإن الانسان لا يملك الا أن يشعر بالفارق الكبير بين الموقف السويدى من مشكلة فيتنام من ناحية وأزمة الشرق الاوسط من ناحية أخرى ، ولا تترك مقارنة الموقف مجالا للشك فى مسئوليتنا عن تطوير موقف السويد نحو فهم أعمق وتأييد أقوى لقضيتنا العادلة .

٤ - السويد وعمليات حفظ السلام : يبقى جانب متميز من نشاط السويد فى الامم المتحدة ، وهو اسهامها فى عمليات حفظ السلام . وقد سبقت الاشارة الى تنسيق السويد لنشاطها فى الامم

ان تدبى الاتحاد السوفيتى ، وقد دعت الامم المتحدة الى اتخاذ خطوات ما بهذا الشأن وايدت قرارا يدعو لانتهاء التدخل وقبول مراقبين من الامم المتحدة ، وسحب القوات . وادانت السويد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ، والتدخل الانجليز امريكى فى الاردن ولبنان ١٩٥٨ . وقد وصف اوستن اندن وزير الخارجية السويدى هذا التدخل وقتها بأنه غير مبرر ، وكتب يقول : « انه مما يحزن صراحة أنهم أنفسهم لا يدون واعين بأن من هذه الافعال تهدد السلام دونما اعتبار لما اذا كانت بواعثهم نبيلة وأخلاقية » ، ولم يقبل الحجة الامريكية بأن المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة كانت تنطبق على الموقف فى لبنان ، على أساس أن لبنان كانت تتعرض لهجوم غير مباشر من الجمهورية العربية المتحدة . ولاحظ اندن باعتباره اسنادا سابقا فى القانون الدولى أن العدوان يعنى تقليديا استعمال القوة ، ويظهر ميثاق الامم المتحدة بوضوح أن هذا الاستعمال للمصطلح هو المقصود ، وايدت السويد فى السنوات الاخيرة نشيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة ، على أساس مبدأ عالمية المشاركة ، وصوتت أخيرا مع مشروع القرار الداعى الى الاعتراف بالصين الشعبية ممثلا وحيدا لشعب الصين وطرد فورموزا من المنظمة الدولية (٦٩) . وبالإضافة الى موقف السويد السابق ايضا من مشكلة فيتنام ومن مشكلة المستعمرات البرتغالية فى افريقيا ، نجد موقفا مماثلا من قضية روديسيا ، فقد أعلنت حكومة السويد فى ديسمبر ١٩٦٥ أنها لن تعترف بنظام ايان سميث ، ومنعت كل الواردات من روديسيا التزاما بقرار مجلس الامن (٧٠) ، وفى ديسمبر ١٩٦٦ منعت الحكومة السويدية شحن السفن السويدية بأية مواد ينطبق عليها حظر

Fox, op. cit., pp. 776, 779, 784.

Sandler, op. cit., pp. 182 — 183.

Keessing's Contemporary Archives, 1965 — 1966, p. 21132.

Keessing's Contemporary Archives, 1967 — 1968, p. 22041.

Timaskova, op. cit., p. 48.

انعكس هذا الموقف فى رفض السويد لمشروع القرار الالبانى والسوفيتى فى تلك الدورة ، وامتناعها عن التصويت على مشروعى دول عدم الانحياز وامريكا اللاتينية ، ولم توافق الا على مشروع القرار الخاص بالقدس . انظر د. سيمان بطرس فرج الله ، الامم المتحدة ، العدوان الاسرائيلى ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام : القاهرة اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٨ — ٤٩ .

[٧٦] الاهرام القاهرة ، ١١ نوفمبر ١٩٧٠ .

المتحدة مع البلاد الاسكندنافية . وفى الواقع أن عمليات حفظ السلام تعتبر من أبرز الاعمال المشتركة للبلاد الاسكندنافية ، وعلى وجه التحديد النرويج والدانمرك ، بالإضافة الى السويد . فلقد رأت هذه البلاد أن تتخذ من تلقاء نفسها ترتيبات محددة بخصوص عمليات حفظ السلام . ايمانا منها بدور الدول الصغرى فى دعم الامم المتحدة ، وانطلاقا من الخبرة الناجحة للامم المتحدة فى بعض الصراعات الدولية كحرب السويس ١٩٥٦ . وكان أساس التفكير فى هذه المبادرة أنه ما دام قد أصبح من المقبول أن تطلب الامم المتحدة من الدول الاعضاء فيها أن تقدم قوات عسكرية لعمليات حفظ السلام فى مراحل معينة من أزمت معينة ، فمن الافضل أن تكون هذه الدول قوات سلام دولية دائمة ، تكون تحت تصرف الامين العام للامم المتحدة ، بناء على سلطة مجلس الامن أو الجمعية العامة .

وبحثت المسألة فى اجتماع لوزراء الخارجية الاسكندنافيين فى سبتمبر ١٩٥٨ . ولكن التفكير الحاسم فى المسألة جاء بعد التقرير الذى قدمه داج همرشولد الامين العام للامم المتحدة وقتها للجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشرة فى خريف ١٩٥٨ ووضع فيه المبادئ الاساسية لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة . وفى صيف ١٩٥٩ طلب همرشولد من عدد من الدول بينها الدول الاسكندنافية أن تأخذ فى الاعتبار فى تخطيطها العسكرى إمكانية الاسهام فى المستقبل فى عمليات حفظ السلام . فقررت الدول الاسكندنافية أن تسنم فى جهودها الذاتية على أن توقف الامم المتحدة على تطور مجهوداتها بهذا الشأن . وفى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٢ بحث وزراء الدفاع الاسكندنافيون التفاصيل الفنية للمسألة . وكانت النتيجة خطة لانشاء قوة اسكندنافية قوامها ٤

آلاف رجل تقريبا ، بحيث تستقل كل بلد بانشاء نصيبها من هذه القوة ، وأخطر يوثانت الامين العام للامم المتحدة بهذه الخطة بطريق غير رسمى . وفى صيف ١٩٦٢ أدلى بحديث رحب فى هذه المبادرة (٧٥) ، وفى ١٩٦٤ وافقت برلمانات البلاد الاسكندنافية الاربعة على انشاء قوات طوارئ مستعدة لعمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، وفى مارس ١٩٦٨ اخطرت الحكومات السويدية والدانمركية والفنلندية والنرويجية الامم المتحدة بأنها تضع تحت تصرف المنظمة الدولية قوات طوارئ مستعدة تماما (٧٦) .

وقد وضعت البلاد الاسكندنافية عدة شروط لاستخدام الامم المتحدة لهذه القوات ، يمكن تلخيصها فى الشروط الستة الآتية (٧٧) .

١ - تسهم هذه القوات فى عمليات حفظ السلام فقط ، ويعنى هذا أنه ليست هناك علاقة بينها وبين الاجراءات التى ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى يقيد انشاء قوة أمن دولية تتألف من وحدات عسكرية وطنية وتنفذ قرارات مجلس الامن لحفظ او اعادة السلام والامن الدوليين بوسائل عسكرية ان اقتضت الضرورة ، ويعنى هذا الشرط أيضا ان القوات الاسكندنافية لن تشارك فى معارك هجومية ، وان بقى لها حق الدفاع عن النفس .

٢ - لا يتم استدعاء هذه القوات الا بطلب من مجلس الامن أو الجمعية العامة أو الامين العام للامم المتحدة مفوضا من أى منها .

٣ - قبول الدولة التى ستعمل فيها القوات شرط ضرورى ما دام الامر بصدد عمل يتخذ بموجب الفصل السادس « التسوية السلمية للمنازعات »

Haekkerup, Per, Scandinavia's ... Peace-Keeping Forces For U.N., Foreign Affairs [٧٥]

New York, July 1964, pp. 675 — 80.

Keesing's Contemporary Archives, 1967 1968, p. 22635. [٧٦]

Summary of activities, United Nations, General Assembly, Special Committee on [٧٧]

Peace-Keeping operations, International Organization, Autumn 1965, pp. 950,

954 — 956.

Haekkerup, op. cit., pp. 676 — 9.

Bloomfield, Lincoln, p. Peace-Keeping and Peace-making, Foreign Affairs, New-

York, July 1966, p. 676.

عصرنا الكبرى . وقد استطاعت أن تخرج في كل مرة دون مساس بحيادها : اجتازت بنجاح مرحلة الحرب الباردة وسط صيحات المحذرين من الخطر الشيوعي . واتهامات الشرق بالتخلي التدريجي عن الحياد ، ولعبت ببراعة دورها في مرحلة التقارب بين العسكريين الراسمالي والاشتراكي . وواجهت بشجاعه ردود فعل شركاء الحضارة بعد مواقف رأت ضرورتها من قصايا الاستعمار والتحرير في عالم اليوم .

ولقد اظهرت الدراسة أن التطورات الاخيرة في القارة الاوربية بصدد مسألة الاندماج الاوربي لا يمكن اعتبارها تطورات مواتية بالنسبة لسياسة السويد الخارجية . وان كانت المسألة لم تأخذ صورتها النهائية حتى الان . وفي انتظار التبلور النهائي لعمدية التطور الراهن للاندماج الاوربي ، وللجهود الرامية الى عقد مؤتمر للامن الاوربي ، وبصرف النظر عما يمثله نجاح الجهود في مجال الامن الاوربي من نجاح للسياسة الخارجية السويدية ، فانه يمكن القول بان سياسة السويد الخارجية تمر بمرحلة بالغة الاهمية ، تواجه فيها المهمة الشاقة لاعادة صياغة علاقات السويد في القارة الاوربية في ضوء الحقائق المتغيرة لسنوات التحول الكبير التي تشهدها أوربا .

ليس بموجب الاجراءات الواردة في الفصل

٤ - لن يكون للامم المتحدة حق استدعاء هذه القوات مباشرة ، ولكن يتم الامتثال لطلبها بعد عدم للموقف تجريبه الحكومات المعنية ، ولا يضع الشرط قيذا على استخدام القوات بقدر ما يفي ان هذه الحكومات يجب أن تتخذ بتعقل قرار معاصرة مئات من ابناؤها بأرواحهم في قضية لا نهيم بطريق مباشر .

٥ - توضع القوات تحت اشراف الامم المتحدة وحدها ، وان ظلت خاضعة للتشريع الوطني في الامور المتعلقة بقانون العقوبات .

٦ - تتحمل البلاد الاسكندنافية نفقات هذه القوات ريثما يتم وضعها تحت تصرف الامم المتحدة ، فتنتقل مسئولية التحويل اليها .

وينصح من التحليل السابق لسياسة السويد الخارجية ان السويد قد استطاعت - ونجاح حتى الآن - أن تحافظ على تقاليد الحيادية أساسا لسياساتها الخارجية . ولقد اجتازت السويد منذ الحرب العالمية الثانية بحيادها طرقا وعرة ، وزاد من صعوبة الامر دائما أن السويد قد ارتضت لنفسها مفهوما حركيا للحياد لا يمنعها من أن تلعب دورا نشطا على المسرح الدولي ، مستقلة عن قوى



افريقيا ومواجهة العدوان الاسرائيلي

د. ياسين العيوطي

استاذ بقسم دراسات الشرق الاوسط
وافريقيا بجامعة سانت جونز - بنيويورك

في

هذا اول قرار اتخذته تلك المنظمة الاقليمية التي تتمتع مصر بعضويتها بشأن نزاع الشرق الاوسط ، اذ انه منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، اتخذت المنظمة قرارات حول المشكلة في الاعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ . الا ان هذا القرار لعام ١٩٧١ تميز بعنصر جديد في دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية بصدد احداث الشرق الاوسط ، اذ انه طالب للمرة الاولى بالقيام باجراءات دبلوماسية معينة من

اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو ١٩٧١ اتخذت منظمة الوحدة الافريقية ، في الدورة الثامنة لجمعية رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، في اديس ابابا قرارا بصدد النزاع العربي الاسرائيلي بعنوان : قرار بصدد استمرار العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة (١) . لم يكن

[١] انظر القرار رقم ٦٦ لجمعية رؤساء الدول والحكومات ، منظمة الوحدة الافريقية . الرمز (VIII) 66 AHG/Res وقد احال مجال منظمة الوحدة الافريقية في نيويورك ، هذا القرار وغيره من قرارات الجمعية الى الامين العام للأمم المتحدة في يوليو ١٩٧١ . ونشرت الامم المتحدة مجموعة القرارات الافريقية هذه في وثيقة من وثائق مجلس الامن رقمها S/10272, 21 July 1971 والقرار الخاص بالعدوان ضد ج.ع.م في صفحتي ٢ - ٢ وباريخها : 21 July 1971

الدبلوماسية الدولية للنزاع ، وثانيتها توحيد مواقف كل أعضاء المنظمة عند عنصر أساسي من عناصر النزاع ، رغما عن الاختلاف في اتجاهات بعض الأعضاء ازاء تفاصيل المشكلة . ونتيجة لاجتماع الدول الافريقية على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، اتحدت كلمة منظمة الوحدة الافريقية في قرار يونيو ١٩٧١ على أهمية تنشيط بعثة السفير يارنج باعتبارها الطريق الرئيسي الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

ولم تلبث هذه العوامل الاصلية في ايديولوجية منظمة الوحدة الافريقية أن عكست آثارها الواضحة في عمل اللجنتين اللتين شكلتا لوضع القرار الافريقي موضع التنفيذ ، وفي تصريحات رؤساء ومندوبي افريقيا التي اشتركت في عضوية اللجنتين ، بل وفي القرار الهام الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة فيما بعد في ديسمبر سنة ١٩٧١ بصدد مشكلة الشرق الاوسط . وقبل أن تنتقل الى تحليل التطورات التي أعقبت اتخاذ القرار الافريقي ، يهمننا أن نؤكد أنه نظرا للعوامل الانفة الذكر ، نظرت الدول الافريقية الى المهمة التي أنيطت بالرئيس مختار ولد دادة ، رئيس موريتانيا ورئيس الدورة الحاضرة لجمعية رؤساء دول المنظمة ، على أنها تكملة افريقية لمهمة يارنج . وظهر هذا جليا في الاقوال التي أدلى بها وزير خارجية السنغال أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ حينما صرح بأن المبادرة الافريقية قد توخت « تمكين مفاوضات يارنج من الخروج من المأزق الذي وصلت اليه » (٩) . وترجع أهمية هذا التصريح السنغالي الى أن الرئيس ليوبولد سنجور ، رئيس السنغال ، قد لعب دورا رئيسيا في المبادرة الافريقية تجاه أزمة الشرق الاوسط كما سنورده فيما بعد . ولم يفتأ الدبلوماسيون الافريقيون الذين اشتركت دولهم على مستوى الرؤساء في تنفيذ القرار الافريقي يرددون أن المبادرة الافريقية لا تحل نفسها مطلقا

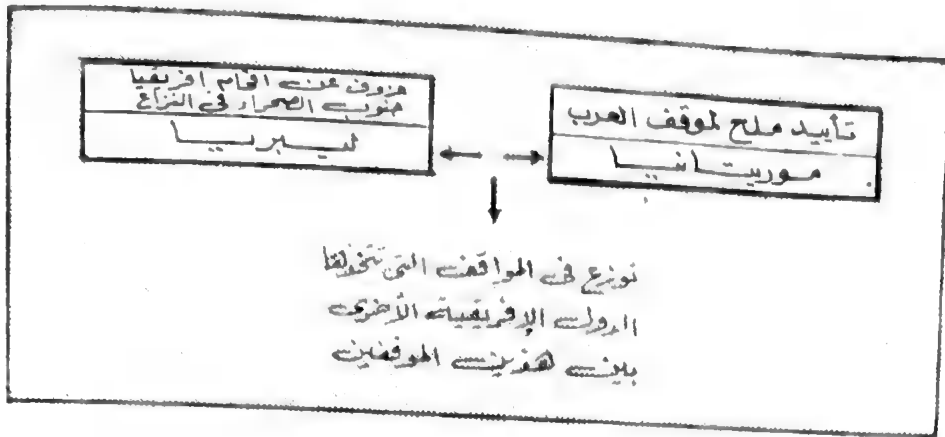
محل بعثة يارنج . ولهذا التردد أساس واضح في نص القرار الافريقي الذي أكد أن الهدف الأساسي منه هو تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . وحرصت مصر كل الحرص في كل اتصالاتها الدبلوماسية المتعلقة بتنفيذ القرار الافريقي على تبيان هذا الركن الاصيل من اركان المبادرة الافريقية . ولسنا بحاجة هنا الى التزيد من التأكيد بأن هدف الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد هو أن قرار مجلس الامن يعني اولا انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهو الاجراء الذي يسمى « بازالة آثار العدوان الاسرائيلي » ، وأن كل المبادرات (١٠) التي أعقبت صدور قرار مجلس الامن تنبعث من ذلك القرار وتستهدف تنفيذه . لذا طلعت جريدة الاهرام ، في عددها المؤرخ في ٦ نوفمبر ١٩٧١ بعنوان كبير في صفحتها الاولى معلنة أن « مهمة لجنة العشرة (أي اللجنة الافريقية المعنية بتنفيذ القرار الافريقي) هي بحث وسائل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الخاص بحل أزمة الشرق الاوسط » . كما أعرب الرئيس أنور السادات للرؤساء الافريقيين الذين وفدوا على القاهرة سعيا لتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية ، في الاجتماعات التي عقدت بقصر عابدين يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١ عن « تقدير شعب مصر لعملها (أي عمل اللجنة الافريقية) من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن الذي يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها اثر عدوان يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ » (١١) .

وكانت هذه النقطة التي تعتبر من أهم محاور الدبلوماسية المصرية تجاه التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ، هي ما عمل وزير خارجية السنغال جاهدا في تصريحاته أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، في دورتها السادسة والعشرين الماضية (١٩٧١) على ابرازه حيث قال : « لا يستهدف العمل الافريقي في هذا المجال احلال أية

(٩) انظر مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون وثيقة الجمعية العامة رقم A/PV. 2016 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .

(١٠) تصد مبادرة منظمة الوحدة الافريقية من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هي المبادرة الرابعة في هذا المضمار . اما المبادرات الثلاث التي يمكن اعتبارها جزءا من هذا الاحصاء فهي : مبادرة وزير خارجية امريكا وليام روجرز في يوليو ١٩٧٠ / وقف اطلاق النار عند قناة السويس ، مبادرة الرئيس أنور السادات في ٨ فبراير ١٩٧١ / إعادة فتح قناة السويس ، مبادرة السفير يارنج في ٨ فبراير ١٩٧١ / استيضاح الالتزامات المتبادلة بين مصر واسرائيل بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ١ .

(١١) انظر جريدة الاهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .



الصورة الاولى من صورتى المعونة العسكرية الاسرائيلية فى افريقيا تدريب الشرطة - وثوق ارتباط الشئون العسكرية بالامن الداخلى فى افريقيا - هذا ويشير آخر ما نشر من احصاءات عن دول افريقيا التى تلقت حتى عام ١٩٦٦ صورة او صورة من المعونات العسكرية الاسرائيلية الى ان عشر دول افريقية تلقت حتى ذاك التاريخ قسما من ذاك العون المباشر وهى : اثيوبيا ، غانا ، كينيا ، زائيرى ، داهومى (تدريب للشرطة) ، جمهورية مالاجاش (تدريب للشرطة) ، سيراليون ، تنزانيا ، أوغندا ، وأعلى الفولتا (تدريب للشرطة) - أما الدول الافريقية التى تلقت من اسرائيل تدريبا شبه عسكري لقواتها غير النظامية ولشبابها حتى عام ١٩٦٦ فمجموعها ١٧ دولة هى : الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، زائيرى ، داهومى ، جابون ، غانا ، ساحل العاج ، كينيا ، ليبيريا ، مالاوى ، النيجر ، السنغال ، تنزانيا ، توجو ، أعلى الفولتا ، وزامبيا (١٧) - وتشرف على هذا النوع من التدريب منظمتان اسرائيليتان حكومتان هما : نحال (المستعمرات شبه العسكرية) وجاندا

وعلىنا أن نلاحظ فى هذا أنه من بين دول افريقيا الاعضاء بالامم المتحدة ، وعددها احدى واربعين دولة ، تقوم علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين احدى وثلاثين دولة منها وبين اسرائيل - أما الدور العشر التى لا تربطها باسرائيل اية علاقات فهى الدول العربية السبع فى شمالى افريقيا (موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، وتونس وليبيا ، ومصر ، والسودان) بالاضافة الى غينيا والصومال وموريشيوس (١٥) - ولقد انعكست هذه العلاقات الدبلوماسية والقنصلية فى مسود المعونات الاسرائيلية النشطة فى افريقيا وهى ثلاث : ا - المعونة الفنية فى الزراعة ب - النشاط التجارى أو المؤسسات التجارية المشتركة ، ج - المعونة العسكرية - ومن المحقق الان أن أشد هذه البرامج أثرا فى افريقيا وأكثرها ارتباطا بسياسة اسرائيل الخارجية هى المعونة العسكرية (١٦) التى تنقسم بدورها الى قسمين رئيسيين : اولهما : التدريب التقليدى للافريقيين فى الجيش والاسطول البحرى والقوات الجوية - وثانيهما : التدريب شبه العسكري للقوات لافريقية غير النظامية وللشباب الافريقى - ويدخ فى

- [١٥] مصادر هذه المعلومات ثلاثة استخدمتها للمقارنة والتكامل ، علمان الحقائق الواردة فيها تعكس الموقف حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ . وهى :
 اولاً : ١٩٦١ - ١٩٦٥ .
 ثانياً : ١٩٦١ .
 ثالثاً :
 [١٦] المقال السابع من ١١ مقالا عن " اسرائيل وافريقيا " بقلم شموئيل سيجيف فى صحيفه معارف الاسرائيلية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥
 [١٧] Modern The Journal « Israel's Military Aid to Africa : 1960 — 1966 » , Abel Jacob, AfricanStudies, Vol. 9, No. 2 (August, 1971), pp. 165 — 187.

الرباعية للمنطقة بشأن الضرورة تدعو الى « محادثات بين الطرفين » (٢١) المتنازعين كوسيلة لبعث مهمة يارنج وتنشيطها .

وغدت اللجنة الرباعية ، التي عهدت اليها مهمة التنقل بين القاهرة والقدس لاستطلاع الراى وجمع الحقائق وتعرف المواقف والاطلاع على اوبويات تنفيذ قرار مجلس الامن كما يراها طرفا النزاع ، هى محور العمل الدبلوماسى الذى طالب القرار الافريقى بالقيام به . وظلت اللجنة العشرية بمنابة الهيئه التى تتلقى باسم منظمة الوحدة الافريقية ما يعين للجنة المتنقلة من آراء بصدد الموقف ، على بان التقرير النهائى كان لابد من صدوره معبرا عن راي لجنة الدول العشر بصورة عامة ، قبل رفعه الى منظمة الوحدة الافريقية .

وما ان اتضحت صورة ومغزى التشكيلين الافريقيين المعنيين بتنفيذ القرار الافريقى ، حتى سارعت كل من مصر واسرائيل تنهى الى العام الخارجى حذرا من توقع نتائج حاسمة من وراء المبادرة الافريقية . ونقلت وسائل الاعلام الدولية عن كل من الدولتين الاحساس بأنه ليس من المحتمل ان تاتى الجهود الافريقية ، رغما عن حسن قصدها ، بالجديد فيما يتعلق بالخروج من عارق توقف بعثة يارنج ، نظرا للتباعد الكبير فى موقف الطرفين ازاء مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ ومحورها الالتزام بالانسحاب . غير ان كلا من الطرفين المتنازعين أدرك منذ البداية ان جهود منظمة الوحدة الافريقية ، وان لم تؤد آخر الامر الى بعث مهمة يارنج والسير بها عبر المازق التى وصلت اليه ، فان زيارة رؤساء اربع دور افريقية للعاصمتين ستتيح فرصا قيمة لتوضيح راي كل منهما فى مسئولية الطرف الاخر ازاء تجميد بعثة يارنج .

الاهداف الدبلوماسية المتعارضة لمصر واسرائيل

لم يقف التشاؤم فى القاهرة أو القدس من اتيان

(منظمة الشباب الاسرائيلى) . ومن المعروف ان وزارة الدفاع الاسرائيلية تشرف على كل صور العون العسكرى ، كما ان للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية نفوذا كبيرا فى صور العون الفنى والتجارى عن طريق المناصب الرئيسية التى يشغلها فى هذا المجال ضباط عسكريون سابقون (١٨) .

أوردنا مسألة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين احدى وثلاثين دولة افريقية واسرائيل وما يترتب على هذه العلاقات من امتداد « حملة المعونات » الاسرائيلية الى افريقيا ، لظهار ما يمكن ان يكون لهذا من أثر فى مواقف بعض الدول الافريقية ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، وفى تباين النظرات الدبلوماسية لكل من هذه الدول للنزاع . فان انعدم هذا الاثر فى موقف دولة افريقية معينة تجاه النزاع العربى الاسرائيلى ، فلا بد له من الظهور فى مواقف ذات علاقات أخرى . نقول ان التباين فى مواقف الدول الافريقية بين تأييد للموقف العربى وعزوف عن اقحام افريقيا فى مشاكل الشرق الاوسط ، قد انعكس فى تشكيل لجنة الدول العشر التى رأسها الرئيس الموريتانى . كما انعكس هذا بشكل أوضح فى تأييد للجنة الرباعية ، التى أطلق عليها لجنة « الحكماء الاربعة » (١٩) التى زارت القاهرة والقدس فى خريف العام الماضى . وتمثل التأييد للموقف العربى فى عضوية الكاميرون ونيجيريا ، بينما عبرت عضوية السنغال وزائيرى عن مبدأ العزوف . وحيث ان رئاسة اللجنة العشرية الرئيسية قد أنيطت برئيس دولة عربية (موريتانيا) التى تعبر أصدق تعبير عن الراى الاول . بل وتعتبر جزءا من الموقف العربى ذاته ، فان رئاسة اللجنة الرباعية الفرعية قد وكلت الى رئيس دولة تنتمى الى فريق العزوف (أو الحيدة على احسن الاعتبار) وهى السنغال (٢٠) . لذا لم يكن من الغريب ان صرح الرئيس سنجور حال وصوله الى اسرائيل فى زيارة اللجنة

- [١٨] رغما من ان الإحصاءات الانفة الذكر تشير الى عدد الدول الافريقية التى تلقت المعونات الاسرائيلية العسكرية وشبه العسكرية حتى ١٩٦٦ ، الا ان آخر الأنباء تشير الى قطيعة فى علاقات العون العسكرى الاسرائيلى لاوغندا .
New York Times, 27 March 1972
انظر جريدة Time بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧١ .
- [١٩] اصطلاح اطلقته المجلة الامريكية Time بعنوان التمثيل « جزءا لا يتجزأ من دبلوماسية المنظمات الدولية » . يعتبر التوازن فى عضوية مثل اللجان أو ما يسمى « تعادل التمثيل » جزءا لا يتجزأ من دبلوماسية المنظمات الدولية ، سواء كانت اقلية ، كمنظمة الوحدة الافريقية ، أو جامعة الدول العربية ، أو عالمه كالامم المتحدة .
- [٢١] استخدم الرئيس السنغالى تعبير « dialogue » فى تصريحه فى اسرائيل - انظر مجلة Time الامريكية ، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٧١ .

البعثة الافريقية بنتائج مؤدية الى احياء بعثة يارنج ، حائلا دون محاولة كل من مصر واسرائيل أن تبذل غاية جهدها في التأثير على نتيجة الدبلوماسية الافريقية في النزاع . وكان لمصر منذ البداية الغلبة الدبلوماسية في هذا المضمار ، حيث أن القرار الافريقى الذى جاءت البعثة نتيجة له قد دمج اسرائيل بالعدوان وأيد قرار مجلس الامن ، بل وأكد أهمية مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ كأساس لحياء مهمة يارنج . هذا عدا سبق المصرى الطبيعى الراجع الى كون مصر عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الافريقية التى اشترك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بنفسه فى تأسيسها (٢٢) . بل ان ثلاثا من الدول الاربعة التى مثلها رؤساؤها فى اللجنة الرباعية ، وهى نيجيريا والكاميرون والسنغال كانت قد شاركت مع مصر فى أعمال لجنة وزراء خارجية الدول الافريقية التى أقرت مشروع الوحدة الافريقية فى اديس أبابا فى اليوم الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٣ . زد على هذا أن العون الاسرائيلى لدول افريقيا ، الذى سبقت الإشارة اليه ، لم ينجم عنه تحول أية دولة افريقية الى تأييد العدوان ضد مصر والدول العربية . للأسباب الايديولوجية والعملية التى وصفناها آنفا . على الرغم من اختلاف وجهات نظر الدول الافريقية بصدد ترتيب أولويات قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وازاء خلفية هذا السبق الدبلوماسى المصرى فى تجنيد صوت منظمة الوحدة الافريقية فى صف وجهة النظر العربية ، كان على مصر أن تؤكد للرؤساء سنجور (رئيس اللجنة الرباعية) وجورون وأهيدجو وموبوتو ، أربعة عناصر أساسية لا تحيد عنها دبلوماسية السلام المصرية وهى : ١ - قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . بكل بنوده ، هو أساس التسوية السلمية ٢ - تنحصر مهمة يارنج فى تنفيذ القرار على أساس من المباحثات غير

المباشرة ٣ - على اسرائيل أن ترد بالايجاب على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ (كما ورد فى الفقرة الثالثة من الجزء العامل من القرار الافريقى) ، أى أن تتعهد بالانسحاب الى ما وراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ٤ - مهمة البعثة الافريقية هى تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ باستخدام نفوذها لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن (٢٣) . ومنذ انشاء التنظيمين الافريقيين العشرة والرباعى لتنفيذ القرار الافريقى ، سعت مصر حثيثا الى التأكيد بأن المهمة الافريقية ليست بمهمة وساطة ، ولكنها بعثة لاستيضاح حقائق الموقف وللاستطلاع رأى الطرفين بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن . أى أن الدبلوماسية المصرية قد عملت جهدها على أن تستمر المساعى الدبلوماسية من أجل التسوية السلمية داخل الاطار الاصلى الذى أقره مجلس الامن فى القرار رقم ٢٤٢ دون تعديل ، حيث أنها رأت فى أى تعديل له تمييعا واضعافا يخدمان السعى الاسرائيلى لابتلاع قطع جديدة من الارض العربية . وأكدت الدبلوماسية المصرية الصلة الجوهرية بين مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ والقرار الافريقى المؤرخ فى ٢٢ يونيو ١٩٧١ لابرأهما أهمية نعهد اسرائيل مبدئيا بالانسحاب كشرط لاستمرار المباحثات غير المباشرة تحت رعاية يارنج . وينبغى هنا أن نلاحظ تأكيد مصر بأن الانسحاب لا ينطبق على أرض مصر فحسب ، بل «يشمل الانسحاب الاسرائيلى من كل الاراضى العربية المحتلة» (٢٤) .

كل هذه العوامل المترابطة تفسر قلق القاهرة قبيل وصول البعثة الرباعية ازاء احتمال تقدم الرؤساء الافارقة بمشروع سلام جديد يخرج بالمسعى الدبلوماسى عن الطريق الذى رسمه قرار مجلس الامن والقرار الافريقى . ويتمثل هذا فى تصريحات الدكتور عصمت عبد المجيد الذى كان

[٢٢] الباحث فى العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية ومشاكل الشرق الاوسط ان يذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه التاريخى فى مؤتمر القمة الافريقى الاول الذى عقد فى اديس ابابا من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ لفانسييس المنظمة وصف معركة السويس لعام ١٩٥٦ بأن نيجيتها كانت نصرا للحركة فى افريقيا . المصدر النص الانجليزى : Information Department, Cairo, U.A.R.,

The Second African Summit Assembly, Cairo, July, 1964.

الصفحة رقم ٢٥

[٢٣] انعكست هذه المبادئ الاربعة بصورة او باخرى فى ردود الرئيس انور السادات على الوثيقة التى قدمتها اللجنة الافريقية فى زيارتها الثانية للقاهرة فى شهر نوفمبر ١٩٧١ .

انظر جريدة الاهرام ، ٢٤ نوفمبر ١٩٧١

[٢٤] انظر تصريحات الرئيس انور السادات للجنة الافريقية الرباعية فى القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧١ . كما اوردها

الاهرام ، ٨ نوفمبر ١٩٧١

وأما الدبلوماسية الاسرائيلية ، فقد استهدفت ، من وراء زيارة البعثة الافريقية للشرق الاوسط ، اهدافا مضادة تماما للدبلوماسية المصرية . فاذا كانت الدبلوماسية المصرية تهتم غاية الاهتمام بالاستمرارية في اطار قرار مجلس الامن وقرار المنظمة الافريقية ، نرى الدبلوماسية الاسرائيلية تبذل غاية جهدها في احداث تغيير جذري في موقف منظمة الوحدة الافريقية الموالي لمصر (٢٩) . ولئن نظرت الدبلوماسية الاسرائيلية الى البعثة الافريقية على أنها على هامش المساعي الدولية للحل السلمي في الشرق الاوسط ، الا أنها رأت فيها امكانيات تحسين علاقات اسرائيل بالعالم الثالث . وينعكس هذا الاهتمام الاسرائيلي لا في موازين العون العسكري والفني والتجاري لافريقيا ، كما سبق أن أوردناه ، فحسب ، بل وفي معايير الاهداف الجغرافية التي رسمها الاعلام الاسرائيلي أخيرا فيما يختص بالعالم الثالث (٣٠) . ويمكن استخلاص هذا مما يمكن تسميته بسلم الاهداف الجغرافية للاعلام الاسرائيلي . الذي يمكن لنا اظهره بيانيا كما يلي :



الهدف رقم (١)

الهدف رقم (٢) التمتع بمصاهير أهمية نظراً لتعاون أوروبا الغربية عن تأسيسها التلميذات في اسرائيل

الهدف رقم (٣) مع ترتيب القارات حسب أهميتها وأهم عناصر الاهتمام بآسيا هو الاهتمام باليابان .

حينذاك وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء (٢٥) والذي طاف ببعض عواصم افريقيا الناطقة بالفرنسية ، مؤكداً أن أية قرارات أو خطط جديدة لن تؤدي الى زيادة الموقف تعقيدا (٢٦) . وأوضح السيد حافظ اسماعيل ، مستشار الرئيس لشئون الامن أن البعثة الافريقية ليست بعثة وساطة ، وأن مهمتها تنحصر في السعي لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٢٧) .

وأملت مصر من تخطيطها الدبلوماسي هذا ان يتجلى لافريقيا التي تشهد حالياً حرباً ضد قوى الاستعمار في كل جنوبي افريقيا ، على جبهة ضولها ألفان من الاميال ، من المحيط الهادئ الى المحيط الاطلسي الجنوبي ، أن رفض اسرائيل الرد الايجابي على مذكرة يارنج المؤرخة في ٨ فبراير ١٩٧١ ما هو الا ظل لاهداف استعمارية توسعية لامبريالية جديدة في العالم الثالث لا يمكن فصلها عن الاستعمارية في الجنوب الافريقي . ولمصر في هذا غايتان ، أولاهما زيادة عزل اسرائيل دولياً ، وثانيتهما التأثير المضاد للمصالح الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية في افريقيا (٢٨) .

- ٢٥ - نجم عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدكتور عزيز حذقي في منتصف يناير ١٩٧٢ أن الدكتور مراد غالب محل السيد محمود رياض وزيراً للخارجية ، وخلف الدكتور عصمت عبد المجيد الدكتور محمد حسن الزيت في رئاسة وفد مصر المعتمد لدى المقر الدائم للأمم المتحدة .
- ٢٦ - انظر جريدة New York Times ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .
- ٢٧ - انظر المصدر عاله - وانظر أيضاً جريدة الاهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧١ .
- ٢٨ - انظر المصدر عاله - انظر بوقف الطفل الاسرائيلي الاقتصادي والسياسي في افريقيا ، انظر جريدة الاهرام ، ٢٢ أغسطس ١٩٧١ .
- ٢٩ - انظر جريدة New York Times ، ٢ نوفمبر ١٩٧١ .
- ٣٠ - انظر جريدة اهداف الجغرافية للاعلام الاسرائيلي بقلم الياهو سلفر ، نشره جريدة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٢ . وهذا نقل عن نشرة المؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت .

٢٢ نوفمبر) وانتهت في القدس (٢٤ الى ٢٥ نوفمبر) لعرض نتائج مآدار في داكار بعد الجولة الاولى ، وبعد التشاور مع الرؤساء الآخرين من اعضاء اللجنة الرئيسية .

أما وقد شرحنا أهداف الدبلوماسية المصرية والإسرائيلية إزاء البعثة ، في القسم السابق من هذا البحث ، فننتقل الآن إلى دراسة ما عرضته اللجنة الرباعية باسم اللجنة العشرية على كل من مصر وإسرائيل ، وما ردت به الدولتان في هذا الصدد انعكاساً لدبلوماسية كل منهما إزاء المشكلة برمتها .

وهنا نلاحظ أن اللجنة الرباعية عن طريق ممثلها في الجولة الثانية قد أدت عملها بصورة مطابقة لطريقة أداء يارنج لمهمته كما اتضح من مذكرته في ٨ فبراير ١٩٧١ . أي أن اللجنة قد تقدمت بمذكرة إلى كل من الطرفين تطلب ردوداً عليها ، ثم قامت بمقارنة هذه الردود لاستيضاح أوجه الشبه والخلاف بين الموقفين . ويتضح لنا أيضاً أن لجنة الرؤساء العشرة قد حرصت على أن تقول في مذكرتها التي قدمت إلى مصر يوم ٢٢ نوفمبر وإلى إسرائيل يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ أنها تتقدم إلى الطرفين « بمقترحات للتفكير فيها كأساس للمباح مفاوضات باستئناف مفاوضات يارنج ولا قرار سلام عادل في المنطقة ، المرجو له أن يكون دائماً كالسلام بين الأخوة (٢٣) » .

وأوردت اللجنة الأفريقية العشرية في مذكرتها أنها ترى في اقتراحاتها وسيلة « للتوفيق بين أسس المواقف التي يتمسك بها الطرفان » * . وهنا يظهر إعراب عن أمل لا يستند إلى واقع ، حيث أنه يطمس الفوارق الهامة بين الموقف المصري والموقف الإسرائيلي .

ومن خلال دراسة المقترحات الأفريقية ، حسبما أوردتها مذكرة دول الرؤساء العشرة ، والرددين

٥٩٩
المصري والإسرائيلي عليها ، تتضح لنا ثلاثة عناصر متعلقة بما أسفرت عنه الاتصالات في القاهرة والقدس من نتائج . هذه العناصر هي :
(١) إعراب الطرفان عما وصفته اللجنة « بالحنين إلى السلام » (٢) عبرت مصر وإسرائيل عن رغبتها في استئناف مهمة يارنج ، رغماً عن اختلافهما في تفسير معنى هذه المهمة ، كما سبق لنا ذكره (٣) استمستت مصر بتأكيد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبادرة يارنج في ٨ فبراير وقرار منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٣ يونيو ١٩٧١ (٢٤) . هذا بينما رأت إسرائيل فيما تقدمت به لجنة الدول العشر من مقترحات أملاً في فتح صفحة جديدة تتخطى ما وصفته إسرائيل « بالعقبات الوثائقية » إلى « المفاوضات الحرة » (أي المفاوضات التي لا تسبقها أية شروط أو التزامات) . قال وزير خارجية إسرائيل أمام الجمعية العامة : (٢٥) تقبل إسرائيل هذه (الصياغة الأفريقية) كمناصفة لتجديد المباحثات وكنقطة لبدايتها ، ولعل أهم دليل يقوم على رغبة إسرائيل العارمة في غرض النظر عن مذكرة يارنج المؤرخة في ٨ فبراير التي تتمثل فيها ما تصفه « بالعقبات الوثائقية » هو أن مذكرة لجنة الرؤساء العشرة قد أبلغت للجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى عن طريق ملحق أضافه يوسف تيكواه سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في خطابه الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . ولقد أثار هذا التكتيك الإسرائيلي ضجة كبيرة في الجمعية العامة خلال مناقشة مشكلة الشرق الأوسط في ديسمبر من العام الماضي ، وأعرّب عدد من دول أفريقيا التي اشترك رؤساؤها في أعمال اللجنة العشرية أو اللجنة الرباعية وخاصة مندوب نيجيريا ، عن استيائهم الشديد لإقدام إسرائيل على تقلد مهمة الاتصال بين دول منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، وخاصة في أمر مبادرة تاريخية للمنظمة .

ولنلق الآن بسؤال رئيسي ثم لنحاول الإجابة عنه

٥/10488 ، الإرهنان

A/8566 ، وهي نفس وثيقة مجلس الأمن رقم

[٢٢] انظر وثيقة الجمعية العامة رقم

في ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

* المصدر عاليه .

[٢٤] انظر خطاب الدكتور معبد حسن الأليات ، ممثل مصر حينذاك في الأمم المتحدة ، أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين والآخرين وثيقة الجمعية العامة ، رقم A/PV 2016 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .

[٢٥] انظر خطابه في المصدر عاليه .

فيما بعد بناء على ردود كل من مصر واسرائيل على مذكرة اللجنة العشرية ، هل وجدت أية منهما في المقترحات الافريقية اساسا يسمح بالتوفيق بين الاسس التي يقوم عليها موقفاهما المتعارضان ؟ من تحليل الردين المصرى والاسرائيلى ، يتضح لنا ان الاجابة عن هذا السؤال لابد ان تكون بالنفى . ولنعرض العناصر الاساسية التي تضمنتها الردود الموجهة من الطرفين (٢٦) :

اولا : استئناف مباحثات يارنج :

اقترحت لجنة رؤساء الدول العشر استئناف هذه « المفاوضات غير المباشرة بوساطة يارنج وبموجب شروط قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بغية الوصول الى اتفاقية سلام » . اما اسرائيل فقد وافقت على « استئناف المفاوضات دون أية شروط مسبقة (٢٧) بوساطة يارنج وبموجب شروط قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بغية الوصول الى اتفاقية سلام » . واما مصر فقد ردت بقبول اجراء المفاوضات غير المباشرة بوساطة المبعوث الشخصى للامين العام لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل شروطه وفى ضوء مبادرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير . معنى هذا ان المبادرة الافريقية لم تتمكن من التوفيق بين اصرار اسرائيل على عدم فرض شروط مسبقة قبل المفاوضات ، واصرار مصر على ضرورة الالتزام بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة قبل اجراء المباحثات عن طريق يارنج .

على اقتراح اللجنة بقولها انها على استعداد لاتخاذ اجراءات لاعادة فتح قناة السويس مقابل تنفيذ اسرائيل لمرحلة أولى من مراحل الانسحاب ، وعلى شرط رد اسرائيل على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ردا ايجابيا . وهنا نلاحظ ان اسرائيل اشارت فى ردها على مذكرة اللجنة الافريقية الى اتفاقية لقناة السويس ، وفى هذا تنويه بان اتفاقية السويس هي امر مستقل بذاته غير مرتبط بالتسوية العامة الشاملة التي ترى مصر ان اعادة فتح القناة هي جزء منها . اضيف الى هذا ان اسرائيل ، ان أكدت انفصال اتفاقية قناة السويس عن غيرها من الامور المتعلقة بين الطرفين ، اشارت فى الوقت ذاته موضوع تدابير الاشراف على الاتفاقية ومراعاة تنفيذ نصوصها . وفى هذا تأكيد بعدم رغبة اسرائيل فى ربط موضوع قناة السويس بالنزاع العام وبالتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، جريا على عادة الدبلوماسية الاسرائيلية فى تفتيت المشكلة الرئيسية فى الشرق الاوسط الى مسائل فرعية غير مترابطة ، تعالج كل منها على انفراد ، وبمعايير تختلف باختلاف كل من هذه المسائل . غير ان مصر أكدت فى ردها ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو قرار تشمل بنوده كل جوانب المشكلة ، وهو الاساس العام لتسوية المشكلة بكاملها تسوية سلمية . ثم ان مصر اصررت على اولوية تعهد اسرائيل بالانسحاب من كل اراضيها التي احتلت منذ ١٩٦٧ يونيو مع اعتبار ذلك الانسحاب مرحلة أولى من مراحل وضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ .

ثالثا : الحدود الامنة والمعترف بها :

دعت مذكرة اللجنة الافريقية الى قبول الطرفين بهذه الحدود « التي تحدد فى اتفاقية سلام » . وهنا يبدو ان المذكرة تجعل من التوصل الى اتفاقية السلام هدفا قد يسبق التزام اسرائيل بمبدأها بالانسحاب من الاراضى المحتلة . وردت اسرائيل قائلة انها توافق على ضرورة الاتفاق على هذه الحدود « عن طريق المفاوضات بين الاطراف والنص عليها فى اتفاقية السلام » . وجاء رد مصر

ثانيا : الاتفاق الجزئى بصدد قناة السويس :

اقترحت اللجنة الافريقية العشرية قبول مثل هذا الاتفاق « لفتح قناة السويس ومرابطة قوات الامم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية والخطوط الاسرائيلية » . وأبدت اسرائيل موافقتها على « العمل للتوصل الى اتفاقية بشأن قناة السويس » عن طريق المفاوضات التي تشمل أيضا التدابير لضمان الاشراف على اتفاقية لقناة السويس ومراعاة تنفيذها . غير ان مصر ردت

[٢٦] انظر ردود اسرائيل فى خطاب السفير تسكواه المؤرخ فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ والموجه الى الامين العام للأمم المتحدة فى وثيقة الجمعية العامة رقم A/8566 ووثيقة مجلس الامن رقم S/10438 وانظر ردود مصر فى خطاب الدكتور الزيات المؤرخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٧١ والموجه الى الامين العام للأمم المتحدة فى وثيقة الجمعية العامة رقم A/8576 ووثيقة مجلس الامن رقم S/10448

[٢٧] يوضح المؤلف الخطوط تحت بعض العبارات للتأكيد وللإسقاط فيما يرد

الى « الانسحاب من الاراضى المحتلة » ، اكتفت اسرائيل فى ردها على المذكرة الافريقية بالموافقة على « الانسحاب الى الحدود التى تتم المفاوضة بشأنها والموافقة عليها » ، مع « تخصيص هذه الحدود فى معاهدة السلام » . ولم تتعرض مصر بالرد على هذه النقطة فى المذكرة الافريقية ردا مباشرا ، حيث ان وجهة نظرها فى هذا الامر قد سبق ايضاحها فى الردود على النقاط الانفة الذكر . ومرة اخرى نتبين ان المبادرة الافريقية لم تنشئ جسرا عبر الهوة الفاصلة بين وجهتى نظر مصر واسرائيل بصدد « الانسحاب » و « الحدود » .

سادسا : شرم الشيخ :

دعت المذكرة الافريقية الى « مرابطة قوات دولية فى شرم الشيخ » وذلك « لضمان حرية الملاحة لجميع السفن فى مضائق تيران » . وردت اسرائيل بأن هذه المسألة « تدخل فى نطاق مفاوضات السلام كما جاء فى الفقرة الثالثة عليه » (الخاصة بالحدود الامنة والمُعترف بها) . وأشارت اسرائيل أيضا الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ قائلة انه « ينص على حرية الملاحة فى جميع الممرات المائية الدولية ، كقناة السويس ومضائق تيران لكل السفن والبضائع » . و اضافت ان هذه المسألة ستتنص عليها « اتفاقية السلام » . وجاء رد مصر بقبول النص الافريقى بأكمله . وهنا يتضح ان اسرائيل لم ترد على تنويه المذكرة الافريقية بالقوات والضمانات الدولية فيما يتعلق بشم الشيخ أو بغير شرم الشيخ من الاراضى العربية المحتلة . بل ان اسرائيل ذهبت الى أبعد من هذا فى تأكيد نيتها فى عدم الانسحاب الكامل وفى جعل ذاك الجزء من الاراضى المصرية المحتلة موضوعا للتفاوض ضمن مسألة تحديد « الحدود الامنة والمُعترف بها » .

والى هنا ينتهى تفصيل هذه المعادلة التى شعلت المقترحات الافريقية ، ورد اسرائيل عليها مقارنا برد مصر على نفس المقترحات .

ونخلص من هذا الى القول بأن المذكرة التى سلمها الرئيس سنجور الى الرئيس أنور السادات والسيدة جولدا مائير فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ لم يتمخض عنها « التوفيق بين أسس المواقف المتعارضة » الذى سمعت البعثة الرباعية الى

مفرا ما أشارت المذكرة الافريقية اليه ، ومضيفا اضافة هامة ، ألا وهى الاشتراط بأن أية اتفاقية لابد ان توائم نصوصها القرار الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ، وان تتفق والحدود التى نصت عليها مبادرة يارنج . ويتجلى رفض اسرائيل لمبادرة يارنج بتاريخ ٨ فبراير فى اصرارها على صيغة « المفاوضات الحرة أو غير المشروطة » التى تجابهها مصر بتأكيد مبدا « عدم الاستيلاء على الاراضى بالحرب » وهو المبدأ الذى تضمنه قرارا مجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية .

رابعا : ضمانات الامن :

أوردت مذكرة الدول الافريقية العشر أن فى الاستطاعة ايجاد تسوية لمشاكل الامن « عن طريق ضمانات تقدمها الامم المتحدة وانشاء مناطق مجردة من السلاح ووجود قوات دولية فى بعض المواقع الاستراتيجية » . وردت اسرائيل التى تؤكد باستمرار أن مشكلتها الاولى هى مشكلة أمنها بأنه « بالاضافة الى الاتفاق على حدود آمنة ومُعترف بها ، يمكن التفاوض أيضا بشأن تدابير أخرى لضمان الامن » . أى أن اسرائيل تؤكد أن ضمان الامم المتحدة للامن غير كاف ، بل غير مقبول ، وأن الضمانات الوحيدة التى ترتضيها هى ما تسفر عنه المفاوضات المباشرة بينها وبين العرب من اجراءات متعلقة بالاراضى التى احتلتها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولكن مصر ، بالمقارنة ، قبلت الصيغة الافريقية برمتها باستثناء الاضافة التى أوردتها الرد المصرى بصدد انشاء مناطق مجردة من السلاح « عبر الحدود » (أى ممتدة على جانبي الحدود المصرية - الاسرائيلية) . وبينما أكدت اسرائيل فى ردها وسيلة التفاوض المباشر كأداة للتوصل الى ضمانات الامن التى تراها كافية ، لم يتطرق رد مصر الى أمر الوسيلة التى نص عليها قرار بعثة يارنج هى الوسيلة التى نص عليها قرار مجلس الامن . وفى إشارة مصر الى امتداد المناطق المجردة من السلاح على جانبي حدود الطرفين تأكيد من جانب مصر للمبدأ الدولى القائل : « لا ثمار للغزو » .

خامسا : الانسحاب :

اقترح رؤساء الدول الافريقية العشرة « النص على شروط الانسحاب من الاراضى المحتلة فى اتفاقية السلام » . وبدلا من الاشارة

لضغوط وشدة وجذب التنظيم العالمى الذى تمثله
الامم المتحدة .

الدول الافريقية فى قاعة الجمعية العامة للامم

المقعدة بين التأييد للموقف المصرى والحيدة ازاءه

فى الفترة ما بين ٢ ديسمبر ، حينما افتتح وزير
خارجية مصر حينذاك ، السيد محمود رياض
مناقشات الجمعية العامة بكامل هيئتها ، حول
نزاع الشرق الاوسط ، و١٢ ديسمبر ١٩٧١ حينما
وافقت الجمعية العامة على ما وصف بالقرار
الافريقى الذى يؤيد اهداف الدبلوماسية المصرية
تمام التأييد (القرار رقم ٢٧٩٩ للدورة السادسة
والعشرين) (٢٨) شهدت الامم المتحدة تطاحنا
دبلوماسيا حادا بشأن الموقف فى الشرق الاوسط .
ولم يعدل ذلك التطاحن فى شدته خلال تلك الفترة
فى المنظمة العالمية سوى موضوع تمثيل الصين
والحرب الهندية الباكستانية . غير أن المجابهاات
والناورات الدبلوماسية التى دارت داخل قاعة
الجمعية العامة أو خارجها بصدد النزاع العربى
الاسرائيلى قد تميزت عن غيرها بشمولها
لدبلوماسية قارة بأجمعها ، وهى القارة الافريقية
التي أجترأت للمرة الاولى على اقتحام مشكلة الشرق
الاوسط الشائكة . وكما قلنا آنفا ، ظهر الرأى
الافريقى فى الامم المتحدة موزعا بصورة واضحة
حول تفسير آثار المبادرة الافريقية وتقييم ردود
مصر واسرائيل والمواقف التى اتخذتها كتل أخرى
أو أجزاء من كتل أخرى داخل الامم المتحدة . وقبل
الدخول فى تحليل المواقف الافريقية فى الجمعية
العامة ، وهى المواقف التى لم يشمل أى منها تأييدا
محددا لوجهة النظر الاسرائيلية العامة ، مثلما سبق
لنا ان أوضحنا ، فإننا سنلقى نظرة على العوامل
التي أدت الى الفرقة فى الكتلة الافريقية .

١ - لم يوضح قرار منظمة الوحدة الافريقية
الذى اتخذ فى يونيو ١٩٧١ ما اذا كانت المنظمة
تطلب تقريرا يرفعها اليها الرئيس الموريتانى عقب
انتهائه من مشاوراته حول المشكلة . ذلك ان الفقرة

٩.٢
التوصل اليه . قائلا قيس مدى نجاح البعثة
الافريقية بمدى ما احرزته من بلوغ الهدف الذى
وضعت له لنفسها ، والذى قالت فيما بعد انها حققت
جانبا منه ، لالفينا أنها لم تتوصل الى غايتها
المنشودة . ولكن هل يعنى هذا الحكم على
دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية فى النزاع
العربى الاسرائيلى بالافلاس والفشل ؟ لا ! لانه قد
نجم عن المبادرة الافريقية نتائج غير مباشرة
سيكون لها ، فى حكمنا ، أثر محسوس فى تعميق
الصلة بين افريقيا ونزاع الشرق الاوسط . كما
سنورده فى خاتمة هذا البحث .

ولنتقصر الان على القول بأن مذكرة الرؤساء
الافارقة العشرة ، كانت مذكرة طموحه للغاية ، إذ
ابتغت استخلاص أوجه الوفاق بين منهجين
مختلفين أشد الاختلاف ازاء مستقبل الشرق
الاوسط وشمال افريقيا ومصير المنطقة بأجمعها .
ومن المعروف أنه ليس بيد الدول الافريقية من
وسائل الضغط العملى على أى من الطرفين ما
يهمى لها النجاح فى تعديل موقف طرف أو موقفى
الطرفين بصورة تسمح بتقريب وجهتى النظر
المصرية والاسرائيلية . اضف الى هذا ان الدول
الافريقية العشر التى شاركت فى أعمال اللجنتين
اللتين عنيتا بتنفيذ القرار الافريقى لم تكن موحدة
الكلمة والرأى بصدد خير الطرق التى يجب
انتهاجها بغية الوصول الى تسوية سلمية للنزاع
فى الشرق الاوسط . ولذا عكست المذكرة الافريقية
الحلول الوسط التى ارتضاها رؤساء الدول العشر
لصياغة نقاط تلك المذكرة التى وجهت الى مصر
واسرائيل . وسرعان ما اتضح من تصريحات الدول
الافريقية خلال مناقشة الجمعية العامة للامم
المتحدة لمشكلة الشرق الاوسط أن دول افريقيا تقس
ردود مصر واسرائيل تفسيرات مختلفة . وظهر
الرأى الافريقى فى الجمعية العامة فى شهر
ديسمبر الماضى موزعا بصورة لم يكن يدركها
الكثيرون من قبل . واذ تحول الصراع الدبلوماسى
من حلبتى الشرق الاوسط وافريقيا الى حلبى المقر
الدائم للامم المتحدة بنيويورك ، تعرضت
الدبلوماسية الافريقية ازاء مشكلة الشرق الاوسط

[٢٨] انظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، الرقم A/Res/2709 (XXVI) بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١
التي تتضمن قرار الجمعية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ وعنوانه « الموقف فى الشرق الاوسط » وقد أقرته الجمعية
العامة فى جلستها رقم ٢٠١٦ .

العاملة السادسة من القرار الافريقى تكتفى بالقول « ترجو منظمة الوحدة الافريقية رئيسها الحالى أن يتشاور مع رؤساء دول وحكومات افريقيا بغية استخدام نفوذهم لضمان وضع هذا القرار موضع التنفيذ الكامل » (٢٩) . ولقد سبق لنا أن قلنا ان القرار قد ترك امر التنفيذ برمته فى يد الرئيس مختار وسد داه . وكان من الافضل ان يحدد القرار الافريقى طريقة قيام رئيس المنظمة بإحاطة المنظمة علما بنتائج مساعيها ، وكيفية ابلاغ هذا الى الامم المتحدة . وموعد تقديم هذه التقارير . ذلت ان الدبلوماسية الدولية التى تصارسها السلطات العالمية أو الاقليمية تتطلب ايضاح أربع نقاط اساسية متعلقة برفع التقارير ، الا وهى : من سيرفع المعلومات أو نتائج الاتصالات وتفسيراتها الى أية جهة وبأية صورة وفى أى موعد . لكن قرار منظمة الوحدة الافريقية ، وقد صمت عن هذا كله ، قد أحدث لغطا وحيرة فى صفوف الدبلوماسية الافريقية فى الامم المتحدة .

٢ - نشر السفير الاسرائيلى « يوسف تيكواه » مذكرة لجنة الدول الافريقية العشر كملحق لخطابه الموجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ الذى سبقت الاشارة اليه . وحدث هذا ، كما قلنا ، غضبا بين الوفود الافريقية ، وخاصة التى تؤيد الموقف المصرى تأييدا متصلا . مثل وفدى نيجيريا وتنزانيا وهما دولتان اشتركتا فى أعمال اللجنة العشرية . ويرجع هذا الغضب الى معارضة هذه الوفود فيما اعتبرته محاولة اسرائيلية لفرض تفسير اسرائيلى للمذكرة الافريقية على الدول الافريقية بالامم المتحدة . زد على هذا أن وقد اسرائيلى لم يقتصر فى خطابه المؤرخ فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ على نشر المذكرة الافريقية ، كملحق لذاك الخطاب ، وعلى رد رئيسة وزراء اسرائيل على المذكرة بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ . بل نشر أيضا بلاغا صحفيا يهاجم فيه وفود الكامبيرون ونيجيريا والسنغال لاشتراكها مع وفود تسع عشرة دولة أخرى فى اقتراح مشروع

٩٠٢ القرار الذى أصبح فيما بعد « بعد التعديل ، قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . قال البلاغ الصحفى الرسمى لوفد اسرائيل : « ان ثلاثة من الوفود الاربعة التى اشتركت دولها فى البعثة الافريقية قد وقعت بأسمائها على قرار يختلف نصا وروحا عما تقدم به رؤساء تلك الدول الثلاثة وغيرهم من الرؤساء الافريقيين الى اسرائيل ومصر منذ اسبوعين فقط » (٤٠) . وكان القصد الواضح من هذا اظهار عدد من ممثلى الدول الافريقية التى اشرفت على التقدم بالمشروع المؤيد لوجهة النظر المصرية بمظهر الخارجين على آراء رؤساء دولهم فى المشكلة . وفى هذا المقام نضيف أن عدد الدول التى اشرفت على تقديم مشروع القرار قد بلغ فى اليوم الحادى عشر من ديسمبر اثنين وعشرين دولة من بينها الدول الاتية التى اشترك رؤساؤها فى أعمال اللجنة الافريقية العشرية : الكامبيرون ، اثيوبيا ، موريتانيا ، نيجيريا ، السنغال ، وتنزانيا (٤١)

وغضب الكثيرون من سفراء افريقيا ، إذ اعتبروا هذا طعنا متحيزا فى ولائهم لسياسة بلادهم واتهاما لهم اما بجهل تفكير رؤساء دولهم واما بعدم الاكتراف به . ولذا أعلن سفير نيجيريا فى الامم المتحدة أمام الجمعية العامة ، خلال المناقشات حول مشروع القرار المشترك الاثني عشرى ، أعلن متهمكا انه يحب وظيفته ولا يود أن يفصل منها بسبب ما يقال عن خروجه على مقترحات رئيس نيجيريا . وفى الوقت ذاته ، سارع بلهجة أكثر جديديذكر الدول الافريقية أن وزير خارجية اسرائيل قد سبق له فى عام ١٩٧٠ أن خطب « مندوبى دول مستقلة ذات سيادة بلهجة التنازل » من منبر الامم المتحدة . وأضاف مندوب نيجيريا أنه لا يمكن أن تكون المذكرة الافريقية ومقترحات الرؤساء الاغارقة الذين اشتركوا فى المبادرة تجاه أزمة الشرق الاوسط قد أبلغت رسميا الى غالبية الوفود الافريقية ، وهى غالبية « ليست فى موقف

[٢٩] انظر القرار رقم ٦٦ لجمعية رؤساء الدول والحكومات ، منظمة الوحدة الافريقية ، الرمز AHG/Res 66 (VIII) [٤٠] بيان صحفى لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ ، انظر الفقرة الثانية من ذلك البيان . [٤١] انظر مشروع القرار قبل التعديل فى وثيقة الجمعية العامة ورمزها A/L 850/Add. 2

بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧١
والدول الاخرى التى اشتركت فى اقتراح المشروع هي : افغانستان ، الكونغو [برازافيل] ،
قبرص ، غينيا الاستوائية ، غينيا ، اندونيسيا ، ماليزيا ، مالي ، موريشيوس ، الصومال ، اسبانيا ، يوغوسلافيا ،
وزامبيا ، والهند ، وايران والباكستان

يمكنها من أن تكون قد تلقت تعليمات في هذا الصدد» (٤٢).

غير أن هذا الغضب وهذا التوتر في مجال مجموعه الدول الأفريقية بالأمم المتحدة لم يمنع السنغال، وهي إحدى الدول الرئيسية في المبادرة الأفريقية، أن تحمل رئيسها سنجور عبء رئاسة البعثة الرباعية خلال زيارتها للشرق الأوسط، من الانسحاب من قائمة أسماء الدول المشرفة على تقديم مشروع القرار المشترك الأفرو آسيوي الأوربي. وزاد هذا الانسحاب من اختلاف المجموعة الأفريقية في الرأي حول نتائج المبادرة الأفريقية إزاء نزاع الشرق الأوسط، وموقف المجموعة من المشروع المقدم إلى الجمعية العامة.

٣ - وإزاء نشر إسرائيل لردودها على المقترحات الأفريقية وللمذكرة الأفريقية نفسها في اليوم التاسع من شهر ديسمبر، سارعت مصر في اليوم التالي إلى نشر ردودها على المذكرة الأفريقية، وهي الردود التي سلمتها القاهرة إلى الرئيس سنجور، والتي أشرنا إليها آنفاً (٤٣). ولم تزد مصر شيئاً على إيراد أجوبتها على المذكرة الأفريقية التي طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشرها كوثيقة للجمعية العامة ووثيقة لمجلس الأمن في الوقت ذاته. أي أنه ما بين اليوم التاسع والعاشر من شهر ديسمبر، نشرت بالمقر الدائم للأمم المتحدة رسمياً نصوص المذكرة الأفريقية لرؤساء الدول العشر وردود إسرائيل ومصر عليها، دون أي اتصال رسمي بين منظمة الوحدة الأفريقية (أو رئيس المنظمة بصفته رئيساً للجنة الدول العشر) والأمم المتحدة بشأن نتائج مبادرة تاريخية بصدد مشكلة السلام والحرب في الشرق الأوسط خلال نظر الجمعية العامة لها. ودفع هذا الغموض الناجم عن انقطاع الاتصال بين جهد منظمة الوحدة الأفريقية وجهد المنظمة العالمية، مندوب نيجيريا إلى القول: أن بعثة منظمة الوحدة الأفريقية «لا ترفع تقريرها إلى الجمعية العامة». ثم أضاف في موضع آخر متسائلاً في لهجة حائرة غاضبة: «إلى من تقدمت اللجنة الأفريقية بتقرير عن تلك المقترحات؟» (٤٤). ومن هذا يتضح أن

معظم مندوبي الدول الأفريقية بالأمم المتحدة لم يتلقوا من عواصم بلدانهم أو من منظمة الوحدة الأفريقية أية تعليمات أو مقترحات بشأن تفسير لجنة الدول العشر لما توصلت إليه المبادرة الأفريقية من نتائج. وأدى هذا، حين الاقتراع على مشروع القرار الأفرو آسيوي الأوربي، إلى أن تقف دول أفريقيا موافقها التقليدية السابقة على المبادرة الأفريقية، أما مؤيدة للموقف العربي وأما محايدة (ممتنعة عن التصويت). وفي كلتا الحالتين، لم تغير المجموعة الأفريقية موقفها التأييدي العام للقرارين الرسميين اللذين بقيا كالقنار في مدخل ميناء مظلم، وهما قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ وقرار منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧١.

٤ - أضف إلى هذه العوامل التي أدت إلى عدم إسهام المبادرة الأفريقية في جمع صفوف الدول الأفريقية حول رأي متجانس بصدد تفسير نتائج المبادرة، الأمر الذي أدى إلى تفرق الأصوات الأفريقية ما بين مؤيدة لمشروع القرار الذي أصبح القرار رقم ٢٧٩٩ للدورة السادسة والعشرين، وممتنعة عن التصويت بسبب عامل الغموض في نصوص المقترحات التي تضمنتها المذكرة الأفريقية ذاتها. وهنا يجب أن نذكر أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧١ قد اتخذ مواقف سياسية واضحة. وأبرز موقف سياسي يتجلى في ذلك القرار الأفريقي هو الإصرار على وجوب «الانسحاب فوراً من كل الأراضي العربية إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧». كما أيد ذلك القرار جهود يارنج في تنفيذ قرار مجلس الأمن، وأعلن التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة. وأعرب عن التقدير لمصر «لموقفها الإيجابي الذي انعكس على ردها المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٧١، على مذكرة يارنج». وبمقارنة هذه المواقف السياسية الصريحة التي تضمنها القرار الأفريقي لعام ١٩٧١ بما جاء في مذكرة الدول الأفريقية العشر، نجد أن الأخيرة، انتهاجا لمواقف التوفيق والحلول الوسط، لا يبرز فيها خط سياسي واضح أو عقيدة جوهرية قائمة على الأسس التي تتعارف عليها جميع دول أفريقيا، وأهمها «عدم الاستيلاء

[٤٢] وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١.

[٤٣] أنظر خطاب الدكتور الزيات الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧١ في وثيقة

الجمعية العامة رمز A/8576 ووثيقة مجلس الأمن رمز S/10448

[٤٤] المصدر عليه

على الاراضى بالحرب» • وعوضا عن هذا
الوضوح ، نجد أن المذكرة الافريقية تحاول أن
تعرب عن آمال عامة (أى السلام عن طريق
يارنج) واضعة تلك الامال فى نفس أهمية النقاط
الرئيسية موضع التشاحن بين مصر واسرائيل •

وقد اسهم هذا الغموض فى التعبير الدبلوماسى
الذى عكسته المقترحات الافريقية فى عدم ايضاح
الصلة بين الاجماع الذى حظى به قرار المنظمة
الافريقية لعام ١٩٧١ وموقف لجنة رؤساء الدول
العشر التى حاولت « وضع القرار الافريقى موضع
التفنيد » • وأدى هذا الى جعل التفرق الافريقى فى
قاعة الجمعية العامة فى ديسمبر الماضى ، مابين
ميد لموقف مصر وحيدة ازاءه ، ظاهرة من ظواهر
الدبلوماسية الافريقية التى أعقبت المبادرة •
وايمكس هذا فى اكتفاء الجمعية العامة فى قرارها
رقم ٢٧٩٩ ، بالاعراب المذهب عن تقدير الجمعية
للجهود الافريقية •

مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة

تسفر عن اتخاذ القرار رقم ٢٧٩٩

على الرغم من توزع الراى الافريقى بين تأييد
لمصر وحياد ازاء موقفها من النزاع العربى
الاسرائيلى ، فقد أسفرت مناقشات الجمعية العامة
للأمم المتحدة عن اتخاذ قرار لا يقل أهمية من حيث
نصوصه أو توقيت إصداره عن قرار مجلس الأمن
رقم ٢٤٢ • ذلك ان اقرار الجمعية العامة لقرارها
رقم ٢٧٩٩ (الدورة السادسة والعشرون) فى ١٢
ديسمبر ١٩٧١ بأغلبية ٩٧ صوتا ومعارضة ٧
أصوات وامتناع ست وثلاثين دولة عن
التصويت (٤٥) • جاء مؤكدا لقرار مجلس الأمن
رقم ٢٤٢ ولمبادرة يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١
والقرار الافريقى لعام ١٩٧١ • ولعل أهم ما فى
القرار الذى يعتبر نصرا حاسما للدبلوماسية
المصرية ولطريقتها فى عدم الانحراف عن الاطار

الاصلى للتسوية السلمية وهو قرار مجلس الأمن
وعدم تميعه ، هو تأييد مبادرة يارنج فى ٨
فبراير • ويعنى هذا التأييد لمبادرة المبعوث الخاص
للأمين العام تأييد وجوب اصدار اسرائيل تعهدا
بالانسحاب الكامل كشرط سابق لاستئناف
المباحثات المؤدية الى التسوية السلمية للمشكلة
بأكملها • وبدراسة تفاصيل قرار الجمعية العامة ،
يظهر لنا أن الجزء العامل من القرار قد نص على
مبدأ الانسحاب فى عدة نقاط منه هى :

١ - اعادة الجمعية العامة تأكيد أن « الاستيلاء
على الاراضى بالقوة لا يمكن السماح به ، وأنه بناء
على ذلك يجب رد الاراضى التى احتلت بهذه
الطريقة » (فى الفقرة الاولى) •

٢ - الدعوة الى رد النشاط الى بعثة يارنج
« من أجل دعم التوصل الى اتفاق وللمساعدة على
الجهود التى تتوخى اتفاقية سلام حسبما تصورته
مذكرة المبعوث الخاص المؤرخة فى ٨ فبراير
١٩٧١ » (فى الفقرة الثالثة) •

٣ - الاعراب عن تقدير « الرد الايجابى الذى
صدر عن مصر » بشأن مذكرة يارنج بتاريخ ٨
فبراير ، ومطالبة اسرائيل « أن تود بالايجاب » على
تلك المبادرة من أجل السلام • (فى الفقرتين
الخامسة والسادسة) •

وهكذا يتبين لنا مدى اصرار الجمعية العامة
على اعادة تنشيط بعثة يارنج فى اطار مبادرة
السلام التى قام بها فى مذكرته المؤرخة فى ٨
فبراير ١٩٧١ • وكان هذا هو ما استهدفه القرار
الافريقى وما سعى رؤساء الدول الافريقية العشرة
الى الوفاء به • أضف الى تأكيد وجوب التزام
اسرائيل مسبقا بالانسحاب ، اتسم قرار الجمعية
العامة فى ١٢ ديسمبر ١٩٧١ بمميزات أخرى •
فقد أكد ثنائية مبدأى الانسحاب • (فى الفقرة
الثانية « أ ») و « الحق فى العيش فى سلام داخل
حدود آمنة معترف بها » (فى الفقرة الثانية
« ب ») (٤٦) • وكانت دول السوق الأوروبية
المشتركة وبريطانيا التى اقترحت ادخال هذه

[٤٥] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ،
A/PV. 2018 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ ، مصدر النصوص الواردة فى هذا الجزء وما يليه والمنطقة بقرار
الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ هو وثيقة الجمعية العامة ، الرمز (XXVI) 2780 A/Res. بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١
[٤٦] كان هذا أحد تعديلات اقترحتها دول السوق الأوروبية المشتركة وبريطانيا وطلبت بها الدول المرفقة على تقديم
القرار • أما التعديل الآخر الذى اقترهته دول السوق فقد ادخل على ديباجة القرار ونادى به بوجوب تطبيق قرار مجلس الأمن
« حالا وبكل اجزائه للتوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يمكن لكل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن » •
انظر وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/L. 657 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ التى تقدمت بها دول السوق وهى
بلجيكا ، فرنسا ، ايطاليا ، لكسمبورج ، هولندا ، بالإضافة الى بريطانيا التى لم تكن بعد عضوا بالسوق •

التعديلات على مشروع القرار الإفروأسيوى
الأوربي قد رأت وجوب أحداث هذا التوازن فى
القرار ، تمشيا مع ما جاء فى قرار مجلس الأمن
لعام ١٩٦٧ . ومما يتميز به القرار أيضا الذى
يتألف جزؤه العامل من تسع فقرات ، أنه يشير الى
الانسحاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أى
مبادئ دولية متعلقة بالانسحاب أو مذكرة يارنج)
فى الفقرات الاولى والثانية والثالثة والخامسة
والسادسة منه . وهنا تجب المقارنة بين هذا
التأكيد المتكرر لضرورة الانسحاب الذى هو حجر
زاوية الدبلوماسية المصرية فى مجال التسوية
السلمية ، وانعدام هذه الظاهرة فى مقترحات لجنة
الدول الافريقية العشر التى أوردت الإشارة الى
الانسحاب فى الاقتراح الخامس من جملة ستة
مقترحات . وفى هذا ما قد يفسر حماس إسرائيل
لمقترحات البعثة الافريقية على اعتبار أنها نقطة
بداية لمباحثات جديدة ، وهذه سمة متكررة فى
الدبلوماسية الاسرائيلية التى تدأب فى البحث عن
« نقاط جديدة » متغايرة للتباحث مع العرب حول
المشكلة العامة أو قطاعات منها على أسس لا تؤكد
مبدأ الانسحاب (٤٧) .

وفى هذا أيضا ما يفسر اصرار مصر على ترديد
الدعوة التى تضمنها القرار الافريقى لعام ١٩٧١
بصدد ضرورة « الانسحاب حالا من « كل »
الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل منذ ٥ يونيو
١٩٦٧ .

كما تميز قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩
بنصوص تطلب الى الأمين العام (فى الفقرة
الثامنة) ، وإلى مجلس الأمن (فى الفقرة
التاسعة) ، وضع القرار موضع التنفيذ . ذلك أن
القرار طلب الى الأمين العام أن « يرفع تقرير الى
مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة » بشأن تقدم
يارنج فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقرار
الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . وهذا يوضح كيفية
ترابط القرارين واعتماد الأخير منهما على قرار
مجلس الأمن « قاعدة الدبلوماسية المصرية فى
السعى نحو تسوية سلمية » كما دعت الجمعية

العامة مجلس الأمن « أن يبحث اتخاذ تدابير
بمقتضى مواد ميثاق الأمم المتحدة المناسبة فيما
يختص بالتنفيذ » إذا دعت الضرورة الى ذلك ، .
وكان هذا النص هو أقرب ما توصلت اليه الجمعية
العامة بصدد التلميح بمواد الميثاق المتعلقة بفرض
العقوبات على الطرف المتحدى لمبادئ قرار مجلس
الأمن وقرار الجمعية العامة « أى إسرائيل » .

أما فيما يختص بجهود لجنة الرؤساء العشرة ،
فلم يشر قرار الجمعية العامة اليها سوى فى الفقرة
الرابعة من ديباجته ، حيث أعرب عن تقدير
الجمعية العامة لجهود لجنة رؤساء دول أفريقيا
التي بذلت بموجب القرار الذى اتخذته جمعية
رؤساء دول وحكومات أفريقيا فى منظمة الوحدة
الافريقية فى ٢٣ يونيو ١٩٧١ ، . وهكذا لم يشر
قرار الجمعية العامة الى المذكرة الافريقية والردود
عليها ، مستمسكا باطار مبادرة المنظمة الإفريقية ،
وهو قرار ٢٣ يونيو ١٩٧١ مثلما استمسك باطار
جهود الأمم المتحدة فى الوصول الى تسوية
سلمية ، وهو قرار مجلس الأمن .

هذه هى الخطوط الأساسية لقرار الجمعية
العامة للأمم المتحدة بشأن « الموقف فى الشرق
الأوسط » عرضناها مع المقارنة ، حيث جاز ذلك
بمذكرة الدول الافريقية التى تمخضت عنها جهود
الرؤساء العشرة « بناء على القرار الافريقى .

فاذا حللنا المواقف الافريقية فى الجمعية
العامة ، وخاصة مواقف الدول التى اشتركت فى
أعمال لجنتى المبادرة الافريقية ، اتضح لنا عدد من
الاستنتاجات التى تلقى ضوءا على الدبلوماسية
الافريقية تجاه نزاع الشرق الأوسط .

سبق أن أشرنا الى أن عدد الدول الافريقية التى
اشتركت فى تقديم مشروع القرار الإفروأسيوى
الأوربي ، الذى أصبح بعد التعديلات اللذين
ادخلتهما كتلة السوق الأوروبية المشتركة ، قرار
الجمعية العامة « اثنتى عشرة دولة هى : الكاميرون
ونيجيريا (عضوا للجنة الرباعية) وأثيوبيا

[٤٧] تقوم هذه الدبلوماسية أساسا على مبدأ « الخريطة الجديدة لإسرائيل » انظر على سبيل المثال خطاب وزير الدفاع
الإسرائيلى ، الجنرال موشى ديان ، الذى أعلن فى تصريح أدلى به فى مؤتمر هــزب رافى « فى تل أبيب فى ١٧
أغسطس ١٩٦٩ : « من أجل أية أغراض أريقت كل هذه الدماء ؟ هل كان كل هذا من أجل الدخول فى مفاوضات مباشرة مع
العرب فحسب ؟ أو لئلا نتمسك برغبتنا فى قيام إسرائيل الجديدة ؟ » حسبما جاء فى الصحيفة الاسرائيلية اليومية دافار .

وموريتانيا وتنزانيا (الاعضاء باللجنة العشرية)
والكونغو (برازافيل) وغينيا الاستوائية وغينيا
ومالي وموريشيوس والصومال وزامبيا . ونلاحظ
هنا عدم وجود السنغال ، التي انسحبت من قائمة
الدول المشرفة على تقديم المشروع ، وزائيرى
(المضمون باللجنة الرباعية) وكينيا وساحل
العاج وليبيريا (الاعضاء باللجنة العشرية) .

الا أننا نجد هذه الدول الخمس التي تقاعست
عن الاشتراك فى تقديم مشروع القرار ، فى قائمة
الدول التى أيدت مع اسرائيل اقتراحا
سنغاليا (٤٨) دعا الى أن « تلاحظ الجمعية العامة
بمعين الارتياح ردود مصر واسرائيل على مذكرة
لجنة رؤساء دول وحكومات افريقيا وتعتبر هذه
الردود من الايجابية بحيث تمكن من استئناف مهمة
المبعوث الخاص » . (٤٩) ودعا الاقتراح
السنغالى ايضا الى حذف عبارة « يجب رد
الاراضى التى احتلت بالقوة » من الفقرة العاملة من
فقرات مشروع القرار الافرواسيوى الأوربى والى
حذف مطالبة مجلس الامن باتخاذ الترتيبات
الكافية للتنفيذ . وقد رفضت الجمعية العامة هذا
الاقتراح الذى طلبت السنغال تعديل مشروع القرار
الرئيسى بموجبه بغالبية نصف عضوية الامم
المتحدة تقريبا مع تأييد عدد من الدول تراوح ما
بين احدى وعشرين وست عشرة دولة ، من بينها
السنغال وزائيرى (عضوا اللجنة الرباعية)
وساحل العاج وكينيا وليبيريا (أعضاء اللجنة
العشرية) بالاضافة الى اسرائيل (٥٠) . وهكذا
رفضت الجمعية العامة محاولة رئيسية من جانب

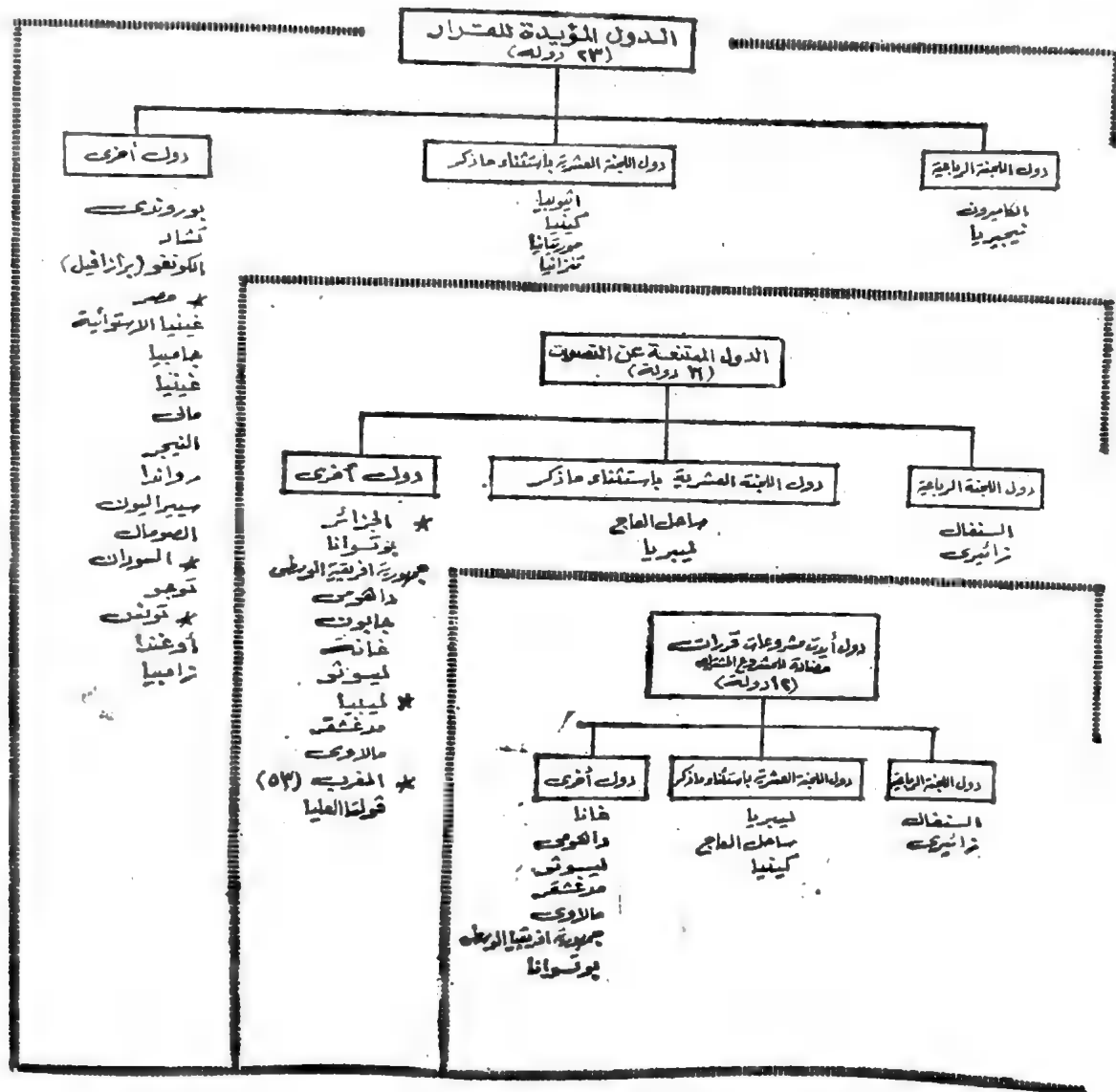
٦٠٧
الدولة التى قاد رئيسها البعثة الرباعية فى الشرق
الاوسط ، أن تعتبر مذكرة الدول الافريقية العشرية
دليلا على نجاح المبادرة الافريقية ، وعلى تغير فى
وجهة النظر الاسرائيلية بصدد مذكرة يارنج
والانسحاب . وكان لهذا الرفض اثره السلبي فى
تقييم الرئيس سنجور لتطورات الموقف الدبلوماسى
فى الشرق الاوسط ، فى الفترة التى تلت اتخاذ
الجمعية العامة قرارها مباشرة . ولكن لم يأت
شهر فبراير ١٩٧٢ حتى بدأ الرئيس السنغالى يرى
فى الموقف الاسرائيلى المتعنت ضد التعهد
بالانسحاب ، دليلا على أن البرنامج الاسرائيلى لم
تغيره المذكرة الافريقية ، كما سنأتى عليه فيما
بعد .

وحينما جاء دور الاقتراح على مشروع القرار
الافرواسيوى الاوربى ، نجد أن ثلاثا وعشرين دولة
افريقية (من مجموع ٧٩ صوتا مؤيدا) قد أدلت
بأصواتها لصالحه . ولم تصوت أية دولة افريقية
ضده (وقد اقترعت ضده كوستاريكا وجمهورية
الدومنيكان والسلفادور وهائتى ونيكاراجوا
وأوروغواي . وكلها من بين جمهوريات أمريكا
اللاتينية الصغيرة (٥١) ، بالاضافة الى اسرائيل .
وامتنعت ست عشرة دولة افريقية (من مجموع
ست وثلاثين دولة) عن التصويت (٥٢) . وان عرضنا
الاصوات الافريقية كلها على القرار ببياننا
لاستخلاص النتائج منها فيما بعد ، على أساس
تقسيم الدول الافريقية الى ثلاث مجموعات (دول
مؤيدة للقرار ، ودول ممتنعة عن التصويت عليه ،
ودول أيدت مشروعات مضادة للقرار ثم أيدته أو

- [٤٨] انظر وثيقة الجمعية العامة ، رمز
[٤٩] دعا الاقتراح السنغالى المرفوض احوال هذه الفقرة محل فقرتين فى المشروع المشترك تعلمان تأييد الجمعية العامة
وتقديرها للرد المصرى الايجابى على مذكرة المبعوث الخاص للامم المتحدة ومطالبة اسرائيل بالقتل .
[٥٠] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، رمز
A/PV. 2016 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١
[٥١] من بين هذه الجمهوريات تقدمت كوستاريكا والسلفادور وهائتى وأوروغواي بمشروع قرار حول مشكلة الشرق الاوسط
وفضته الجمعية العامة . انظر وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/L 652, Rev. 1 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .
[٥٢] مضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ،
رمز A/PV 2016 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .

فيما بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ ، في الاعتبار كمجموعة واحدة ، لوجدنا أن أعضاء اللجنة الرئيسية العشرية قد انقسموا فيما بينهم من مؤيد الى معتنع عن التصويت . فنرى في جانب التأييد : الكاميرون ونيجيريا واثيوبيا وكينيا ، وموريتانيا وتنزانيا ، ونجد في صف المعتنعين عن التصويت على المشروع : السنغال وزانيري وساحل العاج وليبيريا . ونلقى ايضا ان كل الدول الافريقية التي تقدمت بمقترحات أو أيدت مشروعات قرارات مضادة لمشروع القرار الافروآسيوي الاوربي المشترك (ومن بينها السنغال وزانيري وليبيريا وساحل العاج وكينيا

امتنعت عن التصويت) ظهرت بالشكل الآتي : ويتضح من دراسة التجمعات الافريقية الثلاثة التي عرضناها بيانها ، أن أعضاء لجنة الحكماء الاربعة ، التي زارت الشرق الاوسط قد توزعت آراؤهم بصدد مشروع القرار الافروآسيوي الاوربي بين تأييده (الكاميرون ونيجيريا) والامتناع عن التصويت عليه (السنغال) وهي الدولة الوحيدة من أعضاء اللجنة الرباعية التي تقدمت رسميا باقتراحات مضادة لمشروع القرار ، وزانيري) . فاذا أخذنا أصوات لجنة رؤساء الدول العشرة التي عنت بتنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية ، على مشروع القرار الذي أصبح



★ (٥٢) لاحظ انقسام الدول العربية الافريقية بين ١ دول مؤيدة و ٢ دول معنعة عن التصويت للمخلاف العربي حول القضية السلمية وجدواها

التي تمثل نصف عضوية لجنة رؤساء الدول العشر) قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذي أقرته الجمعية العامة، وذلك باستثناء كينيا التي صوتت لصالح مشروع القرار.

ولنتساءل الآن عن فوارق الرأي التي وزعت الأصوات الأفريقية في قاعة الجمعية العامة في مسألة اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية بصدها قرارا اجماعيا قبل الاقتراع في الأمم المتحدة بستة شهور فحسب. فعلى الرغم من تأكيد كل مندوبى أفريقيا الذين تكلموا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لأهمية بعثة يارنج ولبدأ «عدم الاستيلاء على الأراضي بالحرب»، اختلفت مسألتهم نحو هذين الهدفين الواضحين. وتجلّى هذا الاختلاف خلال مناقشات الجمعية العامة في ديسمبر الماضي فيما يلي :-

أولا : انعدام الاجماع الأفريقى بصدد أهمية ترحيبه اسرائيل ردا ايجابيا على مذكرة يارنج النورخة في ٨ فبراير ١٩٧١. فبينما أكد مندوب نيجيريا أهمية رد ايجابى اسرائيلى بتساؤله : « لماذا لا تتعاون اسرائيل مع بعثة يارنج ومع ما قد ينشأ عنها من نتائج ؟ قلل مندوب ساحل العاج من أهمية صدور مثل هذا الرد وعارض في مشروع القرار المشترك بقوله : « ليست لنا أية مصلحة حقيقية في مجرد تحقيق نصر دبلوماسى باقرار المشروع » (٥٤) . وبوضح هذان المثالان ، نيجيريا وساحل العاج ، الخلاف المفتوح الذى كانت قاعة الجمعية العامة حليته بين الدول الأفريقية التى اشتركت في المبادرة الأفريقية .

ثانيا : الخلاف في الرأي بين الدول الأفريقية بصدد دور المبادرة الأفريقية ، ونتائج تلك المبادرة المتمثلة في المذكرة الأفريقية والردود عليها فيما يحتص باحياء مهمة يارنج . أعلن مندوب ساحل العاج أمام الجمعية العامة أن البعثة الأفريقية قد « وصلت الى نتائج مشجعة بشأن استئناف المفاوضات » وأنه بناء على هذا « قد يخلق مشروع

٩٠٩ القرار المشترك صغوبات اضافية وقد يقوض الجهود التى بذلها رؤساء دول افريقيا » (٥٥) . واتضح من اقوال مندوبى ساحل العاج والسنغال انهما يعتقدان أن ردود مصر واسرائيل على المذكرة الأفريقية ، وهى الردود التى فصلنا الخلاف الكبير بينها فيما أسلفناه ، كافية لاستئناف مباحثات يارنج . قال مندوب ساحل العاج تبريرا لهذا : ان كلا من مصر واسرائيل قد « قبلتا توصيات رؤساء الدول » بأن وافقتا على استئناف « المفاوضات » . هذا بينما فسر مندوب السنغال نتيجة المبادرة الأفريقية تفسيراً لا يعتمد في تفاوله على واقع الردود المصرية والاسرائيلية ، بقوله : لقد وجدت البعثة الأفريقية « قبولاً من جانب الطرفين بشأن استئناف المفاوضات تحت اشراف يارنج » (٥٦) . غير أن مندوبى ساحل العاج والسنغال لم يشرحا أن قبول الطرفين استئناف مهمة يارنج قد اعتمد من جانب مصر على ضرورة التزام اسرائيل مقدما بالانسحاب وبالرد الايجابى على مذكرة يارنج ، واعتمد من جانب اسرائيل على مبدأ لا انسحاب الى خطوط ٥ يونيو ، وعلى اسقاط مذكرة يارنج كلية . وعلى قصر مهمة المبعوث الخاص على جمع الطرفين للتفاوض ، وحرمان يارنج من دوره الايجابى في تنفيذ قرار مجلس الأمن . اذا لم يكن هناك أى قاسم مشترك أدنى بين رد مصر ورد اسرائيل على المذكرة الأفريقية : ولذلك لم يكن هناك مدعاة للتفاؤل بأن احياء مهمة يارنج يمكن أن تتم على أساس ما حققته المبادرة الأفريقية من نتائج .

ولذا أدلى مندوب نيجيريا بتفسير لنتائج تلك المبادرة يتعارض وما ذكره مندوبى ساحل العاج والسنغال ، إذ قال : « من شاء أن يؤيد المجموعة الأفريقية أو رؤساء الدول الأفريقية ، فليسهم في الاشراف على تقديم مشروع القرار ، الافرواسيوى الاوروبى . وفى هذا الصدد هاجم مندوب نيجيريا مشروع قرار تقدمت به بربادوس . احدى دول أمريكا الجنوبية (جزء من جزر الهند الغربية) ودعت فيه الى تأييد المذكرة الأفريقية التى ادعى

[٥٤] مضابط جلسات الجمعية العامة للأمم ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، دك ٢٠١٨ A/PV
بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .
[٥٥] المصدر عالى .
[٥٦] المصدر عالى .
[٥٧] المصدر عالى .

٦١٠
مندوب بربادوس أنها مقترحات منظمة الوحدة
الافريقية . قال مندوب نيجيريا في هذا الشأن :
ان مشروع قرار بربادوس « يقتبس بعض المبادئ
التي أعلنها رؤساء الدول الافريقية بصورة
مشوهة » (٥٧) .

ولا بد لنا في هذا المقام من التذكير بما قلناه آنفا
بصدد رفض الجمعية العامة للاقتراحات التي
تقدمت بها السنغال لتعديل مشروع القرار الافرو
آسيوى الاوروبى المشترك ، والتي حاولت السنغال
بها حذف اعراب الجمعية العامة عن تقديرها
لايجابية رد مصر على مذكرة يارنج وعن المطالبة
برد اسرائيل ايجابى ، واستبدال هذا بالاعراب
عن « الارتياح » لما قرأته السنغال من « ايجابية »
في كل من رد مصر ورد اسرائيل على السواء على
المذكرة الافريقية . وانشقت عضوية لجنة دول
الرؤساء العشرة على نفسها حين الاقتراح على
تعديلات السنغال التي أيدتها اسرائيل في الجمعية
العامة ، اذ صوتت لصالحها ساحل العاج وليبيريا
وكينيا وزائيرى عدا السنغال نفسها ، واقرعت
ضدها الكامبيرون ونيجيريا وأثيوبيا وموريتانيا
وتنانيا . وكان هذا الانشقاق من أبلغ الأدلة على
اختلاف الدول المعنية بتنفيذ قرار منظمة الوحدة
الافريقية على تفسير نتائج البعثة الافريقية .
وخاصة ما يتعلق منها بأحياء بعثة يارنج .

لذا لم يكن غريبا أن هزمت غالبية من الاصوات
بالجمعية العامة مشروع قرار كوستاريكا
والسلفادور وهائيتى وأوروغواى الذى أعرب عن
تدبير الجمعية العامة « لجهود الممثل الخاص
للامين العام فى الشرق الاوسط وللجنة رؤساء
الدول الافريقية الهادفة الى تحقيق السلام فى
الشرق الاوسط » . وكان مشروع القرار المرفوض
يدعو أيضا الى « حث الاطراف المعنية على أن
تدرس . . مقترحات المصالحة التي تقدمت بها بعثة
رؤساء الدول الافريقية » (٥٨) . وتمثل في رفض
الجمعية العامة لمشروع القرار هذا رفض غالبية
أعضاء الامم المتحدة لاجاد اطار جديد مفتعل

لمباحثات السلام بالشرق الاوسط ، هو اطار المذكرة
الافريقية ، وللموازاة فى الاهمية بين ذاك الاطار
واطار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى اصرت
الدبلوماسية المصرية ومن عاضدها فى الامم
المتحدة على أنه المرجع الاصلى الذى ارتضته مصر
اساسا للتسوية السلمية للمشكلة بكل جوانبها .

ثالثا : اعتراف المنادين بضرورة انعكاس
المذكرة الافريقية بقوة ووضوح فى قرار الجمعية
العامة بأن رؤساء دول افريقيا قد صادفوا
صعوبات جمة فى محاولتهم تنفيذ القرار
الافريقى . ولقد أعرب نفس مندوبى الدولتين ،
حاملتى مشعل المذكرة الافريقية فى قاعة الجمعية
العامة فى ديسمبر الماضى ، السنغال وساحل
العاج ، أعربا عن مدى الصعوبات التى واجهها
الرؤساء الافارقة فى المسألتين اللتين يتألف منها
مأزق مهمة يارنج، وهما « الانسحاب » و « السلام
داخل حدود آمنة معترف بها » (٥٩) .

ولم يكن من العسير على غالبية أعضاء الجمعية
العامة أن ترى فى هذه الاعترافات بعدم استطاعة
البعثة الافريقية أن تحل معادلة الحرب والسلام فى
الشرق الاوسط ، دحضا للمزاعم القائلة بأن المذكرة
الافريقية وما أثارته من ردود تعتبر فتحا جديدا فى
طريق التسوية السلمية ، وأساسا لمباحثات عربية
اسرائيلية . ونضيف هنا أن كلا من السنغال
وساحل العاج قد أكدتا ، فى تصريحاتهما بصدد
الصعوبات « ضرورة الانسحاب الاسرائيلى من
الاراضى العربية المحتلة ، الامر الذى عنى أن توقف
مهمة يارنج بسبب رفض اسرائيل التمسك
بالانسحاب لا يرجع الى سبب واه تمت ارايه
بالمذكرة الافريقية ورد اسرائيل عليها . ولم يكن فى
مقدور السنغال ، بطبيعة الحال ، وهى دولة
تتعرض بين الفينة والاخرى لاعتداءات برتغالية
متكررة على اراضيها بسبب حرب التحرير فى
غينيا الخاضعة للاستعمار البرتغالى (غينيا -
بيساو) . أن تنكر أهمية مبدأ « الانسحاب »
ومبدأ « سلامة الاراضى من العدوان » . ولربما
تساءل واضعو السياسة السنغالية أنفسهم ، وعلى

[٥٧] المصدر عاليه . . ولقد تضمنت اقتراح بربادوس وثيقة الجمعية العامة رمزها A/L 651 بتاريخ ١٠ ديسمبر

١٩٧١ - انظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، الرمز A/L 652 Rev 1 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١

[٥٨] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والمشرون وثيقة الجمعية العامة ، الرمز

[٥٩] A/PV 2016 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .

رأسهم الرئيس سنغور، عن أوجه التشبه بين الغزوات البرتغالية في غرب أفريقيا ضد دول ذات سيادة، والغزوات الاسرائيلية في شمال أفريقيا والشرق الاوسط ضد دول تتمتع بسيادات مماثلة، بسبب حروب التحرير الافريقية والعربية. ومن وراء هذه الحقائق السياسية - الاستراتيجية - الدبلوماسية، تقف مبادئ «سلامة الاراضي» واحترام «الحدود الموروثة صبيحة الاستقلال» التي آمنت بها افريقيا، واحلتها مكانة الامة المطلقة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية. ولذا انعكس كل هذا بقوة في كل القرارات التي اتخذتها المنظمة الافريقية بصدد الشرق الاوسط في أعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، والآخر منها موقامت المبادرة الافريقية على أساسه.

رابعا: طرأت عوامل خارجة عن المحيط الداخلي للدبلوماسية الافريقية في الامم المتحدة قبل أو خلال بحث الجمعية العامة «للموقف في الشرق الاوسط» أسهمت في بلورة اختلاف الرأي الافريقي بصدد دبلوماسية النزاع العربي الاسرائيلي. ونعرض من هذه العوامل هنا ما كان له علاقة مباشرة بالجهد الافريقي في الشرق الاوسط، وبتفسيرات نتائج هذا الجهد

١ - في اليوم الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ أي قبل بدء الجمعية العامة في بحث المشكلة بثلاثة أيام، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أوثانت تقريره الأخير عن بعثة يارنج. ولم يدع ذاك التقرير شكاً في أن رد اسرائيل بالايجاب على مسألة الالتزام مقدما بالانسحاب التي أوردتها مذكرة يارنج هو العنصر الاساسي في احياء مهمة المبعوث الخاص في الشرق الاوسط. ولقد أورد أوثانت في تقريره ذاك بدون أية مواربة أو تمبيع لغوى دبلوماسي ما يلي: «من دواعي تزايد القلق أن محاولة السفير يارنج انهاء المأزق الحاضر لم تكمل بالنجاح حتى الآن. ولذا أناشد حكومة اسرائيل أن تولى هذه المسألة المزيد من التفكير، وأن ترد بالايجاب على مذكرة يارنج، (٦٠).

٣٣٢ ولم يكذ التقرير ينشر، حتى سارعت الدول الافريقية المؤيدة لبعث مهمة يارنج على أساس من رد ايجابي اسرائيلي بصدد الالتزام بالانسحاب إلى استخدامه في تأييد مشروع القرار الذي أصبح قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ وفي الدعوة له. وأزاء هذا اضطرت ساحل العاج إلى سحب اقتراحها الداعي إلى اقتراح كل عضوية الجمعية العامة على الفقرة الواردة بمشروع القرار ذلك والمتعلقة بمطالبة اسرائيل أن «ترد ايجابيا على مبادرة السلام للمبعوث الخاص» بصورة مستقلة. وقد استجابت ساحل العاج في سحبها لاقتراحها المذكور الخاص بتلك الفترة الاساسية التي أصبحت فيما بعد من الدعامات التي أتاحها قرار الجمعية العامة لقرار مجلس الامن، استجابت لمناشدة مندوب مالي الذي قال: «لقد أرسى يارنج والامين العام هذا الرد الايجابي من جانب اسرائيل كشرط لا غنى عنه لاستئناف المحادثات» (٦١). وحينما خفت بربادوس إلى ارغام الجمعية العامة على التصويت، بصورة مستقلة على كلمة «ايجابيا» في الفقرة المتعلقة بالرد الاسرائيلي، عارضت زامبيا وتونس (٦٢) الطلب البربادوسي، مشيرتين بقوة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧١. غير أن بربادوس أصرت على طلبها، وأخذت الاصوات على تلك الكلمة الاستراتيجية. وسقطت مطالبة بربادوس بحذف «الايجابية» من رد اسرائيل على مذكرة يارنج، بغالبية ٦٩ صوتا مضادا لاقتراح بربادوس، وتأييد تسعة أصوات. وامتناع أربع وأربعين دولة عن التصويت (٦٣).

وهكذا لم تجد الدول الافريقية التي ترى الصيغة ازاء موقف مصر من النزاع العربي الاسرائيلي، أو ازاء مشكلة الشرق الاوسط عموما، في تقرير أوثانت عن مهمة يارنج ما يشجع على احلال المذكرة الافريقية والردود عليها محل رد اسرائيل ايجابي واضح يلزم اسرائيل بالانسحاب. فآثرت

[٦٠] انظر الفقرة العادية والمشرية من تقرير الأمين العام الذي تضمنته احدى وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة الرمز A/8541 بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧١

[٦١] مضايح الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والعشرون، وثيقة الجمعية العامة المسماة «الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١

[٦٢] قال سفير تونس، السيد رشيد دريس للجمعية العامة في هذا الصدد: «انني أؤيد زامبيا في معارضتها لاقتراح بربادوس» - عارض تصويتا مستقلا على كلمة «ايجابيا» لأن سقوط الكلمة يعني التشجيع على رد غير موات

أو غير مهلي [من جانب اسرائيل]، على الامم المتحدة الا تشجع السلبية المصدر عاليه، الصفحة رقم ١٦٧.

[٦٣] المصدر عاليه

تتسبب الاخيرة من الاشراف على مشروع القرار الافرواسيوى الاوروبى المشترك (بوصفها بالدول التى « وقعت بأسمائها على قرار يختلف نصا وروحا عما تقدم به رؤساء تلك الدول الثلاثة وغيرهم من الرؤساء الافريقيين الى اسرائيل ومصر منذ أسبوعين فقط » (٦٥) . وكان لهذا النقد أثر ضاغط على الدول الافريقية التى لم يتلق معظمها تعليمات رسمية من العواصم الافريقية بصدد الموقف الرسمى للحكومات من المذكرة الافريقية ومعناها . وساعد هذا الضغط على بلورة الموقف الافريقى فى شقى التأييد لموقف مصر والحيدة (أى الامتناع عن التصويت) ازاء مشكلة الشرق الاوسط . اللذين أوضحناهما آنفا . غير أنه لم يؤد الى حصول اسرائيل على أصوات افريقية معارضة لمشروع القرار الافرواسيوى الاوروبى المشترك ، كما سبقت الإشارة الى ذلك .

وتبدت الصورة الثالثة للتصريحات الاسرائيلية الرسمية التى نعتبرها من العوامل الخارجة عن الاطار الداخلى للدبلوماسية الافريقية بصدد نزاع الشرق الاوسط ، وهى العوامل التى أسهمت فى بلورة الخلافات الافريقية الى شقى التأييد والحيدة ازاء الدبلوماسية المصرية ، فى أقوال وزير خارجية اسرائيل بالجمعية العامة - ويكفيها هنا وصفه لمشروع القرار الافرواسيوى الاوروبى المشترك بأنه « نفى لجهود رؤساء الدول الافريقية » (٦٦) . وقد انبرى مندوب نيجيريا ، الذى نختار الاقتباس منه لاشترك رئيس جموريته فى المجهود الافريقى الرباعى والثلاثى للجنة الرباعية التى زارت الشرق الاوسط ، انبرى للرد على الدكتور أبا اييان بقوله : « هذه أقوال تنطبق تماما على محاولات « فرق تسد » وهى محاولات تهدف الى احراجنا (احراج مندوبى افريقيا) بالقول : هل تغربون الآن ما أوصى به رؤساء دولكم ؟ ان هذا السؤال لا علاقة له بالمشكلة » (٦٧) .

(٣) والى العوامل الخارجة عن الاطار

هذه الدول أن تمتنع عن التصويت حين الاقتراع (٢) زادت التصريحات الاسرائيلية التى نشرت فى تلك الفترة من أهمية تأكيد تقرير الامين العام المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ لضرورة الحصول على رد ايجابى اسرائيلى بشأن الالتزام بالانسحاب . وقد جاءت هذه التصريحات فى ثلاث صور : أولاها : تصريحات رئيسة وزراء اسرائيل ، السيدة جولدا ماير ، فى واشنطن ، فى ٣٠ نوفمبر ، أى فى تاريخ اصدار أوثانت لتقريره . وثانيها : البلاغات الصحفية لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة . وثالثها : أقوال وزير خارجية اسرائيل ، الدكتور أبا اييان ، أمام الجمعية العامة .

ففى الثلاثين من نوفمبر ، كتب مراسل جريدة النيويورك تايمز من واشنطن أن السيدة جولدا ماير التى كانت تزور العاصمة الامريكية حينذاك لاتمام الاتفاق على استئناف أمريكا تزويد اسرائيل بالاسلحة الحديثة ، وخاصة طائرات الفانتوم والسكاى هوك كثن للعودة الى المباحثات غير المباشرة مع العرب ، قد شرحت للمسؤولين الامريكيين دبلوماسية بلادها ازاء العلاقات الامريكية العربية . وتلخصت هذه الدبلوماسية فى أن جولدا ماير « على استعداد لتفهم أمريكا فى تحسين علاقاتها مع العرب شريطة ألا تقوم هذه العلاقات المتحمسة على أساس التوقع غير العملى أن بالاستطاعة ارغام اسرائيل آخر الامر على الانسحاب الى خطوط وقف إطلاق النار لمسام ١٩٦٧ ، (٦٨) .

وفيما يختص بالبلاغات الصحفية التى أصدرتها البعثة الاسرائيلية لدى الامم المتحدة خلال مناقشات الجمعية العامة لمشكلة الشرق الاوسط ، سبقت لنا الإشارة الى البيان الذى أدلى به ناطق رسمى باسم البعثة للصحفيين والذى نشر فى بلاغ صحفى بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . وانتقد البلاغ ضمينا الكامبيرون ونيجيريا والسنگال (قبل أن

[٦٤] انظر جريدة New York Times بتاريخ اول ديسمبر ١٩٧١ .

[٦٥] الفقرة الثانية من بلاغ صحفى لوفد اسرائيل لدى الامم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ . ولقد طلق عليه احد الصحفيين المصريين الذين رافقوا السيد محمود رياض وزير خارجية مصر حينذاك فى رحلة الى الامم المتحدة ترميز الموقف المصرى بقوله : « لقد بدأ الاسرائيليون يسمون الافريقيين بعد ان امتدحهم » .

[٦٦] مضابط الجمعية العامة لسلامة المتحدة « الدورة السادسة والخمسون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرقم ٨/PV 2010 بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ .

[٦٧] المصدر ذاته ، الصفحة رقم ١٤١ .

٦١٣ المنطقة ، نتيجة للمساعدات الفنية والثقافية التي تقدمها بسخاء للدول التي سبق لها أن حكمتها في عهد الاستعمار . وعلى الرغم من عدم استطاعتها دعم هذا الاستنتاج بالحجة المكتوبة أو بالاحصاء الرسمي ، إلا أنه من المستطاع الحكم على الأشياء بظواهرها الواضحة التي تشير الى الاحتمال الشديد أن يكون لموقف أوروبا الغربية أثره في موقف الدول الافريقية التي امتنعت عن التصويت على القرار رقم ٢٧٩٩ بدلا من أن تدلى بأصوات معارضة ، خصوصا بعد رفض الجمعية العامة لاقتراحات ولراء السنغال وساحل العاج زعيمتي افريقيا الناطقة بالفرنسية . وهنا لا بد من أن نلاحظ أن أكثر من نصف الدول الافريقية التي امتنعت عن التصويت ينتمي الى منطقة عرب افريقيا الناطقة بالفرنسية وما لاجازي (مدغشقر) (٧٠) .

من أجل هذا لم يكن من الغريب أن يجعل الاعلام الاسرائيلي في تخطيطه الجديد منطقة أوروبا الغربية للهدف التالي بعد أمريكا مباشرة ، نظرا لتخلي أوروبا الغربية عن تأييدها التقليدي لاسرائيل (٧١) .

لماذا نجحت الدبلوماسية المصرية

في دورة الجمعية العامة ١

لا شك في أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ كان نجاحا للدبلوماسية المصرية في الدورة السادسة والعشرين للجمعية . ويرجع هذا النجاح الى عوامل عدة تعرضنا للكثير منها آنفا بالشرح أو بالإشارة ، ولكن يجب التعرض لاهمها هنا لربط بعضها ببعض ، وللتمهيد لما سنقوله في الفصل الختامي لهذا البحث .

ولنبدا بالقول بأن نجاح المعركة الدبلوماسية - وهي جانب من جوانب الصدام الكبير في الشرق

الداخلي للدبلوماسية الافريقية في هذا الصدد ، لا بد من اضافة عامل آخر . وهو اثر مجموعة الدول المنتمية الى السوق الاوربية المشتركة وبريطانيا (التي لم تكن عضوا بالسوق بعد) في دعم القرار الافرو اسيوي الاوربي المشترك . ولقد سبق لنا في هذا البحث أن شرحنا التعديلات التي اقترحتها دول أوربا الغربية هذه والتي قبلتها الدول المشرفة على تقديم مشروع القرار ، باعتبار أنها ترد الى المشروع صفة التوازن التي اتسم بها قرار مجلس الامن ، وتؤكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن « حالا وبكل أجزائه » وهي جوانب أساسية من الدبلوماسية المصرية (٦٨) . ونضيف هنا ما أكدته سفير فرنسا أمام الجمعية العامة في اليوم العاشر من شهر ديسمبر من أهمية الحصول على رد ايجابي من اسرائيل على مذكرة ياريج - قال المنسوب : « لقد ردت مصر من جانبها بالإيجاب » . بوعدها بالتوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل . . . لذا ما تحقق الشرط المشروع الخاص بالانسحاب من الاراضي المحتلة ، وذلك اتفاقا مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ونحن ايضا ننتظر ردا يضارع هذا الرد ايجابية من جانب دولة اسرائيل ، (٦٩)

ومما لا شك فيه أن مثل هذه التصريحات من جانب كتلة دول أوروبا الغربية ، ومحورها الديناميكي الحالي هو دول السوق الاوربية المشتركة ، قد دعمت موقف الدول الافريقية المؤيدة لمشروع القرار المشترك (قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ فيما بعد) ولدبلوماسية مصر ازاء النزاع العربي الاسرائيلي . ولم يكن في الامكان الا يكون لموقف فرنسا الايجابي بصدد الانسحاب الاسرائيلي اثر محسوس في صفوف دول افريقيا الناطقة بالفرنسية ، مثل السنغال وساحل العاج ، اذ مازالت فرنسا تتمتع بموقف خاص في تلك

[٦٨] انظر المصدر المذكور في رقم ٤٦ عليه .

[٦٩] من النص الفرنسي الاصل لبيان السفير كوجيو موريزيه ، مندوب فرنسا الدائم لدى الامم المتحدة ، ومن مضايح الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2012 بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧١ .

[٧٠] الاحصائية هي ٧ دول من تلك المنطقة من بين ١٦ دولة افريقية امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . وهذه الدول السبع هي : السنغال وساحل العاج وجمهورية افريقيا الوسطى وداهومى وجابون ومدغشقر والبولندا العليا .

[٧١] انظر المصدر المذكور في [٢٠] ماله . اضاف الى هذا أن نفس هذه المجموعة الاوربية الغربية التي كانت وراء قرار مجلس الامن رقم ٢١٢ لعام ١٩٧٢ الذي طالب اسرائيل في ٢٨ فبراير بالانسحاب من لبنان .

فى اطار جذاب آلاف المرات للقرويج عن سلمها
بربط السلعة بالمصلحة الذاتية لكل . زبون ، من كل
فج ، اعتمدت دبلوماسية مصرى فى كسبها
للاصدقاء على ترديد هذه الاسس المذكورة آنفا فى
استمرارية لم تتمتع بها الدبلوماسية العربية من
قبل فى أى مكان وأى موضوع . حتى تهديدات
مصر بما وصف « عام الحسم » اشارة لعام ١٩٧١
لم تؤثر كثيرا فى عنصر الاستمرارية التى حافظت
عليها الدبلوماسية المصرية منذ عام ١٩٦٧ على
الرغم من انعدام عامل الاحترافية الدبلوماسية من
فكرة تهديد العدو و بأن القتال معه سينشب خلال او
بعد تاريخ معين ، خصوصا وأن الحرب فى الشرق
الايوسط ، وان سككت المدافع مؤقتا قائمة فعلا لا
يحتاج تنشيطها الى اعلان .

فاذا انتقلنا من النواحي النظرية لدبلوماسية
السلام المصرية خلال الدورة السادسة والعشرين
للجمعية العامة للأمم المتحدة الى جوانبها
التطبيقية ، ألفينا أن مصر لم تشر فى أى تصريح
من تصريحاتها فى نيويورك الى « عام الحسم » الا
لتشرح جانبها السلمى الدفاعى . ووضحت نغمة
السلام فى البيانات الرسمية فى المنظمة العالمية
وفى التصريحات الاعلامية التى أدلى بها ممثلو
مصر خلال تلك الدورة . ولناخذ مثلا على ذلك
احدى المحادثات التليفزيونية لوزير خارجية مصر
السابق « السيد محمود رياض » ، التى اقتبستها
الصحافة الامريكية باستفاضة وقرأتها أو شاهدتها
عضوية الامم المتحدة نظرا لحدوثها بعد يومين فقط
من بدء مناقشة الجمعية العامة للموقف فى الشرق
الايوسط . لم يخرج الوزير المصرى فى محادثته تلك
التي عقدت فى مدينة نيويورك فى الخامس من
ديسمبر ١٩٧١ عن اطار ضيق وواضح يتلخص فى
فكرتين عبر عنهما فى أول المحادثة ثم ردهما
بصورة مختلفة - قال : « جئت الى الجمعية العامة
للأمم المتحدة للمطالبة مرة اخرى باستئناف مهمة
السفير يارنج . ورجائى أن تطلب الجمعية العامة
الى اسرائيل أن ترد على يارنج بالايجاب كى
يستأنف يارنج مهمته » . ثم قال : « ان الحرب
موجودة فعلا الان فى الشرق الاوسط . . اننى
أمقت الحرب (٧٢) .

الايوسط ، راجع الى عدم تذبذب الخطوط العريضة
لدبلوماسية السلام المصرية ، والى ارتباطها
بقواعد ارتضتها مصر حاليا سياسة لها ، واهمها
مشروع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . من اجل هذا
كان للدبلوماسية المصرية أثرها المباشر ليس فى
المبادرة الافريقية القائمة على اساس قرار منظمة
الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ فحسب . بل على
دبلوماسية السلام الدولية تجاه نزاع الشرق
الايوسط كنه . والاسس التى تعمل عليها
الدبلوماسية المصرية فى مجال التسوية السلمية
بسيطة وواضحة ومزكدة فى القانون الدولى
وللمجتمع الدولى مصلحة ذاتية ، كل دولة من
زاويتها الخاصة ، فى المحافظة عليها . وهذه
الاسس ، كما المينا آنفا هى : ١ - قرار مجلس
الامن لعام ١٩٦٧ هو برنامج للتسوية السلمية .
٢ - يجب تنفيذ هذا القرار بكل بنوده . ٣ - الحل
السلمى العادل الدائم يتطلب الانسحاب من كل
الاراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧
والتسوية العادلة للفلسطينيين . ٤ - أية تسوية
جزئية ، كمشروع اعادة فتح قناة السويس ، ترتبط
ارتباطا عضويا بالتسوية الشاملة ، أى لا تجزئة
للسلام فى الشرق الاوسط . رغما عن قبول مبدأ
التوصل الى السلام العادل الدائم على مراحل
مقاربة . ٥ - قبول الضمانات الدولية من جانب
الامم المتحدة والدول الكبرى لتأمين التسوية
الشاملة . ٦ - مهمة يارنج هى لوضع قرار مجلس
الامن موضع التنفيذ . ٧ - فشل اتفاقيات وقف
اطلاق النار يرجع الى رغبة اسرائيل فى تحويل
احتلالها الحاضر الى ضم وتوسع وتقنين العدوان
بمرور الزمن ، واندلاع الحرب مرة اخرى سيرجع
الى ارغام اسرائيل للعرب على أن يدافعوا عن
أنفسهم ويستخدموا حقهم المشروع فى هذا طبقا
لميثاق الامم المتحدة .

وعلى هذه الاسس التى لم تتغير ، مارست
الدبلوماسية المصرية احترافية التفاعل مع كل
مجموعة جغرافية من مجموعات الامم المتحدة
داخل المنظمة العالمية وخارجها فى عواصم البلدان
ذاتها وكما تعتمد الاعلانات التجارية الاذاعية
والتليفزيونية فى أمريكا على ترديد كلمات محدودة

هي الا جزء من حروب التحرير الدائرة ، رحاما الان فى جنوبى افريقيا وأكدت ان العمل الفدائى الفلسطينى صراع يضطلع به الفلسطينيون (كما اضطلع به الليبيون ثم الجزائريون من قبلهم نتيجة لعدم تطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق اللاجئين فى العودة الى ديارهم او التعويض وبحق الشعوب فى تقرير مصائرهم . وجاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٧١ حول حق تقرير المصير مؤكدا هذا التفسير . ان اورد ان الجمعية العامة « تؤكد مشروعية كفاح الشعوب من أجل تقرير مصيرها وحريتها وخاصة فى جنوبى افريقيا . وكذلك الشعب الفلسطينى » بكل ما تملكه هذه الشعوب من وسائل تتمشى مع ميثاق الامم المتحدة » (٧٥) ولذا ربط هذا القرار التاريخى الذى سيكون له ابعاد الاثر فى حروب التحرير بالعالم الثالث . بين كفاح الفلسطينيين والكفاح الافريقى . وسمى الفلسطينيين لأول مرة منذ أكثر من عشرين سنة ، « بالشعب » بدلا من « اللاجئين » تأكيدا لحقوقهم المشروعة فى ديارهم .

٣ - واستطرادا فى ربط المشكلة الفلسطينية بالمسألة الاستعمارية فى جنوبى افريقيا . مضت الدبلوماسية المصرية فى دعم التماثل بين معاملة اسرائيل للسكان العرب فى الاراضى المحتلة ، ومعاملة البرتغاليين والبيض فى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وناميبيا وجنوب افريقيا للمواطنين السود فى عقر ديارهم الاصلية . ولم تنفخ دورة الجمعية العامة الا وقد اتخذت الجمعية قرارا يندد بمعاملة اسرائيل للمدنيين العرب فى الاراضى المحتلة ، وهو القرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ (٧٦) وكانت نتيجة الاقتراع على القرار ، ثلاثة وخمسين صوتا مؤيدا وعشرين صوتا معارضا من بينها سبعة أصوات افريقية ، وستة وأربعين من المقنعين عن التصويت . وأثار القرار حفيظة الدبلوماسية الاسرائيلية فخرجت البعثة الاسرائيلية ببلاغ صحفى نصف فيه قرار

وفيما يتعلق بالمجموعة الافريقية بالذات ، سبق لنا ان عرضنا للعوامل الاساسية الطبيعية التى جعلت دفاع الدبلوماسية المصرية عن قرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ دفاعا ناجحا . وهنا نلاحظ فى تكتيك الدبلوماسية المصرية الاتى من عناصر التوفيق :

١ - اتخذت مصر من القرار الافريقى لعام ١٩٧١ المعيار الطبيعى الذى تقاس به ما حققته البعثة الافريقية فى الشرق الاوسط من نجاح او فشل ، وجعلته جزءا لا يتجزأ من الجهود الدبلوماسية العالمية العريضة التى يمثلها قرار مجلس الامن وبعثة يارنج . ولم يفت مصر فى ذكرها لقرار اديس ابابا لعام ١٩٧١ أن تذكر مندوبى الدول ، وخاصة الافريقيين منهم ، بارتباطها العضوى بافريقيا والمشاكل الافريقية . وقد أشار وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة حينما افتتحت مناقشة المشكلة ، الى قرار منظمة الوحدة الافريقية بقوله : « كان ذاك القرار بالنسبة لمصر عملا من أعمال التضامن من جانب شقيقتنا الدول الافريقية » (٧٣) وفى المحادثة التليفزيونية الالفة الذكر شرح السيد محمود رياض الجهد الافريقى كله بالاشارة الواضحة الى القرار الافريقى بقوله : « لقد طالب الرؤساء الافريقيون بوجوب رد اسرائيل ايجابيا على يارنج ووجوب انسحابها الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ » . وفى اليوم الحاسم يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، صرح الدكتور محمد حسن الزيات مندوب مصر الدائم حينذاك بالامم المتحدة أمام الجمعية العامة فى تعليق له على المبادرة الافريقية بقوله : « لقد منحنا هذه المبادرة كل فرصة ممكنة للنجاح . لاننا لانشك فى أن الدول الافريقية لن تقبل فكرة الاستيلاء على الاراضى بالحرب » (٧٤) .

٢ - سلم تال مصر جهدا فى تذكير المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة وهى عضو مؤسس بها . ان حرب التحرير الفلسطينية التى تؤيدها مصر ما

[٧٣] مضابط الجمعية العامة للامم المتحدة « الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة » الرمز A/PV 1999 بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧١

[٧٤] المصدر عالى ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/PV 2016 بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

[٧٥] قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/Res 2787 بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . انظر الفقرة العاملة الاولى .

[٧٦] قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة السادسة والعشرون ، وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/Res 2851 بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ .

الجمعية العامة بأنه « مجرد من أى صحة أخلاقية أو سياسية أو قانونية » (٧٧) وسارع وفد مصر لدى الأمم المتحدة يرد فى بلاغ صحفى رسمى على البلاغ الاسرائيلى وينتقد بلهجة لاذعة احتقار اسرائيل لقرار صادر عن الأمم المتحدة (٧٨) .

وتراپطت هذه العناصر جميعها لتجعل من الدبلوماسية المصرية فى الجمعية العامة فى دورتها السادسة والعشرين دبلوماسية ناجحة تمثلت فى اقرار الجمعية العامة لقرار ٢٧٩٩ رغما عن توزع الراى الافريقى بصدد نتائج المبادرة الافريقية فى الشرق الاوسط . وكان هذا النجاح الدبلوماسى استمرارا لنجاح الدبلوماسية المصرية الذى أحرزته فى أديس أبابا ، حينما أقرت منظمة الوحدة الافريقية بالإجماع قرارها المؤرخ فى ٢٣ يونيو ١٩٧١ والذى أدى الى تفاعل المنظمة ودولها مع مشكلة الشرق الاوسط بصورة لم يكن لها مثيل من قبل فى الدبلوماسية الافريقية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى .

خاتمة ونظرة الى المستقبل

رأينا كيف أكدت افريقيا فى قرارها نى منتصف عام ١٩٧١ وقى بعثتها الى الشرق الاوسط فى أواخر ذاك العام ، حرصها على تنفيذ قرار مجلس الأمن واحياء بعثة يارنج على أساس الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة منذ « يونيو ١٩٦٧ » . رأينا كيف أن نتائج البعثة الافريقية فى الشرق الاوسط ، وهى البعثة التى قادها الرئيس السنغالى سنغور . التى لم تبلغ رسميا من العواصم الافريقية الى الوفود المعنية فى نيويورك . قد فسرت ، لغرضها ، تفسيرات مختلفة جعل الافارقة يتحزبون الى فريقين ، فريق مؤيد لوجهة النظر المصرية (أى وجهة النظر الدولية العامة التى قبلتها مصر) التى تتمثل فى قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ ، وفريق محايد ازاءها . ولا يمكن اعتبار هذا التحزب موجها ضد مصر لانعدام الاصوات الافريقية المؤيدة لوجهة نظر الدبلوماسية الاسرائيلية ، حين تم الاقتراع على قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ . ويرجع هذا التحزب الى الخلاف بين دول افريقيا حول ترقيب

الاولويات فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ ، وليس الى تأييد لاحتلال اسرائيل للاراضى العربية .

ومحور هذا الخلاف فى المعسكر الافريقى ، الذى لم يدخل من قبل حلبة النزاع العربى الاسرائيلى مثلما دخلها دبلوماسيا منذ منتصف عام ١٩٧١ حينما بدأ يتدرب على « لغة النزاع فى الشرق الاوسط » واساليبه ، هو كما يلى : ترى الدول الافريقية الثلاثة والعشرون التى أيدت مصر وقرار الجمعية العامة أن قرار منظمة الوحدة الافريقية الذى اتخذ فى يونيو ١٩٧١ هو الاداة الرئيسية التى اتفق جميع رؤساء دول وحكومات افريقيا الاعضاء بالمنظمة عليها لاحياء بعثة يارنج . ومن بين هذه الدول المؤيدة ست دول اشتركت فى اعمال اللجنتين الافريقيتين اللتين شكلتا لوضع القرار الافريقى موضع التنفيذ ، وهى الكاميرون وموريتانيا ونيجيريا وتنزانيا واثيوبيا وكينيا . وأما الدول الست عشرة التى امتنعت عن تأييد مصر وقرار الجمعية العامة بامتناعها عن التصويت على القرار ، فقد رأت معظمها فى ردود مصر واسرائيل على المذكرة الافريقية أساسا كافيا لتنشيط مهمة يارنج دون انتظار رد ايجابى من اسرائيل على مذكرة يارنج المؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٧١ . لذا طالبت هذه المجموعة من الدول الافريقية « ومن بينها أربع دول اشتركت فى اعمال لجنتى المبادرة الافريقية ، وهى ساحل العاج وليبيريا والسنغال وزائيرى » طالبت باشارة قوية ومحددة الى المذكرة الافريقية نى قرار لجمعية العامة .

وواقع الامر أن المبادرة الافريقية لم تحقق تغيرا ايجابيا فى دبلوماسية النزاع بالشرق الاوسط ، إذ لم تأت بجديد رغما عن تأكيد الرئيس السنغالى سنجور « بأن البعثة الافريقية قد حققت نتائج ايجابية » . أين الجديد فى ترديد الطرفين ، مصر واسرائيل ، فى اجابتهما على المذكرة الافريقية - التى قدمها سنجور فى القاهرة والقدس - فى أواخر نوفمبر ١٩٧١ ، لوجهتى نظريهما اللتين كان العالم يعرفهما قبل ايفاد البعثة الافريقية الى الشرق الاوسط ؟ وان حللنا ما اعتبره الرئيس

[٧٧] بلاغ صحفى لوفد اسرائيل لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ .

[٧٨] بلاغ صحفى لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ .

السنغالي بالنتائج الايجابية للبعثة الافريقية،
 لا تصح للأسف انعدام مثل هذه النتائج المباشرة .
 في مقابلة صحفية أجرتها وكالة الصحافة
 الفرنسية AFP مع الرئيس سنجور في دكاكر في
 ٨ يناير ١٩٧٢ ، قال الرئيس السنغالي : ان مهمة
 الرؤساء قد حققت نتائج ايجابية ، الا ان القرار
 (قرار الجمعية العامة) قد أغفل من عدد هذه
 النتائج الايجابية . ثم قال : « لقد حصلنا من
 اسرائيل على أربعة تنازلات هامة » . ثم عدد هذه
 « التنازلات » بقوله : « ١ - تقبل اسرائيل اجراء
 محادثات غير مباشرة ، وان كانت تفضل اجراء
 محادثات مباشرة » . ٢ - توافق اسرائيل على
 استئناف المحادثات التي بدأت بالفعل تحت اشراف
 يارنج قبل ٨ فبراير ٣ - توافق اسرائيل على
 اعتبار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ليس كنقطة
 سايه ولكن كوثيقة تسلم بما تضمنته من مبادئ ،
 وان المناقشات ينبغي ان تقتصر على بحث طريقة
 تنفيذ هذه المبادئ ٤ - أكدت اسرائيل انها لا تريد
 ضم أي جزء من الاراضي المصرية ، ولكنها تريد
 وقف قرار مجلس الامن حدودا آمنة معترف بها
 به ، (٧٩) ولا جديد هنا فيما وصفه الرئيس
 سنجور « بتنازلات » اسرائيل ، اللهم الا اذا
 اعتبرت ان اعلان اسرائيل « انها لا تريد ضم أي
 جزء من الاراضي المصرية ولكنها تريد . . . حدودا
 آمنة معترف بها » هو بديل عن رد اسرائيل
 بالاجاب على مذكرة يارنج . وهذا خطأ صريح لان
 التعهد الرسمي باحترام مبادئ القانون الدولي
 القائمة بان « الاستيلاء على الاراضي بالحرب أمر
 غير مسموح به » لا يمكن مساوئته بتأجيل عدم
 الرغبة من جانب اسرائيل في ضم اراضي عربية قد
 تخطتها فعلاً داخل « الحدود الآمنة المعترف
 بها » . مما يجعل تأكيد عدم الرغبة في الضم أمراً
 لا قيمة فعلية له . وحتى لو سلمنا خطأ بان التعهد
 الرسمي بالانصحاب يستوي مع اعلان عدم الرغبة
 في ضم اراضي مصرية ، وهو الأمر الذي يبدو ان
 اسرائيل قد أوضحت للرئيس سنجور ، فإنه من
 الواضح ان الدبلوماسية الاسرائيلية نفسها قد

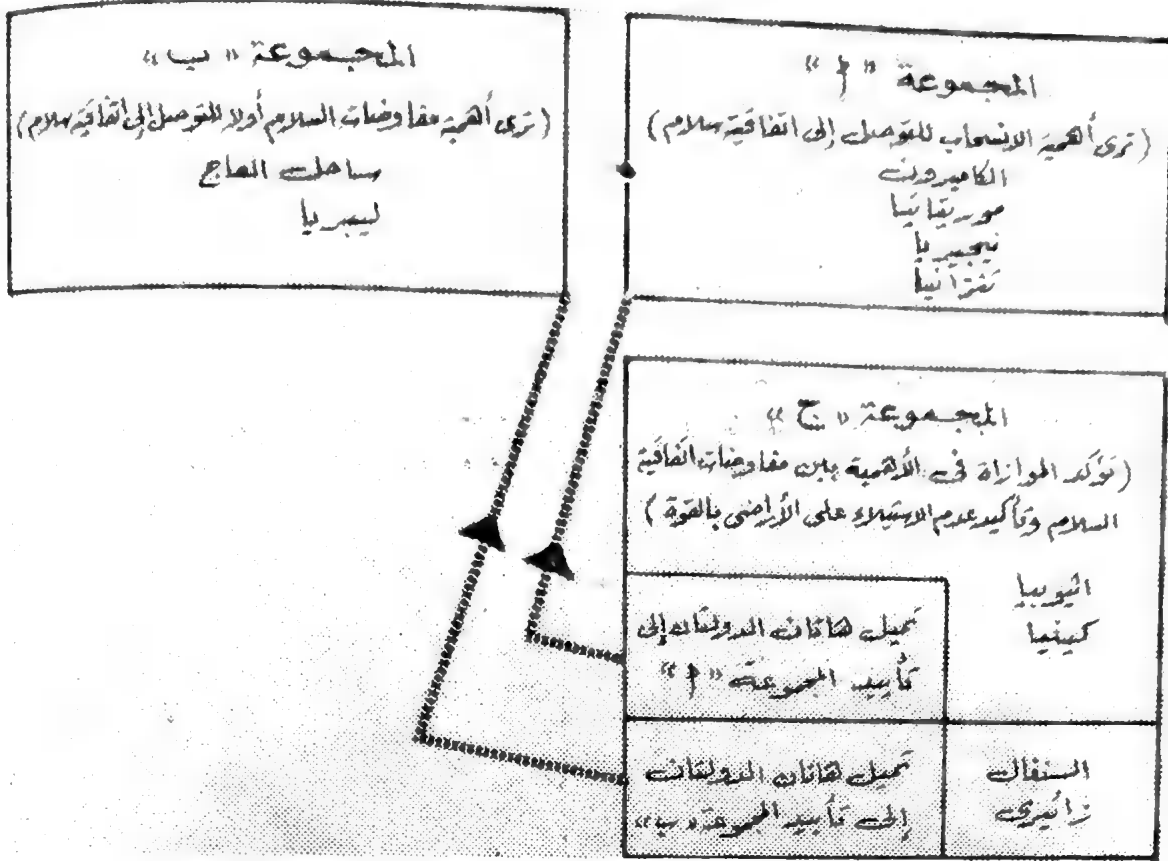
عدلت حتى عن هذا الاعلان الاخير تبي الصفة
 الاسمية البحتة . ولذا أوردت الصحف الامريكية
 في أوائل فبراير ١٩٧٢ أنه من غير المؤكد ان
 اسرائيل ستوافق الان على اعطاء مجرد تعهد بعدم
 رغبتها في ضم ارض مصرية لا تدخل في نطاق
 « الحدود الآمنة المعترف بها » لاسرائيل ، رغما عن
 تعليمات وزير خارجية اسرائيل بأن هذا التعهد
 ممكن كبديل عن رد ايجابي على مذكرة يارنج
 المؤرخة في ٨ فبراير ١٩٧١ (٨٠) .

ولو كانت هذه المصادر الامريكية قد اسرفت في
 التضمين والتشاؤم بصدد رغبة اسرائيل في
 الاستجابة الى مناداة الامم المتحدة والقرار
 الافريقي بوجوب اصدار رد ايجابي على مذكرة
 يارنج ، فقد أوضح الدكتور ابا ايان في خطابه في
 الكنيست ، أي البرلمان الاسرائيلي ، في ٧ مارس
 ١٩٧٢ ان اسرائيل تعتقد ان يارنج الذي زار
 موريتانيا والسنغال والقاهرة وعمان والقدس في
 شهر فبراير ١٩٧٢ قد تخطى حدود سلطاته في
 مذكرته المؤرخة في ٨ فبراير ١٩٧١ . وأضاف
 وزير خارجية اسرائيل « اننا لم نقبل ذاك الشرط
 (شرط المذكرة الخاص بتعهد الالتزام بالانصحاب)
 ولن نقبله » وان يارنج نفسه لم يعدل من موقفه .
 ولذا أعرب ايان عن تشاؤمه بصدد فعالية بعثة
 يارنج (٨١) .

اذا لم يكن هناك من جديد يدعو الى تفاؤل
 الدول الافريقية التي رأت ان المبادرة الافريقية قد
 نجحت في تنشيط بعثة يارنج .

ومن المفيد هنا في الخاتمة ان نقسم الدول
 الافريقية العشر التي اشتركت في أعمال التنظيم
 الافريقيين المعنيين بتنفيذ قرار منظمة الوحدة
 الافريقية لعام ١٩٧١ على اصناف اثنائها في
 دبلوماسية النزاع على النحو التالي ، كما اتضح
 خلال مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة في
 دورتها السادسة والعشرين .

(٧٩) نقلا من جريدة الصباح ، سبوت ١٩ يناير ١٩٧٢ .
 (٨٠) انظر صحيفة New York Post ، نيويورك ، في ٤ فبراير ١٩٧٢ حيث ان صحيفة القدس العربية
 التي تصدر في القدس قالت في عددها المؤرخ في ٢٠ فبراير ١٩٧١ ان مصادر صحيفة قالت « ان يارنج ربما يبدأ بادارة
 سلام جديدة تقوم على اساس توجيه مذكرة الى اسرائيل يطلب منها نفسها التأكيد خطياً بعدم رغبتها في ضم أي
 جزء من الاراضي المصرية المحتلة »
 New York Times ، نيويورك ، في ٨ مارس ١٩٧٢ .
 (٨١) انظر جريدة



العربية في النزاع العربي الاسرائيلي لاول مرة ، مما ساعد على بدء ادراك افريقيا بشكل عملي للموقف الاسرائيلي السلبي من قرارات الامم المتحدة ، وللتحدى الاسرائيلي لمبدأ « سلامة الاراضي » الذي تعتز به الدول الافريقية وتحله مكان الصدارة في ميثاق منظماتها . أما وقد دخلت افريقيا حلبة الصراع الدبلوماسي في الشرق الاوسط ، فلتقبل الدبلوماسية المصرية اعباء تعميق اواصر الفهم والتفاهم بين المنطقتين ، لاعن طريق السفراء الافريقيين في القاهرة والسفراء المصريين في العواصم الافريقية فحسب ، بل عن طريق بعثات دورية على مستوى عال تطوف عواصم القارة التي تؤلف مصر جزءا عضويا منها .

وفي هذا المقام ، نعود الى اشارة اسلفنا ذكرها بصدد بدء تغير موقف الرئيس السنغالي سنجور الذي زاره السفير جوناثان يارنج في دكار في فبراير ١٩٧٢ ، ازاء وجهة النظر الاسرائيلية . ومن الانباء الواردة من دكار وباريس والقدس ، يتضح ان الرئيس سنجور قد بدا يغير رايه بصدد

وليس في هذا الرسم البياني ما يوحي بأن أية دولة افريقية من أعضاء منظمة الوحدة الافريقية قد خرجت عن الاجماع الافريقي على قرار يونيو ١٩٧١ الذي توخى المساعدة على وضع قرار مجلس الامن موضع التنفيذ . ولكنه يوحي بضرورة مضاعفة الدبلوماسية المصرية لجهودها في افريقيا ، سواء منها الدول التي ترى رأي المجموعة « أ » أو المجموعة « ب » وهما طرفا الذين يرضون . أو المجموعة « ج » وهي المترددة بين رأي المجموعتين . وعلينا أن ندرك أن النجاح في دورة واحدة للجمعية العامة لا يعني تأمينا دائما على نجاح الدبلوماسية المصرية في الدورات المقبلة ، الا اذا رآب خبراء افريقيا المصريين العاملون بالدبلوماسية المصرية أو بالتعليم أو بالهنر الفنية الاخرى أو بالاعمال العامة ، على ايضاح العوامل الرئيسية الداخلة في النزاع العربي الاسرائيلي واسباب المواقف المصرية والعربية في كل الدول الشقيقة الافريقية . بغض النظر عن تفاوت آراء هذه الدول بصدد النزاع . كما يجب ادراك أن أهم نتيجة للمبادرة الافريقية كانت تداخل الدبلوماسية الافريقية والدبلوماسية

ما سبق له ان وصفه ، بتنازلات اسرائيلية من أجل السلام ، اذ بدأ يحس ان اسرائيل تعمل جاهدة على التهريب من أى وعد بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، سواء بطريق الرد على مذكرة يارنج ، أو بطرق أخرى . لذا أوردت صحيفة القدس العربية أن والتر اتيان ، سفير اسرائيل سابقا فى باريس ومبعوث السيدة جولدا مائير الى الرئيس سنجور قد اجتمع فى دكاكر بالرئيس السنغالى يوم ١٩ فبراير ١٩٧٢ لمدة ساعتين لمحاولة ازالة « سوء التفاهم » الناشئ بين السنغال واسرائيل (٨٢) وفى ذاك اليوم بالذات ، كان وزير خارجية مصر ، الدكتور مراد غالب ، يجتمع بالسفير يارنج فى القاهرة حيث تناولت أحاديثهما وساطة الدول الافريقية بشأن أزمة الشرق الاوسط . « وقبيل سفر والتر اتيان الى دكاكر ، أذاعت الاذاعة الاسرائيلية المحلية باللغة العبرية فى يوم ١٤ فبراير ١٩٧٢ أن مهمة مبعوث رئيسة الوزراء هى « محاولة المحافظة على علاقات الود والتفاهم مع الرئيس سنجور » . وأضافت اذاعة اسرائيل أن الرئيس السنغالى « تحت ضغط من رؤساء افريقيا الاخرين ، ومن الواضح أنه تحت ضغط من مبعوث الامم المتحدة جوناو يارنج الذى زاره منذ أسبوع فى دكاكر » ونجم عن هذه الضغوط أن طلب سجنور من اسرائيل أن تحيطه علما بأن اسرائيل لا تنوى ضم أية اراضى مصرية ، ومن الطبيعى أن هذا الاقتراح لا يتفق والسياسة الاسرائيلية » (٨٣) .

وهذا ما نعتيه من أن أهم نتائج المبادرة الافريقية تمثلت فى المزيد من تفاعل الدول الافريقية مع نزاع الشرق الاوسط . وهو تفاعل لا بد من زيادته دبلوماسيا ، وخاصة من جانب مصر على مختلف الاسس التى تدعمها العلاقات الطبيعية بين دول منظمة الوحدة الافريقية ، ويساندها القانون الدولى ، وتؤكدها قرارات الامم المتحدة التى يرى

الباحث فيها المزيد من الترابطات الايديولوجية والعملية بين الصراع فى جنوبى افريقيا والصراع فى الشرق الاوسط . وكان آخر هذه القرارات ، قبل الانتهاء من هذا البحث ، القرار الذى أصدرته لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بصدد معاملة اسرائيل للسكان العرب فى الاراضى المحتلة . وبرز ما جاء فى القرار مما يعمس صميم الصراع فى افريقيا ويربط بينه وبين نزاع الشرق الاوسط هو ما يلى : ١ - مطالبة اسرائيل بأن تلغى فوراً جميع القداير والسياسات والاجراءات التى تغير من الوضع السكانى البشرى أو الطبيعة المادية للاراضى العربية المحتلة والحقوق الانسانية لسكانها (كما جاء فى الفقرة الاولى العاملة) . ٢ - اعادة التأكيد بأن كل القداير التى اتخذتها اسرائيل لضم المناطق المحتلة أو لتوطيها لاغية ولا اثر لها (كما جاء فى الفقرة الثالثة العاملة) . ٣ - تعتبر الامم المتحدة أن انتهاك اسرائيل لميثاق جنيف الرابع (الخاص بمعاملة المدنيين أثناء الحرب وفى الاراضى الخاضعة للاحتلال العسكرى) فى الاراضى العربية المحتلة يشكل جرائم حرب ويعد امانة للانسانية (كما جاء فى الفقرة السابعة العاملة) (٨٤) . ونلاحظ هنا أن الدول الافريقية قد اقترعت على هذا القرار الذى فاز بخمسة عشر صوتاً مؤيداً ، ضد أربعة أصوات ، مع امتناع إحدى عشرة دولة عن التصويت ، على النحو الآتى :

- دول مؤيدة : مصر ، المغرب ، نيجيريا ، تنزانيا .
- دول معارضة : زائيرى .
- دول معتنعة عن التصويت : غانا .
- دول متغيبية : السنغال ، موريشيوس .

ومن القرار الاثف الذكر يتبين لنا عمق الصلة بين الصراع الافريقى (٨٥) وصراع الشرق الاوسط لانهما من نوع واحد ، ولقد تثبت الايام أن مصيرهما واحد .

[٨٢] انظر جريدة القدس ، مدينة القدس ، فى ٢٠ فبراير ١٩٧٢ .

[٨٣] اذاعة اسرائيل العبرية ، ١٤ فبراير ١٩٧٢ .

[٨٤] انظر القرار رقم ٢ من قرارات لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان فى دورتها القائمة والمشرى بالمقر الدائم بنيويورك . وقد تضمنه الملحق المنشور فى وثيقة للجمعية العامة رمزها A/8674 ووثيقة لمجلس الامن رمزها S/10582 اللتين تضمنتا خطابا من مندوب مصر الدائم للامم المتحدة ، الدكتور عصمت عبد المجيد موجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٢ ليعرض رد اسرائيل على خطاب من المندوب المصرى بالنيابة الدكتور احمد عثمان الى الامين العام صدر فى وثيقة للجمعية العامة رمزها A/8667 ووثيقة لمجلس الامن رمزها S/10565 بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٢ .

[٨٥] لهذا الباحث كتاب بالانجليزية تحت الطبع حاليا عن الامم المتحدة وهروب النحر القومى فى افريقيا بعنوان : -

السياسة اليوغوسلافية والصراع العربي الصهيوني

محمد السيد سليم

معيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الدبلوماسي اليوجوسلافي ازاء الازمة ، بادئين
بتحليل الاعتبارات الايديولوجية والسياسية
والجيوبوليتيكية والاثنولوجية التي تستقر خلف
هذا التحرك الدبلوماسي .

الماركسية اليوجوسلافية والتعايش السلمي :

تسمى الماركسية اليوجوسلافية الى التحول نحو
« الديمقراطية الاشتراكية » في اطار الحكم
الذاتي ، تمهيدا لتحقيق التلاشي التدريجي لدور
الدولة في المجال الداخلي . وفي هذا الصدد يؤكد
اليوجوسلاف على الارتباط الجدلي بين هذه العملية

الدبلوماسية اليوجوسلافية ، عقب
العدوان الاسرائيلي على البلاد
العربية في يونيو سنة ١٩٦٧ بدور
حيوي في الجهود المبذولة
للتوصل الى حل سلمي لازمة الشرق الاوسط من
ناحية ، وتدعيم صمود البلاد العربية ازاء العدوان
من ناحية اخرى . باعتبار ان الازمة تهدد السلام
العالمي والامن في منطقة البحر المتوسط ، كما تهدد
سياسة التعايش السلمي وتضامن مجموعة عدم
الانحياز التي تعتبر أحد الاركان الرئيسية
للسياسة الخارجية اليوجوسلافية . وهذه
الدراسة تنصب على تحليل مختلف نواحي التحرك



المنضبط للعنف في العلاقات الدولية ، لان الكتل الدولية الراهنة هي ظواهر مرتبطة بتسلط الدولة في المجالين الداخلي والخارجي (١) . ومن ناحية اخرى فان تطور الاحداث وتكنولوجيا السلاح منذ الحرب العالمية الثانية ، وبالذات في خلال الحرب الباردة ، قد اوضح - كما يقول الرئيس تيتو - أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، قد أدى إلى

وبين طبيعة السياسة الخارجية اليوجوسلافية . فالقضاء على الاستعمار ، وسياسة العنف على المستوى العالمي ، وانهاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وقرار السلام والتعاون الدولي ، كل ذلك من شأنه تأمين الظروف العالمية المناسبة لتحقيق تلاشى الدولة اليوجوسلافية إلى جانب ان هذا التلاشي نفسه يضعف من الدور غير

Kiro Vasiliev: Coexistence and the progressive transformation of society. Socialist Thought and Practice (Belgrade) No. 14, April — June 1964, pp. 27 — 44.

(١)

ثالثا : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة اراضيها ، وحق كل شعب في تنظيم شؤونه الداخلية (٣) .

ومن ناحية اخرى ، فالتعایش السلمی الايجابي في المفهوم اليوجوسلافی ، لا يعنى اقرار الاوضاع الراهنة الناتجة عن العلاقات الاستعمارية وسيطرة الدول الكبرى ولا ينفي امكانية حدوث تغييرات تقدمية في المجتمع والنظام الدولي ، ما دام ان التعایش السلمی جزء لا يتجزأ من هذه التغييرات ، لان التعایش السلمی يعنى أساسا عدم اللجوء الى القوة كأداة لفض المنازعات الدولية ، وبالقالي عدم حدوث هذه التغييرات عن طريق الحرب ، وانما عن طريق تدعيم العلاقات الديمقراطية في العالم ، وأقل قدر ممكن من المعاناة والدمار وبالتناسق مع المصالح العامة للشعوب والجماعة الدولية . ومن ناحية ثالثة فالتعایش يتسم بطابع ايجابي فعال ، قوامه السعى لتنشيط تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وليس مجرد سياسة سلبية . ويقول الرئيس تيتو في خطابه بجامعة رانجون سنة ١٩٥٥ « التعایش في نظري ليس فقط هو الطريق الممكن الوحيد لضمان السلام العالمی في الظروف الراهنة » ولكنه أيضا الطريق الى تعميق تكامل وتنظيم الجماعة الدولية . « والتعایش بالنسبة لنا لا يعنى العبادة » لانه هروب من مسرح النضال من أجل السلام ، بينما التعایش يعنى في مفهومنا النضال الفعال من أجل تأكيد امكانية تسوية أكثر المشكلات الدولية تعقيدا عن طريق المفاوضات . كما يعنى التعایش السلمی التعاون الدولي النشط لازالة أسباب القوتر ، كذلك فانه يعترف بوجود نظم اجتماعية وسياسية وايدولوجيات متباينة ، الا انه لا يسمح لهذا التباين بأن يكون سببا للنزاعات الدولية . ان منطلق مبدأ التعایش هو ان النظام الاجتماعي والسياسي لأي دولة ، هو نتيجة لتطورها الداخلي »

ظهرت مشكلات دولية جديدة واستحالة الحرب العالمية وبالقالي فان الحل الوحيد هو الاعتراف بحقائق عالم اليوم ، وهو وجود نظم اجتماعية متباينة لا يمكن ازالتها عن طريق الصراع المسلح ، والحاجة الى اقامة علاقات بين الشعوب والبلاد ذات النظم الاجتماعية المتباينة ، على أساس مبادئ التعایش السلمی الايجابي . وتفريعا عن ذلك ، أصبح المبدأ الأساسي المميز للسياسة الخارجية اليوجوسلافية هو « التعایش السلمی الايجابي » . باعتباره استراتيجية سياسية عالمية دائمة ، تشمل العلاقات بين الدول والشعوب ذات النظم الاجتماعية المتشابهة والمتفانة من ناحية ، والعلاقات بين الدول والكتل من ناحية اخرى . وتنبع اهمية التعایش السلمی الايجابي في السياسة اليوجوسلافية من عدة اعتبارات أهمها انه تعبير عن ضرورة تطوير قوى الانتاج ، نظرا للتقارب الاقتصادي العالمی الوثيق ، كما انه يمنع امكانية اندلاع الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية . لذلك فان سياسة التعایش الايجابي هي السياسة الوحيدة السلمية تجاه مشكلة الحرب والسلام . . هذا الى انها تخلق الظروف اللازمة من أجل تقدم الاشتراكية ، لانها توسع قاعدة النضال ضد الاستعمار ، وتضعف سياسة القوة المعوقسة للتقدم (٢) .

والتعایش السلمی الايجابي ، في المفهوم اليوجوسلافی ، يتضمن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما انه أداة لتطبيق أهداف الميثاق ، ولذلك فانه - على نحو ما أوضح الرئيس تيتو امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٦٠ - يتضمن المبادئ الآتية :

أولا : اختلاف النظم الاجتماعية لا يجب أن يكون سببا في الحروب أو يعرقل التعاون السلمی بين الشعوب .

ثانيا : فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتحريم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

Edvard Kardely: Socialism and War (a survey of Chinese criticism of the policy of coexistence). Tran. by A. Brown. Methuen and Co., Ltd., London, 1961, Ch. IV and IX.

(٧)

Programme de la Ligue des Communistes de Yougoslavie.

René Julliard, Paris, 1958, pp. 96 — 97.

Josip Broz Tito: Yugoslav foreign policy. Edition Jugoslavija, Beograd, 1960,

(٨)

p. 33.

أكبر دولة فى شبه جزيرة البلقان من حيث المساحة ، كما تشغل حيزا واسعا على طول الساحل الادرياتيكي المؤدى الى البحر المتوسط ، ومن ناحية أخرى ، فيوجوسلافيا « دولة عازلة » بين البحر المتوسط وأوربا القارية ، ولهذا فان يوجوسلافيا بموقعها فى منطقة انتقالية على مفترق الطرق فى وسط وجنوب وشرق أوربا ، وانتمائها الى أوربا ومنطقة البحر المتوسط فى آن واحد ، أدى أيضا الى كونها منطقة انتقالية سياسية طوال تاريخها ، ومسرحا للصراع السياسى والعسكرى بفعل سعى القوى الكبرى للسيطرة على المواقع الاستراتيجية فى يوجوسلافيا ، ولذلك فان تيقن يؤكد أن يوجوسلافيا هى « جسر بين الشرق والغرب » ، كما ينص البند السابع من المبادئ الأساسية للدستور اليوجوسلافى على أن يوجوسلافيا تعتبر نفسها مجتمعا مفتوحا .

لقد أدت هذه الحقائق الجيوبوليتيكية بيوجوسلافيا الى الحرص على أن تكون منطقة البحر المتوسط بالذات بعيدة عن نفوذ القوى الكبرى ، وعلى اقرار السلام فى هذه المنطقة ، حيث أن التوتر فيها من شأنه تهديد يوجوسلافيا ذاتها . وهذه النقطة تمثل إحدى القوى الرئيسية المحركة للسياسة اليوجوسلافية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فالبيوجوسلاف يرون أن البحر المتوسط يمثل منطقة جغرافية وسياسية متكاملة ، وأن السبب الرئيسى للتوتر فى هذه المنطقة (ومن ذلك أزمة الشرق الاوسط) هو تدخل القوى الاجنبية - عن طريق القواعد والاحلاف والاساطيل - لخدمة اهدافها الاستعمارية ، ولذلك فمن الضرورى أن تتعايش دول المنطقة تعايشا سلميا ، واخراج كل القوى غير المنتمية الى البحر المتوسط من المنطقة ، وازالة كل القواعد الاجنبية بما فيها انسحاب الاساطيل الاجنبية ، مما يمهّد لتحقيق تعاون بين دول المنطقة على أساس مبادئ التعايش السلمى الايجابى (٥) . ويوضح ستانى

وانه من الطبيعى أن توجد نظم متباينة بحكم اختلاف الظروف التى تتطور الدول فى اطارها وبالتالي فان احترام حقوق كل دولة فى التطور الحر والمستقل الذى هو أحد عناصر سياسة التعايش ، لا يعدو كونه اعترافا بحقيقة وجود هذه الاختلافات ، بل وعدم امكانية ازالتها . وفى هذا الصدد يرى اليوجوسلاف أن البلاد غير المنحازة تقوم بدور هام فى تطبيق مبادئ التعايش السلمى الايجابى ، لأن عدم الانحياز يتأسس على مبادئ التعايش ، ومن هنا بدأت [يوجوسلافيا] تتبع سياسة عدم الانحياز ابتداء من اوائل الخمسينات ومد أن أعلن الرئيس تيتو فى اكتوبر سنة ١٩٥١ أن مهمة دول عدم الانحياز هى تخفيف حدة المنازعات بين الكتلتين ، عن طريق وحدة القوى التقدمية والمحبة للسلام لتأسيس تعاون سلمى بين كل الدول (٤) . والواقع أن انتهاج يوجوسلافيا سياسة التعايش السلمى الايجابى وسياسة عدم الانحياز ، يفسر لنا تضامنها مع دول الكتلة الشرقية ازاء قضية العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ وشجبها الصريح للعدوان . لأن التعايش السلمى ليس مجرد سياسة سلبية ، كما أن تحرك الدبلوماسية اليوجوسلافية الايجابى عقب العدوان الاسرائيلى مباشرة كان أحد دوافعه الرئيسية لحماية سياسة عدم الانحياز . وتجميع جهود الدول غير المنحازة لحمايتها من المؤامرات الاستعمارية ، وسياسة القوة العدوانية التى بدأت تتضح فى الشرق الاوسط . وبدافع اقتناع اليوجوسلاف بأن استمرار العدوان على مصر قد يضعف من سياستها غير المنحازة ، وهى القضية التى توليها يوجوسلافيا أكبر قدر من الاهمية فى سياستها الخارجية .

الاعتبارات الجيوبوليتيكية

تعتبر يوجوسلافيا من الناحية الجيوبوليتيكية دولة قارية وبحرية فى آن واحد ، إذ أنها تعتبر

Joze Smole: Yugoslav views on coexistence.

Jugoslavijs, Beograd, 1961, pp. 40 — 44.

J.B. Tito: Selected speeches and articles (1941 — 1961).

Naprijed, Beograd, 1963, pp. 172 — 178.

رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم

P. Perovic: Mediterranean realities.

Socialist Thought and Practice No. 29, Jan. — Mar. 1968, pp. 95 — 97.

الحزب الشيوعي اليوجوسلافي الى السلطة بقيادة تيتو ، كفاح الشعب السوري من أجل الاستقلال ، كما تبادلت العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد اعترافها بها سنة ١٩٤٦ . كذلك فقد كانت يوجوسلافيا اول دولة اوروبية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، وقدمت مساعداتها السياسية والمادية للثورة الجزائرية ، فاعلنت في فبراير سنة ١٩٦١ تقديم مليون دينار يوجوسلافي لمساعدة ثوار الجزائر . ومن ناحية اخرى فقد كانت يوجوسلافيا اول دولة طالبت بتدخل الامم المتحدة السريع والحاسم لوقف العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وطالبت الدول المعتدية بوقف العمليات الحربية فورا ، وأن تعود الى خطوطها ، مع تعويض مصر عما فقدته في هذه الحرب ، كما تكونت في بلجراد مكاتب لتطوع الشباب اليوجوسلاف لمساعدة مصر في القتال . كذلك قدمت يوجوسلافيا مساعدات الى الاردن لتنفيذ مشروع سد المخيبة الذي اتفق الرؤساء العرب في مؤتمرات القمة على اقامته لتحويل مياه نهر الاردن قبل عدوان سنة ١٩٦٧ . كما سبق ذلك ادانة يوجوسلافيا للتدخل العسكري الامريكى فى لبنان فى يوليو سنة ١٩٥٨ سواء من خلال نشاطها الدبلوماسي أو الاتصالات الشخصية للرئيس تيتو لحل الازمة (٧) . بل ان يوجوسلافيا كانت هي الدولة الماركسية الوحيدة التي اعتبرت القومية العربية ظاهرة ايجابية ، وأيدت رفضها للمبادئ الشيوعية فيقول الرئيس تيتو سنة ١٩٥٨ « لقد قابلت الشعوب العربية المبادئ الشيوعية بالاستنكار والاعراض ، لأنها ذاقت الامر من مساوئ الاستعمار ، وهي تتمسك بقوميتها وتعتز بطابعها الخاص ، وهي لذلك لا تقبل من المبادئ الا ما ينبع من صميم قوميتها ووطنيتها . ولا يمكن ان تقبل نظاما مستوردا من الخارج كالشيوعية ، وكل ما يقال خلاف ذلك هو اغتراء يقصد به اخضاع البلاد العربية للاستعمار تحت اسماء جديدة » (٨) . ولذلك فقد ايدت يوجوسلافيا كافة

دولانتس عضو المكتب التنفيذي لمجلس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف أن وجود عناصر دخيلة في منطقة البحر المتوسط ، هو أساس استمرار الازمات في المنطقة ، ومنها ازمة الشرق الاوسط ، مما قد يؤدي الى تدهور أوضاع الدول البحر متوسطية ومنها يوجوسلافيا . كما أوضح الرئيس تيتو أهمية العامل الجيوبوليتكى في تشكيل الدبلوماسية اليوجوسلافية تجاه ازمة الشرق الاوسط بقوله « حينما نشجع عملية البحث عن حل لازمة الشرق الاوسط ، فاننا لا نفعل ذلك لمجرد تأييدنا للحق العادل للشعوب العربية ، ولكن أيضا لان استمرار هذه الازمة يؤثر على مصالحنا ، ويهدد أمن بلادنا وأمن كل بلاد منطقة البحر المتوسط ، حيث يواجه أسطولان كبيران كل منهما الآخر . ونحن نرى ان البحر المتوسط يجب ان يكون لدول البحر المتوسط » (٦) .

العلاقات العربية اليوجوسلافية :

ترتد العلاقات العربية اليوجوسلافية الى القرن السابع ، حينما اتصل العرب بالصقالية [الاسم العربى للسلاف الجنوبيين] اتصالا مباشرا بعد انضمام الملك السلافي « نيبولا » الى العرب ابان حروبهم مع البيزنطيين فى آسيا الصغرى ، ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقات التجارية بين العرب والشعوب السلافية الجنوبية . وكان وصول الاتراك الى البلقان بداية عهد جديد فى تلك العلاقات ، اذ بدأت الديانة الاسلامية والثقافة العربية تنتشر فى اوساط السلاف الجنوبيين ، كما تولى عدد من القادة السلاف الجنوبيين مراكز الولاة فى بعض البلاد العربية . الا أن العلاقات بين الشعوب العربية والسلافية الجنوبية تجمدت بعد ذلك نتيجة لتمزيق الكيان السياسى لهذه الشعوب وخضوعها للتنفوذ الاجنبى ، ولكنها تدعمت عقب الحرب العالمية الثانية ، حينما كانت مصر مقرا لبعض الثوار اليوجوسلاف ضد النازى ، ومنذ أن ايدت يوجوسلافيا عقب وصول

J.B. Tito: Yugoslav foreign political activity.

(٦)

Edition of Secretariat of Information of the Federal Assembly, Belgrade,

1970, p. 20.

Socialist Thought and Practice, No. 44, July — Sep. 1971, p. 73.

(٧) فرج جبران : يوجوسلافيا . المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة بدون تاريخ من ٧٦ — ٨٢ .

أحمد محمود عطا الله : يوجوسلافيا الحديثة . الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة — دون تاريخ من ٧٣ .

Yugoslav Survey, (Belgrade), April — June 1961, Vol. II, No. 5, p. 753.

(٨) تيتو (ترجمة عبد الحميد حسن) : نظرات فى عالم اليوم — دار المعارف بمصر — القاهرة — دون تاريخ —

من ٦٢ ، ٦٣ .

نوع التبادل	السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المصادرات اليوجوسلافية الى مصر		٢٥٣,٠٢٦	٣٤٨,٣١٦	٢٧٠,٢٠٠
المصادرات اليوجوسلافية الى العراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان		١٨٤,٥١٤	١٤٣,٠٥٥	٢٤٦,٩٠٠
المجموع		٤٠٧,٥٥٠	٤٩١,٣٧١	٥١٧,١٠٠
المصادرات اليوجوسلافية الكلية		١٥,٦٤٥,٨٠٣	١٥,٧٩٦,٢٧٨	١٨,٤٣٠,٩٠٠
النسبة المئوية		% ٢,٦	% ٣,١	% ٣,٧
الواردات اليوجوسلافية من مصر		٢٢٣,٢٧٢	١٩٦,٤٦٠	٢٧١,٤٠٠
الواردات اليوجوسلافية من العراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان		٢٢٧,٣٩٢	٣١١,٦٤٣	٤٥٥,٨٠٠
المجموع		٤٥٠,٦٦٤	٥٠٨,١٠٣	٨٢٧,٢٠٠
الواردات اليوجوسلافية الكلية		٢١,٣٤١,٦٤٤	٢٢,٤٦٠,٢٤٥	٢٦,٦٧٢,٢٠٠
النسبة المئوية		% ٢,١	% ٢,٢	% ٣,١

تطور التبادل التجاري بين يوجوسلافيا وبعض البلاد العربية [١٠]

(بالالف دينار يوجوسلافي - الدولار يعادل ١٥ ديناراً يوجوسلافياً حسب أسعار صرف البنك الاغلى اليوجوسلافي في ١٩٧١)

وفي ميدان التعاون العلمي والفني والثقافي والاقتصادي عقدت يوجوسلافيا والبلاد العربية المشار اليها اتفاقيات متعددة ، كان اولها الاتفاق المصري اليوجوسلافي في يوليو سنة ١٩٥٣ بخصوص التجارة والدفع بين البلدين ، وتوالت الاتفاقيات عقب ذلك ، مما أدى الى رفع حجم التبادل التجاري المصري اليوجوسلافي من ٣ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ (٩) .

والواقع أن العلاقات العربية اليوجوسلافية اضطلمت بدور حيوي للغاية في تحريك

الحركات الحدودية العربية ، كتكوين الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد المصري السوري اليمني سنة ١٩٥٨ ، واتحاد الجمهوريات العربية سنة ١٩٧١ .

وتتبادل يوجوسلافيا العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة مع احدى عشرة دولة عربية (الجزائر والعراق ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس ومصر واليمن والاردن) ، في الوقت الذي لا يوجد فيه تمثيل دبلوماسي اسرائيلي يوجوسلافي بعد قطع العلاقات بينهما في يونيو سنة ١٩٦٧ .

(٩) نبيل صباغ : ابعاد العلاقات العربية اليوجوسلافية - الاهرام الاسبدي - ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ .

Yugoslav Survey Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, pp. 126 — 128.
Statistical Pocket Book of Yugoslavia. Federal Institute of Statistics, Beograd, 1969, pp. 73 — 74, 1970, pp. 73 — 74, 1971, pp. 75 — 76.

(١٠)

الدبلوماسية اليوجوسلافية عقب عدوان سنة ١٩٦٧ لتسوية الازمة بما يتفق والمصالح الحيوية للبلاد العربية ، كما أنها كانت أحد الدوافع الرئيسية التي لعبت دورا هاما في اتخاذ يوجوسلافيا سياسات مؤيدة للعرب قد تتعارض مرحليا مع المصالح اليوجوسلافية ، فمن المعروف أن يوجوسلافيا ترفع دائما شعار جلاء الاساطيل الاجنبية من البحر المتوسط ، ولكنها عقب العدوان الاسرائيلي مباشرة تراجعت جزئيا عن هذا المطلب حتى لا يحدث تدخل عسكري غربي لصالح اسرائيل بفعل وجود الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط ، ولذلك فقد طالبت في مؤتمر القوى التقدمية لدول البحر المتوسط المنعقد في روما في أبريل سنة ١٩٦٨ بضرورة سحب الاسطول الأمريكي أولا من البحر المتوسط ثم الاسطول السوفيتي فيما بعد (١١) .

أثر التكوين القومي اليوجوسلافي :

يلعب التكوين الاثنولوجي للشعوب اليوجوسلافية دورا هاما في تكيف السياسة اليوجوسلافية ازاء القضية الفلسطينية بصفة عامة ، وبالذات من زاوية أثر المسلمين واليهود اليوجوسلاف ، حيث مازال للانتماء القومي الذاتي أثر كبير في الشعوب اليوجوسلافية . فمن ناحية المسلمين اليوجوسلاف ، فانهم يشكلون ١٢٣ في المائة من السكان ، ويشكلون مجموعة اثنولوجية متميزة ، إذ أن الاسلام في يوجوسلافيا يعتبر قومية أكثر منه دينا ، كما ينتظمون في « المجلس الاسلامي الاعلى » الذي يرأسه « رئيس العلماء » وهو الرئيس الديني الاعلى للمسلمين

اليوجوسلاف ، وتقدر معظم المصادر أن عددهم يتراوح ما بين ٢.٥ - ٢.٨ مليون نسمة (١٢) ويتعاطف المسلمون اليوجوسلاف مع القضايا العربية ، فقد حارب بعضهم في صفوف القوات الفلسطينية ضد القوات الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ (١٣) ، كما أن لهم أثرا كبيرا في تطوير العلاقات اليوجوسلافية العربية ، وأن كان أثرهم السياسي لا يعادل الاثر السياسي لليهود اليوجوسلاف (رغم عدم التناسب العددي) ، نظرا لضعف علاقاتهم بالبلاد العربية ، وتركزهم في منطقة البوسنة والهرسك المتخلفة اقتصاديا ، وعدم تقلدهم مناصب سياسية هامة ، بجانب موقف مسلمي مقاطعة كوسوفو المستقلة ذاتيا من النظام اليوجوسلافي (وهم من أصل الباني) .

أما بالنسبة لليهود اليوجوسلاف ، فيرجع استيطانهم لاراضي الشعوب السلافية الجنوبية الى العهد الروماني ، وقد انتشرت الحركة الصهيونية بينهم منذ أواخر القرن التاسع عشر بقيادة « دافيد الكالي » زعيم اليهود انصريين ، وبلغ عددهم سنة ١٩٢١ حوالي ٦٤٧٤٦ نسمة (٤٦ ر . في المائة من السكان) وفي سنة ١٩٣١ حوالي ٧٦٦٥٤ نسمة يتركزون في كرواتيا وسلافونيا وغيرها من المناطق المتقدمة التي كانت تابعة للإمبراطورية النمساوية المجرية ، كخليط من الاشنكازيم والسفارديم ، كما كانوا يشكلون ١٢١ جماعة يهودية تكون اتحادا فيما بينها يسمى « اتحاد الجماعات اليهودية Federation of Jewish Communities » وقد اتسم هذا الاتحاد - كما تقول الموسوعة اليهودية العالمية - بطابع صهيوني ، فكان الصهاينة يشكلون ٩٥ في المائة من عضوية

George V. Hueblenet: Tito seeks to further interests of smaller states in world (١١)

affaires. The German Tribune, May 25, 1968.

(١٢) يمكن أن نقطع بعدم دقة الرقم اليوجوسلافي عن عدد المسلمين اليوجوسلا (٩٧٢ ألف نسمة في تعداد سنة ١٩٦١ يشكلون ٥٢٪ من السكان) فدائرة المعارف البريطانية مثلا تذكر أن ثلث سكان البوسنة وهدها ٢٣٧٤٨٨٦ (٢٣٧٤٨٨٦ نسمة) مسلمين - سليمان كورا : الاسلام في يوجوسلافيا (منبر الاسلام) - القاهرة يونيو سنة ١٩٦٤ ص ١٩٣ .

— Encyclopedia Britanica, 1970, Vol. 3, p. 983. Vol. 28, p. 925.

— Jafri: Yugoslavia today. Enterprise Publications, Karacl, pp. 6 — 8.

— R. Petrovic: The numerical strength and territorial distribution of the nations and nationalities of Yugoslavia.

Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 2.

(١٣) يذكر أن وفدا من المسلمين اليوجوسلاف قد حضر « المؤتمر البرلماني العالي للبلاد العربية والاسلام للنداء عن فلسطين » المنعقد في القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث أعطى تابعد للنوار الفلسطينيين .

J.C. Hurewitz: The struggle for Palestine.

W.W. Norton & Company, Inc., New York, 1950, p. 110.

الكاملة بأعتراف ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي سنة ١٩٦٧ ، وقد تمثل ذلك في اتخاذ يوجوسلافيا سياسة ودية ازاء الهجرة اليهودية منها الى اسرائيل ، واقامتها نصب تذكارية لضحايا الحرب من اليهود على يد النازي . كما يقيم « اتحاد الجماعات اليهودية » علاقات وطيدة مع المنظمات اليهودية في الخارج . فقد قام مكتب الجاليات التابع للمؤتمر الصهيوني العالمي بتنمية العلاقات مع الاتحاد بالاشتراك مع « جمعية المستوطنين اليوجوسلاف » في اسرائيل ، وعقدت في اسرائيل الحلقات الدراسية السنوية بصورة منتظمة لمديرى النوادي الاهلية في يوجوسلافيا ، بينما اشترك المدرسون والمبعوثون في اسرائيل في المخيمات الصيفية للشباب اليهودي اليوجوسلافى التى اقيمت بمساعدة المكتب كل سنة . وفى مايو سنة ١٩٦٥ قام وفد من الجالية اليهودية اليوجوسلافية بزيارة اسرائيل . وفى سنة ١٩٦٦ اشترك عضوان من يهود يوجوسلافيا فى حلقة دراسية نظمها « الاتحاد العالمى للطلاب اليهود » . كما قام بعض الشباب اليهود اليوجوسلاف بتمضية عدة اسابيع فى كيبوتزات اسرائيل ، وفى نفس السنة احتفلت الجالية اليهودية اليوجوسلافية بالذكرى الاربعمئة لاستيطان اول جالية يهودية فى البوسنة والهرسك ، وكان هذا الاحتفال الاول من نوعه فى اوربا الشرقية . كما سمحت السلطات اليوجوسلافية للجالية اليهودية بالاحتفال بمناسبة تأسيس اسرائيل ، وان كانت قد رفضت السماح لها باعلان تضامنها مع اسرائيل بشكل رسمى خلال العدوان الاسرائيلى سنة ١٩٦٧ . الا ان الجالية

مجلسه ، كما كانت له صلاته الوثيقة مع المنظمة الصهيونية العالمية . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كان هذا الاتحاد يتمتع باستقلال تام فى الاشراف على الشئون الدينية لليهود السلاف الجنوبيين ، وقد تأكد ذلك بقانون خاص أصدرته حكومة الملك الكسندر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . كما كان « الكالى » يمثل اليهود اليوجوسلاف فى مجلس الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩ . ورغم ان عدد اليهود اليوجوسلاف فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية لم يكن يتجاوز ٥٥٠ فى المائة من السكان ، الا أنهم كانوا يلعبون دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية ، ويتمتعون بكامل الحرية السياسية والقانونية . وبذلك فان يوجوسلافيا لم تعان فى تلك الفترة أى مشكلة يهودية . وليس هناك احصاء دقيق عن عدد اليهود اليوجوسلاف . فتعداد سنة ١٩٦١ الرسمى اليوجوسلافى يوضح ان عددهم ٢٠٠٠ نسمة (من ١٨٥٤٩ الف نسمة) بينما توضح معظم المصادر ان عددهم يتراوح ما بين ٦٥٠٠ - ٧٠٠٠ نسمة بنسبة ٠.٣ فى المائة من السكان (١٤) . وتوجد جاليات يهودية منظمة فى ٣٥ مدينة يوجوسلافية . أشهرها ببلجراد وزجرب وساراييفو ، وتنضوى كلها تحت لواء « اتحاد الجماعات اليهودية » الذى تمترف به يوجوسلافيا كناطق رسمى باسم الجالية اليهودية فى البلاد . ويملك الاتحاد العديد من نوادي ومدارس الشباب اليهود ، كما يصدر الاتحاد جريدة شهرية باسم « المجلة اليهودية » وتقويما عبريا Jewish Review سنويا . ويشرف على متحف للتاريخ اليهودي . ويتمتع اليهود اليوجوسلاف بالحرية والمساواة

(١٤) ملف وناثق واوراق القضية الفلسطينية - وزارة الارشاد القومى - الجزء الثانى - دون تاريخ - ص

١١٢ ، ١١١

— The Universal Jewish Encyclopedia. 1943, Vol. 10, pp. 618 — 619.

— Keesing's Contemporary Archives (1931 — 1934), Vol. 1, p. 750.

D. Kiss: Jewish in Eastern Europe.

Foreign Affairs, Vol. 15, No. 2, Jan. 1937, p. 337.

Statistical Pocket Book of Yugoslavia, 1971, op. cit., p. 27.

ويبدو ان الرقم اليوجوسلافى اقرب الى الحقيقة اذا قارنا عدد اليهود الباقين فى يوجوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية بحجم الهجرة اليهودية اليوجوسلافية الى اسرائيل على نحو ما سنوضحه . الياس سعد : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة . منظمة التحرير الفلسطينية — مركز الابحاث — بيروت — نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٤٩

— Keesing's Contemporary Archives (1952 — 1954), Vol. 1g, p. 1954.

— The Jewish Year Book (1970), Jewish Chronicle Publications, 1970, London, p. 187.

اليهودية اليوجوسلافية كانت هي الجالية الوحيدة في أوروبا الشرقية التي أرسلت مندوبا لها في اجتماع اللجنة التنفيذية الأوروبية للمؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، كما حضر مندوب عنهم اجتماع المؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في جنيف في يوليو سنة ١٩٦٨ حيث أكد أن سياسة يوجوسلافيا تجاه الصراع العربي الاسرائيلي لم تؤثر على وضع اليهود اليوجوسلاف ، بل أن مجلة « كوميونست » الناطقة باسم رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف نشرت مقالا لحبيب يهودي يوجوسلافي (اوسكار دافيكو) ينهم فيه بعض الدوائر الشيوعية البولندية باللاسامية خلال التحرك الصهيوني في بولندا في مارس سنة ١٩٦٨ (١٥) . من ذلك يتضح عمق الروابط بين اسرائيل وبين اليهود اليوجوسلاف الذين يمارسون بالفعل اثرا ضاعطا على السياسة اليوجوسلافية تجاه القضية الفلسطينية ، تمثل في سماح يوجوسلافيا بالهجرة اليهودية منها الى اسرائيل على نطاق واسع ، وعلى سرعة تدعيم العلاقات التجارية الاسرائيلية اليوجوسلافية عقب عدوان سنة ١٩٦٧ بفترة وجيزة .

يوجوسلافيا وقضية تقسيم فلسطين :

كان عرض القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة في أبريل سنة ١٩٤٧ أول احتكاك فعلي « لجمهورية يوجوسلافيا الاتحادية الشعبية » بالقضية الفلسطينية . وقد انتهت يوجوسلافيا في تلك الفترة سياسة خاصة ازاء القضية الفلسطينية تختلف عن سياسات الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية . ففي البداية أيدت يوجوسلافيا

مشروع القرار العربي المقدم الى اللجنة التوجيهية التابعه للأمم المتحدة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ بشأن انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، واعلانها دولة مستقلة ، ووقف الهجرة اليهودية اليها ، بينما أيدت في ٥ مايو مشروع القرار البولندي التشيكوسلوفاكي بشأن دعوة مندوبي الوكالة اليهودية الى حضور اجتماعات الجمعية العامة ، ورفضت في ١٢ مايو مشروع القرار الفرنسي المقدم الى الجمعية العامة الذي يقضى بعدم ذكر استقلال فلسطين في صلاحيات « اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بصدد فلسطين » . وقد تكونت هذه اللجنة في سبتمبر وكانت يوجوسلافيا عضوا فيها من بين أحد عشر عضوا . ففي ٢٦ سبتمبر بدأت المناقشة العامة للقضية الفلسطينية وأعلن جوزيف بريلاج المندوب اليوجوسلافي أن حكومته « درست المشكلة الفلسطينية من كافة نواحيها ، وهي تحرص على استنباط خير حل لها يكفل العلاقات الطيبة بين العرب واليهود ، والحل المثالي هو الذي يرتضيه الشعبان ، ولكن الحالة الحاضرة تجعل اتفاقهما ضربا من المستحيل ، لذلك ترى يوجوسلافيا أن يكون الحل مؤديا الى نوع من التعاون على أساس تصالحي في نطاق مبادئ الأمم المتحدة » وأوضح المستر بريلاج أن « تحليل العوامل التاريخية يجعل فلسطين ذات علاقة بالشعبين ، ولا نزاع في حق كل منهما في الاستقلال وفي تقرير مصيره ، ويجب الاعتراف بهذا الحق دوليا » وبأن لكل من الشعبين حقوقا متساوية في فلسطين ، ولذا ترى يوجوسلافيا انتهاء الانتداب وعلان استقلال البلاد جميعها فوراً ، ولكن هذا الحل غير ممكن حالياً لان بريطانيا لم تقم بواجباتها طبقاً للانتداب ، وحكمت البلاد حكماً استعمارياً ، وهذا هو مصدر الحالة الحاضرة

(١٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٦ - منشورات الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٨ ص ٥١٤

Bernard Postal and S. Abramson: The landmarks of a people, a guide to Jewish sites in Europe.

Hill and Wang New York, 1962, p. 257.

ويذكر انه في أبريل سنة ١٩٧١ زارت بعثة صحافية اسرائيلية يوجوسلافيا ، وقابلت نائب رئيس اتحاد الجباة اليهودية الذي أكد لامضاء البعثة أن اليهود ممثلون تمثيلاً جيداً في الوظائف الحكومية والعيش والمهن الحرة ، ولأنها تلقي التشجيع المادي والمعنوي من الدولة .

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٧ - منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٩ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، في الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٨ - بيروت - ١٩٧١ ص ٩١٨ .
المؤتمر الصهيوني السابع والمطرون سنة ١٩٦٨ - الجزء الاول - مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ص ١٠٢
الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام (القاهرة) - ١٩٧١ ص ٥٢

التقسيم في الوقت الذي اتخذت فيه كل دول الكتلة الشرقية سياسة مختلفة تماما ؟ - الواقع أن المركز الاستقلالي الخاص الذي تمتع به النظام اليوجوسلافي عقب الحرب العالمية الثانية - بالنسبة لما كانت تتمتع به سائر الديمقراطيات الشعبية من استقلال - يفسر لنا سبب استقلالية الموقف اليوجوسلافي ، وإن كان لا يفسر لنا سبب اتخاذ يوجوسلافيا هذه السياسة بالذات . ويرجع المركز الاستقلالي الخاص (ليوجوسلافيا) في تلك الفترة الى عاملين رئيسيين ، أولهما : أن الثورة اليوجوسلافية كانت ثورة شعبية شاملة لمعظم القوى السياسية التي انتظمت في إطار « الجبهة الشعبية » ، كما أن تحرير البلاد من الاحتلال النازي - رغم اعتماده على المعونة العسكرية للحلفاء - إلا أنه تم أساسا عن طريق الجبهة وقوات الانصار اليوجوسلافية ، دون تدخل حقيقي من الحلفاء وبالذات من الجيش السوفيتي لا سيما بعد أن امتنعت موسكو عن تقديم المساعدات العسكرية لقوات تيتو الا في نطاق محدود منذ يونيو سنة ١٩٤٤ وبعد أن شجبت صراحة محاولات تيتو أثناء الحرب ارساء أسس النظام اليوجوسلافي الجديد . ولذلك فإنه حينما تدخلت بعض القوات السوفيتية للمشاركة في تحرير بعض المناطق الصربية في أواخر الحرب ، اشترط تيتو أن تخضع المناطق المحررة لسلطته . ومن ناحية أخرى ، فإن المساعدة العسكرية البريطانية لقوات تيتو لم تشمل ارسال قوات مسلحة للقتال الفعلي واقتصرت على بعثة عسكرية استشارية . وبذلك لم تكن يوجوسلافيا مرتبطة عسكريا بدولة معينة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يمكن أن يفرض عليها انتهاج سياسات معينة . وذلك على النحو الذي تجلى في موقف الديمقراطيات الشعبية الاخرى من القضية

وعند التعاون بين الشعبين ، فكيف نتصور قيام هذا التعاون اذا كانت خالية من النظام النيابي . وإذا كانت دولة أجنبية جاثمة على أوطانهم ؟ . على هذا الأساس اقترح المندوب اليوجوسلافي نصية الانتداب ، وتهينة البلاد لتبأشر شئونها ، وعلان استقلال فلسطين وحكمها على أساس النظام الفيدرالي ، كما اقترح أن يسمح بدخول مهاجرين في المناطق اليهودية في حدود القدرة على الاستيعاب . مع تأليف لجنة دولية من عدد متساو من العرب واليهود وأعضاء من الامم المتحدة لضبط الهجرة الى فلسطين أثناء السنوات الثلاث القادمة . وبعد ذلك تتولى شئون الهجرة حكومة دولة فلسطين المستقلة (١٦) . من ذلك ينصح أنها اتخذت موقفا وسطا قوامه الاعتراف بحقوق العرب واليهود في فلسطين في نطاق دولة فيدرالية فلسطينية . وعلى هذا الأساس رفضت في لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين مشروع تقسيم . واقترحت مع الهند وايران انشاء دولة اتحادية في فلسطين مكونة من قسم عربي يشمل معظم فلسطين الداخلية ، وقسم يهودي . مع انشاء وحدة اقتصادية بين القسمين ، على أن تكون لنفس عاصمة للدولة الاتحادية التي تتولى شئون الدفاع والسياسة الخارجية . وحينما عرضت المشروعات المتعددة بصدد فلسطين امام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة في ٢٥ نوفمبر اتخذت يوجوسلافيا موقف الامتناع عن التصويت ، سواء على مشروع القرار العربي بشأن جعل فلسطين دولة موحدة ، أو على مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ، وحينما عرض مشروع التقسيم على الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ امتنعت يوجوسلافيا عن التصويت عليه (١٧) . فكيف يمكن تفسير هذه سياسة اليوجوسلافية الخاصة تجاه قضية

(١٦) شاكر النيس : الدول العربية في منظمة الامم المتحدة . مطبعة الانشاء بدمشق - ١٩٤٨ - ص ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ .
مصر في هيئة الامم المتحدة (١٩٤٧) - تقرير عن اعمال الدورة العادية الثانية للهيئة الامم المتحدة المعقودة في نيويورك - ١٦ سبتمبر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ - القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٤٨ - ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ .
(١٧) ملف وناثق فلسطين - وزارة الاقتصاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة .
الحزب الاول - ١٩٦٩ - ص ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ .
ويذكر أن دول الكتلة الشرقية الخمس (الاتحاد السوفيتي وروسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا واورانيسا وبولندا) كانت قد تعهنت بشدة لمشروع التقسيم وصوت لصالحه .
انظر في مقارنة سياسات الاتحاد السوفيتي والقضية الفلسطينية ، السياسة الدولية يوليو ١٩٦٩ - ص ٢٢ - ٥٢ .
محمد السيد سليم

كبير من الحرية والتسامح الدينى والسياسى ، حتى لتذكر دائرة المعارف اليهودية أن يوجوسلافيا لم تعرف اللاسامية الا منذ الاحتلال النازى . ورغم ذلك فانها لم تكن ظاهرة جماهيرية . فبعد انضمام يوجوسلافيا للميثاق الثلاثى المعادى للكونترن فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤١ ، قامت حكومة سفتكوفيتش باصدار بعض القوانين العنصرية المعادية لليهود . كما اصدرت سلطات الاحتلال النازية فى ابريل سنة ١٩٤١ عدة قوانين حددت من حرية اليهود فى العمل ، وحظرت عملهم فى الانشطة الاعلامية والثقافية والادبية . واصدرت حكومة الجنرال نيتشى الصربية عدة قرارات فى اكتوبر سنة ١٩٤١ تحظر اشتراك اليهود فى تجارة المواد الغذائية ، كما وضعت منشآتهم التجارية تحت رقابة الدولة ، واعطت السلطات المحلية حق تصفية اعمالهم . كما اعتقلت الكثير من اليهود اليوجوسلاف . ومن ناحية اخرى ، فقد قامت قوات الاحتلال النازى وقوات منظمة الاوستاشى الارهابية فى كرواتيا بتصفية ٨٠ فى المائة من اليهود اليوجوسلاف (٦٠ ألفا من ٧٥ ألف يهودى) . وفى خلال عملية مقاومة قوات الاحتلال ، انضم معظم اليهود اليوجوسلاف الى قوات تشيتك الصربية بزعامة ميخائيلوفيتش والمناوئة لقوات الانصار بزعامة تيتو وخلال سنة ١٩٤٣ كان هناك فى صفوف تشيتك « لواء يهودى وطنى » بينما انضم بعض اليهود الفارين من الاضطهاد النازى الى قوات تيتو . وبرزت منهم قيادات أثرت فى السياسة الخارجية اليوجوسلافية فى تلك الفترة على نحو ما سنوضحه . والمهم أن هذه الاوضاع أدت الى بروز مشكلة لم تعرفها يوجوسلافيا من قبل ، مما دفع الحكومة اليوجوسلافية برئاسة تيتو الى تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين حتى تناقص عددهم سنة ١٩٤٨ الى ٧٠٠٠ نسمة من اصل

الفلسطينية (١٨) . وثانيهما : نوعية علاقات القوى التى أحاطت بيوجوسلافيا أثناء الحرب ، أتاحت لها أن تضمن مركزها الاستقلالى . فقد اتفق تشرشل وستالين فى مؤتمر موسكو سنة ١٩٤٤ على أن يكون لكل من الطرفين نفوذ متعادل فى يوجوسلافيا بنسبة ٥٠ فى المائة ، ولكن تيتو استطاع فى ظل هذا النفوذ المتعادل المتفق عليه أن يتخلص من كلا الطرفين ، إذ لم يتح طرف منهما للآخر أن ينفرد بأى نفوذ حقيقى فى يوجوسلافيا ، ويتضح من مراسلات تشرشل وستالين أن كلاهما يشكو من تدهور النسبة المقررة لنفوذ (١٩) . وبذلك استطاع تيتو ، فى ظل موازنة نفوذ الطرفين ، أن يتخلص منهما ، وأن يحافظ على استقلال بلاده ، مما كان له أثره فى سياسات يوجوسلافيا ازاء شتى القضايا الدولية فى تلك الفترة ، ومنها القضية الفلسطينية .

والواقع أن السياسة اليوجوسلافية المعقولة تجاه القضية الفلسطينية سنة ١٩٤٧ كانت حلا توفيقيا وسطا بين مجموعة من الاعتبارات كتفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، وعلاقات بعض القيادات الفلسطينية بقوات الاحتلال النازى فى يوجوسلافيا من ناحية ، وعلاقات يوجوسلافيا بالبلاد العربية فى تلك الفترة ، متمثلة فى موقف العرب من الشكوى اليونانية ضد يوجوسلافيا فى الاسم المتحدة سنة ١٩٤٦ .

أولا : تفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية :

أوضحنا أن اليهود اليوجوسلاف تمتعوا بقدر

(١٨)

V. Dedijer: 'Tito speaks'. Weidenfeld and Nicolson, London, 1958, pp. 169 — 180, 213 — 24.

N. Kapetanovic: Tito and his partisans (What really happened in Yugoslavia from 1941 — 1945).

Jugoslovenka Krjiga, Belgrade, 1963, pp. 39 — 42.

W. Churchill: The second World War, Vol. VI, Cassell & Co., Ltd., London, 1954, (١٩)

p. 198, 208 — 488, 501.

H.F. Armstrong: Tito and Goliath. The Macmillan Company, New York, 1955, pp. 36 — 37.

ثانيا : يهودية بعض القيادات اليوجوسلافية (٢٢)

انضم معظم اليهود الكروات الفارين من اضطهاد منظمة الاوستاش الى قوات تيتو ، وحاربوا في صفوفها ، وزاد نفوذهم في اوساط قوات الانصار والحزب الشيوعي اليوجوسلافى ، وكان منهم موسى بيادى نائب الرئيس تيتو سنة ١٩٤٥ وفيلسوف الحزب وموجه السياسة الخارجية اليوجوسلافية فى تلك الفترة ، بل ان بعض رجال المظلات الذين اسقطتهم بريطانيا أثناء الحرب لمساعدة وتدريب قوات الانصار كانوا من قوات الهاجاناه اليهودية . ومن الطبيعي أن يكون لكل هؤلاء تأثير معين على السياسة اليوجوسلافية ازاء قضية فلسطين بعد الحرب .

ثالثا : علاقات بعض القيادات الفلسطينية

بالقوات النازية فى يوجوسلافيا [٢٤]

فى سنة ١٩٤٢ كون مفتى فلسطين أمين الحسينى « الفيلق العربى » فى المانيا النازية . وقد قام هذا الفيلق بحماية خطوط الجيش النازى فى

١٠.٥.٤٠ فى سنة ١٩٤٦ (٢٠) وذلك اعتقادا منها أن هجرة اليهود الى فلسطين من شأنها حل المشكلات الناشئة عن الاضطهاد النازى لليهود اليوجوسلاف وتعويضهم عما اصابهم (٢١) . وقد أوضح المستر بريلاج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ أن بلاده ترى أن مشكلة فلسطين مرتبطة بمشكلة اليهود المشردين . أكثر من ذلك فقد أسهمت يوجوسلافيا فى عملية تهريب الأسلحة التشيكوسلوفاكية الى اسرائيل فى أوائل سنة ١٩٤٨ ، بعد أن أوضح الدكتور بيلر نائب وزير الخارجية اليوجوسلافى للمندوب الاسرائيلى موردهاى أورين ، أن بلاده لا تستطيع أن تبيع الأسلحة لاسرائيل لان ذلك لا يتفق ومبادئها . ولكن يوجوسلافيا تطوعت بالسماح للطائرات التشيكية بالهبوط فى مطار مجهول فى مونستار فى طريقها الى اسرائيل بطريقة سرية ، وللسفن التشيكية التى تحمل الأسلحة الى اسرائيل عن طريق ميناء فوكوفار اليوجوسلافى ، ومن هناك ترسل بالطائرات الى ميناء شيفينيك على الساحل الادرياتيكي فى حراسة بعض أعضاء الحزب الشيوعى اليوجوسلافى حتى يتم شحنها الى اسرائيل (٢٢) .

— The Universal Jewish Encyclopedia, op. cit., p. 619, 620.

— Josip B. Tito: Selected military works.

Vojnoizdavački Lavod, Belgrade, 1966, pp. 38 — 39.

— Keessing's Contemporary Archives (1940 — 1943), Vol. IV, p. 4349.

Henry Monneroy: La persécution des Juifs dans les pays de l'Est (présenté à Nuremberg).

Editions du Centre, Paris, 1949, pp. 238 — 243.

(٢١) أوضح ذلك أحد الكتاب اليوجوسلاف فى دراسة حديثة له ، انظر

L. Radovanovic: The question of Palestine.

Review of International Affairs (Belgrade), Vol. XXII, No. 502, Mar. 5, 1971, p. 14.

A. Krammer: Arms for independence: when the Soviet bloc supported Israel. In Walid Khalidi (ed.): From Haven to conquest, readings in Zionism and the

Palestine problem until 1948.

Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1971, pp. 747 — 749.

— Munya Mardor: Strictly illegal.

Robert Hale Ltd., London, 1964, pp. 186 — 197, 201, 218 — 219.

— N. Ausubel: Pictorial history of the Jewish people.

Crown Publishers, Inc., New York, 1953, p. 208.

— Joseph M. Schechtman: The Mufti and the Fuehrer.

New York. Thomas Yoseloff. London, 1965, p. 135, 139, 140, 175.

سحب القوات الامريكية والبريطانية من اليونان (٢٥) .

يوجوسلافيا والهجرة اليهودية الى اسرائيل :

يرجع تاريخ الهجرة اليهودية اليوجوسلافية الى فلسطين الى اوائل القرن الحالى . وقبل تأسيس الدولة اليوجوسلافية ذاتها ، والى جيل المهاجرين فى تلك الفترة ، تنتمى معظم القيادات الاسرائيلية من اصل يوجوسلافى (صربى) واشهرهم اداميمون وجوداليب ميمون وحنه لامدان ، وبينما منعت بعض دول شرق اوربا فى بعض الفترات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فان يوجوسلافيا لم تحظر هذه الهجرة . وذلك لسببين رئيسيين : اولهما يدور حول ما ذكرناه من تفجر المشكلة اليهودية فى يوجوسلافيا فى تلك الفترة ، وثانيهما يرجع الى الجهود التى بذلها المستر فيوريللو لاجارديا مدير عام وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين لدى الرئيس تيتو فى سنة ١٩٤٦ لتسهيل هجرة اليهود اليوجوسلاف الى فلسطين ، مستغلا فى ذلك حاجة يوجوسلافيا الى مساعدات الوكالة ، اذ ربط المستر لاجارديا بين استمرار معونات الوكالة وبين تسهيل الهجرة اليهودية مهددا بوقف المعونة . وقد افاد « تقرير لجنة تقصى الحقائق الانجلو امريكية فيما يتعلق بمشكلات اليهود فى اوربا وفلسطين » الصادر فى ابريل سنة ١٩٤٦ ان اليهود اليوجوسلاف يتمتعون بكامل الحرية والمساواة ، وانه لا توجد اى دلائل على وجود الالسامية فى يوجوسلافيا وان ٢٧٥٠ يهوديا قد عبروا عن رغبتهم فى الهجرة الى فلسطين . كما افادت تقارير الوكالة اليهودية من بلجراد فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ان ٢٥٠٠ يهودى يوجوسلافى قد هاجروا الى اسرائيل باشراف لجنة التوزيع الامريكية المشتركة . وقد سمحت الحكومة اليوجوسلافية لهم باخذ ممتلكاتهم الشخصية معهم . بينما رفضت هجرة المهندسين والاطباء والفنيين اليهود الا انه فى سنة ١٩٤٩ رفعت يوجوسلافيا كل القيود على الهجرة الى اسرائيل ، مما أدى الى ارتفاع الهجرة فى الفترة من سنة

مقدونيا ، وباصطيداء وتعقب رجال المظلات البريطانيين الامريكيين الذين اسقطتهم طائرات الحلفاء فى يوجوسلافيا لمساعدة قوات المقاومة اليوجوسلافية كما قام بتكوين فرقة من المسلمين الكروات فى « دولة كرواتيا المستقلة » (التى كونها النازيون برياسة بافليتش) وذلك لمحاربة قوات الانصار اليوجوسلافية . وفى ابريل سنة ١٩٤٢ خاطب المفتى هذه الفرقة قائلا « ان الموقف فى كل من كرواتيا وفلسطين متشابه ، لان كلاهما يقاتل فى معركة واحدة ضد عدو واحد هم البريطانيون وحلفائهم اليهود » . كما كانت له علاقات وثيقة بانقى بافليتش زعيم منظمة الاوستاش الارهابية المناوئة لقوات الانصار . ولذلك فقد طلبت يوجوسلافيا فى يوليو سنة ١٩٤٥ تسليم المفتى كمجرم حرب ، واتهمته بتمويل عملية انفصال البوسنة والهرسك ايام الاحتلال النازى ، ولم تتراجع عن ذلك الايضط من جامعة الدول العربية والحكومة المصرية . ومن المعروف ان المفتى كان هو قائد الحركة الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية بحكم كونه قائدا للجنة العربية العليا ، ومن الطبيعى الا تتخذ يوجوسلافيا موقفا مؤيدا تماما لحركة يقودها المفتى أمين الحسينى .

ومن ناحية اخرى ، فقد كان للعلاقات العربية اليوجوسلافية اثرها فى موازنة هذه النقاط السلبية بالنسبة للموقف العربى . بالذات بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والدول العربية المستقلة عقب الحرب مباشرة . بل ويبدو الموقف اليوجوسلافى فى الامتناع عن التصويت على مشروع التقسيم مشابها للموقف العربى من الشكوى اليونانية حول اتهام يوجوسلافيا وبلجاريا واليونان بمساعدة الشيوعيين اليونانيين ، اذ امتنعت البلاد العربية فى الدورة العادية الثانية للامم المتحدة سنة ١٩٤٦ عن التصويت على مشروع القرار الامريكى الذى يدعو الى تكوين لجنة خاصة للتأكد من توقف الدول الثلاث عن مساعدة الشيوعيين اليونانيين (عدا العراق) وعلى مشروع القرار السوفيتى الذى يدعو الى

١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ الى ٧٧٦٤ يهوديا من اصل ١٠٥٠٠ يهودى سنة ١٩٤٥ (٢٦) .

العلاقات اليوجوسلافية الاسرائيلية :

فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٨ اعلنت يوجوسلافيا اعترافها القانونى باسرائيل ، كما تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى المفوضية ، وكانت يافا هى مقر المفوضية اليوجوسلافية فى اسرائيل رغم تايد يوجوسلافيا للقرار الصادر عن الكنيست الاسرائيلى فى ١٢ - ١٩٤٩ بأن القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل ورفض تدويل القدس ، ومعارضتها مع اسرائيل التوصية رقم ٣٠٣ (٤) الصادرة عن الجمعية العامة فى ٩ - ١٢ - ٤٩ بشأن خلق نظام دولى للقدس ، وكانت قد ايدت فى ١١ - ٥ - ١٩٤٩ انضمام اسرائيل الى الامم المتحدة ، كما كان الوزير المفوض اليوجوسلافى الى اسرائيل قد ألقى خطابا رسميا أمام بن جوريون فى القدس فى ٣٠ - ٥ - ١٩٥٠ وكان هو الممثل الدبلوماسى الاول الذى يعترف بالقدس كعاصمة لاسرائيل (٢٧) .

وحتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ كانت العلاقات اليوجوسلافية هى أشمل علاقات بين اسرائيل وائ دولة ماركسية أخرى . ف وقعت فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ اتفاقية للتجارة والدفع بين البلدين (تتجدد سنويا) وشهدت سنة ١٩٥٣ توثق

٩٣٣ العلاقات اليوجوسلافية الاسرائيلية الشفافية والرياضية ، بما فى ذلك تبادل زيارات الطلاب والوفود العسكرية . وفى سنة ١٩٥٤ قام وفد من حزب العمل الاسرائيلى بزيارة يوجوسلافيا بدعوة من التحالف الاشتراكى للشعب العامل فى يوجوسلافيا ، كما قام وفد من عمال المصانع الاسرائيلية بالتدرب فى المصانع اليوجوسلافية وفى يونيو من نفس السنة ، زارت بعض قطع الاسطول الاسرائيلى ميناء سبليت اليوجوسلافى كما قام وفد اسرائيلى بالتفاوض مع السلطات اليوجوسلافية حول تعويض اليهود اليوجوسلاف الذين هاجروا الى اسرائيل عن ممتلكاتهم المؤممة فى يوجوسلافيا ، وقد وافق اليوجوسلاف على دفع هذه التعويضات ، كما ارتفع حجم التبادل التجارى الى ٢٥ مليون دولار .

وخلال الفترة التالية ، ارتفع حجم التبادل التجارى بين اسرائيل ويوجوسلافيا من ١٣٤٧٧ ألف دولار سنة ١٩٦٣ الى ١٩٥ مليون دولار سنة ١٩٦٦ مع توقيع اتفاق تجارى جديد سنة ١٩٥٧ . يجدد سنويا أيضا . وفى ٩ يونيو سنة ١٩٦٦ تم فى القدس توقيع « بروتوكول تبادل السلع ، وبمقتضاه ارتفع حجم التبادل الى حوالى ٢٦ مليون دولار ، وقد تجدد البروتوكول فى أول يونيو سنة ١٩٦٧ كذلك فقد افتتحت شركة الملاحة اليوجوسلافية « كفارنو » خطا ملاحيا منتظما مع اسرائيل كما طلبت شركة الطيران اليوجوسلافية (جات) من شعبة الطيران المدنى فى اسرائيل السماح لها برحلة جوية اسبوعية الى

F. Morgan: «Adisplaced Person», in post War Germany (1945 — 1966), in W. Khalidy: op. cit., p. 542. (٢٦)

وليم ميسى : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة . معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ١٣٣ - ١٤٣ الياس سعد : الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة - المرجع السابق - ص ٢٤٢ . Keesing's Contemporary Archives (1946 — 1948). Vol. 6, p. 7895, (1949 — 1950), Vol. VII, p. 9723, 9519.

Keesing's Contemporary Archives (1946 — 1948), op. cit. p. 9282. — Sami Hadawi (ed.): United Nations resolutions on Palestine (1947 — 1966). Published for the Institute for Palestine Studies, Beirut, 1967, pp. 34 — 36, 47 — 48. (٢٧)

— The Middle East Journal, Vol. IV, July 1950, p. 380. — Israel Government Year Book (1966 — 7). Published by the Government Printer, p. 172.

اسرائيل (٢٨) وازاء نمو التبادل التجاري الاسرائيلي اليوجوسلافى - وبالذات بعد أن ثبت لجامعة الدول العربية أن يوجوسلافيا تعيد تصدير البترول العربى الى اسرائيل - فقد أوصى المؤتمر الثانى والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل المنعقد فى يناير سنة ١٩٦٨ مجلس الجامعة بأن تبذل الحكومات العربية مساعيها لدى يوجوسلافيا للحد من النمو المطرد فى العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل . وقد تمهدت يوجوسلافيا بالامتناع عن اعادة تصدير البترول الى اسرائيل من الموانئ اليوجوسلافية (٢٩) . وفى هذا الصدد يمكننا أن نشير الى ما أعلنه آهاؤون بيكر « رئيس اتحاد عمال اسرائيل فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٩ من أن الرئيس تيتو وعده بزيارة اسرائيل خلال زيارته القادمة للشرق الاوسط ، وهو ما لم يحدث فعلا ، والى تعاون السلطات اليوجوسلافية مع اسرائيل فى قضية ايخمان حتى أن يوجوسلافيا سلمت اسرائيل فى فبراير سنة ١٩٦١ حوالى مائة وثيقة حول جرائم ايخمان فى يوجوسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما تعهد خلال اجتماعه بناحوم جولدمان فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالتدخل لدى البلاد العربية لتحسين معاملة اليهود المقيمين بها - ومن ناحية التعاون العلمى ، توجد اتفاقية للتعاون فى هذا الصدد بين الجامعة العبرية وجامعة بلجراد وتنص الاتفاقية

على تبادل الاساتذة والمنح الدراسية والحاضرين بين الجامعتين ، وعلى تلقى العلماء والطبية الاسرائيليين المساعدات من المؤسسات الثقافية فى يوجوسلافيا لا سيما مؤرخو التاريخ اليهودى فى يوجوسلافيا . وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ حضر وفد من العلماء اليوجوسلاف دورة دراسية دولية لبحاث الطاقة الذرية فى مركز الطاقة الذرية الاسرائيلى ، كما حضر وفد علمى يوجوسلافى ، المؤتمر الاول للبحث العلمى فى المقاومة اليهودية اثناء الاحتلال النازى لاوروبا . المنعقد فى القدس فى ١١ - ١٧ ابريل سنة ١٩٦٨ هذا فى الوقت الذى رفضت فيه يوجوسلافيا طلب اسرائيل حضور الندوة الدولية التى تنظمها الامم المتحدة ويوجوسلافيا لمناقشة دور الشباب فى مجال حماية حقوق الانسان - كذلك يمكن أن نشير الى أن العلاقات بين رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف والحزب الشيوعى الاسرائيلى علاقات طيبة ، كما يجرى تبادل المعلومات بين التنظيمين ، وفى يناير سنة ١٩٦٨ قام وفد من الحزب برئاسة فيلنر بزيارة يوجوسلافيا حيث تم استعراض الخبرات التنظيمية ومشكلة الشرق الاوسط (٣٠) .

واتفاقا مع السياسة المعتدلة التى اتبعتها يوجوسلافيا ازاء ازمة الشرق الاوسط سنة ١٩٦٧ فإن العلاقات التجارية بين اسرائيل ويوجوسلافيا

(٢٨) على محمد على : اسرائيل والشرق الاوسط .

الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة بدون تاريخ ص ٤٣١ .
رفيق حبيب مطلق : اسرائيل قبيل العدوان .

منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - سبتمبر سنة ١٩٦٧ ص ٢٤ .

- Government Year Book (1953 - 54). Published by the Government Printer, Jerusalem, Nov. 1953, p. 155, 157. (1954), Nov. 1954, p. 131.

- Israel Government Year Book (1964 - 5), Dec. 1964, p. 158.

- Statistical Abstract of Israel (1966), No. 17, Published by the Central Bureau of Statistics, Jerusalem, p. 252.

- Yugoslav Survey, Vol. VIII, No. 2, May 1967, p. 160.

- The Middle East Journal, Aut. 1967, p. 514.

(٢٩) الكفاح (بيروت) فى ١٩٦٥/٦/٢٣ ، والاهرام فى ١٩٦٦/٧/١٧ .

ملق ونائل فلسطين - الجزء الثانى - المرجع السابق ص ١٣٩٣ ، ١٥٢٠ .

(٣٠) شحاده موسى : علاقات اسرائيل مع دول العالم (١٩٦٧ - ١٩٧٠) .

منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - مايو سنة ١٩٧١ - ص ٣٣٢ .
الاهرام فى ١٩٧٠/٥/١٣ .

- The Middle East Journal, Vol. 13, Sum. 1959, No. 3, p. 293.

- Yugoslav Survey, April - June 1961, op. cit., p. 753.

- Observer, (London), Dec. 17, 1967.

- Socialist Thought and Practice, No. 29, Jan. - Mar. 1968, p. 150.

ثم تلبث ان عادت سريعا الى حالتها الطبيعية عقب
 العدوان بعد أن كانت يوجوسلافيا قد أوقفت
 استيراد البضائع الاسرائيلية لبضعة شهور ، وذلك
 تمثيا مع البدا العام في السياسة الخارجية
 اليوجوسلافية القائم على الفصل بين العلاقات
 الدبلوماسية والعلاقات التجارية . فابتداء من
 يوليو سنة ١٩٦٧ تابعت شركة الملاحة الوطنية
 اليوجوسلافية رحلاتها المنتظمة الى حيفا تحت
 العلم اليوجوسلافى . بعد أن كانت السفن
 اليوجوسلافية عقب الحرب مباشرة ترفع اعلام دول
 اخرى . كما واصلت شركة زيم الاسرائيلية
 رحلاتها الى الموانئ اليوجوسلافية وسلمت
 يوجوسلافيا للشركة الاسرائيلية سفينتى شحن
 حمولة كل منها سبعة آلاف طن ثمنها ٥ ملايين
 دولار خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٧
 كما صرح زيف شيرف وزير التجارة والصناعة
 الاسرائيلى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ان حجم
 التبادل التجارى الاسرائيلى اليوجوسلافى قد
 ارتفع ، بعكس الحال فى التبادل التجارى بين
 اسرائيل والدول التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية
 معها . وفى منتصف مارس سنة ١٩٦٨ زارت
 اسرائيل بعثة من المؤسسة الاقتصادية
 اليوجوسلافية الرسمية ، ووقعت اتفاقا تجاريا مع
 احدى الشركات الاسرائيلية لاستيراد مواد قيمتها
 مليون دولار . كما أفادت المصادر الاسرائيلية فى
 مارس سنة ١٩٦٩ ان يوجوسلافيا هى أكبر
 مستورد شيوعى للحمضيات الاسرائيلية ، إذ
 استوردت سنة ١٩٦٨ بما قيمته ٢٥ مليون
 دولار ، وان ممثلين لشركة التجارة اليوجوسلافية
 الرسمية « يوجوسلافيا كرومرز » قد وصلوا الى
 اسرائيل لاجراء محادثات اقتصادية ،
 وانهم قد وقعوا اتفاقا مع ممثلى أحد المصانع
 الاسرائيلية لشراء ما قيمته مليون دولار من انتاج
 المصنع ، كما وقع ممثلو مصنع « شفريرت »
 الاسرائيلى وممثلو أحد المصانع اليوجوسلافية
 اتفاقية فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٩ حول تصدير ما
 قيمته ٨٠ ألف دولار الى يوجوسلافيا ، وطبقا

للاحصاءات اليوجوسلافية أرسلت يوجوسلافيا ١٢
 مواطنا للتدريب فى اسرائيل ، كما أرسلت الأخيرة
 الى يوجوسلافيا خمسة خبراء (٣١) . بل لقد
 أشارت بعض المصادر الغربية الى أن يوجوسلافيا
 قد اشترت من اسرائيل قطع غيار الاسلحة وبعض
 الاسلحة السوفيتية التى استولت عليها فى حرب
 يونيو سنة ١٩٦٧ من مصر (٢٢) ورغم ذلك فان
 الاحصاءات اليوجوسلافية توضح تناقض حجم
 التبادل التجارى الاسرائيلى اليوجوسلافى ، فقد
 بلغت قيمة الصادرات اليوجوسلافية الى اسرائيل
 ٨٧٢ر١٤٢ — ١٩٧ر١٢٩ — ١٢٢ر٩٠٠ الفدينار
 يوجوسلافى فى سنوات ١٩٦٧ — ١٩٦٨ — ١٩٦٩
 على التوالى بنسبة ٠٩ فى المائة ٠٨ فى المائة
 ٠٦ فى المائة على التتابع من حجم الصادرات
 اليوجوسلافية الكلية ، كما بلغت قيمة الواردات
 اليوجوسلافية من اسرائيل
 ٥٠٧ر١٢٨ — ٥٢٢ر١١٦ — ٦٠٠ر١٠٩ ألف دينار
 يوجوسلافى بنسبة ٠٦ فى المائة ٠٥ فى المائة
 ٠٤ فى المائة على التوالى من حجم الواردات
 اليوجوسلافية الكلية (٢٣) والواقع أن هذا
 [التناقض] يرجع اساسا الى اتجاه يوجوسلافيا الى
 تصفية اتفاقيات التجارة والدفع مع دول العالم
 وتحويلها الى نظام الدفع بالعملات الحرة .

يوجوسلافيا والقضية الفلسطينية

(١٩٤٩ — ١٩٦٧) :

شهدت الفترة التالية لاعتراف يوجوسلافيا
 باسرائيل ، ازدهار العلاقات الرسمية والشعبية
 بين البلدين من ناحية ، واتسام السياسة
 اليوجوسلافية ازاء القضية الفلسطينية طوال
 السنوات الممتدة من الاعتراف اليوجوسلافى
 باسرائيل حتى زيارة الرئيس تيتو لمصر فى أوائل
 سنة ١٩٥٦ بالغموض والسلبية . فكل مؤتمرات
 رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف فى هذه
 الفترة — لم تتمرص للقضية الفلسطينية فقد اكتفى

[٢١] شحاده موسى : المرجع السابق ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ . الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٨ المرجع
 السابق ص ٩١٥ .

— Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, p. 145.

Statistical Pocket Book of Yugoslavia, op. cit., 1969, pp. 73 — 74, 1970, pp. 73

— 74, 1971, pp. 75 — 76.

[٢٢]

[٢٣]

تترو في تقريره المقدم الى المؤتمر السابع المنعقد في ابريل سنة ١٩٥٨ بالاشارة الى «وقوع عدوان مسلح ضد مصر» والى أن «الوحدة المصرية السورية تعتبر مركزا لجذب الشعوب العربية» وتشكل أساسا قويا لاقرار السلام في الشرق الاوسط» وفي تقريره الى المؤتمر الثامن المنعقد سنة ١٩٦٤ اكتفى ايضا بالاشارة الى «مقاومة مصر للعدوان عليها في حرب السويس ومقاومتها للضغوط الخارجية التي تهدف الى تغيير خطها الاشتراكي» وهناك العديد من البيانات المشددة اليوجوسلافية العربية التي صدرت في هذه الفترة، ولم تات على ذكر القضية الفلسطينية كالمبيان المصري اليوجوسلافي الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ عقب الزيارة الاولى للرئيس تيتو لمصر، والبيانات الصادرة في ١٠ يوليو سنة ١٩٥٨ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ ونوفمبر سنة ١٩٦٥ (٣٤) وفي مناقشة للرئيس تيتو مع د. كلوفيس مقصود مندوب الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني في سنة ١٩٥٣ حول القضية الفلسطينية لم يحدد تيتو صراحة سياسته ازاء القضية مكتفيا بالقول ان عملنا هو لانتصار روح ميثاق الامم المتحدة الذي يجمع بين الناص «ومقي انتصرت روح الميثاق أصبحت الاعمال من نتائج وحيه (٣٥) كذلك فقد رفضت يوجوسلافيا القيام بأي دور ايجابي تجاه القضية الفلسطينية «وقد تجلى ذلك في اواخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ حين قام دلاس وزير خارجية أمريكا وايدن رئيس وزراء بريطانيا آنذاك باجراء محادثات مع المسئولين اليوجوسلاف «تمهيدا لتوسيط يوجوسلافيا في اقرار السلام في الشرق الاوسط» على أساس ان «يوجوسلافيا اصلح الدول للقيام بهذه الوساطة نظرا الى حيادها بين الكتلتين الشرقية والغربية ومكانتها لدى العرب واليهود» وقد افادت بعض المصادر ان يوجوسلافيا قد تقوم بدور الوساطة في منطقة

الشرق الاوسط «مستغلة في ذلك علاقاتها الطيبة بالجانبين» وان مشروع الوساطة اليوجوسلافية كان من الاسباب التي دعت مجلس الامن الذي ستكون يوجوسلافيا عضوا فيه في يناير سنة (١٩٥٦) الى وقف اتخاذ قرار بشأن النزاع السوري الاسرائيلي المعروض عليه آنذاك. وبالفعل فان الرئيس تيتو قام بزيارة مصر في تلك الفترة، الا أن المصادر الصحفية المصرية اكدت ان المباحثات التي دارت بين الرئيس عبد الناصر والرئيس تيتو لم تتناول أي وساطة يوجوسلافية لحل النزاع العربي الاسرائيلي كما صرح تيتو نفسه بأنه «لم يفكر ولم يطمح في يوم ما بأن يقوم بالوساطة بين مصر واسرائيل» ثم أعرب عن أمله في أن يسود السلام الشرق الاوسط حتى ينسني لشعوبه أن تتقدم وتنهض في سلام وهدوء. كذلك صرح كوتشابووفيتش عضو الوفد اليوجوسلافي في المباحثات المصرية اليوجوسلافية في يناير سنة ١٩٥٦ بأنه ليس هناك تفكير في توسط يوجوسلافيا في النزاع العربي الاسرائيلي او نية التدخل في النزاع من جانب الرئيس تيتو «واستمر طابع الرغبة في عدم التدخل طوال هذه الفترة اذ صرح بن جوريون في ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ بأن تيتو رفض اقتراحه بأن يقوم بوساطة بينه وبين عبد الناصر «لعدم وضوح اهداف هذه الوساطة (٣٦)»

وقد تبلورت السياسة اليوجوسلافية طوال العقد الممتد من زيارة الرئيس لمصر في يناير سنة ١٩٥٦ حتى العدوان الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ في ثلاثة خطوط رئيسية تدور حول تأييد حقوق الشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الامم المتحدة في هذا الصدد «واقرار السلام في الشرق الاوسط» وابعاد المنطقة عن التكتلات الدولية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

(٣٤)

- J.B. Tito: Selected speeches and articles, op. cit., p. 228.
VIII Congress of the League of Communists of Yugoslavia, Medunarodna Politika, Beograd, 1968, p. 28.

- ١٩٥٥ ١٩٥٨ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١
٢١٥٥٤ Vol. XV, p. 21054.
(٣٥) كلوفيس مقصود : العنوان الفاضل - يوجوسلافيا - دار الكشف - بيروت - ١٩٥٣ - ص ٣٢
(٣٦) الاحرام ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ٢١ يناير سنة ١٩٥٦ ٨ يناير سنة ١٩٥٦ ٣ فبراير سنة ١٩٥٦
Vol. X, p. 14659.
المجلات الفلسطينية - المجلد الاول - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٦
Keesing's Contemporary Archives (1955-58), Vol. X, p. 14659.
١٩٦٦ - ص ١٢١ -

العربية ، ولكنها لم تطلب وساطة يوجوسلافيا في النزاع . ومن ناحية أخرى فقد شجبت يوجوسلافيا بشدة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ وكانت هي التي قدمت مشروع القرار الذي يدعو الى عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف العدوان كما أيدت الاقتراح الباكستاني المقدم الى مكتب سكرتارية المؤتمر الاشتراكي الاسيوي في كاتماندو في ابريل سنة ١٩٥٨ والذي يدعو الى طرد اسرائيل من الحركة الاشتراكية الاسيوية (وكانت يوجوسلافيا تحضر كمراقب (٢٨)) .

كان اعلان يوجوسلافيا تأييدها لقرارات مؤتمر باندونج بصدد قضية فلسطين اول تعبير رسمي عن سياستها ازاء القضية ، وذلك على نحو ما جاء في البيان المصري اليوجوسلافى الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٥٦ والذي نص على أن « القرارات التي اتخذها المؤتمر الاسيوي الافريقي الذي عقد في باندونج باندونيسيا في ابريل سنة ١٩٥٥ قد أعربت عن المبادئ وهدفت الى الاغراض التي نؤمن بها مصر ويوجوسلافيا والتي في سبيلها تعمل الدولتان دون تراخ وفي توافق (٢٧) وفي مؤتمر بريوني المنعقد في يوليو سنة ١٩٥٦ نوقشت القضية الفلسطينية وكانت مناسبة ذلك أن بن جوريون أرسل الى تيتو أثناء انعقاد المؤتمر رسالة يرجوه فيها أن يتوسط في النزاع العربي الاسرائيلي ويقول انه مستعد للطيران الى بريوني للانضمام الى مجموعة عدم الانحياز . وقد شرح الرئيس عبد الناصر للرئيسين تيتو ونهرو أبعاد القضية الفلسطينية الا أن (يوجوسلافيا) نظرا لاعترافها باسرائيل واقامتها علاقات تجارية وثيقة معها - لم تتقدم الى أكثر من تأييد قرار مؤتمر باندونج بصدد قضية فلسطين ، وذلك على نحو ما جاء في البيان المصري اليوجوسلافى الصادر في ١٨ يوليو والبيان الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ عن مباحثات الرؤساء الثلاثة في بريوني . وكذلك فانه عقب انعقاد المؤتمر « قدمت اسرائيل الى الرئيس تيتو مذكرة أوضحت فيها وجهات نظرها بصدد القضية الفلسطينية وأبدت رغبتها في التوصل الى تسوية سلمية مع الدول

(٢٧) نص بيان مؤتمر باندونج بصدد فلسطين بأنه « بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الاوسط بسبب الموقف في فلسطين وخطر ذلك على السلام العالمى اعلن المؤتمر الاسيوي الافريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ودعى الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والى تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين » .
وانظر الاهرام ٦ يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك البيان المصري اليوجوسلافى الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٨ في الاهرام ١٩٥٩/٢/٢٩ .

(٢٨) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم - دار النهار للنشر - بيروت - ١٩٧٢ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

— Keessing's Contemporary Archives, (1955 — 1958), op. cit., p. 15008. المجلد ٢٥٤٣١)

— Robert, St. John: The Boss, the story of Gamal Abdel Nasser. McGraw Hill Book Company Inc., New York, 1960, p. 248.

G.H. Jansen: Lionism, Israel and Asian nationalism.

The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971, p. 226.

Josip Broz Tito: Paix et socialisme. L'edification du socialisme et le role et les taches de l'Alliance Socialiste du Peuple Travailleur de Yougoslavie.

Maison d'Edition Jugoslavie, Beograd, 1960, p. 44. (٢٩)

طريقها حلّ مشكلة اللاجئين ضمن اطار المشكلة الفلسطينية العامة ، وبعدم الاقتصار على بحث مشكلة اللاجئين ، والسعى ايجابيا نحو حل المشكلات الاخرى المتعلقة بالقضية . وطالب الامم المتحدة بأن تواصل جهودها للخروج من نقطة الجمود الحالية من اجل ايجاد حل اساسي صحيح وعادل لقضية فلسطين كلها ، يتفق وقرارات الامم المتحدة ، ويخلق الاستقرار في الشرق الاوسط ، ويضمن تطوره السلمى (٤٢) .

وفي المؤتمر الثانى لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة المنعقد فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ايد [اليوجوسلاف] دون تحفظات . وخلافا لسياستهم التقليدية العامة . القرار الصادر عن المؤتمر والذي طالب بالاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطينى فى ارضه وحقه فى تقرير مصيره . وتأييد الشعب الفلسطينى فى نضاله من اجل التحرر من الاستعمار والصهيونية . وذلك طبقا لميثاق الامم المتحدة . وقد أكد اليوجوسلاف تمسكهم بهذا القرار فى البيان المصرى اليوجوسلافى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٦٥ ، والبيان القونسى اليوجوسلافى الصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩٦٥ ، والبيان المصرى اليوجوسلافى الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٦٥ الذى أتى على شجب أساليب القوى الاستعمارية التى تعمل على تعزيز تسليح اسرائيل وتأييد « مطالب شعب فلسطين العربى لاسترداد حقوقه المشروعة كاملة طبقا لقرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز » . كما أكد المستر دوماشيك المندوب اليوجوسلافى فى الامم المتحدة تأييد بلاده لقرار مؤتمر القاهرة بصدد قضية فلسطين بالذات وفى حلال زيارته للجزائر فى ابريل سنة ١٩٦٥ أعلن الرئيس تيتو ان الشعب اليوجوسلافى يشمر بالكارثة التى تسببت فى طرد وتشريد مليون

قرارات الامم المتحدة بصدد حقوق شعب فلسطين تمهيدا لتخفيف التوتر فى الشرق الاوسط ، على اساس الاعتراف بالامر الواقع ، وقيام علاقات عربية اسرائيلية عادية . ولذلك فقد أكد كل من البيانين المصرى اليوجوسلافى الصادرين فى يونيو سنة ١٩٦٠ وابريل سنة ١٩٦١ على المطالبة « بحل مشكلة فلسطين طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة والقرارات التى اتخذتها الامم المتحدة لحل المشكلة حلا سلميا » . ورغم ذلك فقد اعترضت يوجوسلافيا - مع الدول العربية - على مشروع القرار المقدم الى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦١ والذي يطالب بالمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل ، مما أدى الى فشل المشروع (٤٠) .

وفي مؤتمر بلجراد المنعقد فى سبتمبر سنة ١٩٦١ لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة ، لم يتعرض اليوجوسلاف للقضية الفلسطينية ، رغم تناول الرئيس تيتو فى خطابه أمام المؤتمر للمشكلات الدولية القائمة آنذاك ، وفى لجنة صياغة بيان المؤتمر ، حاولت يوجوسلافيا (وبورما والهند) تخفيف صيغة الادانة القوية لاسرائيل التى اقترحتها العرب ، الا أنها وافقت على الصياغة النهائية للبيان ، مما دعا الصحافة الاسرائيلية الى أن تعرب عن خيبة أملها لموقف تيتو ، وذلك نظرا لقوة البيان الصادر بصدد قضية فلسطين ، والذي نص على الاستعادة الكاملة لكل حقوق شعب فلسطين ، ولم ينص على التسوية السلمية للمشكلة على غرار قرار باندونج . (٤١) وفى مناقشات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٦٢ أوضح المندوب اليوجوسلافى فى يوسف ديرديا سياسة بلاده تجاه القضية على النحو الذى أوضحه تيتو سنة ١٩٦٠ ، اذ طالب بخلق اوضاع يمكن من

(٤٠) هدى حافظ وشكري عبدالمجيد يوجوسلافيا اليوم - دار القاهرة للطباعة - ١٩٦٠ - ص ٧٤ - ٧٥ .

Visite du Président Tito au pays Africains amis.

Edition Jugoslavijska, Beograd, 1961, p. 69.

خيري حماد : قضايا فى الامم المتحدة المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت - ١٩٦٢ ص ٣٤٥ ، ٣٥٤ .

(٤١)

Jansen: op. cit., pp. 261 - 262.

Conference of Heads of State or Government of non-aligned countries. The

Publishing House of «Jugoslavijska», Beograd, 1961, pp. 171 - 172, 273.

(٤٢) خيري حماد : التطورات الاخيرة فى قضية فلسطين . دار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ ص ١٣٥ ، ١٣٨ .

يحتاج الى السلام لتحقيق نهضته وتقدمه في جميع الميادين . . . ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق السلام والرخاء في هذه المنطقة الا اذا كان مبدأ سيادة الشعوب مطبقا » (٤٤) كما أصدر مؤتمر المائدة المستديرة الاوربي العاشر المنعقد في بلجراد في يونيو سنة ١٩٦٥ قرارا بشجب استعمال القوة في الشرق الاوسط (٤٥) وتفرعا على ذلك ، أيدت يوجوسلافيا طوال هذه الفترة مطالبات اسرائيل بالمرور في قناة السويس ، فأيدت في مجلس الامن في يوليو سنة ١٩٥١ مشروع القرار الغربي الذي يعتبر « استمرار تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة الى اسرائيل عبر قناة السويس منافيا للاهداف السلمية التي ينشدها المجلس ، هذا في الوقت الذي دافع فيه مندوب الصين الوطنية عن وجهة النظر المصرية ، استنادا الى وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، وكذلك القرار رقم ١١٨ الصادر في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٦ بشأن مطالبة مصر بحرية المرور في قناة السويس دون تمييز صريح أو ضمني ، سياسي أو تكنولوجي ، مع احترام سيادة مصر على القناة . الا ان ذلك لم يمنع يوجوسلافيا من تأييد مصر خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ فأصدرت بيانا في ١٢ أغسطس أعلنت فيه « أنها بوصفها الوريث الشرعي البحري للامبراطورية النمساوية المجرية ، تعلن أن لمصر حق السيادة الكاملة في تأميم قناة السويس . وفي مؤتمر المنفعين في أكتوبر اعترضت على الاشراف الدولي على قناة السويس . ومن ناحية أخرى سعت يوجوسلافيا الى ابعاد منطقة الشرق الاوسط عن التكتلات الدولية ، فهاجمت تكوين حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ومبدأ ايزنهاور سنة ١٩٥٧ ، وطالب الرئيس تيتو بمنع تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية

ونصف مليون عربي من أرضهم » ، كما أتى البيان اليوجوسلافي الجزائري الصادر عقب المحادثات على تأكيد « حقوق العرب الفلسطينيين في العودة الى بلادهم واستعادة اراضيهم وحقوقهم التي سلبها الصهاينة » . والبيان اليوجوسلافي السوري الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٦ على تأييد الطرفين لنضال الشعب العربي في فلسطين من أجل استعادة حقوقه المشروعة . . وكذلك البيان الثلاثي الصادر عن محادثات الرؤساء عبد الناصر وتيتو وانديرا غاندي في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ (٤٢) .

ثانيا : اقرار السلام في الشرق الاوسط على أساس

الامر الواقع

الخط الثاني الذي تبلورت حوله السياسة اليوجوسلافية في تلك الفترة « هي اقرار السلام في الشرق الاوسط على أساس اقرار الامر الواقع » ودون تدخل خارجي من الدول الكبرى من ناحية ، وابعاد المنطقة عن التكتلات الدولية من ناحية أخرى ، وذلك تفرعا على سياسة يوجوسلافيا القائمة على اعتبار القضية الفلسطينية إحدى قضايا السلام العالمي ، وليست قضية استعمارية من ناحية ، وعلى سياسة التعايش السلمي الايجابي من ناحية أخرى واستنادا الى اقتناع يوجوسلافيا بأن النزاع المسلح بين اسرائيل والعرب ليس هو الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة فلسطين « باعتبار أن اسرائيل حقيقة واقعة . فقد صرح الرئيس تيتو في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٦ « بأن يوجوسلافيا تبدي اهتماما بالغاً بالأحداث التي تجري في الشرق الاوسط الذي

(٤٢) يلاحظ ان الوثائق اليوجوسلافية من بيان مؤتمر القاهرة لاتذكر كلمة الصهيونية وتضع بدلا منها كلمة العنصرية Yugoslavia at the second conference of non-aligned countries. Jugoslav Survey, No. 19, Vol. V, Oct. — Dec. 1964, pp. 2791 — 2800, 2806. S. Hadawi (ed.): The Palestine problem before the United Nations. Published by the Institute of Palestine Studies, Beirut, 1966, p. 219.

الاهرام ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ ، واليوميات الفلسطينية - المجلد الاول - المرجع السابق ص ١٦٦ ، ٩٥ ، ١٤٠ ، ١٧٧ ، ٦٨٣ .
المجلد الثالث - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت - مايو سنة ١٩٦٧ واليوميات الفلسطينية - المنشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٦٧ ص ٢٥١ .
١٩٦٧ - ص ٤٦٩ .
(٤٤) الاهرام ١٨ يوليو سنة ١٩٥٦ .
Socialist Thought and Practice, No. 18, April — June 1965, p. 151.
(٤٥)

الدبلوماسية اليوجوسلافية وأزمة الشرق الأوسط :

منذ بداية الأزمة الحالية في الشرق الأوسط في مايو سنة ١٩٦٧ ، نشطت الدبلوماسية اليوجوسلافية انطلاقاً من الأسس الثلاثة لسياستها تجاه القضية الفلسطينية في تأييد الموقف العربي ، فأعلن بافيسيفيتش نائب السكرتير الاتحادي اليوجوسلافي للشئون الخارجية استنكار بلاده لسياسة الضغط التي تمارسها الدول الاستعمارية ضد البلاد العربية ، ومساندة بلاده للعرب في جهودهم لحماية استقلالهم ، وأقرار السلام في الشرق الأوسط ، وأعلن أن يوجوسلافيا تعتبر الاجراء الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة باغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية يتفق مع حقوق سيادتها ومقتضيات أمنها . وعندما طلبت ج . ع . م . سحب قوات الطوارئ الدولية من أراضيها ، أبدتها يوجوسلافيا ، وأعلنت أنها ستسحب قواتها فوراً مهما كان القرار الذي سيتخذه يوثانت (وكان لها ٥٠٦ جندي في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة البالغ عددها ٤٥٨١ جندياً) . وعندما قامت اسرائيل بعدوانها في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أعلن الرئيس تيتو على الفور تأييده للقام للبلاد العربية ، وأصدر بياناً أوضح فيه لأول مرة نظرتة لاسرائيل كأداة استعمارية في الشرق الأوسط . وأعلن تأييده للإجراءات الدفاعية التي اتخذتها ج . ع . م . وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لوقف القتال ، كما أتى البيان اليوجوسلافي البلغاري الصادر في ٦ يونيو على أدانة « العدوان الاسرائيلي باعتباره عملاً تدفعه القوى الامبريالية والرجعية » وعلى التضامن « الكامل مع النضال العادل لـ ج . ع . م . وبلاد العربية من أجل الدفاع عن استقلالها

للبلاد العربية ومساعدة هذه البلاد لايجاد الظروف المهيئة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط . كما حذر دراجوي ديوريتس (الوزير اليوجوسلافي المفوض في اسرائيل) اسرائيل في يوليو سنة ١٩٥٩ من التمادي في الارتباط بالكتلة الغربية ، كما أعرب الرئيس تيتو عن استنكاره لنزويد المانيا الغربية لاسرائيل بالأسلحة نظراً لما يشكله ذلك من أخطار على الوضع في الشرق الأوسط . . (٤٦)

ثالثاً : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم : (٤٧)

الميز الرئيسي الثالث للسياسة اليوجوسلافية في تلك الفترة هو السعي لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، إذ قدمت في الفترة ما بين سنتي ١٩٥٠ - ١٩٦٦ ما قيمته ٥٤٨٧٠٠ دولار ، كما صالت بتعيين قيم لإدارة أملاك اللاجئين وتسليم ريعها . وتطبيق نصوص [الفقرة ١١] من القرار ١٩٤ (٢) الصادر عن الجمعية العامة والتي قررت حق اللاجئين في العودة أو في التعويض لمن لا يرغب منهم في العودة . كما طالب المستر دوماشيك مندوب يوجوسلافيا في اجتماعات اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٦٦ بالأقواجه مشكلة اللاجئين من الزاوية الانسانية فحسب ، لأن المشكلة في جوهرها مشكلة سيامية تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية كبرى لحلها . وتمشيا مع التضامن الذي أبدته يوجوسلافيا مع الشعب الفلسطيني ، فقد سمحت بافتتاح فروع للاتحاد العام لطلبة فلسطين في يوجوسلافيا ، كما سمحت لمنظمة فتح بتكوين لجان طلابية فلسطينية في جامعات يوجوسلافيا .

(٤٦) ملف وثائق فلسطين - وزارة الارشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - الجزء الثاني - ص ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ .

Keessing's Contemporary Archives (1965 66), p. 14487.

J.Eayrs: The Commonwealth and Suez, a documentary record. London, Oxford University Press, 1964, p. 97.

Josip Broz Tito: On current international questions.

Foreign Affairs, Vol. 36, No. 1, Oct. 1957, pp. 74 — 75.

F.W. Neal: Titoism in action.

University of California Press, Berkeley, 1958, p. 262.

The Middle East Journal. Aut. 1958, Vol. 12, No. 4, p. 429.

Yugoslav Survey, Vol. VIII, No. 2, May 1967, p. 146.

S. Hadawi: Palestine before the United Nations.

Published by the Institute for Palestine Studies, Beirut, 1965, pp. 156—157.

والاھرام ١٩٦٥/٤/١٨

(٤٧)

إذا لم تنسحب قواتها الى المواقع التي كانت تحتلها قبل العدوان ، وفي ١٣ يونيو قطعت يوجوسلافيا علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل (٤٨) وعلى المستوى المادي قدمت يوجوسلافيا مساعدات اقتصادية للبلاد العربية المعدي عليها قيمتها ٩٥ مليون دينار يوجوسلافي ، كما قدم اليوجوسلاف مساعدات شعبية قيمتها ٣٢٦ مليون دولار ، كما أعلنت يوجوسلافيا استعدادها لزيادة حجم التبادل التجاري مع البلاد العربية لتدعيم صمودها ازاء العدوان ، وانعقد لهذا الغرض مؤتمر لدول «أوربا الشرقية» في بلجراد . ولأول مرة قام تيتوفتخ المطارات اليوجوسلافية للطائرات السوفيتية التي تحمل الاسلحة لمصر ، وذلك للتزود بالوقود في منتصف رحلتها . وذلك بعكس الحال عندما فتحت بعض مطاراتها وموانئها لعبور الاسلحة التشيكية لاسرائيل سنة ١٩٤٨ . وفي هذا المجال لعبت الصداقة العربية اليوجوسلافية دورا هاما حتى لقد قال تيتو تعليقا على ذلك لا يمكن أن أظن غير منحاز حينما يتعلق الامر بمصر (٤٩) -

دوحة اراضيها ، ولأول مرة منذ سنة ١٩٤٨ دعى الرئيس اليوجوسلافي الى اجتماع لزعماء الأحزاب الشيوعية في ثمانى دول أوربية في موسكو في ٩ يونيو لشجب العدوان الاسرائيلي واعلان التأييد الكامل للبلاد العربية . وقد طالب بيان المؤتمر بوقف العدوان الاسرائيلي ، وأن تنسحب اسرائيل كل قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة والا فان «الدول الاشتراكية» التي وقعت هذا البيان ستفعل كل ما هو ضروري لمساعدة شعوب البلاد العربية لتجويه ضربة حاسمة الى المعتدى لحماية حقوقها الشرعية » . وفي المؤتمر أوضح تيتو للمسؤولين السوفييت ضرورة عدم التخاذل في تأييد العرب ، وحثهم على مزيد من التأييد والدعم لهم . كما عقدت اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوجوسلاف اجتماعا أعلنت على اثره تأييدها للبلاد العربية واستنكار العدوان الاسرائيلي ، كما سلم باغيشيفيتش الى افيجدور داجان الوزير المفوض الاسرائيلي في بلجراد مذكرة تضمنت تنذير يوجوسلافيا لاسرائيل بقطع العلاقات معها

- (٤٨) الأهرام ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ ، وفي ٦ ، ١٣ ، ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧
T. Draper: Israel and World politics, roots of the third Arab Israeli war. London/Secker & Warburg. 1967, pp. 125, 125.
— New York Times, June 14, 1967.
— The Economist, June 10, 1967, No. 6459, p. 1103.
— Socialist Thought and Practice, No. 27, July — Sep. 1967, pp. 114 — 115.
Keesing's Contemporary Archives (1967 — 1968), p. 22105.
John Cooley: New Push to clear Suez Canal.
Christian Science Monitor, Feb. 6, 1968.

(٤٩) الأهرام ١٩٦٧/٦/٨ ، السياسة الدولية — يناير سنة ١٩٦٨ هي ١٦٢ .
٣٧٧ ، ٣٧٦ المرجع السابق ص

- «Relations between Yugoslavia and the United Arab Republic».
Yugoslav Survey, Vol. X, No. 3, Aug. 1969, p. 137.
والواقع انه رغم التأييد اليوجوسلافي الرسمي للعرب فان سياسة تيتو ازاء الازمة لم تلق قبولا عاما لدى بعض قادات الرابطة بدعوى ان هذه السياسة ستؤدي الى تخلي يوجوسلافيا عن سياسة عدم الانحياز لفضورها مؤثرين لدول المنطقة الشرقية وعلاقتها الوثيقة بالعرب ، كما ان تيتو تبني هذه السياسة دون استشارة قادة الرابطة . وقد تجلّى ذلك في انقسام الاوساط الشعبية تجاه ازمة الشرق الاوسط ، فبينما اتهمت «بوربا» جريدة التحالف الاشتراكي ، اسرائيل بعمية اعادة الجنس ورفضت فكرة المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل ، شنت صحيفة «فايسنيك» الناطقة باسم اتحاد الشمال في كرواتيا . أضخم وأعنف هجوم على اسرائيل في تاريخ يوجوسلافيا وندد « اتحاد النقابات اليوجوسلافية » باسرائيل كعميلة للامبريالية واعلن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ، فان مجلة «بولتيكا» انتقدت في ٤ يونيو « المخرفين العرب الذين نادون باستعمال القوة لحرمان اسرائيل من حقها في القضاء » وبعد العدوان اشارت جريدة «فايسنيك» الى ان «الناطق باسم التحالف الاشتراكي في كرواتيا ، بفخرالى ان بعض الجنرالات الاسرائيليين كانوا من رجال قوات الامم المتحدة اليوجوسلاف»
— The Economist, Sep. 2, 1967, No. 6471, p. 777.
— Richard Eder: Mideast crisis said to stir pro. Soviet shift in Yugoslavia.
New York Times, June 24, 1967.
— Walter Laquer: The road to War 1967, the origins of the Arab-Israeli conflict.
Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, pp. 218 — 219.

التاسع للرابطة . كما أوضح تيبافانس السكرتير
الاتحادى للشئون الخارجية أن السبب الرئيسى
الذى يدفع بلاده الى الاهتمام بالازمة ، هو أنها
ليست قضية اقليمية لان العالم الذى نعيش فيه
تعتبر جميع بلدانه جيران بعضها بعضا ، خاصة
عندما تكون المشكلات متعلقة بالحرب والسلام
والاستغلال . (٥١) .

ومن ناحية رابعة فان الاهتمام اليوجوسلافى
بالازمة كان نابعا من الطبيعة الجغرافية السياسية
لاطراف النزاع كدول تطل على البحر المتوسط ،
وهى منطقة مجاورة ليوجوسلافيا . وقد صرح
نيكيزيتش سكرتير الدولة للشئون الخارجية
السابق بأن يوجوسلافيا مهتمة بالاسهام فى
تهدئة الموقف فى منطقة البحر المتوسط ، لان البلاد
الواقعة على سواحلها ذات مصلحة مشتركة فى
تدعيم الحل السلمى للمنازعات . بصرف النظر عن
المنازعات السياسية وغير السياسية . كما
أوضح بافيسيفتش أن يوجوسلافيا كدولة تطل
على البحر المتوسط قد تابعت باهتمام تدهور
الموقف الذى ينبىء بحدوث مواجهة بين القوى
الكبرى فى البحر المتوسط . ونظرا للترباط الوثيق
بين أزمة الشرق الاوسط والبحر المتوسط مما يهدد
كل دول المنطقة بما فيها يوجوسلافيا ، وانطلاقا من
ذلك فنحن مهتمون بتهدئة الموقف فى هذه
المنطقة (٥٢) ومن ناحية خامسة فان التحرك

والواقع أن السياسة اليوجوسلافية المعادية
للعنوان الاسرائيلى لم تكن تنبع من موقف
ايديولوجى مبدئى معادلاسرائيل ولكنها كانت نابعا
أساسا من اقتناع القادة اليوجوسلاف بأن العدوان
الاسرائيلى هو جزء من خطة أمريكية بريطانية
لتصفية نظم الحكم التقدمية فى دول عدم الانحياز .
وادخالها فى اطار مناطق النفوذ ، الامر الذى
أوضحه تيتو صراحة فى الاجتماع الموسع السابع
للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوجوسلاف فى
أول يوليو سنة ١٩٦٧ ، إذ اتهم اسرائيل صراحة
بتدبير العدوان ، الا أنه وجه اللوم الى العرب
واسرائيل فى تصعيد حالة التوتر على الحدود
الاسرائيلية . ومن ناحية ثانية ، فان السياسة
اليوجوسلافية كانت نابعا من حرص اليوجوسلاف
على عدم وضع سابقة خطيرة فى العلاقات
الدولية ، وهى أن يستفيد المعتدى من عدوانه .
ومن تخوف اليوجوسلاف من أن يؤدى العدوان
الاسرائيلى ضد الحركات التقدمية فى العالم
العربى المدعوم من القوى الامبريالية ، ولم يتم
وقفه ، الى آثار متتالية تنتهى باندلاع حرب
عالمية ، على نحو ما صرح به ديزدار يفتش عضو
اللجنة التنفيذية للرابطة (٥٠) ومن ناحية ثالثة
فان هذه السياسة تنبع من مبادئ التعايش
السلمى الايجابى القائمة على شجب استعمال
القوة والسيطرة والتدخل فى الشئون الداخلية
للدول ، على نحو ما أوضحت قرارات المؤتمر

(٥٠) وفى هذا الصدد فقد أعلن تيتو أن العدوان الاسرائيلى يماثل العدوان النازى على الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤١
وان الدول العربية دفعت اسرائيل الى مهاجمة العرب لأنها تصارفى التطورات التقدمية للدول العربية .

الاهرام فى ٢ - ١٩٦٧/٧/١٢ وفى أكتوبر ١٩٦٧ ، ١٩٦٧/٨/٩ .

Eder: Yugoslavs hint discord in Cairo. New York Times, June 17, 1967.

كذلك فقد اتهمت بعض الدوائر الغربية يوجوسلافيا بنبذ سياسة عدم الانحياز باتخاذها موقفا معاديا لاسرائيل خلال
الازمة ، وقد رفض القادة اليوجوسلاف هذا الاتهام على اساس :

أ - ان سياسة عدم الانحياز هى سياسة عملية بناءة فى سبيل السلام ومجموعة من المبادئ التى تدبى الحرب
والندخل فى الشئون الداخلية للدول ، وبذلك فهى مقربة ايجابيا بشجب اللجوء الى القوة فى المنازعات الدولية ، وليست
مجرد موقف سلبي بين الكتلتين .

ب - لا يمكن أن يوجد موقف سلبي او حيادي ازاء قضية العدوان .

ج - ان التحيز يجب أن يوجه الى الذين يستغلون قضية فلسطين لاطلاق يد اسرائيل فى العمل .

د - جمال العطفى : حوار من بلجراد حول سياسة عدم الانحياز ، الاهرام ١٩٦٧/١١/٢٤ .

«Reviews», Yugoslav monthly magazine, July — Aug. 1967.

(٥١) المحرر (بيروت) ١٩٧٢/٤/٦ (العدد ٢٦٧٢) .

— Socialist Thought and Practice, No. 33, Jan. — Mar. 1969, p. 125. (٥٢)

— Yugoslav foreign activity and some current international issues. Federal Assembly series, Belgrade, 1969, p. 13.

— The Federal Assembly on current questions of the foreign policy of the S.F.R. of Yugoslavia.

Federal Assembly series, Belgrade, 1968, p. 16.

الديبلوماسية اليوجوسلافية كان مرتبطا بالعلاقات العربية اليوجوسلافية ، ورغبة الرئيس تيتو في توحيد البلاد العربية على أوسع نطاق عالمي ، ولذلك فقد أعلن في مؤتمر بودابست للدول الاشتراكية في يوليو سنة ١٩٦٧ أنه لا يؤيد أى عمل سياسى لحل أزمة الشرق دون أن يكون هذا الحل مقبولا من البلاد العربية .

وانطلاقا من هذه الدوافع ، بدأت يوجوسلافيا تأخذ زمام المبادرة لتجميع صفوف الدول الاشتراكية وغير المنحازة لتسوية أزمة الشرق الأوسط . وقد بدأ الرئيس تيتو بإيفاد كوتشسا بوفيتش عضو مجلس الاتحاد الى القاهرة في ١١ يونيو ونيكريتش الى نيسودلهي في ١٣ - لإجراء مباحثات حول اساليب ازالة آثار العدوان . وقد أعلن عقب المحادثات اليوجوسلافية نهدي اتفاقية الدولتين على عدم السماح لاسرائيل بالاحتفاظ بأى أرض احتلتها نتيجة حرب يونيو ، كما حضر الرئيس تيتو مؤتمر الدول الاشتراكية المنعقد في بودابست في ١٠ يوليو . وقد أتى بيان المؤتمر على تصميم الدول المشتركة على استخدام الوسائل المناسبة لصد العدوان . واعادة السلام في الشرق الاوسط (٥٣) .

وفي الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في يونيو سنة ١٩٦٧ أوضح ميكاسيلياك رئيس المجلس التنفيذي الاتحادي اليوجوسلافى آنذاك سياسة بلاده ازاء الازمة في نقطتين أساسيتين : -

الاولى : الانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة وادانة العدوان الاسرائيلى . واعطاء تعويضات للبلاد العربية المتضررة من العدوان . وفي هذا الصدد ، فقد شن سبيلياك هجوما على تدخل « قوى الاستعمار » في الشرق الاوسط للقضاء على

٦٤٣
الحكومات والقوى السياسية غير المنحازة ، كما اتهم اسرائيل باللجوء الى أعمال العنف البربرية ضد السكان العرب .

الثانية : تأكيد أن وجود اسرائيل ليس محل مناقشة . وأنه بعد الانسحاب يمكن أن تجرى مفاوضات بين العرب واسرائيل للبحث عن ترتيبات تؤكد الاستقرار طويل الامد في الشرق الاوسط ، وتضمن استقلال ووحدة اراضى دول المنطقة ، (٥٤) .

على هذا الاساس ، فقد اتخذت يوجوسلافيا نهجا وسطا في التصويت على مشروعات القرارات المقدمة الى الجمعية العامة . فقد امتنعت عن التصويت على المشروع الالبانى الذى يدعو الجمعية العامة الى اداة الولايات المتحدة وبريطانيا لتحريريهما اسرائيل وادانة الاحيرة ومطالبتهما بسحب قواتها من المناطق العربية المحتلة فوراً ودون أى شروط ، مع دفع تعويضات كاملة للدول العربية المتضررة من العدوان ، كما وافقت على فقرات المشروع السوفيتى التى تدين العدوان وتطالب بانسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة ومطالبة مجلس الامن بازالة آثار العدوان . بينما امتنعت عن التصويت على الفقرة التى تطالب بالتعويض ، كما صوتت ضد مشروع دول أمريكا اللاتينية الذى يربط انسحاب القوات الاسرائيلية بانتهاء حالة الحرب . واقامة تعايش سلمى على أساس حسن الجوار . وفي ٢٨ يونيو قدم الوفد اليوجوسلافى بالاشتراك مع وفود مجموعة عدم الإنحياز مشروعاً معدلاً ينص على أن الجمعية العامة تدعو اسرائيل الى سحب كل قواتها الى مواقع ما قبل ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ (بينما كان المشروع الاصلى ينص على الانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة القائمة بمقتضى اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية سنة ١٩٤٩) ، وأن يقوم مجلس الامن فور الانسحاب بدراسة جميع جوانب

The Economist, June 10, 1967, p. 1108.

(٥٣) والاهرام ١٩٦٧/٨/١٠ و ١٩٦٧/٦/١٧ ، والكتاب السنوى للجمعية الفلسطينية لسنة ١٩٦٧ - المرجع السابق

٨٧٣ - ٨٧٣ ، مركز الابصاات - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت -

Arthur Lall: The U.N. and the Middle East crises 1967.

Columbia University Press, New York, 1968, pp. 132 - 138.

الموقف في المنطقة ، والسعى لإيجاد حل للمشكلات القانونية والسياسية والانسانية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة . ويلاحظ على المشروع أنه محاولة للتوصل الى حل وسط يوفق بين المشروعيات المعروضة . فهو لم يمنع إسرائيل بالعدوان ، أو يطالب بالتعويض (كما طلب المشروعان الألباني والسوفيتي ، كما أنه ينص على انسحاب إسرائيل غير المشروط الى نقاط محددة هي المواقع التي كانت فيها قبل ٥ يونيو (بعكس المشروع الأمريكي ومشروع دول أمريكا اللاتينية) . وقد عارضت الولايات المتحدة المشروع اليوجوسلافي لأنه يعطي الأولوية لانسحاب القوات الإسرائيلية . وبعد ذلك تأتي التسوية ، كما أنه يفتح الباب أمام التدخل السوفيتي في شؤون الشرق الأوسط ، لأن النص على أن الجمعية العامة تطالب كل الدول بأن تقدم مساعداتها للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ القرار ، قد يفسر على أنه يطلق العمل للسوفيت لمساعدة العرب ضد إسرائيل إذا تقاعست الأخيرة عن الانسحاب . مثلما أعطى قرار الأمم المتحدة الخاص بكوريا سنة ١٩٥٠ للولايات المتحدة حرية العمل في كوريا تحت ستار القرار . وفي الجمعية العامة عارضت يوجوسلافيا بشدة قرار الكنيسة للإسرائيليين الخاص بضم القدس القديمة الى إسرائيل . كما صوّتت الى جانب المشروع للبلاستياني بشأن بطلان الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس . ودعوة إسرائيل الى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه ان يغير وضع القدس ، وذلك بخلاف الموقف اليوجوسلافي من قضية القدس سنة ١٩٤٩، (٥٥) .

وعلى هذا الأساس فقد تحددت السياسة اليوجوسلافية تجاه أزمة الشرق الأوسط في

المطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، وازالة آثار العدوان ، كشرط أولى للتوصل الى حل دائم يضمن السلام ووحدة اراضي دول منطقة الشرق الاوسط . مع المطالبة بتحقيق التعايش الدائم بين اسرائيل والشعوب العربية . وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بصدد اللاجئين . وذلك كله في اطار احترام « الحقوق والمصالح المشروعة والعادلة للشعوب العربية » والا تتعارض التسوية مع سيادة ووحدة اراضي وسلامة الدول العربية . وأنه من الافضل أن تتدخل الدول الكبرى للمساعدة على التوصل الى حل ، كأن تمارس الولايات المتحدة ضغطا على إسرائيل لكي تنسحب ، على الا يتم تسوية الازمة عن طريق حل تفرضه الدول الكبرى ، لأن ذلك الحل لن يكون دائما . حيث أن الطرف الذي يفرض عليه الحل سيسعى للانتقام فيما بعد . وقد أجعل تيتو سياسة يوجوسلافيا ازاء الازمة بقوله : « ان الحلول البناءة العادلة لا يمكن تحقيقها الا برعاية كرامة الشعوب التي تعيش في الشرق الاوسط والمحافظة على مصالحها وسلامتها . . . وأنه ينبغي لتحقيق هذا الهدف العمل على ازالة آثار العدوان ، وهذا يعني ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية فورا الى الاماكن التي كانت ترابط فيها قبل نشوب القتال . كما صرح انطون فراقوشا مندوب يوجوسلافيا في الأمم المتحدة في ٢ - ٨ - ١٩٦٧ . بأن إسرائيل ستلقى قبولا متزايدا من العالم بمرور الوقت . ولكنه حذر من المطالبة بتنازلات أكبر من البلاد العربية ما لم تظهر إسرائيل استعدادها للانسحاب . وقال « لقد اعترفت يوجوسلافيا باسرائيل ، وهذا هو منطلقنا الرئيسي » (٥٦) وفي خلال مؤتمر الاضراب

(٥٥) د. سمعان بطرس فرج الله : الأمم المتحدة والعدوان الاسرائيلي .

السياسة الدولية - أكتوبر سنة ١٩٦٨ ص ٢٤ - ٤٣ .

Drew Middleton: Yugoslavia asks Israel pullback, New York Times, June 29, 1967.

D. Middleton: Yugoslav's text in U.N. alarms USA.

New York Times, July 2, 1967.

(٥٦) تصريحات ديزداريفتش مسؤول اللجنة التنفيذية للرابطة في

«Reviews», (Belgrade), July - Aug. 1967.

وتصريحات المصادر اليوجوسلافية في الاهرام في ١٧/٨/١٩٦٧ ، ونص البيان الهندي اليوجوسلافي الصادر في ١٦/٨/٦٧ في الاهرام ١٧/٦/١٩٦٧ ، والبيان المصري اليوجوسلافي الصادر في ١٧/٨ في الاهرام ١٨/٨/١٩٦٧ . وتصريحات الرئيس تيتو في الاهرام ٢٣/٦/١٩٦٧ وتصريحات فوكماتونيتش المبعوث الشخصي للرئيس تيتو في الاهرام ١١/٩/١٩٦٧ وتصريحات تيتو في الاهرام ٦/٨/١٩٦٧ وكذلك

O.L. Sulzberger: Tito, interview, New Times, May 18, 1968.

المحتلة كلها ودون شروط مسبقة ، باعتبار ان احتلالها لهذه الاراضي يشكل عدوانا مسلحا لا يجوز أن يكون سببا للحصول على مكاسب جديدة .

ثانيا : اطار واقعي محدد هو التسوية الامريكية السوفيتية التي تم التوصل اليها بين جونسون وكوسيجين في جلاسبرو ، والتي بمقتضاها وافق الطرفان على مطالبة اسرائيل بالانسحاب مقابل تعهد عربي باقرار السلام مع اسرائيل . وعلى هذا الاساس هام تيتو باستطلاع آراء الدول الكبرى ودول عدم الانحياز ، بل انه تردد أن الدول الكبرى هي التي رشحته للقيام بدور الوساطة بحكم عداوته الطيبة بالعرب والامريكيين ، وأن جونسون قد وافق صراحة على ذلك (٥٩) .

ثالثا : البحث عن الحل الذي تقبله الدول العربية ويدعم مفهوم عدم الانحياز ، وفي هذا الصدد فقد أعلن تيتو أنه يهمل في المقام الاول التعاون مع ج . ع . م بوصفها دولة رائدة من دول عدم الانحياز تواجه مؤامرة استعمارية ضخمة . بل لقد اوضحت بعض المصادر أن الرئيس تيتو قام بوساطته بموافقة واختيار مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في الخرطوم في اوانل أغسطس سنة ١٩٦٧ . وأن الوفد المصري كان قد رشح انديرا غاندي ويوثانت وتيتو للوساطة بين الدول العربية والولايات المتحدة لحل الازمة بالطرق السلمية . وقد وقع الاختيار على تيتو نظرا لعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (٦٠) .

على هذا الاساس قام الرئيس تيتو في ١٠ - ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٧ بزيارة للجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق ، لكي يتبين « جوانب

التقدمية لدول البحر المتوسط المنعقد في روما في سبتمبر سنة ١٩٦٧ اقترحت يوجوسلافيا مشروعاً يتضمن ازالة آثار العدوان الاسرائيلي تماما ، وجلاء الاساطيل الاجنبية من حوض البحر المتوسط ، واعلانه منطقة خالية من الاسلحة النووية . ولكنها تغيبت عند التصويت على المشروع الذي يدعو الى تكوين جبهة تقدمية شعبية في الشرق الاوسط مضادة للولايات المتحدة ، وعبر اليوجوسلاف ان المشروع به طابع سلبي غير واقعي من حيث انكاره لوجود اسرائيل (٥٧) .

مشروع الرئيس تيتو :

سقطت الدبلوماسية اليوجوسلافية ، وبعد فترة الزخود السياسي التي أعقبت فشل الجمعية العامة في ازالة اثار العدوان ، وبعد فشل الدعوة اليوجوسلافية الى سحب القوات الاسرائيلية قبل نهاية يونيو سنة ١٩٦٧ - الى اتخاذ موقف ايجابي من شأنه تحقيق التسوية السلمية للازمة ، استنادا الى ان « عدم ازاله اثار العدوان في الشرق الاوسط حتى الآن يشكل خطرا مستمرا يهدد بتجدد الصراع المسلح في هذه المنطقة ، ويعكر صفو السلام في العالم كله . » وأن « التحرك الدبلوماسي الايجابي سوف يثبت قدره عالم عدم الانحياز على التحرك . ويميد قدرته على اخذ زمام المبادرة ازاء العدوان الاستعماري الذي تعرضت له دول عدم الانحياز منذ أكثر من عام واخره العدوان على الدول العربية ، (٥٨) .

وفي صدد التحرك الدبلوماسي اليوجوسلافى الايجابي ، فقد انطلق نيتو من الاسس الآتية : -
أولا : انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية

Julio Dresner: Yugoslavia peace try fails.
Jewish Advocate, May 9, 1968.

(٥٧)

(٥٨) تصريحات الرئيس تيتو في الاهرام ٦ ، ١٧/٨/١٩٦٧ .
(٥٩) ميشال ابو جوده : « نيتو الوسيط الدولي من اجل الحل السياسي » النهار (بيروت) ٨/٨/١٩٦٧ .
« Tito visits Egypt on peace mission ». New York Times, Aug. 11, 1967.

الاهرام ١١ ، ١٢/٨/١٩٦٧ - الاسبوع العربي (بيروت) ١٤/٨/١٩٦٧ .
(٦٠) الاهرام ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥/٨/١٩٦٧ - اليوميات الفلسطينية - المجلد السادس - مركز الابحاث -
١٣٢ ، ١٣٤ .
- The Economist, Aug. 26, 1967 (No. 6470), p. 707.
- Washington Post, Aug. 7, 1967. Jewish Chronicle, Aug. 11, 1967.

والجزائر والقاهرة ، مقصور كلية على ازالة آثار العدوان في اقرب وقت ممكن . كما أكد راديو دمشق اثناء زيارة تيتو لسوريا أنه لا يحمل أي خطة سلام محددة بصدد الشرق الاوسط . ولقد كان من الواضح أن الرئيس تيتو لم يحضر الى الشرق الاوسط ومعه مشروع معين لحل الازمة ، ولكنه كان يريد تكليفا من الدول العربية لوضع مشروع يمكن أن توافق عليه الدول العربية ، في حالة طرحه أمام الامم المتحدة ، وذلك بعد أن عرف «حدود الحل» الذي يعتبره الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ممكنا . وبذلك أمكن أن يضع مشروعه بعد زيارته للبلاد العربية .

وعقب انتهاء زيارته للقاهرة ودمشق وبغداد ، صرح الرئيس تيتو أنه قد وجد العرب راغبين في التوصل الى حل سياسي للازمة ، وأن هناك تقايما يوجوسلافيا عربيا على ما سوف يتخذ من اجراءات لحل هذه الازمة سياسيا ، كما بدأ في اجراء اتصالاته مع زعماء العالم عن طريق رسائل تتضمن تلخيصا كاملا لموقف القادة العرب من مشكلة الشرق الاوسط وعرضا لمشروعه . وعن طريق ارسال مبعوثين شخصيين الى كافة دول العالم تقريبا (٦١) .

وقد أذاعت وكالة تانويج اليوجوسلافية النص الرسمي للمشروع اليوجوسلافى ويخلص فى : -

١ - انسحاب القوات الاسرائيلية تحت اشراف مراقبين من الامم المتحدة الى المواقع التى كانت تحتلها قبل بدء العمليات العسكرية يوم ٥ يونيو .

٢ - يضمن مجلس الامن أو الدول الاربعة الكبرى الامن فى المنطقة والحدود التى كانت قائمة حتى يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ الى أن يتم التوصل الى تسوية نهائية للمشكلات المتنازع حولها ، ولهذا الغرض توضع قوات من الامم المتحدة على جانبي الحدود .

الموقف وإبعاده على الواقع ، وأن أكون صورة بالنسبة لأثار العدوان حتى نتوصل الى الطريقة الصحيحة لازالة هذه الاثار بما يضمن مصالح الدول العربية . وفى هذه الاثناء ، نشرت المسز كاترين جراهام أن الرئيس تيتو أكد لها فى مقابلة صحفية معها فى بريونى أنه يحمل الى الدول العربية مشروعا لتسوية الازمة يتضمن أن تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة ، مقابل اعلان عربى بعدم الاعتداء على اسرائيل ، وضمان دولى لحدود اسرائيل كما كانت قبل حرب يونيو ، ويضمن مجلس الامن أو الدول الاربعة الكبرى هذه الحدود وامن البلاد العربية واستقلال اسرائيل كدولة ، وحرية مرور السفن الاسرائيلية فى مضائق تيران ، مع بقاء خليج العقبة تحت السيادة المصرية ، ومرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس على سفن لا ترفع العلم الاسرائيلى ، والتعويض الكامل للاجئين الفلسطينيين . وأضافت أن هذا المشروع يضع حدا لحالة الاضطراب التى تواجه اسرائيل ، لانها تشكل اعترافا واقعيا عربيا بها ، كما انها تعفى الزعماء العرب من الاعتراف العلنى باسرائيل . وقد حرصت المصادر اليوجوسلافية على نفى الانباء التى تردت عن أن الرئيس تيتو قد عرض على الزعماء العرب مشروعا يوجوسلافيا لحل الازمة ، وحرص الرئيس تيتو بنفسه على أن يؤكد أن محادثاته لا تحمل مشروعات أو مقترحات معينة . وأن هناك محاولات لخلق أسباب الفشل عن طريق اشارة تكهنات مغرضة حول زيارتى للعواصم العربية . وأن هذه المحاولات تقوم بها الدول الاستعمارية لعزل العرب عن العالم الخارجى . ولكنه « جاء لىسمع ويناقش ويشرح وجهات نظر وآراء وتحليلات قد تؤدي الى ايجاد حل للازمة » ، كما نفت « بوربا » الانباء التى تشير الى قيام يوجوسلافيا بدور الوسيط ، وأشارت الى أن دور يوجوسلافيا سواء على المستوى الدولى ، أو فى الامم المتحدة ، أو فى المشاورات التى دارت فى موسكو وبودابست وبريوني ونيودلهى وبلجراد

(٦١) البومات الفلسطينية - المجلد السادس - المرجع السابق من ١٢٢ والاهرام ١ ، ١٩٦٧/٩/٢ ، ميشال ابو جوده : « مشروع تيتو بعد الرحلة لا قبلها » . النهار - ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ .

- The Economist, Aug. 26, 1967, No. 6470, p. 707.
- «Tito says Arabs accept necessity of political solution.»
Washington Post, Aug. 18, 1967.

محادثات جلاسبرو ويقيم تيتو بدور النفس المصلحتهما « وأضافت « ان المطالبة بانتهاء حالة الحرب مع اسرائيل والاعتراف بها كشرط للانسحاب هو بمثابة تشجيع للمعتدى وحمل للدول العربية على قبول الاستسلام » (٦٤) . اما البلاد العربية فقد انقسمت بصدد قبول او رفض المشروع . فبينما اعلنت بعض المصادر ان المشروع يحظى بموافقة الرئيس عبيد الناصر ، اوضحت بعض المصادر الصحفية المصرية . ان مقترحات تيتو تشكل اطارا معقولا لمحاولة الحل السياسى ، كما اعلن وزير التخطيط العراقى ان بلاده تميل الى الاخذ بالمشروع اليوجوسلافى ، كما ايدت تونس المشروع لانه « يضمن السلام ويضمن للعرب كرامتهم وجلاء القوات الاسرائيلية » ، وكذلك لبنان التى اعلن وزير خارجيتها ان مقترحات تيتو « تبدو مقبولة ، اذ انها لا تمس المبادئ الاساسية التى لا يمكن لعربى ان يقبل السياس بها » . وفى نفس الوقت فان سوريا قد رفضت المشروع وكذلك السودان الذى اعلن حسن عوض رئيس وزرائه بالنيابة ان مشروع تيتو « يحمل بين طياته الكثير من التنازلات التى لا نرضى عنها ولو حاول البعض ان يقبلها » ، وعلى اساس ان « مشكلة الشرق الاوسط تهم كل الدول العربية ولا تستطيع دولة او بعض الدول العربية الانفراد بقبول حل لها دون علم الاخرين » . وأن مقترحات تيتو فيها ما يشبه الاعتراف باسرائيل ، وهذا ما يتناقى مع قرارات مؤتمر القمة العربى « . بينما لم تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية موقفا محددا من المشروع » اذ صرح رئيس لجنتها التنفيذية ان « المنظمة تقدر

٢ - تحال مشكلة حرية المرور لى خليج العقبة الى محكمة العدل الدولية .

١ - تكون الملاحه فى قناة السويس كما كانت قبل يونيو .

بعد تنفيذ هذه الاجراءات . يتخذ مجلس الامن صفة عاجلة اجراءات بالاشتراك مع الاطراف المعنية لحل المشكلات الاخرى موضوع النزاع (٦٢) .

وقد تفاوتت ردود افعال المشروع اليوجوسلافى لدى شتى الاوساط المهتمة بالازمة ، فبينما ايد الاتحاد السوفيتى مشروع تيتو ، وأعرب الرئيس الفرنسى ديجول عن موافقته العامة على المشروع ضد قابل الرئيس الأمريكى جونسون المشروع بقفور انه لا يتضمن دعوة البلاد العربية الى انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل . ولم يحل مشكلة المرور الاسرائيلى فى قناة السويس ، كما ابلغ رئيس الوزراء البريطانى الرئيس اليوجوسلافى تأييده الشوب بالحذر لمشروعه ، موضحا ان به بعض غرات . وان بريطانيا ترى أن انسحاب اسرائيل يجب ان يقابله اعلان عربى بانتهاء حالة حرب (٦٢) . اما الصين الشعبية فقد رفضت ساعى الرئيس تيتو من أساسها ، وأعلنت ان زيارة تيتو للبلاد العربية كانت بدافع من الامبرياليين الامريكيين والتحريفين السوفيت . . . والخطة التى يحملها تيتو ليست « مبادرة » منه ، لكنها مجرد نتيجة لاتفاق سرى تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى

١٩٦٧/٩/٥ - الجمهورية (القاهرة) ١٩٦٧/٩/٢٧ ، ١٨ ، ٣ ، ١٦
— New York Times, Aug. 18, 14, 15, 20, 29, 31. Sep. 1, 2, 6, 1967.

— Dorius Jhabvala: Tito envoys push Mideast plan.
The Boston Globale, Aug. 31, 1967.

١٩٦٧/٧/٢١ ، ١٥ ، ٧ ، ٢ ، ١٦ [٦٢]
الاهرام ١٩٦٧/٧/٢١ ، ١٥ ، ٧ ، ٢ ، ١٦

Carlisle Morgan: Paris probes Tito's ■ ideast plan.

Christian Science Monitor, Aug. 31, 1967.

Sam P. Brewer: Yugoslav aide confers with Thant on Mideast.

New York Times, Sep. 1, 1967.

Peking Review, Sep. 1, 1967, Vol. 10, No. 36, p. 31.

The Tito clique, U.S., Soviet lackey new plot against Arabe states, «Peking Review, Vol. 10, No. 38, Sep. 19, 1967, p. 38. (٦٤)

وانظر ايضا فى سياسة الصين الشعبية ازاء قضية العدوان الاسرائيلى .
محمد السيد سليم : الصين الشعبية والقضية الفلسطينية . السياسة الدولية - يوليو سنة ١٩٧١ ص ٨٢

اسرائيل اثناء احتدام الازمة العربية الاسرائيلية ، « على نحو ما صرحت به المصادر الاسرائيلية في ٩ - ٨ - ١٩٦٧ . وفي ٢ سبتمبر اعلن آبا ايبان وزير خارجية اسرائيل ان حكومته قررت ان ترفض نهائيا مشروع الرئيس تيتو لانه لا يهدف الى انقاذ السلام . وانما انقاذ الحكومات العربية من الاضطراب الى اقرار السلام . ، كما قررت اسرائيل القيام بحملة دبلوماسية مضادة لمساعي الدبلوماسية اليوجوسلافية قبل انعقاد دورة الجمعية العامة . واثناء انعقاد الدورة ابلغ المندوب الاسرائيلي في الامم المتحدة رئيس الجمعية العامة رفض حكومته لاي مشروع يوجوسلافي لحل الازمة (٦٦) .

لتيتو مشروعه الذي يهدف الى ازالة آثار العدوان . ولكن شعب فلسطين هو صاحب الكلمة الاخيرة في تقرير مصيره » (٦٥) أما في الجانب الاسرائيلي ، فقد اوضحت المصادر الرسمية الاسرائيلية انها تنظر بعين الشك الى تعيين تيتو نفسه كوسيط . وانه يهدف الى انقاذ صديقه الرئيس عبد الناصر كما هاجمت صحيفة « جويش كرونكل » مساعي الرئيس تيتو واعتبرتها « مغامرة شخصية » ، من رجل يعطى لنفسه حجما دبلوماسيا اكبر من حجمه الحقيقي ، ويحاول ان يغطي فشله الداخلي بلعب دور اكبر في السياسة الخارجية ، واتهمته بالتحيز الى جانب العرب ، بل وحدرته من ان « غلطته هذه قد تكلفه كثيرا » وان مهمته مكتوب عليها الفشل مقدما ، كما أعلنت الصحيفة فيما بعد ان مقترحات الرئيس تيتو لا تلتقى مع مطلب اسرائيل باجراء مفاوضات مباشرة مع العرب ، واتهمت الرئيس تيتو بانه يشن هجوما دبلوماسيا على اسرائيل - بالاتفاق مع الرئيس عبد الناصر - لعزلها دوليا ، بل واتهمته في مجال آخر بالعداء للسامية واليهودية نتيجة لموقفه من أزمة الشرق الاوسط - وهكذا رفضت اسرائيل مساعي الدبلوماسية اليوجوسلافية قبل ان تبدأ . كما رفضت مقترحات تيتو جملة وتفصيلا . لان « موقف يوجوسلافيا كان غير ودي على الاطلاق تجاه

وكنتيجة للسياسة الاسرائيلية المعادية للمشروع اليوجوسلافي . فشلت مساعي الرئيس تيتو في التوصل الى حل سلمى للازمة . وذلك رغم اعتدال السياسة اليوجوسلافية ازاء الازمة . ومسارعة يوجوسلافيا الى تنشيط علاقاتها التجارية باسرائيل . والواقع ان المشروع اليوجوسلافي لم يكن يقصد منه حل الازمة حلا شاملا ونهائيا . ولكن هدفه الاساسي هو ان يكون اساسا لمناقشات تجرى للقضاء على الركود السياسي الذي احاط بالازمة عقب فشل الدورة الطارئة للجمعية العامة

[٦٥] محمد حسنين هيكل : « الحل السياسي والحرب المسلحة » - الاهرام ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ .
R. Eder: Tito continuing Mideast effort. New York Times, Sep. 3, 1967.

F. Khouri: The Arab Israeli dilemma.
Syracuse Universit Press 1968, p. 313.

- Newsweek, Aug. 28, 1967.

وفي موقف سوريا
وفي الموقفين العراقي والفلسطيني ، اليوميات الفلسطينية - المجلد السادس - المرجع السابق ص ٢٢٣ ، ٢٢٨ وفي
الموقف التونسي صحيفة « العمل » التونسية في ١٩٦٧/٩/٢٥ (ويذكر ان تونس اوضحت ان المشروع يبعد قضية
فلسطين في إطار ضمان الدول الكبرى وحبت التمسك بقرارات الامم المتحدة السابقة بشأن فلسطين) . وفي الموقف
اللبناني الوثائق الفلسطينية العربية لسنة ١٩٦٧ - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٩ - ص ٧٦٣ . وفي
الموقف السوداني جرائد « الصحافة » في ١٩٦٧/٩/١٨ ، و « السودان الجديد » في ١٩٦٧/٩/١٨ و « الرأي العام » في
١٩٦٧/٩/١٩ (جرائد سودانية) .

(٦٦)

- David Floyd: Tito's mistaken venture.

Jewish Chronicle, Aug. 11, 1967.

- «Tito's total commitment to Arabs», Jewish Chronicle, Mar. 28, 1968.

- «Tito confers with Iraqi Arif», Washington Post, Aug. 17, 1967.

- David William: U.S. wary of Tito's peace plan.

Christian Science Monitor, Sep. 1, 1967.

- Darius Jhabvala: U.S. warm to Tito's efforts.

Globe, Aug. 1967.

- «Yugoslavia takes initiative», Jewish Chronicle, Sep. 1, 1967.

- The Middle East Journal, Vol. 22, No. 1, Win. 1968, p. 88.

من ناحية ، ومساعدة « البلاد العربية على أن تفتح على العالم الخارجى ، وبذلك تستطيع أن تنظم العسكرية الاسرائيلية ، على نحو ما صرح به نيتو من ناحية اخرى . ولذلك فقد اوضحت مصادر اليوجوسلافية أن « الرئيس تيتو يعتقد أن مسئلة اقرار السلام فى الشرق الاوسط قد حققت منها الاساسى ، وهو تغيير الجو السائد قبل اجراء مناقشات جديدة فى الامم المتحدة حول تسوية الازمة » . كما اوضح سكرتير الدولة شتون الخارجية اليوجوسلافى أن « مبادرة رئيس تيتو ساعدت على الخروج من حالة الجمود التى انتابت الازمة » . كما فتحت الباب أمام التبادل البناء للاراء على أسس واقعية للبحث من صيغة مقبولة للسلام » . ولذلك فقد كانت مصادر اليوجوسلافية حريصة على أن تؤكد أن يوجوسلافيا لا تقوم بدور الوساطة فى النزاع (٦٧) .

يوجوسلافيا وتسوية ازمة الشرق الاوسط :

عقب فشل المشروع اليوجوسلافى فى الحصول على موافقة الجانب الاسرائيلى والامريكى ، انصبت جهود يوجوسلافيا على تأييد قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ باعتباره « اطارا للبحث عن حل يرسى أسس

٦٤٩
السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط . وقد اتضح من مساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية أن تسوية الازمة فى مفهوم اليوجوسلاف ، يجب أن يركز على الاسس الاتية :

أولاً : أن نقطة البدء هى حل الازمة بالوسائل السلمية . عن طريق تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ باعتباره الاساس القانونى لانتهاء الازمة رغم كونه توفيقاً بين آراء متعارضة . ويتطلب ذلك انسحاب القوات الاسرائيلية من كل المناطق العربية المحتلة . وأن تمتنع اسرائيل عن اللجوء الى القوة كوسيلة لحل مشكلاتها مع جيرانها ، وبالذات الامتناع عن سياسة التوسع الاقليمى ، لان ذلك هو الشرط الرئيسى لقيام سلام وطيد ودائم فى الشرق الاوسط . وفى هذا الصدد أشارت بعض المصادر اليوجوسلافية الى أن الانسحاب الاسرائيلى يجب أن يكون الى الحدود التى حددتها اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ . وذلك كله مع عدم التسليم باجراء أى مفاوضات مباشرة فى حالة الاستيلاء على اراضى الطرف الاخر بالقوة . لان ذلك يعنى اباحة حق العدوان ، على أن تأتى المفاوضات بعد الانسحاب لتسوية النقاط محل النزاع (٦٨) .

ثانياً : يجب أن توجه جهود كل الاطراف نحو اقرار سلام دائم ، يتأسس على أسس راسخة من

(٦٧) الاهرام فى ١٤ ، ١٨/٨/١٩٦٧ وفى ٤ ، ١٩٦٧/٩/٥
Yugoslavia's foreign policy in 1967. Report by M. Mikezic in the Federal Assembly. Medunarodna Stampa Interpress, Beograd, 1967, No. 14 of Documents' series, p. 12.

G. Perazic: Third anniversary of the security council resolution of the Middle East. (٦٨)

Review of Inter. Affairs. Vol. XXI, No. 490, Dec. 5, 1970, pp. 11 — 24.

L. Radovanovic: Looking into the essence of the problem.

Review of Inter. Affairs, No. 493, Oct. 20, 1970, pp. 10 — 12.

وفى هذا الصدد تؤكد كل التصريحات والبيانات اليوجوسلافية المشتركة الحكومية والحزبية على ضرورة الانسحاب الكامل والماجل للقوات الاسرائيلية كشرط رئيسى قرار تسوية دائمة فى اطار قرار مجلس الأمن . على سبيل المثال تصريحات الرئيس تيتو فى الاهرام ٦ ، ١٤/١٠/١٩٦٧ ، ١٠ ، ١٣/٧/١٩٦٨ . والبيانات اليوجوسلافية الانفجانية والباكستانية والسكيبودية والهندية المشتركة الصادرة فى يناير وفبراير سنة ١٩٦٨ ، والبيانات المشتركة الصادرة عقب زيارة الرئيس نيتو لتنزانيا وزامبيا واونجندا واثيوبيا فى يناير وفبراير سنة ١٩٧٠ ، والبيان اليوجوسلافى السوفيتى المشترك الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

— Socialist Thought and Practice, No. 29, Jan. — Mar. 1968, pp. 114 — 115, 150 — 152.

— Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 2, May 1970, pp. 124 — 125.

— Revue de la politique Internationale, May 5, 1971, No. 516, p. 13.

التي تواجه العالم ينبغي حلها بطريقة سلمية ، (٧٢) .

سادسا : اذا استحال الحل السلمي وتطبيق قرار مجلس الامن « فنحن نقول بغير تردد ان الحرب في سبيل الدفاع عن الوطن حق مشروع .. لان احدا لا يستطيع ان ينكر ان للشعوب العربية حقها في الكفاح في سبيل ممارسة سيادتها من جديد على الاراضي التي اغتصبت منها بالقوة .. ولهذا فقد ارسل الرئيس تيتو الى الرئيس السادات خطابا في اوائل سنة ١٩٧٢ اوضح فيه تأييد بلاده للعرب « في حالة ما اذا وجدتم انفسكم مضطرين الى خوض معركة مسلحة لتحرير اراضيكم من العدوان » . اننا لا نعطي اى تسهيلات مرور عسكرية في اراضينا لاي قوة كبرى لكن في حالتكم بالذات فان القضية بالنسبة لنا قضية مبدأ ومصير مشترك . وفي هذا الصدد ترى يوجوسلافيا ان تعاون الدول العربية المنظم امر حيوى للغاية لمواجهة العدوان « والضغط الخارجي ، وحماية استقلالها ، ووحدتها الاقليمية ، كما تؤيد « جهاد الدول العربية الهادفة الى تعبئة وتوحيد قواها وطاقتها لتحرير اراضيها المحتلة والتوصل الى حقوقها الشرعية » لان عدم وجود عمل عربي موحد - في رأى اليوجوسلاف - هو الذي دفع الدول الكبرى الى التدخل في النزاع (٧٣) .

سابعا : سحب الاسطولين الامريكى والسوفيتى من البحر المتوسط ، لان ذلك سيجعل المنطقة خالية من اسباب الاحتكاك الخطر ، حيث لن يبقى في المنطقة الا الدول العربية والاوربية واسرائيل ،

احترام الاستقلال السياسى ، ووحدة اراضى كل دولة في المنطقة ، وتقديم ضمانات دولية ، ومنع اى مطالب اقليمية ، وفى هذا الصدد فقد اوضح تيتو خلال اجتماعه مع جولد مان فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ان يوجوسلافيا ليست مناوئة لاسرائيل ، ولا تعارض تكوين دولة خاصة باليهود (٦٩) .

ثالثا : لا يمكن ان يتحقق السلام فى الشرق الاوسط ما لم يتم الاعتراف « بالحقوق الحيوية للبلاد العربية » ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على اساس الاعتراف بمصالحهم الحيوية وعلى اساس توفير العدالة لهم لا مجرد توفير المعونة المادية . وفى هذا الصدد فقد أعلن تيتو « ان انسحاب القوات الاسرائيلية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هما شرطان رئيسيان لحل الازمة وضمان السلام والامن » (٧٠) .

رابعا : ترك مسألة المرور فى قناة السويس الى ما بعد الانسحاب ، لان هذه المسألة جزء من مشكلات معقدة اوسع نطاقا ، وأنه لا يمكن حلها الا فى نطاق هذا المضمون السياسى ، على ان تحل هذه المشكلة مرتبطة بقضية اللاجئين (٧١) .

خامسا : يجب ان تتدخل الولايات المتحدة لاجبار اسرائيل على الانسحاب « لانها هى التي تساند العدوان الاسرائيلى » كما أنه « من الصعب ان نعتقد ان اسرائيل ستترفض الانصياع لرغبة الولايات المتحدة اذا ما ابلغتها الاخيرة بأن الازمة

(٦٩) انظر المصادر والبيانات السابقة واليوميات الفلسطينية بالجلد السابع - مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت - ديسمبر سنة ١٩٦٨ من ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٧٠) J.B. Tito: Concerning the visit to some countries of Africa and some current international problems.

(٧١) The Secretariat of Information Service, Belgrade, 1970, p. 22. Interview of Mr. M. Nikezic' Secretary of State for Foreign Affairs of the S.F.R. of Yugoslavia. Yugoslav News Agency, Tanjug, Nov. 2, 1968.

(٧٢) تصريحات تيتو فى الاهرام ١٩٦٨/٢/٨ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل : حوار مع تيتو . الاهرام فى ١٩٦٨/٧/١٩ .

محمد حسنين هيكل : الى تيتو فى عيد ميلاده الثمانين . الاهرام فى ١٩٧٢/٥/١٩ .

وتصريحات تيتو فى الاهرام ١٩٦٨/٧/١٣ ، ١٩٧١/٢/١٥ . وبرقية تيتو الى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الرباط فى الاهرام ١٩٦٩/١٢/٢٤ والبيان السودانى اليوغوسلافى الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٠ فى

Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 2, May 1971, p. 133.

قرار مجلس الأمن الذي يشير الى حق اسرائيل في العيش بسلام وأمن ، في اطار حدود امانة ومعترف بها .

٣ - تنسحب اسرائيل من قطاع غزة وتحل محلها قوات الامم المتحدة ، وفي وقت لاحق يقرر مصير القطاع عن طريق استفتاء بين السكان المحليين او بوساطة اتفاق يحل مشكلة فلسطين كلها .

٤ - بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية ، تعود ج . ع . م الى فتح قناة السويس ، ويرتبط عبور السفن الاسرائيلية في القناة بالبدا في محادثات لحل القضية الفلسطينية ، على ان تضمن مصر في الحال عبور البضائع الاسرائيلية على سفن غير اسرائيلية .

٥ - تؤجل المفاوضات حول الحدود النهائية وحول القضية الفلسطينية ، الى موعد يحدد فيما بعد ، حين يصبح الجو أكثر ملائمة لذلك .

وذكرت « بوربا » وبعض المصادر الغربية أنه قد تم التوصل الى اتفاق حول هذا المشروع اثناء المحادثات التي اجراها الرئيس تيتو مع الرئيس عبد الناصر في يوجوسلافيا ، الا أن متحدثا صحفيا بالسفارة المصرية في بلجراد نفى وجود هذا المشروع . ومرة أخرى اعترضت اسرائيل على المشروع اليوجوسلافي وأعلنت رفضها لاي مقترحات يقدمها لان « الرئيس تيتو ليست له صفة دولية او سلطة في النزاع القائم في الشرق الاوسط ، ما دامت الامم المتحدة قد فوضت يارنج في تسوية النزاع ، على نحو ما عبرت جريدة « هايوم » الاسرائيلية . كما ندد ايبان بمساعي الرئيس تيتو لايجاد مشروع جديد لتسوية

اوربا مجسمة على الا يحقق المعتدي كسبا من عنوانه ، وبالتالي ستفقد اسرائيل أحد عناصر التأييد المباشر ، مما سيضطرها الى الانسحاب ، في أن يتلو ذلك تعاون عربي اوروبي وتكامل يشمل منطقة البحر المتوسط ، مما يؤدي الى احتواء الخطر الاسرائيلي ، وامكانية تحقيق مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تنادي بها المقاومة (٧٤) .

المبادرة اليوجوسلافية الثانية :

انطلاقا من هذه الاسس ، بدأ الرئيس تيتو في اائل سنة ١٩٦٨ حملة دبلوماسية جديدة للمساعدة في تطبيق قرار مجلس الأمن ، خاصة بعد اجتماعه الثاني بناحوم جولدمان في ديسمبر سنة ١٩٦٧ والذي طلب منه أن يتوسط لحل الازمة ، بعد أن فشل يارنج في مساعيه لتطبيق القرار . وفي شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٦٨ قام تيتو بجولة واسعة في الدول الافريقية والاسيوية لتحريك الجهود الدبلوماسية لحل الازمة . وأعلن صراحة ادانته لاسرائيل لانها تعرقل الحل السياسي لازمة بمساندة من الولايات المتحدة ، وتقديره للموقف المصري الايجابي (٧٥) . وفي يوليو سنة ١٩٦٨ نشرت صحيفة « بوربا » اليوجوسلافية مشروعا يوجوسلافيا ثانيا للسلام في الشرق الاوسط يتضمن :

١ - أن تعلن حكومتا ج . ع . م واسرائيل منفردتين وفي وقت واحد ، انهما توافقان على قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

٢ - تنسحب اسرائيل الى حدود الرابع من يونيو سنة ١٩٦٧ وتعلن كل من الحكومتين انتهاء حالة الحرب ، وتؤكد القاهرة على ذلك البند من

(٧٤) الحوادث (بيروت) في ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٠ (٧٠٢) ص ٢٠ .
D. Radivonjevic: The Eastern Mediterranean, the zone of greatest tension between the blocs.

Review of Inter. Affairs Vol. XXII, No. 519, Nov. 20, 1971, p. 20.
Observer (London), Dec. 22, 1967.

J. Cooley: Tito seeks non-aligned parley.
Christian Science Monitor, FebZ 13, 1968.

الإزمة [٧٦] ، وذلك رغم أن المشروع الأخير يقدم لإسرائيل تنازلات أكثر مما يقدمها المشروع الأول الذي كان يؤكد على ضرورة الانسحاب أولا ، ثم تأتي بقية الإجراءات بعد ذلك ، بينما يربط المشروع الثانى بين الانسحاب وبين المرور الاسرائيلى فى القناة وتسوية الإزمة .

ورغم ذلك ، فقد استمرت الجهود الدبلوماسية اليوجوسلافية لتسوية الإزمة ، وأعلن المكتب التنفيذى لمجلس رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف ان « يوجوسلافيا ستستمر فى بذل جهودها للمساعدة على التوصل الى حل سلمى لازمة الشرق الاوسط » وذلك فى يوليو سنة ١٩٦٩ . وقد نشطت المساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية عقب الاجتماع الذى تم فى اديس أبابا فى فبراير سنة ١٩٧٠ بين الرئيس تيتو ووزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز الذى طلب من الرئيس اليوجوسلافى ان يتوسط لدى الرئيس عبد الناصر ويوضح له أن الولايات المتحدة راغبة فى التمسك بحل الإزمة سلميا ، وأن يسعى للقيام بدور حيوى لاقتناع الرئيس عبد الناصر بقبول مقترحات روجرز . وقد قبل تيتو القيام بهذه المهمة ، الا أنه رفض أن يلعب دور الوسيط فى النزاع ، وطلب من روجرز « أن تمارس الولايات المتحدة مزيدا من الضغط على إسرائيل لاقتناعها بضرورة احترام قرار مجلس الامن » وأعلن عقب

انتهاء المحادثات أنه « لا ينبغي أن نستسلم لأولئك الذين ينتهكون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لأن ذلك سيقود البشرية الى كارثة جديدة » ، وأنه « يجب إجراء مفاوضات سياسية طبقا لمقتضيات قرار مجلس الامن » . وعلى هذا الاساس بدأ تيتو فى إجراء اتصالات دولية فى مبادرة جديدة للاسهام فى حل الإزمة ، فبعث برسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رؤساء الدول الكبرى والدول غير المنحازة يطلب فيها التعاون فى إيجاد حل عاجل للإزمة عن طريق الأمم المتحدة . وأعلنت يوجوسلافيا أنه من الضرورى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إسرائيل اذا لم تنسحب من الاراضى المحتلة ، وذلك بعد أن اصطدمت مساعى الدبلوماسية اليوجوسلافية مرة ثالثة بالموقف الاسرائيلى المتعنت (٧٧) .

يوجوسلافيا والمبادرتان الأمريكية والمصرية :

كانت المحادثات التى أجراها الرئيس يوجوسلافى مع الرئيس عبد الناصر فى فبراير سنة ١٩٧٠ أحد العوامل التى مهدت لتقديم المبادرة الأمريكية المعروفة « بمبادرة روجرز » والتى قبلتها مصر كخطوة لتطبيق قرار مجلس الامن . وقد أشار روجرز الى أن « تيتو كان خير معين على تهيئة الجو المناسب لتقبل مبادرة روجرز الخاصة بالسلام » . وقد أيدت يوجوسلافيا المبادرة

(٧٦) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لسنة ١٩٦٨ - المرجع السابق ص ٩١٥ - ٩١٧ - ١٧٩ .
وقد أضافت بعض المصادر أن المشروع يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود العربية الإسرائيلية ومضمونة دوليا بدلا من وضع قوات دولية حول الحدود كما ينص المشروع الأول . (المصدر السابق) . واليوميات الفلسطينية - المجلد السابع - المرجع السابق - ص ٥٨ ، ٧٠ والأهرام فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ ، والنهار (بيروت) فى ١٩٦٨/٧/١٦ .

— «Le Monde», (Paris), Feb. 9, 1968.
— «Israel rejects a new Tito plan, demilitarized zones».

Jewish Chronicle, Feb. 9, 1968.
(٧٧) الأهرام ١٣ ، ١٩٧٠/٢/٢٤ . والحوادث فى ١٩٧٠/٢/٢٧ (العدد ٦٩) ص ١٥ ، والجمهورية (القاهرة) فى ١٩٧٠/٢/١٥ والنهار ١ بيروت فى ١٩٧٠/٢/٢٤ ، الجريدة (بيروت) ٧/٦/٧٠ ، الشمس (بيروت) ٤/٨/١٩٧٠/ .
سليم نصار : هل يبعث تيتو مشروعه القديم ، الصفاء (بيروت) فى ١٩٧٠/٢/٢٧ .

— Times (London), Feb. 28, 1970.
— Socialist Thought and Practice, No. 35, July — Sep. 1969, p. 58.
Murray Marder: Tito aid thought in Mideast.
Washington Post, Feb. 12, 1970.
J. Bulloch: Tito lends active support to Arab, cause.
Daily Telegraph, Mar. 24, 1970.

الرئيس تيتو أن « وجهات نظرنا متماثلة ازاء جميع القضايا التي عرضت على بساط البحث ، بل واستطيع أن أقول أن « اسلوب معالجة هذه القضايا كان متماثلا وهو لمصلحة الشعب العربي وحقوقه المشروعة » . كما أعلن أن « يوجوسلافيا على استعداد للقيام بالدور الذي تحدده القاهرة من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن » . وأن يوجوسلافيا ستقوم بتحريك واسع في هذا الصدد عقب الزيارة . وبالفعل فقد قام الرئيس اليوجوسلافي بإجراء اتصالات مع زعماء الدول الكبرى ، إلا أن مساعيه في هذا الصدد اصطدمت بالموقفين الأمريكي والإسرائيلي . فقد أبلغت الولايات المتحدة الرئيس تيتو أنها تفضل قيام مرحلة من الدبلوماسية الهادئة . وأنه من الأفضل عدم ممارسة الضغط بصورة واضحة حتى يعطى يارنج فرصة ممكنة تسمح له باستكمال اتصالاته ، كما أن إسرائيل رفضت صراحة مساعي تيتو وهاجمت تصريحاته في فبراير سنة ١٩٧١ [٨٠] . والواقع أن فشل المبادرات اليوجوسلافية المتعددة ، وتمسك إسرائيل بسلوكها العدواني دفع يوجوسلافيا صراحة إلى إعلان شجب إسرائيل كدولة معتدية ، وإعلان رفض الرئيس تيتو أن يلعب دورا نشيطا في المساعي الجارية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي . وأنه لا ينوي أن يكون وسيطا أو يلعب دورا في الكواليس . وذلك ردا على ما

الأمريكية على أساس أنها « تمهد الطريق لإجراء محادثات وفتح الطريق أمام احتمالات تنفيذ قرار مجلس الأمن » . ورغم ذلك فقد كان من رأى اليوجوسلاف أن مبادرة روجرز هي مبادرة غير متكاملة يشوبها بعض نواحي الضعف ، كما أنها في النهاية انعكاس للخطر الذي تتعرض له المصالح الأمريكية في العالم العربي ، وليست مبادرة أمريكية تلقائية (٧٨) .

ومن ناحية ثانية ، أعلنت يوجوسلافيا تأييدها لمبادرة السفير جونار يارنج التي تجلت في المذكرة التي قدمها للجانبين العربي والإسرائيلي في ٨ فبراير سنة ١٩٧١ لأنها « يمكن أن تكون أساسا لتنفيذ قرار مجلس الأمن » . وقد انتهزت يوجوسلافيا الفرصة للقيام بحملة دبلوماسية عالمية مسندة في ذلك إلى الرد الإيجابي المصري على مذكرة يارنج ، والمبادرة المصرية التي أعلنها الرئيس السادات في ٥ فبراير سنة ١٩٧١ (٧٩) . بشأن فتح قناة السويس كخطوة في طريق الحل الشامل ، وإلى اقتراب موعد انتهاء وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط . فقام الرئيس تيتو باتصالات دولية مع رؤساء الدول الكبرى والدول المهتمة بالازمة . كما قام بزيارة لصر في فبراير سنة ١٩٧١ حمل فيها نتائج اتصالاته إلى القادة المصريين . وخلال محادثاته في القاهرة ، أعلن

A. Prija: Rogers plan and the changes for peace.

(٧٨)

Review of Inter. Affairs, Vol. XXI, No. 128 — 9, Aug. 5, 1970, p. 18.

— «Tanjug Features», Yugoslav News Agency. Tanjug, Beograd, Sep. 1970, p. 7.

ويذكر أن يوجوسلافيا شاركت الدول الآسيوية والأفريقية في تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ينص على تأييد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية وإنهاء حالة الحرب والاعتراف بأن احترام حقوق الفلسطينيين عامل لا يمكن تجاهله في إقامة سلام عادل ودائم وتأكيد ضرورة التنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٤٢ . كما أعلن لآزار مويسوف رئيس الوفد اليوجوسلافي إصرار بلاده على قبول مدوقف إطلاق النار كجزء من اجزاء المفاوضات والمجهودات المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن عن طريق استئناف مهمة يارنج .

Yugoslav Survey XII, No. 1, Feb. 1971, p. 114.

(٧٩) يذكر أن يوجوسلافيا أبدت مبادرة الرئيس السادات ورد مصر الإيجابي على مذكرة يارنج وشجبت صراحة الرد الإسرائيلي السلبي على مذكرة يارنج . وأعلن ديزداريفيتش عضو مكتب رئاسة رابطة الشيوعيين اليوجوسلافي أن المبادرة المصرية ينبغي استمرار تأييدها بمزيد من المبادرات ، وأن مقترحات الرئيس السادات تصلح أساسا لجهود مكثف تقوم دول البحر المتوسط به لتنفيذ المقترحات . انظر الأهرام في ١٥/٢/١٩٧١ ، ١٩٧١/٤/٢٥ ،

Josip B. Tito: Yugoslav foreign political policy.

Federal Assembly series, Belgrade, 1971, pp. 17 — 18.

A. Prija: What are the changes for a «temporary solution» ?

Review of Inter. Affairs, Vol. XXII, No. 510 — 511, July 5, 1971, pp. 21 — 22.

(٨٠) الأهرام في ٢٣ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٧١ وفي ٦ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٧١ . ٣ مارس سنة ١٩٧١ والجريدة في ١٥/٢/١٩٧١ .

عدوانية لممارسة الضغوط وشن الحروب ، بعد ان حولتها الامبريالية الغربية الى ترسانة للأسلحة صيانة لمسالحتها . ولذلك يرى اليوجوسلاف ان الصهيونية العالمية في النهاية هي حليفة للاستعمار والامبريالية ، وان كانوا لا يناقشون مبدأ وجود اسرائيل كدولة بحكم اعترافهم القانوني باسرائيل (٨٢) .

يوجوسلافيا والكيان الفلسطيني :

اما من ناحية القضية الفلسطينية ، فان يوجوسلافيا توضح ان هذه القضية تختلف عن النزاع الحالي في الشرق الاوسط وتتعداه ، فقرار مجلس الامن يقتصر على انتهاء الحرب بين اسرائيل والبلاد العربية ، ولكنه لا يحل القضية الفلسطينية التي هي في الاساس مشكلة بين الفلسطينيين ومن سلب اراضيهم . على هذا الاساس بدأت يوجوسلافيا خلال السنوات الاخيرة تعترف بالمقاومة والكيان الفلسطيني . وذلك باعتبار ان «حركة التحرير الفلسطينية عنصر هام وجديد في الشرق الاوسط لا يمكن تجاهله في البحث عن أي حل وأي مبادرة للتوصل الى تسوية» على نحو ما صرح به رئيس المجلس التنفيذي الاتحادي اليوجوسلافي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٠ (٨٣) . وعلى هذا الاساس فقد أبلغ المجلس التنفيذي الاتحادي في ١١ يوليو سنة ١٩٦٩ منظمة التحرير الفلسطينية ترحيبه بافتتاح مكتب للمنظمة في بلجراد ، وفي نفس الشهر حضر وفد عن المنظمة «المؤتمر الاستشاري لبعض دول عدم الانحياز» المنعقد في بلجراد ، وكانت بعض الدول الاعضاء قد اعترضت على حضور الوفد الفلسطيني ، وانتهى الامر ، بفضل الوساطة اليوجوسلافية ، الى الموافقة الاجماعية للمؤتمر على حضور الوفد كما

صرح به روجز في ٢٣ - ١٠ - ١٩٧١ - بمناسبة زيارة الرئيس تيتو للولايات المتحدة - من انه في استطاعة تيتو أن يلعب دورا فعالا في الشهور القادمة للتوصل الى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس . ولذلك قال الرئيس تيتو أثناء اجتماعه بالرئيس نيكسون في أكتوبر سنة ١٩٧١ « انه لا جدوى من التقدم باقتراحات جديدة لحل الازمة ، لان مطالبة اسرائيل بمفاوضات مباشرة أمر غير واقعي لا يقبله العرب ، وان الرئيس السادات مستعد لعقد اتفاق مؤقت لاعادة فتح قناة السويس كما نقل الى الرئيس الاميركي وجهات النظر المصرية حول الازمة ، ورغم رفضه القيام بدور الوساطة فقد شجع الولايات المتحدة على القيام بدور ايجابي في الازمة . وفي ١٤ ديسمبر أيدت يوجوسلافيا قرار الجمعية العامة بشأن أزمة الشرق الاوسط ، الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن من جديد ، ويطلب انسحاب اسرائيل . ويعرب عن التقدير لموقف مصر من مذكرة يارنج في ٨ فبراير ويطالب اسرائيل بالرد الايجابي . وعقب ذلك أعلن تيتو صراحة أن العرب لابد أن يخوضوا معركة التضحية باعتبارها السبيل الوحيد لاسترداد الارض المحتلة ، وان كان قد أعلن أن يوجوسلافيا لا تستبعد الحل السلمي نهائيا ، كما أعلن ميركو تيبافاتس سكرتير الدولة للشئون الخارجية أن الرئيس تيتو سيستمر في بذل جهوده من أجل انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية ، وانه من الضروري ان يستأنف يارنج مهمته (٨١) .

يوجوسلافيا وطبيعة الوجود

الاسرائيلي والصهيوني

يرى اليوجوسلاف أن العدوان الاسرائيلي قد اوضح الطبيعة الحقيقية لاسرائيل ، باعتبارها أداة

(٨١) اخبار اليوم ١٩٧١/١٠/٣٠ ، الاهرام ١٩٧٢/٤/٢١ ، والنهار ١٩٧١/١٠/٣٠ ، والانوار ١٩٧٢/٤/٢٢

Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 4, Nov. 1971, p. 142.

(٨٢) البيان السوري اليوجوسلافي الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٧٢ في الممر (بيروت) ، والبيان المصري اليوجوسلافي الصادر في ١٩٧٠/٢/٢٥ وتصريحات الرئيس تيتو في الاهرام في ٢/٣٩ ، ١٩٧٠/٥/٤ .

(٨٣)

Josip Djerdja: A more complex approach. Review of Inter. Affairs, No. 501, Feb. 20, 1971, pp. 3 — 4.

F. Dizdarevic: Un été critique dans le Proche-Orient. Revue la Politique Internationale, 20 IV 1969, No. 457, pp. 5 — 6.

Revue la Politique Internationale, 1, Feb. 1971, p. 110.

— Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 110.

التوصل الى حل ديمقراطي عادل في الشرق الأوسط دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، ودون اشتراك هذا الشعب ، وأن تلك الحقوق تشمل حقه في الوجود وفي تحرير أراضيه وتقرير مصيره ، وحقوقه طبقا لقرارات الأمم المتحدة ، وأن تحقيق ذلك يتطلب الاعتراف بالكيان الفلسطيني ، وبحركة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (٨٥) .

يتضح من تحليل السياسة اليوجوسلافية ازاء قضية الصراع العربي الاسرائيلي أن يوجوسلافيا اتخذت دائما سياسة متوازنة ازاء طرفي الصراع منذ أن حددت يوجوسلافيا سياستها ازاء قضية تقسيم فلسطين باعترافها بحقوق العرب واليهود فيها في اطار دولة فيدرالية فلسطينية . والواقع أن توازن السياسة اليوجوسلافية ازاء هذه القضية نابع أساسا من سياسة التعايش السلمي الايجابي وعدم الانحياز التي تعتبر الخط الرئيسي العام المميز للسياسة الخارجية اليوجوسلافية وان كان ذلك لم يمنع يوجوسلافيا من اتخاذ سياسات مؤيدة لاحد طرفي الصراع في لحظات الحسم كتسهيل

استقبال تيتو أعضاء الوفد برئاسة خالد يشرطي وقد أصدر المؤتمر قرارا اهاد فيه تأكيد قرار المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة سنة ١٩٦٤ وأعرب فيه المجتمعون عن ضرورة الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني في أراضيه السليبية ، والتأييد الكامل له في نضاله من أجل التحرير من الاستعمار والعنصرية . وفي مؤتمر لوساكا للدول غير المنحازة أعلن تيتو أنه « من الضروري تطبيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، أي تأييد حقه في الوجود » . كما كانت يوجوسلافيا من الدول التي طالبت بإصدار قرار المؤتمر بشأن فلسطين ، والذي ينص على التأييد « الكامل للحقوق الأساسية للشعب العربي في فلسطين واستعادة حقوقه في وطنه الام وتأييدهم لنضاله من أجل التحرر ضد الاستعمار والتمييز الاجتماعي » (٨٤) وفي مارس سنة ١٩٧٢ قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات بزيارة يوجوسلافيا ، حيث قام بزيارة بعض الاماكن التي شهدت معارك المقاومة اليوجوسلافية للننازي ، كما أعرب المسئولون اليوجوسلاف عن دعمهم لنضال الشعب الفلسطيني العادل . والخلاصة أن اليوجوسلاف يسرون أنه لا يمكن

(٨٤) الاهرام ١٠ ، ١٣ ، ١٩٦٩/٧/٢٠

Socialist Thought and Practice, No. 35, July — Sep. 1969, p. 54, No. 40, July — Sep. 1970, p. 31, Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 4, Nov. 1970, p. 110.

كذلك ميوجوسلافيا تؤيد الثورة الفلسطينية كأداة لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين واستنادا الى ان القضية الفلسطينية لم تعد مجرد ظاهرة انسانية كمشكلة لاجئين مشردين ولكنها أصبحت قضية شعب يكافح من أجل وجوده ، كما أن « حركة التحرير الفلسطينية هي جزء متمم لحركة التحرر في العالم ولجبهة القوى التوسمية والديمقراطية » على نحو ما أوضحه الوفد اليوجوسلافي في الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، وميركو بوشكوفيتش عضو هيئة رئاسة التحالف الاشتراكي في المؤتمر الفلسطيني المنعقد في أبريل سنة ١٩٧٢ ، كما أن تيتو خلال محادثاته مع ممثلي منظمة فتح في الجزائر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ أعرب عن تقديره للثورة الفلسطينية (الاهرام ٩ ، ١٠/١١/١٩٦٩) .

Yugoslav Survey, Vol. XII, No. 1, Feb. 1971, p. 118.

كما طالب يوجوسلافيا بوقف الهجمات الارمنية المسلحة ضد المقاومة الفلسطينية في سبتمبر سنة ١٩٧٠ وأعلنت شجبها لتلك المحاولات التي تهدف الى التدخل الاجنبي المسلح ، وعقب ذلك أعربت عن تضامنها مع محاولات توحيد حركة المقاومة الفلسطينية .

■ Aksentijevic: The crisis in Jordan. Oct. 5, 1970, No. 492, p. 7.

Review of Inter. Affairs, Vol. XXI, movement.

A. Prlja: The crisis of the Palestinian Nov. 20, 1971, pp. 20 — 22.

Review of Inter Affairs, No. 519,

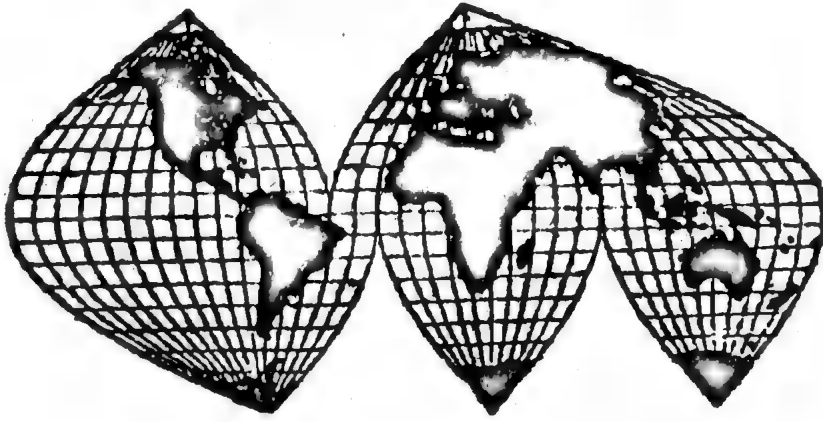
(٨٥) انظر في ذلك نص البيانين المصري اليوجوسلافي الصادرين في فبراير ١٩٧٠ ، ١٩٧١ في الاهرام ٢/٢٦/١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١/٢/٢٦ ، وتصريحات الرئيس تيتو في الاهرام ١٩٦٩/١٢/٢ ، والبيان اليوجوسلافي الجزائري الصادر في ٩

نوفمبر سنة ١٩٦٩ في Yugoslav Survey, Vol. XI, No. 2, May 1970, pp. 157 — 168.

والبيان اليوجوسلافي الفلسطيني الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ في السياسة (الكويت) أول أبريل سنة ١٩٧٢ ، وكذلك المحرر (بيروت) في ١٩٧٢/٣/٢٨ .

مرور الاسلحة التشيكية الى اسرائيل سنة ١٩٤٧ ،
سنة ١٩٤٨ عبر اراضيها ، وتسهيل مرور الاسلحة
السوفيتية الى مصر سنة ١٩٦٧ عبر اراضيها
ايضا . وقد انطلقت الدبلوماسية الیوجوسلافية
الايجابية عقب العدوان الاسرائيلي في يونيو سنة
١٩٦٧ من نفس هذه الابعاد ، اذ انها تسلم
بالوجود الاسرائيلي وتعترف به من ناحية كما تقر
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من ناحية
اخرى . والواقع أنه يمكن القول اجمالا ان
الدبلوماسية الیوجوسلافية ازاء أزمة الشرق
الاطوسط - رغم توازنها - قد فشلت في تحقيق اي
تقدم لتسوية الازمة رغم المبادرات الیوجوسلافية

المقاتلية والتي اتسمت بطابع تنازلي ، وذلك بسبب
عرقلة الولايات المتحدة واسرائيل ورفضهما لتلك
المبادرات ، وان كانت الدبلوماسية الیوجوسلافية
قد اسهمت في كشف الاطماع الاسرائيلية في
الاراضي العربية المحتلة . ولعل فشل المساعي
الدبلوماسية الیوجوسلافية يكمن وراء الجهود
التي تبذلها يوجوسلافيا حاليا لعقد مؤتمر دول
عدم الانحياز في منطقة البحر الابيض المتوسط
بحث وسائل اندلاع الصراع المسلح من جديد في
هذه المنطقة التي يعتبر تامين سلامتها احد
المرتكزات الرئيسية للدبلوماسية الیوجوسلافية
ازاء الصراع العربي الاسرائيلي .





اللعبة الدبلوماسية الرومانية في الشرق الأوسط

د. عدنان العمدة

عدونا إسرائيليا ، كما رفضت قبول قرار المجموعة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، وهي بذلك تعتبر أقرب حكومات المجموعة من الموقف الغربي الرسمي الذي تصدره الولايات المتحدة . وهناك عدة تفسيرات يمكن الاستناد إليها لتفسير الموقف الروماني الخاص من النزاع العربي - الإسرائيلي - فمن جهة يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر الاستقلالية في السياسة الخارجية عن الاتحاد السوفيتي ، ووسيلة لتكريس النزعة القومية الوطنية في السياسة الرومانية بعد انحسار الستالينية عن أوروبا الشرقية ، كما يمكن تفسيره في ضوء الدور الذي ترغب رومانيا أن تلعبه في السياسة العالمية ، كوسيط في النزاعات الدولية ، وهو دور حاولت أن تلعبه فيما قبل بين الصين والاتحاد السوفيتي ، وبين الصين والولايات المتحدة ، وتحاول أن تلعبه اليوم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عن طريق التوسط غير المباشر بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط .

ولكن هذه التفسيرات لا يمكن أن توضح جميع الدوافع والعوامل التي دفعت الموقف الروماني إلى

تتكون الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية من الدول التالية : الاتحاد السوفيتي ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجميعها دول تتولى الحكم فيها أحزاب شيوعية ، وجميعها دول أعضاء في حلف وارسو ومنظمة الكوميكون للتنسيق والتعاون الاقتصادي . وتستثنى كل من يوغوسلافيا والباثيا من الكتلة لعدم وجودهما في الحلف أو المنظمة ، ولتخاذهما سياسات داخلية وخارجية خاصة لا تفللها في هذا البحث .

وينتهج الحزب الشيوعي الروماني داخل الكتلة سياسة خارجية متميزة بالانفتاح نحو الغرب ، لئلا يؤدي ذلك إلى إضعاف مركز الحزب ونفوذه في الداخل ، وبالنسبة للنزاع القائم في الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، يتخذ الحزب سياسة حيادية بين طرفي النزاع . وفي عام ١٩٦٧ اتخذت الحكومة الرومانية موقفا منفردا عن باقي حكومات المجموعة ، فقد رفضت اعتبار ما حدث

النزاع ، ووضع بالتالى تساؤلا كبيرا حول المكان الذى تقفه رومانيا كدولة شيوعية من حركات التحرر الوطنى ، ومحاربة الاستعمار فى العالم .

وقد ادى التخطيط فى الموقف الرومانى الى فتح ساحة واسعة فى الصحافة العالمية والمحلية للتكهنات حول الدوافع السياسية وراء دعوة رومانيا لرئيس وزراء اسرائيل ، فقد اعتبرت مجلة شبيسجل الالمانية (Der Spiegel No. 18, 1972) الزيارة تمشى مع رغبة مصر والائحاد السوفيتى ، ووصفت مجلة الاكسمجندس الفرنسية (عدد ٢ مايو ١٩٧٢) الدعوة بانها فح نصبه الاتحاد السوفيتى ومصر لاسرائيل لكى يفضح موقفها المعارض للحلول السلمية .

أما الصحافة العربية فقد عالجت الموضوع من زاوية فائدة الزيارة لكل من طرفى النزاع العربى - الاسرائيلى فكتب الاهرام فى عدد ٦ - ٥ - ١٩٧٢ مقالا بعنوان (رومانيا واللعب بالنار) فرصت الزيارة بانها تقدم لاسرائيل فرصة ذهبية للتوجه الى اليهود فى الدول الاشتراكية ، وان التحرك الرومانى « يترك المجال فسيحا لاشاعات وتكهنات حول احتمالات وهمية تنتجتها النهائية هى خدمة المخطط الاسرائيلى الأمريكى الرامى الى ابعاد أزمة الشرق الاوسط من حلبة المواجهة (الامريكية السوفيتية) فى موسكو » وان جميع التكهنات التى يمكن أن تحيط بالزيارة لا تخدم مصر ، ولا تخدم الصمود العربى ، ولا تخدم الدول الاشتراكية ، بل تخدم اسرائيل وتخدم المخطط الأمريكى ، وعليه فان التصرف الرومانى يدل على مدى امكانية الخطأ وسوء التقدير فى السياسة الخارجية الرومانية . وقد شاركت الصحافة الاردنية فى مجال التكهنات ، فتساءلت كبرى صحف عمان (الراى عدد ٢٨ بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٢) اذ ما كان الطريق الى القدس يمر من بوخارست ، معتبرة التحرك الرومانى دليلا على فشل السياسة العربية فى ايجاد حل من خلال وحدة المجهود العربى ، وتنسيق امكانيات الدول العربية .

ولم يصدر عن الاوساط الرسمية العربية ما يوحى بحسم هذه التكهنات ، وتبيان مدى صحتها ، سوى بيان مصرى قصير وبيان جزائرى شديد اللهجة ، يهاجم سياسة رومانيا تجاه النزاع العربى - الاسرائيلى ، فقد عبر البيان المصرى عن دهشة مصر لزيارة جولدا مائير لبوخارست .

انتهاج سياسة حيادية تجاه النزاع العربى - الاسرائيلى عام ١٩٦٧ والى الاقدام على دعوة واستقبال جولدا مائير فى زيارة رسمية لبوخارست عام ١٩٧٢ .

خلال الفترة ما بين يونيو ١٩٦٧ ومايو ١٩٧٢ تعددت مظاهر الموقف الرومانى الخاص من اسرائيل ، والذى تميز بالخروج عن الاجماع فى السياسة الخارجية للكتلة الاشتراكية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى . فقد تبع رفض الحكومة الرومانية لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية ، سلسلة من اللقاءات الرومانية الاسرائيلية ، على شكل تبادل الوفود السياسية والتجارية . وقد حرص الطرف الرومانى على ان يتخلل هذه اللقاءات تصريحات رومانية رسمية موجهة للدول والحكومات العربية ، تؤكد وقوف رومانيا الى جانب نضال الشعوب العربية ، وتعارض سياسة الاحتلال والضم الاسرائيلية لمناطق عربية . وفى اوائل عام ١٩٧٢ بدأت مظاهر الموقف الرومانى تتبلور حول اعداد لقاءات قمة رسمية بين الجانب الرومانى والعربى ، مع ترك امكانية لقاء قمة رومانى اسرائيلى ممكنة ومفتوحة . وقد نتج عن هذه السياسة زيارة تشاتشيسكو لكل من الجزائر ومصر ، ومن ثم زيارة جولدا مائير لبوخارست مباشرة بعد عودة تشاتشيسكو من القاهرة .

وتعتبر هذه الزيارة بالنسبة للطرف الرومانى تكريسا مرحليا لسياسة التآرجح الرومانية بين تأييد نضال الدول والشعوب العربية من أجل التحرر ، وبين الاصرار فى الوقت نفسه على اقامة علاقات طيبة وقوية مع اسرائيل ، هدف هذا النضال ومحوره الرئيسى منذ عام ١٩٤٨ . وعلى الرغم من أن عدة دول كبرى تعاني من هذا التناقض فى سياستها تجاه النزاع العربى - الاسرائيلى . منها فرنسا وكذلك الاتحاد السوفيتى لغاية ١٩٦٧ - الا أن الموقف الرومانى يكتسب أهمية زمنية ونوعية خاصة جديرة بالبحث والاستقصاء ، أولا لانه يجرى فى مرحلة يحتدم فيها النقاش والحوار داخل الكتلة الاشتراكية حول طبيعة اسرائيل والحركة الصهيونية . وثانيا لانه تعدى فى نوعيته اصول التحرك الدبلوماسى التقليدى للأحزاب الشيوعية ، عندما افسح المجال للتكهنات حول امكان دخول رومانيا كوسيط حيادى فى

تقارير وتعليقات

أساس الحفاظ على مبدأ السيادة والاستقلال الوطني ، وعدم التدخل ، وحق كل شعب في تقرير مصيره لوحده . واتفق الطرفان على أن وجود مناطق توتر وحرب في العالم يشكل عبء أمام حل المشاكل المستعصية ، وأمام إلغاء العنف كطريقة في الحياة الدولية .

ومن القراءة الأولى للبيان ، يمكن اشتقاق قلة دلالة وسطحية معانيه ، إذ أنه أولاً لا علاقة له بموضوع الحادثات ، وثانياً لا يمكن اعتباره أكثر من مجرد مخرج روماني دبلوماسي من « مازق الزيارة » . فالبيان لا يضيف أي جديد على الموقف الروماني أو الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ .

إلا أن تقييم الزيارة لا يمكن أن يتم فقط على أساس البيان أو ما سبقه من تصريحات المجاملة والاشادة بالصدقة والتعاون بين البلدين ، فالتفسيرات الرومانية والإسرائيلية والعربية التي أعطيت للزيارة جعلتها تخرج كلياً من نطاق الزيارات التقليدية التي يقوم بها رؤساء الدول عادة .

أولاً : التفسير الروماني للزيارة :

منذ عام ١٩٦٤ والحكومة الرومانية تبحث عن مناسبات لإظهار استقلالياتها في السياسة الخارجية عن باقي دول الكتلة الاشتراكية . ففي صيف عام ١٩٦٧ أقدمت الحكومة الرومانية على الاعتراف بألمانيا الفيدرالية وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها .

وفي صيف العام نفسه ، رفضت قبول قرار الكتلة بادانة العدوان الإسرائيلي ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كما أسلفنا ، ثم أحجبت رومانيا عام ١٩٦٨ عن ادانة « الفريق النيبالي » في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، كما أنها لم تسهم اسهاماً فعالاً في الحملة التي شنتها الكتلة على هذا الفريق في صيف ١٩٦٨ والتي أدت إلى توصل قوات حلف وارسو لحسم الموقف داخل تشيكوسلوفاكيا .

عندما تعرض مندوب الحزب الشيوعي السوري في الاجتماع التحضيري للأحزاب الشيوعية المنعقد في بودابست (مارس ١٩٦٨) للموقف الروماني من العدوان الإسرائيلي ، تصرف نشاتشيسكو بسرعة وطلب سحب وفد الحزب الروماني من الاجتماع وفي المؤتمر الدولي العام للاحزاب

وجاء في البيان الجزائري « أن المبادرة الرومانية إذا تأكدت في وقت انتشرت فيه انباء عن صفقات اسلحة رومانية لإسرائيل وأخرى إسرائيلية لرومانيا ، فستكون رومانيا أول دولة اشتراكية تقبل مشروع تصفية قضية فلسطين » .

ومما لا شك فيه أن تعدد لهجات ومحتوى التعيينات الصحفية والبيانات الرسمية هذه ، وما يسببه هذا التعدد من تفسيرات على المستوى الشعبي لدى الرأي العام العربي والعالمي ، قد مكّن الحكومة الإسرائيلية وأجهزة الاعلام المرتبطة بها داخل وخارج إسرائيل من استخدام الزيارة كاحدى قنابل الحرب النفسية الإسرائيلية التي تفجرها إسرائيل بين الحين والآخر . مع كل تحرك سياسي دولي أو محلي من أجل تقليص الصراع وحصره في الاطار الشكلي القانوني ، وجعل القضية تبدو وكأنها مجرد خلاف على وسيط ، أو حوار حول افضل وسيلة للتفاوض .

ومن مجموعة ما نشر من تقارير صحفية وتصريحات رسمية صدرت أثناء وبعد زيارة جولدا ماير لرومانيا ، يمكن الاستنتاج من الحادثات التي دارت بين الطرفين ، أن أزمة الشرق الاوسط قد طغت على جميع اللقاءات التي تمت بين جولدا ماير والقيادات الرومانية (موير - ونشاتشيسكو) . وقد حرص الطرف الروماني أثناء هذه اللقاءات على ابراز موقفه الحيادي من الصراع العربي - الإسرائيلي ، عن طريق مطالبة إسرائيل بالانسحاب من المناطق المحتلة ، وتأكيده ضرورة حل الازمة عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . بينما أصر الطرف الإسرائيلي (على لسان جولدا مائير) على اجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية تبدأ وتنتهي باقرار حدود آمنة لإسرائيل ، أي أن كلا الطرفين لم يخرجاً عن موقفهما المعلن منذ عام ١٩٦٧ .

أما البيان المشترك الذي صدر بعد انتهاء الزيارة ، فقد كان بياناً تقليدياً لا يخرج في صيغته وفحواه عن عشرات البيانات التي صدرت في السنوات الخمس الاخيرة بين إسرائيل ودول تعتبر أطرافاً ثالثة في النزاع « أي أطرافاً حيادية تحاول أن توافق بين حيادها وبين علاقاتها مع طرفي النزاع » . فقد جاء في البيان الذي صدر يوم ٩ مايو ١٩٧٢ وفي كل من بوخارست والقدس « أن الجانبين أكدا وجوب قيام العلاقات بين الدول على

اسرائيل ، حتى في عهد العلاقات الطبيعية مع دول الكتلة الاشتراكية . وبينما ذكرت الصحف الاسرائيلية عند انتشار نبا الدعوة ، أن موضوع وساطة رومانية غير مستبعد ، كانت الاوساط الرسمية تستبعد الحديث عن أية وساطة . ولكنه اثناء الزيارة عادت الاوساط الصحفية والرسمية وانفقت على تفسير الزيارة من حيث أهميتها في مجال علاقات اسرائيل برومانيا وبالكثلة الاشتراكية وبالجاليات اليهودية في الدول الاشتراكية .

لهذا ، فان جميع التفسيرات الاسرائيلية للزيارة اتفقت على أنها تحقق لاسرائيل من الناحية التاريخية فوائد سياسية جمة ، حيث يقدم حزب ماركس موجود في الحكم على تأكيد سيادة اسرائيل على فلسطين ، دون اشراط هذه السيادة بحقوق شعب فلسطين ، تاركا أمر التعليق على العدوان والاحتلال وتشريد الشعب الفلسطيني لاشارات المجاملة التي يوجهها للطرف العربي بين حين وآخر . وهذا يعني عمليا اضعاف مفعول ما عبر عنه تشاتشيسكو من تأكيد لحقوق شعب فلسطين اثناء مقابلته للرئيس السادات والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة .

كذلك استخدم التفسير الاسرائيلي للزيارة لاثبات مقدرة الدبلوماسية الاسرائيلية على مخاطبة العالم الاشتراكي والجاليات اليهودية فيه ، من على أرض اشتراكية . ومن وراء ظهر الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية . وقد بدا هذا واضحا في الخطبة السياسية التي القتها جولدا ماير داخل المعبد اليهودي في بوخارست بحضور حاخام رومانيا روزين ، والف ومائتي مندوب عن الجالية اليهودية في رومانيا ، وبعد مظاهرة يهودية حافلة ضمت أكثر من ٥٠ ألف شخص . وقد أكدت جولدا ماير في هذه الخطبة « أهمية اسرائيل ليهود العالم ، وهكذا يمكن اعتبار الزيارة ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، تنفيذا لاحد أهم قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي الثامن والعشرين المنعقد في القدس في فبراير ١٩٧٢ ، وهو القرار الخاص بأهمية هجرة اليهود لاسرائيل واعتبار هذه الهجرة « مصدرا رئيسيا للقوة البشرية الاسرائيلية » وتعبيرا تاريخيا لوحدة قضية الشعب اليهودي الثقافي والديني والسياسي حول اسرائيل .

الشيوعية (يونيو ١٩٦٩) اعلن تشاتشيسكو عن « حق اسرائيل في السيادة القومية » اذا اخذنا هذه العينة من السوابق ، يمكننا اعتبار التفسير الروماني للزيارة قائما على أساسين :
الاساس الاول : استقلال السياسة الرومانية عن سياسة الاتحاد السوفيتي والكتلة اشتراكية .

الاساس الثاني اعطاء رومانيا دورا خاصا في السياسة الدولية ، يتمشى مع هذه الاستقلالية من جهة ، ومع الالتزام الاشتراكي للحزب الشيوعي الروماني في السياسة الداخلية من جهة أخرى . أي السير دوليا في طريق قومي مستقل ، مع الابقاء داخليا على الانجازات اشتراكية ، والحفاظ على مركز الحزب وعلاقته بالجمهير . وهذا التفسير الروماني مع أنه لم يظهر في البيان المشترك بين رومانيا واسرائيل . الا أنه تم التمهيد له منذ عام ١٩٦٧ عن طريق المواقف التي اتخذها الحزب الشيوعي الروماني في كل من مؤتمر بودابست مارس ١٩٦٨ . ومؤتمر موسكو يونيو ١٩٦٩ . ووضح ما يبدو هذا التفسير في البيان المشترك الصادر عن اجتماع الحزب الشيوعي الروماني ، والحزب الشيوعي النرويجي في ١٢ مايو ١٩٦٩ حيث أكد البيان « أن وحدة الاحزاب الاشتراكية يجب أن تقوم على اساس احترام حق كل حزب في اعتماد سياسته الخاصة تجاه المشاكل المحلية والدولية » .

ثانيا : التفسير الاسرائيلي للزيارة

كان الطرف الاسرائيلي هو الطرف الذي حمل الزيارة أكبر قدر من التفسير السياسي والمعنوي ، وذلك لكونه الطرف الذي استفاد منها أكبر فائدة . فمنذ الاعلان عن الدعوة ، انهالت الصحافة الاسرائيلية في « كورس » منتظم بديباجة التقارير والافتتاحيات حول الخطوة الرومانية (راجع هارتس ٢١ - ٤ - ١٩٧٢ ودافار ٢٠ - ٤ - ١٩٧٢ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (٩) مايو ١٩٧٢ -) .

لقد اعتبرت هذه التقارير والافتتاحيات الزيارة من الناحية السياسية سابقة شيوعية لم تحظ بها

تفسير وتعليقات

ثالثا : التفسير العربى للزيارة :

يقوم التفسير العربى للزيارة على أساسين :

ان الموقف الرومانى السائد داخل الكتلة الاشتراكية ، من قرار قطع العلاقات مع اسرائيل عام ١٩٦٧ قد انسحب على باقى مواقف رومانيا من النزاع فى السنين التى تلت العدوان .

- ان محاولة رومانيا ايجاد موازنة بين علاقاتها مع اسرائيل ومع الدول العربية ، مع انه يشكل احراجا دبلوماسيا للسياسة الخارجية العربية ، الا انه لا يتعارض مع الموقف الدولى العام من القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ والذى تعتبره الدول العربية شرا لا بد منه . وهذا ما أكدته مؤخرا اقدام الدول العربية على اعادة علاقاتها مع المانيا الفيدرالية . وانطلاقا من هذين الاساسين ، فان زيارة جولدا ماير لبوخارست ، من وجهة النظر العربية ، تنسجم تماما مع الموقف الرومانى السابق . وقد جاءت الزيارة بعد سلسلة من تبادل بطاقات الود والصداقة بين الطرفين فى الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧١ - لا وجوب للتعرض لها بالتفصيل فى هذا البحث - اما بالنسبة لسياسة موازنة العواطف بين طرفى النزاع ، فان الجانب العربى يطرح سؤالا ملحا على الجانب الرومانى، وهو الى متى تستطيع رومانيا الحفاظ على هذا التوازن على حساب التزاماتها الشيوعية . بدعم قضايا التحرر الوطنى ومحاربة الاستعمار ، اذ ان استمرار رومانيا فى تقوية علاقاتها مع اسرائيل ، يعنى عند ترجمته عمليا ، اهمال حقوق شعب فلسطين ، ومساعدة اسرائيل فى عملية تصفية هذه الحقوق ، باضفاء صفة الشرعية على علاقاتها وتصرفاتها دوليا . ومن ناحية علاقة كل من اسرائيل بالكتلة الاشتراكية ، والدول العربية بالكتلة الاشتراكية ، يمكن اعتبار الزيارة من وجهة النظر العربية ، انها تتيح لاسرائيل فرصة لاخترق العزلة التى تعاني منها داخل الكتلة الاشتراكية ، وفك الحصار الشيوعى واليسارى الذى تحيطها به الاحزاب الشيوعية واليسار العالمى . ولا يستبعد ان تكون اسرائيل قد قصدت من تحقيق الزيارة استغلال الفروق بين الموقف الرومانى ومواقف باقى دول الكتلة من أجل دفع الموقف الرومانى الى اقصى حدود الحياد ، لاتخاذ هذا الموقف فى المستقبل دعامة لتحديد الكتلة ككل .

واذا نظرنا الى الزيارة من خلال مجموع العلاقات بين رومانيا كدولة شيوعية ، واسرائيل كدولة عدوانية توسعية، وما يجرى على الساحة العربية من مواجهة بين حركة التحرر العربية وحركة الاستيطان الاستعماري الصهيونية ، فيمكن اعتبار الزيارة اسهاما رومانيا - بقصد او بغير قصد - للتخفيف من حملة فضح الصهيونية كايديولوجية استعمارية، وجعلها تبدو كمذهب مقبول داخل المجتمعات الشيوعية ، مما يعيد الى الازمان ذكرى تحالف حركات المقاومة اليهودية مع حركات المقاومة الشيوعية للنازية ابان الحرب العالمية الثانية ، مع فارق فى غاية الاهمية هو تطور الصهيونية بعد تأسيس اسرائيل الى حركة متحالفة مع الامبريالية العالمية ، أحد اهدافها اقامة مجتمع استيطانى قائم على استغلال شعوب المنطقة العربية لصالح الامبريالية والصهيونية العالمية .

ومن خلال هذا التفسير للزيارة ، يمكن تفهم الاستياء الذى أبدته عدة أوساط عربية رسمية وشعبية تجاه العلاقة الرومانية - الاسرائيلية التى لا يمكن ان تتحرك خارج حلقة الاساءة للعلاقات العربية - الرومانية ، أو علاقات الدول العربية ودول الكتلة الاشتراكية .

العلاقات الخاصة بين رومانيا واسرائيل

فيما شمل قرار دول الكتلة مقاطعة اسرائيل سياسيا واقتصاديا ، انعكس الموقف الرومانى السلبى من هذا القرار انعكاسا ظاهرا على العلاقات الاقتصادية بين رومانيا واسرائيل . بشكل تزايد حجم التبادل التجارى بينهما عما كان عليه من عام ١٩٦٧ كما يبين من الجدول التالى :

١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
المصادر الاسرائيلية لرومانيا مره	١.٠٩	١٤.٩
الواردات الاسرائيلية من رومانيا (بليون الدولار)	١.٠	١٧.٦

ففى عام ١٩٦٧ (ابريل) تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين ، تضمنت قوائم بالسلع والمشاريع التى يمكن لكل طرف تقديمها للطرف الاخر . ويمكن أن تقدم هذه الاتفاقية ، وحرص رومانيا على تنفيذها ، تفسيرا اقتصاديا للموقف الرومانى السياسى من قرار الكتلة بقطع العلاقات مع اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ .

وليس من الصدفة أن يكون ماكوفيسكو هو الذي حمل رسالة الدعوة الرومانية لجولدا مائير في أبريل ١٩٧٢ ، فائشاء زيارته الاولى لاسرائيل عام ١٩٧١ وصفته جريدة معاريف بأنه احدى الشخصيات الرئيسية التى ترسم سياسة رومانيا الخارجية بشكل عام ، وهذه العلاقات التى تتحسن الخاصة باسرائيل ، هذه العلاقات التى تتحسن باستمرار على الرغم من غضب موسكو ، (معاريف ١٣ - ٧ - ١٩٧١ عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٩ أغسطس ١٩٧١) .

وباختصار يمكننا أن نقول بأن هذه العلاقات ربما أدت عربيا الى تغذية حملة التشكيك القائمة حول سياسة الدول الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية ، فى وقت تبدو فيه هذه العلاقات أكثر حاجة الى الوضوح ، وإزالة الرواسب السلبية العالقة بموقف الكتلة الاشتراكية منذ تأييدها لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وتأييدها لقبول اسرائيل فى الامم المتحدة عام ١٩٤٨ .

أما من جهة اسرائيل ، فإن هذه العلاقات تعتبر امتدادا وتنفيذا للمخطط الذى تم وضعه فى مؤتمر الدبلوماسيين الاسرائيليين فى أوروبا الشرقية الذى انعقد فى وارسو فى صيف ١٩٦٦ برئاسة أبا اييان . وقد حدد المؤتمر الخطوط العريضة للسياسة الاسرائيلية الخارجية تجاه دول شرقى أوروبا على أساسين : -
- التعامل مع الدول الاشتراكية على أساس فردى ، وليس على أساس جماعى

- التعامل مع الدول بمعزل عن علاقات اسرائيل بالاتحاد السوفيتى وقد أوضح أبا اييان هذه السياسة فى حديث أدلى به لجريدة « كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية » قائلا : « ان علاقة اسرائيل مع أوروبا الغربية أصبحت تقليدية ، أما محاولاتها لتوسيع وتعميق علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية فهى خط سياسى جديد . . . وأن منطلق اسرائيل فى تعاملها مع دول أوروبا الشرقية يكمن فى اعتبار هذه الدول خليطا من الامم يندرج تحت فلسفة اجتماعية واحدة لا اعتبارها كتلة واحدة ، ولذا فاسرائيل تتعامل مع هذه الدول على أساس فردية ، وهى مصممة على « حراثة كل » انش » قابل للزراعة فى هذا المجال ، وقد أحرزت اسرائيل نجاحا ملموسا حين عقدت اتفاقا تجاريا مع

أما العلاقات السياسية بين البلدين قبل يونيو ١٩٦٧ فإنها لا تختلف من علاقات باقى الكتلة مع اسرائيل الا أن الإبقاء على هذه العلاقات والاتجاه الى تقويتها ، والاصرار على جدواها من الجانب الرومانى بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ قد جعل من مطالبة رومانيا اسرائيل بالانسحاب موضوعا لا يتعدى المجاملة اللفظية للجانب العربى . وفى ديسمبر من عام ١٩٦٧ زار اسرائيل وزير التجارة الرومانى على رأس وفد اقتصادى رسمى ، ونتج عن زيارته الاتفاق على اقامة مشاريع مشتركة فى البلدين ، على الرغم من أن جميع التصرفات الاسرائيلية بين يونيو وديسمبر كانت تشير الى اصرار اسرائيل على عدم الانسحاب ورفض تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى أيدته رومانيا . وقد حرصت رومانيا فى جميع البيانات الحكومية الرسمية على عدم ادانة العدوان الاسرائيلى ، والاكتفاء بمطالبة الطرفين بالوصول الى حل سلمى ، عن طريق التفاوض أو الوساطة (كما جاء فى البيان الرومانى الهولندى المشترك فى ٢٢ يوليو ١٩٦٧) .

وخلال عام ١٩٦٩ حصل انعطاف شديد فى اللهجة الرومانية تجاه الاحتلال الاسرائيلى ، فقد بدأت فى هذا العام تصدر عن مسؤولى الحزب تصريحات تدین العدوان والاحتلال . وفى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الرومانى ، هاجم تشاوشيسكو وعدد من مندوبى الحزب « العدوان الاستعماري الصهيونى على الدول العربية » ، الا أن رومانيا بعد أسبوع واحد من هذا المؤتمر قررت رفع التمثيل الدبلوماسى بينها وبين اسرائيل من مستوى مفوضية الى مستوى سفارة . ان هذا القحط فى اتخاذ المواقف وترجمتها عمليا ، يدل على أن السياسة الرومانية تجاه النزاع تعاني من هو عميقة تفصل بين التصريح السياسى والممارسة السياسية .

وفى عام ١٩٧١ وصلت العلاقات الرومانية - الاسرائيلية مرحلة متقدمة من الانسجام والتوافق ، وفى يوليو من هذا العام زار اسرائيل جيورجيو ماكوفيسكو نائب وزير خارجية رومانيا ، وبهذه المناسبة علقت جريدة معاريف (١٢ - ٧ - ١٩٧١) قائلة : يمكن وصف الاتصالات بين بوخارست والقدس اليوم بأنها استقرت فى مؤسسات دائمة .

عدة حالات خروج عن الاجماع ، كما حدث مع يوغسلافيا منذ عام ١٩٥٠ ، ومع البانيا منذ عام ١٩٦٢ ، وما يحدث مع رومانيا منذ عام ١٩٦٧ بالنسبة للسياسة الموحدة لدول الكتلة الاشتراكية تجاه النزاع العربى - الاسرائيلى .

وبعد فان السياسة الرومانية الخارجية كنموذج للخروج عن الاجماع داخل الكتلات السياسية .

خرجت رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية مثخنة بجراح الغزو النازى ، ورابطة مصيرها تاريخيا بمدى نجاح الحزب الشيوعى الرومانى فى بناء دولة جديدة ، على أسس الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية . وكان اليأس والتمزق الذى طغى على الحياة السياسية الرومانية منذ الحرب العالمية الاولى قد جعل تنبؤات المؤرخين للدولة الرومانية الجديدة تبدو قاتمة ، ووصفت بانها دولة فقدت ماضيها ، ولا مستقبل لها . ولم يكن من الممكن للحزب الشيوعى الرومانى فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٥٠ ان يتولى الحكم دون مساعدة الاتحاد السوفيتى ، وهذه حقيقة لازالت تخيم على علاقات رومانيا بالدولة الشيوعية الكبرى . وبعد الحرب العالمية الثانية خضعت رومانيا التى يبلغ عدد سكانها ٢٠ مليوناً لبدء ستالين فى التدخّل لحماية الشيوعية ، ولم يبد فى سياستها الداخلية او الخارجية ما يعارض هذا المبدأ سوى فى عام ١٩٦٤ ، وبعد ان كان الحزب الشيوعى السوفيتى قد قام بانهاء مراجعته لخطأ السياسة الستالينية ، واعلان فشلها فى عدة مجالات .

وفى ابريل ١٩٦٤ اصدر الحزب الشيوعى الرومانى بياناً هاماً يمكن اعتباره وثيقة الاستقلال الرومانية الحديثة ، وكان البيان تحت عنوان « بيان الحزب الرومانى الشيوعى حول موقف الحزب من قضايا الشيوعية وحركة الطبقة العاملة » . وكان اهم ما فى البيان تأكيد على ان كل حزب شيوعى له الحق فى اختيار طريقه الخاص فى تطبيق الاشتراكية ، على ضوء الاعتبارات التاريخية الموجودة فى بلده . وكان قد سبق هذا البيان اعلان رومانيا عن وقوفها على الحياد فى الصراع الايديولوجى بين الصين والاتحاد السوفيتى ، واستعدادها للوساطة بين الطرفين ، كما سبقه اعلان رومانيا رفض سياسة

رومانيا (عن اليوميات الفلسطينية المجلد الرابع والخامس ١٩٦٦ - ١٩٦٧ مركز الابحاث الفلسطينى ببيروت ص ٤٤٦) .

ومن الزاوية الرومانية ستظل الحكومة الرومانية تنظر الى علاقاتها مع اسرائيل كحق لتجربة عملية لممارسة سيادتها واستقلالها ، مع مراعاة ارتباطاتها السياسية والايديولوجية مع دول الكتلة الشيوعية والحركة الشيوعية العالمية .

الخروج عن الاجماع فى

الكتلات الدولية الجماعية

يعتبر الخروج عن الاجماع ظاهرة متكررة داخل الكتلات السياسية والعسكرية التى تكونت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية . واهم هذه الكتلات الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى ، ومجموعة دول الحياد بزعامة الهند ومصر . وتشكل دول كل كتلة من هذه الكتل فيما بينها وحدات سياسية واقتصادية متفقة ضمنيا على مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية . ويؤمن هذا الاتفاق داخل كل كتلة حدا أدنى من الالتزام النسبى بسياسة خارجية موحدة تجاه المشاكل العالمية الرئيسية - مشكلة فيتنام ثم مشكلة فلسطين ، مشكلة اقتسام الثروات والاسواق فى العالم ، مشكلة السلم والامن العالمى - وتقوم هذه الكتل - ماعدا مجموعة الحياد - على أساس اتفاقيات جماعية ، وروابط مذهبية ، وأحلاف عسكرية . الا أن بنود هذه الاتفاقيات ومبادئها العامة تواجه فى حالات التطبيق تعارضا مع القوى السياسية والاقتصادية المتفاعلة داخل سلطة كل دولة ، كما انها كثيرا ما تتعارض مع النزعة القومية الاستقلالية - مبدأ السيادة - التى لازالت تلعب دورا رئيسيا فى السياسة الخارجية والمواقف الدولية لاي دولة . فقد خرجت فرنسا فى عهد ديغول عدة مرات عن سياسة الاجماع داخل المعسكر الرأسمالى ، واتخذت مواقف سياسية خارجية لا تنسجم مع روابطها السياسية داخل الكتلة الغربية ، أو مع التزاماتها العسكرية داخل حلف الاطلنطى ، وعرفت هذه السياسة بالديجولية أو بسياسة تحدى النفوذ الامريكى . كما شهدت الكتلة الاشتراكية

الادماج الاقتصادي داخل منظمة الكوميكون للدول الاشتراكية .

الجديد بعد عام ١٩٦٥ ، ان تقدم نفسها للعالم بصورة أكثر اشراقا وانفتاحا على التطورات التي تحدث خارج العالم الاشتراكي ، فقد شهدت الدبلوماسية الرومانية عام ١٩٦٧ نجاحا شكليا عندما تم انتخاب رئيس روماني لدورة الامم المتحدة في ذلك العام . وقد بدا ذلك وكأنه مكافأة لرومانيا من الكتلة الرأسمالية على موقفها من النزاع العربي - الاسرائيلي ، واصرارها على عدم ادانة اسرائيل بالعدوان .

اما اليوم فيبدو ان رومانيا قد اخطأت في تقدير الحدود المسموح بتخطيها اذا ارادت ان تظل عضوا فعلا داخل الكتلة الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية . واذا كانت الحكومة الرومانية قد استطاعت ان تمارس استقلاليته على قرارات ثانوية بالنسبة لجدول الاولويات للسياسة الخارجية للكتلة ، فانه من المستبعد ان تستطيع ممارسة هذه الاستقلالية في قضايا رئيسية من صميم قضايا الكتلة ، مثل حلف وارسو ، او مسألة أمن أوروبا الشرقية ، اذ ان هذه قضايا تنعكس المواقف تجاهها مباشرة على مركز الحزب في الداخل . وعلى علاقتهم كتنظيم سياسي يواجه الحكومة ، ويربط سياستها بالمواطنين . وهذه مسألة يبدو ان التجربة الرومانية تضع لها أهمية كبرى .

ان النموذج الروماني للخروج عن الاجماع سيظل موضع مناقشة وحوار داخل وخارج الكتلة الاشتراكية لفترة طويلة .

« وبعد ، هنالك احتمالان امام تطور هذا النموذج :

الاحتمال الاول استمرار رومانيا في الخط الاستقلالي عن الكتلة الى درجة تجعل وجودها داخلها لا مبرر له ، مما سيؤدي الى سيرها في طريق مشابه ليوغسلافيا او البانيا .

الاحتمال الثاني : لجوء رومانيا الى كسب تأييد لوقفها من باقي أعضاء الكتلة ، مما سيؤدي الى اجراء مراجعة شاملة لمواقف الكتلة ككل . من مسألة الانفتاح على أوروبا الغربية والسوق الأوروبية المشتركة والعالم الرأسمالي .

وقد لجأت رومانيا في تنفيذ سياسة الخروج عن الاجماع الى الاسلوب التدريجي البطيء ، ففي عام ١٩٦٢ عندما قطعت دول الكتلة علاقاتها الدبلوماسية مع البانيا لخروج الأخيرة من حلف وارسو ، ووقوفها الى جانب الصين ، وافقت رومانيا مجددا على قرار قطع العلاقات ، وسحبت سفيرها من البانيا ، ولكنها عادت عام ١٩٦٣ واعادت العلاقات معها . وفي نفس العام بدأت تنقر موقفها من الخلافات داخل الكتلة الى علاقاتها مع الدول الرأسمالية ، فقامت برفع تمثيلها الدبلوماسي مع كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الى مرتبة سفير ، وقرنت ذلك باجراء مفاوضات تجارية مع هذه الدول ، عززتها في الداخل باتخاذ قرار بقبول الاستثمارات الغربية ، وخاصة الأمريكية في المشاريع الرومانية .

وفي عام ١٩٦٧ كانت السياسة الرومانية الاستقلالية في اتخاذ المواقف قد تبلورت نهائيا ، مما دفع رومانيا الى اتخاذ النزاع العربي - الاسرائيلي حقلا لممارسة مفهومها الجديد للحياة . ويقول كينيث جويت :

« ان صيف ١٩٦٧ كان فترة حرجة لحكومة تشاتشيسكو في رومانيا ، فاعتراف رومانية في ذلك الصيف بألمانيا الغربية ، ودفاعها عن سيادة اسرائيل ، وضع شرعية الحكومة الرومانية كقيادة لينينية ملتزمة وصادقة موضع التساؤل داخل الكتلة الشيوعية ، وقد واجهت الحكومة معارضة قوية في الداخل والخارج . مما اضطر تشاتشيسكو الى ان يقف موقف المدافع عن سياسته ، مبررا اياها بمتطلبات التطور القومي التاريخي .

ويبدو حاليا وبعد خمس سنوات من هذا الموقف ، ان تجربة الخروج عن الاجماع في سياسة الكتلة نحو النزاع العربي الاسرائيلي قد حققت لرومانيا نجاحا نسبيا في ممارسة مفهومها الجديد للعلاقة بين الالتزامات الايديولوجية والمتطلبات الدبلوماسية .

وقد استطاعت رومانيا بتحريكها الدبلوماسي



مؤتمر سانتياجو دي شيلي ونتائجه الهزيلة

د. جمال السحراوى

عند

ان تقوم من جانبها بتسهيل وزيادة الرحلات السياحية الى تلك الدول .. ولكن اذا اخذنا اسبانيا مثلا كنموذج .. فاننا نجد ان التوسع السياحي للبلاد النامية لن يحقق مزايا اقتصادية ، أوتتيح فرصا جديدة للعمل ، أو يدر أرصدة من العملات الصعبة الا لعدد قليل منها فقط .. إذ انه من المعروف ان الاوضاع السياسية الخاصة لمعظم هذه الدول ، لن تمكنها من الاعتماد كلية على استغلال مواردها السياحية ، لتحقيق الثراء الذى تصبو اليه .

كذلك ، ان الاقتراح الذى تقدم به وزير المالية الفرنسى جيسكار ديستان ، والذى طالب فيه بتخصيص يوم فى كل سنة مستقبلا يصق عليه « يوم التنمية العالمى » ، ووافقت عليه الدول الصناعية الكبرى على الفور ، كان يتسم هو الآخر بطابع السلبية والضعف من جميع نواحيه ، برغم النوايا الطيبة التى دفعت الوزير الفرنسى الى تقديمه ان ماذا تجنيه دول العالم الثالث من وراء هذا الاقتراح ، اذا ما اقتصر « يوم التنمية العالمى » على ترديد الخطب والقاء الكلمات عن مشاكل الدول النامية .. دون ان تحمل هذه الخطب او هذه الكلمات فى طياتها اى التزامات مادية أو تسهيلات اقتصادية تمنحها الدول الصناعية الغنية الى دول العالم الثالث الفقيرة !!

اما عن الاقتراحات الهامة الاخرى ، والتى كانت الدول النامية تمقد عليها آمالا كبارا .. فقد كانت - على عكس ذلك - تلاقى دائما معارضة فورية من الدول الصناعية .. حتى انه قيل ، ان وفود الدول الغنية جاءت الى سانتياجو حاملة معها

امفتاح المؤتمر الثالث للتنمية والتجارة فى سانتياجو دي شيلي ، قام كارل شيلر وزير مالية المانيا الاتحادية ليلقى كلمته ، وقد استرعى انتباه مندوب وفود الدول الاخرى عبارة جاءت فى سياق خطابه كان نصها : « نحن هنا جميعا أسرة كبيرة واحدة » .. ولقد ظل مندوب وفود الدول المشتركة فى المؤتمر - والذين بلغ عددهم نحو ألفى عضو - يبحثون كل يوم وطيلة مدة انعقاد المؤتمر ، التى دامت نحو ستة أسابيع عن معنى كلمة « الأسرة الكبيرة » التى ضمنها الوزير الالماني عيسارته المذكورة بون جدوى ؟

وفى الحقيقة ، لقد أكد هذا المؤتمر ان الاختلافات التقنية الموروثة بين شعوب العالم ، غنيها وفقيرها ، كانت تسيطر بوضوح على اتجاهات المؤتمرين ومناقشاتهم .. الا ان دول العالم الثالث استطاعت فى النهاية ان تطرح مشكلاتها المعقدة على بساط البحث امام المؤتمر بكل وضوح .. وان كانت لم تتمكن مع الاسف ، وللمرة الثالثة ، من ان يكون لها فيها « الراى الحاسم » .

ولعل اول القرارات التى تم اتخاذها فى المؤتمر ، الخاص بموضوع تشجيع السياحة العالمية ، كان يعكس تماما الطابع المميز للاتجاهات السلبية العامة لهذا المؤتمر ، فهذا القرار تمت المصادقة عليه بسهولة ، وبدون اى مقدمات .. ويؤكد هذا القرار على انه مادامت الدول النامية تريد ان تشجع السياحة اليها ، فانه يتحتم على الدول الصناعية الكبرى ، فى الاخرى ، ان تقوم بمساعدة هذه الدول على تحقيق ذلك .. وعليها

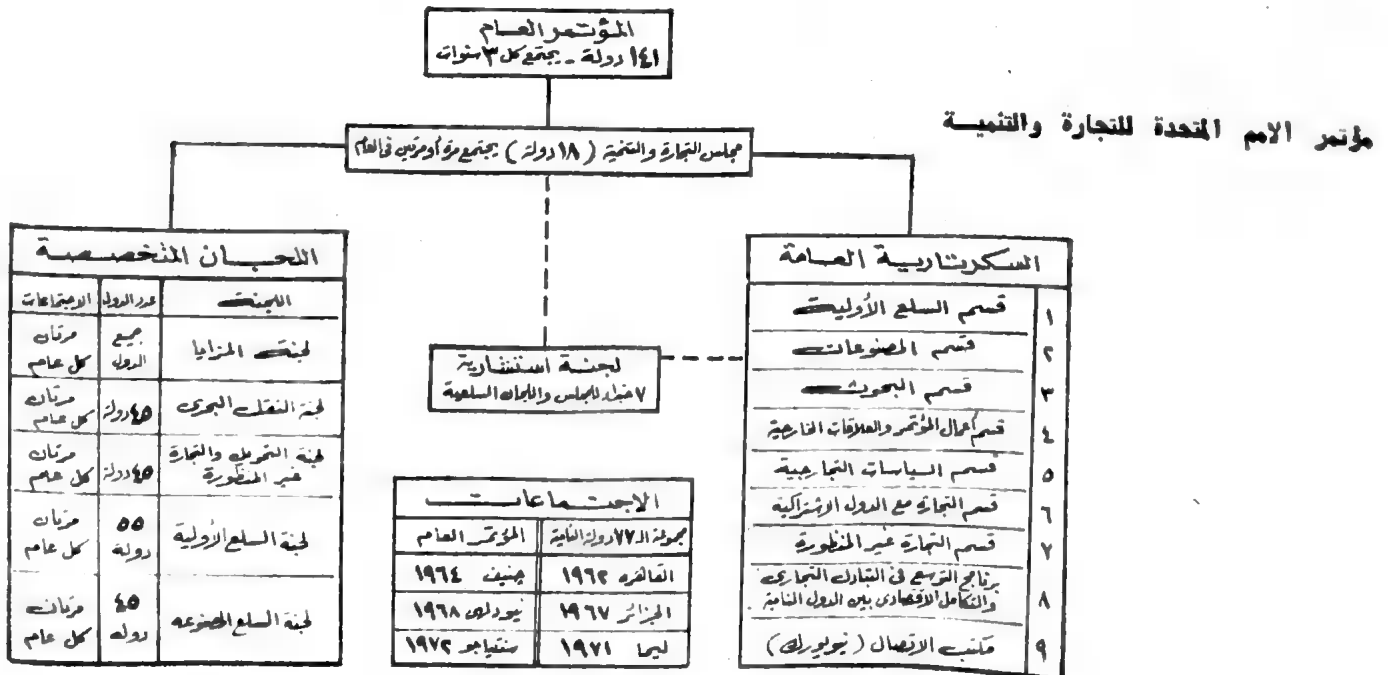
لكل دولة ان تثتفع منها فى حدود هذا المضمون وبسبب محددة ، والتوسع فى التمويل عن طريق حقوق السحب الخاصة يعنى - من وجهة نظر الدول الصناعية - ان تتحول هذه الحقوق الى مصادر اقراض جديدة للدول النامية ، لابد ان تؤدى فى النهاية الى زيادة التضخم العالمى . وكان ذلك مبررا كافيا لتقاضى الدول الصناعية الكبرى عن هذا الطلب ، ومع ذلك فقد استقر الرأى فى النهاية على ضرورة اعادة النظر فورا فى موضوع اعادة توزيع حقوق السحب الخاصة ، حتى تتمكن الدول النامية من الاستفادة من جراء ذلك .

اما محاولة الدول النامية للتأثير على الدول الغنية لقبول مشاركتها فى اعادة النظر فى موضوع تعديل نظام النقد الدولى ، فقد باءت كلىة بالفشل ، برغم كل ما قدمته دول العالم الثالث من حجج قوية عن طريق الخطب الكثيرة التى القيت فى المؤتمر ٠٠ ومن الطبيعى ان تلجأ الدول الصناعية الكبرى لمقاومة مثل هذا الاتجاه ، اذ أن ذلك سيعنى اضطرار هذه الدول الى النزول عن قدر كبير من اهم مصادر قوتها الاقتصادية .

اما فيما يختص بموضوع السياسة الزراعية ، فلم يتعرض لمثل ما تعرضت له باقى الموضوعات الاخرى - من سلبية واضحة ، اذ ظهرت من خلال

الاوراق التحضيرية للمؤتمر ، والتى تحوى المطالب العادلة لدول العالم الثالث ٠٠ مؤشرا عليها مسبقا بعبارات مثل : « مرفوض دون اى تردد » او « غير مقبول » ٠٠ الخ .

ولقد انعكس هذا الاتجاه بوضوح لدى مناقشة موضوع « اسعار الصرف » . صحيح ان معظم مندوبى الدول الغنية لم يستطع ان ينكران التغير فى اسعار الصرف العالية قد كبد الدول النامية خسائر كبيرة فى العام الماضى ، الا ان المناقشات لم تؤد للاسف الى اى اتفاق بين الدول الغنية والفقيرة ، على كيفية تعويض الاخيرة عن الخسائر التى تعرضت لها . ومن جهة أخرى ، فقد سيطر على المؤتمر ، حتى قبل انعقاده بأسابيع « شعار » اليسار » . حتى ان كثيرا من المراقبين كانوا قد تنبأوا بأن سيطرة هذا الاتجاه على مناقشات المؤتمر الكبير ستعمل على تقويضه من اساسه ٠٠ كان المقصود « باليسار » هنا هو مطالبة الدول النامية الخاصة بتمويل مساعدات التنمية ، عن طريق التوسع فى حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولى ، والمعروفة باسم الورق الذهبى . ومن المعروف أن حقوق السحب الخاصة تعتبر نوعا من الاحتياطات النقدية . وتستخدم فقط فى تغطية الفجوات المؤقتة التى تحدث فى ميزان المدفوعات لدولة ما من الدول ، وليس لتمويل اغراض طويلة المدى ، وأنه



ان الحكم حاليا بالفشل على مؤتمر سانتياجو يعد من قبيل التسرع فى ابداء الراى ٠٠ فمن المعروف ان الهيكل السياسى والاقتصادى القائم حاليا فى العالم تصوده اختلافات جوهرية كثيرة ، الامر الذى لا يمكن معه توقع قرارات ثورية خطيرة من وراء مثل هذه التجمعات الدولية ، بالإضافة الى أن معظم الوفود قد حضرت الى سانتياجو ولدى كل منها آراؤه الخاصة المحددة مسبقا ٠ كما أن لكل منها اهتماماته المختلفة ٠٠ ولا شك أن هؤلاء الذين كانوا ينتظرون حدوث « معجزة » فى هذا المؤتمر ، لابد أن يكونوا قد اسرفوا فى التفاؤل ٠٠ وربما كان احد النماذج لمثل هؤلاء ، القس البلجيكى الطيب « جف البرج » الذى جلس على مقعد امام مبنى المؤتمر ، واعلن اضرابه عن الطعام « احتجاجا على عدم فاعلية المؤتمر . قائلا ، « ان الجميع هنا يلقون الخطب تلو الخطب عن التنمية ٠٠ ولكن حتى الان لم يحدث اى جديد » ولا شك ان هذا القس كان - يبغي من وراء تصرفه هذا - تنبيه الراى العام فى بلده وفى العالم كله ، الى مشكلة المشاكل الكبرى - اقصد مشكلة الغنى والفقر ٠٠

ولكن يبدو ان القس الطيب لم يكن يدرك ان الراى العام فى بلجيكا ، بل وفى أوروبا كلها ، لم يكن يدرك هو الآخر الا النذر اليسير عن تلك « المحاكمة التى عقدت فى سانتياجو » واخيرا فان احسن الاحتمالات التى يرجى استخلاصها من هذا المؤتمر فى راى « هو أن تقوم الدول الغنية بالوفاء بالوعود التى قطعتها على نفسها للدول الفقيرة ، والتى جاءت على لسان مندوبيها فى خطبهم امام المؤتمر ٠٠ او على الاقل تنفيذ القرارات المتواضعة التى اتخذها المؤتمر ، الى ان يحين موعد « الدورة الاوليمبية للتنمية والتجارة » ٠٠ مرة أخرى بعد اربع سنوات ٠٠

اما اعظم الاحتمالات التى يمكن استخلاصها من هذا المؤتمر ، او من المؤتمرات التى سبقته ، او تلك التى سوف تلحقه « فهو فى راى : ان يحين سريعا يوم يتمكن فيه العالم الثالث من التجرد من كل المؤثرات الخارجية ، ويتمرف فيه على نفسه ٠٠ وفى هذا اليوم فقط ٠٠ سوف يتمكن العالم الثالث وحده من حل جميع مشاكله وتحقيق جميع اهدافه ٠٠

مناقشات المؤتمر علامات مشجعة تؤكد استعداد الدول الصناعية الكبرى لزيادة تحرير التجارة فى السلع الزراعية مع دول العالم الثالث من القيود المعوقة . وقد اعلن سيسكو مانسولت رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الاوربية المشتركة امام المؤتمر بأن أوروبا سوف تقوم تدريجيا بتغيير هيكل زراعتها ، وتوفير الوسائل الكفيلة بالحد من القيود المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية من دول العالم الثالث ٠٠ ومع ذلك فان اى قرار خاص بإزالة جميع المعوقات مستقبلا ، ربما كان أكبر من امكانية تنفيذه . فان القلق من منافسة واردات المنتجات الزراعية الرخيصة من دول العالم الثالث ، ما زالت له جذوره العميقة لدى معظم الدول الكبرى . بيد ان هذه الدول ، وافقت مع ذلك ، على ضرورة فتح اسواق جديدة فى كل من أوروبا والولايات المتحدة امام المنتجات الزراعية للدول النامية - وكانت المانيا الاتحادية هى أكثر البلاد الغنية استجابة فى هذا الاتجاه ، إذ وعدت بأن تفتح اسواقها بصورة أوسع امام المنتجات الزراعية الرخيصة لدول العالم الثالث ، دون أن تخشى منافستها . كما أعلنت المانيا أيضا ، على لسان وزيرها شيلر « انها ستضع شروطا سخية لمنح قروض لهذه الدول فى المستقبل » وأنها ستقدم قروضا الى ٢٥ دولة تعد من أقل الدول النامية حظا ، وذلك بفائدة قدرها ثلاثة ارباع فى المائة ، يتم سدأها على مدى خمسين عاما ٠٠ وبذلك تصبح هذه القروض ، من ناحية الشكل ، أقرب الى المساعدات الاقتصادية التى تمنحها المانيا الاتحادية حاليا لبعض الدول النامية . ولا شك أن هذه القروض السهلة ستساعد هذه الدول « الفقيرة جدا » على تغطية احتياجاتها ، بحيث يمكنها من أن تلحق بجاراتها من دول العالم الثالث الأكثر نموا .

ونتيجة لاختلال التوازن بين قرارات المؤتمر المتواضعة جدا ، وبين ضخامة حجم المؤتمر الذى اتخذت فيه هذه القرارات ، فقد أثرت بين الكثير من اعضائه وغيرهم من المهتمين بالشئون الاقتصادية الدولية ، تساؤلات عديدة عن مدى أهمية مثل هذه المؤتمرات بالنسبة للدول النامية من عدمه ، وعن مدى ما حققه هذا المؤتمر الأخير بالذات من انجازات ٠٠ وعلى اى حال وفى رأينا



الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية التونسية

د. صلاح العقاد

أخذت

السياسة الخارجية التونسية تفسر في السنوات الأخيرة عن طبيعتها السلبية ، وتنقل إلى

مرحلة من النشاط على مختلف المستويات . فعلى المستوى المغربي ، يجري توثيق العلاقات في المجالين الاقتصادي والسياسي مع الجزائر بصفة خاصة ، ويتجلى ذلك من الزيارة الطويلة التي قام بها الرئيس بومدين لتونس في أبريل الماضي . وعلى المستوى العربي ، أبدت تونس اهتماما لم يسبق له مثيل بالقضية الفلسطينية ، منذ حاولت القيام بالوساطة بين الفدائيين وبين الحكومة الأردنية في سنة ١٩٧٠ ، وما زالت تبنى قضية الفدائيين في مواجهة مشروع الملك حسين لإقامة المملكة العربية المتحدة . وعلى المستوى العالمي جددت تونس على لسان وزير خارجيتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى تكتل دول البحر المتوسط ، سواء تلك التي تقع شماله أو جنوبه ، فقد انتهز فرصة تعبير عديد من دول غرب أوروبا عن مواقفها المؤيدة لانسحاب إسرائيل من الأرض العربية المحتلة ، أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة ، فذكر السيد محمد المصمودي أن الوقت قد حان لكي يعيد أصحاب منطقة المتوسط النظر في طبيعة العلاقات فيما بينهم ، بعد أن انتهى عهد الاستعمار التقليدي الذي كانت تمارسه أوروبا ، وصار العملاقان الكبيران : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما اللذان يمتلكان القوة البحرية العظمى في حوض المتوسط ، وبالتالي فإن تكتل دول شمال وجنوب البحر المتوسط هو أفضل وسيلة لإقامة توازن بين القوى المتصارعة في المنطقة ، ولما بأن هذا التكتل يقوم على التعاون الحر .

على أن هذا التجدد في النشاط لا يعني تغيير نوعية السياسة الخارجية ، فكثير من مبادئ هذه السياسة واتجاهاتها قد أرسيت قواعدها حتى من قبل عهد الاستقلال . ولا نعتقد أن الرئيس بورقيبة قد غير رأيه القائل بأن الدول الصغيرة ينبغي ألا ترسم سياسة خارجية طموحة تتجاوز إمكانياتها . وهو يردد أمام الرأي العام التونسي - ولعله تمكن من اقناعه - أن تونس بلد صغير محدود الموارد ، ولا يضيره الاعتماد على المعونات الخارجية ، وليس عليه أن يتكفل بأعباء عسكرية ، لأنه لن يستطيع أن يؤثر على الوضع الدولي في حوض المتوسط ، كما أنه لا يحتاج إلى هذا الجيش لحماية الحدود التي يتاخم قسم منها الجزائر ، وقسم آخر ليبيا . ومن الأفضل عقد معاهدات حسن جوار مع هاتين الدولتين .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، تمسكت تونس بالأوضاع الدستورية السائدة في العالم العربي ، أو في أفريقيا ، فلا ينبغي المساس بهذه الأوضاع أو تغيير حدود حتى ولو كانت قد رسمت في العهد الاستعماري . وهذه النظرة هي التي جعلت أنصار الوحدة العربية في وقت ما ، يصنفون البورقيبية بالنزعة الإقليمية . أما أنصار بورقيبة فيعتبرون هذه النظرة اعترافا بالوطنية التونسية وغيرها من الاحساسات الوطنية للدول العربية المختلفة ، والتي تعبر في رأيهم عن الروح الواقعية ، إذ أن لكل من هذه الدول خصائصها المتميزة . وحتى في داخل المغرب العربي الكبير المتشابه في كثير من سماته ، يجب توثيق التعاون داخله على أساس الاعتراف بالكيانات الثلاثة أو الأربعة التي تشكل المغرب الكبير .

وكثيرا ما كانت فكرة المتوسطية أكثر ملاءمة لأصحاب النظرة الإقليمية في العالم العربي .

التي تتمسك بها الجزائر هي تلك التي رسمت في العهد الاستعماري . وجود موريتانيا كوحدة سياسية جديدة ، هو أيضا نتيجة التقسيمات الاستعمارية في غرب إفريقيا .

ومادام أن الاوضاع قد استقرت في الجزائر ، واختفى عهد الشعارات الثورية التي كانت تثير الانزعاج لدى الحكومة التونسية ، فقد أمكن التوصل في يناير سنة ١٩٧٠ الى اتفاقية صداقة وحسن جوار بين الجزائر وتونس . وفي مقابل نزول الاخيرة عن الاجزاء التي كانت تطالب بها من الصحراء الكبرى ، تمهدت الجزائر بمد خط أنابيب لنقل بترول بعض الابار عبر الاراضي التونسية الى ميناء قابس على البحر المتوسط ، حتى يتسنى لتونس الاستفادة من عائدات المرور .

ومنذ ذلك الوقت رفعت الحواجز التي كانت تعرقل التجارة بين البلدين ، وانصببت الجهود على المجال الاقتصادي لتحقيق تعاون أوثق بين دول المغرب . وتضاعفت التجارة بين الجارين في سنة ١٩٧١ عند مقارنتها بالعام السابق . بل تم الاتفاق على التنسيق في المشروعات الصناعية ، بحيث لا يحدث تكرار في بعض مشروعات الصناعة الخفيفة . وقد دلت زيارة بومدين لتونس على تقارب وجهات النظر حول مسائل كانت تعد في السابق موضع خلاف مثل رفض مشروع الملك حسين ، وتأييد مطلق للفدائيين ، وإبعاد الصراع الدولي عن منطقة البحر المتوسط .

لاحظنا مما سبق كيف أن بوركينة كان أكثر اهتماما من غيره باجتذاب ليبيا الى المغرب الكبير ، خاصة في الاوقات التي كانت تسوء فيها العلاقات مع مصر . غير أن الاتجاه السلبي الذي ساد علاقات ليبيا الخارجية أثناء الحكم الملكي حال دون التحاق ليبيا بمشروعات المغرب الكبير . اللهم الا اذا استثنينا مشاركتها أحيانا في بعض المباحثات الاقتصادية .

ومنذ أن حصلت تونس على الاستقلال ، عقدت معاهدة حسن جوار وصداقة مع ليبيا ، نصت فيما نصت عليه على حرية تنقل اليد العاملة بين البلدين . وقد أصبحت ليبيا منذ استثمار النفط

لأنها لا تهدد بالغاء الكيانات القائمة . ويبدو أن خطاب المصمودي المشار اليه ، انما كان يعبر عن جذور بعيدة لهذا الاتجاه المتوسطي الذي دعا اليه الحبيب بورقينة منذ أن كان يتزعم المعارضة للحماية الفرنسية . ففي سنة ١٩٢٧ كتب يقول ان تونس تشكل حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية التي تركز على المشرق العربي ، والحضارة الغربية النابعة من غرب أوروبا . ومن التقاء الحضارتين يمكن لتونس أن تبني شخصيتها الجديدة .

على أن الفكرة المتوسطية كانت ، وما تزال ، موضوع اهتمام الكتاب والمفكرين ، ولم تنتقل الى المجال الشعبي . كما لم تتبناها سلطة ما من دول البحر المتوسط .

رغم تردد فكرة المتوسطية على لسان بوركينة ، فإن الواقع الذي عاشت فيه تونس بعد الاستقلال كان يجتذب سياستها الخارجية في اطر ثلاث : المغرب الكبير - العالم العربي - القارة الافريقية .

وإذا أخذنا في الاعتبار نزعة بوركينة الى احترام الكيانات القائمة ، تبينا أن الحماسة التي دفعت بممثلي دول المغرب الثلاث في مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ الى صياغة مشروع اتحاد فدرالي ، انما كانت تيارا مؤقتا ما لبث أن توقف عندما حصلت الجزائر على الاستقلال ، مع أن المنطق كان يقضي بأن يكون هذا الاستقلال عاملا مساعدا على تحقيق الاتحاد . لذا فإن المغرب الكبير كما يتصوره بوركينة في واقع الامر ، لا يعنى التخلي عن الكيانات السياسية الاربعة الواقعة في شمال افريقية .

وعلى العكس ، اقترن استقلال الجزائر باثارة مسألة الحدود مع جارتها ، وادى ذلك الى توقف التعاون بين دول المغرب فترة من الوقت ، وهي خلالها بدت تونس على صلات أوثق بالملكة المغربية ، فتم عقد معاهدة تحالف بين البلدين الى أن أفسدت مسألة موريتانيا واعتراف تونس بها العلاقات بين هذين البلدين . هكذا نلاحظ كيف أن كل هذه الخلافات أخذت تتلاشى ويحل محلها اعتراف بالامر الواقع من جميع الاطراف ، مما يعد أكثر تمشيا مع نظرية بوركينة . فالحدود

الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة أثناء جولته في الشرق الأوسط في ربيع سنة ١٩٦٥. وتناول فيها قضية فلسطين، وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأي العام العربي في ذلك الوقت.

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالي: ففي بداية الأمر شبه وضع اليهود في فلسطين بالمستوطنين الفرنسيين في الجزائر ومعنى ذلك أن مآلهم إلى الزوال. ثم أخذ يعدل من نظريته ويطبق على قضية فلسطين سياحة المراحل، تلك السياسة التي اتبعها هو في تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسي، ووفق فيها إلى حد كبير. تلك السياسة التي اتبعها هو في تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسي، ووفق فيها إلى حد كبير. وقد ألح في مؤتمر القمة العربي الأول بأن سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية، بل قد تكون مفيدة لها، ولا تتناقض مع الهدف النهائي.

ثم أوضح نظريته بصورة أدق خلال جولته في الشرق العربي، حيث قال إنه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة إذا كان هذا التفاهم سيؤدي إلى كسب جزئي. فمثلا يمكن التفاوض على أساس انكماش اسرائيل في الحدود التي رسمها تقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، على أن يستفاد من الاقاليم التي تسترد منها في توطين اللاجئين. كما أن هذا العرض يمكن أن يحرر اسرائيل دوليا.

أثار هذا التصريح في حينه ضجة كبرى، ومما زاد الرأي العام العربي سخطا أن حكومة تونس كانت إحدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ألمانيا الغربية التي اعترفت في ذلك الوقت أيضا بإسرائيل. وهذه الحكومات الثلاث هي ليبيا الملكية والمملكة المغربية ثم تونس. أما الرد الرسمي الذي وجهه مؤتمر القمة العربي الثالث على تصريحات بورقيبة فكان هادئا، وقد جاء فيه أن اسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات. ومن جهة أخرى انتقدت حركة المقاومة الفلسطينية نظرية المراحل، على أساس أن وضع اسرائيل يختلف عن وضع الاستعمار الأوربي، فإذا سلمنا بالمرحلة الأولى وهي ادخال تعديل على الحدود لصالح العرب في مقابل الصلح مع

مجالا واسما لامتناس فانض اليد العاملة. اذ تعاني تونس من أزمة بطالة تأخذ شكلا حادا من حين إلى آخر. وقد خيل للمسئولين في تونس أن ارتباط ليبيا باتحاد مع مصر قد يسد الباب أمام العمال التونسيين، وذلك بحلول المصريين محلهم، لذلك بادرت تونس إلى إرسال بعثة للتعرف على نوايا الحكومة الليبية بعيد عقد ميثاق طرابلس في سنة ١٩٧٠. فأكدت البعثة من أن الاتحاد لن يضر بمصالح العمال التونسيين. ولم يلعب معمر القذافي أن صرح بأن الاتحاد لن يؤثر بشكل ما على المعاهدات السابقة، فليبيا في رأيه حلقة اتصال بين المشرق والمغرب.

وكما حدث استقرار على تصور معنى المغرب الكبير، وصفت الخلافات بين دوله. فقد لوحظ منذ صيف سنة ١٩٧٠ نفس الاتجاه يسود في المشرق العربي. وكان هذا التغير عاملا هاما في انتهاء سلسلة الخلافات الطويلة مع مصر وفاتحة لعهد جديد من التعاون بين البلدين. وإذا تتبعنا تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتونس، ألفينا أن تبادل التمثيل الدبلوماسي بشكل طبيعي لم يزد على أربع سنوات على طول أربع عشرة سنة منذ استقلال تونس سنة ١٩٥٦ حتى صيف سنة ١٩٧٠.

وكان من بين الأسباب التي تحدثت الجفوة بين القاهرة وتونس، اعتقاد بورقيبة بأن دولة واحدة تسيطر على الجامعة العربية، لذا ما كاد يقرر الالتحاق بها سنة ١٩٥٨ حتى انسحب محتجا بأن دولة واحدة من أعضائها تسيطر عليها، وترقب على ذلك انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين تونس ومصر لمدة ثلاث سنوات. ثم تعود وتتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت. ولا تلبث أن تسوء من جديد حينما تنهم ج. ع. م بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط في الجيش التونسي سنة ١٩٦٢. وفي العام التالي تفض مصر الطرف عن هذه التهمة ويشترك رئيسها في احتفالات الجلاء عن بنزرت في أكتوبر سنة ١٩٦٢. وتتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية، كما يتضح ذلك من اشتراك تونس في مؤتمر القمة العربيين اللذين انعقدتا خلال عام ١٩٦٤. وفجأة انعكس

بين الحكومة الاردنية والفدائيين ، وتمرض الاخرون لعمليات التصفية فى يونية سنة ١٩٧١ أرسل بورقيبة وزين خارجيته محمد المصمودى فى محاولة أخرى يأسه للتوفيق .

اتبعت تونس ازاء أفريقيا نفس النظرة القائمة على الاعتراف بالتقسيمات الاستعمارية - وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا ، رغم ما أدى اليه ذلك من أساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير . ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية ، فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وهو يرى فى هذه الدول مجالا لظهان تفوق تونس ، باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى أفريقيا الناطقة بالفرنسية . وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا ، وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الاقطار الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة ، على أسس ثقافية بدلا من الاسس الاستعمارية القديمة .

الميل نحو الغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا محور السياسة الخارجية التونسية ، نظرا لان انتهاء الحماية فى ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة ، فقد بقيت امتيازات كبيرة فى القضاء والاقتصاد . فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة فى جميع أنحاء البلاد . وبالنسبة للقضاء ، فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى وأجنبى فى سلك واحد ، هو القضاء الوطنى ، وذلك فى يوليو سنة ١٩٥٧ .

أما الامتيازات الاقتصادية ، فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الاراضى التونسية أمام جيش التحرير الجزائرى . فقد أدى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية ، وبالتالي فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين . ونتج عن ذلك أيضا أن امتنعت الحكومة الفرنسية عن تقديم أى نوع من أنواع الاسلحة الى تونس ، بما فى ذلك الاسلحة اللازمة للشرطة .

امرانيل ، فان هذا الحل يقطع السبيل نهائيا على المرحلة التالية ، وهى تحرير فلسطين .

وقد ترتب على هذه الحملة التى تعرض لها بورقيبة فى المشرق العربى ، أن عادت حكومة تونس الى سابق عهدا من المواقف السلبية ازاء القضايا العربية التى تثير الانقسامات . ومع أن حرب يونيو أعطت فرصة لبورقيبة كى يعلن من جدد استعداده للانضمام الى صفوف الدول العربية الأخرى ، الا أن المظاهرات المضادة التى وقعت فى تونس ، والتى أقيمت تبعتها على البعثيين ، ظلت تؤثر تأثيرا سيئا على العلاقات بين تونس ودول المواجهة فى المشرق .

ويلاحظ أن الخلاف حول معالجة القضية الفلسطينية لم يحل دون اعلان بورقيبة تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية ، منذ أن بدأت فى تنظيم حركة الفدائيين سنة ١٩٦٥ . وطبقا لنظريته عن الوطنية الاقليمية ، فقد شجع بورقيبة تمتع الحركة بالاستقلال ، وعدم تبعيتها لاية دولة أخرى . ولقيت هذه النظرية هوى فى نفس قادة المقاومة الفلسطينية لانها تؤكد عدم ارتباطهم بالحكومة الاردنية . ولما كان بورقيبة من جهة أخرى على صلة طيبة بالحكومات العربية المحافظة والصديقة للغرب مثل حكومة الملك حسين ، فقد أضحى يعتبر نفسه خير وسيط للخلاف الذى نشب بين الفدائيين وبين الحكومة الاردنية لانه يتمتع بصداقة الطرفين .

وانطلاقا من هذا الاحساس ، أخذ بورقيبة زمام المبادرة فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، فعرض فكرة انعقاد مؤتمر قمة عربى لانهاء الحرب الاهلية فى الاردن . وبناء عليه كلف رئيس الوزراء التونسى الباهى الادغم بتلك المهمة الشاقة للتوفيق بين الفدائيين والملك حسين كمندوب عن الملوك والرؤساء العرب . وليس من موضوعنا تتبع دور الادغم فى مساعيه للتوفيق ، تلك المساعى التى لم تسفر عن نتيجة تذكر . والذى يعنينا هنا هو التأكيد على أن تونس قد خرجت عن سياستها السلبية السابقة ، وطلفت لعب دورا ايجابيا فى محيطها العربى ، ، بصرف النظر عن النتائج التى انتهت اليها بعثة التوفيق . وعندما تجدد القتال

ومما يذكر بهذه المناسبة ، أن الولايات المتحدة
أيست في وقت مما قيام حلف دفاعي لعرب
البحر المتوسط . تلك الفكرة التي راجت في أوائل
سنة ١٩٥٨ . وكانت تبني على أساس دخول دول
المغرب الثلاث وإسبانيا وفرنسا في حلف عسكري
تحت قيادة الأخيرة ، وفي مقابل ذلك تنال الجزائر
استقلالها . إلا أن فرنسا إذ رحبت بالفكرة ،
رفضت أن تقدم أية تنازلات في مقابل تزعمها لهذا
الحلف العسكري الذي يشمل الحوض الغربي
للمتوسط .

وقد تأثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة
الجزائرية . غير أن تأثر تونس كان أعظم شأنًا .
وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها
وبين فرنسا . ويرجع ذلك لعدة أسباب :

أن معالم الحدود اقل وضوحا بين تونس
والجزائر . منها بين الجزائر والمغرب . هذا إذا
كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين
الاقطار الثلاثة . أن تونس تقع بين الجزائر ودول
المشرق العربي . وتمر عبر أراضيها الامدادات
التي تأتي معظمها من هذه الاقطار ، وتمركز جبهة
التحرير . ثم الحكومة المؤقتة في مدينة تونس .
وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بنشكبات
عسكرية ضخمة في الأراضي التونسية . مما
استدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة
التونسية في فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل
المهمات الحربية إلى الجزائر عبر تونس . فتمهدت
جبهة التحرير باحترام سيادة تونس . فلا تقوم
بأعمال حربية فوق أراضيها . وتبلغ الحرس
الوطني التونسي عن الأسلحة التي تريد نقلها عبر
أراضيها حتى يتولى بنفسه هذه المهمة .

ويسبب المشكلة الجزائرية ، انقطعت العلاقات
الدبلوماسية بين تونس وفرنسا أكثر من مرة ،
وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقيبة أصلا من
اقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال . فقد
انقطعت أولا في أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث
الطائرة المشهور ، وثانيا في أعقاب الفارة
الفرنسية على ساقية سيدى يوسف .

وقد عجلت هذه الاحداث بمطالبة تونس بتصفية

وحينما توجهت تونس بطلب هذه الأسلحة
الخفيفة إلى بلجيكا وأجيبته إلى طلبها ، قدمت
فرنسا احتجاجا شديدا ، فامتنعت حكومة بروكسل
عن توريد الأسلحة أرضاء لجارتها . كذلك حجرت
أسلحة مستوردة من ألمانيا الغربية في وهران .

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح
الطيران الفرنسي لجيش التحرير الجزائري فوق
الأراضي التونسية . وفي ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ .
تعرض المدنيون في قرية ساقية سيدى يوسف
التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد
من الضحايا ، وانقطعت العلاقات بين البلدين .
واتجه بورقيبة في هذه المناسبة إلى فكرة اقامة
توازن في علاقاته الخارجية بحيث لا يعتمد على
فرنسا اعتمادا كليًا . ويدل أن يقيم التوازن بين
المعسكرين الشرقي والغربي . وهو ما يعرف
بسياسة الحياد ، تصور اقامة هذا التوازن بين
دول الغرب الكبرى نفسها .

ففي سبيل الحصول على السلاح ، لم يتجه إلى
الكتلة الشرقية مباشرة . بل طلب إلى كل من
الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الأسلحة
الخفيفة فاستجابت الدولتان لهذا الطلب .
وأحدث ذلك أزمة في العلاقات بين دول حلف
الاطلنطي . وبادرت الولايات المتحدة إلى تبرير
موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف إلى منع تونس من
التحول إلى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية .
وبالتالي إلى فقدان صديق معروف بحبه للغرب كما
حدث في بعض البلدان العربية الأخرى .

ولم تؤد هذه السياسة إلى ما كان يبغيه
بورقيبة . فإن الدول الغربية الكبرى لا تعرض
علاقاتها للازمات من أجل مشكلات تعبرها
ثانوية ، وهكذا اقتضت الأسلحة التي أرسلتها كل
من بريطانيا والولايات المتحدة - حسب
تصريحهما - على تلك التي تستعمل للمحافظة على
الامن الداخلي . بل أن الولايات المتحدة ظلت تعتبر
تونس منطقة نفوذ فرنسية ، فاعتمدت لها اعانات
ضئيلة في بداية الامر . استنادا إلى أن فرنسا هي
المسئولة عن تونس اقتصاديا . ثم تأكد فشل هذه
السياسة أثناء أزمة بنزرت حين تضامنت الولايات
المتحدة مع فرنسا .

تعاريف وتعليقات

وبذلك أصبح هناك ما يبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الى جلسة استثنائية . وقد أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من أجل الجلاء في ٢٥ - ٨ - ١٩٦١ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لرغبة الجمعية العامة ، فصرح الرئيس ديغول في ٥ سبتمبر بأنه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت . ومع ما ينطوي عليه التصريح من رغبة في التمسك بالقاعدة العسكرية ، فإن المفاوضات استؤنفت على التو ، وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة . من ذلك توليها شؤون الصيانة ، وعودة القوات الفرنسية في حالة الحرب أو حالة التوتر الدولي ، لكن الزمن قد تخطى هذه الشروط التي فرضت على الدول العربية في الثلاثينات ، ولم تنجح فرنسا في تهديدها بسحب آلاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون في تونس . ولا بد أن يكون ريجول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ، ولم يعد يرى في التمسك بالقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا ، خاصة بعد أن تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر . وقد أجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم نسوية المصية الجزائرية ، وكان الخلاف يدور في هذه الحقبة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفي يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمني للجلاء في خلال ٢١ شهرا ، ثم اختصرت المدة فتم الجلاء في أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

وما كادت تسوى مشكلة القواعد العسكرية ، حتى انتقلت الحكومة التونسية الى معركة « استرجاع الارض » . والواقع أن عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال ، فصدر قانون في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الاراضي ، وحرصت تونس على ابعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر في سوق الاربعاء والكاف . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار وفقا للخطة العشرية ، كان لا بد من نقل جميع اراضي الاستيطان الى ملكية الدولة أو للمزارع التعاونية في خلال خمس سنوات ، الا ان الاخذ بمبدأ التعويض عن الاملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك . فكان لا بد من صدور قانون خاص في

القواعد الفرنسية . وعند الاستقلال كان ما يزال يربط في البلاد نحو ٢٥ ألف جندي فرنسي . ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة ، وحصرت الجنود في أربع قواعد رئيسية . وقد أصبح ظهور الجنود يثير أسوأ المشاعر عند المدنيين بعد حادث الساقية . وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا في اخلاء بقية القواعد وتجسيع القوات الفرنسية في بنزرت . ومع أن الحكومة الفرنسية وافقت على ذلك ، الا أن الجمعية الوطنية في باريس رفضت الخطة ، فسقطت الحكومة ، وبقيت المسألة معلقة حتى تولى ديغول السلطة ، فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨ نصت على الجلاء في مدى أربعة أشهر عن القواعد الأربع التي تحتفظ بها فرنسا ، على أن ينظر فيما بعد في مستقبل قاعدة بنزرت .

وتمشيا مع سياسة المراحل ، انتظر بورقيبة الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ، ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت ، وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات . ومن الحلول التي اقترحها أيضا إدارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الاطلسي ، كما اقترح التساهل في بنزرت مقابل تساهل فرنسا في الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أي من تلك الاقتراحات .

عندئذ قرر بورقيبة في صيف سنة ١٩٦١ ، أن يتبع أسلوبا جديدا وذلك عن طريق اشارة الاشتباكات ، لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة ، فأفكاره تنبثق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأي العام الدولي . وقد وفق في بلوغ هذا الهدف ، والدليل على ذلك هو أنه لم يتردد في أن يتورط في نفس الوقت بمطالب اقليمية في الصحراء ، وأن يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية . حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبي من البلاد ، وانتهزت الحكومة التونسية فرصة مواتية لخلق اشتباكات . وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون في توسيع منشآت المطار في أول يوليو ، وأدت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ٦٠٠ قتيل ، ١٥٠٠ جريح ،

٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضى بحظر ملكية الارض الزراعية على الاجانب ، ويحصرها في ثلاث فئات : الدولة او التعاونيات او الافراد من ذوى الجنسية التونسية . وقد انطبق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار وشمل املاك الكنيسة .

وكنتيجة لقضاؤل المصالح الفرنسية ، اخذت الولايات المتحدة تحل بالتدريج محل فرنسا في القود الاقتصادى . فهي التى تقدم القسط الاكبر من المساعدات الاقتصادية ، كما ان الحكومة التونسية تقف منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالنسبة لبعض القضايا التى تلقى فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف أنحاء العالم متر قضية فيتنام ، فتمتنع الحكومة التونسية على الاثر عن النقد .

وقد حدث أن هددت تونس ابان أزمتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من سويسرا وسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، ولكن التلميذ كان غاية فى الضعف . ومع ذلك بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول . وقد اعتبرت تونس فى بعض الاوقات من دول عدم الانحياز . فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية فى أعقاب زيارة شواين لاي لشمال افريقيا سنة ١٩٦٤ ، الا أن ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين فى بعض الحالات .

ان علاقات تونس سواء بالبلاد العربية او الافريقية لم تتسم بالطموح ومن باب اولى ان تقف الحكومة التونسية موقفا واقميا فى تصور الحبيب بورقيبة ازاء الدول الكبرى . ومنطلق هذا التصور هو أن تونس قطر صغير نام يحتاج الى مساعدات الدول المتقدمة . وفى رايه أن الغرب أقدر على تقديم هذه المساعدات . سواء فى المجال الاقتصادى او الثقافى . وقد استهدفت السياسة التونسية توسيع مفهوم دائرة الغرب بحيث لا تقتصر على فرنسا كما كان فى الماضى ، بل تشمل الدول الغربية الغنية ، ولاسيما الولايات المتحدة والمانيا الغربية . ومن المعروف أن تونس انتسبت الى السوق الاوروبية المشتركة سنة ١٩٦٩ .

على أن الازمات التى أثرت خلال السنوات العشر الاولى من استقلال تونس على العلاقات بينها وبين فرنسا ، اخذت تختفى . كما ان رواسب الماضى الاستعماري ضعفت بالتدريج ، لذلك لوحظ تجدد النشاط فى العلاقات بين البلدين ، خاصة مدد تولى الباهى الادغم رئاسه الحكومة التونسية سنة ١٩٦٩ . وربما يرجع ذلك الى انه افتتح سياسة الاقتصاد الحر ، فشجع دسك رهوس الاموال الفرنسية على النزول الى ميدان الاستثمار ، فانشئت مصانع للصناعات الحفيفة كالمصنع الكيماوى فى قابس . وللمرة الاولى منذ تأميم الاملاك الزراعية الفرنسية سنة ١٩٦٤ تقدم فرنسا قروضا لتونس بعد مضي خمس سنوات على هذه الازمة . كذلك رفعت فرنسا بعض القيود التى فرضتها على هجرة العمال التونسيين ، وكانت مقيدة بحد اقصى هو سبعة آلاف عامل سنويا . وتعلق تونس أهمية كبرى على هجرة هؤلاء العمال لمواجهة أزمة البطالة من جهة ، ولأن فرنسا هي معبر العمال التونسيين الى دول السوق الاوروبية المشتركة من جهة أخرى .

وبخلاصة القول ، ان فرنسا عادت تحتل مكان الصدارة فى علاقات تونس الخارجية ، وذلك لعدة أسباب منها : الموقع الجغرافى ، وكون فرنسا حلقة اتصال بين تونس وبين دول السوق المشتركة ، حيث تتمتع الصادرات الزراعية التونسية بامتيازات كبيرة . ومهما كان انفتاح تونس على دول السوق ، فان طرق ونظم الانتاج التى الفها التونسيون هى النظم الفرنسية .

وفوق ذلك كله ، فهناك العلاقات الثقافية التى لم تنفصم عراها حتى فى وقت الازمات . وقد أشرنا الى تشجيع بورقيبة لمبدأ الفرنكوفونية ، وایجاد رابطة خاصة بين تونس وبين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وبالإضافة الى ذلك ، فقد انفرد بورقيبة بسياسة تعليمية تختلف عن جاراته اللتين تأثرتا بالثقافة الفرنسية . وأعنى بهما الجزائر والمغرب . فبالرغم من أن تونس استطاعت خلال العهد الاستعماري أن تحافظ على اللغة العربية كلفة تعليم فى المرحلة الوسطى بجانب الفرنسية ، فان بورقيبة أصر على بقاء



وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية
التي اكتسبتها السياسة الخارجية التونسية ،
وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية
التي اكتسبتها السياسة الخارجية التونسية ،
وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية

مع وجهة النظر التونسية التي تعارض مصالح
المعلاقين في حوض البحر المتوسط ، وأن فتمول
عراقية نحو الغرب يجب أن ينظر إليها من الزاوية
الحضارية والاقتصادية ، لا من الزاوية السياسية

تقارير وإشادات

وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية
التي اكتسبتها السياسة الخارجية التونسية ،
وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية
التي اكتسبتها السياسة الخارجية التونسية ،
وإذا كان لنا أن نفكر في النهاية استأثرت الحقوقية

مع وجهة النظر التونسية التي تعارض مصالح
المعلاقين في حوض البحر المتوسط ، وأن فتمول
عراقية نحو الغرب يجب أن ينظر إليها من الزاوية
الحضارية والاقتصادية ، لا من الزاوية السياسية



التوازن العسكرى والسلام في فيتنام

عبد العزيز المجيزى

ما قدمته الولايات المتحدة فى أربع سنوات من المحادثات مع حكومة هانوى .

وبذلك نستطيع أن نتوقع تحرك محادثات السلام فى باريس نحو مرحلة حاسمة تنتهى فى المستقبل الى توقيع اتفاق نهائى للسلام فى فيتنام . بعد ثمانية عشر عاما من توقيع اتفاقيات جنيف للسلام فى الهند الصينية .

ولكن ما هى التطورات التى أدت الى التوصل الى هذا الموقف الجديد الذى ظهر فيه بوضوح الارتباط الوثيق بين ميدان القتال فى فيتنام ومائدة المفاوضات فى باريس ؟

ان المبادرة هذه المرة كانت للثوار الذين اختاروا التوقيت المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة ، هدفها فرض التسوية السلمية بقوة هجوم عسكرى شامل . وكانت ردود الفعل الامريكية مطابقة للتقديرات التى وضعها الثوار وحكام فيتنام الشمالية .

ونستعرض فيما يلى تفاصيل الوضع من ثلاثة جوانب مختلفة وشاملة : ما حدث فى فيتنام ذاتها منذ بدأ الهجوم الكبير فى ٣٠ مارس ، وما ترتب على هذا الهجوم من نتائج فى ميدان المعركة ، وردود الفعل الامريكية للهجوم، ومعنى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الامريكية ، وأخيرا أثر هذه التطورات على سير محادثات السلام فى باريس،

الفيتناميون الشماليون وثور الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية ، فى تحقيق انتصار سياسى كبير فى الشهور الماضية .

وقد استند هذا الانتصار السياسى على هجوم عسكرى شامل تعاونت فيه كل القوى الوطنية والثورية الفيتنامية من أجل توجيه ضربة قوية الى حكومة سايجون الموالية للولايات المتحدة ، مما اضطر الرئيس نيكسون الى اجراء بعض التنازلات فى الموقف الامريكى من محادثات السلام .

نجاح

وقد تمكن الثوار بمعاونة جيوش الجنرال جياب ، من زعزعة ثقة الرئيس نيكسون فى فعالية برنامج الفتنمة وامكانية الاعتماد على جيش حكومة سايجون ، لتحقيق برنامج تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار . وترتب على ذلك اعادة تقييم نيكسون للاستراتيجية الامريكية تجاه فيتنام ، فقام بتصرف مزدوج : فمن جانب ، أمر باتخاذ اجراءات عسكرية شديدة ضد فيتنام الشمالية ، تمثل فى فرض حصار بحرى على موانئ فيتنام الشمالية ، وقصف الطرق البرية والسكك الحديدية بين فيتنام الشمالية والصين ، فى محاولة لاضعاف قدرات فيتنام الشمالية والثوار على الاستمرار فى الهجوم الكبير الذى بدأ فى ٣٠ مارس الماضى . ومن جانب آخر ، قدم نيكسون عروضاً جديدة لتسوية المشكلة ، واخراج القوات الامريكية من فيتنام ، وتعتبر هذه العروض افضل

تقارير وتعليقات

سايجون القضاء بسهولة على قوات الجبهة ، اذا اتاحت الفرصة لمواجهة مفتوحة بين الطرفين .

وكانت استراتيجية الثوار في الهجوم الكبير ذات غرضين : الغرض الاول توجيه ضربة الى سياسة الفتنة التي تبناها الرئيس نيكسون في عام ١٩٦٩ ، وتدمير قوه جيش حكومة سايجون في هجوم واسع النطاق . والغرض الثاني وضع الرئيس نيكسون في مأزق سياسي ، اذ ان سياسته تجاه فيتنام تقوم على الانسحاب الامريكى من فيتنام قبل نهاية عام ١٩٧٢ ، وليس في امكانه النزول عن هذه السياسة ، وهو في عام انتخابات الرئاسة .

انهيار سياسة الفتنة : من تتبع سير هجوم الثوار الشوار وقوات فيتنام الشمالية ، يتضح ان جيش حكومة سايجون لم يصل بعد الى المستوى الذى يمكنه من صد هجوم كبير للثوار . يكون بنفس حجم الهجوم الذى شنته الجبهة وحدها في بداية العام القمري في فبراير ١٩٦٨ مثلا .

فعندما بدأ الهجوم في يوم ٣٠ مارس ، اعتقد المسئولون في سايجون وواشنطن انها عملية قصيرة المدى ، يقوم بها الثوار لاغراض دعائية ، ولرفع الروح المعنوية لقواتهم من خلال عدة انتصارات سهلة وسريعة ، وذلك رغم ان تقارير المخابرات الامريكية كانت تدل على ان شيئا ما يجرى اعساده لدى الثوار . واعتبر القادة الامريكيون انها فرصة طيبة لاختبار مدى فعالية برامج التدريب الامريكية لجيش فيتنام الجنوبية ، والتي تتم ضمن اطار سياسة الفتنة .

الا ان حجم الهجوم كان اكبر من التقديرات الاولى وقد بدأ الهجوم في المنطقة الشمالية ثم بدأ الثوار يفتحون جبهات اخرى في وسط فيتنام الجنوبية ، وفي الجنوب حول مدينة سايجون ، وقد انقسمت المارك الى جبهات ثلاث :

اولا : في المنطقة الشمالية ، قامت قوات الثوار وجيش فيتنام الديمقراطية بهجوم عبر المنطقة المنزوعة السلاح ، وتقديم جنوبا قرب

وعلى احتمالات التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الفيتنامية .

الاستراتيجية الفيتنامية الثورية :

لاول مرة منذ ثمانية عشر عاما ، تحركت كل القوى الثورية والوطنية في فيتنام في هجوم عسكري شامل ضد قوات حكومة سايجون الموالية للولايات المتحدة . ففي ٣٠ مارس الماضى شنت جيوش حكومة فيتنام الديمقراطية هجوما كبيرا على المناطق الواقعة جنوب المنطقة المنزوعة السلاح ، بينما شنت قوات جبهة التحرير مجرمين رئيسيين في وسط فيتنام الجنوبية تجاه مدينة كونتوم ، وفي المنطقة الواقعة شمال مدينة سايجون عند مدينة آن لوك .

وقد جاء هذا الهجوم الواسع مفاجأة لقوات سايجون ، التي بدأت تتقهقر في حالة من الفوضى التامة على الجبهات الثلاث ، مما اضطر حكومة سايجون الى اصدار الاوامر المشددة للقوات التابعة لها بالصمود : الا ان هذا التشدد الذى انعكس في فصل قائد المنطقة الشمالية لم يحقق نتائج ، وتمكنت قوات الجنرال جياب وقوات الثوار من تحقيق انتصارات كبيرة ، واحتلت عددا من المدن مثل كوانج تروى في الشمال ، وان لوك شمالي سايجون .

وللمرة الاولى كانت المعارك في فيتنام تدور في شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين ، فقد ترك الثوار أسلوب حرب العصابات ، وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة ، واستخدمت قوات فيتنام الديمقراطية الدبابات والاسلحة الثقيلة كما استخدمت طائرات الميج المقاتلة لاول مرة في سماء فيتنام الجنوبية . وقد ثبت من سير المعارك ان جيش حكومة سايجون ، رغم حداثة اسلحته والمجهودات الامريكية في تدريب جنوده على أحدث أساليب القتال ، غير قادر على مواجهة قوات الثوار وقوات فيتنام الشمالية في حرب مفتوحة ، تتعدد فيها الجبهات . ويعتبر ذلك فشلا كبيرا لنظرية القيادة العسكرية الامريكية التي كانت تعتقد ان في استطاعة قوات حكومة

ثانيا : فى المنطقة الوسطى ، ظهرت دبابات الثوار فجأة من الطرق الخفية فى الارتفاعات والهضاب التى تحتل المنطقة الغربية من وسط فيتنام الجنوبية ، متقدمة بسرعة نحو الساحل ، وبدأ القتال يقترب من مدينة كونتوم . وفى بداية مايو كانت أربع عشرة قاعدة جنوبية قد سقطت فى يد الثوار فى المنطقة الواقعة شمال غرب كونتوم ، وتقهقرت القوات الجنوبية فى حالة من الفوضى ، فيما حاولت سايجون تسميته انسحاب تكتيكى .

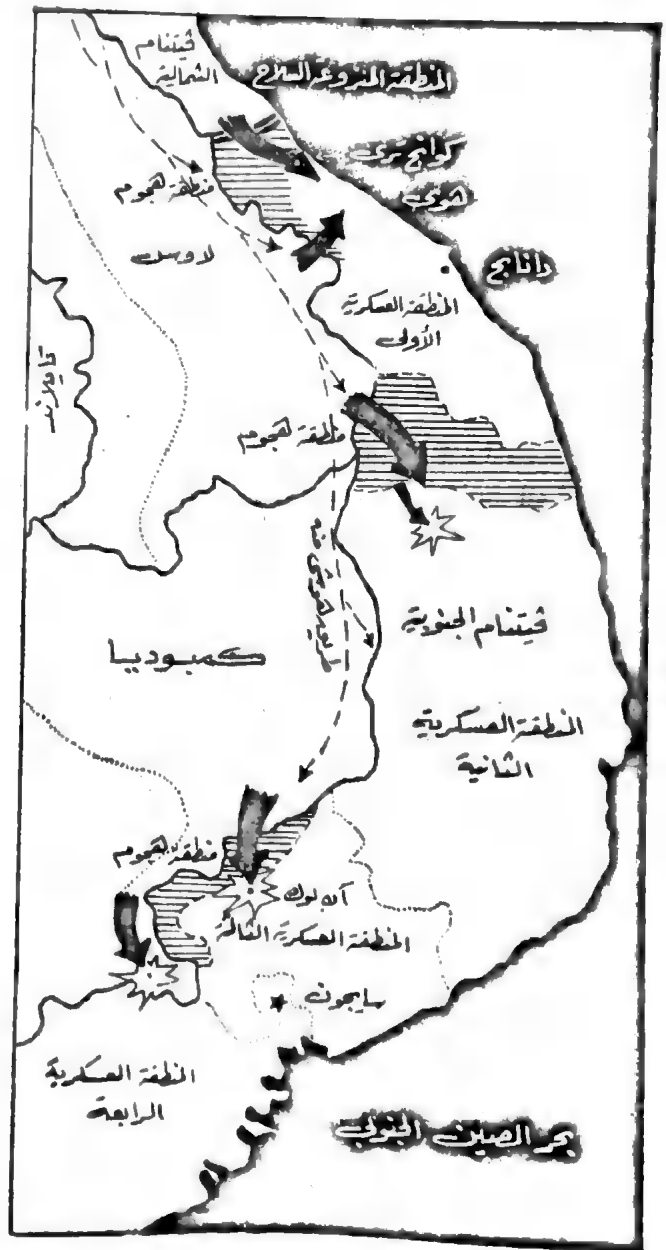
ثالثا : فى الجنوب ، وفى المنطقة الواقعة غرب وشمال العاصمة سايجون ، بدأ الثوار هجوما على امتداد المنطقة الممتدة من حدود فيتنام الجنوبية مع كمبوديا ، وفى اتجاه مدينتى آن لوك وسايجون . وقد حاصر الثوار مدينة آن لوك الواقعة على بعد مائة كيلو متر شمال سايجون .

وعلى الجبهات الثلاث ، حققت قوات الثوار المدعمة بقوات فيتنام الشمالية انتصارات كبيرة ، وتقهقرت امامها قوات فيتنام الجنوبية التى فقدت فى خلال الشهر الاول من القتال حوالى ثلث وحداتها ، بسبب ارتفاع عدد القتلى والجرحى فى هذه الوحدات ، رغم ما قامت به الطائرات الامريكية من مساندة جوية هائلة لقوات حكومة سايجون .

وتدخل الطيران الامريكى بقذف مناطق تجمعات الثوار فى الجنوب ، وقذف الطرق الموصلة بين الثوار ومراكز التموين فى لاوس وكمبوديا وفيتنام الشمالية ، كما قامت قاذفات السلاح الجوى الامريكى منذ ٦ ابريل بضرب فيتنام الشمالية ، وتم توسيع العمليات الجوية فى ١٦ ابريل لتشمل ضرب مدينتى هايفونج وهانوى بالقاذفات الثقيلة من طراز « ب ٥٢ » ، وذلك بالاضافة الى مساندة القذف البحرى عن طريق وحدات الاسطول السابع ، لتجمعات الثوار وقوات الجنرال جياب ،

على ان ذلك كله لم يمنع قوات حكومة سايجون من التقهقر السريع امام هجوم الثوار والفيتناميين الشماليين . وكثيرا ما اضطرت طائرات الهليكوبتر الامريكية الى التدخل لاجلاء المستشارين الامريكيين من المواقع التى تنهار ، بينما فرت

الساحل نحو اقليم كوانج ترى ومدينة هوى من ناحية الشمال ومن ناحية الغرب . وفى بداية شهر مايو ، سقطت مدينة كوانج ترى فى يد الثوار ، وهى عاصمة محافظة تحمل نفس الاسم ، ومدينة لها اهميتها فى المنطقة الشمالية من فيتنام الجنوبية . ومن جانب آخر تقدم الثوار نحو مدينة هوى ، العاصمة القديمة لامبراطورية آنام ، واستولوا على عدد من القواعد الجنوبية ، اهمها قاعدة باستونى الواقعة جنوب غربى المدينة .



تقارير وتعليقات

أصبح وضع حكومة الجنرال نووين فان ثيو في سايجون حرجا للغاية على اثر هجمات الثوار ، وانهيار مراكز دفاع جيش فيتنام الجنوبية في المنطقة الشمالية . وكان رد فعل الحكومة في سايجون شبيها بالفرع ، ومنذ البداية ، بدأ الرئيس ثيو يصدر نداءات لجنوده بالصمود ، وقام بفصل قائدى الفرقتين المسئولتين عن الدفاع عن مدينة كوانج تری والمنطقة الشمالية .

وفي يوم ١١ مايو ، بدأ تطبيق الاحكام العسكرية في فيتنام الجنوبية ، بينما بدأ الثوار في الاقتراب من مدينة سايجون في الجنوب . وفي هذه الاثناء ، نشب خلاف حاد بين رئيس

القوات التابعة لحكومة سايجون متجهة نحو الجنوب في شكل غير منظم — وقد لوحظ ان الحالة المعنوية لهذه القوات انهارت بسرعة ملحوظة ، كما ان القواد تصرفوا في كثير من الحالات بشكل يدل على افتقادهم الدافع الحقيقي للقتال ، وعدم وجود ولاء حقيقي للحكم في سايجون .

وحتى نهاية شهر مايو ، كان الثوار قد استولوا على مدينة كوانج تری في الشمال ، وتقدموا بعد ذلك في هجوم شامل ضد مدينة هوى العاصمة السابقة لامبراطورية آنام ، واحدى المدن الرئيسية في فيتنام الجنوبية .

سياسة الفتنة

وقد دعمت الولايات المتحدة السلاح الجوي لفيظم الجنوبية بأحدث انواع الطائرات ، والمفروض ان تصل قوته في نهاية عام ١٩٧٢ الى ١٢٠٠ طائرة .

هذا ، وفي شهر مارس كان تقدير المستشارين الامريكيين ان الروح المعنوية لجيش فيتنام الجنوبية مرتفعة ، ولكن اي تدهور في المعارك العسكرية قد يؤثر بشدة على هذه الروح . هذه هي القوة العسكرية التي بنتها الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية ضمن برامج الفتنة ، بضات اليها حوالي نصف مليون من القوات غير النظامية للدفاع الشعبي . ويبدو ان الثوار قد نجحوا في الضلال اليها ، مما يخفف الجيش النظامي من وجودها قرب المواقع والقواعد لتستد اليها مهام غير رئيسية .

وكل هذه القوات تدرجت على يد المستشارين الامريكيين ، كما ان تسليحها من احدث انواع السلاح الامريكي .

ولي رأى القواد العسكريين الامريكيين ، ان جيش حكومة سايجون يقدر على مواجهة ظروف القتال ، اذا توافرت له القيادة الصلبة ، ولكن يبدو ان غالبية المستشارين العسكريين الامريكيين لا يتوقعون توافر القدرات اللازمة في عدد كبير من ضباط جيش حكومة سايجون . هذا بالاضافة الى ان نسبة هروب الجنود مرتفعة بعض الشيء .

وفي شهر مارس ، كان رأى العسكريين الامريكيين ان جيش فيتنام الجنوبية يستطيع ان يعمل بكفاءة نسبية مرتفعة ، اذا توافر له السند الجوي اللازم ،

تقوم سياسة الفتنة على تكوين جيش قوى في فيتنام الجنوبية ، يستطيع ان يتولى وحده مهمة القتال ضد الثوار ، بحيث تتمكن القوات الامريكية من الانسحاب تدريجا من فيتنام لتحل محلها قوات جيش فيتنام الجنوبية . ويعنى ذلك ان القوات الامريكية اخذت على عاتقها منذ عام ١٩٧٠ تدريب وتسليح اكبر قدر ممكن من القوات ، لتتمكن من تعقب الانسحاب الامريكي الكامل قبل نهاية عام ١٩٧٢ .

وحتى مارس عام ١٩٧٢ كانت القوة الاجمالية لقوات فيتنام الجنوبية العسكرية تبلغ مليون ومائة الف جندي تقريبا ، منهم الجيش النظامي المكون من ٨٧ الف جندي محارب تقريبا كاملا ، بالاضافة الى ٥١٢ الف جندي من قوات الحرس الوطني يعملون غالبا في المناطق الريفية

شك في أن السلطة في المنطقة الجنوبية تقع مسئوليتها على فرنسا التي فضلت أيامها ، لأسباب تتعلق بمصالح الغرب ووضعت يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٤ في اتفاقية انشاء حلف جنوب شرق آسيا ، أن تترك السلطة لحكومة موالية للولايات المتحدة برئاسة نجو دينه ديم . وقد بذلت هذه الحكومة كل ما في وسعها لتخريب تنفيذ اتفاقيات جنيف ، ورفضت إقامة انتخابات إعادة التوحيد التي كان مقررا لها حدا أقصى شهر يوليو ١٩٥٦ .

وظلت حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية - وهي الحكومة التي تتولى شرعا وفق اتفاقيات جنيف السلطة في المنطقة الشمالية - ملتزمة بنصوص اتفاقية جنيف الى اليوم ، معتبرة أن فيتنام دولة واحدة وليست دولتين ، كما حاولت الولايات المتحدة اثباته .

وهكذا لا يمكن الاعتراف بصحة الاتهامات الأمريكية ضد فيتنام الشمالية ما دامت هناك دولة فيتنامية واحدة ، تحتل الولايات المتحدة جزءا من أراضيها ، وتعتمد في ذلك على حكومة عميلة هي التي وضعتها ، وتمونها ، وتسليح جيشها ، لأغراض تتنافى تماما مع المصلحة الحقيقية للشعب الفيتنامي .

وعندما قامت هانوي بالهجوم الأخير ، لم يكن يشغلها احتمال توجيه واشنطن الاتهامات الدعائية المألوفة ، بقدر ما كانت مهتمة بالاثار التي يمكن أن تترتب على الدخول في حرب علنية ومفتوحة مع قوات سايجون ومع الولايات المتحدة . إلا أن الثوار وحكومة هانوي اتخذوا القرار وهما على بينة تامة من المخاطرة ومعناها : أن التجربة التي مرت بها فيتنام الشمالية بين فبراير ١٩٦٥ و أكتوبر ١٩٦٨ تدل على أن أخطر ما يمكن أن يحدث ، وهو القذف الجوي الأمريكي لمدن فيتنام الشمالية ، غير كاف لوقوف الهجوم أو التأثير عليه . وقد ثبت من قبل للرئيس ليندون جونسون أن القذف الجوي لا يحقق أهدافه ، وأن فيتنام الشمالية قد استطاعت تكيف نفسها ، بما يضمن استمرار العمل والانتاج في غالبية الأماكن رغم القذف . ولذلك فإن فيتنام الشمالية اتخذت ، قبل بدء الهجوم ، جميع الاحتياطات لمواجهة غارات جوية كثيفة للغاية ، فأعدت تجهيز وحدات الدفاع الجوي بالصواريخ

الجمهورية والبرلمان ، فقد اتهمت المعارضة الرئيس ثيو بتجاهل السلطة التشريعية ، واتباع أسلوب حكم هدفه تدمير الجمهورية .

وفي أواخر مايو ، بدأ هجوم شديد ضد مدينة هوى عاصمة الإقليم الشمالي والعاصمة الإمبراطورية السابقة . وقد ازدحمت المدينة بالمهاجرين والجنود الهاربين من الشمال أمام هجوم الثوار . ويعد سقوط مدينة هوى كارثة لحكومة ثيو ، لأنه سيضع الثوار على قدم المساواة ، ويتيح لهم فرصة اختيار هذه المدينة مقرا للحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، مما يدعم موقف الثوار على الصعيد الدولي ، وفي محادثات السلام في باريس .

واتضح للحكومة الأمريكية أن برنامج الفتنمة لم يحقق نجاحا ، وأن قوات حكومة سايجون لا تقدر على الصمود أمام هجوم الثوار الكبير بدون مساندة جوية أمريكية . ولم تتمكن الحكومة الأمريكية سوى من شن هجوم دعائي كبير ضد عدوان جمهورية فيتنام الديمقراطية على أراضي فيتنام الجنوبية ، في محاولة لتغطية وتبرير انهيار سياسة الفتنمة .

مخاطرة هانوي الضرورية : لم يتأثر موقف جمهورية فيتنام الديمقراطية كثيرا باتهامات الولايات المتحدة ، بوقوع عدوان من الشمال ضد فيتنام الجنوبية . لأن معارضة جيش فيتنام الشمالية لقوات الثوار أمر طبيعي داخل إطار وحدة الشعب الفيتنامي . فتحاول الولايات المتحدة دائما تشويه الحقائق ، فيما يتعلق بأصول القضية الفيتنامية ، لأن واشنطن تتحمل بصفة أساسية مسئولية العدوان على حرية واستقلال الشعب الفيتنامي : فالرجوع الى اتفاقية وقف إطلاق النار في فيتنام التي تم توقيعها على أثر انتهاء مؤتمر جنيف الخاص بالهند الصينية في ٢١ يوليو ١٩٥٤ ، يكشف لنا عن أن الاتفاقية قررت تعيين خط مؤقت عند خط عرض ١٧ درجة لفصل القوات المتحاربة ، ثم نصت المادة الرابعة عشرة على وجوب إجراء انتخابات لإعادة التوحيد . وجاء في هذه المادة أنه : « الى حين إقامة الانتخابات العامة التي تعيد توحيد فيتنام ، سيتولى إدارة كل منطقة الطرف الذي تجمعت قواته في المنطقة » ، ولم يكن هناك

تقارير وثائق

قرار الحصار البحري : أعلن الرئيس نيكسون قراره بفرض الحصار البحري على موانئ فيتنام الشمالية ، في خطاب ألقاه على الشعب الأمريكي في يوم ٨ مايو ، بعد أن عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن القومي ، اشترك فيها عدد كبير من مساعديه ، ومن بينهم وزير الخارجية وليام روجرز ، ومساعد الرئيس لشئون الأمن القومي هنري كيسينجر .

وقبل التعرض لهذا الاجراء العنيف الذي اتخذه نيكسون في ٨ مايو يجدر بنا أن نلقى نظرة سريعة على موقف الولايات المتحدة منذ بدأ الهجوم . منذ بداية هذا العام ، كانت تقارير أجهزة الاستخبارات الأمريكية وصور طائرات الاستطلاع ، تظهر أن الثوار يعدون لهجوم واسع . وقد اعتاد الثوار فعلا القيام بهجمات عنيفة في مثل هذا الوقت من العام حيث تكون الظروف الجوية ملائمة ، ولذلك فإن الطائرات الأمريكية قامت في يناير بعدد من الغارات ضد فيتنام الشمالية في المناطق القريبة من المنطقة المنزوعة السلاح ، بينما استمرت الغارات الكثيفة ضد طريق هوشي منه . وكانت الولايات المتحدة تتبع هذا الأسلوب منذ عام ١٩٧٠ ، في محاولة للضغط على الثوار وحماية عملية الفتنمة من ضرباتهم ، في وقت لم يكتسب فيه جيش حكومة سايجون قوة كافية .

واختلف عام ١٩٧٢ عن الاعوام السابقة ، لانه عام انتخابات ، وقد وعد نيكسون الشعب الأمريكي بأن تكون جميع القوات الأمريكية قد انسحبت من فيتنام في نهاية هذا العام . ويبين من أرقام الانسحاب ، أن نيكسون مصمم على احترام هذا الوعد . ففي ديسمبر من العام الماضي كان هناك ١٨٤ ألف جندي أمريكي في فيتنام ، بلغوا ٦٩ ألفا في شهر مايو ، والمفروض أن يصل هذا الرقم إلى ٤٩ ألفا في أول يوليو .

ولكن الرئيس نيكسون أبدى قلقه بالنسبة لامن القوات الأمريكية الباقية في فيتنام ، وسحبها من جميع المهام القتالية ، فلم يشترك في القتال غير الضباط الذي يعملون كمستشارين لقوات حكومة سايجون . وحفاظا على أمن قواته في فيتنام ، تبنى الرئيس نيكسون سياسة الدفاع الديناميكي ، بمعنى تغطية الانسحاب الأمريكي بأليات قدرة أمريكا على زيادة العنف ضد العدو بسرونة

المضادة للطائرات ، وتأكدت من حسن توزيع المصانع التي توزع اقسامها بين عدة أماكن لتفادي التدمير الكامل .

بمعنى أن فيتنام الشمالية كانت مستعدة تماما للغارات الجوية الأمريكية . وتشير الدراسات الأمريكية الى أن هذه الغارات كلفت الولايات المتحدة في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ مبلغ ١٧ بليون دولار ، بينما تقدر الخسائر الناتجة عنها في فيتنام الشمالية بما لا يزيد على مائتي مليون دولار . كما أن فيتنام الشمالية تمكنت فيما بين اغسطس ١٩٦٤ و اكتوبر ١٩٦٨ من اسقاط ٩٢٨ طائرة أمريكية ، مع العلم بأن طائرة الفانتوم قيمتها تزيد على مليون دولار . وفي المدى القصير ، لا تستطيع عمليات القصف الأمريكي التأثير على فعالية القنات المقاتلة ، لان التموين والذخيرة يجهزان في المخبيء قبل فترة من بدء الهجوم .

وبناء على تقديرات حكومة هانوي المستمدة من واقع التجربة السابقة ، اعتبرت أن تحمل المخاطر ضروري في سبيل توجيه ضربة قسوية لقوات وحكومة سايجون ، وتحقيق انتصارات عسكرية كبيرة في الجنوب ، تستطيع أن تدعم موقف الثوار في مفاوضات السلام ، بشكل لا يقبل التشكك والماطلة من جانب واشنطن .

ردود الفعل الأمريكية للهجوم :

عندما تبين لحكومة الولايات المتحدة ضخامة الهجوم ، وبدأ الثوار والفيتناميون الشماليون في تحقيق انتصار تلو الآخر ، قرر الرئيس نيكسون القيام بعمليات قذف جوي محدودة شمال المنطقة المنزوعة السلاح ضد فيتنام الشمالية ، انتقاما للهجوم . وقد جاءت بعد ذلك سلسلة من الاجراءات التي زادت من عنف الضربات الموجهة ضد فيتنام الشمالية . ففي ١٦ ابريل بدأت القاذفات الأمريكية الثقيلة غارات كثيفة ضد مدينتي هانوي وهايفونج . ولم يكتف الرئيس نيكسون بذلك ، بعد أن اتضح له عزم الثوار على الاستمرار في القتال ، فاتخذ قرارا جديدا في يوم ٨ مايو بفرض حصار على موانئ فيتنام الشمالية . وقذف كل الطرق البرية التي تربط فيتنام الشمالية بالصين ، لمنع حصول هانوي على أية مساعدات عسكرية واقتصادية من الخارج .

الشمال • وكان أمام الرئيس نيكسون ثلاثة احتمالات للتحرك العسكري ، أما غزو الشمال ، وأما فرض حصار بحري ، وأما القيام بعملية انزال بحري في المنطقة المنزوعة السلاح • واختار نيكسون الاحتمال الثاني ، وهو فرض حصار بحري على فيتنام الشمالية ، والسبب في هذا الاختيار ان الحكومة الامريكية رأت انه من الضروري قطع كل المساعدات الحربية والاقتصادية التي تصل الى فيتنام الشمالية من الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية وغيرها عن طريق البحر • واعتبرت ان هذه وسيلة فعالة للتأثير على قوات الجنرال جياب • واجبارها على وقف الهجوم •

وفي الخطاب الذي أعلن فيه الرئيس نيكسون فرض الحصار البحري على موانئ فيتنام الشمالية بوساطة الألغام البحرية • وجه الاتهام الى الاتحاد السوفيتي بمد فيتنام الشمالية بالأسلحة المتقدمة التي سبحت لها بالقيام بهذا الهجوم • وقال نيكسون ان الهجوم الاخير وضعه أمام الاختيار بين انسحاب القوات الامريكية تماما من فيتنام ، أو الاستمرار في محاولات التفاوض ، أو اتخاذ اجراء عسكري حاسم واضاف ان الانسحاب والتنازل عن التزامات الولايات المتحدة في فيتنام ، يعنى تسليم ١٧ مليون فيتنامي للشيوعيين ، وترك عدد كبير من الاسرى الامريكيين في أيدي العدو • كما ان هزيمة امريكية في فيتنام ستؤثر على المركز العالمى للولايات المتحدة • وعن محادثات السلام قال نيكسون ان الجانب الاخر يرفض التعاون • وادعى ان الولايات المتحدة بذلت كل ما في الامكان من أجل انجاح المفاوضات ولذلك فان الولايات المتحدة لم يعد أمامها غير طريق واحد وهو حرمان حكومة هانوى من الأسلحة والتموين الذي يمكنها من الاستمرار في الحرب • ووضع الرئيس نيكسون قراره :

- ١ - سحب الألغام عند مداخل جميع الموانئ في فيتنام الشمالية لمنع وصول أى سفن الى هذه الموانئ •
- ٢ - اتخاذ القوات الامريكية الاجراءات المناسبة داخل المياه الاقليمية لفيتنام الشمالية ، لمنع وصول التموين والأسلحة •

كبيرة ، وفي أى لحظة ، وتطبيق ذلك يكون طبقا بالاعتماد على السلاح الجوى الامريكي من قواعده في داناو وغيره من المطارات الامريكية في تايلاند ولاوس ، ومن حاملات طائرات الاسطول السابع •

وفي شهر يناير كانت الطائرات الامريكية تقوم بأربع عمليات مختلفة هي : مساندة قوات حكومتى لاوس وكمبوديا ضد الثوار ، وقذف طريق هوشى منه ، ومحاولة صد هجمات طائرات الميج ضد القاذفات الامريكية ، وعمليات الاستكشاف الجوى لفيتنام الشمالية • وعندما بدأ هجوم الثوار وجيش جمهورية فيتنام الديموقراطية كان أول رد فعل للحكومة الامريكية تصعيد القذف الجوى ، بحيث يشمل بعض المناطق في فيتنام الشمالية • ثم في ١٦ أبريل مزيد من التصعيد بمد الغارات الى هانوى ومايقونج - هذا بالإضافة الى الدور الرئيسى الذى قامت به الطائرات الامريكية لمساندة قوات حكومة سايجون في المعارك مع الثوار •

وبعد التصعيد الجوى في ١٦ أبريل ، أعلنت الحكومة الامريكية على لسان وزير خارجيتها وليام روجرز ، أنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ جميع الاجراءات العسكرية التى تراها مناسبة لوقف الهجوم ، باستثناء أمرين : استخدام الأسلحة النووية ، أو إعادة قوات امريكية اضافية الى فيتنام •

بمعنى أن الرئيس نيكسون اضطر الى الالتزام بوعوده فيما يتعلق بالانسحاب من فيتنام • واعتمد على التصعيد في الغارات الجوية ، وعمليات القذف البحرى للمنطقة المنزوعة السلاح • للتأثير على تقدم هجوم الثوار • وطبعا عادت المناقشات المثيرة في واشنطن حول فعالية القذف الامريكي للشمال ، والعلاقة بين التكاليف والخسائر المفروضة على فيتنام الشمالية •

الا ان نيكسون صمم على اتخاذ اجراءات أكثر عنفا للدفاع عن حكومة سايجون ، وبدأ واضحا انه سوف يذهب الى أبعد الحدود الممكنة التى يتقبلها رأى العام الامريكي لانقاذ الوضع في فيتنام الجنوبية • وهكذا جاء قرار فرض الحصار البحرى على فيتنام الشمالية ، بعد ان اتضح تفوق الثوار باستيلائهم على مدينة كوانج ترى في

تاريخ وتطورات

سياسة الفتنة وعملية تطهير فيتنام من الثوار لن تستغرق أقل من ثلاثة عشر عاما . وقد اختلفت الآراء أيضا حول وسائل الحد من نشاط الثوار . فرأى الفريق الثانى ان ضرب طرق التمويل ومحاصرة موانئ فيتنام الشمالية ، وقذف مدنها لن يؤثر كثيرا على الوضع ، اذ ان هانوى تستطيع ان تحصل على كل ما تحتاج اليه عن طريق الصين . كما اختلف الفريقان أيضا بالنسبة لاثار سقوط فيتنام الجنوبية فى يد الثوار ، على منطقة جنوب آسيا ، فاعتبر الفريق الاول ان ذلك يعنى تطبيق نظرية الدومينو ، بينما اعتبر الفريق الثانى ان ذلك مبالغ فيه .

ويبدو ان الرئيس نيكسون قد تبنى آراء الفريق الثانى ، واعتبر انه من الضروري اخراج الولايات المتحدة من التورط فى فيتنام فى أسرع وقت ممكن ، مع اتباع سياسة « الدفاع الديناميكي » التى سبق ان اوضحنا معناها ، لحماية انسحابه ، وعدم الظهور بشكل المنسحب المهزوم .

والولايات المتحدة تعتبر ان مركزها كدولة عظمى يجب ألا يهتز ، حتى اذا كان معنى ذلك قتل الاف الابرياء .

ومن هنا نستطيع ان نتفهم هدف الاجراءات العنيفة التى اتخذها الرئيس نيكسون ، فقد حاول ان يغطى انهيار سياسة الفتنة ، وان يخفى ضعف الموقف الامريكى . وانعكس ذلك بوضوح على موقف امريكا من محادثات باريس التى حاول نيكسون اتخاذها وسيلة للضغط على الجانب الآخر .

ثم ان الرئيس نيكسون ملتزم فى تحركاته بموقف الاجهزة السياسية والرأى العام داخل الولايات المتحدة وايضا بردود الفعل الدولية لاعادة تصعيد الحرب فى فيتنام .

اولا : ردود الفعل داخل الولايات المتحدة . اتسمت بمعارضة اتجاه الحكومة الى تصعيد الحرب مرة اخرى فى فيتنام . ففى شهر ابريل قامت مجموعة تضم ٢٥٦ نائبا ديموقراطيا فى مجلس النواب الامريكى ، باجتماع خاص ، ووافقت على تقديم مشروع قرار بوقف الاعتمادات

٢ - قطع السكك الحديدية وكل الطرق الاخرى فى فيتنام الشمالية .
٤ - استمرار الغارات الجوية والبحرية ضد فيتنام الشمالية .

واعطى نيكسون مهلة ثلاثة ايام للسفن الاجنبية لمغادرة موانئ فيتنام الشمالية ، ثم وضع شروطا معينة لوقف تلك الاجراءات : الافراج عن جميع الاسرى الامريكيين المحتجزين فى فيتنام الشمالية ، وضرورة تطبيق وقف اطلاق النار تحت اشراف دولى فى كل الهند الصينية . وفور تحقيق هذين الطلبين توقف الولايات المتحدة هذه الاجراءات ، وبعد ذلك تبدأ عملية سحب للقوات الامريكية كلها من فيتنام فى خلال اربعة اشهر .

وهكذا قام الرئيس نيكسون باتخاذ أعنف اجراء ممكن ضد فيتنام الشمالية ، فى محاولة لفرض الشروط الامريكية التى رفضها الثوار ، ورفضتها حكومة هانوى فى مفاوضات باريس ، وسنبحث فيما بعد قيمة العرض الذى قدمه نيكسون للسلام .
والذى يهمنى الان هو ردود الفعل المختلفة لقرار الرئيس نيكسون بفرض الحصار على فيتنام الشمالية وآثار هذا الاجراء على سير المعارك فى فيتنام .

آثار ونتائج الحصار البحرى الامريكى

فى اثناء التطورات السياسية الاخيرة حول فيتنام ، ظهرت فى واشنطن وثيقة سرية جديدة نشرتها احدى الصحف ، وهى مذكرة وضعها مجلس الامن القومى فى بداية عام ١٩٦٩ وقدمها للرئيس نيكسون ، واشترك فى وضعها هنرى كسينجر مساعد الرئيس لشئون الامن القومى . وتكشف هذه الوثيقة عن ان هناك اختلافات كبيرة فى وجهات النظر داخل الحكومة حول الاستراتيجية الامريكية فى فيتنام .

هناك اولا جناح يتميز بالتفاؤل ، ويضم هيئة اركان الحرب ، والقيادة العسكرية الامريكية فى فيتنام ، والسفارة الامريكية فى سايجون - ويرى هؤلاء ان فى الامكان تطبيق برنامج تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار فى خلال ثمانى سنوات .
والجناح الثانى - يضم وزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات المركزية ، وينظر هؤلاء الى الموقف بكثير من التشاؤم ، ويعتقدون ان

وطلب من الاطراف المعنية ضبط النفس ، وتفادي وقوع كارثة .

وبصفة عامة ، لم يتأثر الوضع الدولي من تطور الاحداث رغم القلق الشديد الذى شعر به العالم خوفا من مواجهة دولية بسبب القضية ، ولكن الصين والاتحاد السوفيتى اكتفيا بالتأييد الشديد للثوار ولهانوى ، واعادا تأكيد ايمانهم بوحدة فيتنام وحققا فى الاستقلال .

جاء رد فعل موسكو فى بيان صدر يوم ١١ مايو ونشرته وكالة تاس ، جاء فيه ان قرار التصعيد الجديد والاعمال العدوانية التى أعلنتها الولايات المتحدة ضد فيتنام تعقد الوضع فى جنوب شرق آسيا ، وتعتبر تهديدا للسلام والامن الدوليين - وجاء فى البيان أن وضع الالغام على مداخل موانئ جمهورية فيتنام الديمقراطية من أجل محاولة منع دخول السفن الاجنبية الى المياه الاقليمية والداخلية ، يخلق تهديدا لسفن وبحارة عدة دول تنقل بضائع الى شعب فيتنام الديمقراطية . وليس من حق أحد فى الولايات المتحدة منع حرية الملاحة لاي جهة فى أعالي البحار .

وقال البيان ان الاتحاد السوفيتى يعتبر تلك الاعمال من جانب الولايات المتحدة غير مقبولة ، وان حكومة الولايات المتحدة ستتحمل مسئولية ما قد يتبع تلك الاعمال غير القانونية .

هذا وقد صدر رد فعل مماثل من الصين الشعبية ، ادان الاجراءات الاميركية ، ولكن بدا واضحا أن كلا من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية لا يريد التدخل ، وخلق أزمة دولية حادة ، ومواجهة مع الولايات المتحدة ، مع وجود المبادرة فى يد الثوار ، واستمرار انتصارات قواتهم .

وقد جرت اتصالات بين هانوى وكل من موسكو وبكين لكى يكون هناك تنسيق فى الموقف بين الدول الثلاث ، ويفسر ذلك اعتدال ردود الفعل للدولتين .

استطاع العالم أن يتخطى الازمة دون وقوع اضطراب ، واستمرت محادثات الحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن فى هلسنكى دون توقف ، كما استمرت الاعدادات لزيارة نيكسون لموسكو . وتمت زيارة الرئيس

المالية للحرب فى الهند الصينية بأغلبية ١٢٥ ضد ٦٦ : أى ان معظم اعضاء مجلس النواب الديمقراطيين اتحدوا موقفا مؤيدا لانتهاء التورط الامريكى فى فيتنام والهند الصينية ، مع العلم ان الحكومة كانت دائما تعتمد على مجلس النواب لوقف أى قرار ضد الحرب يصدر من مجلس الشيوخ ، كذلك ارتفعت اصوات المعارضة داخل مجلس الشيوخ ، خاصة بعد اتخاذ اجراء الحصار البحرى .

ولم يحصل الرئيس نيكسون على الوحدة الوطنية التى طالب بها ، وتعرض لما يعتبر أعنف موجة نقد من جانب الكونجرس منذ الغزو الامريكى لكبوديا فى عام ١٩٧٠ واصدر اعضاء الديمقراطيون قرارا تقدم به السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، وبأغلبية ٢٩ صوتا ضد ١٤ ، بعدم الموافقة على قرار الرئيس نيكسون بتصعيد الحرب مرة أخرى . وتقدم السناتور شرش والسناتور كيس باقتراح وافق عليه عدد كبير من اعضاء ، بقطع ميزانية الحرب فى فيتنام فى خلال أربعة شهور من التوصل الى اتفاقية حول الافراج عن الاسرى الامريكيين فى فيتنام . وكانت هذه أول مرة تقوم فيها مجموعة من الشيوخ بالتصويت علنا بعدم الموافقة على قرار اتخذه نيكسون ، وأول مرة تؤيد اتخاذ الكونجرس اجراء لوقف الحرب .

وعلى المستوى الشعبى ، اجتاحت المظاهرات كافة أنحاء الولايات المتحدة ، وعقدت عدة ندوات معارضة لاجراء التصعيد للحرب ، وشهدت المدن الكبرى بالذات ، مثل نيويورك وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس أعنف حركة معارضة للحرب منذ عامين .

ثانيا : أما ردود الفعل الدولية ، فقد اختلفت من دولة لأخرى ، ولكنها تميزت فى غالبية الاحوال بالهدوء . فقد أصدر الاتحاد السوفيتى اذانة شديدة للاجراءات الاميركية ، وصدرت اذانة مماثلة فى بكين . وأعربت غالبية الدول عن قلقها تجاه التصعيد الامريكى للحرب .

وفى الامم المتحدة اجرى السكرتير العام كورت فالدهايم اتصالات مع مندوبى الدول الكبرى ،

تقارير وتعليقات

السلام التي يشترك فيها منذ ديسمبر ١٩٦٨ ممثلو كل من واشنطن وسايجون وهانوي وجبهة التحرير الممثلة للجنوب .

الاختلافات والمصاعب في المحادثات :

ان سير الامور في المحادثات الرباعية في باريس ، يواجه عوائق كثيرة بسبب تناقض المواقف واختلاف وجهات النظر . فكلما تقدم الامر في نقطة ما ، ظهرت مسألة جديدة تعوق التقدم . وفي الواقع ان مطالب كل من سايجون وواشنطن قد اتسمت في البداية بعدم الواقعية ، ثم تحركت واشنطن تدريجاً الى مواقف أكثر واقعية من سايجون . ويبدو واضحاً ان هناك اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين واشنطن والجانب الآخر الذي يضم هانوي وجبهة التحرير . فلدى واشنطن آمال عريضة في ان تحقق انتصاراً عسكرياً في الجنوب على الثوار عن طريق برنامج الفتنمة ، ولذلك حاول نيكسون الماطلة في المفاوضات لفترة تسمح له باتهام هذا البرنامج - ولكن الظروف لم تسمح له بتجميد المباحثات لفترة طويلة ، واضطر في ٢٥ يناير ١٩٧٢ الى تقديم عرض يخرج الامور من المازق . وفيما يلي عرض الرئيس نيكسون الذي يقع في ثمانى نقاط :

١ - فور اتمام الاتفاق ، تبدأ عملية سحب نهائى للقوات الامريكية والحليفة من فيتنام ، بحيث تكتمل في خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق .
٢ - تقوم فيتنام الشمالية بالبدء في الافراج عن الاسرى الامريكيين مع توقيع الاتفاق . وبحيث يتم الانتهاء من ذلك مع اتمام سحب القوات الامريكية .

٣ - تجرى انتخابات للرئاسة في فيتنام الجنوبية تحت اشراف دولي ، وذلك بعد شهر من استقالة الرئيس الحالي نجوين فان ثيو . وتشترك في هذه الانتخابات جميع العناصر السياسية في فيتنام الجنوبية . بما في ذلك جبهة التحرير . وتبقى الولايات المتحدة محايدة تماماً ، وتلتزم بالنتائج . ويكون بعد ذلك التفاوض بين الشمال والجنوب على اعادة التوحيد ، دون أى تدخل خارجي .

٤ - يحترم الجانبان اتفاقيتي جنيف للهند الصينية لعام ١٩٥٤ ولاوس لعام ١٩٦٢ ، وبحيث

الامريكي للاتحاد السوفيتي في موعدها فعلاً ، ولم يتغير وضعها ، وان كانت مسألة فيتنام قد احتلت جزءاً هاماً من جدول أعمال المباحثات ، بما يوحى بأمل في تسوية قريبة . ولعل أكثر ما تأثر من تطورات المعارك واجراءات امريكا ، هي محادثات السلام في باريس ، ونورد فيما يلي وضع المحادثات وعلاقتها بالاحداث العسكرية .

مفاوضات السلام والتوازن العسكرى :

منذ بدأت مباحثات السلام في باريس بين واشنطن وهانوي في يوم ١٢ مايو عام ١٩٦٨ ، تنور في فيتنام لعبة « العصا والجزرة » ، فكل طرف مصمم على التمسك بمطالبه ، والاسلوب الوحيد لتأكيد هذا التصميم هو الانتصار العسكرى في ميدان القتال ونستطيع ان نقول ان قبول الرئيس ليندون جونسون عقد المفاوضات فى خطابه الشهير في ٢١ مارس ١٩٦٨ ثم قبول توسيع المفاوضات ، ووقف قذف فيتنام الشمالية في ٢١ أكتوبر من نفس العام ، يعتبر اعترافاً من جانب الولايات المتحدة بعدم القدرة على تحقيق انتصار عسكرى في فيتنام .

وفي البداية ، اعتبرت الحكومة الامريكية ان المفاوضات يمكن ان تكون وسيلة لكسب الوقت والماطلة ، وتثبيت حكومة سايجون ، وتقوية جيشها . وقد اتبع الرئيس نيكسون هذا الاسلوب ، بعد ان قرر سحب القوات الامريكية من هناك ، واعتمد على الموازنة بين برنامج الفتنمة ، وسير المحادثات في باريس .

وعندما اقتربت انتخابات الرئاسة ، حاول الرئيس نيكسون ابعاد المسألة الفيتنامية تماماً عن الحملة ، ولكن الثوار لم يتركوا الامر له ، وبدأوا مبادراتهم بالهجوم الاخير الذي اضطر نيكسون الى التراجع بالنسبة الى الشروط الامريكية . وفي يناير الماضى كشف نيكسون النقاب عن سلسلة من المباحثات السرية التي جرت على مدى شهور طويلة بين مساعده لشتون الامن القومى هنرى كسينجر ، وعضو المكتب السياسى لجمهورية فيتنام الديمقراطية لى دوك ثو . وقد جرت هذه المباحثات السرية ، الى جانب الجلسات الرسمية لمحادثات

والقواعد من فيتنام الجنوبية ، ووقف برنامج
الفتنة . وسيبدأ الافراج عن الاسرى الامريكيين
وينتهي فى نفس الوقت الذى يبدأ وينتها فيه سحب
القوات الامريكية . وسيتم اعلان وقف القتال فور
التوصل الى اتفاق حول الانسحاب .

٢ - فى نفس الوقت ، على الولايات المتحدة ان
تنزل عن مساندة حكومة ثيو العميلة فى فيتنام
الجنوبية ، وان تؤيد تشكيل ائتلاف حكومى يكون
عبارة عن حكومة مصالحة وطنية ، تتولى السلطة
فى الجنوب ، الى حين اجراء انتخابات . ويسرى
وقف القتال فور تكوين الحكومة الجديدة .

٣ - تتم تسوية مسألة القوات العسكرية
الفيتنامية فى الجنوب بين فيتنام الجنوبية وفيتنام
الشمالية ، وبغير تدخل من الولايات المتحدة .

٤ - تتولى فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية
مناقشة اعادة توحيد فيتنام خطوة خطوة . وبناء
على اتفاق يتم تحييد فيتنام الجنوبية ، وعليها ان
تمتنع عن أى تحالف مع قوة اجنبية .

٥ - تقييم فيتنام الجنوبية علاقات دبلوماسية
واقصادية مع جميع الدول الشيوعية وغير
الشيوعية .

٦ - على الولايات المتحدة ان تتحمل المسؤولية
الكاملة عن الخسائر التى سببتها فى كل من فيتنام
الشمالية وفيتنام الجنوبية .

٧ - تتفق كل من فيتنام الشمالية والجنوبية على
نوع الضمانات الدولية اللازمة لحفظ السلام .

ومن الواضح ان هناك اختلافات كبيرة بين
الاتجاه الامريكى وعرض هانوى . وتحاول
الولايات المتحدة الابقاء على فيتنام الجنوبية على
وضعها الحالى . مع تأمين وضع حكومة موالية
للغرب فى سايجون . ولذلك نجد ان الاختلاف
الرئيسى بين المشروعين يكمن فى المرحلة الانتقالية
بين الوضع الحالى ، واختيار الحكومة التى تتولى
السلطة فى الجنوب . فيرى الثوار ضرورة ايجاد
ائتلاف حكومى يتولى الحكم فور استقالة ثيو
ويشرف هذا الائتلاف الذى يضم كل القوى
السياسية على انتخابات اختيار الحكومة التى
تتولى السلطة بصفة نهائية . اما الولايات المتحدة
فتجد ان مصلحتها تتطلب اجراء الانتخابات فى ظل
اشراف دولى ، وبحيث تكون السلطة فى سايجون
فى امتداد للإدارة الحالية . وربما الهدف هو
ضمان عدم انجاح ممثلى جبهة التحرير .

لا يكون هناك أى تدخل اجنبى فى أى من دول الهند
الصينية .

٥ - تتولى دول الهند الصينية الاربع : فيتنام
الجنوبية وفيتنام الشمالية ولاوس وكمبوديا ،
تسوية المشاكل المتبقية بنفسها ، بما فى ذلك سحب
قوات فيتنام الشمالية من اراضى الدول الاخرى .

٦ - يتم اعلان وقف شامل للقتال فى كل الهند
الصينية فور توقيع الاتفاق .

٧ - تقوم هيئة دولية بالاشراف على وقف
القتال . وسحب القوات الامريكية والفيتنامية
الشمالية من فيتنام الجنوبية . والافراج عن
الاسرى .

٨ - يشترك الجانبان فى مؤتمر دولى لضمان
الحقوق الوطنية الاساسية لشعوب ودول الهند
الصينية .

هذا هو المشروع الامريكى المقدم فى يناير
الماضى . ويلاحظ انه يحاول ، بكل الطرق المحافظة
على حكومة موالية للغرب فى سايجون . عن طريق
اجراء انتخابات هناك تحت اشراف هيئة دولية
تستطيع الولايات المتحدة ان تضمن عدم انتصار
ممثلى جبهة التحرير فيها . ثم ان الرجوع الى
اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٤ - وهى نفس الاتفاقية
التي ضربت بها واشنطن عرض الحائط من قبل -
يعنى اللجوء للجنة الرقابة الدولية التى تضم كلا
من بولندا وكندا والهند ، للاشراف على التسوية ،
ولا داعى لاقحام هيئة دولية اخرى . ويعترض
الثوار على فكرة اجراء انتخابات فى ظرف شهر
من استقالة الحكومة الحالية ، ويرون انه من
الضرورى تكوين حكومة ائتلافية ، بعد اخراج ثيو
ونائبه . تصم الحكومة الثورية المؤقتة للجنوب التى
تمثل الجبهة . بالإضافة الى عناصر تمثل كافة
العناصر الوطنية الاخرى فى الجنوب . ومن بين
هذه العناصر البوذيين والكاثوليك والهيئات
النقابية والشعبية والحزبية المختلفة والجماعات
السياسية .

وربما يتضح الاختلاف ، اذا عرضنا للمشروع
المقدم من جانب الثوار وهانوى فى اول يوليو
١٩٧١ ، ويقع فى سبع نقاط :

١ - على الولايات المتحدة ان تحدد تاريخا تقوم
فيه منفردة بسحب جميع القوات والاسلحة

قال نيكسون في خطابه ان العرض الذى قدمه لا يتطلب استسلاما او امانة لاحد ، وانه يسمح للولايات المتحدة بالانسحاب بكرامة ، ويترك التسوية السياسية للفيتناميين انفسهم .

واذا كانت مفاوضات السلام فى باريس قد تعطلت فى أعقاب الهجوم بعد محاولتين فى نهاية ابريل ثم فى بداية مايو ، منها مقابلة سرية بين هنرى كسينجر و « لى دوك ثو » الا انه من المنتظر الا يستمر ذلك طويلا وان تعود المباحثات فى شكل اكثر ايجابية لان الولايات المتحدة ليس امامها غير تعجيل تسوية المسألة .

وبذلك يكون هجوم الثوار قد حقق اهم غرض له . وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع فى حل المسألة . بدلا من الماطلة ، لان الوضع العسكرى الجديد أوضح ان الزمن ليس فى مصلحة الولايات المتحدة . وجاء توقيت الهجوم مناسبا . من حيث انه سبق الحملة الانتخابية الامريكية بين نيكسون ومنافسه الديمقراطى بشهور قليلة . وقد اعترف الرئيس نيكسون بأنه من الضروري سحب القوات الامريكية واخراج الولايات المتحدة من فيتنام فى أسرع وقت ، مع الحفاظ على « كرامة » أمريكا .

ولنا ان نتساءل ، اذا كانت كرامة دولة قامت بالعدوان وخالفت كل مبادئ القانون الدولى مثلما فعلت امريكا فى فيتنام منذ عام ١٩٥٤ تستدعى قتل آلاف الابرياء فى فيتنام الشمالية والجنوبية ؟

واذا كان الرئيس نيكسون يعتقد ان عدم امانة دولة عظمى امر ضرورى وان الاجراءات التى اتخذها توفّر له ما يريد ، فان الوضع العسكرى فى فيتنام الجنوبية أصبح بالتأكيد فى صالح جبهة التحرير ويصعب على الحكومة الامريكية ، مع الضغوط الداخلية ضد الحرب القيام بأى اجراء يدعم موقف حكومة سايجون . ومن المنتظر ان تتم تسوية المسألة فى الشهور القادمة ، وقد يتم ذلك فى مؤتمر باريس او فى مؤتمر دولى موسع على غرار مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ : ولكن فى هذه المرة ستضطر الولايات المتحدة الى احترام قرارات هذا المؤتمر وتطبيق نصوصه كاملة ، دون تحفظات .

وقد تمسكت الولايات المتحدة بوجهة نظرهما ، لان الاوضاع تحسنت بعد عام ١٩٦٩ فى فيتنام الجنوبية ، وتمكن جيش حكومة سايجون من تدعيم وضعه ، بينما هدأت هجمات الثوار فى المناطق الواقعة حول سايجون وفى دلتا نهر الميكونج لانشغالهم بالدفاع عن مواقعهم فى كمبوديا ولاوس . حيث وجهت اليهم الطائرات الامريكية غارات عديدة ، بينما قامت قوات حكومتى لاوس وكمبوديا بهجمات مستمرة ضد مواقعهم .

تغيير الوضع العسكرى والمفاوضات : لم يكن الوضع فى فيتنام ليستمر طويلا على نفس الحال . ان الثوار أدركوا أن الاستراتيجية الامريكية تهدف الى ابعادهم بكل الطرق عن القيام بأى نشاط فى فيتنام الجنوبية . ولذلك قامت الجبهة بالتدبير لعملية عسكرية واسعة النطاق ، تؤدى الى انقلاب تام فى ميدان القوى داخل فيتنام الجنوبية . بحيث يصبح التفوق النهائى للجبهة . ورات فيتنام الشمالية أن تتعاون مع الجبهة فى هذا الهجوم . لان أهميته تفوق أهمية أى عمل قامت به الجبهة من قبل . ووقع الهجوم ، وقد رأينا النتائج التى وصل اليها . ولكن هدف الثوار من تغيير ميزان القوى كان ابعد بكثير من تحقيق مجرد تفوق عسكرى . ان كان يرمى الى فرض هذا التفوق على محادثات السلام فى باريس ، وإلى تحريك موقف الولايات المتحدة بعيدا عن الجمود .

وفعلا تمكن الثوار من تحقيق هدفهم ، وكانت عملية التصعيد واجراءات فرض الحصار على فيتنام الشمالية متوقعة ومحسوبة ، وقبل الفيتناميون الشماليون المخاطرة ، لان استقلال فيتنام يستدعى كل التضحيات . والدليل على تحقيق الهدف . ان الرئيس نيكسون وضع شروطا جديدة للاتفاق تعد افضل من الشروط التى قدمها فى ٢٥ يناير . فقد رايانا انه عندما اعلن اجراءات التصعيد والحصار البحرى فى ٨ مايو . قدم عرضا بأن يوقف جميع العمليات العسكرية ، ويقبل توقيع الاتفاق فور الافراج عن الاسرى . وانه يطلب وقف اطلاق النار يشمل كل الهند الصينية ، وتبدأ بعدها عملية سحب نهائية لكل القوات الامريكية تنتهى فى خلال أربعة شهور .

وبدا واضحا ان كل الاجراءات التى اتخذها نيكسون هدفها تغطية موقف الولايات المتحدة . وقد



مالطة وتجديد اتفاقية الدفاع مع بريطانيا

وزير الدفاع

أخيراً

وبعد تسعة أشهر من المفاوضات المتعثرة المضنية ، وقبل خمسة أيام من انتهاء المهلة المحددة لانسحاب آخر جندي بريطاني من القواعد

العسكرية في مالطة ، تم في السادس والعشرين من مارس توقيع اتفاقية دفاعية تصوغ العلاقة بين الدولتين في إطار جديد ، وتضع حدا لمواجهة امتزجت في أحداثها بالاعتبارات الاستراتيجية والسياسة الدولية والسيادة الإقليمية لدولة من دول العالم الثالث ، تسعى الى تحقيق استقلالها الاقتصادي ، الذي بدوره يفقد الاستقلال السياسي معناه ومضمونه .

وبعد توقيع الاتفاقية بمثابة تقييم سياسي واستراتيجي جديد لمالطة ، ودورها في توازن القوى بين الشرق والغرب . فقد أعربت دوائر حلف الاطلسي صراحة ، وطوال فترة المفاوضات ، عن قلقها من احتمال اختفاء العلم البريطاني من الجزيرة ، مع تزايد الوجود البحري السوفيتي في منطقة البحر المتوسط . ولذلك سارعت كل من ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا والولايات المتحدة بتقديم اسهاماتها المالية في العرض الذي بلغ أربعة عشر مليون جنيه استرليني ، كما تمثل هذا القلق في مسارعة واشنطنون باجراء محادثات مع أثينا لبحث اقامة قواعد عسكرية في ميناء بيريه اليوناني ، واستئناف مدها بالأسلحة الأمريكية ، وعلى رأسها طائرات الفانتوم .

وقد يكون توقيع الاتفاقية مخيبا لآمال كثير من الدول التي كانت تأمل في خروج مالطة من دائرة نفوذ الغرب بصفة نهائية ، ولكن النظرة الواقعية

لاهم ما تضمنته الاتفاقية الجديدة ، والتعرف على حقيقة المشاكل التي تعاني منها مالطة ، قد يقلل من هذا الشعور .

وإذا أخذنا في الاعتبار ، التأكيدات التي أعلنها دوم منتوف رئيس وزراء مالطة في أعقاب توقيع الاتفاقية ، والتي كررها في البرلمان المالطي ، حول عدم استخدام مالطة في الهجوم على أية دولة عربية ، وأن أي خرق لهذا الالتزام من جانب بريطانيا ، يعني أن الاتفاقية قد فقدت شرعيتها لوجدنا أن هذه الاتفاقية في ظل هذا الشرط قد قطعت الطريق على الاطماع الاسرائيلية في مالطة . وهو امر معروف ، كشفته كثير من التقارير الرسمية ، ولعل أبرزها التقرير المقدم الى الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٦٩ ، وكذلك التقارير التي تلقتها وزارة الخارجية المصرية من سفارتها في إيطاليا في نفس العام .

وفي تناولنا لتطورات الاحداث بين مالطة وبريطانيا ، سنشير الى :

أولاً : طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت الى قيام الاتفاقية .

ثانياً : أهم الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية الجديدة .

ثالثاً : صدى الاتفاقية في الاوساط الغربية .

العوامل السياسية وراء تجديد الاتفاقية :

شنت أجهزة الاعلام الغربية ، وبخاصة البريطانية ، حملة شعواء على دوم منتوف منذ

جدول (١) تطور
مراكز الاحزاب
السياسية في مالطة

الحزب	تصايف ١٩٥٥	تصايف ١٩٦٢	تصايف ١٩٦٠	تصايف ١٩٦١
العمال	٢٣	١٦	٢١	٢٨
الوطني	١٧	٢٥	٢٨	٢٢
العمال المسيحي	-	٤	-	-
الديمقراطي الوطني	-	٤	-	-
الاشيوري التقدمي	-	١	-	-

وقد أدى تعدد الاحزاب السياسية في مالطة الى تطاحنها الشخصي ، مع اهمال الهدف الذي قامت للمطالبة به - افتراضا - وهو الاستقلال . وقد عبر عن ذلك احد الزعماء السياسيين في مالطة ، وهو دكتور هربرت كلنادو رئيس الحزب الديمقراطي الوطني بقوله : « ان دوم منتوف عدوا لي اكثر من بريطانيا » ، وذلك في الوقت الذي اصدرت فيه الكنيسة قرارا بحرمان منتوف دينيا .

كذلك كان تراخي جورج اوليفيه رئيس الوزراء السابق في الدعوة الى استقلال بلاده والحد من سلطة الكنيسة - وهي ضرورة تقتضيها اتواجبه الصريحة لمشاكل مالطة - يعزى الى انه وصل الى السلطة بتأييد وتأثير الكنيسة على الناخبين ، كما ان وجوده مرتين بوجود بريطانيا ، فكيف يتخلى عن مسانديه في الحكم ؟ ولهذا كان موقفه من مشاكل بلاده قمة الافلاس السياسي .

ومن واقع هذا التشابك في العلاقات بين الكنيسة والاحزاب اليمينية في مواجهة الحكومة العمالية برئاسة دوم منتوف ، تحددت قدرات الاخير على التحرك في النطاقين الداخلي والخارجي ، وذلك لعدة اسباب :

١ - ان الاغلبية البرلمانية لحزب منتوف في البرلمان مقعد واحد ، حيث يشغل حربه ٢٨ مقعدا ، مقابل ٢٧ مقعدا يشغلها الحزب الوطني . وبالتالي كانت حكومته معرضة للسقوط اذا فقد هذه الاغلبية الضئيلة ، نتيجة حملة التشكيك المستمرة في نواياه وقدراته .

٢ - ان مطالب دوم منتوف الخاصة بانتهاج سياسة محايدة غير منحازة ، وخاصة في ظل حقائق العصر النووي ، واحتمال تعرض مالطة للهجوم ، مع اقامة المزيد من الارتباطات مع العالم العربي وافريقيا ، كانت موضع اذانة تامة من جانب جميع القوى السياسية في مالطة ، وعلى رأسها الكنيسة . فقد اصدر كبير اساقفتها بيانا امر بقراءته في جميع الكنائس في ٢٦ فبراير ١٩٦١ ، اعلن فيه ان زعماء حزب العمال في مالطة ، من خلال اتصانهم مع الشيوعيين (حركة الاشتراكية الدولية) وانضمامهم الى منظمة تضامن شعوب اسيا وافريقيا ، قد فتحوا الباب امام التسرب الشيوعي في مالطة والبحر المتوسط !!

وفي الاونة الاخيرة ، وفي ضوء الخطوات الفعالة التي اتخذها منتوف ازاء الدول الغربية وليبيا ، استغلت الصحافة الغربية مخاوف الكنيسة في الماضي ، لتشن حملة شعواء على التقارب الليبي المالطي ، وعلان الدولتين رغبتهما في انتهاج سياسة عدم الانحياز . وقد رددت العناصر المعارضة لمنتوف في داخل مالطة هذه الدعاوى ، اذ صرح احد اعضاء لجنة الحزب الوطني لوكالة الانباء الفرنسية بان : « مسألة اختيار ليبيا كديل لبريطانيا لا تطرح نفسها ، لان الليبيين يريدون وضع ايديهم على مالطة لحماية خطوطهم الخلفية في حالة نشوب حرب مع اسرائيل ! » . كذلك تم استغلال عنصر الدين استفلالا سينا في هذه الحملة ، وذلك بالاشارة الى اعتناق ليبيا الاسلام ، وبالتالي يتفق المسوخ من وجود تعاون بين الدولتين .

المرتبطة به ، بينما نجد فانضاً عماليا كبيرا في القطاع الوظيفي وقد انعكس ذلك في الارتفاع الباهظ لايجار المساكن ، وهي مشكلة ملحة تواجه مالطة حاليا ، حتى لقد أثرت على السياحة فيها .

ثالثا : ادى اغلاق قناة السويس الى فقدان مالطة مصدرا رئيسيا من مصادر دخلها القومي . بعد ان انخفض عدد السفن التي ترسو في مينائها واحواضها الجافة .

رابعا : ميل المستثمر المالطي الى استثمار أمواله في الخارج . وقد استطاعت الحكومة في الآونة الأخيرة ، ان تزيد من ثقة صغار المدخرين في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي الاسهام في المشروعات العامة . ولكن هذا بدوره خلق مشكلة خدمة الدين العام الذي أصبح يمثل عبئا ثقيلا على التمويل الحكومي .

خامسا : ادى ارتفاع مستوى التعليم في مالطة ، الى ازدياد رغبة افراد شعبها في تحسين مستوى معيشتهم ، بحيث تقتارب المستويات . وقد ترتب على ذلك تضائل الميل الحدي للاذخار . مع تزايد الميل الحدي للاستهلاك الكمال . بالإضافة الى ما تتطلبه التنمية الاقتصادية من ازدياد استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية .

سادسا : ارتفاع معدل المواليد ، نظرا لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية على الحياة السياسية والدينية في الجزيرة مما جعل وسائل تنظيم النسل محرمة مما انعكس بدوره على ازدياد عدد السكان بل ان هذا التحريم أثر على الحركة السياحية في الجزيرة . لعدم امكانية حصول السياح على حاجتهم من حبوب منع الحمل .

وفي ضوء هذه العوامل مجتمعة ، تبرز مشكلة ميزان المدفوعات في مالطة ، الذي يعاني من عجز مزمن كما يوضح الجدول رقم (٢)

فمالطة تعاني من اتجاهات ميزان المدفوعات غير الملائمة لها ، في علاقاتها مع معظم دول

٢ - يشكل العمال العمود الفقري في حزب دوم منتوف ، كما انهم حجر الاساس في مصادر الدخل القومي لمالطة . وبالتالي يعنى تجاهل مشاكلهم فقد المسوع الاساسي لتمثيلهم . فقد ارتفعت ارقام البطالة حتى ديسمبر ١٩٧١ الى ٩٠٠٠ عاملا منتظلا ، بالإضافة الى ٦٠٠٠ عاملا كان سيتم الاستغناء عنهم اذا انسحبت بريطانيا بصفة نهائية ، مما تطلب قيام دوم منتوف بالتوفيق بين التزاماته الداخلية والخطوط العامة لسياسته الخارجية .

اثر العوامل الاقتصادية :

لا يمكن فهم وتقدير الدوافع وراء موقف دوم منتوف على مدى حياته السياسية ، دون التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحدد الاطار العام لحركته ، فحزب العمال كان أقدر الاحزاب السياسية في مالطة على تفهم أثر العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي ، مع ملاحظة تشابك النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولهذا رفع منتوف مطلب التكامل الاقتصادي مع بريطانيا خلال الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٥٥ ، بهدف رفع المستوى الاقتصادي في مالطة الى مستواه في بريطانيا خلال فترة محددة ، وفي ظل المساعدة المالية البريطانية . ثم كان اصراره الحالي على رفع عائد تاجير القواعد العسكرية ، بحيث يستطيع إقامة صناعات تستوعب فائض العمالة في بلاده . واهم المشاكل التي تواجه مالطة هي :

اولا : الافتقار الى المواد الأولية اللازمة للتصنيع ، حتى الصناعات التي كانت قائمة مثل المنسوجات القطنية ، اندثرت منذ القرن التاسع

ثانيا : ارتفاع حجم القوى العاملة التي تعتمد بصفة أساسية على تقديم خدماتها . وقد كان ارتفاع هذا الحجم نتيجة طبيعية لاعتماد مالطة على الوجود البريطاني لسنوات طويلة ، بالإضافة الى سوء توزيع العملة داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة . فهناك عجز كبير في القطاع الصناعي ، وبخاصة في مجال البناء والصناعات الأخرى

عام ١٩٦٦	عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	الربح الاول من عام ١٩٦٩	
١٠٨٩٠	١٠٢٥١	١٤١٤٥	٢٣٨١	الصادرات
٣٨٨٧٠	٤٠٥٠١	٥١٣٩٩	١٣٨٩٩	السواردا
٢٨٩٨٠	٢٩٢٥٨	٣٧٢٥٤	١٠٥١٨	صافي المعز

جدول (٢) اتجاهات ميزان المدفوعات لمالطة القيمة بـ٤٠٠ الف الجنيهات

وتتمثل أهم الاحكام الاساسية للاتفاقية في :

- تقديم مبلغ اربعة عشر مليون جنيه استرليني ، مقابل الايجار السنوي للقاعدة في الجزيرة ، تدفع بريطانيا من هذا المبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ، والباقي يتحمله باقى اعضاء حلف الاطلنطي .
- الحصول على مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه استرليني ، على سبيل المساعدة الاقتصادية من جانب ايطاليا . بالإضافة الى مبلغ سبعة ملايين جنيه في صورة مساعدات ثنائية بين مالطة ودول الحلف خلال فترة الاتفاقية .

- استبعاد قوات حلف وارسو من استخدام التسهيلات العسكرية المتاحة في مالطة . وان كان هذا الحظر لا يسرى على الزيارات الودية للسفن غير العسكرية .

- خفض حجم القوات البريطانية المربطة في الجزيرة من ٣٥٠٠ جندي الى ٣٠٠٠ . والقوات المالطية العاملة في القاعدة من ٤٨٥٠ فردا الى ٣٦٠٠ .

- الاحتفاظ للقوات الجوية البريطانية بحق ادارة الحركة الجوية في الجزيرة .

وهناك مبدء آخر ، وان كان لم يدرج في صلب الاتفاقية ، الا ان دوم منتوف أكد عليه عدة مرات ، الا وهو عدم استخدام مالطة في الهجوم على أية دولة عربية ، بينما لم تتضمن أية اتفاقات بريطانية مالطية مثل هذا المبدأ من قبل . الامر الذي اثار كثيرا من الصحافة البريطانية وسنشير الى هذا بالتفصيل .

العالم ، باستثناء ليبيا ، حيث حققت معها فائضا في السنوات المقارنة قيمته ٨٥٢ ، ٦٧٧ ، ٧٢٩ الف جنيه على التوالي .

ولذلك كانت الخطوة الاولى التي قام بها دوم منتوف ، بعد توصله الى الاتفاق مع بريطانيا ، هي سفره الى كل من الصين الشعبية وجمهورية ليبيا العربية وبروكسل للحصول على مساعدات اقتصادية من المصادر الثلاثة ، تعينه على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلاده .

أهم الاحكام التي تضمنتها اتفاقية عام ١٩٧٢

في أعقاب توقيع الاتفاقية ، أعلن لورد كارنجتون وزير الدفاع البريطاني أنه يشعر بالرضا لان الاتفاق حمى مركز بريطانيا ومركز حلفائها أما رئيس الوزراء المالطي ، فقد صرح بأن هذه الاتفاقية تغطي فترة سبع سنوات . يتم خلالها تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لمالطة ، وبالتالي لن يكون هناك سبب يدعوها الى تقديم التسهيلات العسكرية مقابل نفود الجنود والبحارة الاجانب ، وانما سيكون تقديمها مرتها بالارادة الحرة لمالطة وطبقا لاعتبارات ايدولوجية ، أكثر منها اقتصادية .

وتوضح الفقرة السابقة الاصل العام للاتفاقية الدفاعية . فبريطانيا تراها انقادا لنفوذ الغرب في المنطقة أمام تزايد النفوذ السوفيتي . ومنتوف يراها مرحلة يتم خلالها الاستعداد للاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقيين .

تقارير ودراسات

دولة عربية . وقد اجتمعت الصحافة البريطانية على أن هذه الضمانات ان هي الا رد فعل للمساعدات المالية والاوربية التي قدمتها ليبيا لمالطة ، والتي اشاد بها رئيس وزرائها في اعقاب توقيع الاتفاقية بقوله : « ان مساعدة طرابلس لفاليتا مكنتها من الاستمرار في المفاوضات » .

ولبريطانيا حاليا الحق في استبعاد دول حلف وارسو فقط من استخدام القاعدة ، بينما كان هذا الحق في الماضي مطلقا طبقا لنص المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٦٤ .

كذلك اشير في الاتفاقية الى دول حلف الاطلنطي الاخرى « بالاطراف الثالثة » وان تمتعها بامتيازات استخدام القاعدة امر يهم مالطة والحكومات المعنية الاخرى . ويتم الاتفاق بشأنها عن طريق المفاوضات الثنائية بين الطرفين ، بينما كانت المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٦٤ تنص على :

« في ظل ترتيبات معينة تتم بين الحكومتين المالطية والبريطانية ، لا يسمح بتمركز قوات اخرى غير قوات الدولتين ، ولا يسمح لها باستخدام الميناء او الترسانة ، او المطار الجوي او تسهيلات الاتصال او الرحيل الجوية ، الا اذا كانت ترجع الى ضرورة تقتضيها مخاطر في البحر او الملاحة الجوية ، او بانشاء مثل هذه التسهيلات في مالطة . على شرط ان هذه المادة لن تطبق على قوات أى عضو في حلف شمال الاطلنطي . » . ولا شك في أن هذه الفقرة توضح مدى التغير الذي طرأ على مركز الحلفاء في مالطة . وقد كانت هذه النقطة ، بالاضافة الى نقطة الدول العربية ، موضع نقد عنيف من جانب الصحافة البريطانية ، وسنتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد .

ان مالطة حصلت على ما تريده في سبع سنوات . وهو الوقت اللازم لتصبح مستقلة اقتصاديا وسياسيا ، ويعد ذلك لن تكون هناك قواعد للجانب ، أى ان الهدف البعيد المدى هو تحقيق الاستقلال بجميع صوره . عن طريق تحقيق الهدف قصير المدى . وهو بناء اقتصاد متوازن يستطيع مواجهة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الملحة ، والتي ينمكس أثرها على الحياة السياسية في الجزيرة .

ان هذا الاستعراض السريع لاهم ملامح الاتفاقية الدفاعية يؤدي بنا الى ابراز اهم الاختلافات بين اتفاقيتي عام ١٩٧٢ - ١٩٦٤ التي اوضحها دوم منتوف في بيانه امام البرلمان المالطي غداة توقيع الاتفاقية وهي :

اولا : تبلغ قيمة الايجار السنوى الحالي ثلاثة اضعاف الايجار السابق ، حيث يصل الى خمسة عشر مليون جنيه - اذا اخذت في الاعتبار المعونة الاقتصادية الثنائية مقابل أربعة ملايين ونصف مليون جنيه استرليني ، كانت تتلقاها حكومة اوليفيه . كما تضمنت الاتفاقية الجديدة نصا على دفع ايجار ستة اشهر مقدما بينما كانت بريطانيا غير مرتبطة بهذا النص في الماضي .

ثانيا : لم تكن بريطانيا مرتبطة في الماضي ، بأى التزام تجاه العاملين المالطيين في القاعدة العسكرية ، ولكن طبقا للاتفاقية الجديدة ، أصبحت لهم نفس الحقوق وظروف العمل التي يتمتع بها البريطانيون العاملون في القوات الجوية .

بالاضافة الى الزام بريطانيا بتدريب المالطيين على ادارة مطار « لوكا » فيستطيعون بالتالى تولى شئونهم اذا دعت الحاجة الى ذلك .

كذلك تضمن الاتفاق الجديد ، الإشارة الى الترتيبات الجديدة الخاصة بالتزامات بريطانيا ازاء احواض السفن ، مع حق مالطة في استخدام الكابل الخاص بالتلغراف والتليفون الذى تؤول ملكيته الى حلف الاطلنطي .

وفي حالة ارتكاب المواطنين البريطانيين مخالفات تجارية ، فانهم يخضعون للمحاكم المالطية .

ثالثا : كان لبريطانيا الحق في استخدام القاعدة لمقابلة اية التزامات دولية تعد من وجهة نظرها مناسبة ، ولكن طبقا للاتفاقية الجديدة ، فان استخدام القاعدة متاح في حالة الدفاع فقط عن بريطانيا ودول الحلف . بالاضافة الى الضمانات الخاصة بعدم استخدام القاعدة في مواجهة اية

صدي الاتفاقية الجديدة في الاوساط الغربية :

تحتفظ بوجودها في شبه القارة الهندية وحولها ، ما دامت تستطيع السيطرة على شرق البحر المتوسط . ولهذا يجب تقديم مزيد من المساعدة العسكرية لليومان وتركيا ، وتدعيم قاعدة مألطة - الدلالة الاستراتيجية الهامة للغرب . »

اما اهتمام فرنسا بمألطة ، فقد كان نابعا من اهتمامها بمنطقة البحر المتوسط ، والعمل على خفض التوتر فيه ، ونشر السلام والاستقرار بين ربوعه . ولذلك قام جان دي ليوفيسكي وزير الدولة الفرنسي للشئون الخارجية بزيارة لمألطة ، بناء على دعوة من دوم منتوف رئيس وزرائها ، حيث بحثا رغبة مألطة في اقامة اقتصاد متوازن مستقل ، وتناولا المساعدات التي ستقدمها فرنسا في هذا المجال .

- ولقد كان رد فعل توصل مألطة وبريطانيا الى الاتفاقية الجديدة ، داخل الدوائر البريطانية الرسمية ، هو الترحيب الشديد ، خاصة وأن بريطانيا لم تدفع مزيدا من الاموال ، وبالنسبة لم تحمل دافع الضرائب البريطاني اعباء اضافية لمواجهة مطالب دوم منتوف . ولكن اثرت تساؤلات كثيرة حول النفقات التي ستتحملها الخزنة البريطانية في ترحيل واعادة القوات العسكرية الى الجزيرة ثانية ، فقد كان عددهم ٣٥٠٠ جندي ، فأصبحوا ١٧٧٢ جنديا خلال شهر مارس ١٩٧٢ . وقد هنا دينيس هيلي المتحدث الرسمي العمالي للشئون الخارجية ووزير الدفاع السابق ، الحكومة بهذه الاتفاقية . وأضاف قائلا انه يهنيء منتوف أيضا لانه استطاع الحصول على ثلاثة أضعاف المبلغ الذي كانت تتقاضاه بلاده ، في حين لم ترفع بريطانيا من اسهامها في هذا المبلغ .

- وعلى النقيض من موقف الدوائر الرسمية في حلف الاطلنطي وبريطانيا ، كان موقف أجهزة الاعلام الغربية ، ولاسيما البريطانية - فقد اتسم موقف الاخيرة بالتحامل الشديد على بعض بنود الاتفاقية ، خاصة فيما يتعلق بزيارة سفن دول حلف الاطلنطي للجزيرة ، والتأكيدات التي حصل عليها دوم منتوف بعدم استخدام القاعدة في مواجهة الدول العربية . ومن ناحية أخرى ، ركزت الصحافة البريطانية على اغتباط شعب مألطة ، لان الاتفاق تم التوصل اليه مع بريطانيا ، وليس مع ليبيا الدولة الاسلامية ، او روسيا الدولة الملعنة .

- اعربت دوائر حلف الاطلنطي في بروكسل عن ارتياحها وترحيبها بتوقيع الاتفاقية الجديدة بين مألطة وبريطانيا وعلى الرغم من أن الخبراء العسكريين للحلف ذهبوا الى أبعد مدى في التقليل من الأهمية الاستراتيجية لمألطة خلال فترة التسعة الشهور التي استغرقتها المفاوضات ، إلا أنهم لم يستطيعوا اخفاء قلقهم البالغ حول امكانية استخدام السفن السوفيتية للتسهيلات العسكرية في قاليما . ولهذا كان المطلب الاساسي لدول الحلف اقضاء الوحدات السوفيتية ، وكذلك التابعة لحلف وارسو بعيدا عن مألطة .

وعندما أعلنت مألطة تحديد الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٧١ موعدا نهائيا لقبول مطالبها أو الانسحاب النهائي للقوات البريطانية ، سارعت دول الحلف جميعا برفع عرضها المقدم من تسعة ملايين جنيه الى أربعة عشر مليون جنيه استرليني ، فقد أسهمت فيه كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة ، بالإضافة الى اسهام رمزي من جانب بلجيكا وبروكسل ، في حين قدمت إيطاليا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه منفصلة . لمواجهة الاحتياجات الملحة للاقتصاد المألطي . تضاف الى ذلك سبعة ملايين جنيه في إطار التعاون الثنائي بين مألطة ودول الحلف .

ولقد كانت هذه الاسهامات السريعة من دول الحلف - باستثناء فرنسا - تعبيرا واضحا عن أهمية منطقة البحر المتوسط ، ومألطة في داخله ، للاستراتيجية الغربية . وقد لخص الاميرال « بيريندلي » قائد الجناح الجنوبي لمنظمة حلف شمال الاطلنطي هذه الأهمية بقوله : « ان البحر المتوسط هو مفتاح الخطط الاستراتيجية للغرب ، وذلك في ظل رغبة روسيا والدول الاوربية التوصل الى تسوية ، فيما يتعلق بالقارة الاوربية ، وتزايد احتمالات حل مشكلة برلين ، والترتيبات التي تتخذ الان لعقد مؤتمر الامن الاوربي » .

ثم استعرض الاميرال الايطالي ما أسماه بالاهتمامات السوفيتية في المنطقة ، فقال : « ان روسيا ، شأنها شأن بريطانيا سابقا ، يمكن أن

ثنائية تسير جنباً الى جنب على تأكيدها بأن نفس الدول لا تستخدم التسهيلات المتاحة .

كذلك علقت صحيفة التايمز ٢٧-٢-١٩٧٢ ، بقولها : « ان اللحظة الاخيرة التي تم فيها توقيع الاتفاقية التي ابقت مالطة داخل دائرة الدفاع الغربى ، امر من قبيل النجدة » . وقد ايدتها فى ذلك صحيفة الاوبزرفر البريطانية الصادرة فى ٢-٤-١٩٧٢ .

أما الصحافة الفرنسية ، ممثلة فى صحيفة اللوموند (٢٩-٢-١٩٧٢) فقد علقت بقولها : « لقد اصطدم عناد مينتوف رئيس وزراء مالطة ، فضلاً عن تصريحاته ، بالتشدد البريطانى . ولكن فى النهاية لم يرق أى من الطرفين ماء وجهه ، بل ان الصعوبات التي لاقاها الطرفان هي التي ستجعل الاتفاقية مثمرة دون شك ، لانها ستمنح مالطة الوسائل الكفيلة بتحقيق استقلالها الفعلى » .

- وبعد ان هدأت زوبعة المفاوضات البريطانية المالطية ، بتوقيع الاتفاقية ، اتخذ رئيس الوزراء دوم منتوف عدة خطوات على طريق بناء اقتصاد متوازن ، وتأكيد خطه السياسى الذى ألزم به ، ألا وهو نشر السلام والاستقرار فى ربوع البحر المتوسط . فجاءت زيارته الى الصين وليبيا مدعمة لهذا الاتجاه ، وكذلك محادثاته التي أجراها مع دول السوق الأوروبية المشتركة ، ومع بعض الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين ، بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية سبق أن التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية فور توقيع الاتفاقية ، مع رفضه - فى نفس الوقت - السماح لاسطول السادس بزيارة الجزيرة .

وأخيراً . . كشفه للموقف الاسرائيلى أثناء أزمة مفاوضات مالطة مع بريطانيا ، وتنديده بهذا الموقف فى مذكرة رسمية بعث بها الى آبا اييان وزير الخارجية الاسرائيلى ، الامر الذى دفع صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية الى التنبؤ باحتمال قطع العلاقات بين البلدين .

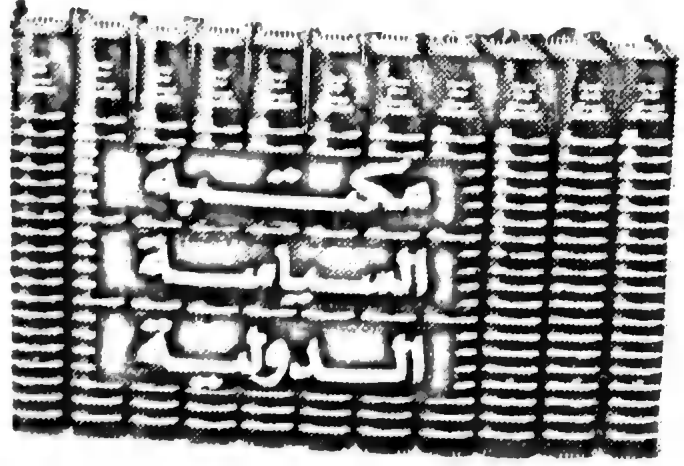
أى انها ركزت مرة أخرى على العامل الدينى فى تناولها الاتفاقية بالتعليق .

فاشارت صحيفة الفايننشال تايمز بتاريخ (٢٨-٢-١٩٧٢) الى أن : « سعادة شعب مالطة بنجاح منتوف السياسى والاقتصادى ، كان يعادلها سعادتهم بأن بريطانيا ودول حلف الاطلنطى قد فازوا ، وبخاصة حقيقة أن مالطة لازالت باقية فى الغرب ، وأن المصريين العاملين فى مطار «لوكا» سيعودون الى بلادهم ، وأن السفن الحربية التابعة لحلف وارسو محظورة » .

أما مجلة الايكونوميست البريطانية الصادرة بتاريخ (١-٤-١٩٧٢) فقد هاجمت بشدة توقيع الاتفاقية فى نقطتين أساسيتين سنتناولهما فى فقرتين متتاليتين حرفياً :

« ان تعهد بريطانيا بعدم استخدام مالطة كقاعدة للعمليات ضد أية دولة عربية غير واضح ، ولم تتضمن الاتفاقية المكتوبة شيئاً من هذا القبيل . ولكن منتوف زعم فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى لندن ، ومرة ثانية فى برلمان مالطة مساء يوم الاثنين ، أن بريطانيا (تعهدت) بهذا الجزء من الاتفاقية . وقد اتضح أن هذا التعهد عبارة عن تأكيدات قدمها لورد كارنجتون لمنتوف ابان المراحل الاخيرة للمفاوضات ، وعلى هذا فان استخدام مينتوف لكلمة تعهد ليس أكثر من تعهد شخصى خاطيء لتهدئة أصدقائه الجدد فى ليبيا . ولكن اذا حرمت بريطانيا من استخدام القاعدة فى مواجهة أى تهديد لاسرائيل على سبيل المثال ، فان مبلغ أربعة عشر مليون جنيه قيمة مالية كبيرة . اذا كانت فقط فى مقابل الحصول على الميزة السلبية تماماً بحرمان دول حلف الاطلنطى من استخدام القاعدة » .

« هناك آثار أخرى للاتفاقية غير مرضية . فاذا ارادت أى دولة عضو فى الحلف ، بالاضافة الى بريطانيا ، استخدام التسهيلات فى مالطة ، فانه يتم فقط عن طريق الاتفاق مع حكومة مالطة . فرغبته فى الحصول على أموال عامة واستثنائية



الحكم الافريقي

اشد ما يعاني منه اليوم
الباحث في علم الاجتماع
الافريقي - وخاصة الباحث
الذي يبغى التوصل الى وضع
نظرية اجتماعية للمجتمع الافريقي - هو دون شك
ذلك الصرح الضخم من التفسيرات القائمة
على معلومات لم تجمع بالوسائل العلمية الصحيحة
وبالتالي فان الخطوة الاولى التي يجب ان يلتزم
بها الباحث انما تتمثل في مدم هذا الصرح من
التفسيرات الخاطئة التي تفتقد الى الموضوعية
العلمية « واستخلاص ما يمكن اعتباره مواد علمية »

ومثل هذه العملية الاولى وهي فرز المواد
المجمعة - تتطلب من الباحث جهدا مضنيا ،
خاصة وان المجهول في افريقيا يفوق بكثير المعلوم
عنها . كل هذا يجعل من علم الاجتماع الافريقي
مادة حديثة ومعقدة معا .

هذه الحقيقة الاولى يعترف بها « جان زيغلر »
استاذ علم الاجتماع المتخصص في الشؤون
الافريقية بالمعهد الافريقي في جنيف ، وذلك في
بداية الكتاب الصادر تحت عنوان « الحكم
الافريقي » .

اما مضمون الكتاب « فهو محاولة جريئة
لاستخلاص بعض مميزات تختص بها المجتمعات
الافريقية » وهي ذات أهمية الى حد انها تنعكس في

■ JEAN ZIEGLER
■ LE POUVOIR AFRICAIN
■ EDITIONS DU SEUIL
1971

تكنيكية تعكس مدى تطورها ، ويرجع الكاتب هذا الامر الى وجود آثار من الحضارة الفرعونية التي كانت تقس البقرة « ابيس » ذهبت ذكرها على مر الوقت ، ولكنها ظلت معلقة في العقل الباطن لدى البورونديين فتتناقلها الاجيال دون ايجاد تفسير لها .

٢ - انعكاس الملكية المقدسة

على الاحزاب السياسية المعاصرة

وقد كان من ثبات التركيبات المعقدة التي قام عليها النظام الملكي البوروندي ، أنها قد صمدت امام محاولات الاوروبيين احداث تغيرات وادخال نظام ملكي دستوري في بوروندي . فما حدث هو ان الملكية البوروندية التقليدية قد اوتيت من المرونة ما جعلها قادرة على استيعاب نظام الانتخابات ولكن دون ان يؤدي ذلك الى تغيير في حياتها الاجتماعية العتيقة ، اي ان النظم التقليدية في بوروندي قد تغلبت على الاساليب العصرية فطوعتها لمشيئتها .

ويجىء المؤلف هنا بملحوظة : ان ما يحدث في بوروندي ، وبصفة عامة في افريقيا الشرقية وافريقيا الوسطى لم يحدث في افريقيا الغربية . فمن المعروف ان الساحل الغربي الافريقي قد عانى في النصف الثاني من القرن الماضي الكثير من التششتيت على يد الامبرياليين الاوروبيين وقت التقسيم الذي حدث عندما عقد مؤتمر برلين . ولكن الساحل الشرقي بقي على حاله رغم احتلاله ، وتميزت الحياة في الملكات العديدة التي امتدت في افريقيا الشرقية وافريقيا الوسطى بطابع البعثات ، فلم يطرأ اى تغيير ملموس على حياتها بعد احتلال دام اكثر من ٥٠ عاما . وهذا يفسر الفارق الشاسع بين النضال التحرري الذي قلده نكروما في سبيل استقلال بلاده ، وبين المناورات التي كان يقوم بها الزعماء البورونديون لكي يجعلوا بانسحاب رجال المظلات البلجيكيين من مملكتهم .

ولكن هناك على الاقل تغييرا اساسيا طرأ على حياة بوروندي عندما حصلت على استقلالها في عام ١٩٦٢ ، وهو مولد احزاب سياسية ، واقامة نظام دستوري مكتوب لأول مرة . وكان أقوى هذه الاحزاب هو حزب الوحدة والتقدم الوطنى ،

ملوك الانسان الافريقى في كل مكان ، وليس في البيئة الافريقية فقط . فاذا تم للباحث الحصول على هذه المميزات الافريقية الاصلية ، شرع في اتخاذ خطوة تالية أكثر جرأة من الاولى ، وهي محاولة اكتشاف كيفية انعكاسها في الكفاح الثوري الافريقى المعاصر .

الحكم الافريقى والملكية المقدسة :

ويأتى مقياس أهمية واصالة المميزات التي يراها الباحث تسيطر على الحياة الافريقية طبقا لمدى ملازمتها اياها . لهذا يختار ملكة « بوروندى » التي ظهرت في القرن السابع عشر ، وبقيت على حالها حتى الان ، كنواة للبحث عما يسميه بالحكم الافريقى . فيلاحظ ان ملكة بوروندى لم تحظ من الباحث الاجتماعى بالاهتمام الكافى ، اذ مازالت بها جوانب عريضة مجهولة . وبعد فیرجع هذا النقص الى عدم وجود تاريخ مكتوب عن بوروندى . اما ما كتبه الاوروبيون عن هذه الملكة الافريقية العتيقة ، فمعظمه في نظر « جان زيجلر » لايتعدى كونه استنتاجات توصل اليها رجال الارسلانيات ، ولا تلتزم بالموضوعية العلمية قط . ولكن هناك على الاقل بعض النصوص الالمانية نشرت في ١٩١٦ حول الحياة في بوروندى ونظام حكمها « لهاينترمايزر » وبحث آخر قام به « فانسينا » والاثنان جديران بالاهتمام .

وأول ما يلاحظه الكاتب هو ان الحكم في بوروندى يتولاها الملك المنتخب ، ولكنه ايضا المنبع المقدس لكافة السلطات . وهناك ايضا عرقيات تبرز لأول وهلة في شكل فئات اجتماعية ، وان كانت لا تعكس دائما الفئات الاقتصادية . ويعد التل المكان المثالى لممارسة السلطة السياسية ، اما الوحدة الاجتماعية فهي الاسرة ، ولكن الجميع ينتسب الى اصل واحد وهو السلف الذى أسس المجتمع البوروندى وان كان غير محدد على وجه الدقة .

وتعد البقرة رمزا اساسيا للسلطة ، فهي ذات قيمة اجتماعية ولهذا فهي تحظى بقُدسية خاصة ، وبطقوس يؤديها الجميع للحفاظ عليها . ولكن من الغريب ايضا ان البقرة ، بالرغم من قدسيتها لم تتحول في الحضارة البوروندية الى أداة

واحتواءه على قدر كبير من التميز ، وكذا فشله في ربط هذا الماضي بالمستقبل الجماعي . اذن فما هي المادة التي على الباحث ان يركز عليها لمعرفة حركة المجتمعات الافريقية ؟ يأتي هنا الرد على يد المؤلف : القصص والاساطير التي تتداولها هذه المجتمعات شفويا ، والتي تعبر أكثر من غيرها عن كيفية استيعاب مجتمع ما ، فكرة عن ماضيه وتحدد مكانته في العالم .

وان يتناول الباحث هذا التراث الشفوي الافريقي ، يلاحظ ان كل جماعة افريقية مهما كانت تركيباتها الاساسية ، تحيا حياة منعزلة عن غيرها ، وبالتالي فهي تجسد العالم في نفسها . وهو ما يبدو واضحا في المجتمع البوروندي وهذه في الواقع هي العقبة الكبرى التي يواجهها الباحث الاوروبي عندما يعكس على المجتمع الافريقي مفهومه الرشيد للعالم ، فيقوده ذلك الى الاعتقاد الخاطئ بأن المجتمع الافريقي مجتمع لاتاريخي

والحقيقة هي ان الفارق بين المجتمع « التاريخي الاوروبي والمجتمع الافريقي ، يكمن في ان الاول يحاول دون جدوى اعادة الماضي « كما كان في الواقع » ، اما الثاني فهو من خلال تراثه الشفوي لا يطمع سوى في الحفاظ على معنى وجود جماعة ، وعلى ابقائها في المستقبل . هذا هو اساس « الحكم الافريقي » الذي يسيطر على حياة القارة ، وهو لا يحتمل الى تقسيم الى حكم ديني ، وحكم سياسي ، وحكم رمزي ، وحكم اقتصادي ، وحكم روحي . بل هو يتمثل في وجوده فحسب . وله طابع الظاهرة الشمولية والمقدسة .

الثورة الافريقية الماركسية

واذا اعتبر الباحث الماركسية منبع الثورة في العالم المعاصر ، فلا بد ان يتساءل : لماذا تنهم الشعوب الافريقية وهي تناضل في سبيل التحرر من قيد الاستغلال بالتحليل الماركسي فقد نجد العديد من المثقفين الزنوج يناقشون الجدلية الماركسية بمهارة فائقة ، ويدعون بأنهم تروتسكيون او جيفاريون او مواويون او ستالينيون . ولكن لا يوجد مع ذلك حتى اليوم دولة افريقية او حزب سياسي افريقي او منظمة حرب عصابات تعلن صراحة عن انتمائها الى النظرية الماركسية باستثناء - طبعا - جمهورية كونغو برازافيل

الذي اسسه رواجازوري ، وهو ابن الملك موابوتسا الرابع الذي كان قد ادرك ضرورة تكوين حزب موحد يسيطر على الفوارق القبلية . وكان صديقا لباتريس لومومبا كما كان مثله قد اختار الزعامة السياسية القائمة على الجماهيرية القومية . ولكن الاول كان يعتمد على مكانته الرفيعة في مملكة بوروندي ، لكي يحظى بالاصوات ، اي ان الجماهير كانت وهي تدلى باصواتها تعبر في الواقع عن تبعيتها التقليدية للأسرة المالكة . وبالرغم من الجهود التي بذلتها رواجاسوري لكي يصيغ نظرية « قومية » ، فان الجماهير ظلت على معتقداتها التقليدية الى ان قتل رواجاسوري عل يد اعدائه . فكانت نهاية النظرية القومية البوروندية

اما الدستور الذي وضع لبوروندي واصبح نافذا منذ اول يوليو ١٩٦٢ ، وهو تاريخ الحصول على الاستقلال ، فانه لم يطبق الا فيما يتناسب مع التقاليد الجارية في البلاد منذ القدم . وبالتالي لا يعتبر حادثا ادخل تغيرا في الحياة البوروندية القائمة على عقيدة دينية تتطلع الى العالم وتصف تكوينه ، وبالتالي لامكان فيها للقومية .

وتقود المؤلف هذه الملاحظة الى تقييم النظرية الماركسية التي تربط ، في علاقة جدلية ، بين الايديولوجية والتركيبات الاقتصادية . كيف يمكن ان ينسب ماركس الفارق بين التغيرات الاقتصادية التي ادخلت في المجتمع الافريقي . وبين الايديولوجية التقليدية التي مازالت تسيطر على الحياة الافريقية ؟ ان ما يحدث في افريقيا اليوم هو ان المعتقدات التقليدية ، بعد ان كانت تستند الى تركيبات اقتصادية أصبحت اليوم تحيا حياة مستقلة . والدليل على ذلك هو صمودها في بيئات غير افريقية . كما حدث في المجتمعات الزنجية التي نقلت في عهد الرقيق الى أمريكا ، وخاصة في البرازيل . حيث تمارس هذه المجتمعات نفس الطقوس الدينية التي كان الاجداد يمارسونها في القارة السوداء . فما زال حتى اليوم صرح ضخم من الاساطير التي قامت عليها الحياة الافريقية ، وهي تضع الافريقي المعاصر في مركز حرج يائس ، نتيجة عدم توافقه الشخصي مع المجتمع الذي يعبر عنه .

طابع علم التاريخ : عدم التسلسل

ثم يتناول المؤلف وضع علم التاريخ ليؤكد فشل هذا الاخير في اعادة الماضي الكامل للشعوب

كتابته « تاريخ أفريقيا الغربية » (باريس ١٩٦١) ، ولكن النظرية الستالينية اثارت معارضة ايضا في صفوف الماركسيين ، وخاصة منهم جورج لوكاكس .

وعلى أية حال ، فان الثوريين الافريقيين قد عادوا كثيرا من تناقضات النظرية الستالينية الى حد تخلى بعض منهم عن مثابرتهم ، وكان جورج بادامور الوحيد الذى بقى على ايمانه الثورى ، بعد ان قاطع الشيوعية الروسية . ومنذ عام ١٩٤٥ عندما انعقد المؤتمر الخامس الافريقى فى مانشستر ، وضع بادامور نفسه فى خدمة كوامى نكروما ، فقام بدور هام فى الكفاح الذى قاده الشعب الغانى للتحرر من الاستعمار ، وشهد فى عام ١٩٥٧ مولد اول دولة مستقلة فى افريقيا السوداء وهى غانا .

حرب العصابات الافريقية

ويقارن المؤلف بين النضال الثورى فى امريكا اللاتينية والنضال الثورى فى افريقيا ، فيجد ان التحليل المطبق على الاول لا يجد له صدى فى الثانى . ويذكر هنا تشى جيفارا : كان يؤمن بأن تشابه فى الوضع من الاغتراب الثقافى والبؤس والتهديد الامبريالى أو الاستعمارى الجديد ، يستوجب ردا مماثلا قائما على العنف . وقد يؤيده فى ذلك فرانزفانون . ولكن مثل هذا التحليل لا ينطبق فى نظر المؤلف على الوضع الثورى فى افريقيا . ويذكر مدى الحيرة التى شعر بها المناضلون الكوبيون الذين قاتلوا فى صفوف المتمردين فى شمال شرق كونجو كنشاسا عندما قامت أزمة لومومبا . فقد كان سلوك المقاتلين الافارقة يتميز بطابع خاص من حيث التنكيز واسلوب القتال .

ويفسر جان زيغلر هذه الحيرة بما يسميه بالجذور الايديولوجية والاجتماعية التى تسيطر على الحركات الثورية فى افريقيا والتى اطلق عليها موقتا « فى نظره تسمية » القومية الافريقية » ، اما الحقيقة فان المفهوم الثورى للمناضلين الافريقيين لا يتمثل فى المشاركة العالمية فى النضال ضد الامبريالية . بل هو قبل كل شئ يتبلور فى الكفاح على ارضهم ، وفى سبيل تحرير هذه الارض . حتى تحتاج لهم حياة كريمة فى

والحزب الشيوعى السودانى وحركة التحرر الانجلوى . كيف يمكن اذن ان نفسر عدم التحام الحركة الافريقية المناهضة للاستعمار والحركة العمالية فى الغرب ، بالرغم من وحدة الهدف التى يمكن ان تجمع بينهما ؟

يرى جان زيغلير ان سوء التفاهم القائم بين الثوريين الافريقيين والماركسيين البيض ، ترجع جذوره الى نصف قرن ، عندما عقد المؤتمر السادس للكونمترن فى موسكو (١٩٢٨) وكانت تصفية الاستعمار ضمن جدول الاعمال التى نوقشت خلال هذا المؤتمر . وقد فرض ستالين فى ذلك الوقت نظرية العقائدية الجامدة التى تعطى الاولوية المطلقة للنضال البروليتارى فى الدول الصناعية . اما حركة الثوريين الافريقيين فقد كانت فى نظر ستالين مضادة للحركة الثورية ، لانه كان يرى ان انهيار المجتمع الرأسمالى فى الدول الصناعية سيؤدى من تلقاء نفسه الى انهيار الاستعمار ، وبالتالي سيقضى على النفوذ الاستعمارى فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . لهذا رفض ستالين ادخال الكفاح المسلح على الارض الافريقية ، واكتفى بضم الثوريين الافريقيين الى تنظيمات تابعة فى ولائها للكونمترن . بل ان افضل هؤلاء الثوريين قد اصبحوا اعضاء فى الحزب الشيوعى السوفيتى ليكونوا الكوادر الهامة فى منظمات ثورية مثل « الحصة المضادة للامبريالية » او « عصابة الدفاع عن الجنس الاسود » او عصابة تحرير الشرق الخ . . . وكان يوجد داخل الكونمترن نفسه مكتب مختص بتنسيق العمل الثورى فى القارة الافريقية السوداء وكان يسمى « بالمكتب الزنجى » .

وقد حظت نظرية ستالين هذه برواج كبير دام حتى عهد قريب . وتناولها علماء الاجتماع الماركسيون عن طيب خاطر ، وخاصة منهم وليم ماركوف الذى اوضحها خلال المؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع الذى عقد فى ايفيان بفرنسا عام ١٩٦٦ كما عبر عن نفس النظرية علماء فرنسيون مثل ج . ارنو فى كتابه « من الاستعمار الى الاشتراكية » الذى صدر فى ١٩٦٦ (باريس) ، وتيودور مونزد « من التمرد الوطنى الى الثورة الاشتراكية فى افريقيا السوداء » (١٩٦٦) و « سورية كاتال » فى

المستقبل . بل ان معظمهم لم يختاروا هذا النضال ، اضطروا الى ذلك فى سبيل البقاء على تقاليدهم العرفية .

ومناك فارق آخر يجده المؤلف بين المناضل الافريقى والمناضل فى أمريكا اللاتينية ، فان كان الثانى يكافح ضد طبقة حاكمة تستغله ، فان الاول يستلهم من كونه من جنس افريقى لكى يكافح ضد المستعمر الابيض . لهذا كان المناضل الافريقى يخضع لعملية « تدشين » تعد فى الواقع تأكيداً لكيانه الافريقى التقليدى .

ماو ماو مثالا

ويؤكد جان زيبلر بأن نقاء «فرقة» الحركات الثورية فى افريقيا كان العامل الاساسى الذى حد من فعاليتها ، لان الحواجز العرقية، وخاصة فى مناطق افريقيا الوسطى ، كانت تقف فى طريق تشكيل جبهة عريضة مناهضة للاستعمار . ففى انجولا يتقاتل المناضلون ، كذلك بقيت الحركة الثورية الافريقية فى عزلة عن الحركة التى قامت فى العالم الثالث لمكافحة الاستعمار الاجنبى .

هذه هى النتيجة التى يصل اليها المؤلف من خلال نظريته الخاصة للمجتمعات الافريقية التى ترتكز اساسا على التقاليد التى كتب لها الدهر البقاء ، فبراها مازالت تسيطر حتى اليوم على السلوك الفردى مهما كانت البيئة التى يحيا فيها . ويأتى تقييم المؤلف للحركات الثورية الافريقية من خلال هذه النظرة ، فيكون مقياسه الاول هو هذه التقاليد التى بها يفسر عزلة هذه الحركات وانطوائها وفشلها فى تنسيق جبهة عريضة تقف صامدة فى وجه الامبريالية العالمية .

وفى رأينا ان مثل هذه النظرة ومثل هذا التقييم للحركة الثورية الافريقية يستوجبان بعض الملاحظات .

اولا : مما لاشك فيه ان هناك تقاليد وطقوس عديدة تلجأ اليها الحركات الثورية فى افريقيا ، وهى تدعم صفوف مناضليها . ولكن اذا بحثنا عن الاسباب التى وراء ذلك ، فسنجد ان هذه التقاليد وتلك الطقوس لم تفرض نفسها على الحياة الافريقية بقدر ما كانت اداة لربط الماضى

بالحاضر . فان الحركات الثورية الافريقية تقطع قبل كل شئ الى اثبات وجود الانسان الافريقى على الارض الافريقية وهى فى ذلك تستعين بالتاريخ وامتناده الى الحاضر فى شكل التقاليد والطقوس التى كانت منذ القدم تمثل القوائم التى قامت عليها حياة زراعية افريقية .

ثانيا : اما من حيث عدم التحام الحركة الثورية الافريقية بالحركة البروليتارية العالمية ، فان السبب فى ذلك لا يرجع الى قرارات اتخذت عندما عقد المؤتمر السادس للكونغرس ، بل الى المرحلة التى كانت تمر بها الحركة البروليتارية العالمية . فقد كانت الرأسمالية تواجه فى الثلاثينات أزمة حادة ناتجة عن التضخم فى الانتاج ، وبدأت على وشك الانهيار . لهذا ركزت الحركة البروليتارية كافة جهودها على الكفاح الثورى فى الدول الصناعية . وكان الصراع الطبقي هو اهم ما يمثل قوائم هذا النضال . اما الحركة الثورية فى افريقيا ، فهى منذ بدايتها تطالب بالاعتراف بوجود الانسان الافريقى ، الامر الذى كان ينكره الاستعمار . لهذا لم يكن هناك نقطة التقاء او التحام بين الحركتين .

ثالثا : ان تمسك الافريقيين الثوريين بالطقوس والتقاليد ليس هو السبب الرئيسى الذى خلق هذا التباين الشاسع فى أسلوب التفكير والعمل الثورى بين المناضل الافريقى والمناضل فى أمريكا اللاتينية . بل يمكننا ان نؤكد ان هذا التباين يعكس تباينا آخر وهو طبيعة الهدف . فان الرق واليهودية التى فرضتا على الافريقيين منذ عصور قد جعلت الافريقى على أرضه وفى أى مكان آخر ينشد قبل أى اعتبار ، أمر استرجاع كرامته الاولى .

ونلاحظ هنا ان الحركة القومية الافريقية منذ بدايتها ، كانت تستند اساسا على وحدة القارة بأجمعها . ولم تتبلور فى شكل كفاح فى سبيل استقلال دول . الا بهدف تكتيكى أكثر من غيره . فقد كانت حجة المستعمر الاوروبى فى بقاءه على الارض الافريقية هى عدم اعترافه بقدرة الافريقيين على ان يحيا حياة مستقلة على النمط المصرى . اى فى نطاق دولى . لهذا ارتضى الافريقيون الثوريون بالتقسيم الذى فرضه عليهم الاستعمار .

من أهم قواته النضال الثوري الأفريقي ، وهو وحدة القارة •

تلك هي بعض الملاحظات عن « الحكم الأفريقي » الذي يقدمه جان زيجليير على أنه الأسلوب السليم للبحث الاجتماعي في الحياة الأفريقية • ولكن كل هذا لا يعني أن الكتاب غير جدير بالاهتمام • فهو يعكس تيارا جديدا في البحث في شئون أفريقيا يعتمد أساسا على التقاليد السائدة في القارة السوداء ، ليجعل منها أداة لفهم الحركة الأفريقية المعاصرة •

فدية الإصفهاني

وقبوا النهوض في شكل دول لكي يسواجهوا مستعمر • ولكن وحدة القارة بقيت دائما هدفا تطمح إليه الشعوب الأفريقية • فلا عجب أن تكون أول خطوة اتخذتها أفريقيا المتحررة إقامة منظمة الوحدة الأفريقية •

وبالتالي ، فإن الذي يحد من قوة الثورة الأفريقية ليس سيطرة الماضي على الحاضر في شكل تقاليد وطقوس ، بل بقدر هذه الحواجز التي بقيت حتى اليوم تفرق بين الشعوب الأفريقية ، وهي تقال

سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط

الكاتب الصحفي فيليب دي سان

روبر من اشد المتحمسين للجنرال

ديجول ولليدجوليين ولهذا فان

كتابه الاخير الصادر تحت عنوان

« مباراة فرنسا في البحر المتوسط » يعد دفاعا

حارا امام الرأي العام الفرنسي عن التحول الذي

ادخله الجنرال ديغول على السياسة الفرنسية

تجاه البحر المتوسط ، وبالتالي تجاه العالم العربي

الذي يقع شرقي وجنوبي هذا البحر •

واهم ما يركز عليه الكاتب في دفاعه ، هو إبراز

الابعاد التاريخية للسياسة الخارجية التي انتهجها

الجنرال دي جول الى حد يجعلها امتدادا طبيعيا

للتقليد السياسي الفرنسي الاصيل • فتبدو على أنها

التطور التاريخي المنطقي للسليم الوحيد لما يجب

أن تنتهجه الحكومة الفرنسية الحالية •

كذلك هناك عوامل دولية يراها الكاتب قد عجلت

بالتغيير الذي ادخله الجنرال دي جول على

السياسة الخارجية الفرنسية وهي :

يعد

■ PHILIPPE DE SAINT
ROBERT

■ LE JEU DE LA FRANCE
EN MEDITERRANEE

■ JULLIARD, PARIS, 1970.

نفسه على بحث سائر الدول الأوروبية لكي تحذو
حذو فرنسا ، فتقف أوروبا متكثلة صامدة أمام
التحرك الأمريكي الأخير نحو إقامة استقطاب
جديد .

وكانت الخطوة الأولى التي شرع فيها
دي جول ، لكي يتحقق له هذا الهدف ، متمثلة في
الموقف المستقل الذي اتخذته فرنسا تجاه الحلف
الاطلنطي . وقد تناوله فيليب دي سان روبيو في
كتاب سابق له صدر تحت عنوان « سياسة فرنسا »
كان بمثابة دراسة مستفيضة لتبرير هذه السياسة
أمام الرأي العام الفرنسي ، وتقييمها في شكل
امتداد طبيعي لتقليد قومي فرنسي صميم وأزلي .
وان كان الكاتب قد ركز على توضيح الجانب
الاطلنطي للسياسة الديجولية في كتابه الأول ،
فذلك لان هذا الجانب بالذات كان موضع مناقشات
حامية في ذاك الوقت . ولكنه كان يرى في الوقت
نفسه أن السياسة الديجولية تجاه البحر المتوسط
كانت شيئا بديها . أولا لان هذه السياسة قد
استعادت امكانياتها الحقيقية في التحرك بعد أن
شرعت الجمهورية الخامسة في تصفية
مستعمراتها ، وبالتالي استعادت أبعادها
الطبيعية . وثانيا لان مثل هذه السياسة تجاه
البحر المتوسط ، ما هي سوى لمحة أولى لما يجب أن
تكون عليه أي سياسة أوروبية مستقلة تتيح للقارة
القيام بكافة التزاماتها التاريخية تجاه العالم النامي .

وفي كتابه « سياسة فرنسا تجاه البحر
المتوسط » يركز الكاتب على تطلعات فرنسا الى
هذا البحر ، فيرى أن انتهاء هذه الدولة سياسة
مستقلة تجاه البحر المتوسط ، وبالتالي الشرق
الاطلسي ، ان هو الا خطوة ايجابية تسجل وضعها
كدولة كبرى تنتمي الى هذا البحر ، أي أن مثل هذا
السلوك السياسي ما هو سوى تعبير عن وضع
جغرافي وتاريخي . ومن جهة أخرى ، فإن
السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أزمة الشرق
الاطلسي هي امتداد طبيعي للعلاقات الودية التي
تربط فرنسا بالشرق العربي منذ عهد قديم .

علاقات فرنسا بالعالم العربي :

ويخصص الكاتب جزءا هاما من دفاعه عن
سياسة دي جول ، لابرار ما كان لفرنسا من روابط
وثيقة بالعالم العربي ، فيستعرض الأحداث

أولا : تخطي دول أوروبا مرحلة إعادة البناء
التي شرعت فيها اثر الحرب العالمية الثانية ، وما لازمها
من تبعية للولايات المتحدة اذ أن هذه الدول قد
بلغت مستوى من الضموج جعلها قادرة على أن تضع
لنفسها سياسة مستقلة ، وان تؤكد وجود القارة
في توازن القوى الدولية .

ثانيا : تحول ميزان القوى الدولي من حالة
الاستقطاب الثنائي الذي سجلته معاهدة يالطا منذ
ما يقرب من ربع قرن . وذلك بعد أن اثبتت الصين
الشعبية وجودها كقوة دولية في قلب القارة
الاسيوية . واليوم تحاول الولايات المتحدة إقامة
سياسة جديدة للتكتلات في تحالف امريكي سوفيتي
في مواجهة الصين . أي ما معناه احلال استقطاب
جديد في العالم بين الدول الصناعية من جهة ،
والدول النامية من جهة أخرى . فعلى أوروبا اذن
ان تجتهد لكي لا يجرفها تيار الاستقطاب الجديد
هذا ، ولن يتاح لها ذلك الا اذا تخلصت من تبعيتها
السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ووضعت
لنفسها سياسة أوروبية صميمة . وطبيعي أن مثل
هذه السياسة لا يمكن أن تغفل اهمية البحر
المتوسط الذي لم يعد فقط مهد حضارتها . ولكن
أصبح أيضا الطريق الوحيد الذي يرد منه أهم
جزء من موارد أوروبا المولدة للطاقة التي تحتاجها
نهضتها الصناعية والمعروف ان هذه الموارد تتمثل
أساسا في البترول العربي ، سواء كان جزائريا او
ليبيا . الخ . فقد دلت الاحصاءات على أن كل
طنان من البترول تستورده أوروبا ، تأتي
أطنان منه من دول جنوب وشرق البحر المتوسط .
فالثا : دخول العالم مرحلة جديدة تتميز بظاهرة
تصفية المستعمرات ، وبالتالي هناك تزايد في عدد
الدول النامية المستقلة وهناك عدد كبير منها في
القارة الافريقية .

ولهذا فان على أوروبا ان تعيد صياغة سياستها
تجاه العالم النامي وحتى يتم لها انشاء صرح
جديد من العلاقات يتوافق على استقلال هذه الدول
النامية .

تلك هي اذن القيم الثابتة في السياسة الخارجية
الفرنسية من جهة ، والظروف الدولية التي يراها
الكاتب من جهة أخرى من اهم المبررات التي حدت
بالجنرال ديغول الى ان يعيد النظر في السياسة
الخارجية الفرنسية ، مستهدفا في ذلك اعادتها في
الاتجاه التاريخي السليم . مع العمل في الوقت

مثالية لكي تطرد فرنسا من الاماكن المقدسة ولا ،
ولكن تأمن طريق الهند وتضمن الاشراف على قناة
السويس ثانيا .

ولكن الصهيونية كانت لها اهداف اخرى في
فلسطين . فقد كانت تعمل على اقامة دولة
« يهودية » تقف موقف الديدبان للحضارة في وجه
البربرية . ثم يرى الكاتب كيف اضطرت
بريطانيا تحت وطأة الارهاب الصهيوني الى
التخلي عن الانتداب ، وانه ما كاد يتم ذلك ، حتى
كانت الولايات المتحدة قد نشطت لكي تفرض
التقسيم على الامم المتحدة . وقد نجحت في ذلك
الى ابعد حد واعترفت الامم المتحدة بدولة
اسرائيل .

ويرى الكاتب هنا ان من واجبه الرد على تساؤل
يتبادر الى ذهن القارئ : لماذا ايدت فرنسا
التقسيم في الامم المتحدة ، وهي التي تربطها
بالعالم العربي مثل هذه العلاقات الوثيقة ؟ انه يجد
الرد الاتي : ان فرنسا كانت قد عارضت التقسيم
في بادىء الامر ، وامتنعت عن التصويت في
اللجان ، ولكنها لم تقدر على الصمود امام
الضغوط التي فرضتها عليها الصهيونية من خلال
الولايات المتحدة . فقد كانت أوروبا ما زالت
خاضعة اقتصاديا للولايات المتحدة ، ومنهمكة في
عملية اعادة البناء ، ولهذا اضطرت الى تغيير
موقفها في الجمعية العامة .

ويصف الكاتب هذه المرحلة من السياسة
الفرنسية بانها تغاير تقاليدها ، ويلخصها في هذه
الكلمة : « بعد ان ابعدت (فرنسا) في ١٩١٧ عن
ارض فريدة كانت تقوم فيها بدور رئيسي منذ الف
عام . لم يعد في مقدورها سوى ان تشاهد مدى
تعارض ما جرى في فلسطين بعد كل من العربيين
العالميتين » مع شعورها ومصلحتها وتقاليدها
الدبلوماسية . وقد تم كل هذا بالطبع لصالح
الامبريالية الانجلو - ساكسونية التي بعد ان
طوعت لمشيئتها الحركة الصهيونية ، اصبحت
اليوم سجيئة لها ! »

اما التحالف الامبريالي البريطاني - الفرنسي -
الاسرائيلي الذي ادى في ١٩٥٦ الى الاعتداء
الثلاثي على مصر ، فان الكاتب يرى انه الكارثة
التي اطاحت بصرح الدبلوماسية الفرنسية تجاه

التاريخية التي تؤكد العلاقات الودية التي كانت
تربط فرنسا بالعالم العربي ، وأهمها :

علاقات الصداقة التي كانت قائمة بين الخليفة
هارون الرشيد والملك شارلمان ، ومبادرة الاول
بتسليم الثاني مفاتيح المقبرة المقدسة في القدس .

التحالف الذي تم في القرن الثامن عشر بين
فرنسا وتركيا بلحد من أطماع القيصر بطرس
الأكبر . وكذلك ما ابدته فرنسا مرارا عبر التاريخ
من تمسكها بوحدة الامبراطورية العثمانية . ولم
يحد من هذا التمسك في نظر الكاتب - سوى ما
شهده العالم ابان الحرب العالمية الاولى من بعث
في القوميات العديدة التي تأثرت بفكار الثورة
الفرنسية .

كانت فرنسا من أشد المتحمسين لاستقلال مصر
ولمشروعات محمد علي .

كل هذا حدا بفرنسا عقد توقيع معاهدة برلين
التي سجلت انقسام العالم فيما بين الدول
الاستعمارية الكبرى بحجة اعادة التوازن في
الشرق . الى المطالبة بأن تؤكد المعاهدة ما لديها
من حقوق خاصة « في سوريا وفلسطين »

ويؤمن الكاتب بأنه لو قدر لفرنسا أن تحتفظ
بمكثتها في الشرق العربي . لما قامت مشكلة
فلسطين التي يعزوها الكاتب الى السياسة التي
سلكتها بريطانيا اثر الحرب العالمية الاولى ، عندما
شرعت الدول الحليفة في اقتسام الامبراطورية
العثمانية . وكانت فرنسا قد طالبت حينذاك بأن
يسند اليها انتداب فلسطين بحكم الامتيازات
الدينية التقليدية التي كانت تملكها بالنسبة الى
الاماكن المقدسة . ولكن بريطانيا بادرت باتخاذ
مناورات لكي تحصل على هذا الانتداب ، وأبرمت
اتفاقا مع الشريف حسين بن علي في هذا الشأن .
ولكن ما كاد يؤول الانتداب الى بريطانيا حتى
تخاست كافة التزاماتها السابقة وأخذت على نفسها
تعهدا جديدا كان السبب لاول في نظر الكاتب في
غرس الصهيونية في ارض فلسطين ، وهو وعد
بلفور المشتهور ٢ نوفمبر ١٩١٧ . ويذكر الكاتب
هذا أن فرنسا عارضت بشدة فكرة انشاء « وطن
قومي ، يهودي في فلسطين ، ولكن بريطانيا كانت
قد اختارت ورثة الصهيونية ، اذ رأت فيها أداة

ايضا سياسة عربية لا يمكن ان تغفل امرا واقعا آخر ، وهو المقاومة الفلسطينية . لهذا اتخذ التحرك الفرنسى تجاه ازمة الشرق الاوسط خطين واضحين هما :

خط دبلوماسى ، يلتزم بقرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ويطالب بعقد اجتماعات بين الدول الكبرى الاربع (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) لكى يتم اولا تنفيذ القرار المذكور .

وخط سياسى يعمل على منع اى تفاف يمكن ان يتم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من خلال محادثات ثنائية ، ويبرم على حساب الامر الواقع الجديد ، وهو المقاومة الفلسطينية ، ويكون بمثابة معاهدة بالتا جديدة

سياسة بومبيدو تجاه البحر المتوسط

ثم يتناول الكاتب المرحلة التى تلت انسحاب الجنرال دى جول من الحكم ، فيرى كيف نشط بعضهم لارجاع فرنسا الى سياسة الاحلاف التى جعلها تابعة للولايات المتحدة ولكن سياسة دى جول « بحكم توافقها مع الخط التاريخى والقومى لفرنسا ، صمدت ، وبالتالي لم يكن فى وسع الرئيس بومبيدو سوى ان يمضى فيها » . وفى اول مؤتمر صحفى عقده بومبيدو فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ أكد الرئيس الفرنسى الجديد التزامه بالخط الذى وضعه الجنرال دى جول فى هذه الكلمة :

« ان على فرنسا ان تدافع عن مصالحها المعنوية والمادية ، وهى مصالح ضخمة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط » وترجع بصفة خاصة الى العلاقات الودية القديمة التى تربطها بالدول العربية . لهذا كانت سياستنا « ومازالت » قائمة على مناشدة الحكمة أولا ، وعلى بذل محاولات فى سبيل ايجاد تسوية تتيح لدولة اسرائيل الحياة فى سلام داخل حدود معترف بها ومضمونة ، وفى الوقت نفسه تضمن حلا للمشاكل الانسانية والسياسية النابعة عن وجود الشعوب الفلسطينيين وعن حقوقهم . »

واخيرا يلاحظ الكاتب انه منذ ان قررت فرنسا التخلي عن التزاماتها فى الحلف الاطلنطى ، بدا فى الافق حلم جديد تلوح به الولايات المتحدة :

الشرق الاوسط فقد استعانت فرنسا وبريطانيا بالقوة الاسرائيلية لحماية مصالح الامبريالية الاوروبية فى المنطقة . وكانت النتيجة ان الولايات المتحدة هى التى استفادت من هذه العملية ، بعد ان تراجعت الامبريالية وتركت فراغا فى المنطقة ، فسارعت الولايات المتحدة بملئه .

سياسة ديغول تجاه البحر المتوسط :

هكذا كان وضع السياسة الخارجية الفرنسية ، الى ان تولى الجنرال ديغول الحكم . فكان اول عمل شرع فيه هو ازالة الحجر الذى كان يقف فى طريق انتهاج سياسة فرنسية اصيلة . فانهى حرب الجزائر التى حصلت على استقلالها ، ثم اخذ الرئيس الفرنسى يعمل على اعادة العلاقات الودية التى كانت تربط فرنسا بدول البحر المتوسط . وهو فى ذلك يؤمن بانه يعيد فرنسا الى الخط السياسى الذى تميزت به منذ القدم ، بعد ان انحرفت عنه منذ الحرب العالمية الثانية .

وكان لابد ان تقود هذه السياسة الجنرال ديغول الى ان يتخذ موقفا تجاه اسرائيل يتوافق معها . وهو الموقف الذى عبر عنه فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ . ويتلخص فيما يلى :

ان اسرائيل امر واقع حدث فى ظروف قد يكون بعض منها له مبرر ما ولكن هذا لايعنى انها تملك اى سيادة على اى جزء من مدينة القدس .

ان فرنسا ستدافع عن هذا الامر الواقع لا بسبب سوى الحفاظ على السلام فى المنطقة . اما كل ما يدعيه الاسرائيليون من شرعية ترجع الى عهد التوراة - انما هو سوى وهم يناقض كل تاريخ وكل قانون .

ولكن حتى هذا الامر الذى تريد فرنسا ان تحافظ عليه لصالح السلام ، فان اسرائيل تعمل على هدمه ، وذلك باعتداءاتها المتكررة ، وبالتالي فان فرنسا لن يمكنها فى النهاية حتى ضمان هذا الامر الواقع .

هذا هو اذن موقف الجنرال دى جول « وهو يجد تجاوبا فى نفس الكاتب الذى يرى ان لفرنسا

الدولة بالذات ان تجعل حقوقها فريدة دون الآخرين ، وان تضمن بذلك وجودها في ظل السلام والامن . فكل دولة يمكنها مثل الفرد تماما ان تجازف بوجودها الى حد قد تصبح فيه الحماية التي تنتظرها من الدول الاخرى غير طبيعية وغير عادلة ، وتتحول الى مشاركة في موقفها العدائي او الاتحادي . ولكن فرنسا لا يمكنها ان تقوم باى حال بدور هذا الشريك .

ولا ريب ان رأى القارىء العربى في هذا الدفاع الحار عن سياسة دى جول تجاه البحر المتوسط عامة ، وتجاه ازمة الشرق الاوسط خاصة ، قد يختلف في بعض النقاط مع رأى فيليب دى سان روبير . على انه يمكننا القول ان الكاتب يخاطب الرأى العام الفرنسى ، ويحاول ان ينفذ الى الفكر والوجدان الفرنسى اللذين مازالت الصهيونية تحكمهما وفقا لاطماعها من خلال الصحافة والكتب والمسرح وغيرها من وسائل الاتصالات الفكرية والحسية . ولهذا يعتبر كتاب فيليب دى سان روبير مرجعا هاما ومفيدا للاعلام العربى الذى حشد جهوده الاخيرة لكى يفند الاسطورة الصهيونية التى مازال لها نفوذ كبير فى تحريك مشاعر وتفكير القارىء الفرنسى حتى اليوم .
نبية الاصفهاني

وهو يستهدف ادماج دولة اسرائيل في الحلف المذكور . لكى تتولى هذه الاخيرة مسئولية الدفاع الغربى عن منطقة شرق البحر المتوسط .

وهكذا يصل الكاتب الى هذه النتيجة ، وهى ان مصلحة فرنسا تحتم عليها ان تنتهج مثل هذه السياسة تجاه البحر المتوسط . وهى سياسة تحدد بها الى ان تعيد النظر فى علاقاتها البترولية مع الدول العربية ، لكى تقف فى وجه الاحتكار الانجلو ساكسونى للبترول فى العالم العربى ، وكذلك الى ان تعارض مشاركة اسرائيل فى السوق المشتركة ، دون ان تؤدى هذه الدولة تنازلات سياسية لصالح قضية الشرق الاوسط ويختم دفاعه بهذا الرأى :

لم يعد ممكنا اليوم طرح حق الوجود لدولة اسرائيل دون الزام هذا الوجود بشروط وظروف تجعله قادرا على البقاء اما اذا استبد بهذا الحق ، فانه مقضى عليه فى النهاية . لان الحق فى الوجود بالنسبة لدولة ما يتوقف اولا على السياسة التى تنتهجها هذه الدولة . وعلى كل واحد منا ان يفهم الان ان اسرائيل كدولة ، لها دون شك الحق فى الوجود ، ولكن هذا لا يعنى ان هناك التزامات خاصة من الدول الاخرى تجاهها . بل على هذه

المؤلفات العربية السياسية

■ ■ الدكتور جابر ابراهيم الراوى -
الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية
الایرانية - القاهرة سنة ١٩٧٠ ■ ■

منذ اعتزم الدكتور جابر ابراهيم الراوى ان يعد رسالة يتقدم بها الى جامعة القاهرة لينال بها درجة الدكتوراه فى الحقوق . الح عليه خاطر لم يجد فكاكا منه ، وهو ان تكون لرسالته ثمة فى خدمة بلاده العراق . ورأى ان تخصصه يتيح له تحقيق هذه الخدمة اذا تقدم بنظريات تستطيع بلاده ان تترجمها الى عمليات . بمعنى ان يتقدم بالفكر تسهم بقدر ما فى حل بعض المشكلات المستعصية التى يعانى منها وطنه العراق . ولاح له ان خير ما يمكن ان يتقدم به لتحقيق هذا الهدف هو تحليل مشكلة الحدود بين العراق وايران . تلك المشكلة التى طال الامل عليها ، وكثيرا ما هكرت جو الصفاء الذى كان يجب ان يسود بين

- الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية
- اتحاد الامارات العربية
- تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد
الاسرائيلى
- تطور ومسار الحركة الوطنية فى اليمن الديمقراطية

طبيعية، والحدود ظاهرة اتفاقية بشرية . ثم يقول ان الحدود كانت قديما تخضع للقانون الداخلي، ويتم تعيينها من جانب واحد وبطريقة تحكمية . اما في العصر الحديث فيجربى تخطيطها باتفاق الدول المعنية .

وينتقل بنا بعد هذا الى العوامل التى تؤثر فى الحدود، فيذكر منها العوامل القانونية، والعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية . ولا يفوته ان يسجل ان الدول الاستعمارية كان لها الدور الاكبر فى فرض حدود معينة على الشعوب التى كانت تخضع للحكم الاستعماري، ثم اصبحت تلك الحدود بعد انقصار الاستعمار مثارا للمنازعات فى القارات التى منيت بالتسلط الاستعماري، ويعرض امثلة لذلك فى القارة الافريقية، والقارة الاسيوية، وامريكا الجنوبية .

ثم ينقلنا بعد هذا الى تصنيف الحدود فيحدث عن التقسيم التقليدى، وهو تقسيمها الى حدود طبيعية كالجبال والانهار والصحارى، وحدود صناعية مثل الحدود الجمركية، والحدود الادارية، وخط وقف اطلاق النار، وخط الهدنة . ويشرح بايضاح كل خط من هذه الخطوط .

وفى بحث يمزج فيه بين التاريخ والقانون . يوضح لنا كيف تطورت فكرة الحدود الدولية بتطور البشرية من العهد القبلى الاول الى عصرنا الحاضر، حيث وصلت الى كونها خطا يفصل بين الدول المتجاورة فصلا واضحا . كان من اثره التخفيف من حدة مشكلات الحدود الدولية . فيبدأ بشرح فكرة الحدود البدائية او القبلية حيث كان يقع النزاع بين افراد بشأن الرعى حتى عرف الانسان الزراعة واستغلال الارض، وتكونت الجماعات فأخذ النزاع يدور بين الجماعات بعد ان كان يدور بين الافراد . وحيث كان الحق هنا وهناك للقوة وحدها . ثم بين كيف قامت بعض الامم باقامة الاسوار والخنادق لتقوم مقام الجبال والانهار، كما فعلت الامبراطورية الرومانية، والامبراطورية الصينية . وليته فى هذا المقام أشار الى ما لم يكن للعرب بل ولا للعالم كله علم به، وهو ذلك السور الصناعى الذى اقيم بين دولة تنشر الامن والسلام ودولة اخرى ظالمة مفترقة بقوتها، وهو ذلك السور الذى اشار اليه القرآن الكريم فى معرض الحديث عن نبي القرنين ووصوله الى قوم يصون الامن والسلام . ويروى القرآن الكريم انهم قالوا يا ذا القرنين ان يا جوح وما جوح مفسدون فى الارض، فهل نجعل لك خراجا على ان تجعل بيننا وبينهم سدا قال: ما مكنى فيه ربي خير . فاعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردما . اتونى زبر الحديد، حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال اتونى افرغ عليه قطرا . فما استطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا . ويدل هذا السياق على ان فكرة اقامة الحواشي والسدود على الحدود لكفالة الامن وضمان السلام موغلة فى القدم .

ثم يذكر صاحب الرسالة بعد ذلك كيف طور اليونانيون والرومان فكرة الحدود وحولوها الى شعيرة دينية، استنادا الى ما جاء فى التمهيد القديم وليس من حلقه ان

دولتين يجمع بينهما الجوار والدين، فضلا عن تراث تاريخى مشترك ليس من اليسير تجاهله او قناسيه . وبعد طول اناة وروية، عزم على ان يجعل هذا الموضوع موضوع رسالته، مع علمه بما يعترض سبيله من مصاعب جمة .

ان مشكلة الحدود الدولية مشكلة عامة ومعقدة، ومصدر لكثير من المنازعات الدولية . وقواعد القانون الدولى لا تغطيها الا لماما، المراجع التى تبحث فيها نادرة، والخبراء الذين يعمل على رايهم فيها قلة قليلة . وقد اصاب واضع الرسالة حين استشهد باللورد كيرزون احد اعلام السياسة فى القرن العشرين اذ يقول . ان من الحقائق التى تسترعى النظر انه - على الرغم من ان مشاكل الحدود اهم ما يشغل بال وزارات الخارجية فى هذا العالم المتحضر - لا يوجد بحث باى لغة من اللغات على قدر ما اعلم عاليج هذا الموضوع ثم يسترسل لورد كيرزون فيعبر عن واقع لا يزال قائما حتى اليوم . وهو ان البحوث الحديثة التى تتناول مشكلات الحدود لا تعنى العناية اللازمة بالجغرافيا السياسية، وقر من رجال القانون من خصها ببحوث مستقلة، وانما يتناولها الباحث عرضا خلال بحثه فى القانون الدولى، اما الشيء الذى هو قطعيا غير موجود فهو بحوث ضافية تعالج الموضوع معالجة كلية .

عرف الدكتور الراوى هذا كله، وايقن انه امام موضوع شاق ومضن يحتاج الى كثير من الوقت، وكثير من الجهد فى البحث والتنقيب فى شتى كتب القانون الدولى وفى المجلات المتخصصة، وفى الرسائل الجامعية فى مختلف جامعات العالم ما نشر منها وما لم ينشر، وفى التصريحات الرسمية والوثائق المتعددة . ويقول الدكتور الراوى ان السيد الدكتور المشرف على الرسالة الدكتور حامد سلطان بصرنى بكل ذلك، لكنه شجعنى ووجهنى فاحسن التوجيه .

وبعد ان بذل من الجهد ما بذل، كتب له التوفيق، فجاءت رسالته كما ينبغي ان تكون الرسالة الجامعية القيمة، وفاز بها بدرجة جيد جدا مع مرتبة الشرف وتقدير تبايلها مع الجامعات الاجنبية .

وكان لزاما عليه لكى يحلل مشكلة الحدود المرافية الايرانية ان يبحث مشكلة الحدود الدولية من جذورها، وقد وفق فى ذلك فسلك سبيل المنطق المرتب . فبدأ بتبيان معنى الحدود وتعريفها، وبين كيف اختلف العلماء فى تفسير معنى الحدود ومعنى الترخوم لمعهم من جعلها مترادفين . ومنهم من فرق بينهما، وأرجع هذا الخلط بين التعبيرين الى ان حدود الدول والامبراطوريات كانت حتى العصر الحديث غير محددة بدقة بسبب نقص المعلومات الجغرافية المفصلة عن المناطق التى يراد تحطيلها، وانتهى من بحثه التمهيدى هذا الى ان الترخوم تعنى منطقة او مساحة غير مأمولة لعدم صلاحيتها لسكنى الانسان، تكون على شكل احزمة او ظواهر طبيعية كالجبال والانهار والمستنقعات ونحوها، اما الحدود فهى الخط الذى يحيط بالدولة ويفصلها عن الدول المجاورة لها . فالترخوم ظاهرة

بالتحديد وصفت خط الحدود وصفا واضحا كتابة على الورق ، ويقصد بالتخطيط تعريف خط الحدود الموصوف على الورق بقوائم أو أية علامات تميزه من نحو أسلاك تمد ، أو حداث تدق ، أو اعمدة تقام .

ومضت الرسالة تتحدث عن الانهار الدولية كحدود ، وعن التغييرات التي تحدث في انهار الحدود والنتائج التي تترتب عليها ثم تتحدث عن الانفاق والجسور والسدود ونحوها حين تكون حدودا دولية ، ثم عن مراحل تحديد الحدود الدولية وتخطيطها ، ثم يخصص صاحب الرسالة فصلا لطرق تسوية منازعات الحدود . بهذا انتهى المؤلف القسم الاول من رسالته ، موضحا ان الظواهر الطبيعية كانت في كل العصور الوسطى تتخذ حدودا للفصل بين الدول ، واما في العصور الحديثة فقد أصبح الاعتماد على التحديد والتخطيط وقد اورد كثيرا من اوجه الخلاف والمعاهدات مثل الخلاف بين الارجننتين وشيلي بشأن تقسيم منطقة بتاكوسيا حيث انتهى الخلاف بمعاهدة سنة ١٨٨١ ثم اثبتت المشكلة سنة ١٩٠١ وانهت بقرار تحكيمى اصدره اودارد السابع ملك انجلترا ومعاهدة فرساي سنة ١٩١٩ ومعاهدة تشكوسلواكيا والمانيا سنة ١٩٣٤ ومعاهدة الاتحاد السوفيتى وبولنداسنة ١٩٤٨ وغيرها ، وقد استغرق ذلك ٢١٥ صفحة من صفحات الرسالة . لينتقل بعد ذلك الى الجزء الثانى الذى كان عصب التفكير فى موضوع الرسالة وهو مشكلة الحدود العراقية الايرانية .

مشكلة الحدود العراقية الايرانية :

استهل هذا القسم بـ « تمهيد وتقسيم ، اجمل فيهما سيفسر أكثره بعد فلخص جذور المشكلة منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى حين اشتد الصراع بين شتى السلالات والحضارات ، فكان من نتيجته ضعف الدولة الاسلامية وتفككها » وظهر دولتين اسلاميتين هما الدولة العثمانية فى الاناضول والبلقان والدولة الصفوية فى فارس . وقامت منازعات وحروب بينهما انتهت بعقد معاهدة صلح سنة ١٦١٣ لكنها لم تمنع من قيام حرب اخرى انتهت بمعاهدة ١٦١٨ ثم أصبح العراق تابعا للدولة الصفوية سنة ١٦٢٣ ، لكن الدولة العثمانية عادت الى القتال وانتصرت واحتلت بغداد ، وعلى اثر ذلك عقدت معاهدة زهاب سنة ١٦٣٩ التى تعتبر اول معاهدة نظمت الحدود بين الدولتين ، وعلى اساسها تم تعيين الحدود الحالية ، وعلى اساسها ايضا معاهدة صلح كرسن سنة ١٧٤٦ ، غير ان غموض نصوص هذه المعاهدة ادى الى اثاره مشاكل كثيرة بين الدولتين . وفى سنة ١٨٤٧ عقدت معاهدة ارضروم الثانية لمعالجة ما فى نصوص هذه المعاهدة من غموض ولكن ظهرت صعوبات فى تطبيق مادتها الثانية . فوضع بروتوكول الاستانة سنة ١٩١٣ والفت بمقتضاه لجنة تخطيط تقوم بوضع الحدود على الطبيعة فى الحدود البرية وفى نهر شط العرب . و اعتبر ذلك خط نهائى لا يجوز تعديله . ولكن قامت الحكومة الفارسية بسلسلة من الاعداءات وانكرت صحة السويات السابقة وعرض النزاع على مجلس عصبة الامم سنة

١٩١٣

مزيل الغلابة التى وضعها جارك منذ قديم الزمان فى ارض جيرانك ، وهى الارض التى قدر الله لك ان تمتلكها ، ولكنه حين عرض للاسلام قال ما فحواه ان فكرة الحدود السياسية لم تظهر فى الاسلام ، اذ انه يعتبر جميع الاقاليم الاسلامية وحدة واحدة ، والمسلمون اخوة ، وكان تقسيم المناطق بينهم قائما على الحدود الادارية .

وانتقل من فكرة الحدود البدائية الى فكرة الحدود فى القرون الوسطى . فذكر كيف سادت الفوضى فى البلاد النامعة للامبراطورية الرومانية بعد سقوطها سنة ٤٧٦ نتيجة لغزوات القبائل البربرية ، فحين نقل الامبراطور قسطنطين عاصمة مملكته من روما الى القسطنطينية قام الفرنك بمساندة بابا روما بتتويج شارلمان ملك فرنسا (الفرنك) امبراطورا رومانيا بالرغم من وجود الامبراطور الرومانى فى القسطنطينية . وكان هذا مصدر ظهور الاقطاع .

ثم تنتقل بنا الرسالة الى بحث فكرة الحدود فى العصور الحديثة ، فتحدث عن اثر تطور المدنية الحديثة وزيادة عدد السكان ، وتقدم وسائل النقل فى تطوير مفهوم الدولة وتنظيمها الداخلى . وفى ظل هذا التطوير نشأ القانون الدولى ، وكان اول هذا عقد معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، وتطورت لذلك فكرة الدولة فاصبحت وحدة اقليمية تستند الى سلطة الامة ، أى الشعب ، بعد ان كانت تستند الى سلطة الفرد . ولضمان عدم احتكاك الدول المتجاورة أصبحت الدولة تضم اجزاء متماسكة محددة .

ثم تقول الرسالة ما فحواه انه قد تغيرت فكرة الحدود الطبيعية التى كان يؤمن بها الملوك . الا ان المعاهدات التى عقدت بشأن الحدود ظل يشوبها الغموض ، فكان ذلك سبب حدوث منازعات كالتى ثارت بين فرنسا وبريطانيا بشأن معاهدة اوترخت ، لكن ذلك لاينفى ان التطورات قد ادت الى تغيير اساسى فى وظيفة الحدود . وبعد الحرب العالمية الاولى ظهر اتجاه جديد يدعو الى تسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية ثم يقول : ان هذا الاتجاه ظهر واضحا فى ميثاق الامم المتحدة فى الفقرة الثالثة والرابعة من المادة الثانية ومرورا سريعا على ماجاء فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق جامعة الدول العربية خاصة بتسوية النزاع بالطرق السلمية . ولان المؤلف تحدث عن محكمة التحكيم الدائمة التى انشاها مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ وشرحها ونقدها وتحدث عن التحكيم وعن القضاء الدولى فكان يحسن ان يذكر شيئا عن النزاعات التى قامت بشأن الحدود الدولية فى ظل وجود منظمة الوحدة الافريقية . وجامعة الدول العربية ، وهل تدخلت تلك المنظمات فى الحل سلميا ام لم تتدخل وان كانت قد تدخلت فى اى منها فهل نجحت ام لم تنجح .

بعد هذا تبحث الرسالة تحديد الحدود الدولية وتخطيطها ، ويبدأ البحث بايضاح الفرق بين التحديد والتخطيط . فيذكر ان التفرقة بينهما فكرة حديثة ، والخلط بين كل منهما مستمر وان اول محاولة للتفرقة بينهما قام بها السير مكماهون ، اذن بين انه يقصد

١٩٣٤ فأوصى بحل النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة وانتهى النزاع بعقد معاهدة الحدود الحالية سنة ١٩٣٧ .

هذا عرض سريع موجز ولكنه واف في عرض صورة واضحة للمشكلة وحيدا لو انه كان قد استكمل العرض التاريخي بلمحة خاطفة الى ما قبل القرن السادس عشر . فللمسألة جذور أبعد من ذلك . منذ كان هناك ما يسمى العراق الفارسي والعراق العربي وهو ما يعبر عنه في كتب الادب العربي والتاريخ العربي القديم باسم العراقيين ، وتشير الى هذا وهي تتحدث عن ملوك المناذرة الذين كانوا تحت حماية الدولة الفارسية لمنع غارات العرب على فارس في العصر الجاهلي .

ثم يعود المؤلف الى تناول المشكلة في عهد الاستعمار فيتحدث بتفصيل عن معاهدة زهاب التي عرضها من قبل عرضا مجملا ، ويقرر ان هذه المعاهدة وغيرها من المعاهدات التي عقدت بين الدولتين الاسلاميتين كان يغلب عليها الطابع الديني ، فتفتتح او تختم بآيات من القرآن الكريم أو بأثر نبوي مما يدعو الى الوفاء بالعهد ، وقبول السلم ممن يجتئ اليه ، وعدم قتال من لم يقع منه اعتداء على الدين أو الديار ، ونحو ذلك من المبادئ التي نظمها الاسلام منذ ظهوره واعتبرت اساسا للعلاقات الدولية .

ثم يتحدث بتفصيل عن معاهدة اوضروم الاولى التي عقدت سنة ١٨٢٢ موضحا الاسباب التي دعت الى عقدها ، واهمها قيام مشاكل سياسية بين كل من الطرفين وجيرانهما ثم يحلل احكام تلك المعاهدة تحليلا علميا قيما ، وينتهي من كل ذلك الى انها معاهدة املتت الظروف وليس الرغبة الصادقة ، ولذلك لم تمنع تجدد المنازعات بين الدولتين .

وكما فعل في عرض معاهدة اوضروم الاولى فعل بمعاهدة اوضروم الثانية سنة ١٨٤٧ ويذكر لعقدها اسبابا من اهمها ان المعاهدة الاولى لم تحقق الامن المنشود ، وان روسيا وبريطانيا تدخلتا بين الدولتين ، ثم يعرض لاحكام هذه المعاهدة ويحلل بنودها أيضا تحليلا علميا ويوضح الفرق بين المعاهدين وينتقل الى تحليل بروتوكولي سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٢ ويوضح الاسباب التي دعت اليهما ويشرح احكام كل منهما ، ويعرض نتائج تخطيط الحدود كما وضعه مندوبو الدولتين الوسيطتين ومندوبو الدولتين العثمانية والفارسية .

وفي فصل اخر يتحدث عن المشكلة في عهد الانتداب فيبين كيف كانت منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة منطقة الخليج العربي والعراق مهدانا للتنافس الاستعماري وكيف وطدت المانيا علاقاتها بالسلطان العثماني وعبأت الرأي العام التركي والعربي والاسلامي ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا . مما جعل بريطانيا تصلي خلافاتها مع فرنسا وروسيا . واستمر التنافس الاستعماري حتى قامت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ودخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا ، فسارعت فرنسا الى الاتفاق مع بريطانيا على تقسيم الممتلكات العثمانية في الشرق الاوسط

وبعد هزيمة المانيا وحلفائها صارت العراق في منطقة نفوذ بريطانيا ، واتضح ان هدف بريطانيا وفرنسا لم يكن كما زعم الرئيس الامريكي ولسن هو تحرير الشعوب بل استعمارها واخيرا اخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين للانتداب البريطاني اعتبارا من ابريل سنة ١٩٢٠ وثار العراق على الانتداب ثورة عارمة جعلت بريطانيا تحتال فتعقد معه معاهدة على اساس الاستقلال ولكنها تربطه ببندو تحقق لها السيطرة على شئون العراق الداخلية والخارجية . ولما اقترب موعد انتهاء المعاهدة قدمت بريطانيا صورة معاهدة جديدة الى مجلس الوزراء العراقي الذي قدم شروطا ليقبل هذه المعاهدة الا ان المندوب السامي البريطاني رفض هذه الشروط وخير العراق بين قبول المعاهدة كما هي أو تسليم ولاية الموصل لتركيا الحديثة فاضطرت الحكومة العراقية مرغمة الى قبول هذه المعاهدة الظالمة .

ويقول المؤلف انه منذ خضوع العراق للانتداب البريطاني ، بدأت ايران تثير مشاكل الحدود مستغلة التفرقة المذهبية ، وحوادث الحدود التي تقع من المظنين بالامن ، وعدم تعاون الدولتين في حل مشكلة الاكراد ، وغير ذلك من الاسباب التي اوضحها . ويقول في ختام الفصل ان الحكومة البريطانية كانت خلال ذلك تسعى حينا لحسم الخلاف ، ولكنها تسعى أحيانا أكثر أن تزيدها اشتعالا وفق ما تستوجبه مصلحتها .

أهمية العراق لبريطانيا

في فصل جديد يتحدث عن أهمية العراق لبريطانيا فيقول ان العراق سوق جيدة لتصريف مصنوعات في هذا البلد الزراعي الخصيب ، ثم ان حاجتها شديدة الى ما تحتويه البلاد من النفط فوق ذلك من اهم الطرق الاستراتيجية التي تربط آسيا وأوروبا . وسهولة أرضه تجعله مهما من ناحية المواصلات الجوية . كما ان وجودها هناك يساعدها على الوقوف في وجه الطامعين في الخليج العربي . ويساعدها على حماية الهند التي كانت تسمى ديرة التاج البريطاني .

وبعد هذا يشرح موقف بريطانيا من نزاع الحدود بين العراق وفارس ، فيقول ان العراق كان يعتبر مستقلا نظريا وان كان في الواقع لا هو مستقل في الداخل ولا في الخارج فهو مكره على قبول مشورة بريطانيا طلبها ام لم يطلبها . وكانت دولة فارس أو ايران ترقب ذلك عن كثب لتحصل على كل ما يمكن من المكاسب . وكان لبريطانيا بعض مواقف صلبة ازاء المطامع التوسعية في العراق ، ولكنها كانت تلهم الحكومة العراقية أن ذلك سيظل مادام الانتداب قائما ، أي مادامت العراق تحت الحماية البريطانية .

ثم ينتقل في الفصل نفسه الى موقف بريطانيا من قضية ولاية الموصل التي كانت قد هدبت بتسليمها الى تركيا الحديثة ما لم تقبل العراق المعاهدة المفروضة عليها ، فيشرح نشأة المشكلة بعد الحرب العالمية الاولى ، ويوضح ما دار في مؤتمر لوزان بين ممثل بريطانيا وممثل تركيا

على التعريف، نهرا دوليا يمكن أن يخضع لنظام التدويل . ويخرج من كل ذلك بنتيجة خلاصتها أن شط العرب ونهر وطنى يجرى فى إقليم دولة واحدة . وأن السفن الإيرانية تقوم بالملاحة فيه بحرية تامة بناء على معاهدة أرضروم الثانية ، وكذلك السفن البريطانية بناء على معاهدات التحالف . وعلى هذا يكون تدويله ممنوعا قانونا .

ثم يتبع ذلك بفصل يتحدث فيه عن جزر شط العرب ، وعن الملاحة فيه ، وعن لجنة الصيانة والملاحة الخاصة به ، وعن الرسوم والارشاد والحفر . ثم ينته الى ان للمعاهدات التى عقدت لوضع الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية لم تتضمن أى نص خاص بالتغييرات التى يمكن ان تحصل فى مجرى هذا النهر .

وفى فصل بعد هذا يتحدث عن حق الدولة المنتدبة فى وضع حدود الاقليم الموضوع تحت الانتداب ، فيدلل على أن الدولة المنتدبة لها أن تمارس مظاهر سيادتها ، أما السيادة الحقة فهى لشعوب تلك الاقاليم .

مشكلة الحدود العراقية الإيرانية فى عهد الاستقلال :

يفرد المؤلف لهذه المشكلة بابا خاصا يتألف من ثمانية فصول طوال ، يتناول فيها المشكلة من جميع نواحيها . ويبدأ بتمهيد يوضح فيه كيف أن بريطانيا سعت الى اطالة أمد الانتداب على العراق ، وجعلت أمر قبوله فى عصبة الأمم مرتبها بمحض اختيارها . لكن العراق الذى يعرف أن الاستقلال حق لكل شعب خاضع لنظام الانتداب ، طالب بريطانيا بحقه هذا ، وظل يلح فى المطالبة حتى وجدت أنه لا مناص لها من تقديم مذكرة تخطر فيها عصبة الأمم باعتمادها التوصية بإدخال العراق فى العصبة . وفى أكتوبر سنة ١٩٢٢ وافقت الجمعية العامة للعصبة على قبول عضوية العراق .

بهذا صار العراق دولة مستقلة من حيث الشكل ، لكن إيران رفضت الاعتراف باستقلاله ، لأن الاعتراف لا يعترف الزاميا على الدول الأخرى . ولم تكنف بعدم الاعتراف ، وإنما أخذت تثير كثيرا من المشاكل على الحدود تهدف من ورائها الى الحصول على مكاسب مقابل الاعتراف باستقلال العراق . وحدث أن إيران الفت الامتيازات الأجنبية فى بلادها وطلبت من العراق أن يلغىها كذلك ، فاستجاب العراق لذلك وألغى الامتيازات ، وانتهز ممثل بريطانيا فى طهران هذه الفرصة وقال لوزير البلاط الأيراني أنه اذا كانت إيران تعترف باستقلال العراق فإن الحكومة البريطانية ستبذل مساعيها لمساندة إيران فى الحصول على مطالبها المعقولة . وكان من اثر ذلك أن اعترفت الحكومة الإيرانية باستقلال العراق فى أبريل سنة ١٩٢٩ .

عرض مشكلة الحدود على عصبة الأمم :

يقول المؤلف انه بعد اعتراف إيران بالحكومة العراقية ، ساد العلاقات جو من حسن الجوار ، ووجه

الحديثه بسبب الموصل ، ثم موافقة مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ على تعيين لجنة تحقيق بناء على رغبة الطرفين . وقد حدث اختلاف فى صفة القرار الذى يصدره مجلس العصبة ايعتبر قرارا ، ام توصية ، ام توسطا ؟ وهل يجب أن يكون القرار صادرا بالاجماع ، ام يجوز أن يكون بالأكثرية ؟ حين وقع هذا الاختلاف أحالة المجلس الى محكمة العدل الدولية ، فافقت بأن قرار مجلس العصبة يعتبر ، بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، ملزما للطرفين المعنيين .

وحاولت تركيا اغراء بريطانيا واستمالتها لتساعدوا على ضم الموصل اليها ، ولكن بريطانيا رأت أن مصلحتها فى المنطقة ، وأن غزارة النفط فيها تقتضى أن تقف الى جانب ضم الموصل للعراق . فإذا كانت بريطانيا قد وقفت موقفا صلبا فى مسألة الموصل فذلك لمصلحتها هى لا لمصلحة العراق . على أن هذا الموقف ، أيا كان سببه ، قد ترتب عليه فشل الخطط التى كانت قد رسمتها إيران لتنفيذها عند ضم الموصل الى العراق .

موقف الحكومة العراقية من مشاكل الحدود :

يشرح المؤلف ما نصاب العراق من الاحتلال الفارسى والاحتلال العثمانى ، وما حل به من أوبئة فتاكة . وما اصاب القوم من تمزق بسبب التفرقة المذهبية ، ويقول انه حين أعلنت الحرب العالمية الاولى كان العراق تواقا الى الخلاص من كل ذلك . غير انه وقع فى قبضة الانتداب البريطانى . وخلال فترة الانتداب كانت ترد الى العراق مذكرات من إيران ، فيستجيب العراق للمعقول منها ، فلم يستجب مثلا لطلب مد العمل بقانون الجنسية العراقية سنة ١٩٢٤ . وهذا ونحوه مضافا اليه شعور الإيرانيين بضعف حكام العراق بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، وعدم استقرار الوزراء بسبب ارادة الحكومة البريطانية . والثورات العارمة ضد الحكم البريطانى . كل هذا جعل إيران تحاول تغيير الحدود ، ولكن كل محاولاتها باءت بالفشل .

ثم يتحدث المؤلف بعد ذلك بايضاح عن الحدود النهرية ، وعن حدود شط العرب ، ويقول ان الحكومة البريطانية وإيران لم تتوصلا الى تعديل ، ولكن ظلت الاعتداءات الإيرانية تتوالى على حدود العراق .

الوضع القانونى لشط العرب :

يفرد المؤلف فصلا خاصا بشط العرب الذى هو اكبر موضع للنزاع على الحدود بين العراق وإيران . وشط العرب هذا هو المنفذ الوحيد للعراق الى البحر ، ولكن إيران تريد السيطرة عليه ، وبريطانيا كذلك تريد السيطرة عليه لتأمين مواصلاتها الى الهند . وقد عجز الطرفان عن الوصول الى اتفاق يرضى مطامعهما ، وسعت بريطانيا الى تدويله على أمل أن يمكنها ذلك من السيطرة عليه .

ويقدم المؤلف شرحا قانونيا واقيا لمفهوم النهر الدولى ومفهوم النهر الوطنى ، وهل يعتبر شط العرب ، تطبيقا

المذكورة الايضاحية وعن قيمتها القانونية ، وعن موقف كل من الحكومة العراقية والحكومة الايرانية فيها ، وخرج من كل ذلك بنتيجة محددة هي ان معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ وبروتوكول سنة ١٩١٢ ومحاضر تخطيط الحدود سنة ١٩١٤ كلها وثائق قانونية رسمية وصحيحة من الناحية الشكلية ، ومن الناحية الموضوعية .

التمهيد لعقد معاهدة سنة ١٩٣٧ :

بناء على قرار مجلس العصبة ، أوفدت الحكومة العراقية وزير خارجيتها ومعه وزير العدل الى طهران حيث قابلا شاه ايران الذي اعترف لهما بمشروعية معاهدة أرضروم الثانية ، ولكنه طلب لانهاء النزاع ان تنزل العراق عن ثلاثة كيلو مترات في شط العرب لتتمكن السفن الايرانية من الرسو فيها . فقال الوزير ان هذا ليس في حدود صلاحيتها ، ووعدا بعرض الامر على حكومتهما . ولما عرضا ذلك على حكومتهما رفضته ، لانه مخالف لنصوص الدستور مخالفة صريحة ، ولكنها - رغبة منها في انتهاء المشكلة - لم تر بأسا من اعطاء هذه المساحة بالايجار اذا وافقت الحكومة الايرانية على مطالب العراق المشروعة .

ويقول المؤلف ان ايران قد قبلت ذلك ، فسحبت العراق شكواها وأرسلت وفدا للمفاوضة ، وخلال ذلك وقع انقلاب عسكري ثوقت معه المفاوضات . ويعنى به الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي . ثم استؤنفت المفاوضات في فترات متعددة ، وأبدت ايران وجهة نظرها وكذلك العراق وبريطانيا . وأخيرا قدمت ايران نقاطا تطلب اعتبارها أساسا للمفاوضات . وملخص هذه النقاط :

١ - الاعتراف ببروتوكول سنة ١٩١٢ ومحاضر سنة ١٩١٤ بوصفها وثائق رسمية .

٢ - ينبغي ان تنزل العراق عن اتساع يقدر بأربعة أميال في منتصف شط العرب أو مجرى الملاحة .

٣ - يكون شط العرب مفتوحا للسفن التجارية لجميع الدول على قدم المساواة .

٤ - يكون مفتوحا للسفن الحربية الايرانية والعراقية .

٥ - يتولى الجانبان ابرام اتفاقية لتنظيم الملاحة في شط العرب .

وتقول المذكرة الايرانية انه عند قبول هذه النقاط ، فتعقد معاهدة عدم اعتداء بين الدولتين ، وقبل العراق ذلك . وفي يونيو سنة ١٩٣٧ سافر الوفد العراقي الى ايران حيث جرى التوقيع على معاهدة الحدود العراقية الايرانية .

وفي فصل خاص عرض المؤلف لاحكام هذه المعاهدة المكونة من ست مواد ، وملحق وبها بروتوكول من خمس مواد ، ويحلل المؤلف هذه المواد تحليلا علميا رائعا ، وينقدها نقدا موضوعيا يدل على نفاذ بصيرة ، وحسن ادراك ، وعمق فهم ، وسعة اطلاع .

شاه ايران رضا بهلوي دعوة الى فيصل الاول ملك العراق لزيارة ايران ، فقبل الملك الدعوة في ابريل سنة ١٩٣٢ حيث استقبلته طهران استقبالا حافلا ، ولكن ظهر ان ايران كانت تهدف من وراء هذه الزيارة الى اثاره موضوع تعديل الحدود في شط العرب بالتنازل عن جزء محدد ، ولكن ملك العراق لم يستجب لذلك . ولهذا بدأت الاعتداءات تتوالى على الحدود بعد هذه الزيارة ، ومن ذلك مخالفة السفن الايرانية من تجارية وحربية لتعليمات ادارة ميناء البصرة ، ودخولها الميناء بدون استئانة بالمرشدين الرسميين ، مما قد يسبب تصادما بين السفن ويضر ضررا بالغًا بتجارة العراق . ومنها قيام السلطات الايرانية بأرغام السفن العراقية على رفع علم ايران ، وقيام موظفي الجمارك الايرانية بدخول المياه العراقية ، ومتابعة عمليات التهريب ، والقبض على بعض الموظفين العراقيين واحتجازهم . ومن ألوان الاعتداء في رأى المؤلف ان ايران أقامت ستة مخافر ايرانية في الارض العراقية ، وأيضا فان العشائر الايرانية انتهزت الفرصة لتقوم ، بتشجيع من حكومة ايران ، بعمليات سلب ونهب واشاعة للغرض في المناطق العراقية . ولان بعض الأنهار مشتركة بين العراق وايران ومعظمها يجري من ايران الى العراق مثل نهر كنجان جم ، فقد قامت الحكومة الايرانية بتحويل بعض العشائر الايرانية الرحالة على جانب هذا النهر ، وحفرت قناة جديدة ، وبفت سدا على عرض النهر لأرواء الاراضي الايرانية الجديدة ، مما أدى الى قطع المياه عن المدن والقرى العراقية التي تعيش على ماء هذا النهر . ويشتت الحكومة العراقية من عودة ايران الى الموقف الصحيح ، فقررت اثاره الموضوع امام مجلس عصبة الأمم وفقا للفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة . وعرضت المشكلة على مجلس العصبة فقرر بعد طول مناقشة احالة المسئلة الى مفاوضات مباشرة بين الطرفين .

القبة القانونية لمعاهدات وتسويات

الحدود أمام مجلس العصبة :

تمتد الحدود الحالية بين العراق وايران الى بروتوكول نوفمبر سنة ١٩١٢ ، ومحاضر تخطيط الحدود سنة ١٩١٤ ، ومعاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٧٤ . لكن حكومة ايران - في رأى المؤلف - تنتهز كل فرصة لتعلن ان هذه الوثائق ليست صحيحة ، وليس لها قوة تنفيذية . وهي لا تثير ذلك بصفة رسمية .

وبعد كثير من الحوار مع بريطانيا التي كانت ترى ان تتقدم هي بشكوى الى العصبة ، قال لها وزير خارجية العراق انه يريد تقديم الشكوى من العراق مباشرة الى مجلس العصبة ، وقدمها بالفعل في آخر نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

وقد اوضح مؤلف الرسالة وجهة النظر العراقية في الشكوى ، وأعقب ذلك بعرض وجهة نظر ايران ، وأتبع هذا وذلك بعرض وجهة النظر القانونية مستندا ذلك من آراء كبار علماء القانون الدولي . ثم تحدث عن ماهية

فأحدهما للحدود العراقية الإيرانية في عهد الإمبراطورية العثمانية ، والثانية توضح سير خط الحدود مع الضفة اليسرى لنهر شط العرب ، وتوضح الاستفتاء الذي نص عليه بروتوكول سنة ١٩١٧ والذي نصت عليه المادة الثانية من معاهدة سنة ١٩٢٧ .

أن هذه الرسالة بحث معقن ، فيه كل خصائص البحوث الأكاديمية القيمة التي تناول موضوعها ظاهرا علميا خالصا بعيدا عن اللغو وعن الانفعالات العاطفية . ولهذا كان من حسنات اللجنة التي ناقشتها ومنحتها درجة جيد جدا مع موقبة الشرف أن قررت تبادلها مع الجامعات الأجنبية .

د . بطرس بطرس غالي

■ ■ عبد الله حسن الاشغل - اتحاد الامارات العربية - رسالة ماجستير غير مطبوعة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - ابريل سنة ١٩٧٢ ■ ■

تقع هذه الرسالة في ٣٧٠ صفحة ، وقد تقدم بها الاستاذ عبد الله حسن الاشغل لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وهي في مجموعها تدل على الجهود الكبيرة الذي بذله صاحبها في الاطلاع على مختلف الصحف والمجلات التي تصدر في الخليج العربي . الى جانب المراجع الاخرى من عربية وانجليزية وفرنسية . ولا يعني ذلك الجهود الذي بذله في اخراج الرسالة في صورتها المشرقة هذه ، انها جاءت مبراة من كل مأخذ ، ونحن في هذا المجال نعرض للمأخذ من هذه المأخذ .

• اولهما : ان عنوان الرسالة لا يتماشى مع مضمونها او بمعنى اقل فان العنوان فيه شيء من اللبس ، اذ يوحي للقارئ بأن الرسالة تتعرض لاتحاد الامارات العربية كما ظهر في صورته النهائية ، اي الاتحاد الذي يربط حاليا بين سبع امارات عربية في حين ان الرسالة تدور في غالبيتها حول محاولة اقامة اتحاد بين الامارات التسع ، وهو مشروع لم يقدر له الظهور . وفي رأينا ان عنوان الرسالة كان ينبغي ان يكون : المحاولات الوحدوية التي سبقت قيام اتحاد الامارات العربية . اما الاتحاد ذاته في صورته النهائية فلم تعالجه الرسالة الا بطريقة هامشية ، اذ ان الرسالة كما يقول صاحبها قد تمت كتابتها في مارس سنة ١٩٧١ وما وقع بعدئذ من أحداث في المنطقة فيما بين مارس سنة ١٩٧١ وديسمبر سنة ١٩٧١ لم يرد له ذكر في صلب الرسالة ذاتها وان كان قد أشير اليه في ختامها .

اما المأخذ الثاني فهو عدم دقة المؤلف في رصد المراجع وتبويبها والاهتمام بذكر أكبر قدر ممكن من المعلومات عن كل مرجع من المراجع التي ذكرها او استند اليها لكي

يقول المؤلف انه بناء على احكام المادة الثالثة من المادة السادسة ، واحكام المادة الاولى من البروتوكول ، اتفق الطرفان على تنظيم أعمال لجنة تخطيط الحدود ، فوضعا منهاجا بمقتضاه تولى لجنة لوضع دعامات الحدود . ثم عرض بنود هذا المنهاج وشرحها ونقدتها نقدا علميا موضوعيا ، ثم ذكر الوثائق التي تستند اليها اللجنة في عملها . ثم يقول في ختام الفصل ان اللجنة باثرت عملها ، وثبتت بالفعل كثيرا من الدعامات ، ثم توقفت لان مندوب ايران طلب تأجيل اعمالها ، وبسبب ذلك وبسبب قيام الحرب العالمية الثانية لم يتم تعيين خط الحدود كله حتى الوقت الحاضر .

الوضع الراهن لمشكلة الحدود :

خصص مؤلف الرسالة فصلين قصيرين أحدهما لطرق تسوية المنازعات بين العراق وايران ، والثاني للوضع القانوني للمشكلة الناشئة عن تطبيق معاهدة سنة ١٩٢٧ ، ثم انتقل من ذلك الفصل الاخير من الرسالة وفيه يتناول الوضع الراهن لمشكلة الحدود فيقول ان محاولات من الجانبين جرت لتعقد اتفاقية بشأن الصيانة والملاحقة في شط العرب وانهما لم يتوصلا الى اتفاق . وآخر اجتماع عقد ببغداد في مارس سنة ١٩٦٩ لحل المشاكل العالقة بين البلدين . وقد ابدى الوفد الإيراني رغبة في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٢٧ ، فلم توافق الحكومة العراقية على ذلك ، ومن ثم قطع الوفد الإيراني المفاوضات وعاد الى طهران . وعادت السفن الإيرانية الى مخالفتها ، واعلنت الحكومة الإيرانية تصميمها على عقد معاهدة جديدة ، مما دعا حكومة العراق الى استدعاء السفير الإيراني ، وبينت له مخالفات السفن الإيرانية والأجنبية التي ترفع العلم الإيراني . فاعتبر السفير الإيراني ان ذلك ماس بكرامته وسيادة حكومته ، وتطورت الامور حتى اعلنت ايران الغاء معاهدة سنة ١٩٢٧ من جانب واحد ، وصحبت ذلك حشود عسكرية إيرانية بحرية وبرية وجوية على طول خط الحدود . وقام مندوب العراق لدى الامم المتحدة بابلاغ مجلس الامن ذلك .

وبعد ان بسط المؤلف ما أجملناه آنفا بسطا وافيا ، شرح وجهة النظر الإيرانية شرحا مستمدا ذلك من وثائق الامم المتحدة وغيرها ، وبالمثل عرض وجهة النظر العراقية ، واختتم كل ذلك بان الموقف الحازم الذي وقفه العراق كان له اكبر الاثر في تراجع الحكومة الإيرانية عن موقفها ، وسحبها لحشودها العسكرية على الحدود .

وفي ختام صفحات الرسالة يقول : كلنا امل ورجاء ان يصود العلاقات بين الجارتين الاسلاميتين جو من الصفاء والاخوة وتزول الغيوم المتلبدة في سماء تلك العلاقات والله ولي التوفيق .

وطبق بالرسائل ست وثائق رسمية ، وخريطتان ، اما الوثائق فاحدهما باللغة الفارسية ، وثيقة باللغة الفرنسية والباقي باللغة الانجليزية ، اما الخريطتان

يستطيع القارئ أن يلجأ إليها إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك. وقائمة المراجع في الأبحاث العلمية لا تقل أهمية من المعلومات التي استخلصها من تلك المراجع. وتلك المأخذ لا تقلل من قيمة الرسالة العلمية، ولا من قيمة التقسيم المنطقي الذي اتبعه المؤلف في رسالته هذه.

لقد بدأ الرسالة بوضع خلفية جغرافية وتاريخية وامصادية وأصابعية للتخمس العربي. ثم تناول الغزو البريطاني للمنطقة، وظهور الإمارات العربية، كما قدم تحليلاً دقيقاً للمركز القانوني لتلك الإمارات. ثم عرّض للسياسة البريطانية في الخليج العربي من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٨ ثم انتقل من هذا إلى مشروع اتحاد الإمارات العربية وقد تناول هذا المشروع على ثلاثة مستويات: المستوى المحلي، حيث درس مواقف الإمارات المعنية من مشروع الاتحاد، ثم المستوى الأممي حيث درس مواقف الدول المنسوبة إلى تلك المنطقة من الخليج منسراً مصفحة خاصة للسياسة الإيرانية والعراق والسعودية ومصر ومحدلاً دور الدبلوماسية المصرية في الخليج العربي تحليلاً جريئاً وواقعياً. ثم المستوى العالمي حيث عرض لدبلوماسية كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الخليج العربي.

وينتهي الرسالة بفصل ختامي يتحدث فيه عن مستقبل الظاهرة الاتحادية في الخليج العربي، وحبذا لو أن هذا الفصل الختامي كان على مثل مستوى باقي فصول الرسالة.

عنى أن الرسالة في مجموعها باكورة تبشر بمستقبل على زاهر لصاحبها.

■ ■ ■ فؤاد حمدي بسيسو - تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي - منشورات دائرة الأبحاث والدراسات - البنك المركزي الأردني - عمان ١٩٧١ ■ ■ ■

أهداني صديقي الأخ العزيز فؤاد حمدي بسيسو نسخة من كتابه القيم بعنوان: تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تقابلنا والزميل العزيز خلال اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر مقاطعة إسرائيل الذي عقد بمدينة الجزائر وانتهت أعماله في أول مارس الماضي. وكان موضوع الكتاب ومحتوياته مثيراً لتعليق ومبحث ودراسة أعضاء ولقاء الدول العربية للمؤتمر. فهو تقييم شامل لنشاط أجهزة المقاطعة العربية ومدى فاعليتها في مواجعة التحديات الإسرائيلية.

والصديق المؤلف من مواليد يافا، ويعمل باحثاً اقتصادياً ورئيساً لقسم الوثائق والعلاقات العامة في دائرة الأبحاث والدراسات بالبنك المركزي الأردني. وقد قام بأعداد عدة أبحاث منها: المحتوى الاقتصادي الإسرائيلي لحرب حزيران ١٩٦٧، وآخر عن الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ويقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، وهو في الأصل رسالة للماجستير أعدها المؤلف عن هذا الموضوع في جامعة الإسكندرية. وقدم للكتاب الدكتور خليل السالم محافظ البنك المركزي الأردني، فأشار إلى أهمية قيام أجهزة المقاطعة العربية لإسرائيل بتقييم جهودها ومدى تأثيرها على نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وأشار إلى أن الاهتمام بتقييم أي جهد عربي على أساس القياس الموضوعي الدقيق اهتمام ضعيف جداً. فلم يكن النقص الموضوعي من العناصر الأساسية للإدارة العربية. وفي أحيان كثيرة يكتفى بالنيات أو الأقوال أو المقولات أو الخطط على الورق. أما ما ينقل منها فعلاً إلى حين الواقع أو التنفيذ العملي. فليس من شأن أحد أن تختلف أجهزة المقاطعة عن غيرها من الإدارات العربية في موقعها من التقييم الذاتي، وعلى ذلك فهو يعبر عن هذا التقييم أو المؤشرات التي تدل عليه تفصيلاً لا يغتفر.

والآن قبل أن نستعرض الكتاب أود إثارة النقاط التالية:

أولاً: أن البحث أول دراسة من نوعها تتعرض لدور المقاطعة الاقتصادية العربية في الحرب الشاملة ضد إسرائيل، وتعرض بمنهج تاريخي وتحليلي لتأثير المقاطعة على الاقتصاد الإسرائيلي. وتقييم جوسها السلبية والإيجابية.

ثانياً: أن البحث بمثابة نقطة البداية في ضيق نظر الذاتي، وإعادة تقييم أجهزة الجامعة العربية مستعينين بشغرات الماضي وخبرات الممارسة العملية.

ثالثاً: أن المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل من وجهة نظري - رغم ما قد يثار حولها من مظاهر تقصير - من أنجح الأسلحة العربية التي تقوم بدورها الفعال في فرض حصار اقتصادي حول إسرائيل في حدود مكائدها المحدودة. بقدر ما تلقاه من استجابات من حكومات وشعوب الدول العربية لتنفيذ مخططاتها.

وقد يكون رفع اعتمادات جهاز (مقاطعة المقاطعة) الذي أنشأته إسرائيل لمواجهة جهازنا العربي إلى ٢٠ مليون دولار سنوياً صدق دليل على فعالية المقاطعة.

رابعاً: أن الكتاب يعتبر باكورة المؤلفات الاقتصادية التي تنشرها دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني. وقد نادى الدكتور سعيد الفالسي المدير التنفيذي للدائرة، بأن يكون هذا البحث بمثابة حافز لإثارة المناقشة العلمية حول جوانب المقاطعة الاقتصادية العربية، والسبل التي جعلها أكثر فاعلية. وبالتالي تحقيق الإسهام البدئي في دفع المقاطعة الاقتصادية لتحقيق أهدافها.

ويقسم الكتاب إلى أربعة فصول رئيسية. يتعرض الفصل الأول للمقاطعة الاقتصادية العربية تاريخياً وتنظيماً فمن دراسة الهيكل التنظيمي لأجهزة المقاطعة، إلى التعرض لأهدافها ومبادئها ووسائلها، إلى دور المقاطعة كسلاح من أسلحة الحرب الاقتصادية الفعالة.

مواجهة محاولات إسرائيل لاعادة بيع منتجاتها في الاسواق العربية عن طريق دولة اجنبية ، او محاولة سيطرة رموس الاموال الصهيونية ذات الجنسية غير الاسرائيلية على الاقتصاد العربي .

الوجه الايجابي للمقاطعة ، ويتمثل في الحد من تدفق رموس الاموال الاجنبية الى اسرائيل ، ومنافسة الصادرات الاسرائيلية في اسواقها التقليدية ، وعرقلة مجهوداتها للحصول على المواد الاولية اللازمة لصناعاتها .

وفي مجال استعراض سلاح الحرب الاقتصادي ومدى فعاليته ، يعود الى سياسة الحصار القاري التي فرضها نابليون لاختضاع أوروبا في حروبه ، وكيف انشأت المملكة المتحدة ، في أوائل الحرب العالمية الثانية - وزارة للحرب الاقتصادية تقوم بتحديد الاهداف الاقتصادية لدول المحور ، بحيث يتم تدميرها بالتنسيق مع سلاحى الطيران والبحرية .

ومن خلال دراسة مقارنة لاسلحة الحرب الاقتصادية مع اسلحة المقاطعة العربية ، عدد اساليب الاولى فتعرض للحصار البحري ، وحظر النقل ، والتعامل في البضائع المحظورة ، ثم الرقابة على الصادرات والواردات ، ثم نظام القوائم السوداء الذي بداته المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الاولى لتتبع المنشآت والمؤسسات في البلاد المحايدة التي تقوم بالتهرب من الحصار المضروب حول العدو وتتعامل معه تجاريا ، كما عرف نظام القوائم المشكوك فيها .

وأخيرا سلاح المشتريات التمويلية حيث تقوم الدول المتحالفة في الحروب العالمية بشراء المواد الاستراتيجية من الدول المحايدة - وان زادت عن احتياجها - لمنع تصديرها للعدو . ويخلص الكاتب الى أن المقاطعة العربية رغم استخدامها لعدد من هذه الأساليب ، إلا أنها تتعامل بالاسلوب السلمى ، وتستبعد الجانب العسكرى من الحرب الاقتصادية ، وبذلك فالحصار حول اسرائيل غير كامل حيث وضعت تعليمات المقاطعة العربية ، بافتراض ان الدول العربية في حالة حرب مع اسرائيل . وليست في حالة صدام عسكرى مباشر وفعلى .

الاقتصاد الاسرائيلى :

ومع ان الكاتب قد افاض في هذا الفصل حتى استحوذ على أكثر من ثلث البحث ، إلا أن التركيز الزائد والتوسع في عرض الاحصاءات والبيانات عن الاقتصاد الاسرائيلى ، قد زودنا باللمح الاساسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات الصلة باحتمالات التأثير عليها من قبل المقاطعة وأهمها قطاع الصناعة ، والتجارة الخارجية والتمويل الاجنبى . وواضح أن مستقبل النمو الاقتصادى الاسرائيلى يرتبط بامكانات التوسع فيها . وتجدر الإشارة الى الآتى :

ان عمر الصناعة الاسرائيلية لا يعود الى اعلان قيام اسرائيل ، وإنما يرجع الى فترة الانتداب البريطانى .

ويتعرض الفصل الثانى للهيكل الاقتصادى الاسرائيلى مشدداً بالصناعة وخصائصها ومقومات نجاحها ، وما يصادفها من مشكلات ، ثم الهيكل السلى للتجارة الخارجية الاسرائيلية ، والتوزيع الجغرافى لها ، مع التركيز على دول غرب أوروبا ، وعلاقة اسرائيل بالسوق الأوروبية المشتركة ، ثم اتجاهات تجارتها الخارجية في المستقبل . ويختتم هذا الفصل ببحث أثر التمويل الاجنبى والاستثمارات على الاقتصاد الاسرائيلى .

وخلال الفصلين الثالث والرابع ، تبدأ دراسة تحليلية عن اثر المقاطعة الاقتصادية العربية السلبية والاييجابية على الاقتصاد الاسرائيلى وتجارة الترانزيت والتنمية في اسرائيل . ثم تحليل للمقاطعة في دور التطبيق والتغرات التى نشأت من اساليب الشركات الاجنبية ، مع شرح بعض نماذج للمواجهة مع اسرائيل . ويختتم البحث بتوجيهات لدعم المقاطعة على المدى القصير والبعيد .

المقاطعة العربية تاريخيا وتنظيميا :

فمن الوجهة التاريخية ، يمكن التمييز بين مرحلتين . الاولى وقد بدأت على المستوى الشعبى منذ عام ١٩٤٦ الاستيطان الصهيونى في المنطقة ، ومحاولات بناء صناعة يهودية تسهم في استيعاب المهجرين من انحاء العالم .

وبعد حرب فلسطين تبدأ المرحلة الثانية بشكل رسمى وفي اطار جامعة الدول العربية . وتميزت بوجود مخطط متكامل وهيكل تنظيمى لجهاز دائم لتحقيق اهداف المقاطعة ، يعتمد على اركان ثلاثة :

اولا : مكتب رئيس للمقاطعة - مقره دمشق - تابع للامانة العامة للجامعة العربية ، ويرأسه مفوض عام ومهمته ادارة جهاز المقاطعة وتنسيق سياساتها مع الدول العربية ، وتقديم تقرير نصف سنوى عن نشاطات الجهاز لمجلس الجامعة .

ثانيا : المكاتب الاقليمية للمقاطعة ، وتنشأ في كل دولة عربية . وتعنى بكل شئون المقاطعة سواء في اصدار قراراتها او مراقبة احكام الرقابة لمنع تسرب البضائع الاسرائيلية . ويرأس المكتب مدير اقليمى ، ويضم ضابط اتصال يعمل كحلقة وصل بين الدولة ومكتب الرئيس بدمشق .

ثالثا : المؤتمر الدورى لضباط اتصال المكاتب الاقليمية ، ويدعو اليه المفوض العام مرتين كل عام . وهو السلطة العليا في جهاز المقاطعة ، ويقوم بدراسة واصدار التوصيات في كل شئون المقاطعة ، ورفع هذه التوصيات الى حكومات الدول العربية لتنفيذها وفقا لتشريعاتها الخاصة ، وان كان يحكمها جميعا قانون المقاطعة الموحد .

وقد قسم الكاتب وسائل أجهزة المقاطعة لتنفيذ اهدافها الى وسيلتين :

الوجه السلى للمقاطعة ، ويتمثل في عدم التعامل المباشر أو غير المباشر مع اسرائيل . ويدخل في اطارها

على الاقتصاد الاسرائيلي ، وقد عالجها خلال احتلال
فك حصار المقاطعة ، وما يستتبع ذلك من اثار :

اولا : طبيعة المنتجات المحتل استيرادها من الدول
العربية واهمها النفط ، والقطن والحبوب ، والماشى ،
والاغنام ، والزيوت النباتية ، والصوف ، والمعادن .
وقد وضعت اجهزة المقاطعة قواعد للتجارة مع الدول
المحيطة باسرائيل لمحاولة منع تسربها مما أدى الى تقهقر
ظروف التجارة الاسرائيلية . وقد اورد كشفا باجمالى
الواردات الاسرائيلية المحتملة من الاسواق العربية اذا فك
هذا الحصار .

ثانيا - حرمانها من تنشيط حركه تجارة الترانزيت
والاستفادة من موقع فلسطين الجغرافى وذلك سواء
بالنسبة للسلع او المنتجات المحلية او النفط العربى عن
طريق الانابيب . فمثلا لو لم توجد المقاطعة - فى رأى
الباحث - لوصلت نهاية شبكة انابيب التابلاين من رأس
التنورة فى السعودية الى حيفا بدلا من صيدا فى لبنان ،
حيث المسافة اقصر ، فهى حاليا تمر فى الاردن وسوريا
ولبنان بدلا من الاردن وفلسطين فقط .

ثالثا : تصدير الخدمات فى ميادين السياحة والطب
والتعليم والادارة والنقل ، ويرى بعضهم ان بيع خدمات
اسرائيل للدول العربية اهم من المنافع التى يمكن أن تعود
على الاقتصاد الاسرائيلي اذا اختفت المقاطعة .

هذا بالاضافة الى الاستفادة من العمالة العربية
الرخيصة . وقد لجأت اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ حتى عام
١٩٦٩ الى تشغيل حوالى ٥٠ ألف عامل عربى ، وكان ذلك
عاملا فى عدم ارتفاع مستويات الاجور ، رغم ما اصاب
اقتصادها من انتكاس اثر حرب يونيو .

رابعا : ان المقاطعة الايجابية يمكن ان تؤثر على بعض
قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي ، ولا يمكنها ان تؤثر على
بعضها الاخر . ففي ميدان التجارة الخارجية وجد
امكانية قيام منافسة بين الصادرات العربية والاسرائيلية
المماثلة والتى تشكل حوالى ٢٠ فى المائة من اجمالى
الصادرات الاسرائيلية . اما من ناحية منافسة الصناعات
الاسرائيلية . فيخلص الباحث الى امكان منافسة
البتروكيماويات والبلاستيكات والمنتجات الطبية ، وخاصة
فى أسواق الدول النامية ، ويمكن لجمهورية مصر أن تقوم
بالدور القيادى عندما تجتاز صناعاتها مراحلها الاولى .

خامسا : صعوبة تاثير المقاطعة على الصادرات غير
المنظورة كالسياحة والنقل . او بالنسبة للواردات حيث
انها مرتبطة بعملية منحها الهبات والقروض التى تخضع
لاعتبارات سياسية . بالاضافة الى ان ٨٠ فى المائة منها
تصل من الولايات المتحدة واوروبا وكذلك استحوذ الماس
الطبيعى (الخام) على ١٥ فى المائة من اجمالى
الواردات وهو مادة لا تستوردها الدول العربية . أما
فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى فيمكن أن تلعب المقاطعة
دورا اكثر ايجابية ، اذا وضعنا فى اعتبارنا قوة الجذب
الاستثمارى التى توفرها اقتصاديات الدول العربية فى
هذه المرحلة .

حيث توافر للقطاع الصناعى اليهودى المناخ المناسب
لنمو السريع . هذا وان كان اهمالها للمنطق الاقتصادى
السليم بصفة عامة . احد سمات التصنيع ، حيث أن
الاعتبارات العسكرية ومحاولة استيعاب المهاجرين
والعقائد السياسية للحزب الحاكمة تلى عليها الموافقة
على مشاريع ، بغض النظر عن مقوماتها الاقتصادية .

تتمثل مشكلات الصناعة الاسرائيلية فى افتقارها الى
العديد من المواد الاولية وموارد الطاقة المحلية وارتفاع
مستويات الاجور ، نظرا لتمتع القوى العاملة فى اسرائيل
بقوة سياسية لها وزنها . ممثلا فى الهستدروت ، ثم
اعتماد الصناعة على السوق المحلية التى تستوعب أكثر
من ٨٠ فى المائة من الانتاج ، وأخيرا تجىء بعد الاسواق
الخارجية عن صادرات اسرائيل التى تتركز فى الماس ٢٠
فى المائة - الحمضيات ١٦ فى المائة - الكيماويات ٧ فى
المائة - المواد والمنتجات الغذائية ١٢ فى المائة -
المنسوجات ٨ فى المائة - المعادن ٦ فى المائة .

اذا كانت الولايات المتحدة تمثل مكان الصدارة فى
تجارة اسرائيل الخارجية ، فان المملكة المتحدة والمانيا
العربية ثم هولندا وبلجيكا وفرنسا تليها فى الترتيب ،
فقد اسهمت الدول الثلاث الاولى بحوالى ٥٢ر٩ فى المائة
من واردات اسرائيل خلال ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ، ومناسبتها
٢٨ر٧ فى المائة فى المتوسط من صادرات اسرائيل خلال
نفس المدة . وقد ساعد على نمو التجارة الخارجية
الاسرائيلية انتشار القوى الاقتصادية واليهودية فى مراكز
العالم الحيوية ، واقامة الغرف التجارية المشتركة ،
ونشاط الجهاز الدبلوماسى الفعال . وتطور عدد سفن
الاسطول التجارى ، والاشتراك فى المعارض الدولية من
خلال شركة حكومية خاصة قامت بالاشتراك فى ١٦٤
جناحا تجاريا ، حضرها حوالى ٨٠ مليون شخص خلال
١٥ سنة ، هذا بالاضافة الى وسائل دعم وتشجيع
الصادرات التقليدية .

ارتباط الكيان الاقتصادى الاسرائيلي برأس المال
الاجنبى ، وقد ساعد على ذلك قانون تشجيع الاستثمار
الاجنبى لسنة ١٩٥٩ . كما اسهمت اليهودية العالمية ، عن
طريق التمويلات الخاصة او شراء السندات او
الاستثمار . فى تمويل ٦٠ فى المائة من اصول العجز
المتراكم فى ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال الفترة من
١٩٥٥ - ١٩٦٥ .

أما تمويلات الحكومة الامريكية ومساعداتها الفنية .
فقد انصابت الاولى خلال نفس الفترة بمتوسط سنوى بلغ
١١ مليون دولار . بينما بلغت الثانية حوالى ٢٣٦ ألف
دولار سنويا . هذا بالاضافة الى الاستثمار الخاص الذى
ينتظر أن يتجه الى اسرائيل بمعدل ٨٠ مليون دولار
سنويا ، حتى أصبحت المشكلة المالية تكمن فى كيفية
الاستثمار ، وليست فى مصادر الحصول على الاموال .

المقاطعة العربية والاقتصاد الاسرائيلي :

ويتولى هذا الفصل بالدراسة التحليلية طبيعة التأثير
الاقتصادى للمقاطعة العربية بوجهيها السلبى واليجابى .

وبعد هذا العرض الموجز لمحتويات الكتاب اود ان
اسجل ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الاولى تتعلق بمدخل الدراسة « فنشوء ونمو
الحركة الوطنية لا يبدأ من فراغ ، وانما في ظل ظروف
واوضاع اقتصادية واجتماعية ، وفي اطار ملائمت
سياسية معينة . واذا كان موضوع الكتاب يتناول
بالحديث الحركة الوطنية ، فكان جديرا بالمؤلف ان يحدد
في الباب الاول عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية التي
نشأت ونمت في ظلها الحركة الوطنية ، بدلا من تركيز
الحديث عن جغرافية وتاريخ المنطقة التي شغلت سبعين
صفحة ، وهي لا تصلح مدخلا للحديث عن الحركة
الوطنية . كما ان المؤلف اغفل ذكر اراءات الحركة
الوطنية التي تتمثل في جذور المقاومة القبلية ، قبل ان
يعرف شعب المنطقة مفهوم المنظمات الوطنية الثقافية او
السياسية .

والملاحظة الثانية تتعلق بتصنيف الاحزاب والمنظمات
الوطنية في الباب الثاني . وهو في رأينا تصنيف لم
يستند الى اسس واضحة ، اذ يؤخذ عليه عدم توخي
الدقة في بعض الحالات . مثال ذلك جبهة التحرير التي
ادرجها المؤلف ضمن مجموعة الاحزاب العقائدية والقومية
في حين ان الجبهة بحكم طبيعة تكوينها الانتلافي لا يمكن
اعتبارها حزبا عقائديا ، وهي بحكم قيامها فقط في منطقة
الجنوب لا يمكن اعتبارها حزبا قوميا مثل حركة القوميين
او حركة البعثيين مثلا التي لها فروع في كثير من البلاد
العربية . كما ان الحركات العمالية والنسائية والطلابية
لا تعتبر منظمات او احزاب بالمفهوم السياسي ، وانما هي
تجمعات جماهيرية تنفرد الى التنظيم ، والى مقومات
المنظمة السياسية . ويمكن لقواها ان تتوزع بحكم
اتجاهاتها المتعددة على مختلف التيارات السياسية
والعقائدية الموجودة داخل الحركة الوطنية .

اما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالعرض التحليلي الذي
قدمه المؤلف . حيث اعترضت هذا التحليل في بعض
الاحيان صفحات مطولة بلغت احيانا عشرة . استشهد
فيها المؤلف بنصوص من بيانات الاحزاب والمنظمات
والتقارير المختلفة ، مثل الصفحات من ١١٠ الى ١١٧ ،
والصفحات من ١٢٠ الى ١٤١ ، وهذه الصفحات تضعف
العرض التحليلي ، وكان يمكن استخلاص مضمونها في
سطور . والحاق النصوص الكاملة في ختام الكتاب
كملاحق يمكن الرجوع اليها لمن يريد الاستزادة .

وفي ختام هذا العرض لا يسعنا الا أن نهنيء الزميل
الصحفي عادل رضا على كتابه الذي يعد من الكتب القليلة
التي تناولت الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية . على
ان ملاحظتنا لا تقلل من اهمية الكتاب فيمكن المؤلف
مبادرته الى تقديم هذا الموضوع الجديد ، واجتهاده في
تقديم اطار عام للحركة الوطنية في اليمن الديمقراطية .

احمد يوسف القرعي

الموقع ، والمقصود بمصطلحات الجنوب العربي والجنوب
اليمني ، وملاحم المنطقة بعد الاستقلال ، ووضع
السكان ، والمواصلات ، والاهمية العسكرية للمنطقة ،
والموارد الطبيعية . والفصل الثاني بعنوان لمحة تاريخية
تناول تاريخ اليمن القديم والوسط والحديث ، وبداية
الاستعمار الغربي في المنطقة ، ومخططات الاستعمار
البريطاني ، وفي مقدمتها انشاء اتحاد امارات الجنوب .

والباب الثاني يؤرخ لنشأة الحركة الوطنية مع تصنيف
احزابها ومنظماتها ، وهو مقسم الى ثلاثة فصول : اولها
لمجموعة الاحزاب السياسية الاقليمية والانفصالية ، وهي
في رأى المؤلف : « الجمعية العدنية ، حزب الاتحاد
الوطني ، الحزب الدستوري العدني ، حزب الامة .
وثاني الفصول خصصه المؤلف لمجموعة الاحزاب
السياسية التقليدية مثل رابطة ابناء الجنوب العربي ،
والوطنية مثل حزب الشعب الاشتراكي ، والجبهة الوطنية
المتحدة ، والحركة العمالية والحركة النسائية والحركة
الطلابية ومنظمة التحرير . اما الفصل الثالث فقد افرد
المؤلف لمجموعة الاحزاب العقائدية القومية ، وهي تشمل
في رأى المؤلف الشيوعيين ، والبعثيين ، والاخوان
المسلمين ، وحركة القوميين العرب ، وحركة القوميين
العرب في جنوب اليمن ، والجبهة القومية ، وجبهة
التحرير ، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية .

اما الباب الثالث فيتبع مسار الحركة الوطنية بعد
الاستقلال ، ويقرر المؤلف ان بعض الاحزاب والهيئات
السياسية قد اختفى من الساحة ، وبعضها لا زال يعلق
لافتات تحمل أسماء بدون مضمون ، وبعضها الآخر قد
ذاب في تنظيمات وطنية رئيسية ، وانتهت بذلك صفته
التنظيمية عن الساحة ، وبعضها ايضا قد فقد قواعده
الشعبية مثل الاخوان المسلمين ، وفريق آخر يشق طريقه
على درب النمو والاستمرار في طريق العمل الشعبي
والنقابي مثل الحركة العمالية والنسائية والطلابية ،
وجانب آخر ظل طوال مرحلة النضال في تحالفات غير
متينة مع فصيلتي الثورة « الجبهة القومية وجبهة
التحرير ، كالبعثيين والشيوعيين ، واستطاع ان يحتفظ
له ببعض الوجود في المنطقة .

اما الفريق الاخر والهام (الجبهة القومية وجبهة
التحرير) فهو الفريق القائم الان على الساحة ، نظرا لان
عناصره وتجمعاته من اهم الفصائل الثورية التي شاركت
في معركة التحرير وبينما نجد الجبهة القومية قد تسلمت
مقالييد الحكم ، فان جبهة التحرير لا زالت تعيش في المنفى
بعد الاستقلال . وفي هذا الصدد يرى المؤلف ان مستقبل
الثورة مرتين الان بتلام القوى الثورية التي قادت
النضال القومي وتوحيد اداتها . ويترك المؤلف للثوار
انفسهم الحوار لكيفية تحقيق هذه الوحدة واسس
تكوينها . مؤكدا ان استمرار انقسام الحركة الوطنية ،
مهما كانت دوافعه ، يؤدي الى هدر طاقات النضال .

مجلات



البيان الدولية

LE MONDE
diplomatique

صحيفة ليوموند ديبلوماتيك
- باريس - عدد مايو ١٩٧٢ -
مقالات :

- عظمة ام تدهور ؟ ، بقلم
جان باتيست دوروسيل .
- أصبح الاتحاد السوفيتي
الآن متعاون مع الولايات
المتحدة ، بقلم : نيفيل براون .
- العملة : خفض الدولار
يبرز الصعوبات الاقتصادية ،
بقلم : كريستيان جو .
- الرأسمالية : التوسع
الاقتصادي في الخارج ، بقلم :
جان فرنسوا لاندو .
- مشكلة النمو الاقتصادي ،
بقلم : جورج الجوزي .

اشرك هذا العدد من صحيفة
ليوموند ديبلوماتيك عددا من كبار
الكتاب لتقديم مجموعة من المقالات عن
الولايات المتحدة ، تناولت موضوعا
يهم القارئ العربي وهو :
" تدهور النفوذ الامريكى " . ان
الهدف الذى تسعى اليه الصحيفة
من خلال هذه الكتابات ، هو ابراز
شتى العوامل التى تهدد النفوذ
الامريكى من كل ناحية فى مجالات
منها الاقتصاد والسياسة وعلى
الصعيد العسكرى ، بل أيضا على
المستوى الحضارى . وأهم هذه
العوامل الاندفاع المغالى فيه فى
التصنيع الذى أفرز فى الولايات
المتحدة عددا من العلل سرعان ما
تدفقت على سائر دول العالم .
ولكنه يلاحظ أيضا ان هذا التدهور
فى النفوذ الامريكى له صفة
نسبية ، لان الولايات المتحدة ما
زالَت تملك على قمة الدول الغنية
والقوية . ولكن الى متى ستحتفظ
بهذه المكانة ؟ لاشك ان الدولة
الكبرى تعاني اليوم من صعوبات
جمة فى السيطرة على مواردها
الفنية فى الداخل والخارج معا .
وهو ما تحاول ان تبرزه المقالات
الآتية :

١ - يبدأ المقال الاول تحت عنوان
" ١٩٤٥ - ١٩٧٢ : عظمة ٠٠ ام
تدهور ؟ " . يبرز وضع الدول
الاوربية الغربية بالنسبة للولايات
المتحدة ، فيرى الكاتب انها تحيا
فى حماية المظلة الذرية
الامريكية ، ، وان كان يبدو أقل
احتمالا اليوم ، ان هناك خطرا يهدد
هذه الدول . أما من وجهة النظر
الاقتصادية ، فان أوروبا الغربية قد
استفادت من المعونة الامريكية فى
شتى الصور التى اتخذتها منذ
١٩٤٥ . أما من حيث المكانة ، فان
الولايات المتحدة قد ظلت فى نظر
الاوربيين الغربيين والفرنسيين
خاصة ، الدولة الاجنبية المفضلة .
بل ان المجتمع الاوروبى قد
تأمر ، واستوعب مختلف
الاساليب التكنولوجية الامريكية
التي ادخلت فى حياته الراحة .
ان ما سمي بالثورة الجامعية
التي اشتعلت فى فرنسا فى مايو
١٩٦٨ ، والتي بدأت تحت شعار
اليسارية ، قد انتهى بها الامر الى
نقل النظام الجامعى الامريكى .
وبصفة عامة ، يمكن ان نؤكد انه
اذا كانت فرنسا قد واجهت بعد

توضيح نظرية - التمرد المصاد
وبصفة عامة يمكن أن نصف هذا
التورط الأمريكى فى فيتنام بأنه آخر
تعبير عن الشعور الأمريكى بأداء
رسالة على المستوى العالمى .

ولكن هذه المثالية التى اتسمت
بالاوهام ثبتت استحالة الحفاظ
عليها فيما بعد . وشينا فشينا
ونتيجة للقلق الناجم عن حرب الهند
الصينية . بدأ المناخ النفسى يتغير
لصالح الانسحاب التام من الهند
الصينية .

ومنذ أن تولى الرئيس نيكسون
مقاليد الحكم شرع بمساعدة د .
هنرى كيسنجر المختصر بشئون
الدفاع الوطنى فى وضع الأطار
الفكرى لاستراتيجية دولية جديدة
كفيلة بإرخاء الضغط الذى فرض
على طاقات وموارد البلاد . كل هذا
دون أن يمس وحيثها ومركزها فى
العالم . لهذا أعلن الرئيس الجديد فى
يوليو ١٩٦٩ (نظرية جوام) بأنه
لن يرسل بعد الآن قوات برية إلى
أى مكان آخر يقوم فيه صراع شبيه
بالذى حدث فى فيتنام . كذلك
أصبح الهدف الأول للسياسة
الأمريكية فى الهند الصينية ، الحد
من المعونة العسكرية بعد عام ١٩٧٢
والاكتفاء بمساعدة لوجستية
وتغطية جوية .

وفى نفس الوقت . أخذت
الولايات المتحدة فى الحد من حجم
قواتها المربطة فى كوريا
الجنوبية . إلى أن أصبح نصف ما
كان عليه . كما استرجعت اليابان
جزيرة او كيناوا . أما فيما يخص
باوروبا والبحر المتوسط ، فقد أكد
الأمريكيون مرارا أن على الدول
الأوروبية الغربية أن تتحمل جزءا
أكبر من تكاليف الدفاع عن
نفسها . ولكن فى نهاية العام
الماضى رجعت إدارة نيكسون إلى
التأكيد بأنها لن تسحب قواتها من
أوروبا ومن الحلف الأطلنطى ، كما
أنها لن تتفاوض مع السوفييت فى
سبيل إجراء خفض لحجم قوات
الدولتين وفى الوقت نفسه كانت
الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ
بنفوذها فى البحر المتوسط . ولهذا
أخذت تمد كلا من اليونان وإسرائيل
بالدعم العسكرى .

هذا المجتمع وحدة ما ، تتيح له
أحياء مراعات ايدىولوجية
مستقودها إلى تضوج جديد ، على
شرط أن لا تتدخل ردود الفعل
العنيفة لعرقلة هذا التطور . وكان
الولايات المتحدة على وشك الخروج
من فترة المراهقة لكى تتخلى فى
الخارج عن النزعة إلى التعالى
المبالغ فيه ، وتقبل تنوع نظم الحكم
والمصالح ، كما بدأت تتقبل فى
الداخل تنوعا حقيقيا فى المجموعات
والثقافات .

٣ - ويركز المقال الثالث على
الدفاع ، وعنوانه - أصبح الاتحاد
السوفيتى الآن متعادلا مع الولايات
المتحدة . ويبدأ الكاتب ، نيفيل
براون ، بتحديد تاريخ أول بوادر
الازمة التى تشكو منها الولايات
المتحدة وهو ١٩٦٧ ، عندما رفضت
الحكومة الأمريكية التورط فى
نزاعات جديدة : فى نيجيريا
والكونجو ومضايق تيران . ومنذ
ذلك التاريخ ازدادت الازمة حدة ،
إلى أن اقتنع معظم الأمريكيين فى
منتصف العام الماضى بأن الحرب
التي تورطت فيها الولايات المتحدة
فى الهند الصينية كانت أمرا
سيئا .

ويرى الكاتب فى حرب الهند
الصينية أهم العوامل التى أدت إلى
هذا التطور الذى حدث فى الفكر
الأمريكى ، ولهذا فإنه يستعرض
الكيفية التى اندفعت بها الولايات
المتحدة إلى هذه الحرب . ففى
بدايتها كانت هناك مدرسة فكرية
تركز على منطقة المحيط الهادى ،
وكان هذا الاتجاه منتشرًا بصفة
خاصة فى صفوف الجناح المحافظ
للحزب الجمهورى . وقد قامت هذه
المدرسة الفكرية بدور أساسى خلال
مرحلة العزلة التى امتدت من ١٩١٩
إلى ١٩٤٠ . وعندما قامت الثورة
الصينية فى ١٩٤٩ ازداد نفوذ هذا
التيار الفكرى ، وخاصة عندما
قامت حرب كوريا فى ١٩٥٠ .

ولكن التورط الأمريكى فى حرب
فيتنام جاء فى الحقيقة على يد
المثقفين الليبراليين الذين أحاطوا
الرئيس كيندى وعاونوه فى تحديد
ما سعى . بالحدود الجديدة
الأمريكية ، وهم الذين تولوا

شعب فيتنام ، ومجزرة مى لاي ،
إلى النيل من الصورة التى يراها
الأمريكيون لانفسهم . وكانت
النتيجة أن بدت فى صفوف الشباب
والمثقفين حركة تمرد ترفض شرعية
النظام القائم الذى أصبح يسلك
سياسة تتنافى مع المعتقدات
الأمريكية التقليدية .

وفى ذهن معظم الأمريكيين أن
مكانة الولايات المتحدة فى الخارج
ترتبط مباشرة بنجاح . النموذج
الأمريكى . ولهذا تتسامل الكاتبة :
هل يمكن أن نستخلص من
الصعوبات التى يواجهها هذا
النموذج اليوم أن نفوذ الولايات
المتحدة فى طريقه إلى الأفول فى
العالم ؟

أما الرد على هذا السؤال فهو أن
الولايات المتحدة فى ١٩٧٢ لا يمكنها
أن تقوم بنفس الرسالة التى كانت
تقوم بها منذ عشرة أعوام مضت ،
بالإضافة إلى أن وجود معارضة
داخلية اليوم ، وحركات تمرد فى
صفوف الشباب والمثقفين كل هذا
يحد من حرية الحركة فى الخارج
بالنسبة للولايات المتحدة . ولكن
من وجهة أخرى ربما تسهم هذه
العوامل بالذات فى دعم النفوذ
الأمريكى ، لأنها قد ترغم الولايات
المتحدة على انتهاج سياسة أقل
تدخلًا ، وأكثر اعتدالا .

أما الرسالة الأمريكية فهى
ما زالت قائمة ، كما يبدو ذلك فى
تصريحات بعض المناضلين فى
صفوف اليسار الجديد ، عندما
يؤكدون رغبتهم فى إقامة مجتمع
جديد يكون مثلاً يحتذى به فى العالم
أجمعه . كذلك يطالب المتمردون فى
الولايات المتحدة بإعادة فحص
الصورة التى يراها الأمريكيون
لانفسهم ، ومن خلال هذا النقد
الذاتى يتم استخلاص نموذج
جديد للمجتمع الأمريكى .
والواقع - كما كتب سيمور ليبسيت
أن الولايات المتحدة ليست ، على
وشك الانشقاق إلى مجتمعين واحد
أبيض يحيا حياة الرخاء ، والآخر
أسود يحيا فى فقر . بل أنها فى
أحلامها وقلقها تتحرك لكى تصبح
أمة من الخارجين عن النظام
يرفضون أن يمثلهم أصل واحد
ونظام حياة موحد . وقد اكتسب

في الولايات المتحدة .

أما فيما يخص ميزان الخدمات ، فمن المعروف أن المحرك الأساسي الذي اعتمد عليه الأمريكيون ، كان الدخل الناتج عن الاستثمارات في الخارج . ولكن حرب فيتنام من جهة ، والفوائد التي دفعت ، للارودولار ، من جهة أخرى ، قد حدت من هذا البند ، إلى أن هبط إلى ٧ مليارات من الدولارات .

ويرى الكاتب أن الامبريالية الأمريكية هي المسؤولة الأولى عن هذا التدهور . فقد كانت الاستراتيجية الأمريكية قائمة على الآتي : الاستثمار في الخارج ، لما يجني في هذه العملية من أرباح كفيفة بتعويض الهبوط في نسبة الربح الذي يمكن أن يتحقق داخل الولايات المتحدة . لهذا وحتى عندما ازداد العجز في ميزان المدفوعات ، كان الأمريكيون يواصلون التوسع في الاستثمار في الخارج .

ولكن من جهة أخرى ، فإن التضخم الذي تفشى في الولايات المتحدة منذ ١٩٦٦ قد حد من قيمة الدولار . وقد ظن بعضهم أن الزيادات الهامة التي طرأت على الأجور كانت نتيجة لارتفاع في معدل الانتاجية ، أو اتفاقية ودية أبرمت بين النقابات وأرباب الأعمال لاحداث توازن في النمو لصالح الجميع . وقد كان الامر كذلك في الفترة التي تمتد حتى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ عندما كان الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة رخاء لا مثيل له . ولكن في منتصف الستينات ، أخذت أرباح الانتاجية في الولايات المتحدة تهبط بشكل ملموس ، وكان من المفروض حينئذ أن تهبط الزيادات في الأجور . ولكن النقابات لم تمثل لهذا الوضع ، وكانت النتيجة أن طرأت زيادات على الأجور تفوق معدل الانتاجية الذي تحقق . فكانت في النهاية بمثابة زيادات اسمية لا تتفق مع القوى الشرائية الحقيقية التي تعكس معدل الزيادة في الانتاجية . وكانت النتيجة أن هبطت قيمة الدولار في ١٥ أغسطس ١٩٧١ . ولكن الكاتب يلاحظ أن هناك

وإن كان من المستحيل اليوم أن تفكر إحدى الدولتين في القيام بهجوم على الأخرى .

ومنذ ١٢ عاما كان الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة ، وخاصة في صفوف الديمقراطيين ، هو أن نهاية التفوق النووي الأمريكي سوف يشجع السوفييت على الشروع بجراة أكثر في الصروب المحلية وكان الجنرال ماكسفيل تيلور يدافع عن هذه النظرية في كتاب أحدث أثرا كبيرا على الرئيس كينيدي . أما اليوم فإن الأمريكيين يحاولون أن يقيموا علاقات مع الاقتصاد السوفيتي ، دون أن يفكروا في حصر الشيوعية السوفيتية . وعلى أية حال ، فإن الاتحاد السوفيتي قد وجد في تحسين وضعه الاستراتيجي ، الثقة اللازمة لاجراء مفاوضات مع الغرب حول مسائل تتعلق بالحد من الأسلحة . ولكن من جهة أخرى قد يجد أيضا الثقة اللازمة لاستعراض قوته العسكرية إذا أتاحت له الفرصة لذلك .

٤ - ويتناول المقال الرابع موضوع « أزمة الدولار تبرز الصعوبات الاقتصادية » يؤكد الكاتب كريستيان جو أن السبب الحقيقي الذي أدى إلى خفض قيمة الدولار هو التدهور النسبي الذي يلزم الاقتصاد الأمريكي . فإن العجز في ميزان المدفوعات قد ازداد منذ ١٩٦٠ إلى حد بلغ قمة تنذر بالكارثة في العام الماضي .

ويستعرض الكاتب هنا البنود الثلاثة لميزان المدفوعات ، فيرى أنه فيما يخص الميزان التجاري ، كان الأمريكيون يحدوهم الأمل في أن نفوذهم التجاري سيتيح لهم التوسع في التصدير إلى حد يفوق سيل الاستيراد إلى حد بعيد . ولكن ثبت أن المنتجات الأمريكية لم يعد لها نفس المركز في الأسواق الخارجية الذي كانت تتمتع به منذ ١٠ أعوام مضت . وخاصة منذ أن ظهرت منافسة شديدة من جانب اليابان وألمانيا . ومن جهة أخرى ، فإن إنشاء السوق المشتركة ، وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية ، قد أوقف التصدير الأمريكي ، وسرعان ما كشف عن وجود مشكلة زراعية

ويفترض الكاتب أن هناك بعض الظواهر قد تحدث خلال هذا العقد ، وهي كفيفة بأن تزيد من سياسة العزلة الجديدة التي شرعت فيها الولايات المتحدة . وأهم هذه الظواهر تلك التي ستنج من الوضع الاجتماعي في هذه الدولة الذي يزداد توترا كل يوم . كذلك فإن الصعوبات النقدية التي بدت على المسرح الدولي من جهة ، وضيق السوق المشتركة واليابان من جهة أخرى ، قد تؤدي أيضا إلى بعث سياسة الحماية الاقتصادية وهناك أيضا الهزيمة التي منيت بها الولايات المتحدة في الهند الصينية ، وأخيرا احتمال انتخاب مرشح ديموقراطي على رأس البلاد .

ثم يتساءل الكاتب ما هو الوضع في الاتحاد السوفيتي ؟ إن هذه الدولة الكبرى تواجه أيضا أزمة داخلية عميقة ، وإن كان تحركها يبنو في مظهره على الأقل متعارضا كلية مع الدولة الكبرى الأخرى . فيلاحظ مثلا المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أن السوفييت قد خصصوا ما قيمته ١١ في المائة من الانتاج الوطني للدفاع فيما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ في حين لا تتعدى هذه النسبة في الولايات المتحدة ٩ في المائة ، ٧ في المائة .

وقد ركز السوفييت بصفة خاصة على البحار ، حيث تمكنوا من خلال ابتكارات تكتيكية من أن يحدثوا تعديلات هامة في توازن القوى في العالم . ولاشك أن البحرية السوفيتية قد توغلت اليوم في أكثر من منطقة بحرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة ، كانت فيما مضى مقتصرة على السفن الغربية ، مما يزيد من امكانيات البحرية السوفيتية في التدخل في حالة قيام أزمة في هذه المناطق .

أما التغيير الثاني الذي حدث في توازن التحدي بين الدولتين الكبيرتين منذ أزمة كوبا ، فندخل بالأسلحة الاستراتيجية . وقد حدث تعادل بين الدولتين في منتصف الستينات ، واليوم تملك اثنتان ما يفوق ١٥٠٠ صاروخ ، بل أن الاتحاد السوفيتي متفوق على الولايات المتحدة من حيث العدد .

اسبابا اخرى وراء هذه الحركة النقدية . فقد تكونت خلال السنين ملامح ثلاث كتل اقتصادية سوف تتعادل في اهميتها في عام ١٩٨٠ . وهي كتلات تعكس تعداد السكان الذي قد يصل الى ٢٠٠ أو ٧٠٠ مليون كحد أدنى للوحدة الديموجرافية والاقتصادية في المستقبل . وفي ١٩٥٠ كان نصيب أمريكا الشمالية من العالم الغربي يصل الى ٧٠ في المائة من الانتاج الوطني . بينما لا تتعدى نسبه سكانها ٣٦.٥ في المائة ، ولكن بعد مرور ٢٠ عاما ، لم يعد نصيب هذه الكتلة الا ٥١ في المائة من حيث الموارد ، وخلال الاعوام العشرة التالية لن تتعدى ٤٢ في المائة . وسيكون عندئذ مكانا لكتلتين اخريين .

ويمكن الخطر الحقيقي في نظر الكاتب في أن الأمريكيين ، بعد أن يقرروا الانطواء داخل أراضيهم ، يدركون أن مثل هذا الوضع ليس في صالحهم . وقد ينتهجون في مرحلة ثانية سياسة جامدة تجاه اسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط . بهدف الحفاظ على الارباح التي يجنوها في الوقت الحاضر من هذه المناطق من خلال شركاتهم الكبرى . وفي هذه الحالة لن يترددوا في فرض « سلام امريكي » عن طريق الضغط الذري .

٥ - ويتناول المقال الخامس وضع الرأسمالية الأمريكية ، فيؤكد الكاتب جان فرنسوا لاندو أن الولايات المتحدة مازالت اليوم الدولة الكبرى الاولى في العالم من وجهة النظر الاقتصادية ، وذلك بالرغم من الصعوبات التي يلقيها الدولار اليوم في الاسواق الأوروبية واليابانية .

ويبدو في نظر الكاتب أن تطور الأوضاع في أوروبا وفي الولايات المتحدة منذ عامين أو ثلاثة أعوام ، يشير إلى أن المسؤولين السياسيين قد راعوا توفيق الإجراءات الاقتصادية بفتحات العملات الانتخابية التي تجرى في بلادهم . وإذا أردنا أن نلمس مدى قوة الرأسمالية الأمريكية ، يمكننا أن نقصف مجلة « اسباب الاعمال » فورشن ، لنجد أنه في

كل عام تتكون كتلات جديدة فيما بين الشركات الكبرى . كذلك سنجد أن هناك شركتين أو ثلاث أمريكية يصل حجم تعاملها إلى ما بوازي الانتاج القومي الذي تحققه هولندية وبلجيكا مجتمعتين .

ويصف الكاتب الرأسمالية الأمريكية بأنها ذات طابع امبريالي ، إلى حد يمكن أن ننكلم عن « نمو متزايد امريكي في الخارج » .

ويوافق تاريخ الاستثمارات المباشرة الأمريكية في الخارج عصر الذهب للدولار . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية في شكل دولة كبرى ذات نفوذ لا يضاهي في نفس الوقت الذي وجدت فيه الاقتصاديات الأوروبية نفسها في حالة ضعف ، بعد أن ذاب رصيدها من الذهب والعملات . ولهذا فإنها كانت تحتاج إلى حجم ضخم من الواردات لكي يمكنها إعادة بناء اقتصادياتها التي عانت من الحرب . ومن ثم اشتد الطلب على الدولار مدة أعوام عديدة . ولكن لعدة أسباب أهمها التخفيض الذي أجرته الدول الأوروبية في عملتها بالنسبة للدولار في ١٩٤٩ ، واعتماد الولايات المتحدة خطة مارشال التي كان الهدف منها التعجيل ببناء الاقتصاد الأوروبي ، اختفى الفارق بين القارة الأوروبية والولايات المتحدة شيئا فشيئا . وفي نهاية الخمسينات ، لم يعد يشكل الدولار العملة التي تنفرد باقتصاديات أوروبا . كما لم يعد أي نقص فيه يشكل أزمة لأي رصيد رسمي من هذه العملة التي كانت تملكها دول أوروبا ، باستثناء فرنسا إذ كان قد بلغ حدا مرضيا .

ويلاحظ الكاتب هنا أن تدفق الدولار الأمريكي على أوروبا لم يكن مرده إلى التجارة الخارجية فقد كانت التجارة الثنائية مصدرا تقليديا للربح بالنسبة للولايات المتحدة وكان - على حد قول الكاتب - الأوروبيون يدفعون للأمريكيين لكي يشتروا منهم . وفي أول يناير ١٩٥٨ ولدت السوق المشتركة فسجلت المرحلة الفاصلة في النمو الأمريكي المتزايد

في الخارج . فقد تحرك ارباب الاعمال الأمريكيون بمهارة فائقة ، إلى حد جعل جان جاك سيرفان سترابير يحذر من التحدي الأمريكي ، ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح هذا التحدي « الخطر » الأمريكي . فقد كان خطرا أولا على الدول الأوروبية ، وثانيا على الولايات المتحدة نفسها . ففي أول يناير ١٩٧١ قدرت الاستثمارات الأمريكية في الخارج بما قيمته ٧٨ مليار من الدولارات ، وكانت بالنسبة لسنة ١٩٦٠ قد زادت بمعدل ١٤٤ في المائة .

ونشات حالة تتسم بالتناقض ، فقد أصبحت الاستثمارات الأمريكية في الخارج تنافس الشركات الأمريكية المقيمة داخل الولايات المتحدة . وعلى سبيل المثال في عام ١٩٦٨ بلغت قيمة المنتجات التي صنعتها المؤسسات الأمريكية المقيمة في الخارج ما قيمته ٦٠ مليارات من الدولارات ، منها ٧٨ في المائة استوعبتها الاسواق في الدول التي انشئت فيها و ٨ في المائة فقط صدرت إلى الولايات المتحدة و ١٥ في المائة صدرت إلى الدول الأخرى . وفي ١٩٧٠ بلغت قيمة المنتجات ٧٧ مليارات ، في حين لم تتعد الصادرات من الولايات المتحدة ٢٩ مليارات .

واليوم تخشى الولايات المتحدة من أن تتجه أوروبا إلى النمو معتدلة على نفسها ، وخاصة بعد أن أصبحت أوروبا الدول الستة على وشك أن تصبح أوروبا الدول العشر ، وهو أمر لا شك سيعجل بحركة التحرر الاقتصادي الذي شرعت فيه أوروبا .

٦ - وأخيرا يتناول مقال جورج الجوزي مستقبل الولايات المتحدة وهو تحت عنوان « هل النمو الاقتصادي هو المشكلة ؟ » فيذكر الكاتب الرأي الذي أبداه معهد التكنولوجيا بما ساشوستنس والقائم على التوقف عن النمو ، لكي يقرر أن العالم الصناعي يواجه أزمة حادة ناتجة عن الاهداف التي وضعها لنموه .

ثم يستعرض الكاتب العوامل التي زادت من حدة أزمة النمو التي تعاني منها الدول الغنية ، فهاها

أو التوقف برهة . فانهم غير قادرين على تنفيذ هذه الرغبة دون ان ينتج عن هذا اضافة فشل آخر ، وزيادة عدد العاطلين فلا يكاد يظهر فائض حتى يتحول الى احتياج . اليس التقدم الاجتماعى متوقفا على تلبية احتياجات لا يحتاج اليها الفرد ؟ ان ظاهرة « الهييز » مثلا والعاطلين ماهى سوى « ترف » تختص به المجتمعات الصناعية للغاية .

اما من حيث ترشيد التقدم الفنى - وهو ما ينادى به رجال الاقتصاد الامريكىون . فان الكاتب يرى ان مثل هذه العملية ليست مجدية على مستوى العالمى ، وهو امر مستحيل بالنسبة للدول البروليتارية .

ويصل الكاتب الى هذه النتيجة الهامة ، وهى انه يجب تصحيح حركة النمو ، واضفاء لمسة انسانية عليها ، بدلا من شلها او مناهضتها لان النمو وحده هو الذى سيتيح للانسان القدرة على التحكم فى التكنيكات ، وعلى معالجة البطالة . وكذا حالة الفقر واليؤس اللذين تحيا عليهما مئات من الملايين لا يصل دخل الفرد السنوى منهم الى ١٠٠٠ دولار سنويا .

ويكمن الحل فى النهاية - فى رأى الكاتب - فى اعطاء الاولوية للعامل الانسانى على كافة العوامل التكنولوجية وغيرها . لهذا علينا ان نتخلى عن وهم الفعالية الى اقصى حد ، وانتاجية الفرد التى تتجاهل « التكاليف الاجتماعية » وعوامل هامشية أخرى . وينظر الكاتب بعين الارتياح الى مجلس اوروبا الذى يبذل حاليا مجهودا لوضع قانون اخلاقى للبحث العلمى . وفى كلية الفلسفة بجامعة فيلادلفيا يحصل الطلبة على درجة علمية تجعل منهم باحثين فى سبيل السلام .

ولكن يجب ان يعجل العالم بمثل هذا التجديد فى النظرة الى النمو ، والا سارع الشباب الى نبذ التقدم الفنى ، وتفضيل الحرف على الصناعات ، وفى النهاية قد يحل العنف محل الديمقراطية .

ويختم الكاتب مقالاه بضرورة مواصلة النمو بعد وضعه فى خدمة الانسان ، لان هذا الاخير لم يعد له حجة او عذر لكى يتنصل من مصيره

يحد من تنمية مثل هذه التجهيزات الجماعية التى بدونها لا يعرف المواطنون الحد الأدنى من الراحة المادية . ويتصور الكاتب ان الآلات التى انتجها الانسان لم تعد تمثل لاوامر الرجل الميكانيكى . وكان الموتورات عندما تسرع فى الدوران ، فان الفرامل تفقد كل فعاليتها .

وفى مجالات الاستثمارات ، فان التوسع فيها يحدث على حساب التشغيل . فقد لاحظ ليفنجسون ان نصف البطالة فى الولايات المتحدة وأكثر من خمسين فى فرنسا انما ترجع الى تزايد المصروفات لصالح رأس المال . والحقيقة ان المؤسسات الكبرى لم تعد تستثمر اليوم الا بهدف الاقلال من الايدى العاملة وقد تستعين لتحقيق هذا بالاعتمادات الحكومية . والدليل على ذلك ان الصناعة التى تقف على قمة النمو ، والتى تنمو باطراد مستمر « لا تفسح سوى مجال ضيق جدا للتشغيل

اما المؤسسات الأخرى فانها تقف موقف الضحية المفضلة امام المركبات الصناعية الضخمة - فترى مثلا فى المانيا القيدالية وفرنسا وسويسرا ان هذه الدول تلجأ الى عمال غير متخصصين ، يفدون عليها من البرتغال واسبانيا والجزائر ، فى حين تزداد بطالة الكوادر المتخصصة .

وتقوم وسائل الاعلام على طمس معالم المستقبل فى الدول الصناعية . ولكن هناك حقيقة لا جدال فيها ، وعلى الانسان المعاصر ان يضعها نصب عينيه ، وهى ان الآلات ستعمل أكثر بينما سيقل عدد العمال الذين يشتغلون .

ويأتى هنا دور التكنوقراطيين الذين يعتقدون عن خطا انه فى مقدورهم تنظيم حركة الاقتصاد الوطنى ، فيجدون أنفسهم فى النهاية امام أربعة مواقف للاختيار بينها ، الى الامام : « بسرعة فائقة » ، « توقف » و « الرجوع الى الوراء » .

وهو اشبه بصبى الساحر غير القادر على التحكم فى حركة التكنولوجيا وحتى اذا مال هؤلاء التكنوقراطيون الى الاقلال من سرعة

لها يختص بالولايات المتحدة ممثلة فى فشل سياستها الخارجية فى تحقيق اهدافها . وفى الخل الذى يعانى منه النظام النقدي الدولى . وفى مطالب الشعوب البروليتارية ، وفى قوى الصين الشعبية مسئولياتها العالمية . واخيرا فى ضرورة معالجة تلوث الجو والبيئة . ويبدو ان التحول الصناعى لا يضمن الهناء والسعادة للشعوب وانه كلما ظهر مجتمع جديد ، لازمه قلق جديد .

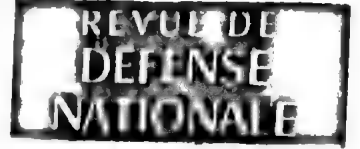
والواقع ان الانسان يحيا فى مجتمع غير كامل ، لن توزع عليه السعادة كما يوزع عليه الماء والغاز والكهرباء وغيرها من وسائل الراحة المادية التى يضمونها المجتمع للفرد . ومن جهة أخرى ، فان سيطرة رجال الاقتصاد على النفوس قد وارت الى المرتبة الثانية ، كل مشروع له قيمة اجتماعية أو ثقافية .

اما التكنولوجيا فان الكاتب يراها قد تاهت فى مجاهل البحوث ومهارات الباحثين ، الى حد أصبحت تزيد من المساوىء الجثمانية والنفسية التى تعانى منها الإنسانية . ويتساءل بعضهم اليوم هل للتسرع فى التقدم العلمى والتكتيك آثار سيئة على الانسان فى النهاية ؟

ومن الملاحظ مثلا ان الولايات المتحدة ما زالت تخصص مزيدا من الاعتمادات للعلوم الطبيعية ، بينما تهمل البيولوجيا والعلوم الانسانية . ومن جهة أخرى ، فان النمو يسهم فى توسيع الفوارق فى مستوى الحياة بين المواطنين الذين يحيون فى اطار دولة ، بل ان هذه الفوارق ملموسة بالنسبة للشعوب التى تحيا على هذا الكوكب . وكل يوم تزداد الهوة بين الذين خرجوا من حالة اليؤس ، وبين الذين لم يعد مقدرا لهم ان يتخلصوا من هذا الداء .

ويتناول الكاتب الوضع فى اوروبا ، فيوضح ان الدول التى تفوقت على غيرها من حيث الانطلاق فى النمو ، هى التى تبني أقل من غيرها تجهيزات جماعية والحقيقة ان الانطلاق فى النمو غير المنسق ،

الانسانى - فهو اليوم يملك من
الامكانيات ما لم يتح له التاريخ فى
اى وقت لتحقيق مصيره .



مجلة الدفاع الوطنى - باريس
- عدد يناير ١٩٧٢ - سياسة
الدفاع الفرنسية - بقلم :
ميشيل ديبريه .

تتمثل أهمية هذا المقال ، فى أنه
الخطاب الذى القاه وزير الدولة
المكلف بالدفاع الوطنى فى فرنسا
أمام طلبة معهد الدراسات العليا
للدفاع الوطنى ، وذلك بمناسبة
افتتاح الدورة الرابعة والعشرين
للمعهد المذكور . وقد راعى الوزير
الفرنسى توضيح السياسة التى
انتهجتها بلاده للدفاع ، فقدمها
للحاضرين فى شكل صرح متكامل ،
نابع عن مجهود جماعى . كما أبرز
الدور الذى تقوم به الحكومة
الفرنسية ، وهو تطبيق نتائج هذا
المجهود المتناسق على الاحداث .
ولكن دون أن تغفل لحظة واحدة عن
الاهداف الاساسية التى تتعلق
بالوطن .

ويبدأ الوزير بالتساؤل : هل
يمكن لدولة مثل فرنسا أن تكون لها
سياسة دفاع ؟ ان بعض التعليقات
السطحية ترى استحالة ذلك ، ولكن
الوزير يرد بان هناك ضرورة لاقامة
سياسة دفاع فعالة ، توافق المفاهيم
الاستراتيجية مع الاحداث والتقدم
التكنولوجى ، وهو ما كانت تفتقر
اليه فرنسا فى الماضى ، ولهذا كانت
هزيمة الحرب والاحتلال النازى .

فعندما دقت ساعة الحرب فى
١٩٤٠ لم تكن القيادات السياسية
والعسكرية الفرنسية على مستوى
مستوياتها ، ولكن هذا لا يعلى أن
فرنسا لم تعد لها القدرة على أن
تضع لنفسها سياسة للدفاع .

كذلك فقد الوزير الرأى القائل بأنه
منذ ان ظهرت دول عملاقة فى عالمنا
المعاصر مثل الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتى والصين
الشعبية ، لم تعد للدول الاخرى أية
فرصة أو امكانية فى أن تكون لها
سياسة مستقلة . بل أن يكون لها
فكر سياسى مستقل . اذ هو يرى
على عكس ذلك ان الواقع يناقض
هذا الرأى الخاطىء . فان
لاسرائيل مثلا سياستها للدفاع
وكذلك لمصر وفيتنام الشمالية . وقد
يرد بعضهم بأن هذه الدول تتلقى من
الخارج مساعدات ، أو أن الدولة
الكبرى التى حاولت القضاء على
ثورة فيتنام لم تلجأ بعد الى وسائلها
الكبرى . ولكن الوزير يرى أن هذه
المساعدات بالذات ، بل هذا التردد
من طرف الدول الكبرى فى الالتجاء
الى السلاح الاخير ، هى فى حد
ذاتها عناصر تدخل فى نطاق سياسة
الدفاع ، لان من يقاوم وتحالف .
وهذا التحالف بدوره يدخل تغييرا
فى توازن القوى الدولية .

ويصل الوزير الفرنسى الى هذه
النتيجة : ان وضع سياسة للدفاع
ليس أمرا مقصورا على الدول
الكبرى التى تسيطر اليوم على
العالم . لان مثل هذا القول معناه
التجاهل التام لحركة التاريخ وللقيم
الاخلاقية أيضا .

ثم يتناول آراء الاخرين الذين
يؤمنون بأن هناك ضروريات قصوى
للتعاون الدولى . أو بمعنى آخر لن
يكون لفرنسا سياسة للدفاع الا
إذا كانت جزءا أو وحدة ضمن
مجموعة . ويرد الوزير على هذه
الآراء بانها خاطئة . لانها تخطئ بين
الوسائل والاهداف . وتلجس
ايدولوجية خاطئة بمظهر منطقى ،
لأنه ما من دولة فى هذا العالم لا
تجد نفسها وحيدة أمام مصيرها
وقت الضرورة ، ولا يكون للدولة
أخرى أن تتولى الدفاع عنها الا اذا
رأت هذه الدولة فى ذلك مصلحة
لها ، وعلى شريطة أن تقوم الاولى
بكامل الواجب نحو نفسها . فلا
يوجد هناك ما يسمى بحماية الية ،
وان أى حركة تكاملية لن تضمن مثل
هذه الحماية . لان تركيب حركة
التكامل فى حد ذاته ما هو سوى
مجموعة من التروس المجردة من أى

ارادة ، وهى فى ذلك خاضعة للدولة
الاقوى فى المجموعة ، وهذه
الاخيرة لا تصرفها الا وفقا
لمصالحها . وبالتالي لا يمكن
التعويل على التكامل . على امل ان
المجموعة ستذهب للاغاثة دون أى
اعتبار للمصالح الخاصة .

ويصل الوزير الى هذه النتيجة
الثانية ، وهى أن حركة التكامل
التي تشهدها أوروبا اليوم ، تضم
قبل كل شيء مجموعة من الشعوب
تؤمن بالواقع القومى بكل ما يتسم
بالاستقلال ، وما يجمعها هو
تمسكها بالحرية .

ويلاحظ الوزير أيضا أنه عندما
تتكلم أوروبا عن الدفاع الاوروبى ،
سواء كان هذا الكلام يجرى فى
الشرق أو فى الغرب ، فان ما يذكر
عادة هو الاستراتيجية الامريكية أو
الاستراتيجية السوفيتية تجاه
القارة . فى حين أن الرأى
الامريكى يرفض اليوم اعتبار أوروبا
الغربية أيضا مرتبطة بالولايات
المتحدة الامريكية من وجهة نظر
الدفاع . اما من حيث ما يعتقده
حلف الاطلنطى من أن هناك حركة
تكامل عسكرى جارية داخل الحلف
المذكور كقيلة بأن تؤدى الى احداث
تغييرات فى الحركة السياسية للقارة ،
فان كل هذا وهم فى نظر الوزير
الفرنسى . الذى يرى أن الدفاع عن
أوروبا هو قبل كل شيء عملية جمع
جهود تبذلها كل دولة أوروبية فى
سبيل الدفاع عن نفسها ، وبالتالي
لن تاتى مشاركة فعالة من طرف
الدول . الا اذا كان لديها مفهوم
واحد عن السلام .

ويعارض الوزير الرأى القائل بأن
الوحدة الاقتصادية الاوروبية هى
تاكيد للوحدة السياسية ، اذ
العكس هو الاصح ، لان النهضة
الاقتصادية فى الدول الاوروبية
كقيلة بإضفاء قوة جديدة على
الاتجاهات السياسية فى هذه
الدول .

تلك هى الآراء التى يراها الوزير
الفرنسى كقيلة بأن تؤدى الى وضع
سياسة للدفاع . أما الشعور
بالمصير المشترك الذى يدفع الدول
الاوروبية الى تحالفات بينها قائمة
على تعاون مثير الى حد بعيد ، من
حيث التسليح . والدراسات

النظرية والتطبيقية ، وبين الواجبات التي تقع على الذين يحققون البناء الشيوعي في الاتحاد السوفيتي .

والواقع ان المشاكل الجديدة التي تعكسها المرحلة العالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع السوفيتي ، لا يمكن ان تحل الا عن طريق دعم القانون الاشتراكي . وكما اوضح ذلك بريجنيف في خطاب القاء في ١٢ يونيو ١٩٧٠ ان مهمة دعم القانون الاشتراكي تقع على عاتق الحزب .

ثم يرجع الكاتب الى اقوال لينين في فجر الثورة الاشتراكية الكبرى والحزب الشيوعي في هذا العهد ، وهي كلها اقوال تؤكد ان الاشتراكية لا يمكن ان تفهم بدون الشرعية . وهو رأى يفند حجة الايديولوجية البورجوازية التي تصف موقف الماركسيين اللينينيين تجاه القانون والشرعية بالفوضوية . . . ففي الواقع ان الماركسية اللينينية تعتبر القانون والشرعية من اهم اجزاء التركيبات العليا الاشتراكية ، وصفة اساسية للسلطة السياسية التي تتولاها البروليتارية المنتصرة . فان مهمة حكم دكتاتورية البروليتارية تكمن في احداث قانون اشتراكي جديد ، وشرعية ثورية جديدة ، وهي مهمة تشكل السياسة التي يضمها ويطبها الحزب الشيوعي . لانه كما كتب لينين « القوانين هي اجراءات سياسية وسياسات ، . . . تعبر عن ارادة الشعب قبل كل شيء » .

وبالتالي ، فان مهمة الحزب الشيوعي تشمل تربية الشعب السوفيتي على احترام القوانين التي تضعها الدولة ، وتوجيه الاجهزة الحكومية للعمل على تحسين التشريعات ، والبحث عن كافة الوسائل التي تؤدي الى النهوض بالثقافة القانونية الشعبية ، على اساس ان الشرعية الاشتراكية هي اهم الوسائل لضمان الوضع القانوني للمواطن الاشتراكي . ولتحقيق جميع الحقوق السياسية والاجتماعية لاعضاء المجتمع الاشتراكي .

ولابد ان تتسم التشريعات الجديدة بالنفسية والعلمية ، كما

الكبرى الاولى ، تضمن أمنها عن طريق تلويحها بقوة نووية هائلة . ثم نجد يوغسلافيا ، وهي الدولة الفقيرة ذات الامكانيات المحدودة ، ترى أمنها من خلال دفاع شعبي لا يقبل اي قنازلات وبين هاتين الدولتين ، تقف فرنسا التي تريد ان تمتلك القوة النووية والدفاع الشعبي معا ، وذلك في حدود امكانياتها .

اما الاكتفاء بالتسليح النووي ، فامر غير كاف ، لانه مهما كان حجم السلاح الذي تملكه فرنسا ، فانه سيكون دون فعالية اذا افتقد الشعب الفرنسي القوة المادية والعنوية اللازمة للصمود . ان الاكتفاء بوسائل الدفاع التقليدية ، لن يؤدي الى الغرض المطلوب ، بل يجب ان نضمن التحام ارادة الرجس والانساء بقوة السلاح اللازمة لصد أي عدوان خارجي . ان القدرة على الرد هي البند الاول للسياسة العسكرية الفرنسية ، وتليها القدرة على التدخل .

ويختتم الوزير كلمته بالقول بأن التاريخ قد أثبت عبر القرون « بأن احترام حرية الفرنسيين واحترام سلامة فرنسا يمران من سياسة للدفاع تضعها فرنسا وتكيفها بمفهوم الحرية والسلام الذي يؤمن به الفرنسيون » .



**مجلة « العلوم الاجتماعية »
موسكو - أكاديمية العلوم
السوفيتية - القانون والثقافة
القانونية في الاتحاد السوفيتي
- بقلم : ف . شيليفادزي -**

يناول هذا المقال تطور القانون في ظل المجتمع الاشتراكي ، فيبدأ الكاتب بتوضيح العلاقة الوثيقة التي تربط بين ادارة الدولة والشرعية الاشتراكية من الوجهة

الاستراتيجية ، وتبادل المعارف والمساعدات ، فان كل هذا ليست له قيمة الا اذا اتحدت ارادات هذه الدول التي بدونها لا يكون هناك وجود لأي بناء متين .

ثم يطرح الوزير الفرنسي السؤال الاتي : ما هو الهدف الاول للدفاع ؟ ويأتي الرد على النحو الاتي : ان الهدف الاول هو ضمان أمن أرض الوطن وسكانه . ولكن الدفاع الوطني لايعنى تجاهل وضع فرنسا فيما بين مجموعة الدول الاخرى ، لان وضع المجموعة له اهميته بالنسبة لمصير فرنسا . كذلك لا يمكن لفرنسا ، بحكم وضعها الجغرافي ، أن تنتهج سياسة الحياد ، بل عليها أن تضمن حرية المحيط ، وكذا أمن البحر المتوسط .

ولكن هناك مطلباً قومياً هاماً بالنسبة لفرنسا وهو اهتمامها الشديد بأن لا تمس دولة كبرى مصالحها ونفوذها في غير المحيطات ، حيث تملك مقاطعات خاصة لسيادتها . كما أن لديها التزامات تجاه دول تأسست في ظل الحضارة والقوانين الفرنسية .

ثم يستعرض الوزير وسائل الدفاع ليربط بين هذه الوسائل والتقنية الاقتصادية والديموقراطية التي يراها ذات أهمية كبرى في تأكيد شخصية فرنسا واستقلالها . وان كان هذا التأكيد من شأن السياسة الدبلوماسية التي تنتهجها فرنسا ، وهي قائمة منذ الخط الذي وضعه لها الجنرال دي جول على الارادة في التحرر من التبعية للدول الكبرى . وعلى تحديد واضح لالتزامات فرنسا ، مع بذل جهود متنوعة في سبيل اقامة تعاون على المستوى الدولي .

اما السياسة العسكرية الفرنسية ، فيراها الوزير تتلخص في الرد والدفاع اولا ، ثم التدخل في أوروبا وخارجها . وان مثل هذا الاطار يحدد الاتجاهات الاساسية لهذه السياسة التي يسيطر عليها مفهوم الردع . وللردع من وجهة النظر الفرنسية ناحية خاصة تتمثل في الرد النووي ، ثم ناحية اخرى وهي الارادة الشعبية في عدم الاستسلام . وعلى سبيل المثال ، فان الولايات المتحدة ، وهي الدولة

فهناك شرطان أساسيان لتحقيق
الشرعية الاشتراكية السامة وهما ،
المستوى العالى ، من حيث نوعية
الاجراءات القانونية اولا ،
والاحترام الصارم للاجراءات
التشريعية .

ويذكر الكاتب ايضا ان لينين كان
يشيد بفعالية النشاط التشريعى
الذى كانت تقوم به الدولة فى
مهد ، ولكنه فى الوقت نفسه كان
يعارض بشدة التسرع فى وضع
مشاريع قانونية دون دراسة
كافية ، وكان يطالب بأن تسن
القوانين بحرص شديد . كما كان
يعتبر احترام القوانين من اهم
الضمانات التى تؤدى الى فعاليتها
الاجتماعية .

وان اهم سمات التشريع
السوفيتى لهما استقراره دون
شك . وهنا ايضا كان لينين يرى
الاستقرار التشريعى من خلال
أحداث وحددية بين صرامة القوانين
التي تسن والالام بالاحتياجات التى
تفترضها التنمية الاجتماعية من
وجهة النظر التشريعية . ومن
البديى ان فكرة الاستقرار لا يمكنها
ان تتعارض مع الضرورة الدائمة فى
ادخال تحسينات على القوانين .
لهذا فان اهم الواجبات التى تقوم
بها الاجهزة التشريعية متابعة كيفية
تنفيذ القوانين التى تصيغها فى
محيط الحياة العامة .

ويحدث احيانا ان تبدو محاولات
لتبرير تخطى القانون بحجة التعجيل
بالعمل ، او للحصول على مزايا
تتعلق بمشكلة ما . ولكن الكاتب
يرى ان حالات التعجيل قد تناولها
ايضا القانون ، وبالتالي لا يحق
التغاضى عن القانون فى اى حالات
خاصة .

ويرى الكاتب بصفة عامة و ان
المجتمع السوفيتى فى مرحلة
الحالية من النمو ، مازال يحتاج
الى مزيد من الثقافة القانونية ،
ويرجع هذا الى عدة اسباب : اولا
لان انطلاقة الديمقراطية الاشتراكية
ترتبط اساسا بمدى مشاركة
الجمهور فى العمل على
تطبيق اللوائح القانونية . وذلك
يتطلب الماما كاملا بمبادئ القانون

يجب ان تعكس القوانين الموضوعية
التي تتحكم فى التنمية الاجتماعية ،
وبالتالى على الحزب الشيوعى ان
يهتم دائما بضرورة تطوير هذه
التشريعات ، بحيث تلبي مطالب
المجتمع الاشتراكى المتجددة . لهذا
فانه ينعين على الاجهزة التشريعية
فى الاتحاد السوفيتى ان تبذل
الجهود لتقنين وتنظيم التشريعات ،
حتى لا تتعارض مع حركة النمو
الشاملة .

ويستعين الكاتب هنا على سبيل
المثال بالتشريعات الاساسية التى
وضعتها الحكومة السوفيتية فى
مجال تنظيم العمل ، والتى تشمل
مشاركة القوى الشعبية العاملة فى
ادارة المصانع ، وفى توزيع
الاعتمادات للتنمية الصناعية
والمكافآت ، وفى ضبط نشاط
الادارات داخل المصانع .

والملاحظ ان عملية وضع
مشروع ، ومناقشة واعتماد
القوانين فى الاتحاد السوفيتى ،
تعكس مدى الديمقراطية التى يتسم
بها النظام السياسى والاجتماعى
السوفيتى . وكذلك مدى اهتمام
الحزب بتنمية الانتاج ، والاستغلال
الرشيد للموارد الطبيعية ، ودعم
امكانيات البلاد من وجهة نظر
الدفاع ، وتحسين حياة الشعب
وغير ذلك من الاهتمامات التى يعدها
الشعب السوفيتى حيوية له .

ولكن الكاتب يرى ايضا انه
بالرغم من التجديد الهائل الذى
ادخل فى التشريعات فى الاتحاد
السوفيتى ، فما زالت هناك قوانين
اعتمدت منذ اعوام عديدة ، وهى لم
تعد تلائم دائما الاحتياجات الحالية
للاقتصاد القومى والثقافة والحياة
العامة السوفيتية . لهذا تعمل
الاجهزة التشريعية بجد لكى تحدث
تناسقا بين هذه القوانين والمطالب
الجديدة .

ومن الصفات الاساسية التى
يراهما الكاتب لازمة للتشريع
الاشتراكى ، الوضوح القانونى ،
وتضمنتها ما سماه لينين
« المعوقات التشريعية » على اوسع
مدى ممكن . حتى يمكن تلافى كل
اتجاه يعمل على الانحراف عن الخط
التشريعى الموضوع .

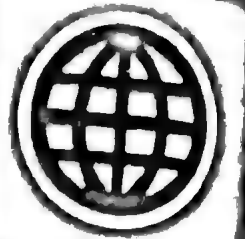
وبالاضافة الى هذه الصفات

السوفيتى من جانب المراقبين
والمطوعين الشعبين والزملاء الذين
يشاركون فى المحاكم . وثانيا لان
عملية تربية المواطنين فى ظل النظام
الشيوعى ، تتطلب بث احترام
اللوائح ، والقانون فى النفوس .
وثالثا ان احدى الطرق الكفيلة
بالحد من الاعمال المعادية للمجتمع
والجرائم ، جعل احترام اللوائح
القانونية عادة بل طبيعة ثانية فى
الانسان .

ان عملية نشر الثقافة القانونية
فى صفوف الجماهير معقدة وطويلة
المدى وتتطلب انتباها ودواما ،
يكلان . فقد دلت التحقيقات
العديدة التى اجريت فى حالات
السلوك المعادى للمجتمع على ان من
اهم اسباب التغاضى عن القوانين
جهل الفرد بالقانون . وعدم فهمه
الحقيقى والهدف الذى وضع من
أجله .

وفى كثير من الاحيان توصلنا
الثقافة القانونية بانها مجرد العلم
بالقوانين واحترامها . وادراك
اهميتها فى حياة الشعب . ولكن
مثل هذا التعريف يحد من المفهوم
الاشتراكى للثقافة القانونية الذى
يصبح مجرد صورة لالامر ،
متجاهلا اهم عنصر ، وهو المشاركة
الاجتماعية لكل فرد فى المجتمع .
على ان الثقافة القانونية فى الواقع
من اهم الاداة واكثرها فعالية
لتحقيق التحول الاجتماعى
المطلوب ، وهى تجمع بين المثاليات
الاشتراكية وتطبيقاتها . وبين القيم
الاخلاقية والقانونية والنشاط الذى
يعبر عن هذه القيم . ان الثقافة
القانونية لا يمكن ان توجد دون
العمل الاجتماعى . او دون اقرار
مبادئ الديمقراطية الاشتراكية
والقانون الذى ينظم الحياة
الاشتراكية . والا أصبح مجموعة
من العقائد تخلو من اى قيمة
اجتماعية .

وينهى الكاتب مقاله بسرد الجهود
التي تبذل فى الاتحاد السوفيتى فى
سبيل تعميم الثقافة القانونية فى
صفوف الشعب . لان مثل هذا
العمل سوف يؤدى فى النهاية الى
ان تصبح اللوائح القانونية هى
اساس تنظيم المجتمع الشيوعى .



شَهْرِيَّات

مارس
أبريل
مايو

مارس ١٩٧٢



اتحاد الجمهوريات العربية :

١٢ : انقسم الرؤساء انور السادات ومعمر القذافي وحافظ الاسعد اليمن الدستوري امام مجلس الامة الاتحادي ، بوصفهم أعضاء مجلس رئاسة الاتحاد .

١٧ : عقد الرؤساء الثلاثة اجتماعا في نطاق دورات عمل مجلس رئاسة الاتحاد ، لبحث الموقف السياسي العربي والعالمي ، كما بحثوا مشروعات المؤسسات والقوانين الاتحادية التي اقترحتها لجنة المتابعة .

١٨ : أعلن اتحاد الجمهوريات العربية رفضه الكامل لمشروع الملك حسين ودمي الملوك والرؤساء العرب وجويع القوى الوطنية العربية الى التصدي لهذا المشروع ، لانه منطلق تنفيذ لخططات الصهيونية من اجل تصفية قضية فلسطين ، كما انه يقرر مصدر الشعب الفلسطيني في فيته ، ويستهدف خلق كيان فلسطيني داخل النفوذ الاسرائيلي ، وغرب قومية الحركة .

٢٤ : أعلن احمد الخطيب رئيس المجلس الوزاري الاتحادي امام مجلس الامة ان مهمة المجلس الوزاري هي تنسيق الخطوات والمواقف بين الجمهوريات الامم ، وان الوزير الاتحادي لا يستطيع ان يجيب عن سؤال الا بعد الرجوع الى الدول الاعضاء ، لان المجلس ليس بحكومة مركزية او سلطة تنفيذية .

انظر ايضا الجمهورية العربية السورية (٢٦) .

الاتحاد السوفيتي :

١ : صدر البيان المشترك من مباحثات مجيبه الرحمن رئيس وزراء بنجالاديش والقادة السوفيت في موسكو ، وقد تمهد الانصياد السوفيتي بتأييد بنجالاديش ومساعدتها اقتصاديا . وأعرب البلدان من قلقهما البالغ ازاء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وأكد الجانبان ضرورة ان تزدل الدول المعنية جهودا لتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط على اساس تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٢ : اذاعت وكالة ناس ان الاتحاد السوفيتي وليبيا قد اتفقا على التعاون في التتقيب عن المعادن والنفاز اللين وتدريب العمال الليبيين الصناعميين .

١٧ : هاجر الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل أكثر من خمسة آلاف يهودي سوفيتي منذ اول يناير الحالي .

١٨-١٦ : قام الرئيس الباكستاني بوتو بزيارة رسمية لموسكو ، وصدر بيان مشترك دعى الى اجراء المشاورات السياسية المنتظمة بين البلدين ، واستئناف تقديم المساعدات لباكستان ، كما تمهد بوتو بالمثل للتوصل الى تسوية سلمية مع الهند وبنجالاديش .

٢٢ : مؤمن الاتحاد السوفيتي على الصين الشعبية الاتفاق على « تعهد بمدم الامضاء » بين الدولتين .

٢٧ : أعلن نائب وزير الداخلية السوفيتي انه يمكن لليهود السوفيت ان يغادروا البلاد طبقا لنفس الاسس الماية للهجرة ، كما أعلن ان ٢١ ألف يهودي غادروا البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ، منهم عشرة آلاف في سنة ١٩٧١ .

٢٩ : وصفت صحيفة اوستيا مشروع الملك حسين بأنه محاولة لتقسيم الدول العربية التقدمية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره بنفسه .
انظر ايضا : يوليفيا [٢٠] ، فلسطين [٢٧] ، الولايات المتحدة [٧ ، ٢٢] .

الأردن :

١٥ : أعلن الملك حسين مشروعا يقضى بأن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية « ملكة عربية متحدة » تكون من قطر فلسطيني عاصمته القدس [بقمل الضفة الغربية وای أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها] وقطر أردني [يشمل الضفة الشرقية] على أن يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم ومجلس وزراء من أبنائه ، والسلطة التشريعية « مجلس للشعب » ، وتتمتع مسئوليات السلطة التنفيذية المركزية التي يتولاها الملك ومجلس الوزراء المركزي في الشؤون المتعلقة

لوكسمبورج :

انظر ألمانيا الاتحادية (٢٧) .

ملاوى :

١٧ : بدأ الرئيس جيم لوتشه رئيس جنوب أفريقيا زيارة رسمية لملاوى

مالطة :

١٧ : بدأ عدد من خبراء الطيران والمراتبة الجوية المصريين عملهم فى مطار لوقا الدولى فى نابلي ، تلبية لدعوة من حكومة مالطة حتى يحلوا محل الخبراء البريطانيين .
٢٦ : وقع دوم مينغوف رئيس وزراء مالطة ولورد كارينجتون وزير الدفاع البريطانى فى لندن اتفاقية جديدة مدتها سبع سنوات وتتنص على أن تدفع بريطانيا ، بالاشتراك مع دول حلف شمال الاطلسي ، ١٤ مليون جنيه استرلينى ايجارا سنويا للقواعد العسكرية فى مالطة ، ووقف سحب القوات البريطانية منها ، وتوليها الاشراف مرة أخرى على حركة الطيران فى مطار لوقا ، وحظر استخدام القواعد العسكرية فى الجزيرة على دول حلف وارسو .

٢٨ : أعلن دوم مينغوف أنه لولا التأييد الابدئى والمادى اللبئى لما كان توقيع الاتفاقية ممكنا ، وان بريطانيا أكدت له بأن قواعد الجزيرة لن تستخدم ضد الدول العربية .

المغرب :

٢ : وافق الشعب المغربى على الدستور الذى اقترحه الملك الحسن بنسبة ٩٨,٧٥ ٪ .

المملكة العربية السعودية :

٤ : اختتم مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية أعماله باصدار بيان أكد فيه شرعية انفصال فلسطين وقرر تقديم المساعدات المكتلة له .
٨ : عقد الملك فيصل والرئيس السادات اجتماعين لتبادل وجهات النظر بشأن أزمة الشرق الاوسط .
انظر ألمانيا الاتحادية (٢٧) .

كمبوديا :

١٢ : أقام المارشال لون نول الوزارة الكبودية ، وأعلن نفسه رئيسا للجمهورية كما حل البرلمان بدعوى أنه يضم ثلثات مناوئة .
٢١ : شن الثوار هجوما على بنوم بنه وتكثروا من تدمير أجزاء كبيرة من العاصمة .

كوريا الديمقراطية :

٧ : طالبت كوريا الديمقراطية بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، واعربت عن تأييدها الكامل لنضال الشعب المصرى من أجل استعادة اراضيه وللشعب الفلسطينى من أجل استرداد حقوقه المشروعة .

الكويت :

٢٢ : أعلنت حكومة الكويت رفضها للمشروع الملك حسين بشأن المملكة العربية المتحدة .

انظر ألمانيا الاتحادية (٢٧) .

لبنان :

١ : تمركزت القوات اللبنانية فى منطقة العرقوب بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها ، وقد أعلنت فتحان هذا العمل لايشكل انتهاكا لاتفاقية القاهرة ، لأنها لا تتضمن شيئا بهذا الصدد . كما أكد صائب سلام رئيس وزراء لبنان احترام لبنان لاتفاقية القاهرة ، بينما طالب وزير الخارجية خليل أبو حمد باحياء مهمة لجنة الهدنة الاسرائيلية اللبنانية .

١٢ : عقد مؤتمر للأحزاب اليسارية بزعامة كمال جنبلاط زعيم الحزب التقدمى الاشتراكى للاحتجاج على مشروع قانون الجمعيات والاحزاب السياسية المطروح أمام مجلس النواب ، نظرا لأنه يشترط صدور ترخيص من مجلس الوزراء لتأليف الاحزاب ، ويهدد من الحزب الحزبية .

٢٥ : تم الاتفاق على امادة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وألمانيا الاتحادية .

انظر ايضا اسرائيل (١ ، ٨)
بنجالاديش (٢٧) ، الصين الشعبية (١٨) ، فلسطين (٤٢) .

الاتحاد السوفيتى البلغ منظمه

التحرير الفلسطينية رسميا أنه يرفض مشروع الملك حسن .
٢٨ : أحرزت سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية ، وسط اجراءات عسكرية صارمة ، الانتخابات البلدية طبقا للقانون الاردنى الذى يقصر حق الاقتراع على أصحاب الاملاك الذكور البالغين ، ويبلغون ٥٠ فى المائة من السكان .

انظر ايضا الاتحاد السوفيتى (٢٨) ، الاردن (١٥ ، ٢٢) ، ألمانيا الاتحادية (٧ ، ٢٢) جمهورية السودان الديمقراطية (٥) ، الجمهورية العربية السورية (٩ ، ١٨) ، الصين الشعبية (١٨ ، ٢٢ ، ٢٦) ، كوريا الديمقراطية (٧) ، لبنان (١) المملكة العربية السعودية (١) المملكة المتحدة (٢٢) ، الولايات المتحدة الامريكى (٢٢) ، يوجوسلافيا (٢٧) .

فيتنام الديمقراطية :

انظر الولايات المتحدة (٢٤)

قبرص :

٤ : قدمت الحكومة اليونانية مذكرة جديدة الى الاسقف مكاريوس ، تطالبه فيها بتقديم رد مرض بشأن طلبها تشكيل حكومة وطنية قوية ، وتسليم الاسلحة البشكية التى وصلت الى قبرص أخيرا الى الحرس القومى اليونانى أو قوات الامم المتحدة فى الجزيرة .

١٧ : تم التوصل الى اتفاق بين ممثلى الامم المتحدة فى قبرص والاسقف مكاريوس يقضى بان تبقى الاسلحة فى حيازة مكاريوس وهسمح لقوات الامم المتحدة بالقيام بحملات تفتيشية على هذه الاسلحة لضمان وجودها فى مكانها .

٢٨ : أكد اساقفة المجمع الكنى الثلاثة فى قبرص اصرارهم على مطلبهم الخاص بتنحي الاسقف مكاريوس عن رئاسة الجمهورية .

قطر :

٢١ : وافقت شركة شل وشركة بترول قطر على اجترارك حكومة قطر بنسبة ٢٠ فى المائة فى ممتلكاتها

٢٢ : زحمت الدوائر الحكومية بخطابه
بريجنيف في ٢٠ - ٣ ووضحت
انها اكرر اقتناعا الايمان القارب
الامريكي الصيني سيؤدي الى
اقامة توازن جديد بين الدول
الكبرى .

٢٢ : أصدر الامضاء الثلاثة عشر الزنوج
في مجلس النواب بياناً دامموافيه
عن حق اسرائيل في الوجود ،
ودعوا الى تأخير الصداقه الزنجية
للشعوب العربية واسرائيل في
وقت واحد .

٢٤ : اعلن الرئيس نيكسون وقف المحادثات الخاصة بفييتنام في باريس « الى ان تتوقف هانوي عن استخدامها مجالا للدماية » .

٢٨ : اجتمع الرئيس نيكسون بالملك حسين ، ودار البحث حول مشروع الملك والمساعدات الامريكية للاردن .

٣٠ : نشرت في واشنطن أزمة بين زعماء الكانترائية الوطنية وبين الزعماء اليهود حول تصرفات إسرائيل في القدس ، وذلك أثر الهجوم الذي شنه أحد كبار أساقفة الكانترائية على استيلاء إسرائيل على القدس وتنديده بالسياسة الصهيونية التي تدعى أن هذه المدينة ملك لليهود .

انظر ايضا الاتحاد السوفيتي
(٢٠) ، الارمن (٢٦) ، شيلي
(٢٨) ، الصين الشعبية (١٣) ،
(٢٦) ، فرنسا (٢) .

يوغوسلافيا :

٢٧ : استقبل دولانس سكرتير
المكتب التنفيذي لمجلس
رابطة الشيوعيين النرويجيين
ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير
الوطنية، وقد اعرب دولانس
عن دعم بلاده للفضال الماثل
لشعب فلسطين .

اليونان :

٢١ : أصدر مجلس الوزراء قراراً بعزل
الجنرال زوتياكيس الرسمى على
العرش ، وتعيين جورج بابا
دوبولوس رئيس الوزراء وصياً
على العرش بدلاً منه بالامانة
الى منصبه .
انظر قهرى (٤) ، الولايات
المتحدة (٧) .

١ : أعلن الرئيس نيكسون انه لم يعقد
اي مفاوضات سرية مع زعماء
الصين ، وانه قد توصل الى
تفاهم لبدء مرحلة جديدة من
الاتصالات السلمية بين البلدين
دون النوازل من الالتزامات
الامريكية الدولية .

٧ : أعلن وليام روجرز في تقريره السنوي الى الكونجرس ان الولايات المتحدة ترى ان مصلحتها في الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي تسبق مصلحتها في التقارب مع الصين الشعبية ، وان عام ١٩٧٢ سيشهد بذل جهود مركزية للاستمرار في وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط ، وتحقيق اتفاق جزئي لاعادة فتح قناة السويس كخطوة أولى نحو السلام . وأضاف أن أهداف اسرائيل والولايات المتحدة متشابهة فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات في اطار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

٧ : اعترف مساعد وزير الدفاع أن هناك اعتبارات استراتيجية هي التي دعت إلى اختيار اليونان كقاعدة للأسطول السادس ، وأنه بدون ذلك ستعرض إسرائيل لخطر بالغ

١٤ : أعلن سيسكو مساعد وزير الخارجية أن المعونة التي قدمتها حكومة نيكسون لإسرائيل في أربع سنوات تجاوزت المعونة التي أعطتها لها جميع الحكومات الأمريكية مجتمعة منذ سنة ١٩٤٨ إذ بلغت ١١٨٢ مليون دولار .

٢١ : طالب المؤتمر السياسي الاول
للزئوج المنعقد في مدينة جاري
بازالة اسرائيل واعادة فلسطين
الى اصحابها الشرعيين من
السكان العرب .

١٢ : طلبت الحكومة الامريكية من الكونجرس اعتماد ٥٠ مليون دولار كمعونة للاردن لمساعدتها على الدفاع عن نفسها ضد التهديد المتصل من جارائها العربية والفدائيين الفلسطينيين ، واعلنت ان الاردن يقوم بدور مهدي على الواجهة العربية الاسرائيلية ، وانه يعمل جزئيا كحاجز في وجه انتشار الافكار الثورية في الشرق الاوسط .

١٢ : قطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع الصين الوطنية ، واعترفت بأنها اقليم تابع لجمهورية الصين الشعبية ورفعت تمثيلها الدبلوماسي مع الاخيرة الى درجة سفارة .

٢٢ : أعلن هبوم وزير الخارجية في
الكنيست الاسرائيلي انه يأمل
ان يبدأ قريبا حوار جدى بين
اسرائيل والدول العربية حول
المشكلات الكثيرة التى تحتاج الى
حل، وقال ان احدا لا يستطيع ان
يفرض على أطراف نزاع الشرق
الاوسط أى تسوية . وأضاف انه
يمتد ان حق اسرائيل فى الأمن
يجب ان تضمنه وتحويه اتفاقات
سلام يتم فيها تعريف الحدود
الأمنة والدائمة، وان بلاده لا تعارض
فى فتح قناة السويس اذا وافقت
مصر واسرائيل على ذلك كخطوة
نحو الحل الشامل .

٢٢ : أبلغت وزارة الخارجية البريطانية
بعض السفراء العرب في لندن
اعتذارها عن عدم إمكانها وقف
صفقة القواصمات البريطانية
لإسرائيل التي ستسلم منها
١٩٧٤ .

٢٩ : أعلن هيوم أنه أكد للحكومتين
العربية والاسرائيلية أنه لا يرى
أي احتمال لتحقيق تسوية في
الشرق الاوسط الا اذا قام حوا
بينهما ، وانه لا يوجد حظ
بريطاني على بيع الاسلحة لبلد
الشرق الاوسط .

انظر أيضاً أيرلندا الشمالية (٢٤)
المانيا الاتحادية (٢٧) ، جمهور
مصر العربية (٢٤) ، مالطة (٦)

التعليق :

انظر المانيا الاتحادية (٢٧)

الهند :

۲۸ : نئی سواران مینج وزیر خارجہ
الہند ان حکومتہ متمم امر
وند الی اسرائیل للتفاوض
امكانة اقامة ملاقات دبلوماس
بين البلدين .
انظر باكستان (۲۷)
نحالایش (۱۹) .

مولفہ :

انظر ألمانيا الاتحادية (٢٧)



اتحاد الجمهوريات العربية

١٥ - ٢٩ : عقدت المجالس الاتحادية المتكفمة اولى دوراتها لتتسيق أوجه التعاون المشترك بين دول الاتحاد .

اتحاد الامارات العربية

٢٢ - ٢٨ : قام الرئيس السوداني جعفر نمري بزيارة رسمية لدولة اتحاد الامارات العربية، وقد صدر بيان رسمي عقب الزيارة أكد تأييد الطرفين لنضال شعب فلسطين ، والتصميم على ازالة آثار العدوان ، وعلى أن الطرفين يعتبران جزء الخليج الثلاث التي احتلتها ايران جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي .

٢٨ : أعلن وزير خارجية الاتحاد تأييد بلاده لقرشبح السيد / محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية .

الاتحاد السوفيتي

١٥ : وقع في موسكو ممثلو ٤٧ دولة من بينها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر اتفاقا دوليا يقضي بحظر انتاج وحيازة الاسلحة البيولوجية ، واسلحة الجراثيم والسموم مختلف انواعها ، وتدمير المخزون من هذه الاسلحة، كما يحظر الاتفاق حيازة الوسائل والمعدات المخصصة لنقل مثل هذه الاسلحة بقصد استخدامها في العمليات الحربية . ويقضى الاتفاق بان تعمد الاطراف الموقعة عليه بان تتخلص مما لديها من هذه الاسلحة خلال تسعة أشهر .

وقد أصبح الاتفاق نافذا منذ توقيعه بتجاوز عدد الدول الموقعة عليه ٢٢ دولة .

١١ : تم توقيع اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعلمي بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة وتبادل الخبرات الزراعية والطبية

١٧ : وصل الرئيس بودجورني الى تركيا في اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس سوفييتي لتركيا منذ ثلاثة قرون . وأعلن بودجورني في تركيا أنه من الضروري أن تضم الدول المحبة للسلام جهودها من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن الى حل سلمي لازمة الشرق الأوسط ، وأن الاتحاد السوفيتي يصر على استقلال قبرص القائم على وحدتها الإقليمية ورفض اتحاد قبرص مع اليونان .

١٥ : أعلن الاتحاد السوفيتي أن تأييده لشعوب الهند الصينية هو « الواجب المقدس » للاتحاد السوفيتي .

٢٢ : أعلن الاتحاد السوفيتي أن حجم تجارته مع الصين خلال سنة ١٩٧١ [١٢٩ مليون روبل] قد زاد الى ثلاثة أمثال ما كان عليه سنة ١٩٧٠ [٤٢ مليون روبل] ، بينما كان هذا الرقم ١٨٥٠ مليون روبل سنة ١٩٥٩ .

٣ : أعلنت وكالة نوفوستي السوفيتية للانباء أن الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يواجهه صواريخ ، كما أن بعثته يواجهون امباء نفسية نتيجة مضايكات الاسطول السادس الاميركي .

الظر ايضا : ألمانيا الاتحادية [٢١ ، ٧] - الجمهورية العربية

الليبية [١٢] - جمهورية مصر العربية [٢٧ - ٢٩] - العراق [٧ - ١٠] - عمان ومسقط [٦١] - مالي [١٢] - الولايات المتحدة الامريكية [٧] .

اثيوبيا

٢٠ : نفت حكومة اثيوبيا أن اسرائيل تبنى قاعدة صواريخ ومحطات رادار في ثلاث جزر اثيوبية في البحر الاحمر .

الارجنتين

٨ : أصدرت محكمة أرجنتينية حكما بلغاء الاجراءات القانونية التي كان قد بدأ اتخاذها لتوجيه تهمة الخيانة لعنوان بيرون الرئيس الارجنتيني السابق .

الاردن

١ : مرجح الملك حسين في واشنطن بأنه قد أجرى اتصالات مباشرة مع اسرائيل عن طريق رجاله في الضفة الغربية « ليعرف كل واحد طريقة تفكير الآخر » ، وأن تفكيره بالنسبة للقدس يقوم على أساس انها مدينة واحدة مفتوحة تضم عاصمتين واحدة لاسرائيل واخرى للقطر الفلسطيني من الملكة المقترحة ، كما أعلن أنه ليس على استعداد لدخول حرب أخرى ضد اسرائيل ، وأنه يسمي الى تسوية مع اسرائيل يقوم عليها سلام دائم يؤدي الى خروج اسرائيل من عزلتها .

٢ : أكدت الدوائر السياسية الامريكية المسؤولة أن الملك حسين قد أوضح للرئيس نيكسون أنه

٢١ : أكدت مستشار وزارة الدفاع الاوغندي أن اسرائيل كانت تعمل في يناير قواعد جوية سرية في أوغندا بقصد استخدامها في هجمات جوية ضد مصر ، وأن ذلك كان أحد العوامل التي دفعت الرئيس عيدي أمين إلى طرد الاسرائيليين من البلاد ، لأن ذلك كان سيؤدي إلى توريط أوغندا في أي حرب أخرى في الشرق الأوسط .

٢٢ : صرح الرئيس الاوغندي بأن قرار قطع العلاقات مع اسرائيل جاء بعد التأكد من أن المدربين العسكريين الاسرائيليين قد استغل نفوذهم داخل القوات المسلحة الاوغندية وأنهم يقومون بلعبة مع جنوب أفريقيا ، ويماونون روديسيا لاحتياط حركات التحرر .

٢٦ : أعلن الرئيس الاوغندي أن حكومته قررت دعوة مهندسين من مصر وليبيا والعراق لتقدير التعميمات التي يجب أن تضعها الحكومة للشركات الاسرائيلية التي كانت تعمل في أوغندا وألغيت عقودها في الشهر الماضي ، كما اقترح إنشاء تحالف عسكري يضم الدول العربية والافريقية للوقوف ضد التوسع الاسرائيلي وحماية المصالح العربية والافريقية .

انظر أيضا فلسطين [١٥ ، ١٨]

ايران :

انظر اتحاد الامارات العربية [٢٣]

— (٢٨) — العراق [١٤] .

ايرلندا الشمالية :

١ : أعلن حزب « سين فين » وهو الجناح اليساري لمنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي في دبلن ، أنه قد أقام علاقات مع الفدائيين الفلسطينيين .

١٤ : اجتاحت ايرلندا الشمالية أعنف موجة انفجارات منذ فرض الحكم البريطاني المباشر عليها ، كما استمر قنطرة منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي — التي تطالب بالاستقلال عن بريطانيا — في إطلاق النيران على المواقع

السلطة بين الحكومة والمعارضة يجري في البوندستاج . وكان أساس مشروع قرار سحب الثقة هو سياسة الانفتاح على الشرق التي تسنها برانت .

٢٨ : مزمت حكومة برانت في الاقتراع الذي جرى في البوندستاج بعد القراءة ، الثانية لميزانية سلطة

١٩٧٢

انجولا :

انظر الولايات المتحدة [٣]

اوغندا :

٦ : وجهه مجلس الدفاع الاوغندي تحذيرا الى جميع الاوغنديين بأن « يلتزموا الحرص الشديد من جميع الاسرائيليين » وذلك عقب اكتشاف قبلة في مدينة « اروا » حيث كان الاسرائيليون يعملون في انشاء مطار هناك . وقد حذر الرئيس الاوغندي عيدي أمين السفارة الإيطالية في كمبالا [التي تقوم برعاية مصالح اسرائيل في أوغندا] بأن منحها تصاريح للاسرائيليين لزيارة أوغندا سيؤدي إلى قطع العلاقات بين أوغندا وإيطاليا .

٩ : اتهمت الحكومة الاوغندية الشركات الاسرائيلية التي أنهت عقودها بعد قطع العلاقات بين البلدين ، بسرقة بعض ممتلكات الحكومة التي كانت تستخدم في المشروعات التي أسهمت فيها هذه الشركات .

١٤ : طلبت أوغندا من مصر إرسال بعض الخبراء والفنيين المصريين في مجال الطب والهندسة .

١٥ : أعلن الرئيس الاوغندي أنه قرر طرد الاسرائيليين من أوغندا في يناير الماضي وهدد بزيارته لليبيا ، وأنه لاملاقة لقرار قطع العلاقات مع اسرائيل بمبادئه في ليبيا ، وإنما يتعلق بحماية أمن واقتصاد أوغندا ، وقال أنه لو حل المغرب خلافاتهم ومشكلاتهم وشكلوا جبهة واحدة لشكوا من توجيهه خربة قاسية لاسرائيل في يوم واحد .

١٩ : أعلن الرئيس الاوغندي أن اسرائيل حاولت اخضاع بلاده لسيطرتها العسكرية والاقتصادية ، وأن المسيونية خطر على أفريقيا كلها .

١٠ : يستبعد ضلحا منفردا مع اسرائيل « ، كما صرح وزير الخارجية الاردني بأن الملك حسين قد حصل على كل ما طلبه من الولايات المتحدة .

١٧ : صرح الملك حسين بأن الاتصالات بين الاردن واسرائيل تتزايد ، وأن مشروع معبر نودجا للمستقبل ،

٢٥ : اصفرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني بيانا أكدت فيه ضرورة وحدة نضال الشعبين الاردني والفلسطيني لمواجهة مشروع الملك حسين « لأنه يتجاهل القضية الرئيسية وينقل الاهتمام إلى موضوع شكل العلاقة بين القطر الفلسطيني المحتل والقطر الاردني المهدد بخطر الاحتلال . . ويؤدي إلى مزيد من الانقسام داخل الاردن بين أبناء الشعب الفلسطيني ، مما يخدم الامبرياليين والمعتسدين الاسرائيليين » وطالبت اللجنة بأحداث تغيير سياسي جذري في الاردن يمهّد لبناء الوحدة الوطنية بين الشعبين ، وتسوية النزاع مع المقاومة الفلسطينية على أساس اتفاقيتي القاهرة وعمان .

انظر أيضا : فلسطين والجزائر [١٥] الجمهورية العربية السورية [٧ ، ٨] - الجمهورية العربية اليمنية [١] - جمهورية مصر العربية [٩ ، ٩] - الصين الشعبية [١٨] - فلسطين [١] ، [٢ ، ٦ - ١١] : المملكة العربية السعودية [٤] .

ألمانيا الاتحادية :

٧ : وقعت ألمانيا الاتحادية اتفاقا رسميا لأول مرة مع الاتحاد السوفيتي يهدف إلى تنظيم وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين وهذا الاتفاق يسري أيضا على برلين الغربية التي كان الاتحاد السوفيتي يرفض اعتبارها جزءا من منطقة المارك الألماني .

٢١ : أعلن فالتر شيل أن المساهمة الألمانية السوفيتية لا تتضمن أي مواد سرية .

تفتت حكومة المستشار برانت على محاولة الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض سحب الثقة بها بأغلبية صوتين فقط ، وذلك في أول هزاع من نوعه على

وزراء اسرائيل واوضح الرئيس ان مصر ترى ان المقاومة المشروعة هي المثل الوحيد للشعب فلسطين، وانها لن تسمح لاحد بالتفريط في حقوق شعب فلسطين، بما يشمل الحق التاريخي والحقوق السياسية لهذا الشعب.

٩: أعلن مصدر رسمي مصري أنه سيتم وقف العلاقات الاقتصادية بين مصر والاردن، بما في ذلك العمليات التجارية، واغلاق المكتب التجاري المصري في عمان، وعدم تجديد برونكول التبادل التجاري بين البلدين.

١٥ - ٢١: وصل ميركو تيباناش سكرتير الدولة للشئون الخارجية اليوجوسلافي الى مصر في زيارة رسمية، حاملا رسالة من الرئيس تتو، تتناول الاتصالات التي قامت بها يوغوسلافيا حول أزمة الشرق الاوسط. وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة جاء فيه ان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، هو السبيل الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط، وأنه لا بد من تأييد استئناف مهمة يسانج لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

٢٤: أعلنت مصر ترشيح السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية.

٢٧ - ٢٩: وصل الرئيس السادات الى الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية لبحث استراتيجية أزمة الشرق الاوسط قبل زيارتيه لوسكو. وقد نص البيان المشترك الصادر عقب الزيارة على ان ظروف أزمة الشرق الاوسط تعطي للدول العربية حق استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الاراضي العربية التي اقتصبتها اسرائيل، وان السلام العادل المبني على تنفيذ قرار مجلس الامن لا يتحقق الا بانسحاب اسرائيل الكامل، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب فلسطين.

٢٨: أعلن عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري أن استعدادات القوات المسلحة تشير إلى أن المعام القادم سيكون عام النصر.

٢٨: توصلت مصر الى اتفاقية تجارية تفضيلية معها خمس سنوات مع السوق الاوروبية المشتركة.

تتضمن بخفض التعريفات في دول السوق الست على الواردات المصرية بنسبة ٤٥٪ عند بدء تنفيذ الاتفاقية. تزداد الى ٥٥٪ في اول يناير سنة ١٩٧٤، كما تخفض مصر التعريفات على وارداتها من السلع المصنعة في دول السوق بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪.

انظر ايضا: الاتحاد السوفيتي
[١٠١] - فلسطين [٢٧، ٩] -
اوغندا [١٤، ٢١، ٢٦] -
فرنسا [٢٦، ٢٦] -

جمهورية اليمن الديمقراطية

الشعبية:

انظر: الجمهورية العربية اليمنية [٥] - عمان مسقط [٦].

روديسيا:

انظر اوغندا [٢٢]
الولايات المتحدة الامريكية [٢].

رومانيا:

١٤: اجتمع ماكوفيسكو اثنان لوزير خارجية رومانيا بجولدا ماثير في تل ابيب، في اطار مبادرة رومانية لتسوية أزمة الشرق الاوسط.

٢٠: أعلن رسميا أن ماثير رئيسة وزراء اسرائيل مستقزور رومانيا زيارة رسمية، بدعوة من موزير رئيس وزراء رومانيا.

٢٨: استبعد الدبلوماسيون الرومانيون ان تقوم رومانيا بوساطة بين العرب واسرائيل خلال زيارتيه لرومانيا، وأوضحوا أن الرئيس الروماني يهدف بدعوته ماثير لزيارة رومانيا الى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الامن دون تكليف من أي جهة.

انظر أيضا: جمهورية مصر العربية [٢ - ٦]، فلسطين [٥].

شيلي:

٧: انسحب الحزب الراديكالي

اليساري من الوزارة الائتلافية في شيلي، احتجاجا على ما علته الرئيس الليندي من انه يعززم استخدام الفيتو لمنع اقرار اصلاح دستوري وافق عليه الكونجرس من قبل، ومن شأنه ان يقيد بشدة سلطته في تأميم الصناعات في البلاد.

٨: استخدم الرئيس الليندي الفيتو رفض مشروع بتعديل دستوري كان اقراره سينعنه من تأميم المزيد من الشركات الخاصة في شيلي بدون موافقة البرلمان. وهدد الرئيس الشيلي بحل البرلمان اذا أصرت المعارضة التي يتزعمها الحزب الديمقراطي المسيحي على اجراء استفتاء حول المزيد من استيلاء الدولة على المشروعات الخاصة.

١٣: افتتح الرئيس الليندي المؤتمر الدولي الثالث للتجارة والفنية الذي يشترك فيه ممثلو ١٤٢ دولة.

الصين الشعبية:

٣: أجرى دوم منتوف رئيس وزراء مالطة محادثات مع المسؤولين الصينيين بهدف وضع برنامج للتعاون في مساعدة مالطة على الاستقلال الاقتصادي. وقد صرح شواين لاي رئيس وزراء الصين بأن بلاده تساند النضال العادل لحكومة مالطة وشعبها لتدعيم استقلالهم الوطني.

٩: أعلن متحدث باسم السفارة الصينية في الخرطوم أن بلاده قررت ارسال ٤ آلاف طن من القمح ومواد طبية وملابس تبيتها ٧٨٠ ألف دولار الى جنوب السودان.

١٣: قدمت الصين الشعبية مساعدة قدرها ٢٠ ألف دولار لصندوق الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا القفرة العنصرية في افريقيا الجنوبية، وذلك لأول مرة منذ أن أصبحت عضوا في المنظمة الدولية.

١٥: قررت الصين الشعبية وموريثسيوس تبادل الملاحظات الدبلوماسية على مستوى السفراء.

١٨: أكد شواين لاي في رسالة بعث بها الى ياسر عرفات رئيس اللجنة

في القاهرة أن سياسة بلاده تجاه أزمة الشرق الأوسط ، هي نفس السياسة التي أعلنها دخول ولم يغيرها الرئيس بومبيدو ، وأوضح أن فرنسا ترى أن مشاورات الدول الأربع الكبرى يجب أن تؤدي إلى مساهمة قرار تتفق عليه الدول الكبرى ، وتصدر به مستقدا بمساعد باريس في اتصالاته ، إلا أن الولايات المتحدة رفضت التوصل إلى هذا الاتفاق ، كما حاولت ترميها داخل اجتماعات الأربعة التوصل إلى اتفاق حول ضمانات السلام يقضي بتكوين قوة دولية تمثل الدول الأربع الكبرى لتقويض حجة إسرائيل التي يطالبون بها ، كما تعتقد فرنسا أن مبادر فروجرز لا تستطيع أن تحقق السلام الدائم وأشار السفير الفرنسي إلى أن بلاده لعبت دورا في إصدار قرار وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة الذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وأوضح أن مصر غير مطالبة بتقديم أكثر مما قدمت للتوصل إلى سلام حقيقي .

• أكد جان دي ليكوفسكي وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسي تمسك بلاده بقرار حظر الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وأن الضمانات الدولية تعتبر كافية لضمان تسوية الأزمة .

• دعى الرئيس بومبيدو في رسالته إلى الجمعية الوطنية إلى إنشاء « أوروبا جديدة ، وقوية » ، وأعرب عن أمله في أن تجمع المنظمة الأوروبية الجديدة التي تمثلها السوق الأوروبية المشتركة بعد توسيعها [باتضمام بريطانيا والدانمرك وأيرلندا والنرويج] شمل الدول الأوروبية كلها ، وأن تتطور إلى اتحاد فيدرالي يحافظ على شخصية الأمم التي تتألف منها » .

• نفى فرنسوا ميران رعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي وزعيم المعارضة أنه يؤيد إسرائيل ضد العرب ، وأوضح أنه يطالب بحق الفلسطينيين في السعي من أجل إيجاد وطن لهم .

١٠ : قررت فرنسا عدم دعم دعوة « ميكري كوليك » عمدة القدس الإسرائيلي إلى انتحاج « داف

غينيا

٢٥ - ٢٧ : انعقد المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الغيني ، وقرر تغيير اسم اللجنة المركزية للحزب إلى « القيادة الوطنية » ، وتشكيل لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء برئاسة سيكونوري الذي انتخب سكرتيرا عاما للحزب ، كما استحدث منصب رئيس الوزراء .

غينيا بيساو

١٨ : اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بالحزب الأفريقي الذي يقاوم من أجل استقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر ، باعتباره الممثل الشرعي الوحيد لهذا الإقليم الذي تسلمته البرتغال .

٢٦ : أكد ممثل تونس في لجنة تصفية الاستعمار أن ثوار غينيا بيساو يسيطرون على أكثر من ثلثي أراضي البلاد ، وأوضح أنه زار مع وفد خاص من الأمم المتحدة المناطق المحررة .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

الفاتيكان

٢٩ : أقام الفاتيكان والسودان علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء

فرنسا

١ : حذر مورييس شومان وزير الخارجية الفرنسي إسرائيل ، من أنها ستقدم في أحد الأيام إذا أصرت على رفض الفرصة الكبيرة السانحة اليوم لكي تقبل العودة إلى داخل الحدود السابقة ، وأن فرنسا ستدخل من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهو عدم مشروعية احتلال الأراضي ، وعدم مشروعية مطالبة إسرائيل بالجلء إلا مقابل ضمانات حقيقية لأنها وسلاتها ، وأوضح أنه لم يزر إسرائيل حتى الآن لأنه لا يتر موقفا .

• أعلن فرانسوا بيو سفير فرنسا

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تأييد ودعم الصبر للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، وتضامنه معه ضد مشروع الملك حسين .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي [٢٢] - إيطاليا [١٢] - عمان ومسقط [٦] - مالطة [٩] .

العراق

٧ - ١٠ : وصل كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي إلى العراق لحضور الاحتفال ببدء انتحاج الثرول في حقل الرميلة الشمالي الذي تملكه الحكومة العراقية .

وقد تم توقيع اتفاقية صداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي مدتها خمسة عشر عاما ، تنص على تعاون البلدين في مجالات الدفاع والثقافة والجال الفني والتجاري ، وعدم انضمام أي طرف من طرفي الاتفاقية إلى أحلاف أو الاشتراك في أعمال موجهة ضد الطرف الآخر . وقد صدر بيان مشترك عقب الزيارة نص على أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ووطيد في الشرق الأوسط بدون تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة العدوان الإسرائيلي ، ودون تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

١٤ : وقع صدام مسلح بين القوات العراقية والبرانية في خانقين شمال العراق ، حيث توجد أغلبية كردية .

أنظر أيضا : أوغندا [٢٦] - الجمهورية العربية الليبية [١٣] .

عمان ومسقط

٦ : هاجم السلطان قابوس كلا من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية واتهمهما بالسعي إلى تخريب بلاده ، كما هاجم حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية وقال أنها تشكل خطرا على شس الجزيرة العربية .

غانا

٢٧ : توفى الدكتور كوامي نكروما رئيس غانا السابق في بومانيا .

יחד, וזוהי חשיבותה של חזקת הדין.

१११ :

[illegible]

2.

[illegible]

ייתכן:

1. חזקת הדין
 2. חזקת הדין
 3. חזקת הדין
 4. חזקת הדין
 5. חזקת הדין
 6. חזקת הדין
 7. חזקת הדין
 8. חזקת הדין
 9. חזקת הדין
 10. חזקת הדין

١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠

ཕྱི་དོན་གྲུབ་པའི་ལྟེན་སྐབས།

११] -
[११]

: מִתְּחִלָּה הָיָה

43A

[illegible]

८५ :

[illegible]

.....

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ।

[L] يتكلمون .
[A]
... : ...
... : ...

١٥ :

٧ :
 ١٠ :
 ١١ :
 ١٢ :
 ١٣ :
 ١٤ :
 ١٥ :
 ١٦ :
 ١٧ :
 ١٨ :
 ١٩ :
 ٢٠ :
 ٢١ :
 ٢٢ :
 ٢٣ :
 ٢٤ :
 ٢٥ :
 ٢٦ :
 ٢٧ :
 ٢٨ :
 ٢٩ :
 ٣٠ :
 ٣١ :
 ٣٢ :
 ٣٣ :
 ٣٤ :
 ٣٥ :
 ٣٦ :
 ٣٧ :
 ٣٨ :
 ٣٩ :
 ٤٠ :
 ٤١ :
 ٤٢ :
 ٤٣ :
 ٤٤ :
 ٤٥ :
 ٤٦ :
 ٤٧ :
 ٤٨ :
 ٤٩ :
 ٥٠ :
 ٥١ :
 ٥٢ :
 ٥٣ :
 ٥٤ :
 ٥٥ :
 ٥٦ :
 ٥٧ :
 ٥٨ :
 ٥٩ :
 ٦٠ :
 ٦١ :
 ٦٢ :
 ٦٣ :
 ٦٤ :
 ٦٥ :
 ٦٦ :
 ٦٧ :
 ٦٨ :
 ٦٩ :
 ٧٠ :
 ٧١ :
 ٧٢ :
 ٧٣ :
 ٧٤ :
 ٧٥ :
 ٧٦ :
 ٧٧ :
 ٧٨ :
 ٧٩ :
 ٨٠ :
 ٨١ :
 ٨٢ :
 ٨٣ :
 ٨٤ :
 ٨٥ :
 ٨٦ :
 ٨٧ :
 ٨٨ :
 ٨٩ :
 ٩٠ :
 ٩١ :
 ٩٢ :
 ٩٣ :
 ٩٤ :
 ٩٥ :
 ٩٦ :
 ٩٧ :
 ٩٨ :
 ٩٩ :
 ١٠٠ :

: יתאמרו ליה

١ : المصنف

אין:

[illegible]

הם מתחילים ב-1940
הם מתחילים ב-1940
הם מתחילים ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

התחלה:

התחלה ב-1940
התחלה ב-1940
התחלה ב-1940

تبه بمواصلة العمل على
الصين الشعبية ، واستسلم
حكومة ماونج تونغ .

فرنسا :

١٢ - أعلن الرئيس جوميندو أن فرنسا
ستحتفظ بقوتها النووية المستقلة ،
رأسبغ كل محاولة لتحويل
السوق الأوروبية المشتركة
الموسعة إلى كتلة نووية وكلفت
أي محاولة لإعادة دمج إكثبات
فرنسا الدفاعية - بما في ذلك
قوتها النووية - في حلف شمال
الاطلنطى حتى بطريق غير
مباشر .

١٦ - ١٨ : قام وزير خارجيه مصر
بزيارة فرنسا ، وقد أعلن الوزير
المصري عقب اجتماعه مع جوميندو
أن الرئيس الفرنسي أعاد تأكيد
سياسة حكومته إزاء الأمة
الشرق الأوسط ، وأكد أنها لم
ولن تتغير ، وأنها تتمثل في
تأييد الحق العربي بالنسبة للأرض
المحتلة ، وحق الشعب الفلسطيني
في استعادة أراضيه .

٢٤ - فازت الحكومة الفرنسية برئاسة
جاك شابان ديلماس بصفة الجمعية
الوطنية بأغلبية ٣٦٨ صوتاً ضد
٩٦ لمن الاشتراكيين والشيوعيين .
وذلك للمرة الرابعة منذ انتخابات
سنة ١٩٦٩ .

فلسطين :

١٦ - أعلن ديان وزير الدفاع الإسرائيلي
أن إسرائيل أقامت ٢٩ مستعمرة
في الأراضي العربية المحتلة منذ
معارك يونيو سنة ١٩٦٧ .

١٨ - طالب الشيخ محمد الجعبري عمدة
الخليل والمعروف بتمساونه مع
سلطات الاحتلال الإسرائيلي ،
بتشكيل هيئة سياسية من ممثلين
الصفة العربية الذين تم انتخابهم
في ظل الاحتلال ، على أن تكون
هذه الهيئة نواة «جمعية وطنية»
يحق لها التعامل مع السلطات
الإسرائيلية .

٢١ - عقد في مدينة الخليل اجتماع بين
أهبار المدسة برئاسة عمدها
الشيخ الجعبري ، ومن ٨٠ من
عمد وأعيان قطاع غزة برئاسة
رشاد الشوا عمدة القطاع ،

رومانيا تشجع بالقلق إزاء
استمرار التوتر في الشرق
الأوسط ، وهي تدعو إلى تسوية
الموقف وفقاً لقرار مجلس الأمن
الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧
بما يستلزم انسحاب القوات
الإسرائيلية ، والاعتراف بحق
جميع دول المنطقة في الاستقلال
والسيادة وسلامة أراضيها ،
وتسوية مشكلة شعب فلسطين
.. وقد نص البيان المشترك
الصادر عقب الزيارة على أن
رئيس الوزراء اتفقا على استمرار
الجهود المبذولة لتسوية النزاع
بشكل سلمي .

٦ - صرح الرئيس الروماني تشايسكو
بأن بلاده تؤيد التوصل إلى تسوية
لازمة الشرق الأوسط على أساس
قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ،
وأنه من الضروري خلق الظروف
الملائمة لكي يستطيع الشعب
الفلسطيني تنظيم حياته طبقاً
لامانيه .

سيريلانكا :

٢٢ - أعلنت الجمهورية في سيلان باسم
« جمهورية سيريلانكا » ، وأصبح
الحاكم العام وليام جوبلاو أول
رئيس للجمهورية .

الصين الشعبية :

٢٩ - صرح شواين لاي بأن اتفاقية الحد
من الأسلحة الاستراتيجية التي
وقعت بين الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي « لاعلاقة لها
بالصين » ، ولن تؤثر على الحرب
الفيثنامية أو نشاط الصينيين
على المسرح الدولي ، وأنه من
زاوية نزاع السلاح ، لم تسفر
الاتفاقية إلا عن انصاف الحلول .
انظر : شبلي (١٧) . الصين
الوطنية (٢٠) . مالطه (٣) .
الولايات المتحدة (٢٤) .

الصين الوطنية :

٢٠ - احتفلت الصين الوطنية بتسليم
شبانج كاي شيك رئيسا للمرة
الخامسة لمدة ٦ سنوات جديدة ،
وقد التقى كاي شيك خطاباً تمهد

٢٧ - أديع في القاهرة وطارايس بيان
يعلن اتفاق الاتحاد الاشتراكي
في البلدين على دراسة الخطوات
اللازمة لتحقيق وحدته التنظيم
المباشر في البلدين ، وقد شكلت
أمانة خاصة لوضع الخطوات
التفصيلية لتحقيق وحدة التنظيمين
٢١ - أعلن وزير الدولة المصري للأعلام
تعليقاً على البيان الأمريكي
السوفيتي « أن الذي يهم مصر
بالدرجة الأولى هو أن تتحمل
الدول الكبرى مسئولياتها طبقاً
لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
انظر : تونس (٦ - ٨) .
الجزائر (٤ - ٦) . الجمهورية
العربية الليبية (٨ - ٩) .
فرنسا (١٦ - ١٨) . المملكة
المحدة (٢٠ - ٢٢) . يوجوسلافيا
(٢٢ - ٢٦) .

روديسيا :

٢٣ - أعلنت لجنة بيرس البريطانية في
تقريرها ، أن شعب روديسيا
يرفض الانساقية البريطانية
الروديسية التي عقدت في نوفمبر
سنة ١٩٧١ لتسوية الموقف مع
حكومة ايان سميث العنصرية .
وقالت اللجنة التي شكلتها
الحكومة البريطانية لاستطلاع
رأي الشعب الروديسي ، أن
الانساقية التي وقعها ايان سميث
مع هيرم وزير خارجية بريطانيا
في سانديبورى لاتصلح كأساس
مقبول لإعلان استقلال البلاد ،
وأن الغالبية العظمى من السكان
البعض يقبلون الانساقية ، إلا
أن الأغلبية الساحقة من السكان
الآفريقيين ترفضها . وقد أعلن
هيرم أن بلاده ستواصل فرض
مقوماتها الاقتصادية على
روديسيا ، إلى أن يتم التوصل
إلى تسوية مرضية للآزمة .

رومانيا :

٣ - ٧ : قامت جولدا مائير رئيسة وزراء
إسرائيل بزيارة لرومانيا . وقد
دمى ايون جيوارجي رئيس الوزراء
الروماني في خطاب القاءه ،
إسرائيل إلى الانسحاب من
الأراضي العربية المحتلة أثناء
معارك سنة ١٩٦٧ ، وقال أن

ولكنها لن تؤم الممتلكات الخاصة بالتفتيش والانتاج ، بل ستفرض تجديد الامتيازات عندما ينتهي أجلها .

٢٢ - اعلنت حكومة الكويت انها لن تستأنف ارسال معونتها المالية الى الاردن الا بعد عودة العلاقات الطبيعية بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية ، على اساس انفاقتي القاهرة وعمان .

لبنان :

٢٧ - اعلن تشكيل الحكومة السياسية الجديدة برئاسة صائب سلام ، عقب ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية .

مالاجاش :

٩ - قام اكثر من مائة ألف متظاهر بمسيرة نحو القصر الجمهوري للمطالبة بتخلي الرئيس « تسيرناتا » رئيس الجمهورية عن جميع سلطاته السياسية ، ويتأميم كل الصناعات والتجارة والزراعة

مالطه :

٣ - اعلن دومينغوف رئيس وزراء مالطة ان الولايات المتحدة عرضت تقديم مساعدات غير محدودة لبلاده « مقابل السماح للأسطول السادس الاميركي بالحصول على تسهيلات بحرية فيها . وأوضح انه لن يرفع الحظر المفروض على استخدام سفن الاسطول السادس للقواعد البحرية في مالطة ، ولن يسمح للأسطول السوفيتي بمنح سفارة له في مالطا ، وان كان يرحب بوجود سفنارة للصين الشعبية اسي ماسي عوضا لرسو السفن في مالطة .

المغرب :

٤ - ملك الملك المغربي محمد الخامس العرواس بتشكيل حكومة انتقالية ، وللتراف على اجراء الانتخابات التشريعية .

٥ - قررت كل لجنة وطنية في مقدم اتحاد المحامين الشبان والاتحاد الوطني للهندسين ونقابة المعلمين العالي والاتحاد الوطني للطلبة [المقاومة

الولايات المتحدة [١٧ ، ٢٤ هولندا [١٠ - ١٤] .

فلندا :

٦ - اعترفت فلندا باتحاد الامارات العربية .

فيتنام الجنوبية :

٣ - اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الموقف في فيتنام الجنوبية . خطير جدا ، وان جيش سايجون يواجه موقفا بالغ الخطورة بعد الهزائم التي منى بها في الجبهة الشمالية .

انظر : فيتنام الديمقراطية [٢٠] فيتنام الديمقراطية :

٢ - ٩ : قامت الولايات المتحدة بفرض حصار بحري فعلى على جميع موانئ فيتنام الديمقراطية ، عن طريق بث الألغام في مداخلها ، وضرب كل خطوط الاتصالات البرية والحديدية في فيتنام الديمقراطية ، لمنع أية امدادات حربية من الوصول اليها ، او الوصول منها الى فيتنام الجنوبية .

٢٠ - اعلنت هانوي انه لا يمكن تسوية مشكلة فيتنام الا بمفاوضات مباشرة في باريس ، وعلى اساس احترام استقلال فيتنام وسيادتها ووحدة أراضيها واحترام حق شعب فيتنام الجنوبية في تقرير مصيره . وأكدت انها لن تقبل أى تدخل خارجي او أية وساطة .

انظر : الاتحاد السوفيتي [١١ ، ٢٢ - ٣٠] الصين الشعبية [٢٩] . الولايات المتحدة [١٦] .

الكاميرون :

١٢ - رافق الناجون في الكاميرون في استفتاء شعبي على تكوين جمهورية الكاميرون المتحدة . .

الكويت :

٢ - اعلن مجلس الوزراء في الكويت ان بلاده معزم بصفحة الممتلكات الاممية في جوارها البرية خلال السنوات الخمس القادمة ،

للمانة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وامكانية توحيدهما في إطار التسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية . وصرح الشوا في ختام الاجتماع بأن غزة ستحصل على نفس الوضع الذي سينح للضفة الغربية ، ايا كان هذا الوضع .

١٧ - ٢٥ : وصل البطريرك بيمس بطريرك الكنيسة الارثوذكسية الروسية الى اسرائيل على متن طائرة ايونين سوفيتيه ، وهي أول طائرة من نوعها بهبط في مطار اند مند معارك يونيو ١٩٦٧ . وقد اجتمع البطريرك الروسي بومر الشؤون الدينية الاسرائيلي . فيما أوضح المسؤولون في وزارة الخارجية الاسرائيلية أن هذه الزيارة ليس لها طابع سياسي .

٢٨ - ذكر ابراهيم شنكر رئيس قسم السيم والاعلان في الهستدروت ، أن انجاءا مقنعا من الاندماج بسود الاطوائف اليهود الشرقيين في الدول العربية . ويقصد بهذا حوالي ٦٠٠ الف يهودي غادروا اسبانيا ويعيشون في الدول العربية حاليًا ، نصفهم في فرنسا .

٢٩ - قام ثلاثة من اليابانيين العاملين في صفوف المقاومة الفلسطينية بعملية هجومية في مطار اللد الاسرائيلي ، اسفرت عن مقتل وامساة حوالي ١٠٧ افراد . بينهم ايروميسور كاتير كبير علماء الجيش الاسرائيلي . وقد انتهت اسرائيل كلا من لبنان ومصر بانحرفش على تنفيذ العملية .

انظر : الاتحاد السوفيتي [٢٢] الاردن [٢٢] ايران (٣٠ - ٣١) اوغندا [٢٨] باكستان [٧ - ١٢] تونس (٦ - ٨) الجزائر [٤ - ٦] الجمهورية العربية السورية [١٧ - ٢٣] الجمهورية العربية اللبية (٥٠ ، ٧٠) جمهورية مصر العربية (٢ ، ١٧) رومانيا [٢ - ٦ ، ٧] تشلي [١٧] فرنسا (١٦ - ١٨) فلسطين [١٨] الكويت [٢٢] لوكسمبرج [٢٧] المكسيك [٢٧] الملكة العربية السعودية [١١] الملكة المتحدة (٣ ، ٤ ، ١٢)

الدورة حتى مايو ، برئاسة مندوب المكسيك باربرا جرايف .

مجلس الامن :

لبنان واسرائيل :

وافق مجلس الامن في ١٩ ابريل على زيادة عدد مراقبي الامن المنحدرين على الحدود بين لبنان واسرائيل ، وذلك بناء على طلب تقدمت به الحكومة اللبنانية لتكرار حوادث الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان .

روديسيا :

في ٢٨ فبراير ، اصدر مجلس الامن قرار بأغلبية ١٣ صوتا ، مع امتناع دولتين عن التصويت هما بريطانيا والولايات المتحدة ، يطالب حكومة الولايات المتحدة بعدم ادخال اي استثناءات للمقاطعة التجارية المفروضة على روديسيا الجنوبية . وكانت الولايات المتحدة تستمر في استيراد معدن الكروم من روديسيا رغم الحظر الذي قرره الامم المتحدة .

قبرص :

قدم السكرتير العام في ١٧ مارس تقريرا الى مجلس الامن ، اوضح فيه أن قائد قوات الامم المتحدة في قبرص قد تحقق من أن الأسلحة الموجودة في قبرص مطابقة من حيث الكمية والنوعية للمواثيق التي قدمتها الحكومة القبرصية . وقال فالدهايم أن رئيس الجمهورية القبرصية الاسقف مكاريس قد وعد الامم المتحدة بالآيوزع الأسلحة المستوردة حديثا ، وأنها ستحفظ في مكان آمن .

الشرق الاوسط :

قدمت الحكومة المصرية احتجاجا في الامم المتحدة في ١٧ مارس على سياسة اسرائيل التوسعية في قطاع غزة ، إذ تسعى اسرائيل الى ضم هذا القطاع اليها . بإعلان من سكانه المصريين .

فيتنام :

قدمت حكومة فيتنام الجنوبية احتجاجا الى مجلس الامن في ١٠ ابريل بشأن هجوم وقع عليها من فيتنام الشمالية . وفي ١٢ ابريل قدمت الصين الشعبية بيانين بشأن السياسة الامريكية في فيتنام ،

وفي هذا الاقتراح ، تعرضت الحكومة الامريكية أن يتم حظر انتاج وتخزين هذه المواد على مرحلتين : مرحلة أولى يتم فيها وقف الانتاج ، ثم مرحلة ثانية يتم فيها تدمير المخزون منها ، وبحيث يجوز انتاج كمية محدودة جدا للأنواع التي لها استخدامات مدنية علمية أو طبية أو صناعية ، وعلى أن تعلن الدول قائمة سنوية بهذه الكميات .

تم في يوم ١٠ ابريل في كل من موسكو وواشنطن ، التوقيع على المعاهدة الدولية لحظر انتاج وتطوير وتخزين الأسلحة البيولوجية ، والتي تجيء كإضافة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ التي تحظر استخدام الغازات السامة والأسلحة البيولوجية في الحروب . وفي موسكو حضر نيكولاى بودجورنى الاحتفال بتوقيع المعاهدة وحضرها في واشنطن الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون . وقد قامت ٨٠ دولة بالتوقيع على الاتفاقية .

قاع البحار :

عقدت اللجنة الخاصة للاستخدامات السلمية لقاع البحار دورة في الفترة من ٢٨ فبراير الى ٣٠ مارس ، خصصت لبحث الترتيبات التحضيرية للمؤتمر الدولي لعام ١٩٧٣ حول موضوع قانون البحار الدولي - وهدف هذا المؤتمر الدولي وضع اتفاقية لاستغلال قاع البحار ، وقد أسندت الى لجنة قاع البحار ، مهمة اعداد مشروع هذه الاتفاقية ، وكذلك مهمة بحث وسائل الرقابة على استغلال الدول لقاع البحار ، وتحديد نطاق سيادة الدولة على قاع البحار الملاصقة لشواطئها . وقد ناقشت اللجنة أيضا إنشاء هيئة دولية تتولى اعمال الرقابة في هذا المجال . وفي ٢١ مارس ، قدم السكرتير العام للمؤتمر المحيط الانساني الذي يعقد في يونيو في ستكهولم ، تقريرا الى اللجنة حول موضوع تلوث البحار المفلقة والخلجان ومصائد الانهار .

القانون التجاري الدولي :

بدأت لجنة القانون التجاري الدولي دورتها الخامسة في نيويورك في ١٠ ابريل ، واستمرت

استمرارا بانها أرسلت بعثة الى المناطق المحرقة فينيما البرتغالية ، وادعت حكومة البرتغال أنه لا توجد مناطق محررة ، وأنهم است البعثة بعدم الدخول الى اراض فينيما البرتغالية .

الا أن لجنة تصفية الاستعمار ، التي بدأت دورتها الافريقية في كوناكري في ١٠ ابريل ، أكدت قيام اعضائها الثلاثة بالزيارة المذكورة ، والتي تمت في سرية كاملة في نهاية شهر مارس وبداية شهر ابريل . واستمرت اسبوعا كاملا .

حقوق الانسان :

مقدت لجنة حقوق الانسان دورتها في الفترة من منتصف شهر مارس وحتى يوم ٧ ابريل في نيويورك . وفي ١٥ مارس وافقت اللجنة على خطة عامة مدتها عشر سنوات لمكافحة التفرقة العنصرية . على أن تتولى لجنة فرعية وضع تفاصيل هذه الخطة .

وفي ٢٢ مارس اصدرت اللجنة قرارا بأغلبية ١٥ صوتا ضد ٤ أصوات ، وامتناع ١١ دولة عن التصويت ، يدين اسرائيل للاساليب التي تتبعها في الاراضي المحتلة ، والتي تعد مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة [أغسطس ١٩٤٩] . وطالب القرار الحكومة الاسرائيلية بوقف سياستها التي تهدف الى احداث تغييرات ديمغرافية في الاراضي العربية التي تحتلها ، كما طالب بأن تسمح بعودة أي شخص أبعد عن مسقط رأسه الى ارضه مرة أخرى .

نزع السلاح :

أرسل مندوب الاتحاد السوفيتي في الامم المتحدة مذكرة الى السكرتير العام بتاريخ ١٧ مارس ، انتقد فيها موقف الامم المتحدة من عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، وقال أن الامانة العامة لم ترسل الطلبات الى الدول بشأن الاستفسار عن موقفها من عقد هذا المؤتمر . كما طالب بضرورة ضم جميع الدول الاعضاء وغير الاعضاء في الامم المتحدة الى هذا المؤتمر . قدمت الحكومة الامريكية في ٢١ مارس اقتراحا الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، بشأن فرض حظر على المواد الكيميائية السامة .

تقرير مضيقه . وأوضح فالدهايم في مؤتمر صحفي عقده في ٢٧ مارس أنه طلب من حكومة برتوريا إيضاحات حول بعض النقاط . وقدم فالدهايم تقريراً إلى رئيس مجلس الأمن من نتائج لزيارته لجنوب أفريقيا .

وفي ٢٢ مارس . تحدث فالدهايم في واشنطن أمام اجتماع لمنظمة الدول الأمريكية ، بناء على دعوة موجهة إليه من المنظمة وزار كورت فالدهايم في الفترة من ٦ إلى ١٢ أبريل كلا من باريس ولندن ، حيث أجرى مباحثات رسمية مع الرئيس الفرنسي بومبيدو ورئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث حول المشاكل الدولية الهامة ، والمشاكل التي تتعرض لها الأمم المتحدة .

وفي ١٣ أبريل توجه فالدهايم إلى سانتياجو عاصمة تشيلي ، حيث حضر افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية في يوم ١٤ أبريل .

وعاد فالدهايم إلى نيويورك في يوم ٢٠ أبريل بعد زيارة بعض دول أمريكا اللاتينية .

وفي ٢٦ أبريل استقبل كورت فالدهايم وفداً من ممثلي المنظمة الدولية للنقل الجوي والانحداد الدولي للطيارين ، للتباحث حول موضوع استمرار خطف الطائرات المدنية .

ممثلو السكرتير العام :

الشرق الأوسط : التقى الدكتور جونار يارنج مع فالدهايم في جنيف يوم ٢٧ فبراير في مباحثات حول مهمة الأول في الشرق الأوسط ، ثم توجه يارنج في ٢٨ فبراير إلى نيويورك حيث بدأ سلسلة من اللقاءات مع ممثلي الدول في الأمم المتحدة .

وقد عاد يارنج إلى نيويورك مرة أخرى في يوم ٢ مايو ، حيث عقد مباحثات مع كورت فالدهايم حول تطور مهمته بشأن أزمة الشرق الأوسط .

وقد حضر في الأمم المتحدة :

قدم الدكتور عصمت عبد الحمد ممثل جمهورية مصر العربية في الأمم المتحدة ورئيس البعثة المصرية هناك أوراق اعتماده في يوم ٢٠ مارس إلى كورت فالدهايم .

ملحوظة في الفترة الماضية في العالم كله ، وإن التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم قد يؤدي إلى نتائج أفضل بكثير .

الامانة العامة :

السكرتير العام :

أعلن الدكتور كورت فالدهايم في ٢٧ مارس تعيين عدد من المساعدين الجدد له ، فأصبح المستر مورس من الولايات المتحدة سكرتيراً مساعداً للشئون السياسية ، وشئون الجمعية العامة ، والمستر أكاتاني من اليابان رئيساً لإدارة الإعلام ، والمستر لفاندوسكي من بولندا سكرتيراً مساعداً لشئون المؤتمرات ، والسيدة سبيلا من فنلندا سكرتيرة مساعدة للشئون الاجتماعية والإنسانية ، والمستر راين من الولايات المتحدة سكرتيراً مساعداً للخدمات العامة ، والمستر اجلسياس من أوروغواي سكرتيراً تنفيذياً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

وعرض فالدهايم منصب السكرتير العام للشئون السياسية وتصنيف الاستعمار على جمهورية الصين الشعبية التي اختارت تانج مينج شاو لهذا المنصب ، وأعلنت الامانة العامة للأمم المتحدة ذلك في ٥ أبريل .

وسيتولى هؤلاء جميعاً مناصبهم لمدة ثلاث سنوات ، وهناك ستة سكرتيرين مساعدين يتقون في مناصبهم إلى حين انتهاء فترات عملهم .

قام كورت فالدهايم بزيارة إلى جمهورية جنوب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ١١ مارس بناء على تكليف من مجلس الأمن بقراره رقم ٢٠٩٠٦ . وقد مباحثات مع حكومة جنوب أفريقيا حول وضع إقليم ناميبيا الذي ترفض جنوب أفريقيا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأنه . وقد زار فالدهايم إقليم ناميبيا أثناء وجوده في جنوب أفريقيا ، وعندها عاد إلى نيويورك صرح أن لقاءاته مع زعماء جنوب أفريقيا قد فتحت الباب لعوار يمكن أن يكون مثمراً بالنسبة لمنح إقليم ناميبيا حق

وأوضحت أن الادعاءات بوقوع هجوم من فينتنام الشمالية على فينتنام الجنوبية لا أساس له من الصحة ، إذ أنه لا يوجد إلا فينتنام واحدة فقط ، ومن حق أهالي أي من المنطقتين تقديم العون للمنطقة الأخرى .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

الدورة ٥٢ :

يمود المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استئناف أعمال دورته ٥٢ في يوم ١٦ مايو ويستمر في بحث البنود المختلفة لجدول أعماله . وفي الفترة السابقة ، كانت الاهتمامات كلها مركزة على مؤتمر التجارة والتنمية الثالث المعقد في سانتياجو بين ١٤ أبريل و ١٩ مايو للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى :

بدأت اللجنة دورة خاصة في نيويورك ابتداءً من ١٥ مارس بمناسبة مرور ٢٥ سنة على انشائها للجنة الاقتصادية لأوروبا :

افتتحت اللجنة أعمال الدورة الخاصة بذكرى مرور ٢٥ سنة على انشائها في جنيف في ١٧ أبريل .

مكافحة المخدرات :

انعقد في جنيف من ٦ إلى ٢٥ مارس مؤتمر دولي خاص لمكافحة المخدرات ، مهمته اجراء بعض التعديلات على اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن الرقابة على انتاج وتجارة المواد المخدرة والسامة . وقد توصل المؤتمر في يوم ٢٤ مارس إلى وضع بروتوكول خاص بتعديلات في ١٦ مادة من مواد الاتفاقية ، وقد تمت الموافقة على البروتوكول بأغلبية ٧١ صوتاً مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت . وفي يوم ٢٥ مارس قامت ٣٦ دولة بالتوقيع على البروتوكول الذي يصبح ساري المفعول فور توقيع ٤٠ دولة عليه .

مكافحة الجرائم :

عقدت لجنة مكافحة الجريمة أول اجتماع لها في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٧ مايو . وكان السكرتير العام قد قدم مذكرة إلى اللجنة في ٢٩ فبراير أكد فيها أهمية دور لجنة مكافحة الجريمة ، نظراً لأن مستوى الجرائم قد ارتفع مؤخرًا بصورة

الانفجار السكاني في العالم .
وجاء في التقرير أن تنظيم النسل
على المستوى العالي أصبح أمراً
ضرورياً والاعتراف بالانسان لخطر
تدمير كل الموارد الغذائية
والطبيعية ، وكذلك تدمير المحيط
الطبيعي الذي يعيش فيه .

المنظمة الدولية

للارصاد الجوية

قام سكرتير عام المنظمة الدولية
للارصاد الجوية ، دافيد آرثر
دافيز ، بزيارة الى جمهورية الصين
الشعبية في ١٨ مارس . ويعتبر
دافيز أول مسئول كبير من وكالة
مخصصة دولية يزور تلك البلاد .

برنامج الامم

المتحدة للتنمية

قرر برنامج الامم المتحدة للتنمية
في ١٧ مارس انتهاء معونته لجزيرة
تايوان . وتقرر تصفية كل مشاريع
البرنامج هناك خلال ثلاثة شهور من
تاريخ اتخاذ القرار . وقد جاء ذلك
على اثر قبول جمهورية الصين
الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي
الوحيد للصين . وبالتالي تم فصل
حكومة الصين الوطنية .

منظمة الامم المتحدة

للتنمية الصناعية :

عقدت في الفترة من ٢١ فبراير
الى ٢٤ مارس سلسلة من الندوات
لمجموعة من الباحثين . اجتمعوا
على التوالي في فيينا ثم جنيف ثم
روما ، لبحث برنامج المساعدات
الواجب تقديمها الى الدول النامية
في امريكا اللاتينية في مجال
الصناعة . وقد اجتمعت في
القاهرة ندوة مماثلة من ٢٦ فبراير
الى ٧ مارس تناولت برامج تنمية
التصنيع في الدول العربية .

اجتمعت في بيروت من ١٨ مارس
الى ٦ ابريل ندوة اشترك فيها
ممثلو الدول العربية والمركز العربي
للتنمية الصناعية وعدد آخر من
الهيئات الاقتصادية العربية ، وكان
موضوعها المهمل الجديدة للصناعة .

- يعقد المؤتمر الدولي للعمل
دورته العادية ٥٧ في مدينة جنيف
ابتداء من ٧ يونيو ١٩٧٢ .
- قدم صندوق الامم المتحدة
للاسكان الى منظمة العمل الدولية ،
معمونة قدرها مليون دولار ، لتقوم
ببرنامج للابحاث يهدف الى دراسة
اثر الزيادة السكانية على العمل .

منظمة الصحة العالمية :

- احتفلت منظمة الصحة العالمية
في ٧ ابريل باليوم العالمي للصحة ،
وذلك بعقد ندوة علمية في مقر
المنظمة موضوعها : « قلب الانسان
والصحة العامة » .
- عقد مجموعة من العلماء ندوة
في جنيف تحت اشراف منظمة
الصحة العالمية ، لتحديد خطورة
وجود بعض المعادن في الاغذية .
وقد توصلت الندوة الى تحديد نسب
الزئبق المسموح بوجودها في
الاغذية ، بعد أن تبين وجوده في
بعض الاغذية المحفوظة بنسب
قاتلة ، كما حددت النسب المسموح
بها بالنسبة للرصاص ومعدن
الكاديوم .

- عقد المكتب الاقليمي للصحة في
القارة الافريقية ندوة في لاجوس من
٢٠ الى ٢٤ مارس ، لبحث نظام
مراقبة ومكافحة مرض الحمى
الشوكية الذي ينتشر في القارة
الافريقية في حزام يضم المنطقة
المتدة من موريتانيا والسنتغال
ومالي ، الى السودان واثيوبيا .

هيئة الاغذية والزراعة :

عقدت لجنة الزراعة التي تضم
٦٥ دولة اول دورة لها في روما في
الفترة من ١٧ الى ٢٢ ابريل . وقد
تناولت اللجنة في دورتها الاولى
نشاط الهيئة في ميدان اصلاح
الزراعي ، وتحسين الانتاج
الزراعي للأراضي المتوسطة
والرديئة ، وزيادة انتاج الحبوب ،
والاهتمام بتصنيعها . وكان المؤتمر
الاخير لهيئة الاغذية والزراعة قد
قرر انشاء هذه اللجنة لتتولى كل ما
يتعلق بميدان الزراعة داخل
الهيئة .

عقد خبراء يمثلون ٢٨ دولة ،
دورة خاصة في روما من ٢٠ الى
٢٤ مارس لوضع المعايير الدولية
لتصنيع عصير الفواكه .
نشر في ١٦ ابريل تقرير وضعته
هيئة الاغذية والزراعة عن خطورة

الصين الشعبية :

دعت جمهورية الصين
الشعبية في اول مارس اول
مجلس لها في ميزانية الامم
المتحدة : وتبلغ قيمة هذه المصحة
٧ ملايين دولار سنوياً : لتصل
نسبة ٤٪ من اجمالي مدا
الامم المتحدة . وتمنح الصين
الشعبية عن دفع بعض المصحي
المخصصة للهيئات او برامج بمبرها
يكن مضافة ليناى الامم المتحدة :
مثل لجنة الامم المتحدة لاعادة
توحيد كوريا .

محكمة العدل الدولية :

بريطانيا واسلندا : رفعت
الحكومة البريطانية في ١٩ ابريل
الى محكمة العدل الدولية مشكلة
في قيام اسلندا بمد حقوق الصيد
على شواطئها الى مسافة ٥٠ ميلا
وترى بريطانيا أن هذا الاجراء
لا يتركز الى اساس ، وأنه لا يمكن
لاسلندا أن تتخذ مثل هذا القرار
مفردة .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

عقدت مجموعة من الخبراء
يمثلون حكومات عدد من الدول
الاعضاء اجتماعات في باريس في
شهر ابريل ، وتوصلوا في يوم ٢٢
ابريل الى تبني مشروع معاهدة
دولية لحماية التراث الثقافي
والطبيعي في العالم . ويتضمن
مشروع المعاهدة انشاء صندوق
للتراث العالمي .

منظمة العمل الدولية :

عقد مجلس ادارة منظمة العمل
الدولية دورة في جنيف من ١ الى ٣
مارس . وناقش عددا من المسائل
الخاصة بنشاط المنظمة ووضعها
المالي . وكانت المنظمة قد تعرضت
للازمة مالية بسبب امتناع الولايات
المتحدة عن دفع حصتها التي تمثل
ربع الميزانية السنوية . ولذلك قرر
المجلس تخفيض مصروفات ميزانية
العام الحالي - بمبلغ ٧ ملايين

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

الدورة الثالثة : عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دورته الثالثة في مدينة سامتاجو ، عاصمة شيلي ، في الفترة من ١٢ أبريل إلى ١٩ مايو . وكانت الدورة السابقة قد عقدت في نيروبي في عام ١٩٦٨ . وقد اشتركت ١٤١ دولة في المؤتمر الذي افتتحه رئيس جمهورية شيلي سلفادور آليندي والدكتور كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة كما اشترك وفد جمهورية الصين الشعبية لأول مرة في المؤتمر . (وسنقدم في العدد القادم تفاصيل الدورة وقراراتها) .

الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) :

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ، في شهر مارس الماضي ، عن قبولها إجراء مفاوضات مع اليابان ودول الجماعة الأوروبية ، حول المبادلات التجارية والقيود الجمركية فيما بين هذه الدول والولايات المتحدة . وقد أبدت الدول الصناعية الكبرى هذا الاتجاه الذي استقبله مجلس إدارة الجات بارتياح ملحوظ . ومن ناحية أخرى ، أبدت الدول النامية بعض القلق لأنها تخشى أن تؤدي هذه المفاوضات التي ستجرى في خلال عام ١٩٧٣ إلى توقيع اتفاقيات تفضيلية بين الدول الصناعية المتقدمة ، مما يضر بمصالح الدول النامية إلا أن هذه الأخيرة امتنعت عن اتخاذ موقف تجاه هذه المفاوضات قبل أن يتم أعمال المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية في سانتياجو .

- نشرت الجات في شهر أبريل تقريرا عن نشاطها السنوي لعام ١٩٧٠-١٩٧١ . وقد جاء في هذا التقرير أن الازمة النقدية التي تعرض لها الدولار الأمريكي في صيف ١٩٧١ ، ستؤدي إلى البدء في

اصلاح وتطوير النظام النقدي الدولي ، الذي أصبح في حاجة شديدة الى اعادة النظر فيه .

صندوق النقد الدولي :

وافق صندوق النقد الدولي في الشهور الماضية على تقديم عدد من القروض قصيرة الاجل ، كان بعضها من صندوق حقوق السحب الخاصة . ففي أول مارس وافق الصندوق على عقد قرض مع ليبيريا قيمته ٤ ملايين دولار وفي ٢ مارس حصلت البرازيل على موافقة لاقرضها ٥٠ مليون دولار ، وفي ٢٩ مارس حصل السودان على موافقة لاقرضه ٤٠ مليون دولار ، بينما حصلت جواتيمالا على قرض قيمته ٩ ملايين دولار وفي ١٧ أبريل وافق صندوق النقد الدولي على قرض قيمته ٥٠ مليون دولار لاندونيسيا .

البنك الدولي

للانشاء والتعمير :

- عقدت المجموعة الاستشارية لبيرو اجتماعات في باريس يومي ٢٤ و ٢٥ فبراير ، كما عقدت المجموعة الاستشارية لكولومبيا اجتماعات في باريس أيضا يومي ٢٨ و ٢٩ فبراير .

- وافق البنك الدولي في الشهور الماضية على عدد كبير من القروض :

ففي ٢٤ فبراير حصلت ايرلندا على قرض قيمته ١٥ مليون دولار لزيادة توليد الكهرباء ، وفي ٩ مارس حصلت فنزويلا على قرض قيمته ١١ مليون دولار تستثمر في مشروع تربية المواشي ، وحصلت نيكاراغوا على قرض قيمته ٦٩ مليون دولار لتحسين مرافق المياه . وفي ١٦ مارس حصلت البرازيل على قرض قيمته ٨٩ مليون دولار لتعميد طرق ، وحصلت تركيا على قرض قيمته ٧٦ مليون دولار تستثمر في مشاريع الحديد والصلب .

وفي ٣٠ مارس وافق البنك على قرض قيمته ١٧٣ مليون دولار لنيجيريا لبناء مدارس جديدة وتحسين مستوى التعليم هناك ، وعلى قرض قيمته ١٥ مليون

دولار تستثمر في تحسين خدمات التعليم في ماليزيا .

وفي ٦ أبريل وافق البنك الدولي على قرض قيمته ٦٣ مليون دولار للهاواي لتطوير صناعة الصلب ، وعلى قرض قيمته ٩٥ مليون دولار لسلفادور لتجديد شبكة المواصلات الملكية واللاسلكية ، وكذلك على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لتونس لزيادة التوليد الكهربائي . وفي ١٢ أبريل حصلت نيجيريا على قرض قيمته ٢٦٣ مليون دولار لبناء بعض الطرق ، وحصلت اثيوبيا على ١٠٨ مليون دولار لمرافق المياه في مدينة اديس ابابا .

وفي ٢٥ مارس قدم البنك الدولي للمليين ، بالاشتراك مع منظمة التنمية الدولية ، قرضا قيمته ٢٢ مليون دولار ، وكان نصيب البنك ٢٢ مليون دولار ، ومنظمة التنمية الدولية ١٠ ملايين دولار ، وذلك لزيادة توليد الكهرباء .

منظمة التنمية الدولية :

في ٢٤ فبراير قدمت المنظمة قرضا قيمته ١٢٥ مليون دولار لى اندونيسيا . وفي شهر مارس قدمت المنظمة عددا من القروض من ذلك : ١٠٨ مليون دولار لتانزانيا ، و ٤٤ مليون دولار للهند و ١٩ مليون دولار لزامبيا ، و ٦٢ مليون دولار لاندونيسيا ، و ١٢٨ مليون دولار لسوريا ، و ٤٢ مليون دولار لنيبال ، و ٢ ملايين دولار لروندا ، و ١٢٢ مليون دولار لاندونيسيا ، و ٧٢ مليون دولار لليبيريا . و ٦٢ مليون دولار للكونغو ، و ٣٩ مليون دولار لجمهورية وسط افريقيا ، و ١٢٢ مليون دولار لليبيريا .

مؤسسة التمويل الدولية :

في ١٠ مارس اشتركت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ١٠ ملايين دولار في مشروع انتاج الورق في الأرجنتين ، وفي ٢١ مارس وافقت على تقديم ٢٩ مليون دولار لشركة باتا لانتاج الاحذية في زامبيا ، وفي ٢٣ مارس اشتركت المؤسسة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في مشروع تطوير انتاج سيارات النقل الثقيل في يوغسلافيا بمبلغ ٢٠ مليون مارك ألماني .



العالم العربي

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية ٥٧ في القاهرة من ١١ إلى ١٦ مارس عام ١٩٧٢ ، وافتتح الجلسات السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة والسيد سمع الدين بوشويرب سفير ليبيا ورئيس الدورة السابقة - وقد تولى رئيس الوفد المصري السفير حسن بلبل رئاسة الدورة الحالية .

وقد اشتمل جدول الأعمال على مناقشة عامة للموقف العربي والدولي ، والعلاقات العربية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وتوصيات مؤتمر المشرقيين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ، وتخفيض خبثات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، واحتلال إيران الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، والترشيحات لمنصب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وزيارة بعثات عسكرية اسرائيلية لبعض الجزر الاثيوبية جنوبي البحر الاحمر ، واعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، ودور الجمهور في منع الجريمة الدولية وازالة آثارها ، وتقرير الأمين العام الى الدورة العادية السابعة والخمسين .

وقد اصدر المجلس عددا كبيرا من القرارات ، تناولت المسائل المعروضة عليه :

— قرر المجلس بالنسبة لاحتلال ايران للجزر العربية ، تأكيد قراره رقم ٢٨٦٥ بتاريخ ٧ - ١٢ - ٧٢ بشأن عروبة الجزر العربية الثلاث ، وادانة الاحتلال الايراني لجزره

من الارض العربية بالقوة ، وتحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها ، وان تتابع الامانة العامة والدول الاعضاء التي تربطها علاقات وثيقة بايران مساعدتها لقرار المجلس .

— قرر المجلس تعيين السيد المهندس أمين طهي كامل في وظيفة مدير عام لمركز التنمية الصناعية للدول العربية .

— قرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون القانونية بعد تعديلها على الوجه التالي :

ارجاء نظر مشروع الاتفاقية الدولية لحماية الصحفيين الذين يوغدون في مهام خطيرة ، وان يعرض هذا الموضوع في اجتماع مقبل ، ريثما يتم اعداد مشروع الاتفاقية الخاصة به في صورتها النهائية من قبل لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، وبعد دراستها في اللجنة القانونية الدائمة لاتخاذ موقف عربي موحد بشأنها ، وذلك قبل عرض مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها القادمة .

— قرر المجلس أن تنشأ شعب للاتصال بلجنة المرأة العربية في الدول الاعضاء — كما قرر عقد مؤتمر لدراسة دور المرأة العربية في المعركة في رحاب الحكومة العراقية ، على أن تتخذ الامانة العامة الترتيبات اللازمة مع الجهة العراقية المختصة بشأن اجراءات الدورة .

— قرر المجلس الموافقة على قبول دعوة الحكومة الجزائرية لعقد الدورة الثانية لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشباب العرب بمدينة الجزائر في المدة من ١ - ٤ يوليو ١٩٧٢

— وبالنسبة لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، قرر المجلس :

[١١] التنسيق بين الوفود العربية في الامم المتحدة ، وتوحيد رأيها عند عرض الموضوع على الجمعية العامة للامم المتحدة في دور

انعقادها ٢٧ - [٢٢] أن يطلب الى الدول الاعضاء المعنية متابعة الموضوع ، وأن تشارك في المؤتمرات التي تدعى لبحثه منسقة مواقفها ، بما يؤمن المصلحة العربية -

وبالنسبة لدور الجمهور في منع الجريمة الدولية وازالة آثارها ، قرر المجلس ، بعد الاطلاع على توصيات لجنة الشؤون السياسية والاجتماعية : [١١] ادانة كل عمل قامت به ، أو تقوم به أية سلطة - عربية أو اجنبية - بسبب

تصفية المقاومة الفلسطينية أو ضربها أو عرقلة عملها ، باعتبار أن هذا العمل يكون جريمة دولية ودولية تساند جريمة اسرائيل .

[٢] دعوة الدول العربية الى بذل كل ما في استطاعتها لمنع أية اجراءات توجه ضد الفلسطينيين والقوات الفلسطينية المناهضة ، من قبل أية سلطة عربية أو اجنبية ، وحجب كل معونة عن هذه السلطات يمكن أن تستخدم في ضرب المقاومة الفلسطينية أو عرقلة أعمالها .

— كما قرر المجلس أن يعي مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية الذي قرر اختيار الجزائر مقرا لانعقاد مؤتمر القمة للدول عدم الانحياز القادم في سنة ١٩٧٣ ، وقرر كذلك دعم هذا الاتجاه .

— واصدر المجلس قرارا بحد خدمة الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٦ مارس ١٩٧٢ - كما اتخذ قرارات بشأن تسوية منسوبي دائمين لدى جامعة الدول العربية ، وتعيين الدكتور أحمد السيد حمد من السودان أمينا عاما مساعدا ، وقرر الموافقة على ترشيحات معينة للدول العربية لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . كذلك قرر المجلس أن يترك للدول الاعضاء التي لم تستعد علاقاتها الدبلوماسية مع المائتا الاتحادية ، اتخاذ ما تراه في هذا الشأن .

الاعلام العربي :

اشتركت جامعة الدول العربية في ندوة عن الاتصال الاعلامي بين الشرق والغرب عقدت في بيروت من ١٥ الى ١٩ مايو ، تحت

اتحاد الصحفيين العرب

عقد في بغداد في الفترة من ١٧ الى ٢٢ ابريل المؤتمر الثالث للصحفيين العرب . وقد بحث المؤتمر عدة مواضيع اهمها : حرية الصحافة في الدول العربية ، وحماية الصحفيين العرب في الاراضي المحتلة ، وتوحيد القوانين الصحفية العربية ، واصدار النشرة الموحدة للصحفيين في الدول العربية وانشاء معهد عربي للصحافة .

وقد قرر المؤتمر اعادة انتخاب الاستاذ احمد بهاء الدين رئيسا للاتحاد ، وانتخب السيد كامل زهيرى امينا عاما للاتحاد . وقد راس الوفد المصري في المؤتمر الاستاذ هلى حمدي الجبال نقيب الصحفيين المصريين .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

قامت بعثة مكونة من ١٦ عضوا برئاسة رئيس موريتانيا المختار ولد داداه ، بزيارة نيكيتا خروشوف في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ ابريل ، ضمن مجهودات منظمة الوحدة الافريقية للحد من التعامل الاقتصادي والتجاري مع جنوب افريقيا . وقد التقى الوفد في مصائدات رسمية مع رئيس الوزراء ايزاك مبانغو وعبد آخر من زعماء الحكومة اليابانية .

منظمة الدول الافريقية

ومالاجاشي وموريشيوس :

عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الاوكام هووثة العانية الثامنة في مدينة لومي في ٢٥ و ٢٦ ابريل وامتنعت زائري عن الحضور ، بعد ان اعلنت في ١٩ ابريل انسحابها من المنظمة .

وعقد المؤتمر جلساته كلها مغلقة وقرر تجديد مدة السكرتير العام لانييلوكاين . وكان وزراء الخارجية للدول الاعضاء في المنظمة قد عقدوا اجتماعاتهم في زيم في الايام

الخالف حسونه الامين العام للجامعة العربية .

واتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي سبق ان وافق عليها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بقراره رقم ٣٤٥ الصادر في ١٦ مايو ١٩٦٨ في دور انعقاده العادي الثالث عشر .

والغرض من انشاء هذا الصندوق تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري ، مع منح الامتياز للمشروعات الاقتصادية المشتركة بين اكثر من دولة عربية وتشجيع توظيف الاموال العربية العامة والخاصة بما يكلل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي ، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية الاقتصادية للدول المشتركة في الصندوق .

المنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم

اشرفت منظمة اليونسكو العربية على حلقة دراسية خاصة بتطوير تدريس العلوم البيولوجية في المرحلة الثانوية بالدول العربية . وعقدت الحلقة في القاهرة من ١ الى ٧ مايو . وقد تضمن جدول أعمال الحلقة : تطور اهداف تدريس البيولوجيا : بعض الاتجاهات الحديثة في تدريس الاحياء ، المناسبة باعداد مدرسي الاحياء وتدريبهم وتقديم المساعدات الفنية لهم ، تطور مناهج البيولوجيا وبعض المشروعات الحديثة لتطوير تدريس الاحياء .

وكانت منظمة اليونسكو العربية قد اشرفت على لدوة اخرى عقدت في القاهرة من ٢٢ الى ٢٥ ابريل وموضوعها : التلوث ، اثاره واخطاره وطرق الوقاية منه في العالم العربي - وقد تناولت الندوة بحث التلوث الانعاشي واخطاره وتأثيره بالنسبة للانسان . واشترك في هذه الدوة ممثلون من الدول العربية وبعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، مثل اليونسكو وهيئة الصحة العالمية بالافانغا الى عدد من المؤسسات العلمية والجامعات والشركات المتخصصة في المنتجات الطبية .

امرات رابطة ندوات الانعاش الاعلامي العالمية زيورج وزارة الاعلام اللبنانية وجامعة السدول العربية .

الامانة العامة :

الفي السيد عبد الخالق حسونه الامين العام للجامعة العربية ، بيانا في يوم ٢١ مارس بمناسبة مرور سبع وعشرين عاما على انشاء جامعة الدول العربية .

رشتت جمهورية مصر العربية السيد محمود رياض مستشار رئيس الجمهورية لمنصب امين عام جامعة الدول العربية ، خلفا للسيد عبد الخالق حسونه الذي ابدى رغبته في اعتزال منصبه .

وقد وافق مجلس الجامعة في اجتماع خاص عقده في اول يونيو على ترشيح السيد محمود رياض امينا عاما للجامعة العربية وحلف السيد محمود رياض اليمين امام المجلس وتسلم منصبه فعلا بعد ذلك

وزراء العمل العرب

عقد وزراء العمل للدول الاعضاء في منظمة العمل العربية دورة طارئة في ٢٩ و ٣٠ ابريل ، بناء على قرار لجنة متابعة منظمة العمل العربية الذي طلب عقد هذه الدورة . وقد افتتح السيد عبد الخالق حسونه الدورة التي عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة . وفي هذه الدورة تم ترشيح شخصيات لقوى منصب المدير العام والمديرين المساعدين لمنظمة العمل العربية وسعت اختيار مدينة مقرا للمنظمة

الصندوق العربي

للانماء الاقتصادي

اودعت الجمهورية اللبنانية في ٢٨ مارس وثيقة تصديقها على اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي . وبذلك أصبحت الدولة الثانية عشرة التي تلضم الى هذه الاتفاقية . وقام باعداد الوثيقة السيد محمد صبرا سفير لبنان في القاهرة . وحضور السيد عبد

انسابقة على انعقاد المؤتمر بغية
الاعداد له .

القارة الاسيوية

الحلف المركزي :

عقدت اللجنة العسكرية للحلف المركزي اجتماعاتها في لندن يومي ١١ و ١٢ ابريل في أعمال دورتها العادية ٣٢ . وتناولت اللجنة بحث الموقف الدفاعي في دول الحلف ، وبرنامج المناورات العسكرية المشتركة .

تسم السيد ناصر اسار ، من ايران ، في اول فبراير منصب سكرتير عام الحلف المركزي ، خلفا للسيد نورجت منمكليوجللو من تركيا

القارة الأوروبية

مجلس أوروبا :

عقدت لجنة وزراء مجلس أوروبا دورة في ستراسبورج من ٧ الى ١٤ مارس . ووافقت بالاجماع على مشروع معاهدة للتضوية بين الاجانب والوطنيين في الدول الاعضاء في مجال التامينات الاجتماعية . وهدف هذه الاتفاقية تسوية المشاكل الناجمة عن انتقال العمال المهاجرين بين الدول الأوروبية المختلفة . كما أصدرت اللجنة عدة قرارات بشأن حماية المواطنين ضد الدعاية غير الصحيحة والاعلانات المضللة ، وذلك بهدف حماية المستهلكين من تلك الانواع من الحملات الاعلانية .

اشرف مجلس أوروبا على ندوة علمية عقدت في ستراسبورج من ٢٠ الى ٢٤ مارس ، لوضع الاجراءات الخاصة بمكافحة ادمان وتهريب المخدرات ، ومعالجة المصابين بالادمان .

اتحاد غرب أوروبا :

تعقد الجمعية العامة لاتحاد غرب أوروبا اجتماعاتها في باريس في الفترة من ٥ الى ٩ يونيو ١٩٧٢ .

عقدت لجنة الدفاع والتسليح دورة يومي ٢٤ و ٢٥ ابريل تناولت فيها عددا من المواضيع الخاصة بالدفاع الأوروبي في الشمال وفي البحر المتوسط ، ومسألة الامن الأوروبي .

مجلس الشمال :

عقد مجلس الشمال دورته العشرين في هلسنكي في المدة من ١٩ الى ٢٤ فبراير ، وأصدر بيانا يدعو فيه مجلس وزراء مجلس الشمال الى وضع برنامج للعمل يهدف الى تدعيم تعاون الدول الاعضاء في ميدان السياسة الصناعية والاقتصادية والسياسة الاقليمية ، كذلك بالنسبة لمكافحة التلوث وحماية المحيط الانساني .

الجماعة الأوروبية :

(أ) - البرلمان الأوروبي : عقد البرلمان الأوروبي دورة خاصة في ١٤ مارس لاعادة انتخاب هيئة رئاسته . وقد اعيد انتخاب والتر بهرندت رئيسا . وفي ١٥ مارس قام البرلمان الأوروبي بمناقشة السياسة الزراعية مناقشة مستفيضة وقرر الموافقة على رفع أسعار بعض المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين ٦ و ٨ في المائة .

(ب) السوق المشتركة : عقدت مصر اتفاقية تجارية تفضيلية مع الجماعة الأوروبية مدتها خمس سنوات ، تقضى بتخفيض التعريفات الجمركية في دول الجماعة الست بالنسبة لوارداتها من مصر بنسبة ٤٥ في المائة ، تصل الى ٥٥ في المائة في اول يناير ١٩٧٤ .

عقدت دول الجماعة اجتماعا مشتركا في ٢٤ مارس مع الدول الافريقية الثماني عشرة المنتسبة الى السوق المشتركة ، لبحث عرققتها المشترك في مؤتمر التجارة والتنمية الثالث في سانتياجو .

اجرى الرئيس الفرنسى بومبيدو مباحثات في بريطانيا مع ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا في يوم ١٨ مارس . وقد تناولت هذه المباحثات المشاكل والخلافات القائمة حيال انضمام بريطانيا الى الجماعة الأوروبية . وكان الرئيس الفرنسى قد اعلن قبل ذلك انه قرر اجراء استفتاء في فرنسا بشأن قبول بريطانيا في الجماعة الأوروبية مما

اثار انزعاج الحكومة البريطانية . وقد تضمنت المباحثات ايضا مناقشة المسائل النقدية .

عقد وزراء مالية الدول الست اجتماعات في بروكسل يومي ٦ و ٧ مارس توصلوا بعدها الى اتفاقية خاصة بتحقيق التكامل الاقتصادي ، وترشيح الروابط النقدية ، في خطة تستغرق عشر سنوات ، وكذلك الخطوات المختلفة للوصول الى التكامل النقدي . كما توصل الوزراء الى اتفاق كامل حول برنامج المرحلة الاولى من الخطة .

اجتمع وزراء الزراعة في بروكسل في منتصف مارس واتفقوا على أسس تعويض المزارعين ، فيما يختص بالمواد التي تواجه منافسة شديدة من قبل المنتجات الاجنبية .

(ج) منظمة الفحم والصلب :

الصلب: تدخلت اللجنة الأوروبية في ١٤ مارس لمعارضة استمرار المفاوضات بين المنظمة والحكومة الامريكية حول العلاقة بين منتجي الصلب الامريكي والسوق الأوروبية . وقد رأت اللجنة انه من غير المستطاع أن تلتزم الجماعة الأوروبية بالقرارات التي يتخذها الجانب الامريكي منفردا مع عدد من مؤسسات الصلب الامريكية . وترى اللجنة أن هذه الاتفاقيات ، وان كانت تفيد أوروبا افادة محدودة ، الا انها قد تحد من حرية الجماعة الأوروبية في المفاوضات التي ستجرى في عام ١٩٧٢ داخل اطار الجات مع واشنطن .

والجدير بالذكر ان الاحصائيات قد ابلت أن موقف انتاج الصلب الأوروبي قد تحسن في الربع الاول من عام ١٩٧٢ ، اذ زاد بنسبة ٨ في المائة عما كان عليه في مثل هذه الفترة من العام السابق .

الفحم : استمر انخفاض انتاج الفحم في أوروبا . وفي بداية هذا العام ، تم اغلاق مصنع مناجم يبلغ اجمالى انتاجها ٤٣ مليون طن سنويا . كذلك سيفلق ١١ منجم آخر قبل نهاية عام ١٩٧٢ . وقد انتاجها بنحو ٧٩ مليون طن سنويا . والهدف من اغلاق هذه المناجم ، الاحتفاظ بأسعار الفحم بعد انخفاض الطلب عليه بشكل ملحوظ . نظرا لوجود مواد بديلة افضل . هذا وتتدخل حكومات الدول الاعضاء لتقديم العون الى العاملين في المناجم التي يتم اغلاقها .

في حالة الحرب والمنازعات المسلحة
في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤
مارس ٠ ووافق المؤتمر الذي يضم
عددا كبيرا من الخبراء الدوليين
على عدد من المشاريع ، لتكون
ملاحق مكملة لاتفاقية جنيف لعام
١٩٤٩ .

انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر
خبراء الحكومات تحت اشراف
اللجنة الدولية للصليب الاحمر
واستمرت الدورة من ٣ مايو إلى
٣ يونيو وحضرها اكثر من ٣٥٠
خبير يمثلون سبعين دولة ، ورأس
وفد جمهورية مصر الدكتور حامد
سلطان . وناقولت الدورة دراسة
موضوع اعادة تأكيد وتطوير
القوانين الانسانية الدولية الخاصة
بزمان الحرب والمنازعات المسلحة .
وكانت الدورة الاولى قد عقدت في
جنيف في شهر يونيو من عام ١٩٧١

الكومنولث البريطاني :

عقد ممثلو دول الكومنولث
البريطاني مؤتمرا في لندن يومي
٥ و ٦ ابريل ناقشوا خلاله مستقبل
علاقات دول الكومنولث بالسوق
المشتركة بعد انضمام بريطانيا اليها

أمريكا اللاتينية والكاريبي ٠ وقد
أحيط الاعضاء علما بعدد من
المخالفات لمبادئ حقوق الانسان
تمت في بعض الدول الاعضاء ٠

مجموعة الانديز :

عقدت الدورة الثامنة لمجموعة
الانديز في ليما في الفترة من ١٣
إلى ١٨ فبراير ٠ وقد بحثت في
الدورة الاتصالات بين المجموعة
وحكومة فنزويلا من أجل انضمام
هذه الاخيرة إلى المجموعة ٠ كما
بحثت اللجنة عددا آخر من المسائل
منها موضوع التسهيلات الجمركية
بين الدول الاعضاء والعالم
الخارجي ، وموضوع الملكية الادبية
والثقافية ٠

منظمات أخرى

الصليب الاحمر :

عقد الصليب الاحمر الدولي
المؤتمر الثاني لتطوير القانون الدولي
الخاص بحقوق المواطنين والمحاربين

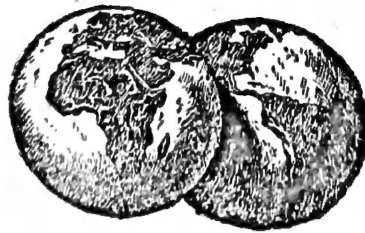
القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

عقدت الجمعية العامة لمنظمة الدول
الامريكية دورتها العادية الثانية في
واشنطن في الفترة من ١١ إلى ٢١
ابريل ٠ واشترك فيها ممثلو بعض
الدول الاجنبية ، منها اليابان وكندا
واسبانيا واسرائيل ٠ وقد ضم
جدول أعمال الدورة ٣٢ مسألة ٠
وتميزت المناقشات في كثير من
المسائل باختلاف وجهات النظر بين
دول أمريكا اللاتينية والولايات
المتحدة ٠

وقد طلبت غالبية الدول من
الحكومة الأمريكية ، اتخاذ موقف
أكثر ايجابية في السياسة الاقتصادية
تجاه دول أمريكا اللاتينية ٠ هذا
وقد وافقت الجمعية على ميزانية
قدرها ١٠٢ ملايين دولار لسنة
١٩٧٣ - ١٩٧٤ ٠

عقدت اللجنة الامريكية لحقوق
الانسان دورتها العادية في بونتاديل
ايسيت من ٢٨ فبراير إلى ١١ مارس،
وبحثت وضع حقوق الانسان في





المعاهدة السوفيتية الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (٢٦ مايو ١٩٧٢)

ب - منصات إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ ، وهي منصات بنيت وأقيمت لإطلاق الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ الموجهة .

ج - أجهزة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، التي بنيت وأقيمت للقيام بدور خاص بالصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، أو نوع تم اختباره في نوع من الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة .

٢ - تتضمن الأجزاء المكونة لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة تلك الأجزاء :

(أ) العاملة .

(ب) تحت التشغيل .

(ج) تحت الاختبار .

(د) تحت الإصلاح أو التحويل الشامل ، أو

(هـ) تحت التخزين .

المادة الثالثة :

يتعهد كل طرف بالآ يقيم نظاما للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة ، فيما عدا الحالات التالية :

(أ) في حدود منطقة اقدم نظام للصواريخ المضادة للصواريخ المضادة يكون نصف قطرها ١٥٠ كيلومترا . وتكون مركزة على العاصمة الوطنية للطرف ويمكن للطرف أن يقيم : ١ - ما لا يزيد

ورغبة في الاسهام في تخفيف التوتر الدولى وتدعيم الثقة بين الدول - فقد اتفقا على ما يأتى :

المادة الاولى

١ - يتعهد كل طرف بالحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، واتخاذ الإجراءات الأخرى وفقا لنصوص هذه المعاهدة .

٢ - يتعهد كل طرف بالآ يقيم نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة للدفاع عن اراضى بلاده ، ولا يوفر قاعدة لمثل هذا الدفاع ، ولا يقيم نظاما للدفاع عن منطقة واحدة ، عدا ما هو مكفول في المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

المادة الثانية

١ - نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة المشار اليه في هذه المعاهدة هو نظام لاعتراض الصواريخ الموجهة الاستراتيجية أو عناصرها في مسار طائر ، وهي تتضمن حاليا :

١ - الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ ، وهي صواريخ اعتراضية بنيت وأقيمت للقيام بدور نظام صواريخ مضادة للصواريخ الموجهة أو نوع تم اختباره في نوع من الصواريخ المضادة للصواريخ .

أن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - المشار اليهما فيما بعد بالطرفين .

انطلاقا من المقدمة القائمة بأن الحرب النووية ستكون لها آثار مدمرة بالنسبة للبشرية بمرها . ويانظر الى أن الاجراءات الفعالة للحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة ، ستكون عاملا هاما في ابطاء السباق فى الأسلحة الاستراتيجية ، وستفضى الى تقليل مخاطرة اندلاع حرب تشمل الأسلحة النووية .

وانطلاقا من المقدمة القائمة بأن الحد من نظم الصواريخ المضادة للصواريخ ، وكذلك اتخاذ اجراءات متفق عليها ، فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، سوف تسهم فى خلق ظروف أفضل لمزيد من المفاوضات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

ووعيا بالتزاماتهما طبقا للمادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

واعلانا لعزمهما على تحقيق وقف سباق الأسلحة النووية ، واتخاذ الاجراءات الفعالة نحو تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح النووى ونزع السلاح الشامل والكامل .

المادة التاسعة

يتعهد كل طرف - لضمان استمرار وفاعلية هذه المعاهدة - بالا ينقل الى دول أخرى، أو أن ينشر خارج أراضيه، الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو أجزائها المكونة والتي تنص عليها هذه المعاهدة.

المادة العاشرة

يتعهد كل طرف بعدم الارتباط بالتزامات دولية يمكن أن تعارض مع هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

يتعهد الطرفان بالدأب على مواصلة المفاوضات للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

المادة الثانية عشرة

١ - يستخدم كل طرف - من أجل ضمان مراعاة النصوص الواردة في هذه المعاهدة - ما يملكه من وسائل البقابة الفنية، بما لا يتعارض مع المبادئ العامة التي أقرها القانون الدولي.

٢ - يتعهد كل طرف بالا يعترض المراقبة التي يمارسها الطرف الآخر بوسائله الفنية الوطنية، وفقاً لما نصت عليه الفقرة الأولى من هذه المادة.

٣ - يتعهد كل طرف بالا يتعهد اتخاذ إجراءات للاخفاء والتبويه، تحول دون قيام الأجهزة الفنية الوطنية بالمراقبة وفقاً لنصوص هذه المعاهدة. ولا يقتضى هذا الالتزام أحداث تغيير في الأساليب الحائية للبناء والتركيب والصيانة والتعديل.

المادة الثالثة عشرة

١ - يشكل الطرفان على وجه معجل - من أجل تحقيق أغراض وتنفيذ نصوص هذه المعاهدة - لجنة استشارية دائمة، يتولين في إطارها:

(١) بحث المسائل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها والمواقف المترتبة عليها، والتي

قواعدها في البحر أو الجو أو الفضاء أو قواعد متحركة في الأرض.

٢ - يتعهد كل طرف بالا يصنع أو يختبر أو يقيم منصات إطلاق للصواريخ المضادة لإطلاق أكثر من صاروخ واحد اعتراضاً للصواريخ المضادة في وقت واحد من كل منصة إطلاق، والا يعدل المنصات القائمة بما يزودها بمثل هذه القدرة، أو يصنع أو يختبر أو يقيم نظاماً أوتوماتيكية أو شبه أوتوماتيكية أو ما شابهها من النظم لإعادة تحميل منصات إطلاق الصواريخ المضادة سريعاً.

المادة السادسة

يتعهد كل طرف، بهدف دعم ضمان فاعلية الحدود التي تقضى بها هذه المعاهدة على نظام الصواريخ المضادة وأجزائها المكونة:

١ - بالا يمد الصواريخ أو منصات الإطلاق أو أجهزة الرادار - لغير الصواريخ الاعتراضية للصواريخ المضادة أو منصات إطلاق الصواريخ المضادة أو أجهزة رادار الصواريخ المضادة - بقدرة اعتراض الصواريخ الموجهة الاستراتيجية أو عناصرها في مسار طيرانها، والا يختبرها كصاروخ مضاد للصواريخ الموجهة.

ب - ألا يقيم في المستقبل أجهزة للرادار للأنذار المبكر ضد هجوم بصاروخ موجه استراتيجي إلا في المواقع على طول تخوم أراضيه الوطنية وتكون مصوبة للخارج.

المادة السابعة

يمكن - في حدود نصوص هذه المعاهدة - تطوير واستبدال نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة.

المادة الثامنة

يتم في أقصر فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها تدمير أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة، أو أجزائها المكونة الزائدة على الإعداد، أو الواقعة خارج المناطق المحددة في هذه المعاهدة، وكذلك النظم أو أجزائها المكونة المحظورة بمقتضى هذه المعاهدة.

على ١٠٠ منصة إطلاق صواريخ مضادة للصواريخ الموجهة. وما لا يزيد على ١٠٠ صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة في مواقع الإطلاق، ٢ - أجهزة رادار للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة في حدود ما لا يزيد على ست شبكات رادار للصواريخ المضادة وتكون منطقة كل شبكة دائرية ولا يزيد قطرها على ثلاثة كيلومترات.

(ب) يمكن للطرف في حدود منطقة إقامة واحدة لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة لا يزيد نصف قطرها عن ١٥٠ كيلومتراً وتشمل على منصات إطلاق للصواريخ موجهة عابرة للقارات داخل صوامع (١) ما لا يزيد على مائة منصة إطلاق وما لا يزيد على مائة صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة الموجهة، (٢) شبكتان ضخمتان من أجهزة الرادار للصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة، مصفوفتان على مراحل متعاقبة في قوتها مع أجهزة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة العاملة، أو التي لا تزال تحت التشييد في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة في منطقة إقامة لنظام للصواريخ المضادة، تحتوي على منصات إطلاق للصواريخ الموجهة العابرة للقارات داخل صوامع، و (٣) ما لا يزيد على ١٨ جهاز رادار للصواريخ المضادة، تكون قوة كل منها أقل من قوة الشبكة الموجهة بين شبكتي الرادار الضخمتين المصفوفتين على مراحل، المذكورتين أعلاه.

المادة الرابعة:

لا تنطبق التحديدات المنصوص عليها في المادة الثالثة على نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة المستخدمة للتطوير أو الاختبار والتي تقع في إطار ميادين الاختبار الحالية، أو التي يتفق عليها بالإضافة إلى هذا. ولا يجوز لأي طرف أن يملك أكثر من مجموع ١٥ منصة إطلاق في ميادين الاختبار.

المادة الخامسة:

(١) يتعهد كل طرف بالا يصنع أو يختبر أو يقيم نظاماً للصواريخ المضادة أو أجزاء مكونة لها تتخذ

يمكن اعتبارها منطوية على غرض .

(ب) توفير المعلومات - على أساس اختياري - فيما يعتبره أي من الطرفين ضروريا لتأكيد الثقة في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها .

(ج) بحث المسائل التي تنطوي على تدخل غير مقصود في الوسائل الفنية الوطنية للتحقق من مراعاة الالتزامات .

(د) بحث التغييرات الممكنة في الموقف الاستراتيجي التي تكون لها آثار على نصوص هذه المعاهدة .

(هـ) الاتفاق على اجراءات ومواعيد تدمير أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة للصواريخ الموجهة أو اجزائها المكونة في الحالات المنصوص عليها في هذه المعاهدة .

(و) البحث فيما هو ملائم من المقترحات الممكنة لزيادة فاعلية هذه المعاهدة ، بما في ذلك المقترحات لاجراء تعديلات تتفق مع بنودها .

(ز) البحث فيما هو ملائم من المقترحات لمزيد من الاجراءات التي ترمي الى الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٢ - يضع الطرفان - ولهما أن يعدلا وفقا لما يترأى لهما عن طريق المشاورات - اللوائح للجنة الاستشارية الدائمة ، بما يصدد اجراءاتها وتكوينها وما يتصل بذلك من المسائل .

المادة الرابعة عشرة

١ - لكل طرف أن يقترح ما يراه من تعديلات على هذه المعاهدة ، وتصبح التعديلات التي يتم الاتفاق عليها نافذة المفعول طبقا للاجراءات التي تحكم سريان مفعول هذه المعاهدة .

٢ - يقوم الطرفان معا بعملية مراجعة لهذه المعاهدة بعد خمس سنوات من بدء سريان مفعولها ، ثم كل خمس سنوات بعد ذلك .

المادة الخامسة عشرة

١ - هذه المعاهدة غير محدودة الاجل .

٢ - لكل من الطرفين الموقعين الحق - في حدود ممارسته لسيادته الوطنية - في الانسحاب من هذه المعاهدة اذا ما قرر أن أحداثا غير عادية تتصل بموضوع هذه المعاهدة تد عرضت مصالحه العليا للخطر - وعليه في هذه الحالة أن يخطر

الطرف الآخر بقراره قبل ستة أشهر من الانسحاب من المعاهدة . ويتضمن هذا الاخطار بيانا بالأحداث غير العادية التي يعتبرها الطرف صاحب الاخطار ضارة بمصالحه العليا .

المادة السادسة عشرة

١ - تخضع هذه المعاهدة للتصديق طبقا للاجراءات الدستورية لكل طرف . وتصبح نافذة المفعول يوم تبادل وثائق التصديق .

٢ - يتم تسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

أبرمت في موسكو في ٢٦ مايو ١٩٧٢ من نسختين بكل من اللغة الانجليزية واللغة الروسية . والنصوص في كل منها صحيحة ومتطابقة .

عن الولايات
المتحدة الأمريكية
رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية
عن اتحاد الجمهوريات
السوفيتية الاشتراكية
السكرتير العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوفييتي

